جامعة القاهرة
كلية الإعلام
قسم الصحافة

موقف الصحافة المصرية من قضايا التعليم في الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الصحافة

إعداد الباحثة

ماجدة عبدالمرضي محمد سليمان
المعيدة بقسم الصحافة

إشـــراف

أ.د./ نجوى كامل
الأستاذ بقسم الصحافة



٢٠٠٣

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة المنهجية.	١
الفصل الأول: تطور قضايا التعليم في مصر حتى عام ١٩٢٣.	٢٠
الفصل الثاني: الصحافة المصرية وقضية مجانية التعليم ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.	٤٠
المبحث الأول: تطور التشريعات الخاصة بمجانية التعليم من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.	٤٢
المبحث الثاني: موقف الصحافة المصرية من قضية مجانية التعليم من ١٩٢٣ــ ١٩٥١.	٥٢
- الصحافة الحزبية.	
- صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي.	
- صحيفة (الأهرام) المستقلة.	
الفصل الثالث: الصحافة المصرية وقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.	١٤٧
المبحث الأول: تطور التعليم الجامعي في مصر حتى عام ١٩٥٢.	١٤٩
المبحث الثاني: موقف الصحافة المصرية من قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.	١٧٩
- الصحافة الحزبية.	
- صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي.	
- صحيفة (الأهرام) المستقلة.	
الفصل الرابع: الصحافة المصرية وقضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.	٢٧٤
المبحث الأول: تطور التعليم الديني (الأزهري) من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.	٢٧٦
المبحث الثاني: موقف الصحافة المصرية من قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.	٢٨٨
- الصحافة الحزبية.	
- صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي.	
- صحيفة (الأهرام) المستقلة.	
نتائج الدراسة:	٣٨٩
مصادر الدراسة ومراجعها.	٤١١



المقدمة المنهجية

مقدمة:

شكلت قضايا التعليم خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ جزءاً هاماً لا يتجزأ من تاريخ التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المصري خلال هذه الفترة والتي شهدت العديد من التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما أنعكس بشكل واضح على التعليم وقضاياه، وإذا كانت هذه التناقضات والتي شهدتها فترة الدراسة (وبخاصة فيما يتعلق بصراع التيارات والاتجاهات السياسية الموجودة آنذاك) قد تركت أثاراً بعيدة المدى في حياة المجتمع المصري بوجه عام، فإن التعليم كان أكثر الميادين تأثراً بهذا الصراع، نظراً لما تختزنه العملية التعليمية في جوانبها من خصائص تتميز أول ما تتميز باجتماعيتها وارتباطها المباشر بحياة وقيم المواطن[١].

وإذا كان الحوار الفكري الذي صاحب السياسة التعليمية خلال تلك الفترة معبراً بشكل واضح عن آراء القادة والمسئولين أو المهتمين بشئون التعليم، فإن الاتجاهات الحزبية كانت في الواقع المحرك الحقيقي لسياسة التعليم واتجاهاته، وكان من نتيجة ذلك الجدل والحوار الدائر حول قضايا التعليم وكيفية إصلاحه، بروز اتجاهين رئيسيين كانت تتركز حولهما السياسة التعليمية للفترة من (١٩٢٣-١٩٥١) والتي جاءت في مجملها ممثلة لتيارات تلك الفترة وصراعاتها[٢].

أما الاتجاه الأول فكان يرى ضرورة قصر التعليم على الصفوة بغية أعداد القادة الذين يستطيعون أن يتولوا إصلاح البلاد والأخذ بيدها في شتى الميادين، أما الاتجاه الثاني فكان يرى أن التعليم حق من حقوق الشعب وينبغي على الدولة أن توفره وتنشره للناس جميعاً حتى وإن لم يرتفع مستواه إلى مرتبة الجودة، فالمهم هو أن يكون التعليم للجميع، أما تحسينه والرقي به، فسيأتي حتماً مع الزمن حينما يؤتي التعليم ثماره ومن ثم يتم خلق رأي عام مستتير والذي يمثل في مجمله قوة ضاغطة تعمل على إصلاح التعليم وحل مشكلاته[٣].

ومما لا شك فيه أن الإصلاحات والتطورات التعليمية والتي شهدتها الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ كانت ثماراً للحركة القومية التي لعبت دوراً هاماً في توجيه شئون التعليم منذ بداية القرن العشرين وتركت بصماتها واضحة على أهم التطورات التي ميزت التعليم، ولذلك نجد أن الجهود الأهلية التي قامت بها الجمعيات الخيرية والأفراد في التعليم الحر بوجه خاص من أهم الملامح التي غيرت وجه التعليم في تلك الفترة وكان لها دور بارز في دفع الحركة التعليمية، وفي مواجهة الحاجة المتزايدة إلى التعليم[٤].

---

(١) حسن الفقي، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص١٦٠، ١٦١.

(٢) مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٥.

(٣) محمد خيري حربي، السيد محمد العزاوي، تطور التربية والتعليم في إقليم مصر في القرن العشرين، (القاهرة: مركز الوثائق التربوي، ١٩٨٥)، ص٣٦-٣٨.

(٤) حسن الفقي، مرجع سابق، ص١٦٣.

وقد انعكس ذلك على سياسة الدولة الرسمية إزاء التعليم فظهرت بعض المشروعات الهامة في التعليم الحكومي مثل مشروع التعليم الإلزامي سنة ١٩٢٥ ومشروع التعليم الريفي ١٩٤١[١].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا تلك الأهمية الكبرى والتي حظى بها التعليم خلال فترة الدراسة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ والتي تحول فيها التعليم إلى وسيلة الإنسان المصري لمواجهة المحتل والقوى المسيطرة عليه، فأصبح التعليم بمثابة ملاذه الجزئي إلى الحرية والثروة والنهوض المجتمعي، فبدأ المصريون في خوض العديد من المعارك من أجل الحصول على حقوقهم وبخاصة في مجال التعليم بعد أن اكتشف الشعب المصري عجزه عن مواجهة المحتل بالآلة العسكرية، فانتقلت المواجهة إلى ميدان التعليم والثقافة والرأي وهو ما أدى إلى أن يتحول التعليم إلى وعاء المقاومة الشعبية الخفية بين المصريين والاحتلال[٢].

وقد اعتمدت حركة النضال المصري في مجال كفاحها للحصول على حقوقها خصوصاً في مجال التعليم على جهازين رئيسيين هما جهازي الرأي والتشريع واللذين ساهما في تغذية تيار النضال الوطني في الحصوّل على حقوقه في مجال التعليم والفكر[٣].

فأما عن جهاز التشريع والذي تمثل في البرلمان والحياة الحزبية والتي بدأت في مصر عام ١٩٢٣ بإعلان الدستور والذي ضم بين نصوصه ثلاثة مواد خاصة بالتعليم وهي المواد (١٧، ١٨، ١٩) والتي نصت على أن التعليم حر مالم يخل بالنظام العام وينافى الآداب، وكذلك تنظيم أمور التعليم العام بالقانون، ثم النص على أن التعليم الأولى إلزامي للمصريين من بنين وبنات فهو بالمجان في المكاتب العامة[٤].

وعلى الرغم من أن هذه المواد الثلاث لم تعط المصريين سوى الحد الأدنى من حقهم في التعليم، إلا أنها جاءت نتيجة إعلان نظام مصري اتضحت معالمه الأولى في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وتأكدت هذه الملامح بتشكيل البرلمان وقيام الأحزاب واتساع حجم الحرية، وقد تباين موقف المشرع المصري في برلمان الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ من قضايا التعليم حيث صاغها، بما يدعم مصالحه وأهدافه، وخصوصاً ومع تحول التعليم إلى ميدان الصراع الحقيقي بين الشعب المصري والقوى التي يرزح تحتها[٥].

---

(١) مرجع سابق، ص١٦٤.

(٢) سليمان نسيم، صياغة التعليم المصري الحديث ودوره في القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣- ١٩٥٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ص٧.

(٣) المرجع السابق، ص٨، ٩.

(٤) سعيد إسماعيل علي، تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، ص٨٧- ٩٣.

(5) Abu Al-Fatouh Radwan, Old and New Forces in Egyptian Education, Burrau of Bublications, Teachers College, Columbia University, New York, 1951, p.132.

ومن هنا جاءت أهمية الدور الذي لعبه الجهاز الثاني وهو جهاز الرأي والمتمثل أولاً في الصحافة بوجه خاص، ثم في النقابات والجمعيات الأهلية وما شاكلها من هيئات وأندية حيث نشطت هذه التنظيمات خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ في التأكيد على أهمية التعليم والمطالبة بضرورة نشره والتوسع فيه من خلال تخليصه من القيود الثقيلة التي كبله بها الاحتلال[١].

وبذلك كان جهازا الرأي والتشريع بحق هما وسيلة النضال المصري في مجال التعليم واللذين اشتركا في صياغته وتوجيه مساره والتصدي لعلاج قضاياه وموضوعاته إيجاباً حيناً وسلباً حيناً آخر.

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي لعبته الصحافة المصرية في التأكيد على أهمية التعليم والدعوة لنشره، خاضت مختلف تيارات الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ العديد من المعارك الخاصة بنشر التعليم والتوسع في مختلف أنواعه كما اهتمت الصحافة المصرية بمناقشة قضايا التعليم ومشكلاته، ونقل الصراع والحوار والجدل الدائر حول التعليم وكيفية إصلاح أحواله، وعلى امتداد الفترة الزمنية المدروسة حرصت مختلف تيارات الصحافة المصرية وبخاصة الصحافة الوفدية وصحافة مصر الفتاة في التأكيد على أحقية الشعب المصري في التعليم والمطالبة بضرورة توصيل التعليم كمرفق حيوي للفئات المحرومة منه[٢] كما أخذت صحافة الأحرار الدستوريين على عاتقها البعد التنويري في العملية التعليمية مثل تبني الدعوة لتعليم الفتاة والاهتمام بنشر التعليم الجامعي فتحسين مستواه[٣].

كما تميزت معالجة الصحافة المصرية لقضايا التعليم بامتدادها واستمراريتها عبر عقود الفترة الزمنية المدروسة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ وأن اختلف ترتيب أولويات هذه القضايا من عقد إلى آخر داخل الفترة الزمنية فقد شهدت فترة العشرينيات اهتمام الصحافة المصرية بالبحث في صنع سياسة عامة للتعليم ومناقشة قضية لغة التعليم والمطالبة بتعميم التعليم الأولي وقضية تعليم الفتاة[٤].

بينما شهدت فترة الثلاثينيات اهتمام الصحافة المصرية بمعالجة قضايا التعليم الحر وتطور موقعه في المجتمع والدعوة للتوسع في التعليم الأولي والعلاقة بين نشر التعليم والبطالة في المجتمع المصري وكذلك قضايا التعليم الجامعي وعلاقة التعليم الديني بالتعليم العام[٥].

---

(١) سليمان نسيم، مرجع سابق، ص١٠-١١.

(٢) نجوى حسين أحمد خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٩)، ص٢٤٦.

(٣) سناء جلال عبدالرحمن، صحافة الأحرار الدستورية من ١٩٢٢- ١٩٥١، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩١، ص٥١٦.

(٤) عبداللطيف محمود محمد، أثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم في مصر في الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٩٨٤)، ص٢٤٢.

(٥) المصدر السابق، ص٢٤٣- ٢٤٦.

أما عن فترة الأربعينيات فقد ركزت فيها الصحافة المصرية على مناقشة إقرار المجانية في التعليم الابتدائي والبحث عن سياسة قومية عامة للتعليم والدعوة لتحسين مستوى التعليم الجامعي وكذلك التوسع في التعليم الريفي والتأكيد على ضرورة الأخذ بأساليب التربية الحديثة وكذلك مناقشة قضية إصلاح التعليم الأزهري وهي تلك القضايا التي زادت كثافة معالجة تيارات الصحافة المصرية لها في مطلع الخمسينيات خصوصاً فيما يتعلق بتبني الصحافة المصرية الدعوة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بمختلف مراحله[١].

وقد ارتبطت معالجة الصحافة المصرية على اختلاف تياراتها لقضايا التعليم ومشكلاته خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ بمجموعة من كبار الأسماء والشخصيات في تاريخ الفكر والثقافة في المجتمع المصري والتي اختلفت توجهاتها نحو قضايا التعليم المثارة على امتداد الفترة الزمنية وذلك تبعاً للتيار الذي تنتمي إليه هذه الشخصية ومنهم طه حسين ومحمد حسنين هيكل ومحمد عبدالقادر حمزة وأحمد لطفي السيد وفكري أباظة والعقاد والمازني ومحمد فريد أبوحديد والرافعي[٢].

أهمية الدراسة:

أولاً: من الناحية الموضوعية:

شكلت قضايا التعليم جزءاً هاماً ولا يتجزأ من المشكلة الاجتماعية في مصر خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ ولذلك ظهرت المعالجات الصحفية لقضايا التعليم بمختلف اتجاهاته حيث تعددت الرؤى الفكرية والأيديولوجية بشأن قضايا التعليم، مما أدى إلى إثراء هذه القضايا التعليمية ولاسيما في معالجتها الصحفية والتي ارتبطت بكبار مثقفي ومفكري المجتمع المصري خلال فترة الدراسة مما كان له أكبر الأثر في زيادة الوعي بهذه القضايا وكذلك الإسهام في حل بعضها.

ثانياً: من الناحية المعرفية:

هذه الدراسة محاولة للإسهام في سد النقص في الدراسات التي تتناول معالجة الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها للقضايا الاجتماعية وذلك بالتركيز على واحدة من أهم القضايا الاجتماعية والثقافية وهي قضية التعليم خلال فترة هامة من تاريخ المجتمع المصري من ١٩٢٣- ١٩٥١ وهي تلك الفترة التي شهدت العديد من التطورات والتغييرات ليس على مستوى قضايا التعليم ذاتها وإنما على المستوى السياسي والفكري والثقافي والاقتصادي.

---

(١) سهير اسكندر راغب، موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية، ودراسة مقارنة لكل من الأهرام المصري وأخبار اليوم من ١٩٤٦- ١٩٥٤، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩٥، ص٣١١.

(٢) نجوى حسين أحمد خليل، مصدر سابق، ص٩٤-٩٦.

الدراسات السابقة:

بعد مسح التراث العلمي الخاص بموضوع الدراسة يمكن عرض الدراسات السابقة من خلال محورين رئيسيين هما:

أولاً: الدراسات التي قامت بالتأريخ لقضايا التعليم في إطار علاقتها بالصحافة المصرية.

ثانياً: الدراسات التي قامت بالتأريخ لقضايا التعليم باعتبارها إحدى القضايا الاجتماعية الهامة.

أولاً: دراسات المحور الأول(*):

الدراسات التي قامت بالتأريخ لقضايا التعليم في إطار علاقتها بالصحافة المصرية سواء تناولت تلك الدراسات التأريخ لموقف التيارات الصحفية المختلفة من قضايا التعليم أو تلك التي اهتمت بمناقشة مواقف صحف معينة أو صحفيين من قضايا التعليم.

وقد توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- جاءت قضايا التعليم في مقدمة القضايا الاجتماعية والتي اهتمت مختلف تيارات الصحافة المصرية بتناولها ورصد تطوراتها عبر الفترات الزمنية المختلفة والتي تناولتها تلك الدراسات.

(*) انظر ما يلي:

١- سهير أسكندر راغب، موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية، دراسة مقارنة لكل من الأهرام والمصري وأخبار اليوم من ١٩٤٦-١٩٥٤، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩٥.

٢- سناء جلال عبدالرحمن، صحافة الأحرار الدستوريين ١٩٢٢- ١٩٥١، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩١.

٣- شعيب الغباشي، صحافة الإخوان المسلمين، دراسة في النشأة والمضمون، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية قسم العلوم)، ١٩٩٠.

٤- عزة عوض بدر عوض، مجلة الثقافة ١٩٣٩- ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩٠.

٥- نجوى حسين احمد خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٦.

٦- إبراهيم الدسوقي المسلمي، صحافة الحزب الوطني من ١٩٠٠- ١٩٥٣، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٥.

٧- سليمان سالم صالح، جريدة المؤيد ١٨٨٩- ١٩١٥، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)،١٩٨٥.

٨- هادية نصار، فكري أباظة صحفياً، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٥.

٩- محمد سعد أحمد ابراهيم، أمين الرافعي صحفياً ودوره في الحركة الوطنية، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٣.

١٠- سهير أسكندر راغب فهمي، جريدة المصري وموقفها من القضايا الوطنية من ١٩٣٦- ١٩٤٦، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٢.

١١- نجوى كامل، محمود عزمي الصحفي، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨١.

١٢- أميرة محمد المرسي العباسي، موقف الصحافة الحزبية تجاه أهم القضايا السياسية والاجتماعية بمصر، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٩.

١٣- علي عباس علي، عبدالله النديم، صحافته وفكره، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٩.

١٤- نازك فرج حبيب، صحافة مصر الفتاة من ١٩٣٦- ١٩٥٣، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٩.

١٥- إجلال هانم خليفة، الصحافة النسائية في مصر من ١٩١٩- ١٩٣٩، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٥.

١٦- محمد فريد محمود عزت، جريدة الكشكول المصور ١٩٢٠- ١٩٣٤، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٠.

٢- تبين من خلال تلك الدراسات أن الصحافة المصرية عرضت لتصورات نقدية لقضايا التعليم، فناقشت الصحافة المصرية أخطاء السياسات الحكومية في مجال التعليم والتفكك في بنية التعليم ومناهجه، والذي أدى إلى خلق نوع من التباعد الثقافي بين طبقات الأمة، كما قدمت الصحافة المصرية العديد من المقترحات الخاصة بتوحيد المناهج وكذلك توحيد مختلف أنواع التعليم ومجانيته ومكافحة الأمية وإنشاء الجامعة الأهلية ونشر المدارس الإلزامية.

٣- اختلفت أولويات التيارات المختلفة للصحافة المصرية في معالجتها لقضايا التعليم وذلك تبعاً لتوجهاتها السياسية والحزبية وكذلك تبعاً لانتماءاتها الفكرية وتكويناتها الطبقية والاجتماعية وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال مجموعة الدراسات والتي تناولت معالجة تيارات صحفية بعينها للقضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضايا التعليم كما يلي:

(أ) صحافة الأحرار الدستوريين والتي لعبت دوراً بارزاً في الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي في مختلف مجالاته وبخاصة في مجال التعليم، حيث أولت صحافة الحزب قضايا التعليم اهتماماً خاصاً يتفق ووضعية التعليم في المجتمع المصري خصوصاً خلال فترة الدراسة من ١٩٢٣- ١٩٥١ وهي تلك الفترة التي شهدت بواكير النهضة التعليمية في مصر وأكد برنامجها الحزبي على وضع قضية التعليم موضعاً لائقاً يتفق مع الدور التنويري الذي لعبه مثقفو الحزب في كثير من القضايا التعليمية ومنها نشر التعليم الجامعي والمناداة بحق المرأة في التعليم.

(ب) صحافة مصر الفتاة، حيث اهتمت صحافة الحزب بالتعليم وقضاياه لما له من فضل في رقي الأمم وتقدمها ولذلك طالبت صحافة الحزب بأن يكون التعليم الابتدائي مجاناً، كما طالبت بأن يكون إنشاء المدارس نابعاً من احتياجات البيئة وكذلك إلغاء نظام المركزية في التعليم وضرورة محو الأمية عن طريق إنشاء المدارس الليلية.

(ج) الصحافة النسائية جاءت معالجة الصحافة النسائية بشكل فعال لمشكلات تعليم المرأة فطالبت بمساواتها بالفتى في مختلف أنواع التعليم وفروعه بل وطالبت بإنشاء المدارس للبنات وتطوير برامج التعليم الخاصة بهن، كما هاجمت السياسة البريطانية التي استهدفت إنشاء الكتاتيب لتخريج أنصاف المتعلمين وإهمال التعليم العالي والثانوي.

٤- حرصت مجموعة من الصحف المهمة في تاريخ الصحافة المصرية مثل المؤيد والكشكول والثقافة والمصري والأهرام وغيرها من الصحف على إعطاء أهمية كبيرة لقضايا التعليم ويتمثل ذلك في تقديم مختلف الآراء، وطرح المناقشات حول قضايا التعليم، بحيث جاءت معالجتها بمثابة المرآة والتي عرضت لمختلف التطورات والتي شهدها التعليم خلال مختلف الفترات والتي عبرت عنها تلك الصحف كما يلي:

(أ) صحيفة (المؤيد) والتي اهتمت بقضية التعليم باعتبارها قضية هامة من قضايا الإصلاح الاجتماعي ونادت بتعميم التعليم ومجانيته في المراحل الابتدائية والثانوية ودعت كذلك

إلى إنشاء المدارس الأهلية وإنشاء وزارة أهلية للمعارف كبديل لنظارة المعارف التي يسيطر عليها الإنجليز، كما لعبت صحفية (المؤيد) دوراً مهماً في مشروع الاكتتاب لإنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨.

(ب) جريدة (الكشكول المصور): نال التعليم اهتمام (الكشكول) فهاجمت الاتجاه الاستعماري والذي جعل من التعليم آلة لتخريج الموظفين، بل وهاجمت وزارة المعارف ووزيرها سعد زغلول عام ١٩٠٦[*] لأنها لم تتوسع في مجانية التعليم خصوصاً في القسم الثانوي بدعوى قلة المال وطالبت (الكشكول) بتحديد سنوات الدراسة في كل مرحلة وانتقدت الصحيفة ظاهرة المدارس الأهلية وحالتها السيئة، كما تبنت (الكشكول) قضية تعليم الفتاة.

(ج) مجلة (الثقافة) والتي اهتمت بمعالجة القضايا الثقافية والاجتماعية المثارة في المجتمع وفي مقدمتها التعليم حيث اهتمت بمناقشة قضاياه وكيفية إصلاحه في المجتمع على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الاجتماعي وانطلقت على صفحات مجلة (الثقافة) الدعوة إلى مجانية التعليم وإصلاح مناهجه وربط الحياة الدراسية للطلاب بالحياة الاجتماعية والدعوة إلى التعليم الريفي وتوحيد مستوى المدرسة القومية ونبهت (الثقافة) إلى أهمية دور الجامعة في حياة المجتمع كما لفتت الأنظار إلى التعليم التأهيلي وضرورة إضافة التخصصات النوعية في مراحل التعليم المختلفة.

(د) صحيفة (المصري): اهتمت بالتعرض لمجموعة من قضايا التعليم المثارة خلال فترة الدراسة مثل مجانية التعليم والتصدي للمقولة الخاطئة والتي أرجع أصحابها انتشار البطالة في المجتمع المصري إلى نشر التعليم والتوسع فيه في مختلف مراحله، وأكدت (المصري) على أن السبب الحقيقي وراء البطالة هي سيطرة الأجانب على الشركات ومن ثم عدم توفير فرص العمل للمصريين، وطالبت (المصري) بتقديم برنامج واسع لإصلاح التعليم وإن تكون السياسة التعليمية سياسة تعزيز وليس تعجيز في سبيل إتاحة التعليم كمرفق حيوي للفئات المحرومة منه، كما حرصت (المصري) على نشر آراء الطلبة حول السياسة التعليمية وبخاصة فيما يتعلق بالتضارب والتخبط في قوانين التعليم المختلفة.

٥- أوضحت كذلك دراسات المحور الأول أن قضايا التعليم جاءت في دوائر اهتمام عدد من الصحفيين الذين عنيت هذه الدراسات بالتأريخ لهم من أمثال عبدالله النديم وأمين الرافعي وفكري أباظة ومحمود عزمي وغيرهم، حيث قدم هؤلاء الصحفيون مجموعة من المعالجات النقدية لقضايا التعليم، كما

(*) تولى سعد زغلول وزارة المعارف عام ١٩٠٦ في حكومة مصطفى فهمي باشا الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ ـــ ١١ نوفمبر ١٩٠٨) عقب فصل وزارة المعارف عن وزارة الأشغال العمومية.

أخذوا على عاتقهم البعد التنويري للعملية التعليمية من خلال مجموعة الرؤى والأفكار المختلفة التي طرحوها وذلك وفقاً لانتماءاتهم الفكرية والسياسية وذلك على النحو التالي:

(أ) عبدالله النديم: اهتم اهتماماً كبيراً بقضية لغة التعليم فأشار إلى محاولة الإنجليز للقضاء على اللغة العربية كلغة للتعلم والتدريس باللغة الإنجليزية، ولم يتوان النديم عن معارضته للمدارس الأوروبية والتي أقيمت في البلاد عقب الاحتلال والتي أولت اهتمامها بتدريس اللغات الأجنبية كما اشترط النديم مجموعة من المعايير والتي يسمح على أساسها للطالب بالسفر في البعثات العلمية والتي جاء في مقدمتها إجادة الطالب للغة العربية حتى لا يعود من البعثة العلمية شخصاً أجنبياً لا مصرياً.

(ب) أمين الرافعي: والذي لعب دوراً مهماً في تاريخ الحركة الوطنية المصرية من خلال مواقعه الصحفية المتعددة وكان من أهم صراعاته الصحفية ذلك الجدل الدستوري الذي دار بينه وبين هيكل حول المادة الدستورية التي تنص على تبعية المعاهد الدينية للقصر وكذلك حق الملك في تعيين شيخ الأزهر، واعتبر الرافعي أن هذه التبعية لا تخدم سوى مصالح الإنجليز لرغبتهم الحقيقية في بقاء السياسة الخارجية والجيش والمعاهد الدينية بمنأى عن سلطة الأمة ليتمكنوا من إثارة الخلاف بين الشعب والملك بما يحقق مصالحهم الخاصة.

(ج) فكري أباظة: والذي اتخذ مواقف رافضة لمجانية التعليم وبخاصة الجامعي باعتبارها السبب الرئيسي في ظاهرة البطالة، كما اهتم بمناقشة المشكلات التي ترتبت على إقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ مثل تكدس الفصول وعدم كفاية المدرسين وذلك كنتيجة لزيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم مما أدى إلى هبوط وضعف مستواه كما طالب فكري أباظة بالاستعاضة عن التعليم الجامعي بالتعليم الفني بشقيه (الزراعي/ الصناعي) على اعتبار أن التعليم الجامعي تعليم كمالي يمكن الاستغناء عنه.

(د) محمود عزمي: والذي ربط بين الاهتمام بشئون التعليم وتطويره وبين رفع المستوى الثقافي للشعب خصوصاً بعد إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وإرسالها أول بعثة علمية إلى أوروبا تضم ١١ طالباً، وأكد على ضرورة استقلال التعليم الجامعي وحريته كما تبنى محمود عزمي دعوة جريئة في ذلك الوقت تتعلق بمدنية التعليم بمعنى عدم تعليم الدين في المدارس وطالب بأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وبالمجان لجميع أطفال الدولة، وشجع فكرة وجود مدارس أهلية. كما دعا إلى ضرورة تدريس اللغات الأجنبية في المدارس وأرجع تأخر التعليم الأزهري وعدم تطوره إلى بقاء طرق البحث والدراسة فيه كما كانت عليه خلال العصور الوسطى دون تحديث.

ثانياً: دراسات المحور الثاني(*):

الدراسات التي اهتمت بالتأريخ لقضايا التعليم باعتبارها إحدى القضايا الاجتماعية الهامة.

وقد توصلت تلك الدراسات إلى مجموعة النتائج على النحو التالي:

١- اهتمت تلك الدراسات بتتبع التطورات والتي حدثت في مختلف أنواع التعليم وذلك وفقاً للفترات الزمنية التي تناولتها تلك الدراسات، مثل المحاولات المختلفة لإصلاح التعليم الأزهري وإنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ والمواد (١٧، ١٨، ١٩) والتي احتواها دستور ١٩٢٣ فيما يتعلق بالتعليم.

٢- ربطت تلك الدراسات بين التطورات السياسية التي شهدها المجتمع المصري وتطور قضايا التعليم، مثل الاهتمام بالحديث عن أثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم في مصر وهي تلك الدراسة والتي أوضحت أن التجربة الليبرالية في مصر خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥٢ لم تحقق التربية السياسية الملائمة لظروف المرحلة التي كانت تمر بها البلاد، بل على العكس فبدلاً من الاهتمام بالتربية على أسس الديمقراطية عملت على استغلال الشباب وبخاصة الطلبة في الصراعات الحزبية مما أفقد الحركة الوطنية طاقة هائلة ووقفت المؤسسة التعليمية موقف التابع طوال التجربة لا المشارك في صنع القرار السياسي والاجتماعي فظلت بنسق مغلق وليس بنسق مفتوح على المجتمع. كما ربطت تلك الدراسات بين المؤسستين السياسية والتعليمية وذلك كما ناقشت الدراسة التي تناولت آثار ثورة ١٩١٩ على التعليم حيث أكدت على أن هناك ارتباطاً شديداً بين أحوال التعليم وبين أحوال البلاد السياسية خصوصاً وإن كانت تلك الفترة قد شهدت سقوط وهبوط وزارات عديدة مما أثر على الحركة التعليمية.

(*) أنظر ما يلي:

١- هند علي فهمي، تطور العلاقة بين التعلم الديني والمدني خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٩٤.

٢- نبيل عبدالخالق متولي، البحث التربوي في مصر وأثره في تطوير التعلم الثانوي في الفترة من ١٩٢٣- ١٩٨١، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية)، ١٩٩٣.

٣- عوض توفيق عوض، علاقة مجانية تعليم المرحلة الأولى في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ (١٩٢٣- ١٩٨١)، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٩٢.

٤- إيمان صبري محمد، آثار ثورة ١٩١٩ في التعليم المصري، ماجستير غير منشورة، (جامعة المنوفية:كلية التربية)، ١٩٨٩.

٥- فاطمة علي السعيد، قضايا تربية البنت وتعليمها عند رائدات الحركة النسائية في مصر من ١٨٨٢- ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٨٧.

٦- عبداللطيف محمود محمد، أثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم في مصر في الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٨٤.

٧- عنتر لطفي محمد، الجهود الأهلية في التعليم المصري في الفترة من ١٨٨٢- ١٩٢٣، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٧٩.

٣- اهتمت بعض هذه الدراسات برصد القضايا التعليمية المهمة ذات البعد التنويري للنهوض بالمجتمع المصري مثل تتبع المجهودات الأهلية في التعليم المصري والتي كان لها دور بارز فاق دور الحكومة مثل الإلزام وتعليم الكبار وتعليم المعوقين والجامعة الأهلية، كذلك اهتمت تلك الدراسات بقضايا تعليم الفتاة وأشارت إلى الدور الذي قامت به رائدات الحركة النسائية ليس فقط في تبني قضايا تعليم الفتاة ولكن أيضاً في تغيير الأوضاع السائدة والمعتقدات البالية والتي وقفت عائقاً أمام تعليم الفتاة، بالإضافة إلى اهتمام بعض هذه الدراسات بالتعرف على الدور الذي لعبه البحث التربوي في رصد أهم ملامح التطوير في بنية التعليم الثانوي وغيره من أنواع التعليم والتي أثارها البحث التربوي وأسهم في حل بعضها مثل سياسة القبول ومدة الدراسة ونظم التشعيب والخطط والمقررات الدراسية وتنظيم الامتحانات.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

١- اتسمت قضايا التعليم بامتدادها عبر الفترات الزمنية المختلفة، وإن اختلف ترتيب أولويات هذه القضايا في كل فترة تاريخية، فقد شهدت بعض هذه الفترات ازدهاراً لقضايا تعليمية واختفاء قضايا أخرى مع الاحتفاظ لكل فترة تاريخية بقضايا ثار الجدل حولها وأخذت الاهتمام الأكبر.

٢- اتخذ الجدل والنقاش حول قضايا التعليم في الفترات التاريخية المدروسة أشكالاً متعددة وظهر هذا واضحاً على صفحات الصحف بمختلف اتجاهاتها وانتماءاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية، خصوصاً وأن تلك المعالجات الصحفية لقضايا التعليم ارتبطت بمجموعة من أسماء كبار المفكرين والكتاب والمثقفين وكذلك الصحفيين خلال الفترات الزمنية المدروسة.

٣- على الرغم من اهتمام بعض تلك الدراسات برصد مواقف بعض الصحف والصحفيين والتيارات الصحفية، إلا أن ذلك جاء في إطار جزئي في ضوء معالجة مختلف القضايا الاجتماعية. ومن خلال ما سبق يتضح عدم وجود دراسة شاملة ومتكاملة تتناول مواقف الصحافة المصرية واتجاهاتها على اختلاف تياراتها السياسية وكذلك بمختلف انتماءاتها الفكرية وتكويناتها الاجتماعية، من قضايا التعليم بشكل مستقل عن باقي القضايا الاجتماعية المطروحة وبصورة تمكننا من التعرف على تلك المواقف والتي اتخذتها الصحافة المصرية بمختلف اتجاهاتها من قضايا التعليم وكيفية تناولها لهذه القضايا بشكل تحليلي وتفسيري مفصل، وبعيداً عن المعالجات الصحفية الجزئية المبتورة لقضايا التعليم كإحدى القضايا الاجتماعية المهمة.

٤- اعتمدت معظم الدراسات السابقة (فيما يتعلق بالمناهج والأدوات البحثية) على المنهج التاريخي، وإن كانت بعض هذه الدراسات لم تستفد بشكل كامل من أدوات المنهج التاريخي وأساليبه التحليلية، مما أدى لأن تخرج بعض نتائج هذه الدراسات في شكل جزئي ومبتور نتيجة عدم الربط بين الظاهرة

المدروسة والواقع المجتمعي الذي تحيا فيه الظاهرة عن طريق الاعتمـــاد علـــى أســلوب التحليــل التاريخي (الكيفي) والذي يهتم بتتبع الظاهرة المدروسة بشكل تحليلي وتفسيري منفصل.

ومن خلال رصد أهم القضايا التعليمية المثارة خلال فترة الدراسة ١٩٢٣- ١٩٥١ تبيـــن وجــود ثلاث قضايا رئيسية استحوذت على اهتمام مختلف تيارات الصحافة المصرية، كما تمـــيزت باســتمرارية معالجة تيارات الصحافة المصرية المختلفة لها وذلك على امتداد الفترة الزمنية المدروسة خصوصـــا وأن معالجة الصحافة المصرية لتلك القضايا الثلاث احتوت على معالجة العديد من القضايا الفرعيـــة الأخــرى والمرتبطة بالتعليم المصري في مختلف مراحله وهذه القضايا الثلاث هي كما يلي:

١- مجانية التعليم.

٢- استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

٣- إصلاح التعليم الديني (الأزهري).

مشكلة الدراسة:

شهدت الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ أشكالا متنوعة من أساليب الحكم والصراع بين القوى السياســية المختلفة واكتشفت حركة النضال المصري في هذه الفترة أن معركتها الأساسية يمكن أن تخوضـــــها فـــي مجال التعليم والثقافة فتحول التعليم إلى وعاء المقاومة الشعبية، مما ترك آثاره المباشـــــرة علـــى التعليــم ومحتواه وصياغته خاصة أن الظروف المجتمعية في هذه الفترة أصابت العملية التعليمية بخلخلـــة عنيفــة تعددت مظاهرها في تعثر قوانين التعليم الإلزامي التي صدرت في عـــام ١٩٢٣[١]، كمـــا أدى الارتبــاك السياسي والصراع إلى حدوث فصام ثقافي في المجتمع المصري خصوصا وأن الاحتلال منذ البداية عمــد إلى ترسيخ مبدأ الازدواجية في التعليم والتي ما زلنا نعاني منها حتى الآن.

ومن هنا ظهرت أهمية الدور الذي لعبه جهاز الرأي المتمثل في الصحف والأحـــزاب والنقابــات وغيرها من الجمعيات والهيئات والتي اندفعت جميعا تنادي بأهمية التعليم وتدعو إلى النهوض به[٢].

وقد دار الجدل بشكل واضح في الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ حول مختلف قضايا التعليم وقـــد انعكس هذا الجدل بشكل أوضح في الصحف التي عبرت عن التيارات الفكرية المختلفة خلال هذه الفـــترة، مما يلفت الانتباه إلى أهمية الدور الذي لعبته الصحافة المصرية في طرح ومعالجة قضايا التعليـــم وكمـــا سبق وأن ذكرنا فقد اختلفت أولويات القضايا التعليمية داخل كل تيار واتجاه فمثلا أخذت صحافة الأحـــرار الدستوريين على عاتقها البعد التنويري للعملية التعليمية من حيث الاهتمام بالتعليم الجامعي والمناداة بحـــق المرأة في التعليم، أما صحافة حزب الوفد فقد اهتمت بالدعوة إلى إنشاء المـــدارس الإلزاميـــة ومجانيتـــها

---

(١) سليمان نسيم، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٢- ١٣٣.

ومحو الأمية والتركيز على قضايا الطلبة الأزهريين، وعلى الجانب الآخر قدمت صحافة مصر الفتاة قضايا التعليم باعتبارها الأساس في رقي الأمم فطالبت بمجانية التعليم وضرورة ربط إنشاء المدارس باحتياجات المجتمع وإلغاء المركزية في التعليم[١]. وقد تناولت الصحف المصرية باتجاهاتها وانتماءاتها المختلفة العديد من قضايا التعليم سواء بالعرض أو بالتحليل بل إنها كانت تقوم في بعض الأحيان بإجراء استطلاعات خاصة بآراء الجماهير نحو بعض قضايا التعليم المثارة خلال فترة الدراسة، وقد ظهر التناقض واضحاً في قضايا التعليم بين كبار المفكرين والكتاب الذين تناولوها من خلال الصحف المعبرة عنهم.

ومن خلال استعراض الباحثة لنتائج الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية[*] تبين عدم وجود دراسة متكاملة عن الصحافة المصرية خلال فترة معينة تمكننا من التعرف على مواقف واتجاهات الصحافة المصرية بمختلف تياراتها من قضايا التعليم بشكل مستقل عن باقي القضايا الاجتماعية ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة كما يلي:

التعرف على مواقف الصحافة المصرية واتجاهاتها من القضايا التعليمية المثارة في الفترة الزمنية من ١٩٢٣- ١٩٥١ {مجانية التعليم – استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها – إصلاح التعليم الديني (الأزهري)} وهي تلك الفترة التي شهدت مجموعة من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما أنعكس على أحوال التعليم وقضاياه كما برزت خلال هذه الفترة أهمية التعليم كوعاء للصراع الخفي والحقيقي بين عناصر النضال المصري والمحتل، كذلك تتحدد مشكلة الدراسة في الاهتمام برصد تلك المواقف والاتجاهات بشكل تحليلي وتفسيري مقارن وذلك من خلال أهم صحف تلك الفترة والتي عبرت عن مختلف الاتجاهات الصحفية على النحو التالي:

- صحافة الأحزاب (الوفد، الأحرار الدستوريين، الهيئة السعدية).
- صحافة جماعات الرفض السياسي والاجتماعي (جماعة مصر الفتاة، الإخوان المسلمين، التنظيمات اليسارية).
- الصحافة المستقلة (الأهرام).

---

(١) نجوى حسين أحمد خليل، مصدر سابق، ص٢٤٦- ٢٤٨.

(*) قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية على عينة من الصحف المدروسة (البلاغ – المصري – صوت الأمة – السياسة اليومية – الدستور – مصر الفتاة – الأخوان المسلمين الأسبوعية – المباحث القضائية – الفجر الجديد – الأهرام) وذلك بهدف تحديد أهم القضايا التعليمية المثارة خلال فترة الدراسة من ١٩٢٣ – ١٩٥١ والتي تميزت باستمرارية معالجة الصحافة المصرية لها وكذلك الخروج بأهم المؤشرات الخاصة بمعالجة تيارات الصحافة المصرية المختلفة لقضايا التعليم المثارة آنذاك وكيف عبرت صحف تلك التيارات المختلفة عن قضايا التعليم المدروسة وقد استفادت الباحثة من هذه المؤشرات في صياغة وتحديد المشكلة البحثية وكذلك في تحديد فروض وأهداف وتساؤلات الدراسة.

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد الهدف الرئيسي للدراسة كما يلي:

١- التأريخ لمواقف واتجاهات الصحافة المصرية، بمختلف انتماءاتها السياسية والفكرية في ضوء كافة المتغيرات المجتمعية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية) خلال فترة الدراسة ١٩٢٣- ١٩٥١.

أما الأهداف الفرعية للدراسة فهي كما يلي:

٢- رصد وتحليل وتفسير أوجه التباين والتشابه في مواقف الصحافة المصرية مختلفة الاتجاهات والتيارات خلال فترة الدراسة ١٩٢٣- ١٩٥١ من قضايا التعليم (عينة الدراسة) في هذه الفترة، وكذلك رصد وتحليل وتفسير مجموعة العوامل السياسية والفكرية المؤثرة في اتجاهات التيارات الصحفية المدروسة.

٣- رصد وتحليل وتفسير تطور اتجاهات ومواقف تيارات الصحافة المصرية المختلفة تجاه قضايا التعليم المدروسة في ظل الظروف الخاصة بكل تيار صحفي من ناحية وفي ظل الظروف المجتمعية ككل من ناحية أخرى.

فروض الدراسة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية واستعراض الدراسات السابقة أمكن التوصل إلى فرضين رئيسيين بهدف اختبار صحتهما وهما كما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة بين تطور الحركة التعليمية في مصر خلال الفترة من (١٩٢٣ ـ ١٩٥١) وبين تطور معالجات الصحافة المصرية لقضايا التعليم المدروسة.

الفرض الثاني: توجد علاقة بين الانتماءات السياسية والفكرية والاجتماعية للتيارات الصحفية المختلفة، وبين المواقف والاتجاهات التي اتخذتها تلك التيارات من قضايا التعليم المدروسة (مجانية التعليم ـ استقلال التعليم الجامعي ـ إصلاح التعليم الديني) خلال الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١.

تساؤلات الدراسة:

١- ما المواقف والاتجاهات التي تبنتها التيارات الصحفية المختلفة في معالجتها لقضايا التعليم؟

٢- ما أوجه التباين والتشابه التي طرأت على المعالجة الصحفية للتيارات الصحفية المدروسة لقضايا التعليم خلال فترة الدراسة من ١٩٢٣- ١٩٥١؟

٣- لماذا عرضت تيارات الصحافة المصرية المدروسة لرؤى متعددة ومختلفة حول القضايا التعليمية المدروسة خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١؟

٤- كيف عبرت الصحافة المصرية على اختلاف تياراتها عن تطور الحركة التعليمية في المجتمع المصري خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١؟

٥- هل ساعدت معالجة الصحافة المصرية لقضايا التعليم المدروسة على تطور أوضاع التعليم في مصر؟

٦- ما مجموعة الأسماء والرموز من كبار مفكري ومثقفي الفترة التي عالجت قضايا التعليم في صحف الدراسة؟

٧- لماذا طرحت هذه الأسماء أفكاراً مختلفة حول قضايا التعليم؟

الإطار المنهجي للدراسة:

* **نوع الدراسة:**

تنتمي تلك الدراسة إلى بحوث تاريخ الصحافة وهو ذلك المجال الذي ينتمي إلى نوعية البحوث التاريخية التي تعني تتبع تاريخ الظاهرة التي انتهت بالفعل، وهي دراسة تاريخية من دراسات تاريخ المواقف الصحفية والتي تعني تتبع مواقف الصحافة المصرية بمختلف انتماءاتها السياسية والفكرية من قضايا التعليم في الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ بهدف التأريخ لهذه الظاهرة.

وتشمل هذه النوعية من البحوث بعدين أساسيين هما:

(أ) البعد الخاص بالقضية أو الحدث الذي يقاس موقف الصحافة إزاءه وهي قضايا التعليم موضع الدراسة {مجانية التعليم، استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها، وإصلاح التعليم الديني (الأزهري)} وذلك خلال الفترة من (١٩٢٣- ١٩٥١).

(ب) البعد الخاص بالصحافة والتي تقاس اتجاهاتها ومواقفها نحو القضايا المدروسة وهي الصحافة المصرية على اختلاف تياراتها سواء أكانت حزبية أو غير حزبية (مستقلة)، أو صحافة جماعات الرفض السياسي والاجتماعي والتي شكلت في مجملها أهم تيارات الصحافة المصرية خلال الفترة الممتدة من ١٩٢٣- ١٩٥١.

مناهج الدراسة وأدواتها:

تهتم الدراسة التاريخية بشكل أساسي برصد وتوصيف أوضاع الظاهرة المدروسة والمتمثلة في قضايا التعليم خلال الفترة من ١٩٢٣- وحتى ١٩٥١ والتعرف على تطور معالجة كل قضية من القضايا المدروسة صحفياً خلال تلك الفترة، وكذلك المعالجات الصحفية للتيارات المختلفة والممثلة للصحافة

المصرية وانتماءاتها الفكرية المتنوعة، ثم رصد وتحليل المعالجات الصحفية لهذه التيارات لقضايا التعليم المختلفة، والانتقال بعد ذلك إلى مرحلة تفسيرية من خلال رصد تطور المواقف الصحفية لكل تيار لقضايا التعليم المدروسة ومدى علاقة هذا التطور بالانتماء الفكري للتيار الصحفي، وأيضاً علاقته بالظروف المجتمعية خلال تلك الفترة، ثم مقارنة المعالجات الصحفية متباينة الاتجاهات مع بعضها البعض من ناحية، بالإضافة إلى مقارنتها بتطور الحركة التعليمية من ناحية أخرى وذلك على امتداد الفترة الزمنية المدروسة من (١٩٢٣- ١٩٥١) وبناءً على ما تقدم سوف يتم الاعتماد على ما يلي:

المنهج التاريخي:

ويتم استخدام المنهج التاريخي بأدواته التحليلية والتفسيرية في تحليل وتفسير الوثائق الخاصة بالدراسة (الصحف). وسيتم استخدام المنهج التاريخي تبعاً للخطوات الآتية:

(أ) جمع المادة من مصادرها الأولية والتي تمثلت في "مواد الرأي" التي تناولت قضايا التعليم في الصحف المعبرة عن التيارات المختلفة خلال فترة الدراسة وهي صحف احزاب الوفد والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية وصحف الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات اليسارية وصحيفة الأهرام.

(ب) جمع المادة من مصادرها الثانوية والمتمثلة في الدراسات والمؤلفات العامة التي أرخت لواقع مصر السياسي والاجتماعي والصحفي خلال فترة الدراسة.

(ج) إخضاع الوثائق الأساسية للنقد الخارجي من خلال القراءات المستفيضة والإحاطة الشاملة بكل الظروف المجتمعية السائدة خلال فترة الدراسة والمتمثلة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، كما تم إجراء النقد الداخلي للصحف المدروسة من حيث رصد كل ما يتعلق بها من دورية الصدور ونطاقها الجغرافي وسياستها التحريرية وهويتها السياسية ونوع الجمهور الذي تتوجه له والكتاب الموجودين بها ومضمون مادتها.

(د) الاستفادة من الأدوات التحليلية والتفسيرية والمقارنة لمنهج البحث التاريخي في إخضاع المادة للتحليل والتصنيف والوصول لعدة فئات أساسية يعبر كل منها عن قضية من قضايا التعليم والربط الجدلي بينها وبين صحافة كل تيار من التيارات موضع الدراسة في إطار مقارن يشمل ما يلي:

- رصد التطور الذي شهدته المعالجة الصحفية لكل قضية من قضايا الدراسة تبعاً لكل تيار على حدة خلال فترة الدراسة.

- مقارنة المعالجة الصحفية لقضايا التعليم المتعددة داخل كل تيار صحفي على حدة للتعرف على مدى الاختلاف أو الاتساق في معالجة كل تيار لهذه القضايا داخل الإطار الزمني للدراسة.

- المقارنة بين المعالجات الصحفية المتعددة (حزبية، جماعات الرفض السياسي والاجتماعي، المستقلة) إزاء قضايا التعليم داخل الإطار الزمني للدراسة على المستويين "الأفقي والرأسي".

- مقارنة تطور معالجات الصحافة المصرية بتطور أوضاع التعليم داخل مصر خلال فترة الدراسة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١.

(٥) التركيب التاريخي للمادة في صورة تبرز علاقة التفاعل بين مواقف الصحافة المصرية واتجاهاتها إزاء قضايا التعليم في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية المطروحة خلال فترة الدراسة.

أساليب التحليل:

بحكم طبيعة الدراسة ومنهجها سيتم الاعتماد على أسلوب التحليل التاريخي (الوثائقي) والذي يعتمد على الوثيقة (الصحيفة موضع الدراسة) بشكل أساسي، وذلك تبعاً للخطوات المبينة والسابق الإشارة إليها في إطار شرح استخدام الدراسة للمنهج التاريخي.

الإطار الإجرائي للدراسة:

مجتمع الدراسة:

(أ) الإطار الزمني للدراسة: ويتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة التاريخية الممتدة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ وقد تم اختيار هذه الفترة على وجه التحديد للأسباب التالية:

- نظراً لعدم وجود حدث صحفي يرتبط بقضايا التعليم، تم اختيار الفترة الزمنية بناءاً على متغير التشريع الدستوري والقانوني لقضايا التعليم ولذلك تم اختيار بداية الفترة الزمنية المدروسة وهي ١٩٢٣ بصدور دستور ١٩٢٣ والذي احتوت مواده (١٧، ١٨، ١٩، ١٥٣) على نصوص تتعلق بمجانية التعليم وإلزامية التعليم الأولي للبنين والبنات وضرورة تنظيم أمور التعليم العام بالقانون، وكذلك إقرار سلطة الملك في المعاهد الدينية وإصلاح التعليم الديني، ثم وقع الاختيار على عام ١٩٥١ لنهاية الفترة المدروسة وذلك لصدور قانون مجانية التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) وإلزامية التعليم الابتدائي.

(ب) الإطار الصحفي للدراسة: يمكن تحديد مجتمع الدراسة في الصحف التي عبرت عن الاتجاهات المختلفة والتي كانت موجودة خلال فترة الدراسة من ١٩٢٣- ١٩٥١ سواء الصحافة الحزبية أو صحافة جماعات الرفض السياسي والاجتماعي أو الصحافة المستقلة. وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بالمسح الشامل لإعداد الصحف التي تم اختيارها والتي تعبر عن القوى المختلفة للتيارات الفكرية المتنوعة خلال فترة الدراسة وهي كما يلي:

١-الصحافة الحزبية:

- الصحف الممثلة لحزب الوفد:

- الوجدان ١٩٢٨.
- الابتسام ١٩٢٨.
- الضياء ١٩٣٠.
- وادي النيل ١٩٣٠.
- مصر الحرة ١٩٢٨.
- الشرق الجديد ١٩٢٨.
- البلاغ في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٢.
- كوكب الشرق في الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٥.
- الجهاد في الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٦.
- المصري في الفترة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٥١.
- صوت الأمة في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥١.

- الصحف الممثلة لحزب الأحرار الدستوريين:

- السياسة في الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥١.
- السياسة الأسبوعية في الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٤٦.

- الصحف الممثلة لحزب الهيئة السعدية:

- الدستور في الفترة من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥.
- الأساس في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥١.

٢-صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

- صحافة جماعة مصر الفتاة:

- وادي النيل ١٩٣٥.
- الضياء ١٩٣٦.
- الثغر ١٩٣٧.

- مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٨ وحتى ١٩٥١.

- صحافة الإخوان المسلمين:

- مجلة (جريدة الإخوان المسلمون الأسبوعية) في الفترة من ١٩٣٣- ١٩٣٨.
- مجلة (الإخوان المسلمون) النصف شهرية في الفترة من ١٩٤٢- ١٩٤٨.
- صحيفة (الإخوان المسلمون) اليومية في الفترة من ١٩٤٦- ١٩٤٨.
- المباحث القضائية في الفترة من ١٩٥٠- ١٩٥١.

- صحافة التنظيمات اليسارية:

- الفجر الجديد في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦.
- كفاح الشعب ١٩٤٧.
- المقاومة الشعبية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١.

٣-الصحافة المستقلة:

- الأهرام في الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١.

(ج) الإطار الموضوعي للدراسة:

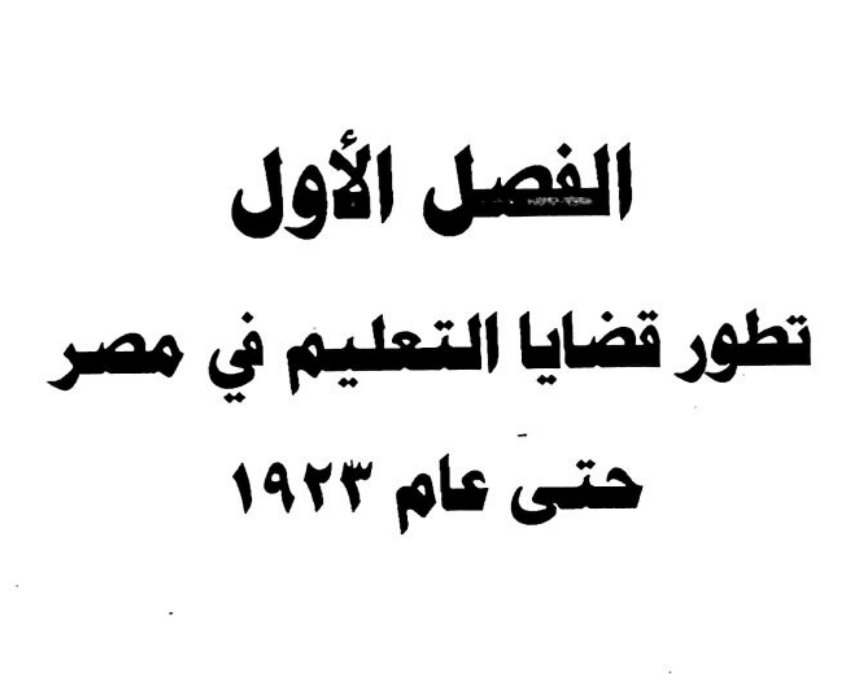
من خلال مجموعة المصادر والمراجع الخاصة بموضوع الدراسة والمتمثلة في الدراسات الأكاديمية، والمؤلفات الخاصة بالتأريخ لتطور قضايا التعليم في المجتمع المصري وكذلك دراسات تاريخ الصحافة التي اهتمت برصد المواقف والاتجاهات الصحفية من قضايا التعليم وكذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة لعينة ممثلة لمجموعة الصحف المدروسة، تم تحديد المجتمع الموضوعي للدراسة والمتمثل في ثلاث قضايا تعليمية رئيسية هي:

١- مجانية التعليم.

٢- استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

٣- إصلاح التعليم الديني (الأزهري).

وسوف تمثل تلك القضايا التعليمية الثلاث الإطار الموضوعي للدراسة حيث مثلت الأطروحات الخاصة بتطورها في الفترة من (١٩٢٣- ١٩٥١) محوراً للجدل والمناقشة بين المؤيدين والمعارضين لها.



الفصل الأول

تطور قضايا التعليم في مصر حتى عام ١٩٢٣

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل تطور قضايا التعليم في مصر حتى عام ١٩٢٣ (وهو العام الذي تبدأ عنده الفترة الزمنية المدروسة والتي تمتد من عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١) وذلك بالتركيز على أهم التطورات التي شهدتها قضايا التعليم المدروسة مجانية التعليم استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها، إصلاح التعليم الأزهري.

التعليم منذ الفتح الإسلامي لمصر وحتى نهاية القرن الـ١٨:

اقتصر التعليم في مصر حتى أواخر القرن الـ١٨ على الكتاتيب ومدارس المساجد التي ظهرت منذ الفتح الإسلامي لمصر عام ٦٤٠م (٢٠هـ) وعندما أنشئ الجامع الأزهر في القرن العاشر الميلادي أصبح أكبر معهد إسلامي يقوم بتدريس التراث الديني والأدبي بوجه عام، بعد أن كان الفاطميون قد قاموا بتأسيسه ليبثوا منه دعايتهم الدينية للمذهب الشيعي[١].وكان التعليم بالأزهر تعليماً مجانياً ففتح الأزهر أبوابه لكل طالب علم، هذا بالإضافةِ إلى الكتاتيب والتي كانت تقام بالزوايا والحجرات الملحقة بالمساجد والتي تحولت بدورها إلى مراكز للثقافة ودور للعلم، مما يعني تحول هذه الكتاتيب والمدارس إلى مراكز للتعليم الأولى أما التعليم العالي فكان مركزه الأساسي الجامع الأزهر[٢].

ومع بداية حكم المماليك لمصر انتعشت الأحوال الاقتصادية وازدهرت الحياة العلمية وأصبحت مصر مركزاً للنشاط العلمي والديني في العالم الإسلامي آنذاك، وقد أنشأ المماليك العديد من الكتاتيب والكثير من المدارس الملحقة بالمساجد ومما يؤكد ذلك ما ذكره الرحالة ابن بطوطة عن مدارس مصر خلال هذه الفترة حيث قال "إنه لا يحيط أحد بحصرها لكثرتها"، حيث كانت بمثابة كليات عالية تدرس بها العلوم المتصلة بالدين مع احتفاظ الجامع الأزهر بمكانته الدينية والعلمية[٣].

ولم يستمر الرخاء طويلاً في عصر المماليك فبدأ الضعف يدب في المجتمع المصري وأصاب التعليم الضعف والإهمال كما أصيبت باقي مؤسسات الدولة الأخرى، وتركزت وظيفة الكتاتيب فقط على تحفيظ القرآن الكريم مع تعليم بعض قواعد القراءة والكتابة وعلى النقيض من التعليم في الكتاتيب كان هناك اهتماماً بتعليم أبناء المماليك في طفولتهم في مدارس خاصة بهم تمهيداً لتعليمهم الفنون العسكرية ومنها فنون الحرب والقتال وبالتالي جاء التعليم خلال فترة المماليك ليعكس الوضع الاجتماعي الطبقي وكذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية للمجتمع المصري خلال هذه الفترة[٤].

---

(١) حسن الفقي، مرجع سابق، ص١٣- ١٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٦.

(٣) خيري حربي، السيد محمد العزاوي، مرجع سابق، ص١٧.

(٤) المرجع السابق، ص١٩- ٢١.

واستمر تدهور أوضاع التعليم سائداً بعد الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧ حيث أصيب النشاط الفكري والتعليمي بالجمود سواء في الجامع الأزهر أو سائر المعاهد العلمية الأخرى كما اختفت بعض خزائن الكتب بعد أن نقل العثمانيون الكثير منها إلى القسطنطينية، ولم تتبق إلا بعض المكتبات الصغيرة الملحقة بمدارس المساجد كمكتبة الجامع الأزهر(١).

وهكذا ظل نظام التعليم للمصريين سواء في الكتاتيب ومدارس المساجد أو الأزهر مصطبغاً بالطابع الديني، مما زاد من عزلة المجتمع المصري عن تيارات التقدم الثقافية والعلمية في الخارج فتخلف بذلك المجتمع المصري عن مسايرة التطور الزمني(٢).

أما عن تأثير الحملة الفرنسية على تطور التعليم في المجتمع المصري، فيمكن القول بأنه وعلى الرغم من أن الحملة لم تمكث بمصر سوى ثلاث سنوات (١٧٩٨/ ١٨٠١) قضت معظمها في أمور حربية سواء داخل مصر أو خارجها، إلا أن آثارها النهضوية طغت على اهتماماتها العسكرية، وبالتالي لم يقتصر تأثير الحملة الفرنسية على الجوانب العملية والمادية فقط وإنما امتد على الجوانب الفكرية أيضاً(٣).

فيحسب للحملة الفرنسية أنها لعبت دوراً كبيراً في إخراج المجتمع المصري من العزلة والتي فرضها عليه الحكم العثماني لفترة طويلة، وظهر ذلك واضحاً من خلال الأثر الفكري للحملة الفرنسية في مصر والذي لا يمكن تجاهله، حيث تركت الحملة بعد خروجها من مصر العديد من أبحاث العلماء الفرنسيين في مختلف نواحي الحياة، فأضاءت الطريق أمام التجديد الفكري ووضعت أساس تقدم البلاد في بداية القرن التاسع عشر، كما نبهت الأذهان إلى أهمية التعليم كإحدى عوامل النهوض المجتمعي(٤).

وقد كان إنشاء المجمع العلمي المصري في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ أول حدث علمي عرفته البلاد في تاريخها الحديث، فكان بمثابة أكاديمية للعلوم والفنون والآداب والذي كان يضم ثمانية وأربعين عضواً في قسم العلوم الطبيعية، وإثنى عشر عضواً في قسم الاقتصاد، وإثنى عشر عضواً في الآداب والفنون وكانت ثمرة عملهم ذلك الكتاب العظيم "وصف مصر"(٥).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أهم تأثير لتلك الحملة هو ذلك الذي ظهر واضحاً عندما اهتم محمد علي بالحضارة الأوروبية وأثرها في تكوين الممالك والنظم الحديثة فشرع في اتباع سياسة إصلاح واسعة النطاق في مصر مستعيناً بالفرنسيين في تنفيذها خصوصاً فيما يتعلق بمجال التعليم، حيث استطاع بالفعل

(١) حسن الفقي، مرجع سابق، ص٢٦- ٢٧.
(٢) المرجع السابق، ص٢٩.
(٣) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)، ص٥٥.
(٤) المرجع السابق، ص٥٦.
(٥) لويس عوض، مرجع سابق، ص٥٧.

أن ينشئ أول نظام تعليمي مدني علماني حديث تعرفه مصر وذلك على الغرار الفرنسي وعلى نفقة الدولة وبالتالي كان التعليم تعبيراً عن سيطرة الدولة واستغلالها للتعليم لتحقيق أحلامها وبناء هيكلها المنشود[١].

تطور التعليم في النصف الأول من القرن الـ١٩ (نشأة التعليم الحديث في عهد محمد علي)

عقب خروج الحملة الفرنسية من مصر عام ١٨٠١، وتعدد السلطات التي خلفتها الحملة الفرنسية ظهر محمد علي على مسرح الأحداث بفضل الدور الإيجابي الذي قام به الشعب في اختياره والياً على مصر سنة ١٨٠٥، ومنذ البداية آمن محمد علي بضرورة تغيير أوضاع البلاد ليتمكن من تحقيق آماله التوسعية، ولذلك رأى محمد علي أن نقطة البداية في التغيير تكمن في قوة الجيش والأسطول، ولذلك كان أول ما اتجهت إليه مشروعاته هو تكوين جيش قوي وأسطول ضخم يضمن به الاستقرار السياسي للبلاد وتحديد علاقاتها بالدولة العثمانية ثم يحقق به أحلامه التوسعية في تكوين امبراطورية ضخمة[٢].

وإذا كان الجيش هو محور الارتكاز الذي تقوم عليه الدولة الحديثة في نظر محمد علي، فإننا نجد أن محمد علي نظر إلى الأمور من خلال أهميتها بالنسبة للجيش، ومن هنا كان الاهتمام بالمسائل الإدارية والاقتصادية والتعليم كوسائل لبناء الجيش الحديث واستمرار قوته[٣].

ولذلك فإننا نجد أن محمد علي عندما أراد إنشاء دولة حديثة يكون من أهم دعائمها تكوين جيش قوي وأسطول، وكذلك تنظيم شئون تلك الدولة على أسس مدنية أو ما يعرف بالنظام الجديد، نقول أنه وجد ضرورة إنشاء نظام تعليمي حديث أيضاً يكون كفيلاً بمواجهة احتياجات تلك الدولة الحديثة، وكان من الطبيعي أن يستتبع ذلك الاهتمام ببناء قوة عسكرية كبيرة ضرورة الاهتمام بالجهاز الحكومي الذي يشرف على تخطيط وتنفيذ سياسة الدولة والنهوض بها، والذي كان في حاجة إلى كثير من الموظفين ـ الإداريين ـ ومن هنا اتجه محمد علي إلى التعليم كي يوفر الكوادر الفنية المدربة من ناحية للعمل بالجهاز الحكومي ومن ناحية أخرى ليوفر الأفراد المدربين للعمل بالجيش[٤].

وبالطبع لم يكن نظام التعليم الديني السائد في المجتمع المصري آنذاك قادراً على الوفاء باحتياجات وتطلعات محمد علي والذي اكتشف أن السبيل لتحقيق أهدافه هو إنشاء نظام تعليمي يقوم على

---

(١) سامي سليمان محمد السهم، التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ص٦٩.

(٢) حسن الفقي، مرجع سابق، ص٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥.

(٤) أحمد عزت عبدالكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٢، ص٣٦، ٣٧.

تدريس العلوم المدنية الحديثة وبالتالي كان إنشاء تلك المدارس العالية والإلزامية التي تقوم على تدريس العلوم والمعارف المدنية الحديثة هي البداية الحقيقية لنشأة التعليم الحديث في مصر[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهرم التعليمي في عهد محمد علي بدأ مقلوباً حيث اهتم محمد علي أولاً بالتعليم العالي في المدارس العليا أو الخصوصية (أي المتخصصة) كما كان يطلق عليها لأنها تخرج مباشرة الأفراد المطلوبين للأعمال العسكرية والإدارية فأنشأ محمد علي المدرسة العسكرية سنة ١٨١٦ ثم المدرسة الحربية في أسوان ١٨٢٠، ثم توالى بعد ذلك إنشاء العديد من هذه المدارس مثل مدارس فنون الموسيقى العسكرية والطب والمحاسبة والفنون والصنايع والزراعة والطب البيطري مما يعني ذلك أن مصر عرفت نشأة بذور التعليم العالي على الطراز الحديث في عصر محمد علي، غير أنه ــ وكما ذكرنا سالفاً ــ فإن هدف محمد علي من إنشاء هذه المدارس العليا كان محدداً بحاجات الدولة العملية وكذلك أهدافه التوسعية، ومن ثم اختلف التعليم العالي في عهده عن صورة الجامعة التي عرفتها أوربا منذ نهاية العصور الوسطى[٢].

ثم جاء إنشاء محمد علي للمدارس التجهيزية والتي توفر الطلبة للدراسات المتخصصة وتعد هذه المدارس الحلقة المتوسطة في السلم التعليمي الحديث فأنشأ محمد علي أول تجهيزية عام ١٨٢٥ بقصر العيني وكان هدفها إعداد الطلاب للتعليم العالي في المدارس العسكرية والمدارس الأخرى والتي كانت مدنية اسماً وعسكرياً هدفاً وتنظيماً ثم أنشأ محمد علي المدارس الابتدائية، وذلك لإعداد الطلاب قبل التحاقهم بالمدارس التجهيزية وكانت البداية هي إنشاء مكاتب المبتديان عام ١٨٣٣[٣].

كذلك شهدت تلك الفترة بداية ثنائية التعليم في مصر وازدواجيته بين تعلم ديني ممثل في الأزهر والكتاتيب وتعليم مدني في المدارس الحديثة التي أنشأها محمد علي، بعد أن استورد محمد علي نظامه التعليمي الحديث من الخارج والذي كان يسير متوازياً مع التعليم الديني[٤].

ويمكن القول بأن التعليم الديني في عهد محمد علي واجه منافسة شديدة من المدارس التي أنشأها وكذلك المدارس الحربية والبحرية والتي اجتذبت إليها أعداداً كبيرة من الطلبة، كذلك واجه الأزهر منافسة أخرى ولكن بصورة أقل من المدارس التي أنشأتها الجاليات الأوروبية خصوصاً وأن الدراسة في الأزهر من ناحية المناهج وطرق التدريس ظلت كما هي دون تطوير، ومع ذلك لم يستطع محمد علي الاستغناء كلياً عن الأزهر فقد استعان بعلمائه يدرسون في معاهده الحديثة، وكذلك استعان بطلبته للالتحاق بالمدارس التي قام بإنشائها، وأرسل منهم البعثات العلمية إلى الخارج، ليكوّن منهم الجيل الأول من المتخصصين

---

(١) المرجع السابق، ص٣٩.

(2) Heywarth dunne, An Introduction to The History of Education in Modern Egypt, 1938, p.383.

(3) Dunne, H., p.434.

(٤) هند علي فهمي، مصدر سابق، ص١٣- ١٥.

وعلى الجانب الآخر فقد أثّرت المدارس الحديثة في الأزهر فقد أتاحت هذه المدارس لفريق من أساتذة وعلماء الأزهر وكذلك الطلبة فرصة الحصول على ألوان شتى من العلوم الحديثة وكذلك الاتصال بالحضارة الأوروبية سواء عن طريق الدراسة في هذه المدارس الحديثة أو الإيفاد في بعثات علمية[١].

ونتيجة لذلك ساهمت مجموعة من العوامل على أن يستمر الأزهر في القيام بدوره التعليمي منها تأصل الصبغة الدينية في نفوس المصريين ومن ثم الاهتمام بنمط التعليم الديني في الأزهر، وكذلك فإن محمد علي حين أقام نظامه التعليمي الحديث لم ينشره في جميع أنحاء المجتمع المصري حيث كانت معظم المدارس الحديثة موجودة في القاهرة ومن ثم كانت عاجزة عن استيعاب طلبة باقي القرى والمدن المصرية، بالإضافة إلى تلك الحرية التي كان يتمتع بها طلبة الأزهر وروافده في الذهاب أو الانقطاع عن الدراسة فلم تكن هناك لوائح تحدد نظم الدراسة في الأزهر وإذا كانت هذه الحرية قد ساعدت على دعم استقلال النظام التعليمي في الأزهر إلا أنها جعلته بعيداً كل البعد عن يد الإصلاح والتطوير، فهذه الحرية لم تكن بسبب دفاع العلماء عنه وعن استقلاله وإنما كانت بسبب إهمال الحاكم له والتهوين من شأنه[٢].

ويمكن القول بأن أبعاد الأزهر كجامعة تعليمية إبان حكم محمد علي عن دائرة الضوء وعدم السعي بشكل جاد نحو تحديث وتطوير التعليم فيه مثلت أخطر قضية واجهها الأزهر عبر تاريخه الطويل وهو ما ظهر واضحاً حين ناقشت الصحافة المصرية قضية إصلاح التعليم الديني خلال الفترة المدروسة والممتدة من ١٩٢٣- ١٩٥١ حيث أرجعت السبب في جمود الأزهر وتخلفه إلى عهد محمد علي وهو ما سيتضح فيما بعد.

وعن مصروفات التعليم في عهد محمد علي، فقد استتبع ربط التعليم بحاجات الجيش والدولة خلال هذه الفترة ضم كل شئون التعليم إلى ديوان الجهادية لتحقيق التنسيق بين هذه الحاجات وبين أهداف التعليم والذي استمر حتى عام ١٨٣٧ عندما أنشئ ديوان المدارس والذي اختص بجميع شئون التعليم المالية والفنية[٣].

وكانت حكومة محمد علي تتحمل جميع نفقات التعليم، فهي تتسلم التلاميذ من أولياء أمورهم وتقوم على تربيتهم وتكوينهم بل وتدفع لهم مصروفهم، حتى تضمن الحكومة ولاء هؤلاء التلاميذ التام لها.

وإلى جانب هذا التعليم الحكومي والذي تتحمل الدولة جميع نفقاته، كان هناك نوع آخر من التعليم والذي لا يخضع لرقابة الحكومة وسلطاته وهو ذلك التعليم المتمثل في الكتاتيب والذي ظل قائماً حتى بعد إنشاء نظام التعليم الحديث في مصر، وكان الفقهاء القائمون على هذه الكتاتيب يديرونها في نظير أجر

---

(١) عبدالعزيز محمد الشناوي، الأزهر جامعاً وجامعة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٤)، ص٧٤٣- ٧٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص٧٤٦- ٧٤٧.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية، مجانية التعليم من بداية القرن الـ١٩ حتى الآن، (القاهرة: الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، ١٩٨٤)، ص١، ٢.

يتقاضونه من آباء الأطفال وقد يكون أجراً نقدياً أو عينياً وبجانب هذه الكتاتيب الإسلامية كان يوجد عـــدد من كتاتيب الأقباط وقد أهملت حكومة محمد علي هذا النوع من التعليم الشعبي وتركته في أيــدي هــؤلاء الفقهاء والعرفاء حيث كانوا يقومون بفتح هذه الكتاتيب كسباً للعيش بالإضافة إلى قيـــام البعـض بإنشـــاء الكتاتيب من أموالهم الخاصة والإنفاق عليها بغية الحصول على ثواب الله لا بهدف الحصول على ربــح أو مكسب فكانت تعمل دون تحصيل نفقات هذا التعليم من التلاميذ[١].

تطور التعليم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

مع بداية انهيار مشروع محمد علي في تكوين إمبراطورية كبيرة مستقلة وبخاصة بعـــد التدخـل الأجنبي وإجبار محمد علي على توقيع معاهدة لندن ١٨٤٠ انهار النظام التعليمي في مصر إذ ترتب علـــى ذلك تقليل عدد أفراد الجيش وإلغاء الكثير من المدارس وتقليل عدد الملتحقين بها[٢].

واستمر تدهور أوضاع التعليم في عهدي عباس وسعيد، فألغى عباس ديوان المدارس ثم ما لبـــث أن أعاده مرة أخرى دون أن تكون له اختصاصات محددة تتصل بالإشراف على التعليم، ولم يمض عـــام على حكمه سنة ١٨٤٩، ألا وكانت معظم هذه المدارس قد أغلقت بالفعل ولم يتبق منها سوى ما يكفي فقـط لإدارة المرافق المحدودة التي أبقى عليها، أما التعليم الأولي (الكتاتيب) فلم يكن له مكان يذكر فـــي خطـة عباس التعليمية كباقي أنواع التعليم[٣].

وسار سعيد على نهج سلفه في إهمال شئون التعليم، فلم تمض شهور قليلة على تولي سعيد الحكـم عام ١٨٥٤ حتى شتت تلاميذ المدارس فقام بفصل التلاميذ الذين لم يبلغوا العاشرة من عمرهـم وأعـــادهم إلى أهاليهم ثم أتبع ذلك بإلغاء ديوان المدارس.

ولعل ذلك يتفق مع المقولة التي كان يعلنها دائماً أن "الشعب الجاهل أســلس قيـــادة مـــن الشـــعب المتعلم"[٤].

وفي الوقت نفسه شهدت المدارس الأجنبية ازدهاراً كبيراً في عهد سعيد ولاقت دعماً مادياً وأدبيـــاً حيث قدم منهجاً ومساعدات مادية وعينية للجاليات الأجنبية والتي بدأت نشاطها مـــن خـــلال إنشـــاء دور للتعليم خاصة بها لنشر أفكارها وتدعيمها في عقول المصريين[٥].

---

(١) عبدالغني عبود، التجربة المصرية من الكتاب إلى المدرسة الابتدائية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢)، ص١٦٦.

(٢) سعيد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص٩٥.

(٣) سعيد محمد السيد، الصحافة في عصر الخديوي إسماعيل ١٨٩٣- ١٨٧٩، ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الآداب)، ص٢١٦.

(٤) المصدر السابق، ص٢١٧.

(٥) حسين فوزي النجار، علي مبارك أبو التعليم، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص٣٩.

ولم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للتعليم الديني في عهد سعيد، فعلى الرغم من إعلانه "أن التعليم الديني في الأزهر والكتاتيب في حاجة إلى الإصلاح نظراً لقصوره عن تحصيل وتقديم المعارف البشرية الحديثة والتي تؤدي إلى درجة الرفاهية الموجودة في البلاد الأجنبية كالعلوم والأدبيات وبعض الهندسة والحساب والجغرافيا واللغات الغربية والتركية والفارسية"، إلا أن سعيداً لم يكن مؤمناً بهذا المشروع لتطوير التعليم الديني، بدليل عدم قيامه بتفعيل ما تحدث عنه ويتعلق بهذا التطوير[١].

أوضاع التعليم في عهد الخديوي إسماعيل:

شهد التعليم ازدهاراً واضحاً في عهد الخديوي إسماعيل والذي ارتبط بمشروعه في تحديث مصر فقام بإعادة فتح ديوان المدارس حيث زاد عدد المدارس الابتدائية والتجهيزية بشكل ملحوظ، كما لقى التعليم اهتماماً شعبياً أيضاً، وقد جاء ذلك نتيجة اهتمام الخديوي إسماعيل بمشروعه التنويري في تحويل المجتمع المصري إلى مجتمع حديث على غرار الدول الأجنبية ولذلك ظهرت المحاولات الخاصة بإصلاح التعليم ككل[٢].

وقد أضافت بداية الحياة النيابية في مصر عام ١٨٦٦ بعداً جديداً إلى تاريخ التعليم حيث أنه وفي نفس العام تم إصدار اللائحة الداخلية لمجلس شورى النواب والتي نصت في المادة (٦١) منها على ضرورة معرفة (الناخب) للقراءة والكتابة ونتيجة لذلك ناقش المجلس سياسة التعليم وأصدر عدة قرارات منها أن يكون الالتحاق بالمدارس والمكاتب العامة حقاً للجميع من أغنياء وفقراء وعلى اختلاف دياناتهم وتضمنت اللائحة أيضاً ضرورة أن يحدد ديوان المدارس الوجبات الغذائية التي تصرف لتلاميذ هذه المدارس والمكاتب وكذلك تحديد ما يصرف لطلبة المدارس المحتاجين وتدبير إمكانيات المبيت لمن يلتحقون بنظام المدارس الداخلية[٣].

ففي هذه الفترة تحولت المدارس من نظام الداخلية والثكنات التي يجمع فيها الصبية ويعزلون كلية عن أهليهم وذويهم كما كان الأمر في عهد محمد علي إلى معاهد للعلم ويتردد عليها التلاميذ باختيارهم وعندما صدرت (لائحة رجب) والتي أعدتها لجنة خاصة ضمت كبار الموظفين والعلماء وبعض الأعيان في ١٠ رجب ١٢٨٤هـ الموافق ٧ نوفمبر ١٨٦٧ كان من أهم ما تضمنته اللائحة فيما يتعلق بمصروفات التعليم ضرورة مراعاة الاقتصاد في الانفاق على المدارس بحيث لا تتحمل خزانة الدولة أي عبء مالي في مواجهة نفقاتها وأن تتبع فيها نظام الخارجية في المدارس بحيث تتم مطالبة القادرين من

---

(١) سعيد إسماعيل علي، هموم التعليم في مصر، (القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، ١٩٩٠)، ص١٨٤، ١٨٥.

(٢) سعيد إسماعيل علي، التعليم في عهد الاحتلال البريطاني، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٤)، ص٢٣-٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧- ٢٩.

الأهالي بدفع المصروفات المدرسية لأبنائهم وبهذا تتحمل الدولة مسئولية الإنفاق على التعليم فوق الابتدائي فقط غير أن تنفيذ هذه المادة ظل حبراً على ورق[١].

وفي تطور هام بالنسبة لنفقات التعليم ومع تولي مصطفى رياض باشا رئاسة ديوان المدارس في أغسطس عام ١٨٧٣ تم وضع خطة لإصلاح التعليم ومن بين الأسس التي قامت عليها هذه الخطة أن الحكومة ليست ملزمة إلا بتعليم الفقراء من الناس، أما الأغنياء ومتوسطو الحال فيدفعون رسوماً دراسية وفقاً لمقدراتهم المالية وبناء على ذلك تم تقرير شيء من المصروفات في القانون الذي صدر في ٥ فبراير ١٨٧٤ وذلك فيما يتعلق بتلاميذ المدارس الحكومية[٢].

وتبعاً لهذا القانون تم تقسيم التلاميذ إلى ثلاث درجات بحيث تعبر كل درجة عن مقدار ما تنفقه كل فئة من مصروفات للتعليم على الوجه التالي[٣]:

١- تلاميذ الدرجة الأولى (الموسرون) ويتحمل أهاليهم جميع نفقات تعليمهم ويؤدي التلميذ في السنة الواحدة (٢٦ جنيهاً) سواء في القسم الداخلي أو الخارجي.

٢- تلاميذ الدرجة الثانية (طبقة متوسطي الحال) ويؤدي التلميذ للحكومة في السنة (١٤ جنيهاً) للقسم الداخلي، و(١٢ جنيهاً) للقسم الخارجي.

٣- تلاميذ الدرجة الثالثة (الفقراء) ولا تؤدي هذه الطبقة شيئا للحكومة سواء في القسم الداخلي أو الخارجي. وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ مصر التعليمي التي يتقرر فيها مصروفات على طلاب العلم بصورة رسمية وأن لم تجرؤ الحكومة على تنفيذ هذا القانون في حينه.

وقد ارتبط اسم على مبارك رائد التعليم الشعبي في مصر وأحد أهم المصلحين في مجال التعليم خلال هذه الفترة، بلائحة رجب هذه والتي يتم النظر إليها باعتبارها الأساس الأولى للتعليم الشعبي بما تضمنته اللائحة من إصلاح للكتاتيب القائمة وإنشاء مكاتب جديدة وتحديد المقررات التي تدرس بها بالإضافة إلى إسهام الأهالي في مصروفات الدراسة والاسهام في بناء المكاتب العامة وذلك في ظل عدم وجود اهتمام حقيقي للنهوض بالكتاب أو بالمعلم فأنزوت الكتاتيب تؤدي رسالتها في الزوايا والتكايا ومنازل الفقهاء[٤].

وبالنسبة للتعليم الديني خلال فترة حكم الخديوي إسماعيل فقد شهدت هذه الفترة أولى المحاولات الخاصة بإصلاح التعليم في الأزهر حيث أدخل علماء الأزهر ولأول مرة مسحة من التجديد والتطوير عن

---

(١) سامي سليمان محمد السهم، التعليم مرجع سابق، ص٢١٦- ٢٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص٢٤٨- ٢٥١.

(٣) جرجس سلامة، أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦)، ص٧٢.

(٤) حسن فوزي النجار، مرجع سابق، ص٩٣- ٩٤.

طريق التشريع، ثم توالى بعد ذلك إصدار العديد من التشريعات الخاصة بالأزهر والتعليم الديني، بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت العديد من المحاولات والمجهودات والتي تمثلت في بعض المشروعات الإصلاحية والتي قدمها رواد الفكر التنويري خلال هذه الفترة مثل مشروع جمال الدين الأفغاني لتنظيم التعليم الديني وتحسينه وكذلك مشروع محمد عبده لإصلاح التعليم الديني ففي سنة ١٨٧٢ ألغي نظام الإجازات الأزهرية العلمية[١] واستبدل بها نظام حديث صدرت به لائحة الشيخ المهدي العباسي والتي تنظم امتحانات الأزهر لنيل درجة العالمية، ثم جاء قانون ١٨٧٢ ليقرر أن يكون نيل العالمية بالامتحان على يد لجنة من العلماء يختارهم شيخ الأزهر، كما حدد القانون مجموعة العلوم التي يمتحن فيها الطالب وهي (الفقة – الأصول – التوحيد – الحديث – البيان – البديع – المنطق – النحو – الصوف – المعاني"[٢].

وبالنسبة للتعليم الفني في عهد الخديوي إسماعيل فهو بمعناه المعروف لنا الآن لم يكن يلقى عناية في هذه الفترة وخصوصاً التعليم التجاري والنسوي أما التعليم الزراعي فقد أنشئت أولى مدارسه في سنة ١٨٩٢ وبعد عشر سنوات من احتلال بريطانيا لمصر كما أنشأت أولى مدارس التعليم الصناعي ببولاق وأطلق عليها مدرسة العمليات غير أنه وكباقي أنواع التعليم تم إهمال التعليم الفني في عهد خلفاء محمد علي[٣].

وقد أدت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي مرت بها البلاد في أواخر عصر إسماعيل إلى توقف المضي في تنفيذ خطط التعليم ونشره حيث أخذ التدخل الأجنبي صورة سافرة بعد عزل الخديوي إسماعيل وتولية توفيق[٤].

ثم قامت الثورة العرابية للحد من تغلغل النفوذ الأجنبي والمطالبة بإقامة حياة دستورية في البلاد، وبالفعل تم وضع مشروع دستور أقره مجلس شورى النواب في فبراير ١٨٨٢ غير أن انجلترا خشيت من تيار الوطنية المتدفق فسارعت بالتدخل بحجة الدفاع عن الخديوي توفيق صاحب الحق الشرعي وأيضاً بزعم حماية الأجانب الموجودين في البلاد ومصالحهم وانتهى ذلك التدخل بالاحتلال الإنجليزي العسكري لمصر فتم القضاء على الثورة العرابية واحتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢[٥].

---

(١) سعيد إسماعيل علي، دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص٢٢٩.

(٢) سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، (القاهرة: دار الهلال)، ١٩٨٦، ص٢٣– ٢٥.

(٣) حسن الفقي، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، ط٢، ا(القاهرة، دار العلم للنشر والتوزيع)، ص٨٢، ٨٣.

(٤) عوض توفيق عوض، علاقة مجانية تعليم المرحلة الأولى في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ من ١٩٢٧–١٩٨١، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٩٩٢)، ص٣٢٧.

(٥) المصدر السابق، ص٣٣٢.

أوضاع التعليم في السنوات الأولى للاحتلال:

حكمت إنجلترا البلاد عن طريق الضغط والإرهاب من خلال السيطرة على كل مرافق الدولة المدنية والعسكرية، ثم اتجهوا إلى استعمار البلاد ثقافياً بعد أن استعمروها عسكرياً وكان التعليم وسيلتهم الوحيدة لتحقيق ذلك ففي الوقت الذي حرص فيه الإنجليز خلال سنوات تواجدهم الأولى في مصر على السيطرة على كل نشاط اقتصادي وسياسي، أخذوا يسيطرون على التعليم ليوجهوه في الطريق الذي يضمن لهم إضعاف وإخضاع البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[١].

وعمدت سلطات الاحتلال إلى اتباع سياسة "نجلزة التعليم المصري" حيث فرض المحتل سياسة تعليمية تقوم على الحد من انتشار التعليم وقصره في أضيق الحدود وكذلك محاربة اللغة العربية وجعل اللغة الإنجليزية لغة التعليم الأولى في البلاد بالإضافة إلى محاربة الفكرة الخاصة بإنشاء نظام للتعليم الجامعي في البلاد، حيث كان الهدف خلق نظام تعليمي لا يقوم إلا على تعلم القراءة والكتابة وبعض المعارف البسيطة حيث سار الاحتلال منذ الوهلة الأولى على سياسة عدم أحقية الشعب المصري إلا في الحد الأدنى من التعليم. كما عمقت سياسة الاحتلال البريطاني جذور الازدواج التعليمي بقصد خلق تمايز طبقي في المجتمع المصري[٢].

وكانت مصروفات التعليم في عهد الاحتلال إحدى وسائله للحد من انتشار التعليم فعلى الرغم من أن قانون عام ١٨٧٤ والسابق الإشارة إليه والخاص بتقرير مصروفات على طلاب العلم لم يدخل إلى حيز التنفيذ، إلا أنه كان الأساس الذي اعتمدت عليه سلطات الاحتلال في تنفيذ سياستها تجاه مصروفات التعليم، حيث وجدت فيه ما يشجعها على تقرير مصروفات مدرسية، فعملت على إحياء هذا القانون وبدأت في تنفيذه بالفعل منذ عام ١٨٨٥[٣].

وبررت سلطات الاحتلال ذلك بأن تحمل الأهالي لنفقات التعليم سيجعلهم ملتزمين بمراقبة أحوال أبنائهم التعليمية وحثهم على الدراسة والاجتهاد حتى لا يضيع ما ينفقوه هدراً.

وفي عام ١٨٩٤ قام يعقوب ارتين وكيل نظارة المعارف بإلغاء المجانية، حيث رأى أن وجود هذه المجانية في المدارس الابتدائية أمر غير عادل ومخالف "للذوق السليم" وعلى حد تعبيره حين اعتبر أن المجانية غير ملائمة لظروف المجتمع المصري[٤].

وبعد ذلك سارت السياسة التعليمية للاحتلال على نفس النهج في الحد من سياسة المجانية ففي علم ١٩٠١ قامت اللجنة العلمية الإدارية بإقرار زيادة مصروفات التعليم وبررت ذلك بأن قلة المصروفات أو

---

(١) سعيد إسماعيل علي، قضايا التعليم في عهد الاحتلال البريطاني، مرجع سابق، ص١٠١- ١٠٣.
(٢) المرجع السابق، ص١٠٥.
(٣) جرجس سلامة، مرجع سابق، ص١١٢-١١٣.
(٤) سعيد إسماعيل علي، قضايا التعليم في عهد الاحتلال البريطاني، مرجع سابق، ص٣٩٤.

عدمها في بعض الحالات تشجع الكثير من العائلات غير القادرة على إلحاق أبنائهم بالمدارس أملاً في الحصول على وظائف حكومية، وكذلك رأت اللجنة ضرورة التعديل من شروط القبول بالمدارس الابتدائية بحيث لا يقبل فيها إلا الطلبة الذين تسمح لهم حالتهم المادية بالاستمرار في تلقي التعليم الثانوي والعالي حتى يكونوا من الطبقة الراقية وبالتالي تحول تربيتهم الراقية دون الإضرار بغيرهم من التلاميذ[١].

وبالتالي وكما هو واضح كان الطريق الوحيد لتطبيق ذلك هو زيادة فئات المصروفات وقد جاء هذا الإجراء انعكاساً لطبيعة ظروف المجتمع الطبقي في مصر خلال هذه الفترة وكذلك إلى مدى تمتع الاستعمار والطبقات الاقتصادية والرأسمالية بمختلف الامتيازات ونظرتهم إلى التعليم على اعتباره حكراً على أبنائهم وبالتالي لا يصح أبداً أن يتاح لأبناء الشعب الكادح، وقد شرعت نظارة المعارف كذلك في تقليل عدد التلاميذ المجانيين بالقسمين الداخلي والخارجي بمدارس الحكومة، حتى أنه في عام ١٩٠٣ لم يتبق بمدارس الحكومة الابتدائية إلا عدد قليل من التلاميذ ممن يتمتعون بالمجانية من أبناء موظفي السكك الحديدية وذلك بناءً على اتفاق مسبق بينها وبين نظارة المعارف[٢].

ولم يكتف الاحتلال بذلك بل عمل على تعديل شروط القبول بالمدارس الابتدائية، فرفع المصروفات فيها وكذلك في المدارس الثانوية والتي لم يكن يوجد بها سوى ١٧ تلميذاً بالمجان ضمن القسم الثانوي بمدرسة رأس التين وبذلك لم يستطع إلا القليل النادر من التلاميذ أن يكملوا دراستهم في المرحلة الثانوية[٣].

ويتضح من ذلك أن سياسة الاحتلال عمدت إلى إعطاء قدر محدود من التعليم للجميع لتأكدها من أن الشعب المصري إذا تعلم سيفهم معنى الحرية وسوف يتخذ طريقه الصحيح للثورة على الاحتلال ولذلك عمل المحتل على التقليل من التحاق أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة بالتعليم حتى لا تصل إلى مراكز السلطة في الدولة والتي حرص الاحتلال على بقائها في أبناء الطبقة العليا من كبار ملاك الأراضي الزراعية وظهرت النتيجة واضحة لهذه السياسة في عام ١٩٠٤ حيث لم يكن يوجد بالمدارس العليا سوى ٣ حالات بالمجان في مدرسة الطب وحدها، ثم ألغيت المجانية بها ولم تعد تتوفر ألبتهم إلا في بعض المدارس الخصوصية وبعض الورش الفنية بعد أن كانت قد ألغيت تماماً في المدارس الابتدائية[٤].

وفي عام ١٩٠٧ لم تكن هناك إلا حالة مجانية واحدة وكان من نتيجة وجودها أزمة وزارية كادت أن تؤدي إلى إقالة سعد زغلول وزير المعارف من الوزارة عندما قرر نقل أحد التلاميذ الأذكياء (إسماعيل

---

(١) عبدالقادر طاهر، دراسة مقارنة لنظام التعليم الثانوي في اندونيسيا، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٩٥٩)، ص١١٠.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص١١.

(٤) شكري عباس حلمي، تطور تمويل التعلم الابتدائي من الجمهورية العربية المتحدة من أوائل القرن الـ١٩ وحتى ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٧٥، ص٧٣.

محمود القباني) إلى المدرسة الأميرية بغير مصروفات وذلك أثناء مروره بمكاتب الصعيد التعليمية وأصر على ذلك على الرغم من تضييق ورفض سلطات الاحتلال لهذه المجانية.

غير أن سعد زغلول وإيماناً منه بحق المصريين في التعليم قام بفتح باب التعليم المجاني للفقراء وبغير مصروفات وكذلك تم فتح باب المجانية في المدارس الثانوية ليحقق بذلك هدفين أولهما إتاحة فرصة التعليم للفقراء وثانيهما ترغيب الطلاب في الالتحاق بمدرسة المعلمين لأنه اشترط على التلميذ الذي يتعلم بالمجان في المدارس الثانوية أن يشتغل بالتدريس بضع سنوات[١].

ثم قدمت اللجنة العلمية الإدارية بنظارة المعارف مذكرة طالبت فيها بإيجاد أربعين مكانا لقبول تلاميذ داخلية بالمجان في المدارس الثانوية خلال السنة الدراسية ١٩٠٧/ ١٩٠٨) وأن توضع في ميزانية هذه السنة المبالغ اللازمة لذلك بحيث يكون قبول هؤلاء التلاميذ بعد تأدية امتحان خاص بذلك كما رأت اللجنة عدم ضرورة قبول تلاميذ بالمجان في المدارس الابتدائية وكذلك المدارس العليا والخصوصية عدا مدارس الصنايع وقسم البنات بمدرسة عباس، وقد عرضت هذه المذكرة على مجلس المعارف الأعلى والذي قرر بأغلبية الآراء إلغاء المجانية في المدارس بجميع أنواعها عدا الكتاتيب ومدارس المعلمين وكذلك إيجاد بعض الأماكن المجانية في المدارس الثانوية سنوياً تمنح لراغبيها بشروط محددة أهمها أن يكون الطالب فقيراً وأن يجتاز امتحاناً خاصاً للحصول على هذه المجانية[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال السنة الدراسية (١٩٠٧/ ١٩٠٨) لم يتجاوز المبلغ المفروض لتحقيق هذا القدر الهين من المجانية (١٦ جنيهاً) وقد درست اللجنة كذلك مسألة إنشاء مدرسة ابتدائية مجانية بالتبين بالقاهرة ورأت اللجنة باتفاق الآراء الموافقة على المشروع المذكور وإدراجه بميزانية النظارة ووافق على ذلك مجلس المعارف الأعلى عام ١٩١٣ إلى أن صدر به القانون رقم ٢ في ٢٦ مارس ١٩١٤[٣].

ولم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للتعليم العالي فحين ثار الجدل والنقاش حول إيجاد بعض الأماكن المجانية في مدرسة الهندسة التطبيقية العليا رأت هذه اللجنة وكذلك سلطات الاحتلال عدم جدوى إيجاد أماكن بالمجان في المدارس العليا سوى ما يمنح بصفة استثنائية وذلك للذين تداهم عائلاتهم كوارث غير متوقعة وكانت مبررات الاحتلال لإلغاء المجانية ورفع المصروفات في التعليم المصري واضحة وذلك كما جاءت في تقرير اللورد كرومر السنوي عام ١٩٠٥ كما يلي[٤]:

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص٩، ١٠.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص١٠، ١١.

(٤) المرجع السابق، ص١١-١٣.

١- إن قاعدة المجانية التي قام عليها التعليم في مصر قد أسيء استخدامها فانتشر الكسل بين التلاميذ واكتظت المدارس بتلاميذ دخلوها ليعيشوا من أسهل الطرق فأصبحت المجانية عقبة في طريق تقدم التربية والتعليم في المجتمع المصري.

٢- إن كل ما كانت تنفقه الحكومة على التعليم المجاني إنما تنفقه على تعليم أولاد فئة صغيرة من أبناء الأغنياء ولذلك فالقضاء على المجانية هو قضاء على امتياز للأقلية على حساب الأغلبية.

٣- إن الأسلوب الذي كانت تمنح به المجانية كان أسلوباً قاصراً، فلم يكن يحظى بالمجانية في الغالب سوى أهل الغنى والجاه بما لهم من نفوذ.

٤- إن مجانية التعليم من شأنها أن لا تعطى البلاد ما تحتاجه من الموظفين وأرباب المهن والفنون العليا لذلك يجب الحد من التعليم بفرض المصروفات حتى يتجه عامة الناس إلى تعلم حرفة أو صنعة تفيد البلاد وكذلك عجز مالية المعارف عن الوفاء بما يحتاجه الإنفاق على التعليم ومحو الأمية.

وعلى الرغم من نجاح الاحتلال في تنفيذ سياسته التعليمية الخاصة بتضييق نطاق التعليم في المجتمع المصري وتعمده إلغاء المجانية بشكل تدريجي في مختلف أنواع التعليم، نجد أنه وعلى الجانب الآخر هب زعماء الحركة الوطنية لمواجهتها والتنديد بها، كما هو الحال بالنسبة للحزب الوطني والذي لعب دوراً هاماً في مقاومة سياسة المحتل تجاه المجانية، فهاجم مصطفى كامل هذه السياسة في الصحف، كما ساهم نادي المدارس العليا والذي أسسه مصطفى كامل في إنشاء العديد من المدارس بهدف نشر التعليم كإحدى وسائل مواجهة سياسة المحتل التعليمية، وكذلك كان من أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر الثاني للحزب عام ١٩١٠ موضوع المجانية، بل أن محمد فريد جعل من المجانية في خطبته التي ألقاها مرادفاً للديمقراطية قائلاً "إن الديمقراطية الحقة والمساواة الحقيقية تقضيان بأن يكون التعليم مجاناً لجميع الطبقات"[١].

كما عبر الشيخ محمد عبده عن رفضه الشديد لسياسات المحتل التعليمية وبخاصة فيما يتعلق بمصروفات التعليم قائلاً "أنه إذا استمرت الحكومة على تلك السياسة في إلغاء المجانية وزيادة المصروفات فيصبح التعليم كله ضرباً من الترف ولا يقدر عليه إلا الموسرون" ودعم ذلك بقوله "ولعل من أهم مبادئ الحكام لدينا بأن أبناء الفقراء لاحق لهم في التعليم"[٢].

كذلك وكرد فعل لسياسة الاحتلال تجاه المجانية قامت العديد من الجمعيات الأهلية المصرية بجهود عديدة في نشر الثقافة والتعليم وذلك عن طريق إنشاء المدارس المجانية لتعليم أبناء الشعب مثل

---

(١) يواقيم رزق مرقص، صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧- ١٩١٢، دراسة تاريخية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص١٩٣- ١٩٥.

(٢) زكريا سليمان بيومي، التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين، دراسة تاريخية في فكر الشيخ محمد عبده، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص١٠٣.

جمعية التعليم المصرية والجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية وجمعية التوفيق القبطية، مما يعني أن فشل الحكومة المصرية آنذاك في مواجهة سياسة المحتل التعليمية، كان دافعا قويا لإثارة الأهالي، فعملوا على توفير الأموال اللازمة للتوسع في إنشاء الكتاتيب حتى وصل جملة ما أنشأه الأهالي في عام ١٩٠٥ حوالي (١٩٤٥) كتابا، في حين بلغ جملة ما أنشأه الاحتلال في نفس العام (٤٠) كتابا[١].

وقد أدى الوعي القومي المتزايد بأهمية التعليم وتزايد العداء الشعبي لسياسة الاحتلال التعليمية إلى إصرار سلطات الاحتلال على منح مجالس المديريات التي أنشئت عام ١٩٠٩ سلطة الإشراف على التعليم، فأصبح من حق هذه المجالس فرض ضريبة تعليمية تعادل ٥% من الضرائب على الأطيان لاستخدامها في الخدمات العامة ومن بينها التعليم وبذلك أسهم الشعب فعليا في ميزانية هذه المجالس والتي استطاعت أن تحقق نجاحا ملموسا في التوسع التعليمي فاق ما قامت به الحكومة لنفس الغرض وهو ما لم تكن سياسات الاحتلال تعلمه حين قررت إنشاء مجالس المديريات عام ١٩٠٩[٢].

وبالنسبة للتعليم الديني خلال فترة الاحتلال البريطاني نجد أن الأزهر خلال السنوات الأولى للاحتلال شهد العديد من مظاهر الجمود والتخلف وظل بمعزل عن المشاركة في التغيير الاجتماعي بسبب إبعاده عن كل محاولات الإصلاح والتجديد[٣].

غير أنه ومع إصرار سلطات الاحتلال على تنفيذ سياسته التعليمية الخاصة بالأزهر والقائمة على عزل الأزهر عن كل ما حوله من تيارات التقدم والتطور بدأ الأزهر يتخذ طريقه إلى التطور بفضل رجاله أمثال الشيخ المهدي والشيخ عبدالكريم سليمان والشيخ اللقاني ومحمد عبده والنديم والظواهري والشيخ عبدالعزيز جاويش والذين أثروا الكفاح في ميدان التعليم ضد الاحتلال بعد فشل الكفاح السياسي خصوصا وأن المحتل منذ البداية اتخذ من التعليم سلاحا للسيطرة على البلاد واستعمارها ثقافيا وفكريا[٤].

وبذلك لم تعد سلطات الاحتلال قادرة على إبعاد الأزهر عن الحركة الثقافية بعد أن بدأت مجهودات الطبقة الجديدة من المفكرين والعلماء والأدباء تؤتي ثمارها وبخاصة فيما يتعلق بأحياء الحياة الفكرية والثقافية في البلاد والتي اعتبر الأزهر الشريف إحدى مصادرها[٥].

---

(١) عنتر لطفي محمد، الجهود الأهلية في التعليم المصري في الفترة من ١٨٨٢- ١٩٢٣، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٩٧٩)، ص١٩٢- ١٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٧.

(٣) علي السيد احمد طنشي، تحديث المجتمع المصري والتعليم بالأزهر من تخريج الداعية والعالم الداعية، دراسة تاريخية، دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٩٩١)، ص٣١٧.

(٤) سعيد إسماعيل علي، دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال، ص٢١١- ٢١٧.

(٥) حسن الفقي، مرجع سابق، ص١١٦.

وبالإضافة إلى هذه المجهودات والتي ساهمت في أن ينال التعليم الأزهري شيئاً من التطوير، نجد أن فترة الاحتلال البريطاني شهدت صدور مجموعة من التشريعات الخاصة بالتعليم الديني والتي شكلت فيما بعد الأساس التشريعي لمعظم القوانين الخاصة بإصلاح التعليم الديني كما سيتضح بعد ذلك.

ففي عام ١٨٨٥ صدر قانون يعد بمثابة اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٧٢ السابق الإشارة إليه حيث ناقش القانون الأمور الخاصة بامتحان من يريد التدريس بالأزهر والذي أعدته لجنة برئاسة ناظر المعارف العمومية، غير أن أهم ما يلفت النظر في هذا القانون تضمنه لبعض النصوص الرجعية والتي خلا منها قانون ١٨٧٢ مثل جعل الامتحان في مادة الأصول اختيارياً حيث كانت اللجنة تضم بعض الشيوخ الجامدين والرافضين لتدريس العلوم الحديثة بالإضافة إلى تواجدهم في فئة خصوم الشيخ المهدي واضع القانون الصادر في عام ١٨٧٢ فاغتنموا الفرصة ليهدموا ما بناه حين جعل الامتحان في بعض المواد الأزهرية اختيارياً مع إضافة بعض المواد الحديثة[١].

وعندما صدر أمر خديوي بتأليف مجلس إدارة الأزهر عام ١٨٩٥ وضع المجلس في أول اجتماع له خطة سير الدراسة بالأزهر وأصدر المجلس أيضاً قانون ١٨٩٥ والذي تظهر فيه نفحة من نفحات التجديد والإصلاح فبموجبه أصبح هناك امتياز جديد في استحقاق المرتبات والوظائف لحملة الشهادات العالية وهو أن يكون الطالب قد تلقى علوماً أخرى كالحساب والجبر والتاريخ بالإضافة إلى نجاحه في العلوم الأزهرية المعروفة، ثم جاء قانون ١٨٩٦ والذي يعود الفضل في إصداره إلى الشيخ محمد عبده حيث اهتم هذا القانون بتحديد الأمور الخاصة بتنظيم الشئون الإدارية للأزهر ومساكن الطلبة ورفع الجراية المخصصة لهم، كما تضمن القانون النص على إدخال بعض العلوم الحديثة في خطة الدراسة الأزهرية مثل الحساب والهندسة والجغرافيا وغيرها من العلوم الحديثة[٢].

كما كان للشيخ محمد عبده العديد من المحاولات الإصلاحية للتعليم الأزهري والتي نجح من خلالها في تحسين أوضاع الدراسة الأزهرية وكذلك في رفع مرتبات علماء الأزهر وتخصيص ميزانية للجامعة الأزهرية[٣].

وكان صدور قانون ١٩٠٨ والخاص بإصلاح التعليم الأزهري أكبر دليل على سيطرة الأفكار الرجعية على عمليات تطوير الأزهر بعد المحاولات السابق الإشارة إليها، فبعد أن قرر قانون ١٨٩٥ إدخال العلوم العقلية والرياضية بالإضافة إلى العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية في مناهج الأزهر نجد أن قانون ١٩٠٨ قصر التدريس في الأزهر على العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية والعلوم الرياضية وغيرها

---

(١) سعيد إسماعيل علي، دور التعليم المصري، مرجع سابق، ص١٩٨- ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٥.

(٣) زكريا سليمان بيومي، مرجع سابق، ص١٠٢-١١٠.

من العلوم التي لا تضر بالعقائد حسبما يقرر مجلس إدارة الأزهر، دون أن يذكر القانون ما المقصود بالإضرار بالعقائد وبالتالي رجعت محاولات إصلاح الأزهر خطوة إلى الوراء(١).

ونظراً لفشل هذا القانون في تنظيم شئون الأزهر عهدت الحكومة إلى أحمد فتحي زغلول وكيل نظارة الحقانية أن يضع نظاماً جديداً للأزهر بمساعدة كلٍ من إسماعيل صدقي وكيل نظارة الداخلية وعبدالخالق ثروت النائب العمومي وقد أصدرت اللجنة قانوناً ضمنته في تقريرها الصادر في عام ١٩١٠ وأهم ما يمكن استخلاصه من بنود هذا التقرير هو استمرار سيطرة الأفكار التقليدية في التعليم الديني بشكل كبير لدرجة أنها ألقت بظلالها على محاولات إصلاح الأزهر وتجديده كما ظهر في التقرير الخاص بهذا اللجنة والذي جاء فيه "أنه كما كان من المتعذر إدخال النظام جملة في مصالح لها نظام متقرر من قبل وقواعد درجت عليها حيناً من الزمن، كان لابد من الجري على سنة التدرج حتى لا يكون العلاج مجهضاً(٢).

وفي عام ١٩١١ صاحب التطورات في المعاهد التعليمية تطورات في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية حيث تم تقسيم الدراسة بالأزهر إلى ثلاث مراحل (الأولى والثانوي والعالي) وكانت الدراسة في كل مرحلة خمس سنوات وبمقتضى قانون ١٩١١ زاد الاهتمام بتدريس العلوم الحديثة، وأنشئ بموجب هذا القانون المجلس الأعلى للأزهر وهو هيئة تتكون من شيخ الأزهر وثمانية من الأعضاء كما تم تنظيم مجالس إدارة خاصة بالمعاهد الدينية الأخرى في طنطا وأسيوط وغيرها من المدن، وكان من أهم الهيئات التي أوجدها هذا القانون هيئة كبار العلماء والتي تضم خيرة علماء الأزهر(٣).

تأسيس الجامعة الأهلية ١٩٠٨:

يمكن القول بأن اليقظة الوطنية قبل وبعد حادث دنشواي ١٩٠٦ كان لها أبلغ الأثر في بدء حركة المقاومة الوطنية والتي انعكست تلقائياً على أحوال التعليم في البلاد، وعلى الرغم من النجاح الجزئي الذي حققته سياسات المحتل التعليمية، إلا أنها لم تستمر طويلاً، حيث بدأت حركة النضال الشعبي تكتشف أن التعليم هو ميدان المعركة الحقيقي مع الاحتلال فاتجهت الحركات الوطنية للتعليم باعتباره طريقة التحرر الوطني(٤).

فدارت العديد من المعارك والتي كان التعليم محورها الأساسي وأكبر مثال على ذلك تلك المعركة التي خاضها المصريون في عام ١٩٠٨ من أجل إنشاء الجامعة الأهلية والتي من أجل إجهاضها تبنى

---

(١) سعيد إسماعيل علي، قضايا التعليم في عهد الاحتلال البريطاني، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) عبدالعزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص٨١٨-٨٢٢.

(٣) المرجع السابق، ص٨٢٣.

(٤) سعيد إسماعيل علي، دور التعليم في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، مرجع سابق، ص١٥.

الاحتلال الدعوة المضادة لها وذلك بالدعوة لإنشاء الكتاتيب في مقابل دعوة الوطنيين إلى إنشاء الجامعة بدعوى أن البلاد في حاجة إلى التعليم الأولي أكثر من حاجتها إلى التعليم العالي(١).

وكانت فكرة إنشاء الجامعة قد راودت العديد من المهتمين بشئون التعليم أمثال يعقوب أرتين والذي رأى ضرورة أن يوضع على رأس المدارس العالية ناظر من المتعلمين تعليماً جامعياً مؤكد أعلى أن هذه الخطوة هي أسلم الطرق للوصول بالمدارس العالية إلى نظام الكليات، كذلك كان من بين المهتمين بإنشاء الجامعة علي مبارك باشا حين قام بجمع المدارس العليا في مكان واحد إلى جانب دار الكتب والمعمل الحديث تحت إدارة واحدة في نفس المكان وهو ديوان المدارس(٢).

وقد لعبت الصحافة دوراً مهماً في طرح فكرة إنشاء الجامعة منذ أواخر التسعينيات من القرن الـ١٩ وكان لجورجي زيدان فضل الريادة في هذا المجال، وتبنى كذلك مصطفى كامل هذه الفكرة بالكتابة إلى الشيخ علي يوسف صاحب (المؤيد) يدعوه إلى فتح باب الاكتتاب للمشروع ١٩٠٧، غير انه ومع حدوث الأزمة المالية عام ١٩٠٧ والتي ألقت بظلالها على حركة التبرع، خصوصاً وأن سلطات الاحتلال آنذاك سعت بطريقة خفية لتشجيع الأعيان على التبرع لمشروع الكتاتيب الذي كان يتبناه كرومر(٣).

وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧ نجحت حركة النضال الشعبي والتي اتخذت من التعليم مجالاً لها في صراعها ضد الاحتلال في أن تبدأ نشاط الجامعة الأهلية والذي تقرر أن يكون في اتجاهين أولهما إيفاد بعثة من عشرة طلاب إلى الخارج يدرس نصفهم الآداب، بينما يدرس النصف الآخر العلوم وذلك في جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا ليكونوا نواة لهيئة التدريس بالجامعة، وثانيهما أن تبدأ الدراسة بأربع مواد فقط وهي تاريخ الحضارة القديمة في الشرق وتاريخ الحضارة الإسلامية ثم تاريخ الآداب العربية وكذلك تاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية في مدة لا تزيد على ثمانية شهور(٤).

وتقرر أن يكون التدريس في الجامعة باللغة العربية مع جواز إلقاء الأساتذة الأجانب لدروسهم باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ثم وفي ٢٠ مايو ١٩٠٨ صدقت الجمعية العمومية للمكتتبين على قانون الجامعة وفي حفل رسمي افتتحت الجامعة في قاعة مجلس شورى النواب في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ وبذلك انتصرت الإرادة المصرية في صراعها مع المحتل حول إنشاء الجامعة(٥).

---

(١) المرجع السابق، ص١٦.

(٢) سامية حسن، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص١٥- ١٩.

(٣) إبراهيم الدسوقي المسلمي، صحافة الحزب الوطني منذ ١٩٠٠ وحتى ١٩٥٣، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٥)، ص٤١١.

(٤) رؤوف عباس، جامعة القاهرة ماضيها وحاضرها، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٩)، ص٣٩- ٤٣.

(٥) عبدالمنعم إبراهيم الجميعي، الجامعة المصرية نشأتها ودورها في المجتمع، (القاهرة: دارا لكتاب الجامعي، ١٩٨٠)، ص٣٥.

واتخذت الجامعة الناشئة منذ البداية مجموعة من الخطوات الهامة والجزئية خصوصاً عندما استهلت عهدها بتخصيص قسم يقدم دراسات خاصة للفتيات ومحاضرات عامة لهن، كذلك وفي عام ١٩١٧ استجابت الجامعة أيضاً لطلب بعض الراغبين في دراسة الحقوق فنظمت لهم منهجاً لدراسة الحقوق، ورغم الأزمة المالية التي عاشتها الجامعة خلال الحرب العالمية الأولى إلا أنها ظلت تؤدي رسالتها تحت رئاسة حسين رشدي باشا إلى أن تحولت إلى إشراف الحكومة المصرية عام ١٩٢٥(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة هامة ألا وهي أن الجامعة الأهلية منذ نشأتها وحتى تحولها إلى جامعة حكومية استطاعت أن تهيئ المناخ للتعليم الجامعي عن طريق تحقيق التواصل العلمي والثقافي بينها وبين المدارس العليا، بالإضافة إلى تحقيق التراكم للخبرات الجامعية، مما ساعد على أن تكون الجامعة الأهلية حجر الزاوية لإقامة الجامعة الحكومية المصرية عام ١٩٢٥(٢).

وسوف تتعرض الدراسة لمزيد من التفاصيل الخاصة بالتعليم الجامعي عند مناقشة موقف الصحافة المصرية من قضية استقلال الجامعة كما سيتضح فيما بعد.

وعندما بدأت الحركة الوطنية تؤتي ثمارها ونجاحها على المستوى التعليمي حين انتصرت الإرادة الشعبية في إنشاء الجامعة الأهلية ١٩٠٨ وكذلك على المستويين السياسي والاقتصادي متمثلاً في ثورة ١٩١٩ وإنجازات طلعت حرب الاقتصادية، اضطرت إنجلترا أمام كل ذلك إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال وإن كان منقوصاً وهو ما ساعد على استمرار الصراع الخفي بين حركة النضال الوطني في مصر والمحتل في مجال التعليم.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود مجموعة من الملاحظات العامة والتي تتعلق بقضايا التعليم خلال الفترة من ١٩٠٦ وحتى ١٩٢٢ وهي كما يلي:

١- اقترن الكفاح الوطني خلال الفترة (١٩٠٦- ١٩٢٢) بالتعليم، ففي كل خطوة من خطوات برز التعليم في المقدمة كسلاح لنشر الوعي القومي ودعم قوة الأمة فسارت مقاومة الاستعمار جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى إنشاء المدارس وذلك بفضل زعماء الحركة الوطنية أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وأحمد لطفي السيد وغيرهم(٣).

٢- على الرغم من الإنجازات التعليمية والتي تحققت في الفترة من ١٩٠٦ وحتى ١٩٢٢ كنتاج للحركة الوطنية إلا أنه يمكن القول بأن التعليم بمختلف أنواعه ومن خلال هذه الفترة كان بحاجة إلى مزيد من التطوير والإصلاح ففي حين التزمت الدولة بتقديم التعليم في مرحلته الأولى كانت هذه المرحلة تضم خمسة أنواع من المدارس وهي الكتاتيب والمدارس الأولية والمدارس الابتدائية الأميرية

---

(١) رؤوف عباس، مرجع سابق، ص٥٩- ٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص٦٣.

(٣) سعيد إسماعيل علي، دور التعليم في النضال الوطني زمن الاحتلال، مرجع سابق، ص٢٢٩.

والمدارس الإلزامية والمدارس الأجنبية الدينية وغير الدينية وكانت هناك مدارس بمصروفات مخفضة وأخرى بمصروفات ومدارس مجانية، فضلاً عن ذلك لم يكن هناك هدف واضح ترمي إليه هذه المدارس والتي قسمت أبناء الأمة إلى فئات متباينة غير متجانسة في الثقافة وكذلك في التعليم[١].

٣- كذلك وبالنسبة للتعليم الثانوي الذي كان موجوداً بمدارسه القليلة ومصروفاته العالية ومستواه الضعيف والذي كان مصدراً لشكوى المدارس العليا والجامعة الناشئة على حد سواء وأيضاً التعليم العالي والذي لم يكن قد تحددت صلاته بالجامعة الناشئة كما ظهرت مشكلة المستويات الثقافية العالية والتي يتطلبها التعليم الجامعي، بالإضافة إلى العديد من المشكلات الخاصة بالمناهج وهيئة التدريس والتمويل[٢].

٤- ولم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للتعليم الديني في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، فعلى الرغم من تحقيق العديد من الإنجازات الخاصة إصلاح التعليم الديني من الناحية التشريعية، غير أن هذه التشريعات لم توضع موضع التنفيذ الفعلي بالشكل الذي يجعلها مصدراً لتطوير وإصلاح التعليم الديني[٣].

ومن هنا مثلث تلك الملاحظات العامة في مجملها (والتي تتعلق بتطور قضايا التعليم خلال الفترة من ١٩٠٦ ــ ١٩٢٢) مجموعة القضايا التعليمية والتي ثار الجدل والنقاش حولها في الفترة ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ وقد أنعكس ذلك الجدل والنقاش بشكل واضح على معالجات الصحافة المصرية لقضايا التعليم خلال الفترة المدروسة كما سيتضح فيما بعد.

---

(١) حسن الفقي، مرجع سابق، ص٣٢- ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥- ٣٦.

(٣) سعيد إسماعيل علي، دور التعليم في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، مرجع سابق، ص١٨٣- ١٨٤.

الفصل الثاني

الصحافة المصرية وقضية مجانية التعليم ١٩٢٣- 1951

المبحث الأول: تطور التشريعات الخاصة بمجانية التعليم من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١.

المبحث الثاني: موقف الصحافة المصرية من قضية مجانية التعليم من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١.

مقدمة:

يتضمن الفصل الثاني والخاص بموقف الصحافة المصرية من قضية مجانية التعليم مبحثين رئيسيين، حيث يتناول المبحث الأول تطور قضية مجانية التعليم في الإطارين القانوني والتشريعي خلال الفترة المدروسة والممتدة من ١٩٢٣- ١٩٥١ والتي شهدت بدايتها صدور أول نص قانون في تاريخ التعليم في مصر يجعل الدولة مسئولة عن التعليم الأولى بجعله إلزامياً وبالمجان وذلك كما نصت المادة (١٩) من دستور ١٩٢٣، ثم انتهت الفترة الزمنية بإقرار حكومة الوفد الأخيرة في (١٩٥٠/ ١٩٥١) للمجانية في التعليم العام (الأولى، الثانوي (فني/ عام)، رياض الأطفال).

أما المبحث الثاني فيتعرض لموقف الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها السياسية وكذلك انتماءاتها الفكرية وتكويناتها الاجتماعية الطبقية من قضية مجانية التعليم خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١.

المبحث الأول
تطور التشريعات الخاصة بمجانية التعليم من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١

مجانية التعليم الأولى:

صدر قانون التعليم الأولى عام ١٩٢٣ عقب صدور الدستور والذي قضى بأن تباشر مجالس المديريات إدارة المكاتب العامة الموجودة في مدن المديريات وقراها، وأعطى القانون لوزارة المعارف حق التفتيش العلمي والصحي على هذه المكاتب، وفي نفس العام وضعت الوزارة مشروعاً لتعميم التعليم الأولى وبدأت في تنفيذه بالفعل وذلك بإنشاء ١٢٧ مدرسة أولية في المحافظات والمديريات وكان التعليم فيها بالمجان[١].

ثم بدأت وزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥ تتجه إلى تعميم التعليم الأولى بين أبناء وبنات الشعب في المدارس الإلزامية والمكاتب العامة حيث قامت بإنشاء ٧٦٢ مدرسة إلزامية وذلك لنشر التعليم الأولى[٢].

وفي عام ١٩٣٣ صدر قانون التعليم الأولى رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ والذي نص على أن التعليم الأولى في المكاتب العامة مجاني وإلزامي للبنين والبنات من سن السابعة وحتى الثانية عشرة، كذلك إلزام القانون ولي أمر الطفل بتعليمه، كما أعطى القانون لوزير المعارف الحق في تحديد الأماكن التي سيتم فيها إنشاء المكاتب العامة والتي يسري فيها حكم الإلزام[٣].

وفي عام ١٩٤٢ صدر القانون رقم ٣٥ الذي فرض على الدولة أن تقدم التعليم الأولي للأطفال في مدارس التعليم الإلزامي ورصدت الوزارة لهذا الغرض مبلغ مائة ألف جنيه في ميزانية العام الدراسي ١٩٤٢/ ١٩٤٣ ثم تزايدت المبالغ المرصودة لهذا الغرض حتى وصلت إلى خمسمائة وثلاثة آلاف جنيه في ميزانية العام الدراسي ١٩٤٣/ ١٩٤٤، ووصلت إلى (٨٦٠,٠٠٠) جنيه في ميزانية عام ١٨٤٧/ ١٩٤٨ مما أدى إلى زيادة مواظبة التلاميذ على الدراسة[٤].

وبالنسبة لرياض الأطفال خلال الفترة المدروسة فإن التعليم فيها خضع للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ وينص هذا القانون صراحة على عدم وجود مجانية بهذا النوع من المدارس، إلى أن وافق مجلس الوزراء في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٤٨ ضمن ما وافق عليه من مصروفات مخفضة على خفض مصروفات

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) عبدالله السيد عبدالجواد، الفاقد الكمي في المرحلة الابتدائية في جمهورية مصر العربية، ماجستير غير منشورة، (جامعة أسيوط: كلية التربية، ١٩٧٧)، ص٣٨.

(٣) أحمد عزت عثمان، أثر الفكر الديمقراطي على تعلم المرحلة الأولى في مصر في الفترة ١٩٢٢- ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة أسيوط: كلية التربية، ١٩٧٧)، ص١٥٧.

(٤) شكري عباس حلمي، تطوير تمويل التعليم الابتدائي في الجمهورية العربية المتحدة من أوائل القرن الـ١٩ حتى ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٩٧٥)، ص٢٢٢.

التعليم في رياض الأطفال لتصبح سبعة جنيهات بدلاً من تسعة جنيهات على أن تطبق هذه المصروفات المخفضة اعتباراً من العام الدراسي ١٩٤٨/ ١٩٤٩[١].

مجانية التعليم الابتدائي:

اتسم التعليم في هذه المرحلة بالتفرقة بين تعليم الخاصة في المدارس الابتدائية وبين تعليم العامة في المدارس الإلزامية، وللتخفيف من حدة آثار هذه التفرقة سمحت وزارة المعارف بتعليم بعض تلاميذ المدارس الابتدائية بالمجان، فقد تضمن قانون التعليم الابتدائي رقم ٢٥ لـ١٩٢٨ في المادة السادسة منه قواعد منح المجانية بهذه المرحلة، حيث نص القانون على أنه لوزير المعارف أن يقبل في كل عام بالمجان أو بنصف مصروفات عدداً من التلاميذ بالمدارس الابتدائية لا يزيد على ٤% من مجموع المستجدين من تلاميذ تلك المدارس، وتمنح المجانية كاملة أو غير كاملة لمن لا تسمح لهم الحالة المالية ولوالديهم بدفع المصروفات المدرسية، وتكون الأولوية في منح هذه المجانية للأسبق فالأسبق بحسب درجات امتحان القبول أو امتحان الدراسة برياض الأطفال[٢].

واشترط القانون لذلك ألا يقل مجموع درجات الطالب عن ٦٥% من مجموع النهايات الكبرى لمواد الامتحان وعند التساوي يفضل من كان أصغر سناً وتستثمر هذه المجانية مدة الدراسة الابتدائية، وتلغى هذه المجانية بأمر من وزير المعارف إذا تغيرت الحالة التي أوجبت منها وكذلك إذا رسب التلميذ أثناء مدة دراسته مرتين في امتحانات النقل[٣].

وقد استمرت هذه القواعد سارية المفعول في تطبيق المجانية حتى عام ١٩٣٥ حين سارت المدارس الابتدائية على نفس القواعد الخاصة بالمدارس الثانوية في منح المجانية والتي بمقتضاها زادت النسبة المئوية المقررة للمجانية من ٤% إلى ١٠% من عدد المستجدين[٤].

ورغبة من وزارة المعارف الوفدية في رفع الحواجز والتي تحول دون المساواة بين أبناء الأمة فقد قررت مجانية التعليم الابتدائي في مايو عام ١٩٤٤، وذلك بناءً على قرار وزاري داخلي بدون رقم خوفاً من ثورة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ والذين أبدوا اعتراضهم منذ البداية على هذه المجانية حين أعلن وزير المعارف عن رغبته في إقرار مجانية التعليم الابتدائي[*]. واقتصر الإعفاء بناءاً على هذه المجانية على نفقات التعليم فقط دون غيرها من النفقات الاجتماعية، كثمن الكتب والأدوات والتأمين

---

(١) المصدر السابق، ص٢٢٤.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص١٨.

(٣) المرجع السابق، ص١٩.

(٤) عبدالغني عبود، التجربة المصرية من الكتاب إلى المدرسة الابتدائية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢)، ص١٣٢.

(*) لمزيد من التفاصيل انظر، عوض توفيق عوض، مصدر سابق، ص٤٤-٤٥.

الصحي والرياضي ورسوم الامتحان، بل ظل جميع التلاميذ مطالبين بأداء هذه النفقات بعد تقرير المجانية في هذه المرحلة[١].

وقد أدى تقرير المجانية في التعليم الابتدائي إلى زيادة الإقبال على المدارس الابتدائية بحيث زاد عدد الملتحقين بهذه المدارس من البنين والبنات من ٤١،١٥٥ ألف طالب عام (٤٣/ ١٩٤٤) إلى ٦٤,٧٧٦ ألف طالب عام (٤٥/ ١٩٤٦)، وإزاء هذا الإقبال المتزايد على التعليم الابتدائي وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ يونيه عام ١٩٤٦ على مذكرة نص البند الأول منها على أن يبقى التعليم بالمدارس الابتدائية بالمجان، كما حددت المذكرة مقدار ما يدفعه التلاميذ مقابل ما يقدم لهم من وجبات الغذاء وثمن الكتب والأدوات المدرسية التي تصرف لهم على حسب ما تقرره الوزارة، وكذلك قيمة التأمين الصحي والاجتماعي والرياضي ورسوم الامتحان ونفقات القسم الداخلي[٢].

ويعفى كذلك التلاميذ العاجزين عن دفع نفقة وجبات الغذاء ويجوز إعفاؤهم كذلك من التأمين الصحي والاجتماعي والرياضي إذا ثبت عجزهم عن دفع قيمتها، ولكن لا يجوز الإعفاء من ثمن الكتب والأدوات الدراسية ولا من رسوم شهادة إتمام الدراسة الابتدائية، كما يجوز إعفاء الممتازين من التلاميذ من جميع النفقات المتقدمة، على أن تشكل لجنة برئاسة ناظر المدرسة وعضوية اثنين من أقدم المدرسين لبحث طلبات المجانية والإعفاء، ثم ترفع اللجنة مقترحاتها للمنطقة التابعة لها المدرسة لبحثها والبت فيها من حيث القبول أو الرفض وتبلغ النتيجة للمدارس لتنفيذها[٣].

ثم صدر القرار الوزاري رقم ٦٨٨٣ في ١٧ يوليو عام ١٩٤٦ والذي حدد قيمة المصروفات المدرسية والتي يدفعها التلميذ وكذلك قيمة ما يدفعه مقابل ثمن الكتب والأدوات المدرسية التي تصرف للتلاميذ، ونفقة الغذاء والقسم الداخلي، كذلك حدد القرار ما يدفعه التلميذ مقابل التأمين الصحي والرياضي والاجتماعي، وأعفى القرار تلاميذ المدارس الموجودة في البيئات النائية الفقيرة مثل العريش والبحر الأحمر ونجع حمادي من كل الرسوم ما عدا ثمن الكتب والأدوات[٤].

وإلى جانب ذلك قررت وزارة المعارف في حكومة إسماعيل صدقي الثالثة (١٦ فبراير ١٩٤٦ ـ ٩ ديسمبر ١٩٤٦) أن يكون إعفاء العاجزين مادياً من نفقة التغذية غير مقيد بنسبة ما بل يُعفى منها كل عاجز عن أداء ثمنها وأن يكون الإعفاء من ثمن الكتب والأدوات للمتفوقين فقط، وبهذه القواعد تكون الوزارة كما أعلن وزير المعارف آنذاك (محمد حسن العشماوي) قد خففت على غير القادرين بصورة

---

(١) عوض توفيق عوض، مصدر سابق، ص٤٢.

(٢) شكري عباس حلمي، مصدر سابق، ص٢٢٥.

(٣) المصدر السابق، ص٢٢٦- ٢٢٧.

(٤) أحمد عزت عثمان، مصدر سابق، ص١٦٤- ١٨١.

كبيرة، فلم تقف عند حد إعفائهم من النفقات الإضافية، بل زادت في فرص التيسير عليهم حين أجازت إعفاءهم من أعباء لم يكونوا معفيين منها من قبل[١].

وفي عام ١٩٤٦ قامت وزارة المعارف بتحويل عدد من المدارس الأولية إلى نظام المدارس الابتدائية كما ألغيت جميع البنود التي قيد بها الإعفاء من المصروفات بحيث تشمل جميع غير القادرين دون نسبة محددة، وذلك بموجب موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٦ أكتوبر عام ١٩٤٦ على مذكرة نص البند الأول منها على أن يكون الإعفاء في التعليم الابتدائي من النفقات الإضافية بما فيها ثمن الكتب والأدوات ورسوم الامتحان لغير القادرين غير مقيد بنسبة ليشمل العاجزين جميعاً دون التضييق على أحد منهم وألا تتم التفرقة في هذا الإعفاء بين عناصر هذه النفقات"[٢].

وفي عام ١٩٤٩ أصدرت وزارة المعارف ووزيرها السنهوري باشا في حكومة إبراهيم عبدالهادي القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ والخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان شهادة الدراسة الابتدائية والذي نص في المادة الخامسة منه على أن "التعليم في المدارس الابتدائية بالمجان لجميع التلاميذ ولا يكلف التلميذ بدفع نفقات إضافية[٣].

مجانية التعليم الثانوي والفني:

ظلت الدراسة في المدارس الثانوية بالمصروفات مع وجود بعض الأماكن المجانية والتي كانت تمنح لبعض التلاميذ وفقاً للقرار الصادر في ١٥ يونيه ١٩٢٢ والذي قرر زيادة عدد الأماكن المجانية في المدارس الثانوية، إلى أن جاء قانون تنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية رقم ٢٦ لـ١٩٢٨ والذي ترك لوزير المعارف في المادة السابعة منه أن يقبل في كل عام بالمجان أو بنصف المصروفات عدداً من التلاميذ بالمدارس الثانوية لا يزيد على ٤% من مجموع المستجدين بالسنتين الأولى والرابعة من هذه المدارس، وتكون الأولوية في منح هذه المجانية للأسبق فالأسبق بحسب درجات الامتحان وبشرط ألا يقل مجموع درجات الطالب عن ٦٥% من مجموع النهايات الكبرى لمواد الامتحان وعند التساوي يفضل من كان أصغر سناً[٤].

وحرصاً على مصلحة التلاميذ الذين تم منحهم هذه المجانية والذين قد تحول بعض الظروف دون استمرار تمتعهم بها أوجبت نفس المادة ضرورة أن تستمر هذه المجانية الكاملة أو نصف المجانية مدة

---

(١) محمد حسن العشماوي، مذكرة بقواعد المجانية والإعفاء كما رسمتها قوانين التعليم وما طرأ عليها من تغيير، (القاهرة: وزارة المعارف، ١٩٤٦)، ص٤.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص٢١.

(٣) المرجع السابق، ص٢٢.

(٤) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص٢٢.

الدراسة الثانوية بكاملها وذلك بأمر من وزير المعارف العمومية إذا تغيرت الحالة التي أوجبت منحها وكذلك إذا رسب التلميذ أثناء مدة دراسته مرتين[١].

وأجازت المادة الثامنة من نفس القانون بصفة استثنائية منح المجانية كاملة أو غير كاملة أثناء مدة الدراسة لتلاميذ يدفعون الأجور المدرسية إذا أصبحوا هم وأولياء أمورهم عاجزين عن الاستمرار في دفع الأجور وبشرط ألا يزيد عدد هؤلاء التلاميذ على ١% من مجموع تلاميذ المدارس الثانوية وتستمر هذه المجانية باقي مدة الدراسة بالشروط المبينة في المادة السابقة[٢].

وتركت المادة العاشرة لوزير المعارف العمومية الحق في أن يقبل في كل عام بالمجان أو أن يعفي من المصروفات عدداً من التلاميذ بسبب تفوقهم بشرط ألا يزيد عدد هؤلاء على ١% من مجموع تلاميذ المدارس الثانوية وأن يكون هؤلاء التلاميذ في السنتين الأولى والرابعة في المرحلة الثانوية وأن يكون التلميذ حاصلاً على الأقل على ٧٥% من مجموع النهايات الكبرى لمواد امتحان شهادة إتمام المدارس الابتدائية أو امتحان شهادة الدراسة الثانوية في القسم الأول منها وتكون الأولوية في كل سنة دراسية للأسبق فالأسبق بحسب درجات الامتحان وعند التساوي يفضل الفقير مع ملاحظة أن المجانية التي تمنح على هذا النحو تكون لمدة سنة مدرسية واحدة[٣].

وقد استمرت هذه القواعد تحكم المجانية في التعليم الثانوي حتى عام ١٩٣٥ حين استصدرت وزارة المعارف العمومية (في حكومة توفيق نسيم الثالثة حين كان أحمد نجيب الهلالي وزير للمعارف) عدة قرارات وزارية خاصة بزيادة النسبة المئوية والمقررة في القانون سالف الذكر من٤% إلى ١٠% من عدد المستجدين، ومنذ سنة ١٩٤٢ وحتى بدء العام الدراسي (٤٤/ ١٩٤٥) جرت الوزارة على عدم التقيد بنسبة محددة في منح المجانية وكان المنح يسير حسب مقتضيات الأحوال والظروف[٤].

إلى إن جاء العام الدراسي (٤٥/ ١٩٤٦) حين أدخلت وزارة المعارف في حكومة إسماعيل صدقي الثالثة تعديلاً جوهرياً على نظام المجانية في التعليم الثانوي وذلك على أساس حصول التلميذ في مجموع درجاته على نصاب معين في حدود سنين معينة، لا على أساس التفوق وعدم المقدرة معاً، فقضت هذه التعديلات بأن يقبل وبالمجان بالسنة الأولى كل تلميذ مصري الجنسية مستوفي شروط القبول إذا كان حاصلاً على ٦٥% على الأقل من المجموع ويقبل بنصف مصروفات بالسنة الأولى كل تلميذ مصري الجنسية مستوفي الشروط إذا كان حاصلاً على ٦٠% على الأقل من مجموع الدرجات غير أن هذا القانون ربط هذا القبول بسن معين للطالب[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣.

(٢) شكري عباس حلمي، مصدر سابق، ص١٣٢- ١٣٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٣٥.

(٤) إسماعيل محمود القباني، دراسات في مسائل التعليم (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ص١٨٣.

(٥) عبدالقادر طاهر، مصدر سابق، ص٥١٢.

ونتيجة لذلك وبناء على مذكرة وافق عليها مجلس الوزراء في ١٢ يوليو ١٩٤٦ تم إلغاء النظام السابق في منح المجانية لتلاميذ المدارس الثانوية، لأنه أدى إلى حرمان غالبية المتفوقين غير القادرين والذين حال شرط السن دون تمتعهم بهذه المجانية ومنحها لفريق كبير من أبناء الأغنياء والذين هم في غنى عنها والذين تحقق فيهم شرط السن، وبذلك وافق المجلس على نظام جديد تظل بمقتضاه قواعد المجانية كما كانت تطبيقاً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨، على أن تكون نسبة المجانية للتلاميذ المستجدين في حدود ٢% من عدد المستجدين بكل مدرسة، كما يجوز إعفاء المقيدين بفرقهم في حالة حدوث الكوارث الشديدة لأولياء أمورهم[١].

وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء (ضمن ما وافق عليه من خفض المصروفات المدرسية بصفة عامة)، على خفض المصروفات بالمدارس الثانوية الخارجية والتي يصرف لها وجبة الغذاء من ٢٠ جنيهاً إلى ١٥ جنيهاً، وكذلك تم تخفيض مصروفات المدارس الثانوية بغذاء أو بدون غذاء من ١٥ جنيهاً إلى ١٢ جنيهاً، وأعقب ذلك وفي عام ١٩٤٩ صدور القانون رقم (١٠) والخاص بتنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادتي الدراسة المتوسطة والثانوية والذي نصت المادة الخامسة منه على أن التعليم مجاني في القسم الأول من المدارس الثانوية على ألا يقبل بهذه المدارس إلا من حصل على ٦٠% من مجموع النهايات الكبرى للدرجات في امتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية أو في امتحان الفرق التجهيزية أو في امتحان النقل بالنسبة للتلاميذ المنقولين بالسنة الثانية، كل هذا ما لم يثبت قدرة التلميذ على دفع المصروفات ولوزير المعارف العمومية إذا وجد أماكن خالية بعد ذلك أن يقبل بالمصروفات التلاميذ الذين لم يحصلوا على هذه النسبة من الدرجات[٢].

وكذلك نصت المادة ٢١ من القانون على أن يتم منح المجانية الكاملة بالقسم الثاني من الدراسة الثانوية لكل تلميذ مصري الجنسية حصل على ٦٥% على الأقل من مجموع النهايات الكبرى في امتحان الشهادة المتوسطة وفي امتحان النقل تمنح نصف المجانية لكل تلميذ مصري الجنسية حصل على ٦٠% على الأقل وذلك كله إذا ثبت عجز التلميذ عن دفع المصروفات المدرسية[٣].

وبالنسبة للمدارس الفنية وحيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ لم يتعرض للمدارس الأخرى والتي في مستوى المدارس الثانوية كمدارس البنات الثانوية والثقافة النسوية والفنون الطرزية وكذلك مدارس الزراعة المتوسطة والتجارة المتوسطة ولم توضع لها قواعد ولا تشريع خاص بمنح المجانية فيها، فقد جرت الوزارة في منح المجانية في هذه المدارس على ما حدده القانون المذكور وحين أدخلت تعديلات على نظام المجانية في المدارس الثانوية في العام الدراسي ٤٥/ ١٩٤٦ تم تطبيق هذه التعديلات على المدارس التي في مستوى المدارس الثانوية، حتى وافق مجلس الوزراء في عام ١٩٤٨ على خفض فئات

---

(١) إسماعيل القباني، مرجع سابق، ص١٨٤- ١٨٥.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٨.

المصروفات المدرسية في مراحل التعليم المختلفة والتي جاء بها بالنسبة للمدارس المتوسطة والثانوية الفنية أن تكون المصروفات فيها عشرة جنيهات بدلاً من إثنى عشر جنيها[١].

المجانية في التعليم العالي:

يمكن القول بأن المدارس العليا لم تتقيد بنسبة معينة في منح المجانية حيث ترك أمرها لمجلس الإدارة بها وقد استمر هذا الوضع إلى أن وافق مجلس الوزراء في حكومة إسماعيل صدقي الثالثة على مذكرة في ١٢ يونيه ١٩٤٦ نص البند الرابع منها على أن تكون المجانية في المدارس العليا المقرر فيها مصروفات في حدود ٢٠% من عدد المستجدين في مدارس البنين و١٠% من مدارس البنات كما خفضت جامعتا فؤاد وفاروق الأول فئات رسوم القيد بكلياتها في العام الدراسي (٤٨/ ١٩٤٩) حتى وصل التخفيض إلى ٣٧% في كليتي الهندسة والزراعة التابعتين لجامعة فؤاد الأول ووصل التخفيض في كليات الطب والحقوق والعلوم إلى ٣٣% وكليتي التجارة والطب البيطري إلى ٢٠%[٢].

وجدير بالذكر أنه وإلى جانب المجانية التي قررتها القوانين وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية السابق الإشارة إليها، فإنه وخلال-الفترة المدروسة والممتدة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ صدرت بعض القرارات الخاصة بمنح المجانية لأبناء بعض الفئات مثل أبناء المدرسين ومن في حكمهم من موظفي الدولة بموجب قرارات أصدرها مجلس الوزراء وذلك لأن القوانين لم تتضمن هذا النوع من الإعفاء بل قضت به الظروف الطارئة فأصدرت الحكومات المتعاقبة على امتداد الفترة المدروسة بعض القرارات الخاصة بمنح المجانية لأبناء موظفي وزارة المعارف وكذلك أبناء مدرسي الأزهر وضباط البوليس والجيش ورجال التعليم بجامعتي فؤاد وفارق[٣].

وأمام تزايد إقبال الأهالي على التعليم ولتحقيق الشعبية والانتصار لسياسة حزب الوفد في حكومته الأخيرة خلال عامي ٥٠/ ١٩٥١ صدر القانون رقم ٩٠ لـ١٩٥٠ والذي يقرر المجانية في التعليم العام (رياض الأطفال، المدارس الثانوية والفنية المتوسطة) حيث نص هذا القانون في المادة الأولى منه على أن يكون التعليم بالمجان في رياض الأطفال والمدارس الثانوية ومدارس التجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة وألا يكلف تلميذ هذه المدارس وكذلك تلاميذ المدارس الابتدائية أية رسوم إضافية للالتحاق بها[٤].

وقد استثنى هذا القانون من هذه المجانية نفقات الإيواء في المدارس الداخلية، حيث نصت المادة الثالثة من القانون أن يدفع تلاميذ مدرسة الزراعة المتوسطة إثنى عشر جنيها في السنة مقابل إيوائهم

(١) عبدالرازق السنهوري، مذكرة بخفض المصروفات (القاهرة: وزارة المعارف، ١٩٤٨)، ص٣.

(٢) المرجع السابق، ص٤.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية، مرجع سابق، ص٣٣.

(٤) المرجع السابق، ص٣٤.

داخل هذه المدارس ولوزير المعارف الحق في أن يصدر قراراً يحدد فيه حالات الإعفاء من هذه النفقات والتي تدفع مقابل إيواء التلاميذ داخل المدارس.

وكما هو واضح أن دستور ١٩٢٣ لم يحقق الديموقراطية الكاملة لتعليم المرحلة الأولى في مصر إذ أن نفس المادة (١٩) منه قصرت التعليم الإلزامي على المكاتب العامة أي الكتاتيب، لأن ذلك يعني أن تبقى المدارس الابتدائية كما كانت بمصروفات وقاصرة على أبناء القادرين[١].

وكذلك فقد كان من نتيجة السياسة التي اتبعت تجاه المجانية خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ أن اتسم التعليم في المرحلة الأولى بالثنائية التي عكست وبشكل واضح النظام الطبقي الذي كان سائداً في المجتمع المصري خلال الفترة المدروسة وما اقترن به من ظلم اجتماعي وقهر سياسي فكانت مدارس التعليم الإلزامي المجاني (التي أنشئت ابتداءً من عام ١٩٢٥ وفقاً لمشروع التعليم الإلزامي من السابق الإشارة إليه) لأبناء الشعب هي والمدارس الأولية (التي أنشئت عام ١٩١٦) وذلك دون رسم خطة مدروسة للتوسع فيها ودون الاعتماد على سياسة واقعية واضحة وقائمة على الوعي الكامل بظروف البلاد الاجتماعية والسياسية وكذلك تاريخ التعليم فيها[٢].

وكان من أبرز عيوب التعليم الإلزامي قصر المدة المخصصة له والتي كانت في الحقيقة سنتان ونصف السنة (وإن كانت خمس سنوات اسماً) إذ كانت الدراسة لنصف الوقت وذلك لأن مبنى المدرسة كان يستخدم لطائفتين من الأطفال طائفة تتعلم في الصباح والأخرى تتعلم بعد الظهر، كذلك ازدحمت مناهج التعليم الإلزامي بالمواد الدراسية والتي كان يفرض على المعلمين تدريسها في مدة قصيرة، يقف إلى جانب ذلك قلة الاعتمادات المخصصة للتعليم الإلزامي ونتيجة الرغبة في الاقتصار الشديد في نفقات هذا النوع من التعليم أدى ذلك إلى وجود نقص في الكتب المدرسية والأدوات وكذلك سوء حالة المباني والمرافق الخاصة بهذه المدارس[٣].

وعلى الجانب الآخر كانت هناك المدارس الابتدائية الرسمية (بمصروفات) ذات العدد المحدود والمباني المجهزة لاستقبال التلاميذ والتي كانت تفتح أبوابها لأبناء الخاصة من القادرين وكانت تتميز عن المدارس الأولية بتدريس لغة أجنبية كما كانت ترتفع بمستواها عن مستوى المدارس الأولية من حيث هيئات التدريس ومحتوى المناهج والكتب والوسائل وغير ذلك من المقومات المؤثرة في العملية التعليمية وفضلاً عن ذلك كانت المدرسة الابتدائية تؤهل تلاميذها للالتحاق بمراحل التعليم الأعلى حتى الجامعة على العكس من المدرسة الإلزامية والتي تنتهي بعد إتمام الخمس سنوات[٤].

وخلال فترة الدراسة ١٩٢٣- ١٩٥١ حدثت مجموعة من المحاولات للتخلص من هذه الثنائية ومحاولة التقريب بين النوعين من التعليم مثل صدور قانون التعليم الأولي رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ وكذلك

---

(١) أحمد عزت عثمان، مصدر سابق، ص١٥٧.

(٢) سيد إبراهيم الجيار، محاضرات الإطار الثقافي لتاريخ التعليم في مصر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص٩.

(٣) أحمد عزت عثمان، مصدر سابق، ص١٦٤- ١٨١.

(٤) المصدر السابق، ص١٨٧- ١٨٨.

إلغاء اللغة الأجنبية من المدارس الابتدائية عام ١٩٣٨، إلا أنه يمكن القول بأن إلغاء المصروفات المدرسية من التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ كان من أبرز علامات تطور هذا النوع من التعليم من ناحية، والتقريب بينه وبين التعليم الأولي من ناحية أخرى[١].

وأمام الثنائية التي اتسم بها تعليم المرحلة الأولى خلال هذه الفترة بدأت فكرة تكافؤ الفرص تظهر في الأفق وبدأت المناقشات حول توحيد مدارس المرحلة الأولى كأساس مشترك لثقافة الأمة ووحدة أبنائها وظهرت الاتجاهات التربوية بمصر والتي تميز منها بوجه خاص اتجاه الدكتور طه حسين والذي عبر عنه في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" والذي انتهى من كتابته في ١٩٣٨ وصدر عام ١٩٤٤ والذي نادى من خلاله "إلى ديمقراطية التعليم وتقديمه كحق من حقوق الشعب كالماء والهواء ولذلك رأى طه حسين أنه على الدولة أن توفره لجميع الفئات وتيسره بالمجان لكل راغب فيه"[٢].

كذلك كان هناك اتجاه الأستاذ إسماعيل القباني (والذي تضمنته مجموعة من التقارير والمقالات التي كتبها فيما بين عامي ١٩٢٤، ١٩٤٧ وضمنها كتابه "دراسات عن مسائل التعليم" الذي صدر عام ١٩٥١ والذي كان يرى من خلاله ضرورة تعميم تعليم المرحلة الأولى في مصر والعمل على إلغاء التفرقة بين المدارس الابتدائية والإلزامية بتوحيدها في مدرسة واحدة، كما كان يرى ضرورة توجيه التعليم إلى تحسين النوع بدلاً من زيادة الكم فيرى القباني قائلاً "شدة حاجتنا إلى العناية بالكيف قبل الكم في التعليم فيجب ألا تتقرر المجانية في أي تعليم إلا على أساس وجود الأماكن الكافية لجميع الراغبين فيه"[٣].

أما اتجاه الأستاذ أحمد نجيب الهلالي فقد أكد على ضرورة الإيمان بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والذي نادى به واعتبره حقيقة مقررة من حقائق الديمقراطية، كما أشار إلى أن احتكار الأغنياء لفرص التعليم الراقي لن يكون له إلا نتيجة واحدة ألا وهي إصابة الديمقراطية بالعقم، ويعتمد مفهوم الهلالي لتكافؤ الفرص التعليمية على إتاحة فرص التعليم العام المجاني للجميع دون تمييز وأن يتنوع التعليم ليواجه الاحتياجات والفروق الفردية بين التلاميذ[٤].

وقد ظهر تعدد الرؤى واختلاف التوجهات التربوية نحو قضية مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١، واضحاً في مناقشات الصحف المصرية (على اختلاف توجهاتها) للتطورات التي لحقت بقضية مجانية التعليم خلال هذه الفترة وهو ما سنتعرض له بالتفصيل خلال المبحث التالي والخاص بموقف الصحافة المصرية من قضية مجانية التعليم خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١.

---

(١) أحمد عزت عثمان، مصدر سابق، ص١٩٨.

(٢) طه حسين،مستقبل الثقافة في مصر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٤٤)، ص١١.

(٣) إسماعيل القباني، دراسات في تنظيم التعليم في مصر، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، ص١٨٣.

(٤) أحمد عزت عثمان، مصدر سابق، ص٣٧- ٣٩.

المبحث الثاني
موقف الصحافة المصرية من قضية مجانية التعليم من ١٩٢٣- ١٩٥١

اهتمت الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الفكرية والاجتماعية بمعالجة قضية مجانية التعليم على امتداد الفترة المدروسة والممتدة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ وهي تلك الفترة التي شهدت أهم التطورات فيما يتعلق بمجانية التعليم وقد ركزت الصحافة المصرية في معالجتها لقضية المجانية على أربعة محاور رئيسية والتي شكلت في مجملها تطور قضية مجانية التعليم عبر الفترة الزمنية المدروسة وتلك المحاور هي:

١- تخفيض مصروفات التعليم.

٢- إقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤.

٣- إقرار المجانية في التعليم العام (الثانوي، الفني، رياض الأطفال) عام ١٩٥٠.

٤- أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بمجانية التعليم.

وسوف يتم رصد مختلف المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية بمختلف اتجاهاتها السياسية من المحاور الأربعة الرئيسية لقضية مجانية التعليم خلال الفترة الزمنية المدروسة والممتدة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١.

المحور الأول: موقف الصحافة المصرية من قضية تخفيض مصروفات التعليم:

شهدت معالجة الصحافة المصرية (على اختلاف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الفكرية وتكويناتها الاجتماعية الطبقية) لقضية مجانية التعليم خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ اهتماماً كبيراً وواضحاً وإن اختلفت هذه المعالجات والمواقف تبعاً للانتماءات السياسية والحزبية لتلك الصحف وكذلك بتأثير انتماءاتها الاجتماعية والطبقية وبالتالي معتقداتها الفكرية والثقافية ويمكن الإشارة إلى أن الصحافة المصرية في معالجتها لقضية التعليم انقسمت إلى تيارين رئيسيين أحدهما: مؤيد لإقرار المجانية في التعليم بمختلف مراحله والآخر رافض لهذه المجانية، فأما بالنسبة للتيار الصحفي المؤيد للمجانية فقد جاءت في مقدمته الصحافة الوفدية وصحافة مصر الفتاة وصحافة التنظيمات اليسارية وصحيفة الأهرام وعلى الجانب الآخر فقد تزعمت الصحافة السعدية وصحافة الأحرار الدستوريين جبهة المعارضة لإقرار المجانية في التعليم المصري، في حين لم تولي صحافة الإخوان المسلمين اهتماماً يذكر بمعالجة قضية مجانية التعليم وهو ما سنتعرض له بالتفصيل كما يلي:

أولاً: الصحافة الحزبية:

(١) الصحافة الوفدية(*):

• **حكومة الوفد الأولى (٢٨ يناير ـ ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤) وسياستها التعليمية:**

أكدت الصحافة الوفدية على أهمية نشر التعليم والتوسع فيه باعتباره مقياساً لرقي الأمم وتقدمها فأشارت في أكثر من مرة إلى أن الأمة التي تعيش في ظلام الأمية، إنما هي أقرب للقرون الوسطى منها للقرن العشرين، كما أكدت كذلك على ضرورة أن تحرص البلدان التي ترزخ تحت نير الاستعمار على نشر التعليم والتوسع فيه باعتباره واجباً يجب أن تؤديه لأبنائها"[١].

وقد توافق هذا الطرح الخاص بأهمية التعليم والمطالبة بنشره والتوسع في مختلف مراحله مع الأفكار الاجتماعية لحزب الوفد وذلك حين عرض برنامجه الحزبي منذ توليه الحكم عام ١٩٢٤، حيث اعتبر حزب الوفد "قضية نشر التعليم هي القضية التعليمية الأولى، وذلك من خلال سعي الحزب لتقديم التعليم كمرفق حيوي إلى الأماكن البعيدة عنه والمناطق المحِرومة منه"[٢].

وتأكيداً على ذلك طالبت صحيفة (البلاغ) حكومة الوفد بأن تجعل قضية نشر التعليم والتوسع فيه القضية التعليمية الأولى لديها مشيرة إلى ضرورة أن تؤدي "حكومة الشعب إلى المجتمع المصري كل متطلباته والتي في مقدمتها محو أميته وتعليمه وفي إطار ذلك قالت الصحيفة "إنه لكي تحصل الأمة على استقلالها ولكي تكون حكومة الوفد حكومة الشعب بحق فلابد وأن توفر التعليم لجميع فئات الشعب ودون قيود تحد من فرص المصريين في التعليم"[٣].

(*) وهو ذلك التيار الصحفي والذي عبر عن حزب الوفد باعتباره حزب الأغلبية خلال فترة الدراسة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ وهو الحزب الذي طرح نفسه باعتباره ممثلاً "للأمة المصرية" في أمانيها الوطنية في الاستقلال والدستور ومن هنا جاءت أهمية الصحافة الوفدية باعتبارها لسان حال عبر عن جبهة وطنية عريضة التفت حول مطلب الاستقلال والذي كان مصدر قوة الوفد في نضاله المبكر ضد الاحتلال.

وتجدر الإشارة هنا إلى المشكلة التي واجهتها الباحثة ويواجهها كل باحث في تاريخ الصحافة، وهي فقدان صحف بأكملها من "دار الوثائق القومية"، وكذلك فقدان أعداد من الصحف المدروسة وعدم السماح بالإطلاع عليها لسوء حالة المجلدات الخاصة بها، ولم تواجه الباحثة تلك المشكلة فقط عند دراستها لصحافة التيار الوفدي وإنما لباقي تيارات الصحافة المدروسة سواء أكانت الحزبية وغير الحزبية وكذلك التيارات التي عبرت عن جماعات الرفض السياسي والاجتماعي.

(١) البلاغ: ١٩٢٤/٦/٢٠ (التعليم وقضاياه، برنامج حزب الوفد)، ص٣.

(٢) البلاغ: ١٩٢٤/٨/٢١ (سياسة حكومة الوفد التعليمية وأهمية نشر التعليم)، ص٣.

(٣) البلاغ: ١٩٢٤/٥/١٩ (سياسة حكومة الشعب التعليمية في نشر التعليم)، ص٣.

الدعوة لأهمية نشر التعليم والتوسع فيه:

ولذلك وخلال فترة العشرينيات اهتمت الصحافة الوفدية بالدعوة إلى نشر التعليم والتوسع فيه عن طريق خفض مصروفاته ليكون في متناول الجميع وبخاصة غير القادرين من الشعب المصري، حيث اعتبرت التعليم المحور الأساسي في تربية الشعوب والسير بها إلى الأمام لذا وقفت الصحافة الوفدية ضد أية سياسة تعليمية من شأنها القضاء على هذا الاتجاه والخاص بتوسيع قاعدة التعليم المصري، ففي عام ١٩٢٥ هاجمت الصحافة الوفدية وزارة زيور الثانية ووزير معارفها علي ماهر بك (تلك الوزارة الائتلافية بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين) باعتبارها سبباً رئيساً في حالة الفوضى التي أصابت التعليم المصري من حيث اضطراب المناهج وتشتتها بين السنوات الدراسية المختلفة، مما أدى إلى القضاء على كل محاولات الوزارة الوفدية السابقة لإقرار سياسة تعليمية ثابتة من أجل نشر التعليم والتوسع فيه عن طريق التخفيف على أولياء الأمور وإعفاء غير القادرين من بعض نفقات التعليم.

وعبرت صحيفة (كوكب الشرق) الوفدية عن وجهة النظر هذه قائلة "إن كل تغيير أحدثته وزارة المعارف كان عبارة عن ثورة لا نظام لها ولم يكن الهدف منها سوى تخليد اسم الوزير في صفحات التاريخ، ولكن صفحات التأريخ لن تذكر إلا أنه كان سبباً وراء عدم نشر التعليم في وقت كان المجتمع في حاجة إليه وذلك بسبب عدم محاولة وزارته التخفيف على أولياء الأمور"[١].

واعتبرت الصحيفة أن عدم رغبة وزير المعارف علي بك ماهر في التخفيف على أولياء الأمور يعد أمراً خطيراً لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة وهي خلق جيل جاهل لا يعلم من المعارف إلا القليل وعلى حد تعبير (كوكب الشرق) "إن هذا الخطأ الذي وقع فيه وزير المعارف من حيث عدم سعيه الحقيقي للتخفيف على أولياء الأمور سوف يدفع ثمنه أبناء الشعب المصري وفيهم من يجوع ويشقى ليحول هذا الجوع والشقاء إلى مال يدفعه إلى وزارة المعارف، تلك الوزارة التي علمت من أمر أولياء الأمور الكثير، ثم لا تكتفي أن تنكبهم في معيشتهم نكبة واحدة، فتضاعف هذه النكبة عليهم"[٢].

وأكدت (كوكب الشرق) أنه لا يمكن إلقاء اللوم على الشعب واتهامه بأنه لا يتقدم، مادامت الحكومة ذاتها لا تهتم بالتعليم ونشره عن طريق إزالة كل معوقات هذا التوسع في مجال التعليم وتأكيداً على ذلك ذكرت (كوكب الشرق) أن انتهاج سياسات تعليمية قوية من شأنها السعي بالأمم إلى التقدم وخصوصاً وإذا كانت هذه الأمم تقع تحت سيطرة الاستعمار فيكون التعليم وسيلة تكوين الشعوب وترويضها على تحمل عبء القضايا الوطنية وعلى حد تعبير الصحفية "وعلى العكس من ذلك فإن الدول المستعمرة دائماً ما تنتهج سياسات تعليمية ترمي إلى إبقاء نفوذها في البلد المستعمرة"[٣].

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٥/٩/٣١، (حول وزارة المعارف، مدرس بالثانوية)، ص٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) كوكب الشرق: ١٩٢٥/١٠/١٢ (وزارة المعارف ومصروفات التعليم)، ص٣.

ورأت الصحافة الوفدية أن ذلك هو السبب الحقيقي وراء إصرار سلطات الاحتلال الإنجليزي على أن يكون لها مستشار داخل وزارة المعارف وكذلك محاربة المحتل لكل محاولة لتخفيض مصروفات التعليم وبررت (كوكب الشرق) ذلك بأن المحتل يحاول القضاء على كل محاولة لنشر التعليم حتى يتمكن من بث سياساته التعليمية بما يدعم خدمة مصالحه الاستعمارية وأضافت الصحيفة مطالبة بوجود سياسة تعليمية وطنية مضادة لسياسة المستعمر التعليمية بحيث تقوم على ضرورة الدفاع عن مصالح الدولة الخارجية وذلك عن طريق نشر التعليم المتطور في جميع المدارس العالية وعبرت الصحيفة عن ذلك بقولها "إن مسألة سياسة التعليم في مصر يجب أن تتماشى مع الروح الاستقلالية التي يستوجبها مركز مصر الحديث والذي يوجب على كل محب لبلاده أن يعمل على تدعيمه حتى يصل به إلى ما يستحقه من المجد، وما يليق به من الاحترام بين سائر البلدان"[١].

وفي فبراير ١٩٢٧ حين أعلن وزير المعارف على الشمسي في وزارة عدلي يكن الثانية (أولى وزارت الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين) عن المشروع الخاص بوزارة المعارف والذي يدعو إلى نشر التعليم والتوسع فيه خلال خمسة عشر عاما وذلك وفقاً لخطة زمنية محددة.

نجد أن الصحافة الوفدية كانت في مقدمة الصحف والتي رحبت بهذا المشروع على اعتباره بداية حقيقية لعهد الإصلاح والتجديد في التعليم وكذلك البداية الأولى لوضع خطة لنشر التعليم، حيث ذكرت (كوكب الشرق) أن الاتجاه الخاص والذي يتبناه وزير المعارف والذي يدعو من خلاله لنشر التعليم عن طريق الاقتصاد في كثير من الأموال التي تنفق ببذخ على أمور ليست من التعليم في شيء هو بداية لتطبيق ما جاء في الدستور وعبرت عن ذلك قائلة "وعلى هذه القاعدة الخاصة بالاقتصاد في نفقات التعليم غير الضرورية سيتم نشر التعليم الإلزامي من خلال الخمسة عشر عاماً القادمة، وإذا مضت هذه المدة يمكن أن يصدر قانون يجعل التعليم الأولي إلزامياً وبالمجان"[٢].

وفي محاولة من الصحيفة لتوضيح المقصود بالاقتصاد في نفقات التعليم أوضحت (كوكب الشرق) إن ذلك لا يعني أبداً الاقتصاد في الأموال التي يتم إنفاقها على نشر التعليم والتوسع فيه، وإنما يعني الاقتصاد في بعض النفقات الإضافية كالأموال التي تنفق على وجبات الغذاء وبعض الرسوم المفروضة للتأمين الصحي والاجتماعي والرياضي وكذلك رسوم القيد والامتحانات.

وتأكيداً على ذلك تحدثت (كوكب الشرق) عن التجربة الإنجليزية في الاقتصاد في نفقات التعليم حين ذكرت أنه في إنجلترا لا يفكر أحد من رجال التعليم في أن يتم التوفير في نفقات التعليم على حساب التعليم ذاته وعبرت عن رأيها في ذلك "وليس يرى أحد الاقتصاد في نفقات التعليم الأساسية سوى الرجال الاقتصاديين الشحاحيين الذين يريدون التوفير على حساب طائفة هامة من رجال هذه البلاد ونسائها[٣].

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٦/١١/١٠ (سياسة التعليم في مصر، طوب مثقال)، ص٦.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٧/٢/٢٥ (التعليم في عهد الإصلاح والتجديد)، ص٢.

(٣) كوكب الشرق: ١٩٢٧/٤/٩ (التعليم في إنجلترا والاقتصاد في نفقاته)، ص١.

وحين قامت وزارة المعارف (في وزارة عدلي يكن الائتلافية) بوضع الميزانية الخاصة بالعام الدراسي ١٩٢٨/١٩٢٧ وتقديمها إلى وزارة المالية، عاودت الصحافة الوفدية حديثها عن تلك السياسة التي اتبعها وزير المعارف على الشمسي والخاصة بتوفير النفقات الإضافية حتى يتم إنفاقها على نشر التعليم وتوسيع قاعدته بين مختلف الفئات، ولذلك أكدت صحيفة البلاغ على أن ما قام به الوزير من الاقتصاد في نواح معينة لم تؤثر على خططه الخاصة بنشر التعليم وعبرت عن ذلك بقولها "ونحن في هذه الحالة لا يسعنا إلا أن نهنئ وزير المعارف على سهره على الصالح العام وأخذه بالتعليم في السبيل الذي سوف يعود على الأمة عما قريب بأقصى حد من المنفعة[١].

الصحافة الوفدية وسياسة وزارة محمد محمود التعليمية (٢٥ يونيه ١٩٢٨ ــ ١٢ أكتوبر ١٩٢٩):

وفي عام ١٩٢٩ ناقشت الصحافة الوفدية زيادة عدد المتعلمين بسبب تزايد الإقبال على التعليم بعد أن اكتشف الشعب المصري أهمية التعليم وماله من أهمية في تحسين أحوال البلاد، حيث ذكرت صحيفة (البلاغ) أن تزايد الإقبال على التعليم وما يترتب عليه من زيادة عدد المتعلمين لا يمكن أن يمثل مشكلة اجتماعية وإنما هو ظاهرة مفيدة لتطور المجتمع المصري، غير أن الصحيفة رأت أنه إذا كانت هناك مشكلة متعطلين بسبب تزايد الإقبال على التعليم، فإن علاجها يكون عن طريق تحويل برامج التعليم من الناحية النظرية إلى الاتجاه العملي، فليس الحل أبداً تضييق فرص التعليم أمام المصريين، كما رفضت الصحيفة فكرة أن يتم وضع العقبات المالية أمام المصريين مما يحول دون أن يستكملوا مسيرتهم التعليمية ولذلك رحبت البلاغ بكل وسائل نشر التعليم وبخاصة التخفيف على أولياء الأمور وذلك تطبيقاً لما جاء في الدستور على حد تعبير الصحيفة "إن مصر تسير بخطى واسعة في سبيل نشر التعليم الأولي وتعميمه حتى يأخذ كل فرد من أفراد الأمة بنصيب منه"[٢].

وتقدمت (البلاغ) بالشكر إلى وزير المعارف أحمد لطفي السيد لما يقوم به من خطط إصلاحية في مجال التعليم مؤكدة على أهمية ما يقوم به من مجهودات في سبيل نشر التعليم الأولي ومواجهة كل العقبات التي تحول دون ذلك وعبرت عن ذلك قائلة "إن علينا أن نقدم الشكر والثناء للقائمين على أمر التعليم الأولى، وقد آلوا على أنفسهم أن يضحوا براحتهم في سبيل نشر التعليم، فلا يقعدهم ريب ولا تلويهم عن عزمهم عقبة تعترض طريقهم"[٣].

ومما يذكر أن وزارة محمد محمود والتي كانت قائمة آنذاك (وزارة اليد القوية) ومنذ أيامها الأولى قامت بإعلان خطة إصلاحية في جميع نواحي الحياة الاجتماعية مثل المساكن والصحة وأحوال الفلاح

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/١١/٢٩ (في وزارة المعارف، ميزانية الوزارة الجديدة، إسماعيل مظهر)، ص١.
(٢) البلاغ: ١٩٢٩/٢/٢٦ (التعليم في مصر خطر اجتماعي مقبل ؟!!، راشد مصطفى البراوي)، ص٢.
(٣) المصدر السابق.

والتعليم حيث آلت على نفسها القيام بنشر التعليم الأولي وجعله بالمجان وهو ما يدعم ما جاء في البرنامج الخاص بحزب الأحرار الدستوريين حين نادى بضرورة نشر التعليم الأولي والتوسع فيه عن طريق جعله بالمجان باعتبارها القضية التعليمية الأولى[١].

ومما يثير الانتباه هنا هو ذلك الموقف المؤيد والذي اتخذته صحيفة البلاغ الوفدية من السياسات التعليمية لوزارة محمد محمود، على الرغم من أن الصحف الوفدية جاءت في مقدمة الصحف والتي نالت النصيب الأكبر من إعادة وزارة محمد محمود للعمل بقانون المطبوعات القديم، حيث عطلت العديد من الصحف الوفدية وفي مقدمتها صحيفة (البلاغ) ولمدة أربعة أشهر في ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ بعد أن أنذرت مرتين الأولى بتاريخ ٢٦ يوليو والثانية بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٢٨[٢].

غير أنه يمكن تفسير هذا الموقف في إطار طبيعة الظروف السياسية لتلك الفترة والتي قامت فيها وزارة محمد محمود ذات القبضة الحديدية بإلغاء وتعطيل معظم الصحف المعارضة والتي جاءت في مقدمتها الصحف الوفدية ولذلك عندما عادت البلاغ إلى الصدور من ١٦ يناير عام ١٩٢٩ بعد انقضاء مدة تعطيلها عادت (مهادنة) إلى درجة ما هذا بالإضافة إلى ضرورة التأكيد على أن الصراع السياسي والحزبي لم يحل دون تأييد الصحف الوفدية لبعض سياسَات وزارة محمد محمود التعليمية والتي شكلت في جزء منها هدفاً من أهداف حزب الوفد التعليمية حيث السعي لنشر التعليم والتوسع فيه.

وإذا كانت صحيفة (البلاغ) قد اتخذت موقفاً مهادناً لمختلف سياسات وزارة محمد محمود وفي مقدمتها السياسات التعليمية، نجد أنه وفي نفس الوقت لعبت مجموعة الصحف الوفدية البديلة والتي ظهرت خلال فترة حكم وزارة محمد محمود ذات القبضة الحديدية كنوع من التعويض عن تعطيل معظم الصحف الوفدية آنذاك دوراً هاماً في التنديد بسياسات وزارة محمد محمود التعليمية ووزير معارفها أحمد لطفي السيد وجاءت صحيفة (الشرق الجديد) (*) لمحمد توفيق دياب في مقدمة تلك الصحف حيث نشرت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢١ نص المقال الذي عطلت الجريدة على أثره وأوضحت الصحيفة أنه كان خطاباً موجهاً إلى وزير المعارف أحمد لطفي السيد باعتباره المتسبب الحقيقي في فوضى التعليم، وتعجبت الصحيفة من أن يكون وزير المعارف أحمد لطفي السيد أول من طالب بإغلاق (الشرق الجديد) وتساءلت عن الخطأ في أن تقوم الصحيفة بنقد سياسات وزارة المعارف طالما أن الهدف الحقيقي من هذا النقد إنقاذ جيل بأكمله من ظلمات الجهل والتي يسعى إليها المجتمع المصري لا محالة في ظل وزارة

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٢/١٠/٣٠ (برنامج حزب الأحرار الدستوريين، محمد حسين هيكل)، ص١.

(٢) نجوى كامل، الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩- ١٩٣٦، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، ص٦٣- ٦٦.

(*) صحيفة الشرق الجديد وهي تلك الصحيفة التي أصدرها كل من توفيق دياب ومحمود عزمي لصاحبها محمد أحمد عمارة في ١ يناير عام ١٩٢٩ وذلك عقب تعطيل صحيفة وادي النيل وتوقفت الشرق الجديد في ٢٨ يناير عام ١٩٢٩.

معارف يرأسها رجل مثل أحمد لطفي السيد على حد تعبير الصحيفة والتي هاجمته قائلاً "أما بعد فقد، كان أولى بك أن تكون وزيراً للحربية، وأن تكون وزيراً للحربية لا في أوقات السلم ولكن في أوقات الحروب تشنها على من يهاجم الديار معتدياً اثيماً، فهذه روح لا تجدر بك وأنت وزير المعارف، وهي لا ترفع من شأنك مهما طال تربعك في منصبك يا معالي لطفي بك"[١].

وعقب سقوط وزارة محمد محمود ازدادت حدة هجوم الصحافة الوفدية البديلة على أحمد لطفي السيد وزير المعارف باعتباره المسئول الأول عن إفساد الوزارة ونشر المحسوبية والفوضى فيها فعلى صفحات صحيفة (مصر الحرة)[*] وتحت عنوان مصائب وزارة المعارف..؟ في العصر الأخير! نشرت الصحيفة سلسلة من المقالات هاجمت فيها عدم اهتمام وزارة المعارف الحقيقي بنشر التعليم والتوسع فيه وعدم الاهتمام كذلك بمشكلات التلاميذ وأولياء أمورهم الحقيقية خصوصاً فيما يتعلق بالمشكلات الخاصة بمصروفات التعليم وأرجعت (مصر الحرة) السبب في ذلك إلى انشغال وزير المعارف أحمد لطفي السيد بقضايا أخرى مثل سعيه لإفساد أخلاق التلاميذ والأساتذة والمدرسين عن طريق اعطائهم المصروفات السرية ليكونوا جواسيس على بعضهم البعض على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "توج عهد الفوضى والاضطراب في هذه الوزارة بتولي لطفي السيد الفيلسوف الكبير زمامها في عهد محمد محمود!.. فكأنما كان رسول دمار وبوم خراب!، ولقد قامت وزارة المعارف في عهد المصيبة الكبرى المصيبة نمرة (١) لطفي تلك السيد بما سيدون في سجل لا تمحوه الأيام"[٢].

وفي العدد التالي واصلت الصحيفة وتحت نفس العنوان هجومها على سياسات وزارة المعارف التعليمية في حكومة محمد محمود، حيث أشارت الصحيفة إلى العديد من المشكلات والتي كان من الأولى بوزارة المعارف أن تهتم بها والتي جاء في مقدمتها عشرات التلاميذ والذين يقفون في منتصف الطريق وهم غير قادرين على استكمال تعليمهم بسبب عدم القدرة المالية وأضافت الصحيفة أنه كان من الأجدر بوزير المعارف أن ينتبه لهؤلاء التلاميذ ويسعى بشكل جاد لحل مشكلاتهم كما تعجبت (مصر الحرة) من أن يجد وزير المعارف وقتاً متسعا لإفساد وزارة المعارف بالفوضى والمحسوبية ولا يجد القليل من الوقت لحل مشكلات هؤلاء الطلبة وفي ذلك قالت الصحيفة "فمثلاً يقذف القدر بمحمد محمود إلى كرسي رياسة الوزارة فتلمح في كل وزارة من الوزارات في عهده خللاً وفوضى ومحسوبية واضطراباً، ولكنك إذا ما جئت لوزارة المعارف رأيت الخلل بالغاً أشده والفساد والاضطراب لا يبقيان في هذه الوزارة التعسة على

(١) الشرق الجديد: ١٩٢٩/١١/٢١ (إلى معالي وزير المعارف خطاب مفتوح، حديث الخميس، محمد توفيق دياب)، ص٧.

(*) مجلة مصر الحرة والتي أصدرتها السيدة روزاليوسف لصاحبها محمود طاهر العربي وذلك بعد تعطيل صحيفتها في ١٣ أغسطس عام ١٩٢٨ واشترك التابعي في تحريرها إلى أن عادت (روزاليوسف) إلى الصدور في ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٩.

(٢) مصر الحرة: ١٩٣٠/١/١٦ (مصائب وزارة المعارف في العهد الأخير (١) كليم أبوسيف)، ص١١.

ركن نظيف أو عضو سليم! فإذا نظرنا إلى وزارة المعارف منذ قيام الدكتاتورية إلى الآن فإننا نرى إحصائية المحسوبية والفوضى قد برزت في إحصائيات جميع الوزارات في ذلك العهد الغابر المشئوم!"[١].

وإذا كانت الصحافة الوفدية البديلة قد لعبت دوراً هاماً في التنديد بسياسات وزارة محمد محمود التعليمية، فإنها على الجانب الآخر لم تقف عند حد نقد هذه السياسات، بل اهتمت الصحافة الوفدية (وعقب سقوط وزارة محمد محمود) بالبحث عن أسباب فساد نظم التعليم في مصر وكيفية إصلاحها فذكرت صحيفة (الضياء) أنه يأتي في مقدمة تلك الأسباب التغيير الدائم في الوزارات فيأتي كل وزير جديد ليمحو ما بدأه سلفه ولذلك طالبت الصحيفة بوضع خطة ثابتة لوزارة المعارف ولا تتغير بتغير الوزير المسئول وأضافت (الضياء) أنه إذا كانت الحالة السياسية في مصر مضطربة وقلقة مما يؤدي إلى كثرة التبديل والتغيير في الوزارات، فإن أحق تلك الوزارات بالثبات في الأعمال هي وزارة المعارف واعتبرت الصحيفة أن كثرة الاضطراب والتغيير فيها يعد جريمة كبرى في حق الطلبة وهم رجال المستقبل وحددت (الضياء) ملامح السياسة التعليمية الثابتة التي تنشدها لوزارة المعارف قائلة "وإننا لنرجو أن تضع الحكومة سياسة دائمة وثابتة لوزارة المعارف بمعزل عن العواصف السياسية والنزاعات الحزبية حتى ينضج الإصلاح، ويؤتي ثماره، فواجبنا يقضي علينا ألا نعرض وطننا ومستقبل أبنائنا للدمار"[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وحين أعلنت وزارة المعارف في حكومة عدلي يكن الثالثة عن عزمها إقرار مشروع لإلزامية التعليم الأولي ومجانيته، عالجت الصحافة الوفدية هذا الموضوع بشكل خبري وهو مالا يدخل في نطاق المادة التي قامت الباحثة بتحليلها، حيث أن عينة التحليل اقتصرت على مواد الرأي بكافة أشكالها، ودونما الاعتماد على الأشكال الخبرية.

وانطلاقاً من تأكيد الصحافة الوفدية على أهمية نشر التعليم والتوسع فيه خلال فترة العشرينيات عن طرق خفض مصروفات التعليم، نجد أنها استمرت وخلال فترة الثلاثينيات في التأكيد على دعوتها لخفض مصروفات التعليم ولكن من أجل أن يتمكن المصريون من استكمال تعليمهم خصوصاً ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية في دول العالم كله ومن بينها مصر وذلك بعد أن أعجزت الضائقة المالية أولياء الأمور عن أن يستكمل أبناؤهم دراستهم.

الدعوة لتخفيض مصروفات التعليم الابتدائي:

منذ مطلع الثلاثينيات نادت الصحافة الوفدية بوجوب خفض مصروفات التعليم الابتدائي أولاً قبل التفكير في خفض مصروفات التعليم الثانوي وتعجبت من أن يتم ذلك قبل التيسير على أولياء الأمور وأبنائهم في المرحلة الابتدائية وعبرت صحيفة (البلاغ) عن ذلك بقولها "هل يخطر ببال أحد في مصر أن

---

(١) مصر الحرة: ١٩٣٠/٢/٢٨، (مصائب وزارة المعارف في العهد الأخير (٢)، كليم أبوسيف)، ص١٥.

(٢) الضياء: ١٩٣٠/٨/٧، (سياسة التعليم، فساد نظم التعليم في مصر ووجوب اصلاحها)، ص٥.

ينادي بوجوب مجانية التعليم الثانوي أو العالي؟!! وما زال أولياء الأمور يعانون من عدم قدرتهم على إلحاق أبنائهم بالمدارس الابتدائية"[١].

وأكدت (البلاغ) على ضرورة التيسير على أولياء الأمور وذلك بعدم زيادة مصروفات التعليم وتقسيط هذه المصروفات على عدة أقساط، مبرره ذلك باشتداد الأزمة المالية وعبرت عن الحالة الاقتصادية لأولياء الأمور "أن الحال وصل بالكثير من أولياء الأمور في العام الماضي والأزمة لم تكن قد استفحلت استفحالها اليوم إلى العجز عن سداد القسط الثاني من المصروفات الدراسية فتركوا أبناءهم يتسكعون في الطرقات فضاع عليهم عام من أعمارهم"[٢].

موقف وزارة المعارف الصدقية من خفض مصروفات التعليم (١٩٣٠-١٩٣٣):

اتخذت الصحافة الوفدية من هذه الضائقة المالية ذريعة للهجوم على سياسات وزارة المعارف الصدقية ووزير معارفها محمد حلمي عيسى باشا في وزارة إسماعيل صدقي الأولى (وهي وزارة ائتلافية من الأحرار الدستوريين والاتحاديين) في عدم التيسير على أولياء الأمور رغم الأحوال المالية السيئة للبلاد فذكرت صحيفة (الجهاد) لتوفيق ديابِ أن تراجع الإقبال على مدارس الحكومة وخروج صفوة التلميذات من مدارس البنات، وكذلك تراجع الآباء عن إلحاق أبنائهم بالمدارس، إنما يعود هذا كله إلى سياسة وزارة المعارف الصدقية في عدم سعيها الحقيقي لخفض مصروفات التعليم في مدارسها على الرغم من الضائقة المالية التي تمر بها البلاد وناشدت وزارة المعارف بقولها "فهل تقوم وزارة المعارف بمداواة العطل قبل انتشاره ومضاعفة نسبة المجانية ونصف المجانية، أم يريد وزير المعارف بقاء الصراع على أشده إلى أن تخرب مالطه"[٣].

وتأكيداً على ذلك طالبت صحيفة (البلاغ) وزارة المعارف بتخفيض مصروفات التعليم بما يتناسب مع ما أحدثته الأزمة المالية من ظروف سيئة، وأضافت أن الحل لن يكون بالتضييق على أولياء الأمور وإنما يكون بالتوسع في المجانية وتخفيض المصروفات بحيث تشمل كل من كان تأثره بالأزمة كبيراً كالتجار والمزارعين وغيرهم من مختلف الفئات الكادحة، كما نبهت (البلاغ) إلى أن استمرار وزارة المعارف في سياستها الخاصة بعدم خفض مصروفات التعليم سوف تنعكس بالسلب على مستقبل التعليم المصري.

---

(١) البلاغ: ١٩٣٠/٥/١٣ (لعل وعسى، محمد لطفي جمعه)، ص١.

(٢) البلاغ: ١٩٣١/٨/٢٢ (نفقات التعليم في حديث وزير المعارف)، ص٥.

(٣) الجهاد: ١٩٣١/٩/٢٧ (الوزارة تعرقل التعليم)، ص١.

كما ذكرت الصحيفة أنه لا توجد سياسة تعليمية ثابتة تتبعها وزارة المعارف في مواجهة تلك الأعداد التي تتخرج سنوياً من التعليم الابتدائي وعبرت عن ذلك قائلة "فما بين ظروف مالية سيئة ووزارة معارف لا تلقى بالاً لما فيه أولياء الأمور يكون مستقبل هؤلاء الناشئين مظلماً"[١].

وحين أعلن حلمي عيسى باشا وزير المعارف عن نية الوزارة في إغلاق المدارس الأهلية بدعوى أن جميع الأهالي يقبلون عليها دون المدارس الأخرى، نجد أن صحيفة (البلاغ) رأت أن إقدام وزارة المعارف على تلك الخطوة إنما هو استكمال لمحاولات وزارة صدقي في القضاء على حرية التعليم، فذكرت أن إغلاق المدارس الأهلية سيؤدي إلى إجبار أولياء الأمور على إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية والتي هي غير قادرة على استيعاب كل الطلبة وأضافت أن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الأزمة خصوصاً وأن نفقات التعليم في المدارس الحكومية ضعف نفقاته في المدارس الأهلية ولذلك طالبت الصحيفة وزارة المعارف بإنشاء المزيد من المدارس الحكومية قبل التفكير في إغلاق المدارس الأهلية وهاجمت وزارة المعارف قائلة "إن هذه الوزارة تسعى إلى تقييد العمل الحر في كل مجالاته، وحسب الوزارة الصدقية تقييداً للخطابة والصحافة والاجتماع، بل والانتقال، فمهمة الحكومة المتمدنة زيادة الحرية ومعاونة العمل الحر وليس انتقاصهما أو تقييدهما"[٢].

وأرجعت (البلاغ) استمرار وزارة المعارف في سياستها الخاطئة والخاصة بعدم تخفيض مصروفات التعليم إلى الدور السلبي لمجلس النواب المصري من قرارات وزارة المعارف، بالإضافة إلى عدم سعيه الحقيقي نحو وضع سياسة عامة للتعليم يمكن من خلالها تقديم المجانية للتعليم المصري ولذلك تعجبت الصحيفة من موقف مجلس النواب والذي وصفته الصحيفة "بالصدقي" متساءلة "كيف يقوم أعضاء المجلس بالتصفيق للبيان الذي ألقاه وزير المعارف حلمي عيسى باشا في مجلس النواب، وأعلن فيه عن إعطاء مهلة أسبوع أو شهر لأولياء الأمور وكأن الأزمة ستحل في هذه الفترة أو أن محصول القمح سيأتي قبل أوانه"[٣].

وتهاجم صحيفة (البلاغ) الإسراف الشديد للوزارة الصدقية في ذات الوقت الذي تقوم فيه بطرد التلاميذ لعجز آبائهم عن دفع مصروفات التعليم ولذلك عددت الصحيفة أوجه الإسراف والبذخ الموجودة في ميزانية الوزارة الصدقية حين تحدثت عن مرتبات الوزارة والتي ليس لها مثيل في العالم وكذلك قيام الحكومة بالإنفاق على المفوضيات الدبلوماسية في القارات المختلفة بالإضافة إلى الإنفاق على مشروع خزان جبل الأولياء، وتؤكد (البلاغ) على أن سعي الوزارة الصدقية بشكل جدي نحو الاقتصاد في هذه المجالات سوف يؤدي للتيسير على أولياء الأمور وتعبر عن ذلك قائلة "فلا يمكن أن تكون الآلاف من

---

(١) البلاغ: ١٩٣١/٩/٢٧، (أزمة التعليم ومستقبل الناشئين)، ص١.

(٢) البلاغ: ١٩٣١/١١/٩، (حرية التعليم وثمنه)، ص١.

(٣) البلاغ: ١٩٣٢/٢/١٨ (المصروفات المدرسية، لا تريد الوزارة تخفيضها)، ص٥.

الجنيهات والتي يعجز الآباء عن دفعها سببا في التأثير على ميزانية الدولة في حين أن منها الكثير ما يتم إنفاقه ببذخ وسخاء على مشروعات يمكن تأجيلها أعواما وأعواما"[١].

وربطت صحيفة (البلاغ) بين تعلم الشعب ونشر التعليم والتوسع فيه وبين قدرة الأمة على التمتع بمميزات العهد الدستوري ومؤكدة على أن الأمة لن تستطيع أن تحكم نفسها إلا إذا كانت متعلمة وأضافت أن ذلك لن يتأتى إلا عن طريق نشر المدارس وترغيب الآباء في تعليم أبنائهم "دون أن تبهظهم أو تعجزهم" ـ على حد تعبير الصحيفة ـ والتي رأت أن النتيجة المؤكدة لما تقوم به وزارة المعارف هي "أن الوزارة بهذه السياسات الخاطئة تسعى دون محالة إلى مهزلة شديدة في التعليم، مهزلة يجب أن نضحك منها حتى لا نبكي"[٢].

وحذرت (البلاغ) وزارة المعارف من الاستمرار في سياستها الخاطئة تجاه المصروفات المدرسية متجاهلة بذلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة والتي يمر بها المجتمع المصري فقط وإنما العالم كله.

وتعجبت الصحيفة من ذلك التجاهل قائلة "وإذا كانت وزارة المعارف لا ترضى لنفسها الجهل بالأزمة وآثارها، فليس في تصرفها هذا إلا تجاهل للحالة المروعة التي تعانيها البلاد في هذه السنين السود، وهو تجاهل لنفس الظروف التي حملتها على جعل المصروفات تدفع على عدة أقساط"[٣].

وفي أكتوبر ١٩٣٢ حين أعلن صدقي باشا رئيس الوزراء عن انتهاء الدور الذي كانت تقوم به مدارس مجالس المديريات مؤكدا على عدم جدواها في نشر التعليم وبالتالي عدم أهميتها في التعليم المصري.

نجد أن الصحافة الوفدية وكرد فعل لهذا التصريح نفت ما أعلنه رئيس الوزراء مؤكدة على أهمية الدور الكبير الذي قامت به مجالس المديريات في نشر التعليم وبخاصة في القرى فذكرت صحيفة (البلاغ) أن هذه المجالس قامت بدورها في التعليم المصري في تلك المجالس التي قامت بتخفيض مصروفات التعليم في مدارسها، في حين لم تقدم وزارة المعارف على تخفيض مصروفاتها مليما واحدا ـ على حد تعبير الصحيفة ـ والتي قالت في ذلك "إن هذه المجالس أكثر التصاقا بالجمهور من الوزارة خاصة فيما يمكن أن تقوم به من خدمة للتعليم"[٤].

---

(١) البلاغ: ١٩٣٢/٢/٢٢، (طرد التلاميذ)، ص٥.
(٢) البلاغ: ١٩٣٢/٥/٦ (المصروفات المدرسية وموقف وزارة المعارف منها)، ص٥.
(٣) البلاغ: ١٩٣٢/٨/١٤ (وزارة المعارف لا تعرف الأزمة المالية!!)، ص١.
(٤) البلاغ: ١٩٣٢/١٠/٥ (صدقي باشا والتعليم، هل مجالس المديريات لا تصلح لإنشاء المدارس)، ص١.

الدعوة إلى خفض مصروفات التعليم العالي (الثانوي/ الجامعي):

رأت الصحافة الوفدية أنه من الضروري عقب قيام وزارة المعارف بتقسيط مصروفات التعليم الابتدائي على عدة أقساط كإحدى وسائل التيسيرعلى أولياء الأمور، أن يتبع ذلك إقدام الوزارة على تخفيض مصروفات التعليم العالي خصوصاً التعليم الجامعي والذي يفوق في أهميته باقي أنواع التعليم الأخرى على حد تعبير صحيفة (البلاغ) والتي بررت ذلك بأنه وعلى الرغم من قلة مصروفات المدارس الابتدائية مقارنة بمصروفات التعليم الجامعي، إلا أنها تدفع على أربعة أقساط ولذلك رأت (البلاغ) أنه من الأولى التيسير على أولياء الأمور والذين يستكمل أبناؤهم تعليمهم الجامعي حيث أن عدم التيسير سيؤدي إلى عجز هؤلاء الطلاب عن مواصلة دراستهم بعد أن يكونوا قد قضوا عاماً أو أكثر في الدراسة الجامعية وبخاصة وإن كان الطالب في السنة النهائية وليس له جامعة أخرى يلتحق بها كما هو الحال بالنسبة للطالب في المدارس الابتدائية ولذلك طالبت (البلاغ) وزارة المعارف بتعميم قرار دفع مصروفات التعليم على أربعة أقساط على التعليمين الثانوي والجامعي دون التعلل بالصعوبات التي لاقتها الجامعة المصرية في تحصيل هذه المصروفات حين تقرر دفعها على عدة أقساط وعبرت الصحيفة عن السبب الحقيقي وراء تلك الصعوبات قائلة "أن السبب في ذلك لا يعود إلى تقصير الناس أو مماطلتهم في الوفاء بدفع المصروفات وإنما جاء ذلك بسبب الضيق والضنك حتى اضطر عدد كبير من الطلبة إلى التخلف أو الانقطاع عن الدراسة، ليس زهداً في التعليم، وإنما عجزاً عن دفع النفقات"[١].

وتأكيداً على نفس المطلب الخاص بتخفيض مصروفات التعليم العالي رأت صحيفة (الجهاد) أن عدم سعي وزارة المعارف نحو تخفيض مصروفات التعليم العالي سيؤدي إلى أن يقف المتعلم في منتصف الطريق وأضافت أن الوزارة تطالب بدفع القسط الأول حتى يلتحق بالمدرسة التي ينتمي إليها وهو حتى لا يملك قوت يومه وتعجبت (الجهاد) من أن تعلن وزارة المعارف الصدقية أنها ستنظر في طلبات المجانية بعد انقضاء شهر أكتوبر، أي بعد بدء العام الدراسي، وعبرت (الجهاد) عن حالة عجز الآباء بقولها "فالواقع أن كثيراً من أولياء الأمور يقعون بين طرفي المقدرة التامة والعجز التام بما يتطلب الأخذ بنظرية التخفيف، ما دامت نظرية الإعفاء غير ممكنة التنفيذ"[٢].

قرار وزارة توفيق نسيم بإعفاء طلبة المدارس الثانوية من المصروفات عام ١٩٣٥:

وفي عام ١٩٣٥ حين قامت وزارة المعارف في حكومة توفيق نسيم الثالثة بإعفاء طلبة المدارس الثانوية من المصروفات لمن يحصل على ٦٥% من مجموع الدرجات رحبت الصحافة الوفدية بهذا القرار على اعتباره خطوة على طريق نشر التعليم والتوسع فيه غير أن الصحافة الوفدية ربطت بين

---

(١) البلاغ: ١٩٣٢/٩/٢ (المصروفات المدرسية ومصروفات التعليم بالجامعة)، ص٧.

(٢) الجهاد: ١٩٣٣/٩/٤ (المصروفات المدرسية بين الخفض والإعفاء)، ص٥.

ترحيبها بهذا القرار وبين قدرة وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي على تنفيذه حيث أعلنت صحيفة (الجهاد) عن تخوفها من عدم قدرة وزارة المعارف على تنفيذ هذا القرار، ودللت على تخوفها هذا حين ذكرت أن وزارة المعارف رفضت قبول التلاميذ في بعض المدارس الثانوية بدعوى عدم وجود أماكن كافية لهم في هذه المدارس.

وتأكيداً على رأيها ذلك نفت (الجهاد) صحة ما أعلنته وزارة المعارف من أن السبب في عدم قبول هؤلاء التلاميذ هو ضيق الأماكن، مؤكدة على أن السبب الحقيقي هو عدم وجود الرغبة الحقيقية لدى وزارة المعارف في نشر التعليم الثانوي بين أبناء الشعب المصري.

وتساءلت الصحيفة "عن الطريق الذي يمكن أن يسلكه هؤلاء التلاميذ وأولياء أمورهم بعد أن رفضت وزارة المعارف قبولهم في مدارسها"[١].

وفي إطار تبني الصحافة الوفدية لهذه القضية قامت (الجهاد) بنشر شكوى أحد أولياء الأمور من تعنت وزارة المعارف في التعامل مع مشكلات الطلبة وإصرارها على رفض قبول ابنه وباقي التلاميذ في المدارس الثانوية التابعة لوزارة المعارف وتعجب الأب من الطريقة التي تتعامل بها وزارة المعارف مع المشكلات التي يعانيها الطلاب وأولياء الأمور وبخاصة فيما يتعلق بعدم قدرتهم على دفع نفقات تعليم أبنائهم وأشارت الشكوى تحديداً إلى أولياء الأمور من فئة الموظفين والذين أعجزتهم الأزمة الاقتصادية حتى عن تقديم الخبز لأبنائهم على حد تعبير الشاكي والذي نقلت عنه الصحيفة شكواه قائلة "إن الأزمة جعلت الكثير من الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها أو الإقلال منها مدة الأزمات، فيدفع الأموال لإطعام أبنائه ما كان يدفعه لتعليمهم"[٢].

مشكلة المتعلمين العاطلين وعلاقتها بتخفيض مصروفات التعليم:

وحين قررت وزارة المعارف خلال نفس العام رفع مصروفات التعليم في المدارس الثانوية والتفكير في العدول عن تقسيط مصروفات التعليم في الجامعة بحجة أن زيادة الإقبال على هذا النوع من التعليم أدت إلى زيادة عدد المتعطلين في المجتمع. هاجمت الصحافة الوفدية هذا القرار فنفت صحيفة (الجهاد) أن يكون تخفيض مصروفات التعليم العالي سبباً في ازدياد أزمة المتعطلين في المجتمع وأرجعت سبب الإقبال على التعليم العالي بأنه جاء كنتيجة طبيعية لتقدم الحضارة وتزايد الحاجة إلى انتشار التعليم بين مختلف طبقات المجتمع وليس كنتيجة لتخفيض مصروفاته"[٣].

---

(١) الجهاد: ١٩٣٥/٩/٢٤ (المصروفات المدرسية رجاء الموظفين في تقسيمها، لويس عزيز)، ص٣.

(٢) الجهاد: المصدر السابق.

(٣) الجهاد: ١٩٣٥/٧/٢٢ (مشكلة المتعلمين العاطلين، علي سالم)، ص١.

ورأت (الجهاد) أن الإقلال من عدد المتعلمين عن طريق رفع المصروفات في التعليم العالي وكذلك عن طريق إغلاق المدارس سوف يؤدي إلى عكس الغاية من التعليم حيث ذكرت (الجهاد) أن ذلك الاتجاه يناقض ما ترمي إليه كل بلاد العالم في نشر التعليم بين الناس وأشارت الصحيفة إلى رفع أجور المتعلمين باعتبارها أولى خطوات العودة بالمجتمع المصري إلى الوراء كما أكدت على تأثيره السلبي في زيادة التفاوت بين الطبقات بقولها: "وهو ما سيعود بنا إلى الوراء كما كان الحال عند قدماء المصريين حين كان ابن النجار يخرج نجاراً وابن الحداد يصبح حداداً وهكذا، مما من شأنه أن يوسع المسافة بين الطبقات وهو ما يخالف أبسط مبادئ الديمقراطية"(١).

---

(١) الجهاد: ١٩٣٦/٦/٢٢ (نظرية العرض والطلب في التعليم حول اقتراح زيادة الأجور المدرسية، محمود خليل راشد)، ص٥.

(٣) صحافة الأحرار الدستوريين[*]:

جاء التعليم في مقدمة القضايا الاجتماعية والتي طرحها حزب الأحرار الدستوريين، حيث نصت المادة السابعة من برنامج إنشاء الحزب على ضرورة محاربة الأمية وجعل التعليم الأولي إجبارياً وبالمجان للبنين والبنات، ولذلك اهتمت صحافة الدستوريين بالتأكيد على ما للتعليم من أهمية كبرى،كما تبنت الدعوة لنشر التعليم الأولي وجعله بالمجان بما يتفق مع ما جاء في برنامج إنشاء الحزب[١].

التأكيد على نشر التعليم الأولي والتوسع فيه:

رأت صحيفة (السياسة) أن التعليم أحد الأركان الأساسية لتقدم المجتمع ونهضته ومن ثم جاءت أهمية الدعوة لنشره والتوسع فيه وعبرت عن ذلك قائلة "أن التعليم هو أقوى بناء تقوم على دعائمه النهضة القومية أو ربما وحدة من نواحي النشاط والتي يجب أن يبذل في سبيلها المال بكل سخاء وبغير تردد"[٢].

وتحقيقاً لذلك تبنت صحافة الأحرار الدستوريين الدعوة إلى تعميم التعليم الأولي وجعله بالمجان للبنين والبنات، حيث ذكرت صحيفة (السياسة) أن ذلك هو التطبيق الفعلي لما جاء في المادة (١٩) من الدستور والذي خاضت الأمة من أجله العديد من المعارك، وكان طبيعياً أن تكون المادة (١٩) سنداً قوياً للحزب خصوصاً إذا عرفنا أن اللجنة التي تم تأليفها لوضع مشروع الدستور في ٣ إبريل ١٩٢٢ كان معظم أعضائها من الحزب[٣].

غير أن صحافة الأحرار الدستوريين كانت لها رؤية خاصة فيما يتعلق بنشر التعليم الأولي، حيث رأت ضرورة أن يقتصر مشروع نشر التعليم الأولي على توسيع قاعدته، دون إنفاق المزيد من الأموال على تحسين مستواه، فأكدت صحيفة (السياسة) على أنه يمكن استخدام الأموال التي سيتم إنفاقها على تحسين مستوى التعليم الأولي في نشر هذا النوع من التعليم بين ربوع القطر المصري وعبرت عن رأيها

(*) وهو أحد تيارات الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ والذي عبر عن حزب الأحرار الدستوريين باعتباره "حزب النخبة" والذي ضم عند إنشائه عام ١٩٢٢ العديد من أعضاء حزب الأمة والجمعية التشريعية، بالإضافة إلى عدد من المثقفين الليبراليين، وهكذا اتسم الحزب بطابع النخبة من الأعيان والمثقفين والذين أثروا معالجة التيار الصحفي بالعديد من الآراء التقدمية والتحريرية وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضايا التعليم وتحرير المرأة، واعتبر الأحرار الدستوريين من أحزاب الأقلية التي لم يكن لها تنظيماً قوياً ولا تأييداً شعبياً واضحاً، مما أنعكس بصورة كبيرة على جماهيرية الصحافة المعبرة عنه وأن تميزت صحفه بالمعالجات المتعمقة خاصة للقضايا الاجتماعية والفكرية والثقافية ذات البعد التنويري.

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٢/١٠/٣٠، (حزب الأحرار الدستوريين وبرنامجه، محمد حسين هيكل)، ص١.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٢٤/٧/٢٨ (سياسة التعليم، لجنة المعارف الفنية)، ص١.

(٣) أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢: ١٩٥٣ رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة عين شمس: كلية الآداب)، ١٩٨١، ص٢١٣.

هذا قائلة "إن المال الذي ينفق على تعليم طفل تعليماً أولياً راقياً، يكفي لتعليم عشرة أطفال تعليماً أولياً صرفاً"(١).

وأضافت صحيفة (السياسة) أنه لا يمكن السعي لنشر أي نوع من أنواع التعليم الأخرى قبل أن يتم توصيل التعليم الأولي لمختلف فئات الشعب المصري وفي ذلك قالت "أنه لا يمكن التفكر في تعميم تجربة التعليم الخاص قبل تعميم التعليم الأولي"(٢).

وكما هو واضح أن صحافة الأحرار الدستوريين عرضت لمسألتي نشر التعليم الأولي وتحسين مستواه وكأنهما متضادتان، فأما أن يتم نشر التعليم الأولي وجعله بالمجان، أو أن يتم تحسين مستواه فيضيق نطاقه وتنحصر مجالاته وكأنها ترى أن الأمرين لا يمكن أن يجتمعا معاً في التعليم الأولي.

وقد جاء تبني صحافة الأحرار الدستوريين لقضية نشر التعليم الأولي وجعله بالمجان دون غيره من أنواع التعليم في إطار مهادنة حزب الأحرار الدستوريين للاحتلال الإنجليزي في مختلف سياساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية حيث كان الاحتلال الإنجليزي يرى أن الشعب المصري ليس في حاجة لأكثر من تعلم القراءة والكتابة وهو ما يستطيع أن يوفره التعليم الأولي لأبناء الشعب المصري(٣).

وبما أن التعليم الأولي لا يؤدي إلى أن يستكمل الطالب تعليمه العالي، فإن ذلك من ناحية أخرى يخدم مصالح طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية والأعيان والتي تحتاج إلى العمال والفلاحين أكثر من حاجتها إلى المتعلمين تعليماً جامعياً، وهي تلك الطبقة التي مثلت في مجملها التكوين الطبقي والاجتماعي لحزب الأحرار الدستوريين(٤).

ولذلك طالبت صحيفة (السياسة) بضرورة التحديد الدقيق لأنواع التعليم التي تلائم حاجة المجتمع المصري ومن ثم تحديد أي هذه الأنواع في حاجة لتخفيض مصروفاته حتى يتسنى نشره والتوسع فيه، غير أنها أرجعت عدم تنفيذ ذلك إلى حكومة سعد زغلول باشا الأولى، فذكرت أن وزارة المعارف ووزيرها محمد سعيد باشا ليس لديهما رؤية محددة ومستقرة لما يتطلبه التعليم المصري كما جاء في قولها "وكنا نرجو رجاءً قوياً أن تظهر لنا شخصيته في التعليم وأن تنتهي إلى سياسة تعليمية تلائم حاجتنا(٥).

وكما هو واضح فإن صحافة الأحرار الدستوريين قامت باستخدام قضية مجانية التعليم في صراعها السياسي والحزبي مع الوفد حيث اتخذت من قضية خفض مصروفات التعليم وسيلة للهجوم على

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٤/١١/٩ (تنظيم التعليم، كيف ترسم سياسة للتعليم)، ص١.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٢٤/١١/١١ (تنظيم التعليم في مصر، كيف ترسم سياسة للتعليم)، ص١.

(٣) أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص٢١٥- ٢١٦.

(٤) المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٥) السياسة اليومية: ١٩٢٤/١٠/١٢ (سياسة التعليم، بوليجين)، ص١.

حكومة الوفد الأولى حين اتهمتها بعدم رغبتها الحقيقية في نشر التعليم والتوسع فيه عن طريق خفض مصروفاته.

السياسة التعليمية في مصر وخفض مصروفات التعليم:

وتحقيقاً لما دعت إليه صحافة الأحرار الدستوريين من حيث ضرورة تحديد أنواع التعليم الذي يحتاج إليه المجتمع المصري، رأت صحيفة (السياسة الأسبوعية) ضرورة وضع سياسة تعليمية عامة واضحة ومحددة قبل التفكير في خفض مصروفات التعليم في مختلف أنواعه، كما طالبت بضرورة رسم الخطط والبرامج الكفيلة لتحقيق هذا الهدف وعبرت عن ذلك حين قالت "إنه لا يمكن تخفيض مصروفات التعليم إلا إذا وضعت هذه السياسة بحيث تكون دستوراً واضحاً للتعليم"[١].

وفي محاولة من صحافة الأحرار الدستوريين لتحديد أنواع التعليم ومدى حاجة المجتمع المصري إلى كل منها قسمت (السياسة الأسبوعية) التعليم المصري إلى نوعين أولهما التعليم الإلزامي والذي رأت الصحيفة ضرورة أن يكون بالمجان ويكون الهدف منه نشر التعليم في صورته الأولية (القراءة والكتابة)، أما النوع الثاني فهو التعليم الخاصِ غير المجاني كما ذكرت الصحيفة بأنه تعليم للقادرين على دفع مصروفاته حيث يهدف إلى تأهيل الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي، غير أن (السياسة الأسبوعية) لم تهمل حق النابغين في هذا النوع من التعليم الخاص حين قالت "أنه يمكن فتح قنوات الاتصال بين النوعين من- التعليم للنابغين فقط من أبناء الشعب"[٢].

ولذلك وحين أعلن أحمد لطفي السيد وزير المعارف في حكومة محمد محمود (٢٥ يونيو ١٩٢٨ – ١٢ أكتوبر ١٩٢٩) عن رغبة الوزارة في وضع مشروع لنشر التعليم الأولى وجعله إلزامياً وبالمجان بحيث يكون الهدف منه نشر التعليم في صورته الأولية لجميع الفئات المحرومة منه، رحبت صحيفة (السياسة الأسبوعية) بهذا المشروع على اعتباره خطوة حقيقية نحو تحديد أنواع التعليم المصري المختلفة ومدى حاجة المجتمع إلى كل منها وعبرت عن ذلك بقولها "إن وزارة المعارف تقوم بالعديد من المجهودات في سبيل نشر التعليم الأولي ومواجهة كل العقبات التي تحول دون ذلك، وذلك في إطار سعي الوزارة الحقيقي نحو إقرار سياسة تعليمية ثانية"[٣].

مشروع قانون مجانية التعليم الأولي وإلزاميته عام ١٩٢٩:

وفي عام ١٩٢٩ حين أعلنت وزارة المعارف في حكومة عدلي يكن الثالثة (٣ أكتوبر ١٩٢٩ – ٣١ ديسمبر ١٩٢٩) عن البدء في وضع مشروع قانون يقضي بمجانية التعليم الأولى وإلزاميته تمهيداً لعرضه على البرلمان، بحيث يبدأ تنفيذه في العام الدراسي (١٩٢٩/ ١٩٣٠) نجد أن صحافة الأحرار

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٦/١١/١٣ (هل في مصر سياسة للتعليم، حافظ عفيفي)، ص١، ١٤.
(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٦/١١/١٤ (هل في مصر سياسة للتعليم، حافظ عفيفي)، ص١٥.
(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٨/١٢/١٢ (مشروع لنشر التعليم الأولي وجعله بالمجان)، ص٧.

الدستوريين وجدت في هذا المشروع ضالتها المفقودة باعتباره أصدق تعبير عن رغبتها وتأييدها المستمر لفكرة جعل التعليم الأولي إلزامياً وبالمجان على اعتباره أكثر أنواع التعليم توافقاً مع احتياجات المجتمع المصري كما كانت تعلن دائماً.

ولذلك رحبت صحيفة (السياسة الأسبوعية) بهذا المشروع على اعتبار أنه خطوة حقيقية نحو نشر التعليم الأولي والتوسع فيه. وبررت الصحيفة تأييدها الشديد لهذا المشروع بأنه ليس من العدل أن يتعلم جميع المصريين تعليماً جامعياً وأضافت أن المجتمع المصري بحاجة إلى جميع الفئات والمهن وبخاصة فئة الزراع والصناع وعبرت عن ذلك قائلة "أن المجتمع المصري في سبيل تحقيق تطوره في حاجة إلى جميع المهن والحرف وليس الأمر قاصراً على المتعلمين تعليماً جامعياً، فلتتضافر جميع الجهود من أجل النهوض بالمجتمع"[١].

وفي مطلع الثلاثينيات، أرجعت صحافة الأحرار الدستوريين عدم وضع سياسة عامة للتعليم إلى البرلمان المصري (صاحب الأغلبية الوفدية وذلك في حكومة مصطفى النحاس باشا الثانية) (أول يناير ١٩٣٠ ــ ١٩ يونيو ١٩٣٠)[٢] باعتباره السبب الرئيسي في ذلك حيث أكد هيكل على أن أكثر أعضائه يجهلون جهلاً تاماً للمعنى الذي تنطوي عليه عبارة سياسة التعليم وأضاف أنهم يطلقون عبارات رنانة دون فهمها أو حتى التعليق عليها وكذلك دون السعي بشكل حقيقي لوضع الخطط لتنفيذها وعلى حد تعبيره "إن البرلمان لم يقدم في مرة من المرات ما يشير إلى الغاية الحقيقية من التعليم" ونقلت صحيفة (السياسة الأسبوعية) عنه تساؤله "إلى متى تترك المصالح المحلية لبحث السياسة العامة، فكل المناقشات التي تدور في البرلمان إنما هي إجابات عن مسائل وصراعات حزبية لا علاقة لها بالسياسة التعليمية العامة[٣].

تقرير الخبيرين الأجنبيين مان وكلاباريد:

وحين قامت وزارة المعارف الصدقية في عام ١٩٣٠ بمناقشة أهم النقاط التي توصل إليها التقرير المقدم من كل من الخبيرين الأجنبيين مان الإنجليزي وكلاباريد السويسري حول مشاكل التعليم المصري وكيفية إصلاح أحواله اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بالتأكيد على ما جاء في هذا التقرير خصوصاً فيما يتعلق بمجانية التعليم والذي أعلن من خلاله الخبيران الأجنبيان أن المجانية في التعليم المصري اتجاه غير أصيل ولا يحتاجه المجتمع المصري وكما أكدت صحيفة (السياسة الأسبوعية) كذلك على صحة ما أشار إليه هذا التقرير من حيث أن حين تقررت المجانية مع بداية غرس بذور التعليم في مصر كان الهدف منها نشر التعليم في صورته الأولية (تعلم القراءة والكتابة) وأضافت الصحيفة أنه لذلك لا توجد

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٩/١١/٢٨، (مشروع قانون إلزامية التعليم الأولى ومجانيته)، ص٥.

(٢) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨– ١٩٥٣، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص٣٤٠– ٣٤٥.

(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٠/٤/١٢ (البرلمان المصري وسياسة التعليم متى تترك المصالح المحلية لبحث السياسة العامة، محمد حسين هيكل)، ص٣، ٤.

حاجة لإقرار هذه المجانية في التعليم الآن مؤكدة على أنه إذا كانت هناك حاجة سابقة لإقرار المجانية في التعليم بغض النظر عما تتكلف هذه المجانية من النفقات، فإنه لا توجد مثل هذه الحاجة الآن.

ولذلك اتخذت صحيفة (السياسة الأسبوعية) من هذا التقرير ذريعة للتأكيد على فكرتها الخاصة بعدم إطلاق المجانية في مختلف أنواع التعليم وقامت برفعه إلى وزير المعارف محمد حلمي عيسى باشا مطالبة إياه بضرورة بحث كل ما جاء فيه مؤكدة على ضرورة "أنه لابد وأن يتحمل الأغنياء نفقات تعليم أبنائهم وفي نفس الوقت يتم منح مرتبات مدرسية بطريق المسابقة حتى لا يحول فقر الطالب النابغ دون تلقيه العلم"[١].

وفي منتصف الثلاثينيات حين أقرت وزارة المعارف الوفدية في حكومة مصطفى النحاس الثالثة (١٠ مايو ١٩٣٦ ــ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) الميزانية الخاصة بوزارة المعارف للعام الدراسي ١٩٣٦/ ١٩٣٧، اتخذت صحافة الأحرار الدستوريين من هذه الميزانية ذريعة للهجوم على حكومة الوفد حين ذكرت صحيفة (السياسة) أن الشعب المصري لو أدرك حقوقه بشكل واضح وأقام كل ما يقوم به من ثورات على أساس عدم حصوله على هذه الحقوق لكان في مقدمة ما يثور من أجله الشعب هذا الإهمال المشين للتعليم والذي يجب أن تسأل عنه حكومات مصر المتعاقبة وفي مقدمتها الحكومية الحالية (الوفدية)، كما انتقدت (السياسة) ما جاء في بنود هذه الميزانية قائلة "انه من العار على أمة تزيد ميزانيتها على ٣٠ مليوناً من الجنيهات وتنفق منها ١٨ مليوناً على الموظفين ولا تنفق على تعليم الملايين من أبناء الشعب إلا مئات الألوف من الجنيهات[٢].

العلاقة بين خفض مصروفات التعليم وانتشار الجريمة في المجتمع:

وتأكيداً على وجهة نظرها في عدم التوسع من مختلف أنواع التعليم ونشره على علاتة أرجعت صحافة الأحرار الدستوريين انتشار الجريمة في المجتمع المصري إلى خفض مصروفات التعليم بصورة ارتجالية دون دراسة مسبقة، حيث ذكرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أن نشر التعليم بصورة عفوية يؤدي إلى إقبال جميع الطبقات خصوصاً أبناء القرى الفقراء ومتوسطي الحال على التعليم ممن يتعذر عليهم استكمال تعليمهم فيضطرون للبعد عن قراهم والعيش في ظروف غير ملائمة وتحت ظروف مالية قاسية وعلى حد تعبير (السياسة الأسبوعية) "إن كل هذه الظروف في النهاية تؤدي أن تتحول النفوس البريئة الطاهرة إلى نفوس متمردة مما يؤدي إلى خلق مجرم في النهاية وليس متعلماً"[٣].

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٠/٤/١٥ (تقرير عن بعض نواحي التعليم في مصر)، ص١٢، ١٣، ١٥.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٣٦/٦/٣ (التعليم الإلزامي المجاني)، ص٥.

(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٨/٣/٢٦ (الطالب الريفي بين اليأس والفاقه، عبدالفتاح هلال)، ص١، ٢.

محمد حسين هيكل وزيراً للمعارف ١٩٣٨:

ومع تشكيل حزب الأحرار الدستوريين لوزارة محمد محمود الثالثة عام ١٩٣٨وهي تلك الـوزارة الائتلافية مع حزبي الشعب والاتحاد والتي عين فيها محمد حسين هيكل وزيراً للمعارف رحبت صحافـة الأحرار الدستوريين بهذا التعيين واهتمت صحيفة (السياسة الأسبوعية) بنشر البيـان الـذي ألقـاه هيكـل واعتبرته بمثابة العهد والدستور بين وزير المعارف ورجال الوزارة من ناحية، وبينه وبين الـرأي العـام من ناحية أخرى كذلك أشادت الصحيفة بما جاء في بيان هيكل حـول ضـرورة تحديـد مسـئولية وزارة المعارف وبخاصة فيما يتعلق بالتوجيه العقلي والروحي للبلاد وخلق المثل الأعلى لتحقيـق رفعـة البـلاد ونقلت عنه (السياسة الأسبوعية) قوله "فرسالة وزارة المعارف لا تقف عند حـد إعـداد الناشـئة لحيـاة الحاضر وتسليمهم للنضال فيها، بل يتعدى هذا إلى تصوير المستقبل كيف يكون؟!"[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بقراءة متعمقة لما جاء في بيان هيكل يتضح أنه لم يتحدث في أية فقـرة منه عن قضية نشر التعليم والتوسع فيه عن طريق خفض مصروفاتـه ولا حتـى عـن مجانيـة التعليـم وإلزاميته بما يعكس وجود فجوة كبيرة بين ما كان يطرحه الحزب وهو في الحكـم وبيـن وجـوده فـي المعارضة.

ومما يفسر هذه الفجوة تلك المعادلة الصعبة والتي واجهت حزب الأحرار الدستوريين منذ تأسيسـه حين أعلن الحزب عن إيمانه الشديد بالمذهب الفردي والحرية التي يجب توفيرها للمجتمع في كل مجالاتـه وحيث أولى الحزب عناية خاصة بالحرية الفردية بكل أبعادها فقد كانوا في مقدمة القوى التـي حرصـت على إبراز العلاقة بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية على اعتبار أن الحرية لا وجود لـها مـالم تقترن بالعدالة الاجتماعية[٢].

وحين وجد الحزب أن المجتمع المصري لم يكن مستعداً لتقبل هذه الأفكار بشكل مطلق خاصة فـي ظل تدهور ملحوظ شمل كل مناحي الحياة ولذا كانت قضية التعليم في مقدمة القضايا الاجتماعيـة والتـي طرحها الحزب إيماناً منه بأن الحرية بمعناها العام يصعب تحقيقها في مجتمـع يسـوده الجـهل والفقـر والمرض ولذلك كان النص صراحة في برنامج الحزب على مجانية التعليم الأولي[٣].

غير أن الصعوبة الحقيقية والتي كانت تواجه الحزب عند تواجده في الحكم (ومما أدى إلى خلـق تلك الفجوة السابق الإشارة إليها) أن تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية تطبيقاً لمبدأ الحريـة الفرديـة عـن طريق نشر التعليم يتعارض بشكل واضح مع التركيبة الاجتماعية لأعضاء الحزب حيث كان يمثل حـزب البرجوازية الكبيرة فضم كبار ملاك الأراضي والأعيان وعدداً من الرأسمالية الصناعيـة والتـي كـانت

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٨/٧/١٢ (بيان معالي هيكل وزير المعارف)، ص١، ٦.

(٢) أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص٣١٢.

(٣) المرجع السابق، ص٣١٦.

مصالحهم تتحقق بوجود طبقة كبيرة من العمال والفلاحين لتوظيفهم في خدمة مصالح هذه الطبقة وربما يفسر هذا التناقض بين ما دعا إليه الحزب وبين التركيبة الاجتماعية والطبقية له تلك الفجوة السابق الإشارة إليها وكذلك عدم قيام أعضاء الحزب بإصلاحات حقيقية في مجال نشر التعليم والتوسع فيه بمختلف مراحله حين تقلدوا مناصب الحكم وتأكيدهم المستمر على مجانية التعليم الأولى فقط وإلزاميته دون غيره من أنواع التعليم[١].

الدعوة لتخفيض مصروفات التعليم الفني:

وتدعيماً لذلك نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين تبنت الدعوة لنشر التعليم الفني والتوسع فيه عن طريق خفض مصروفاته، حيث رأت صحيفة (السياسة) أن التعليم الفني أكثر تلائماً مع طبيعة المجتمع المصري واحتياجاته وضربت مثالاً بدولة مثل: إنجلترا مؤكدة على أنها جعلت النسبة الأكبر من التعليم المجاني بها لمن يتعلمون تعليماً حرفياً زراعياً وصناعياً وذلك نتيجة لتقدمها الشديد في الزراعة والصناعة وأضافت أنها تنفق أربعة جنيهات من الميزانية على التعليم الأولي مقابل كل جنيه تنفقه على التعليم العالي وعبرت عن وجهة نظرها قائلة "أنه ليس من مصلحة الأمة فتح باب التعليم العالي على مصراعيه، فالأمة في حاجة إلى الزراع والصناع وليس للمتعلمين تعليماً عالياً فقط"[٢].

وتأكيداً على نفس الفكرة وانطلاقاً من ضرورة التفرقة بين التعليم العام والأولي والتي لابد وأن يتفق تخفيض المصروفات في كل منهما مع رغبات المتعلمين من ناحية ومع احتياجات المجتمع المصري من ناحية أخرى ذكرت (السياسة الأسبوعية) أنه إذا كانت هناك ضرورة لتخفيض المصروفات في التعليم الابتدائي، فلا توجد نفس الضرورة لتخفيضها في التعليم الثانوي الذي يؤدي بدوره إلى التعليم الجامعي.

ولذلك اقترحت الصحيفة توفير النفقات التي سيتم استخدامها في نشر هذين النوعين من التعليم (الابتدائي والثانوي) في تحسين مستوى التعليم الفني (الزراعي/ الصناعي) [٣] على اعتبار أن هذا النوع من التعليم أكثر توافقاً مع المجتمع.

وكما هو واضح فإن تبني صحافة الأحرار الدستوريين لتلك الفكرة الخاصة بنشر التعليم الفني عن طريق خفض مصروفاته (وذلك لتخريج المتعلمين تعليماً زراعياً وصناعياً) جاء في إطار التخديم على مصلحة كبار ملاك الأراضي الزراعية والأعيان والرأسمالية الصناعية الناشئة والتي مثلت في مجملها التركيبة الاجتماعية الطبقية للحزب.

---

(١) علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر العصر البرلماني ١٩٢٣- ١٩٥٢، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧)، ص١١٦.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٣٨/٩/٣ (التعليم والفلاح، حول المشكلة الأبدية)، ص٣.

(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٩/٤/٢٢ (حرية التعليم في مصر بين الدكتور طه حسين وإسماعيل القباني)، ص١.

(٣) صحافة الهيئة السعدية:

تشكلت الهيئة السعدية في ٤ يناير ١٩٣٨ بعد انشقاق محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر عن الوفد، وقد سميت الهيئة نفسها (بالسعدية) للإيحاء بأن أعضاءها هم الحفظة الحقيقيون لمبادئ سعد زغلول وأفكاره، بزعم أن النحاس هو الذي انحرف بالوفد عن هذه المبادئ ولذلك كان الهجوم على الوفد وسياساته المختلفة أحد الخطوط الأساسية في دعاية الحزب وبرامجه وذلك مما يفسر المواقف التي اتخذتها صحافة الهيئة السعدية من سياسات الوفد التعليمية[١].

حيث يمكن القول بأن تلك المواقف والتي اتخذتها صحافة الهيئة السعدية وعلى امتداد الفترة الزمنية المدروسة من عام ١٩٣٨ وحتى ١٩٥١ من مختلف قضايا التعليم تأثرت بعاملين أساسيين أولهما: طبيعة الصراع الحزبي السياسي بين الهيئة السعدية وخصمها الرئيسي الوفد، والعامل الثاني يتمثل في التكوين الاجتماعي والطبقي للهيئة السعدية والتي ضمت أساساً عناصر الطبقة العليا أو البرجوازية الكبيرة وكذلك عناصر مؤثرة من الشرائح العليا والغنية من الطبقة الوسطى وكذلك طبقة المثقفين سواء كانوا من كبار موظفي الدولة وأرباب المهن الحرة من المحامين والأطباء والمهندسين ولعل غلبة عناصر الطبقة العليا من الرأسماليين في تكوين الهيئة هو الذي دعا البعض إلى وصفها بأنها حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة أو الرأسمالية الكبيرة[٢] وهو ما ترك أثره واضحاً على معالجة صحافة الهيئة السعدية لقضية تخفيض مصروفات التعليم كما سيتضح فيما بعد.

المطالبة بوضع سياسة عامة للتعليم:

وقد جاء اهتمام صحافة الهيئة السعدية بقضايا التعليم تطبيقاً واضحاً لما جاء في برنامج تكوين الهيئة، حيث تضمن البرنامج العديد من المبادئ الوطنية والاجتماعية كان في مقدمتها التعليم، كما جاء في الخطاب الذي ألقاه أحمد ماهر بمناسبة تشكيل الهيئة عام ١٩٣٨ حين قال "إن أهم ما تهدف إليه الهيئة هو خلق جيل حديث مسلح بالعلم والخلق القويم"[٣].

وانطلاقاً من تأكيدها على أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم في خلق جيل مسلح بالعلم عالي الثقافة، طالبت الصحافة السعدية بضرورة وضع سياسة عامة مستقرة للتعليم المصري يمكن من خلالها تحديد غاياته وأهدافه وكذلك وسائل تحقيق هذه الأهداف والغايات، فطالبت صحيفة (الدستور) التي أصدرتها الهيئة في عام ١٩٣٨ بأن يشترك كبار مثقفي ومفكري المجتمع وكذلك رجال التعليم في وضع هذه السياسة غير أنها اشترطت لنجاحها ضرورة أن يتم إبعادها عن الصراعات الحزبية مؤكدة على ضرورة أن تتم تنحية السياسة قليلاً عن السيطرة على توجيه التعليم حتى تتحقق هذه الغاية ومع ذلك فإن

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص١٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص١٨٤- ١٨٥.

(٣) الدستور: ١٩٣٨/٤/١٢ (المبادئ التي قامت عليها الهيئة السعدية)، ص١.

(الدستور) في إطار الصراع الحزبي رأت أن الوفد هو السبب الرئيسي في الزج بالمؤسسة التعليمية في الصراع السياسي الحزبي وعبرت عن ذلك بقولها "أن السياسة حين سيطرت على التعليم لم تتنبه إلى الفرق بين سياسة التربية وسياسة التعليم"[١].

واهتمت (الدستور) بإبراز الفرق بين السياستين حيث ذكرت أن سياسة التربية هي التي ترمي إلى إعداد الشباب إعداداً عقلياً وروحياً وجسمانياً بما يتفق مع عادات البلاد وتقاليدها وتاريخها وأمجادها، كما أنها تتطلب تزويدهم بوسائل الكفاح في الحياة طبقاً لمقتضيات العصر.

وأضافت الصحيفة أن سياسة التعليم هي السياسة التي تهدف إلى تنسيق التعليم والملاءمة بينه وبين حاجات البلاد في كل ناحية من نواحي الحياة المالية والاقتصادية والصناعية وكذلك الأدبية والعلمية كما أنها تلك السياسة التي تهدف إلى تخريج ذلك العدد الكافي واللازم للوفاء باحتياجات المجتمع.

وفي ذلك الإطار رأت (الدستور) أنه إذا كان تحديد سياسة التربية من الأمور التي يهتم بشأنها رجال المجتمع بمختلف فئاته، فإن تحديد سياسة التعليم من شأن رجال التعليم وحدهم ودون غيرهم.

وفي العدد التالي واصلت (الدستور) حديثها عن ضرورة إقرار سياسة تعليمية ثابتة للمجتمع المصري كي يتمكن التعليم من السير بخطوات أسرع وأكثر استقراراً ويسعى لتحقيق أهداف أكثر نفعاً للمجتمع المصري في نفس الوقت، كما اشترطت (الدستور) لضمان استقرار هذه السياسة "ضرورة تكوين هيئة استشارية عليا تشرف على التعليم ومعالجة أموره في جو من الأناة والهدوء وعلى هدى المشورة والتجربة، فتعمل متشبعة بروح المصلحة العامة غير متأثرة بالنزاعات الحزبية والسياسية"[٢].

الهجوم على إقرار نسب الإعفاء والمجانية في التعليم الثانوي ١٩٤١:

وفي عام ١٩٤١ حين قررت وزارة المعارف في حكومة حسين سري الائتلافية الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ ــ ٣١ يوليو ١٩٤١). رفع نسب الإعفاء والمجانية في التعليم الثانوي.

نجد أن صحافة الهيئة السعدية هاجمت هذا القرار مؤكدة على أن رفع نسب الإعفاء والمجانية في التعليم الثانوي سوف تزيد من أعداد المتعطلين، خصوصاً وبعد أن يندفع المزيد من الفقراء للالتحاق بالتعليم الجامعي وأشارت (الدستور) إلى أن هذه الفئة ليس لها مكان في الجامعة حين قالت "ومن هؤلاء من يندس في الوسط الجامعي مما يشينه ويسيء إلى سمعته"[٣] وتقصد بهم الفقراء.

وأضافت الصحيفة أنه إذا كانت هناك ضرورة لتخفيض مصروفات التعليم الابتدائي، فإنه لا توجد نفس الضرورة بالنسبة للتعليم الثانوي مؤكدة على عدم جواز أن تتساوى نسب الإعفاء والمجانية في المدارس الابتدائية والثانوية وذكرت (الدستور) أنه إذا كانت هناك حاجة لزيادة نسب الإعفاء والمجانية فالأولى بذلك هي مدارس التعليم الأولى وليست المدارس الثانوية.

---

(١) الدستور: ١٩٣٨/٦/١٧ (قضايا التعليم والمعلمين في خطبة النائب المحترم سعد اللبان)، ص١، ٢.
(٢) الدستور: ١٩٣٨/٦/١٨ (قضايا التعليم والمعلمين في خطبة النائب المحترم سعد اللبان)، ص٢.
(٣) الدستور: ١٩٤١/٥/٢١ (قواعد المجانية والإعفاء، كيف يجب أن تطبق في المدارس)، ص٣.

وبررت (الدستور) موقفها هذا بأن البلد في حاجة لخريجي المدارس الأولية والابتدائية أكثر من حاجتها لخريجي المدارس الثانوية لأنها هي التي تؤهل للالتحاق بالمدارس الصناعية والزراعية والتي تحتاجها الطبقات الفقيرة في الأمة، بينما التعليم الثانوي والذي لا يؤهل إلا للتعليم الجامعي فإن زيادة نسب الإعفاء والمجانية فيه ستؤدي إلى ازدياد أبناء الطبقات الفقيرة في هذا النوع من التعليم ويكون من نتيجة ذلك على حد تعبير الصحيفة "ما يؤدي إلى انخفاض مستوى التعليم الثانوي، وحتى عند الانتهاء منه يكون الطالب الفقير غير قادر على متابعة دراسته الجامعية"[١] كذلك طالبت (الدستور) بضرورة أن تتم التفرقة بين مختلف مدارس القطر المصري عند تطبيق النسب الخاصة بالإعفاء والمجانية مؤكدة على أنه ليس من العدل أن تتساوى هذه النسب بين مختلف المدارس خصوصاً ومع اختلاف المقدرة المالية للأهالي في المناطق المختلفة كما ذكرت أن تطبيق النسبة التي تتيح لـ٤% من المستجدين في مدارس الريف الحصول على المجانية سيكون المستفيد منها اثنان أو ثلاثة تلاميذ على الأقل مما يجعل الزيادة في نسب الإعفاء والمجانية مفرغة من محتواها ثم أكدت الصحيفة على ضرورة اتباع نظام من شأنه عدم إغفال السن عند منح المجانية بحيث يكون السن من الشروط الهامة للحصول على هذه المجانية وتتم إضافة عدد من الدرجات عن كل سنة ينقصها التلميذ في السن عن تلميذ آخر، وأضافت (الدستور) أن الجميع فهم خطأ إن كل من يتخرج من التعليم الابتدائي لابد وأن يلتحق بالتعليم الثانوي مبررة ذلك بأن إطلاق المجانية على علاتها محدود بقيود عديدة منها عدد الفصول وما تتسع له من تلاميذ وميزانية الدولة وغيرها من القيود وعبرت الصحيفة عن ذلك قائلة "إن إقرار المجانية في التعليم الثانوي يعني أن كل من يستكمل تعليمه الابتدائي سيجد له مكاناً في التعليم الثانوي وذلك وفقاً لمؤهلاته وإلا لما تحقق الدستور الذي يقول أن جميع المصريين سواء أمام القانون وإلا كان التشريع ناقصاً"[٢].

وكما هو واضح أن الصحافة السعدية في موقفها هذا جاء متأثراً بطبيعة التركيبة الاجتماعية للهيئة والتي من مصلحة أعضائها تزايد أعداد خريجي المدارس الصناعية والزراعية والتي تمثل العنصر الأساسي في تزايد ثروات هذه الطبقات فقد قدمت صحافة الهيئة السعدية للتعليم الجامعي باعتباره حقاً للأغنياء فقط أي للقادرين على دفع نفقاته أما غير القادرين فلديهم أنواع أخرى من التعليم من وجهة نظرها كما أكدت على عدم وجود ضرورة لأن يستكمل معظم المصريين تعليمهم الجامعي، بما يتناقض مع ما جاء على لسان أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية حين أشار إلى مهمة التعليم في مصر بأنها خلق جيل جديد مسلح بالعلم والخلق القويم كما سبق وأن ذكرنا وكأنه كان يقصد بهذا الجيل الحديث المسلح بالعلم هو ذلك الجيل الذي ينتمي إلى طبقة الأغنياء والقادرين على دفع نفقاته ومن هنا جاء رفضها لزيادة نسب الإعفاء والمجانية في التعليم الثانوي وكذلك جاء بتبنيها لفكرة زيادة هذه النسب في التعليمين الابتدائي والأولي (وليس إطلاق المجانية فيهما على علاتها).

---

(١) الدستور: ١٩٤١/٥/٢٨ (قواعد المجانية والإعفاء وكيف يمكن أن تطبق في المدارس)، ص٣.

(٢) الدستور: ١٩٤١/٥/٣١ (مجانية الإعفاء والتفوق كما يراها حزب كبير بوزارة المعارف)، ص٣.

ثانياً: صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

(١) صحافة مصر الفتاة(*):

حرصت جماعة مصر الفتاة منذ أن أعلنت برنامجها الأول كحزب سياسي عام ١٩٣٣ على أن تضمن هذا البرنامج مناقشة أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع المصري، كما طرح برنامجها العديد من المسائل التي تبدو وكأنها تعبر عن فكر غاية في التقدم وجاء في مقدمتها الحديث عن أهمية التعليم وضرورة الاهتمام به والعمل على توصيله إلى الفئات المحرومة منه وبخاصة في القرى"[١].

ولعل هذا ما يتناسب مع التكوين الاجتماعي لأعضاء مصر الفتاة والذين كانوا في معظمهم من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة ومن هنا جاء تعاطفهم بشكل ملحوظ مع طبقة العمال والفلاحين والدعوة لضرورة أن تحصل هذه الفئات على حقوقها وفي مقدمتها حقها في التعليم[٢].

وربما كانت هذه السمة المميزة لبرامج جماعات الرفض السياسي والاجتماعي حيث جاءت معبرة عن القصور الذي وقعت فيه الأحزاب التقليدية من حيث عدم الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وإنشغالها في الصراعات الحزبية، فجاءت برامج هذه التنظيمات معبرة عن آلام وآمال وطموحات الشعب المصري[٣].

الدعوة لأهمية نشر التعليم والتوسع فيه:

ولذلك تضمن البرنامج والذي أصدرته الجماعة عام ١٩٣٣ عددا من الغايات والأهداف فيما يتعلق بقضية التعليم جاء في مقدمتها الاهتمام بتعليم الفلاح ونشر التعليم بمختلف مراحله وكذلك الدعوة لمجانية التعليم الابتدائي وتخفيض مصروفات التعليمين الثانوي والجامعي[٤].

(*) وهو التيار الصحفي المعبر عن جماعة مصر الفتاة والتي أعلن أحمد حسين تكوينها في ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ وذلك بعد أن كان قد مهد لها بمشرع القرش الذي دعا فيه المواطنين إلى التبرع لتشجيع الصناعة الوطنية، ثم تحولت الحركة في عام ١٩٣٧ إلى حزب مصر الفتاة، وفي عام ١٩٤٠ إلى الحزب الوطني الإسلامي، ثم عادت التسمية بمصر الفتاة حتى عام ١٩٤٩ عندما تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكي وقد جاءت هذه التغيرات المتتالية في الأسماء وما يترتب عليه من تغير في البرامج، تعبيرا واضحا عن التطور الفكري لزعيم الحركة أحمد حسين ورؤيته لتطور الأحداث السياسية والاجتماعية في مصر أكثر من تعبيرها عن تطور قواعد الحركة من خلال ممارستها السياسية، وقد أنعكس ذلك بدوره على معالجات الصحف المعبرة عن الجماعة لمختلف قضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

(١) مصر الفتا: ١٩٣٦/٩/١٢ (تلك هي المبادئ لتكن من جنود مصر الفتاة)، ص١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأحزاب المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٣، تحرير رؤوف عباس، ١٩٩٥، ص٢٠٩.

(٤) نازك فرج أمين حبيب، صحافة مصر الفتاة في الفترة من ١٩٣٦- ١٩٥٣، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٩.

وقد عبرت صحافة مصر الفتاة عن ضرورة الاهتمام بنشر التعليم والتوسع في مختلف أنواعه لما له من فضل في رقي الأمم وتقدمها ولذلك طالبت بأن يكون التعليم الابتدائي مجانا وأن تقل مصروفات باقي أنواع التعليم وبررت ذلك صحيفة (الصرخة) حين قالت "لابد وأن يكون التعليم في متناول الطبقات الفقيرة وأن تفتح الجامعة أبوابها على مصراعيها لكل من يريد الانتساب إليها من أجل تشجيع البحث العلمي[١].

أزمة البطالة وعلاقتها بخفض مصروفات التعليم:

وفي عام ١٩٣٥ حين أصدرت وزارة المعارف في عهد حكومة توفيق نسيم الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ ـ ٢٢ يناير ١٩٣٦) إحصاءها السنوي عن الحالة التي آل إليها خريجو المدارس العليا والخصوصية والصناعية منذ عام ١٩٢٦ وحتى ١٩٣٥ والذي أوضحت فيه الوزارة تزايد نسبة البطالة بعد عام ١٩٣١.

نجد أن صحافة مصر الفتاة رفضت الربط بين تخفيض مصروفات التعليم في بعض أنواعه وبين ازدياد نسبة البطالة في المجتمع المصري ولذلك طالبت صحيفة (وادي النيل) والصادرة في عام ١٩٣٥ بعدم التوقف طويلا عند مناقشة جوانب هذه المشكلة والبدء في مناقشة الوسائل التي يمكن اتخاذها لمعالجة أسباب البطالة بين المتعلمين في مصر ورفضت الصحيفة فكرة معالجة أزمة البطالة عن طريق تضييق فرص التعليم العالي أمام أبناء الشعب المصري وكذلك رفضت فكرة إعانة العاطلين من أموال الدولة على اعتبار ذلك اعترافا من الدولة بعجزها عن حل المشكلة حلا يتفق مع نمو موارد الثروة الأهلية وعبرت الصحيفة عن وجهة نظرها قائلة "أنه ليس من وظيفة الحكومة تدبير أعمال أو خلق وظائف للعاطلين من أبنائها، إنما يجب أن تنصرف جهود الحكومة من الناحية الاقتصادية إلى زيادة الثروة الأهلية وعلى هؤلاء القادرين على العمل أن يشقوا طريقهم ويدبروا وسيلة الحصول على أسباب معاشهم"[٢].

وحين أولت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ موضوع البطالة بين المتعلمين في مصر عنايتها الخاصة وأصدرت في تقريرها الخاص بمشروع ميزانية الوزارة عام (١٩٣٥/٣٤) بعضا من التوصيات أشارت فيها إلى أن ازدياد عدد خريجي المدارس العليا كان سببا رئيسيا وراء تفاقم أزمة بطالة المتعلمين.

وفي تعقيب لصحيفة (وادي النيل) حول هذا التقرير لم تنف الصحيفة هذه الصلة بين أزمة بطالة المتعلمين وازدياد خريجي المدارس العليا، غير أنها أكدت على أنه لا يمكن اعتبار ذلك السبب الرئيسي وراء تفاقم هذه المشكلة، كما رفضت (وادي النيل) ما أشارت إليه اللجنة بوجوب أن يرتبط تحديد عدد الأماكن المجانية بالمدارس وفقا لاحتياجات البلاد وعبرت عن رفضها ذلك قائلة "الواقع أن ما تذهب إليه

---

(١) الصرخة: ١٩٣٣/١٠/١٤ نقلا عن المصدر السابق، ص٥١٤.

(٢) وادي النيل: ١٩٣٥/٥/٥ (أزمة المتعطلين في مصر)، ص٣.

اللجنة من محاولة تحديد حاجات البلاد بالقياس إلى سنين مضت ثم تحديد عدد المتخرجين الذين يعملون لإشباع هذه الحاجات هو ذهاب بمبادئ اشتراكية الدولة وتقييد لحرية الأفراد إلى ما لم تذهب إليه دولة من قبل"[١].

وأوضحت صحيفة (الثغر) "إن ما ينفق على تلميذ المدارس الإلزامية لا يتجاوز عشرة قروش في العام وأن المعلم الإلزامي يعمل ثماني وأربعين ساعة في الأسبوع في حين أن مرتبه لا يزيد على ثلاثة جنيهات في الشهر" وأن علاوته ثلاثون قرشا كل ثلاث سنوات[٢]، كما أكدت على أن هذه الإحصاءات توضح ضآلة ما يتم إنفاقه على تحسين أوضاع التعليم الإلزامي مما يحد من نشره والتوسع فيه.

---

(١) وادي النيل: ١٩٣٥/٥/١٦ (ميزانية وزارة المعارف وأزمة المتعطلين في مصر)، ص٦.
(٢) الثغر: ١٩٣٧/٣/٢٢، نقلا عن نازك حبيب، مصدر سابق، ص٩٦.

(٣) صحافة الأخوان المسلمين(*):

وتجدر الإشارة هنا إلى أن صحافة الإخوان المسلمين لم تول قضية مجانية التعليم اهتماما يذكر وذلك على امتداد الفترة الزمنية المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣- ١٩٥١ وذلك على الرغم من اهتمام صحافتهم بالعديد من القضايا التعليمية الأخرى وفي مقدمتها الدعوة لإصلاح التعليم الأزهري وتحسين مستواه وهو ما سيتم التعرض له بالتفصيل فيما بعد.

ومما يدعم ذلك تلك النتائج التي توصلت إليها دراسة الدكتوراه الخاصة بالباحث شعيب الغباشي عن صحافة الإخوان المسلمين دراسة في النشأة والتطور ومختلف المواقف التي اتخذتها من القضايا السياسية والاجتماعية[١].

فقد توصلت الدراسة فيما يتعلق بالمادة التحريرية التي تناولت قضية التعليم بمختلف مراحله المتعددة اهتمام صحافة الإخوان المسلمين بقضية التعليم مبكرا ومناقشتها للعديد من القضايا التعليمية الهامة مثل مناهج التعليم والدعوة لوضع منهج إسلامي وتدريس الدين بالمدارس وكذلك ضرورة تعميق السياسات التعليمية في مصر كما انتقدت صحافة الإخوان المسلمين نظام التعليم في مصر حين أشارت إلى أن المدارس والجامعة تعد معاهد تعليم لا معاهد تربية كما هاجمت الاختلاط في المدارس والجامعة وطالبت بالتفريق بين البنين والبنات وحذرت كذلك من خطورة المدارس الأجنبية ومنافستها الشديدة للمدارس المصرية، والى غير ذلك من القضايا التعليمية الأخرى والتي لم يكن من بينها قضية مجانية التعليم.

(*) وهو ذلك التيار الذي يضم مجموعة الصحف التي أصدرتها بصورة منتظمة وعلنية ــ جماعة الأخوان المسلمين، أو قام باستئجارها أو إصدارها أحد أفراد الجماعة، لتكون لسان حالها، وتعبر عن آرائها واتجاهاتها وتوجهاتها نحو القضايا والموضوعات المختلفة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو فكرية وثقافية وذلك خلال الفترة المدروسة ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ وهي تلك المواقف والاتجاهات والتي استمدتها صحافة الجماعة من الشريعة الإسلامية ومبادئها باعتبارها تجسيد للتيار السلفي الإسلامي وذلك تأسيسا على المبادئ التي استلهمها مؤسس الجماعة حسن البنا من أستاذه رشيد رضا.

(١) شعيب الغباشي، صحافة الأخوان المسلمين، دراسة في النشأة والمضمون، دكتوراه منشورة، (جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية، قسم الإعلام)، ١٩٩٠.

(٣) صحافة التنظيمات اليسارية(*):

اهتمت التنظيمات اليسارية بالربط بين النضال في ميدان الكفاح السياسي وبين النضال الاجتماعي مما أدى إلى أن توجد علاقة قوية بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية كما كانت تطرحهما الصحافة المعبرة عن تلك التنظيمات والتي رأت أن هناك علاقة قوية بين التحرر السياسي والعدالة الاجتماعية.

ففي حين اهتمت الأحزاب التقليدية بمناقشة قضيتي الاستقلال والديمقراطية بشكل مجرد، طرحت التنظيمات اليسارية لهذين الموضوعين من زاوية اجتماعية فركزت على أهداف الاستعمار الاقتصادية والاجتماعية وكذلك محاولاته المستمرة لطمس الهوية الثقافية للمجتمع المصري وربطت التحرر السياسي بالتحررين الثقافي والاقتصادي[١].

قضية مجانية التعليم في إطار علاقتها بالفقر:

وتأكيدا على ذلك ناقشت صحافة التنظيمات اليسارية قضية التعليم ومجانيته في إطار علاقتها بالقضية الاجتماعية الأعم والأشمل وهي قضية الفقر وعدم قدرة الحكومات على مواجهة الظروف الاقتصادية الطاحنة، ولذلك طالبت صحيفة (التطور) بحل مشكلة الفقر أولا حتى يتمكن الشعب من الحصول على حقه في التعليم وعبرت عن ذلك بقولها "أنه لا يمكن تفضيل الخبز على التعليم، أو العكس فكليهما ضروري للإنسان المصري وعلى الدولة أن تقدمهما معا إلى هذا الشعب جائع البطن وخاوي الرأس، فلا يمكن محاربة الفقر بالجهل"[٢].

ودعمت صحيفة (التطور) وجهة نظرها حين ذكرت أن تسعة أعشار فتيان وفتيات مصر لا يسمح لهم إلا بنصيب ضعيف من التعليم، باستثناء ما يقدم لهم في المكاتب الإلزامية وهو ما يعتبر هزيلا لا قيمة

(*) وهي مجموعة الصحف التي عبرت عن التنظيمات اليسارية والتي تعود جذورها في المجتمع المصري إلى عام ١٩٢١ حين تكون الحزب الاشتراكي والذي عبر عن لقاء تيار المثقفين الاشتراكيين الديمقراطيين أمثال سلامة موسى وعلى العناني، وتيار ماركس مثله جوزيف روزنتال في الإسكندرية، ثم شهد عقدي الثلاثينيات والأربعينيات تزايدا في المد الماركسي داخل المجتمع المصري وهو ما دفع تلك التنظيمات إلى إصدار مجموعة من الصحف للتعبير عن آرائها وأن اتسمت معظم هذه الصحف بقصر العمر، كما أنها كانت في أغلبها صحف سرية.
ولهذه الأسباب لم تستطع الباحثة الحصول إلا على مجلد واحد من مجلة (الفجر الجديد) يضم ثلاثين عددا من المجلة وذلك على امتداد عامي (١٩٤٥/ ١٩٤٦) وذلك عن طريق الاستعانة بالمكتبة الشخصية للدكتور رفعت السعيد. ولم تتمكن الباحثة من الإطلاع على عدد واحد من صحف التنظيمات اليسارية داخل دار الكتب والوثائق القومية.

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٢) التطور: يناير ١٩٤٠ نقلا عن رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥- ١٩٤٨ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٢)، ١٩٧٧، ص٦٢.

له على حد تعبير الصحيفة "والذي لا يصيب إلا أقلية من أبناء الفقراء، في حين يتم فتح أبواب التعليم على مصراعيها أمام أبناء الطبقات الغنية والمتوسطة ماداموا قادرين على دفع نفقاته"[١].

ونفت (التطور) فكرة أن الأغنياء يدفعون نفقات تعليمهم حيث ذكرت أن هذه المصروفات التي يدفعها القادرون لا تصل إلى نصف ما يتكلفه الطالب بالفعل أما النصف الآخر، فإن الأمة وبخاصة فقرائها هم الذين يدفعون ويتحملون هذه النفقات وأضافت أن ثروة الأغنياء ليست نتيجة مجهوداتهم المستقلة وإنما كما رأت (التطور) "وإنما هي في نهاية الأمر نتيجة التضحيات التي يبذلها الفلاح المصري في كل دقيقة من حياته وعلى النقيض فإن ضيق يد الفلاحين والتي تساهم في نفقات تعليم الأغنياء، وفي نفس الوقت تمنعهم من استكمال تعليمهم"[٢].

(١) التطور: مايو ١٩٤٠ نقلا عن رفعت السعيد، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢) المصدر السابق.

ثالثاً: صحيفة الأهرام المستقلة [*]:

الدعوة لإصلاح نظام التعليم المصري:

بدأت صحيفة (الأهرام) منذ عام ١٩٢٣ بالدعوة إلى إصلاح نظام التعليم المصري، كذلك اهتمت الصحيفة بمناقشة العديد من أوجه الإصلاح والتي يمكن أن تكفل تطور وتقدم التعليم في المجتمع ومن ثم قيامه بالدور التنموي في المجتمع.

حيث رأت (الأهرام) إن إصلاح التعليم ليس بالشيء الصعب وكل ما يحتاجه هو تحقيق نوع من التعاون بين وزارتي المعارف والمالية وطالبت الصحيفة بأن تتمثل المدارس المصرية نظام المدارس الفرنسية الموجودة في مصر والتي تقوم بتأهيل أبنائها بصورة موفقة كما تظهر نتائجهم كل عام وأشادت الأهرام بوزير المعارف معالي زكي باشا أبو السعود (وذلك في وزارة يحيى إبراهيم الأولى والتي استمرت من ١٥ مارس ١٩٢٣– ٢٧ يناير ١٩٢٤) مؤكدة على اهتمامه الشديد بحالة التعليم وقيامه بالعديد من الإصلاحات التي تم إدخالها على نظام التعليم وقالت الصحيفة في ذلك "إن موقف وزير المعارف هو ما يشجعنا على إعادة الكرة والكتّابة في إصلاح التعليم آملين أن تحل مقترحاتنا محل البحث لدى المكتب الفني الذي أنشأه معاليه لفحص الاقتراحات الخاصة بالتعليم ولفحص سائر المدارس الأميرية والأجنبية في مصر "[1].

أكدت (الأهرام) أن ضعف نظام التعليم المصري في كل مراحله الابتدائي والتجهيزي والعالي هو السبب الحقيقي وراء ضرورة السعي جدياً لإصلاح أحوال التعليم المصري وعبرت عن رأيها هذا قائلة "فأمام هذا الضعف الذي يتناول جميع مراتب التعليم يطلب الإصلاح ونطلب أن يكون هذا الإصلاح في الأساس حتى يكون ما يبني عليه سليماً قوياً صحيحاً"[2]. وطرحت الصحيفة ضرورة استبدال اللغة الإنجليزية في جميع المدارس باللغة الفرنسية باعتباره مجالاً مهماً لإصلاح التعليم المصري.

(*) وقد وقع إختيار الباحثة على صحيفة (الأهرام) باعتبارها ممثلة للصحف غير الحزبية، على اعتبار أنها واحدة من أهم الصحف في تاريخ الصحافة المصرية والتي اتسمت بالاستقرار والثبات على امتداد الفترة الزمنية المدروسة، وقد حرصت الصحيفة بحكم انتمائها لمجموعة من الصحفيين الشوام وأصحاب الثقافة الفرنسية على أن تأتي معالجتها لمختلف القضايا المجتمعية بشكل هادئ ومتزن ودون أن تصطدم بالسلطة القائمة ولذلك جاءت مواقفها الصحفية في كثير من الأحيان متسمة بالحياد، وقد نجحت الصحيفة على امتداد تاريخها أن ترتبط بعلاقات طيبة مع السلطة الرسمية الموجودة أياً كان انتماؤها السياسي والحزبي.

(1) الأهرام: ١٩٢٣/١٠/١ (نظام التعليم في مصر هل هو صالح؟ رأي أستاذ جليل)، ص١.

(2) الأهرام: ١٩٢٣/١٢/١٧ (رأيان في التعليم رأي الحكومة ورأي الأهرام في التعليم الثانوي والتعليم العالي)، ص١.

الدعوة لنشر التعليم الأولى وإصلاحه:

بدأت (الأهرام) منذ عام ١٩٢٥ تركز دعوتها الخاصة بإصلاح نظام التعليم المصري ككل في تبني الدعوة لإصلاح التعليم الأولى ونشره وتصحيح مساره بحيث يصل إلى جميع فئات المجتمع فذكرت (الأهرام) أن الاهتمام بالتعليم الأولي وبقواعد التربية الحديثة في الدول الأوروبية كان سببا رئيسيا في تقدم هذه البلدان، وتحقيقا لذلك اقترحت الصحيفة أن تقوم وزارة المعارف في حكومة أحمد زيور الثانية (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـ ٧ يونيه ١٩٢٦) ووزيرها علي ماهر باشا بتأليف لجنة من أساتذة وزارة المعارف كي تقوم هذه اللجنة بانتقاء المعلمين والمربين من صفوة الأساتذة والذين درسوا فلسفة الأخلاق والاجتماع والتربية مؤكدة على ضرورة أن تهتم وزارة المعارف "بتعيين معلمين للتربية قبل معلمين للتعليم" على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "يجب على الحكومة أن تعد رهطا من التربية، قبل أن تفكر في عمل قانون للتعليم وقبل أن تفكر في بناء المدارس اللازمة لذلك"[١] وبررت (الأهرام) اهتمامها بالدعوة إلى إصلاح التعليم الأولي بأن ذلك يأتي من أهمية تلك المرحلة التعليمية في تربية الأجيال، بل وأشارت إلى هذه المرحلة بأنها تمثل حجر الزاوية التي تقوم عليها التربية في الأمة وعلى حد تعبير الصحيفة "خصوصا وإذا كانت الأمة في حاجة إلى أصحاب القرائح المجربين بكل ما تعني الكلمة من معنى ليتم النهوض بالأمة[٢].

ورأت (الأهرام) أن وزير المعارف على ماهر باشا يسير على الدرب السليم حين قام بتوجيه مجهوداته لإصلاح التعليم الأولي مؤكدة على نجاح الفكرة الخاصة والتي قام بها حين اهتم بفتح فصول لأنواع النشاط الحر داخل المدارس بأنواعه الصناعية والزراعية وهو ما اصطلح عليه آنذاك (مدارس المشروع) وأضافت (الأهرام) أن أهم أسباب إقبال الأهالي على هذه المدارس (مدارس المشروع) هو أنها فتحت لأبناء المجتمع المصري بالمجان بما يتلاءم مع قدرات الشعب.

ولذلك طالبت الصحيفة بأن يتم تطبيق الفكرة داخل المدن أيضا وعدم قصرها على القرى وعبرت عن رأيها قائلة "أن الغرض السامي الذي أرادته الوزارة من هذا النظام الجديد هو دفع الأولاد في مختلف الحرف منذ نعومة أظافرهم ليجدوا لهم وسائل من الرزق بعد أن يشبوا"[٣].

علاقة أزمة الأماكن المدرسية بتخفيض مصروفات التعليم:

وفي عام ١٩٢٩ حين تلقت صحيفة الأهرام العديد من شكاوى أولياء الأمور والخاصة بعدم قيام المدارس الثانوية الأميرية بقبول أبنائهم الذين نجحوا في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية وذلك بسبب عدم قدرة هذه المدارس على استيعاب المزيد من التلاميذ.

---

(١) الأهرام: ١٩٢٥/١٠/١٣ (التعليم الأولي)، ص١.
(٢) الأهرام: ١٩٢٥/١٢/٢٢ (في وزارة المعارف) التعليم الأولي، محمد نصار المفتش بالمعارف)، ص١.
(٣) الأهرام: ١٩٢٥/١٢/٢٣ (في وزارة المعارف)، ص١.

رأت صحيفة (الأهرام) أنه لا توجد أية علاقة بين ضيق الأماكن المدرسية وبين تخفيض مصروفات التعليم في بعضها فذكرت (الأهرام) أنها مشكلة قديمة في التعليم المصري وسبق وأن تعرضت لها وزارة المعارف في عهد حكومة عدلي يكن الثانية عام ١٩٢٧ حين كان علي الشمسي وزيرا للمعارف، وبالتالي أشارت الصحيفة إلى ضرورة حل هذه الأزمة ولكن ليس عن طريق زيادة فئات المصروفات المدرسية ولذلك اقترحت (الأهرام) إنشاء المزيد من الفصول وكذلك العمل على إصلاح شأن المدارس الأهلية حتى تقوم بدورها في استيعاب عدد من التلاميذ.

وطالبت الصحيفة وزير المعارف حسن حافظ باشا (في وزارة عدلي يكن الثالثة) بأن يضع هذه المقترحات موضع التنفيذ كما طالبته بأن تخول وزارة المعارف مجالس المديريات بافتتاح مدارس تابعة لها واقترحت كذلك الأهرام إنشاء "وزارة معارف أهلية" حين قالت "لما لا تقوم جماعات الخير والعلم بإنشاء وزارة معارف أهلية تعنى بإنشاء ما يسد حاجة الأمة من المدارس الابتدائية والثانوية"(١).

مشروع قانون مجانية التعليم الأولي وإلزاميته ١٩٢٩:

وحين أعلنت وزارة المعارف في حكومة عدلي يكن الثالثة عام ١٩٢٩ عن سعيها لاستصدار مشروع قانون يقضي بمجانية التعليم الأولى وإلزاميته وذلك تطبيقا لما جاء في الدستور عام ١٩٢٣، تمهيدا لعرضه على البرلمان كي يتم تنفيذه بدءا من العام الدراسي (١٩٢٩/ ١٩٣٠).

نجد أنه وعلى صفحات (الأهرام) دارت معركة صحفية حول استصدار هذا القانون حيث رأت الكاتبة مي زيادة أنه يوم أن تنجح الأمة المصرية في استصدار هذا القانون سيكون يوم عيد من أعيادها القومية والذي تحتفل فيه بدفن الأمية إلى الأبد، غير أن الكاتبة رأت أن أصحاب هذا المشروع والخاص بقانون مجانية التعليم الأولى وإلزاميته لم يدرسوه بشكل جيد وطالبت بالقضاء أولا على ما أسمته "شوائب التعليم" حين ذكرت أن حل المشكلة الاجتماعية وبداخلها قضية التعليم يقتضي وجوب مراعاة حالة المتعلم الاجتماعية وغايته المباشرة من التعليم وكذلك إيجاد مدارس تتلاءم مع التطور الاقتصادي الحادث في العالم كله بالإضافة إلى تأكيد الكاتبة على ضرورة عدم نسيان أن مصر بلد زراعي وأن أكثر المتعلمين يجب أن يبقوا في قراهم ويكون تعليمهم وسيلة لتحسين أحوالهم المعيشية وهو ما طالبت الكاتبة بمراعاته عند التفكير في إصدار هذا القانون قائلة "أن نشر التعليم بهذه الطريقة سيكون سببا في ازدياد أزمة المتعطلين ومن ثم لابد من دراسة المشروع جيدا حتى لو قضى ذلك إلى تأجيل تنفيذ التعليم الإجباري ربع قرن"(٢).

---

(١) الأهرام: ١٩٢٩/١٠/٢، (مشكلة التعليم الحاضرة والوسائل التي تؤدي إلى انفراجها)، ص١.

(٢) الأهرام: ١٩٢٩/١١/٢٥ (وزارة التعليم المصرية والتعليم الإخباري، كلنا نطلب القضاء على الأمية بشرط ألا يكون التعليم سببا لتعميم البطالة، مي زيادة)، ص١.

وردا على هذه الآراء الخاصة بنشر التعليم الأولى عن طريق استصدار قانون يقضي بمجانيته وإلزاميته نشرت (الأهرام) رأيا للأستاذ أمير بقطر وهو من كبار المتخصصين في التربية آنذاك حيث اتهم "مي زيادة" بأنها تجهل معنى التعليم الإجباري حتى ظنته تعليما راقيا يخرج شبابا مثقفين ويحتاجون إلى وظائف ومن ثم يؤدي نشر هذا النوع من التعليم لازدياد عدد المتعطلين وعلى العكس من هذا الفهم الخاطئ ذكر الكاتب أنه نوع من التعليم البسيط جدا والذي يهدف إلى تعليم الأمة بأسرها بنينها وبناتها وتعريفهم المبادئ الأولية للقراءة والكتابة والحساب.

وأضاف الكاتب أن هذه الأولويات في مجال التعليم هي أقل ما يمكن تقديمه لأبناء الشعب المصري خلال هذه الفترة حتى يمكن حل المشكلة الاجتماعية ككل وعبر عن ذلك قائلا "أنهم بهذه الأولويات يكونوا قادرين على التعامل مع مستجدات التطور، فيستطيعون قراءة الخطابات ومنشورات وزارة الصحة والتعليمات المكتوبة على السكك الحديدية وغيرها"[١].

الدعوة لخفض مصروفات التعليم الأولي:

ومنذ مطلع الثلاثينيات ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية تبنت صحيفة (الأهرام) الدعوة لخفض مصروفات التعليم وبخاصة الابتدائي، فطالبت وزارة المعارف الصدقية خلال عام ١٩٣٢ بتخفيض مصروفات التعليم مؤكدة على أن كل الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل التيسير على أولياء الأمور مثل دفع المصروفات على عدة أقساط لم يستفد منها الآباء وعبرت عن ذلك بقولها "أن دفع مصروفات التعليم على عدة أقساط إنما هو عبث لا فائدة منه في ظل الضائقة المالية، ولذلك فلابد من تخفيض مصروفات التعليم، خصوصا وأن طريق المجانية أصبح ضيقا مسدودا[٢].

وتأكيدا على الفكرة الخاصة بضرورة تخفيض مصروفات التعليم الابتدائي اهتمت صحيفة (الأهرام) بنشر العديد من شكاوى أولياء الأمور والمتضررين من سياسة وزارة المعارف الصدقية من حيث إصرارها على عدم تخفيض مصروفات التعليم الابتدائي، حيث ذكرت (الأهرام) أن الأزمة الاقتصادية لم تؤثر فقط على الفقراء ولكن على الأغنياء أيضا وأضافت أن الموظف الذي راتبه ٢١ جنيها ولديه ثلاثة أبناء مطالب بدفع ٢٤ جنيها مصروفات لتعليم أبنائه ونقلت الصحيفة عن أحد الآباء قوله "حتى الأعيان أصبحوا غير قادرين على دفع المصروفات فهم مثقلون بدفع الأموال الأميرية، وسداد ثمن البذور والسماد ودفع فوائد الديون المتراكمة"[٣].

كذلك وخلال العام الدراسي ١٩٣٤/ ١٩٣٥ خصصت صحيفة (الأهرام) مساحة في بابها اليومي "شئون التعليم" لمناقشة قضية تخفيض مصروفات التعليم الأولي من خلال ما يقترحه أولياء الأمور من

---

(١) الأهرام: ١٩٢٩/١١/٢٦ (وزارة التعليم المصرية والتعليم الإجباري، أمير بقطر)، ص١.

(٢) الأهرام: ١٩٣٢/٨/٢٣ (أجور التعليم وطريقة تحصيلها محمد أحمد)، ص١.

(٣) الأهرام ١٩٣٣/٢/١٢، (أجور التعليم الأولي)، ص١.

آراء والتي ترد في الشكاوى التي يرسلون بها إلى الصحيفة، فعندما تراجعت وزارة المعارف في حكومة توفيق نسيم في عام ١٩٣٤ عن تطبيق القرار الخاص بسداد مصروفات التعليم على أقساط شهرية بالنسبة لأبناء موظفي وزارة المعارف وبعض المصالح الحكومية، اهتمت صحيفة (الأهرام) بنشر شكوى موظفي المعارف من هذا القرار، فذكرت أن الكثير من الموظفين يضطرون إلى اقتراض أقساط المصروفات المدرسية بفوائد متزايدة حتى يستطيعون دفعها، مما يؤدي إلى ارتباك ظروفهم المعيشية في حين يلجأ البعض الآخر إلى صرف أبنائه عن التعليم ونقلت عن أحد أولياء الأمور من الموظفين شكواه حين قال "فإذا كانت الحكومة تبيع منتجاتها كالأرز والسجاد للموظفين على أقساط، فالأجدر بها أن تتبع هذه الطريقة في تسديد المصروفات المدرسية[١].

الدعوة لتخفيض مصروفات المدارس العليا:

وتأكيداً على ذلك هاجمت صحيفة الأهرام قرار وزارة المعارف في حكومة توفيق نسيم الثالثة (في الفترة من ١٩٣٤/١١/١٤ حتى ١٩٣٦/١/٣٠) والذي يقضي بتأجيل النظر في طلبات المجانية والمقدمة من أولياء أمور طلبة المدارس العليا والتي تم ضمها للجامعة بدعوى تمكين اللجان المختصة بذلك من القيام بعملها وفحص هذه الطلبات حتى تعطي فيها رأياً، حيث رأت صحيفة (الأهرام) أن هذا المبرر لا يمثل إلا عرقلة حقيقية لمسيرة التعليم المصري وتعجبت من أن تبرز وزارة المعارف تصرفها بهذا الشكل وكأنها تطلب من أولياء الأمور أن ينتظرون في منازلهم حتى تنظر إلى طلباتهم في نفس الوقت الذي تكون فيه المدارس قد بدأت عملها بالفعل من حيث صرف الأدوات والكتب للطلبة الذين استطاعوا دفع المصروفات بالإضافة إلى قيام مدرسي هذه المدارس بمهامهم التعليمية غير مهتمين بوجود طلبة أعجزتهم الضائقة المالية عن الالتحاق بمدارسهم وعبرت الأهرام عما يدور داخل لجان فحص طلبات المجانية حين قالت "إنه في الحقيقة الحالة لم تتغير وأن لجان المجانية لم تنته من نظر الطلبات العديدة التي تلقتها من المدارس في مختلف أنحاء القطر المصري[٢].

الدعوة لخفض مصروفات مدارس مجالس المديريات:

وانطلاقاً من تأييد صحيفة (الأهرام) لخفض مصروفات التعليم في مختلف مراحله ومدارسه هاجمت الصحيفة قرار وزارة المعارف في حكومة توفيق نسيم الثالثة برفع مصروفات التعليم في مدارس مجالس المديريات وذلك بعد أن أصبحت خاضعة لإشراف وزارة المعارف وذلك بدعوى توفير الأموال الخاصة بهذه المدارس لإصلاح التعليم الأولي حيث ذكرت (الأهرام) أنه لا يمكن خدمة نوع من التعليم على حساب نوع آخر وبخاصة بعد أن أصبح لمدارس مجالس المديريات في العواصم والقرى أهمية كبرى بدليل تزايد إقبال الطلبة عليها وأضافت الصحيفة أن تزايد هذا الإقبال جاء بسبب تفضيل الأهالي

---

(١) الأهرام: ١٩٣٤/١٢/٣، (شؤون التعليم)، ص٣.
(٢) الأهرام: ١٩٣٥/٩/١٢ (شؤون التعليم)، ص٣.

لها على مدارس الحكومة لأنها أرخص في مصروفاتها، وضربت (الأهرام) مثالاً على ذلك حين ذكرت أنه إذا كانت مصروفات التعليم الابتدائي في مدارس الوزارة عشرة جنيهات، فإنها في مدارس مجالس المديريات أربعة جنيهات فقط وعلى حد تعبير الصحيفة "وأنه إذا كانت الوزارة تدعي أن ذلك بسبب أنها تطعم التلاميذ في مدارسها، غير أن أولياء الأمور لا يلقون بالاً إلى هذه الوجبة التي تكلفهم خمسة جنيهات ونصف في العام"[١].

قرار وزارة توفيق نسيم الثالثة بإعفاء طلبة المدارس الثانوية من المصروفات:

وحين قررت وزارة المعارف ووزيرها أحمد نجيب الهلالي (في عهد حكومة توفيق نسيم الثالثة) إعفاء طلبة المدارس الثانوية من المصروفات لمن يحصل على نسبة ٦٥% من مجموع الدرجات، رحبت صحيفة (الأهرام) بهذا القرار غير أنها اهتمت بنشر شكاوى بعض أولياء أمور الطلبة والذين لم يحصلوا على النسبة المقررة للتمتع بهذا الإعفاء والتي يلتمسون فيها التجاوز عن هذه النسبة حتى يستطيع أبناؤهم استكمال تعليمهم بسبب عدم استطاعة آبائهم دفع المصروفات المقررة عليهم، كما طالبت الصحيفة وزارة المعارف بأن تتجاوز عن مصروفات التعليم في بعض المديريات في جنوب مصر كما حدث في أسوان وعبرت (الأهرام) عن طلبها هذا حيث قالت "أنا نطلبَ من وزارة المعارف أن تنظر في هذه الشكوى ولتبحث حالة مديرية قنا التعليمية، ليتبين لها أنها جديرة بتعليم أبنائها بالمجان أسوة بأسوان"[٢].

الدعوة لخفض مصروفات التعليم العالي:

وفي عام ١٩٣٨ (وزارة محمد محمود الرابعة وحين كان محمد حسين هيكل وزيراً للمعارف) وحتى يمكن تخفيض مصروفات التعليمين الثانوي والجامعي اقترحت صحيفة (الأهرام) الاقتصاد في نفقات التعليم الإضافية كنفقات الأدوات المدرسية والغذاء والمكتبة والمعامل وغيرها من النفقات حتى يمكن التيسير على أولياء الأمور، كما أكدت على حق المجتمع المصري في أن يستكمل أبناؤه تعليمهم الجامعي وذكرت الأهرام أن المجانية في التعليم الثانوي ستصبح مرادفاً للديمقراطية والتي ستسود العالم، واستشهدت الصحيفة في ذلك بتلك الدول الأوروبية والتي تسير بخطى سريعة نحو إقرار المجانية في التعليم العالي (الثانوي والجامعي) بعد إقرارها في التعليم الابتدائي وعبرت عن رأيها ذلك قائلة "حيث سيصبح التعليم الثانوي حقاً لكل مواطن بلغ إثنى عشر عاماً ولا يشترط لذلك إلا اجتيازه مرحلة الدراسة الابتدائية حسب استعداده العقلي، فيتم تقرير هذا الحق للجميع للقادر منهم وغير القادر"[٣].

---

(١) الأهرام: ١٩٣٥/٧/١٤ (صدمة شديدة للتعليم العام، رفع أجور الدراسة في مدارس مجالس المديريات)، ص١.

(٢) الأهرام: ١٩٣٥/١٠/٢ (وفود المجانية في وزارة المعارف)، ص١.

(٣) الأهرام: ١٩٣٨/١/٢ (نفقات التعليم الثانوي، محمد نصار)، ص٣.

المحور الثاني: موقف الصحافة المصرية من إقرار مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤:

حين وصل الوفد إلى الحكم في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان قد بدأ يعاني من التفسخات الداخلية التي تبلورت في انشقاق مكرم عبيد وتكوين الكتلة الوفدية ونشره ما عرف "بالكتاب الأسود" وهي تلك العريضة المشهورة والتي رفعها مكرم عبيد إلى الملك في ٣١ مارس ١٩٤٣ والتي امتلأت بالمطاعن في نزاهة حكومة النحاس وفي أقاربه وهي تلك النزاهة التي ظل الوفديون قبل ذلك يفاخرون بها بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت دخول قيادات جديدة ينتمي غالبيتها إلى طبقة كبار الملاك مما وسع الهوة بين قيادات الوفد وقواعده الشعبية[١].

وفي ظل هذه الظروف وفي إطار حرص الوفد على الحفاظ على شعبيته على اعتبار أنه "حكومة الشعب" كما كان يحلو للصحافة الوفدية أن تطلق على "حكومات الوفد"، بدأت الحكومة الوفدية عقب توليها الحكم في ١٩٤٢ تبرز طابعها البرجوازي الإصلاحي، فأصدرت العديد من القوانين المعبرة عن ذلك مثل قانون استعمال اللغة العربية في المكاتبات والمراسلات في الشركات العاملة في مصر وعقد العمل الفردي وقانون التأمين الإجباري والاعتراف بنقابات العمال ولجان التوفيق بين أصحاب العمل والعمال وتخصيص الأراضي لصغار الملاك الزراعيين[٢].

وفي مجال التعليم كان قانون مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ والذي جاء تعبيراً عن رغبة الحكومة الوفدية في العودة بشعبيتها إلى سابق عهدها. وجدير بالذكر أن الإعفاء وفقاً لهذا القانون اقتصر على نفقات التعليم فقط، ثم أعقب ذلك إعفاء الحكومة الوفدية للطلاب من نفقات الغذاء غير أن هذا الإعفاء لم يشمل باقي النفقات الإضافية.

وسنعرض لموقف الصحف من إقرار مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ وذلك على النحو التالي:

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٣٨.

أولاً: الصحافة الحزبية:

(ا) الصحافة الوفدية:

* **سياسة حكومة الوفد التعليمية وإنجازاتها:**

حرصت الصحافة الوفدية منذ مطلع الأربعينيات ومع تولي الوفد للحكم أن توضح سياسة الحكومة الوفدية في التعليم وهو ما اعتبرته الصحافة الوفدية دستوراً للتعليم المصري والذي يمكن من خلاله رسم السياسة التعليمية في مصر وحول ذلك نقلت صحيفة (المصري) عن وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي قوله "إن دستور التعليم في مصر الآن هو أن يكون التعليم حق على الدولة لكل مصري، ولا فرق بين ميسر ومتوسط الحال وفقير كما أن تعميم المجانية في المدارس أمر ضروري حتى لا يتجمل بالعلم من ولد غنياً ويحرم منه من ولد فقيراً"(١).

واهتمت الصحافة الوفدية كذلك بالحديث عن أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة الوفدية في مجال التعليم، فذكرت صحيفة (المصري) أنه وبعد مرور عام من حكم الوفد سوف يذكر التاريخ المصري أنه وخلال عام واحد من حكم الشعب امتدت يد الإصلاح الاجتماعي والتعليمي للوزارة الوفدية وعالجت كل داء في مجال التعليم وعلى حد تعبيرها "فقامت حكومة الوفد بتطويع كل النظم المالية والميزانية وكذلك القوانين كي يستطيع الطلاب استكمال تعليمهم مهما كانت الظروف"(٢).

وفي عام ١٩٤٤ ومع إقرار حكومة الوفد لمجانية التعليم الابتدائي أشارت إليها الصحافة الوفدية باعتبارها أهم إنجازات حكومة الوفد التعليمية على الإطلاق، فذكرت (المصري) أنه ومن خلال إقرار حكومة الوفد لهذه المجانية استطاعت أن تمحو كل المساوئ التي وقعت فيها الحكومات السابقة على حكومة الوفد وأضافت الصحيفة أن طرح الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم الابتدائي إنما جاء من إيمانها الشديد بمبدأ ديمقراطية التعليم باعتباره جزءاً أساسياً من السياسة العامة لها وقالت (المصري) في إطار إشادتها بحكومة الوفد حين أقرت المجانية في التعليم الابتدائي "إنها حكومة للشعب تحس بآماله وطموحاته في أن يتعلم"(٣).

وتأكيداً على ذلك اهتمت الصحيفة بنقل ما ذكره طه حسين المستشار الفني لوزارة المعارف في الخطبة التي ألقاها بمناسبة تكريمه في جمعية المعلمين حين أشار إلى أنه ولأول مرة في تاريخ مصر التعليمي يتم إلغاء الفقر وعدم المقدرة المالية كعقبة في سبيل التعليم وذلك بتقرير المجانية في التعليم الابتدائي وعلى حد قوله "أنه ولأول مرة في تاريخ التعليم في مصر لا يرد طالب علم عن مدرسته لأنه

---

(١) المصري: ١٩٤٣/١٠/٧ (حديث لوزير المعارف)، ص٣.
(٢) المصري: ١٩٤٣/١٢/٢٨ (نهضة التعليم في مصر بعد عام من حكم الشعب، أحمد عطيه الله)، ص٣.
(٣) المصري: ١٩٤٤/٥/٢٨ (سياسة التعليم والمشروعات الجديدة، محمد مندور)، ص٣، ٤.

فقير أو لأن المدارس تضيق بالمتعلمين ولأول مرة في التاريخ التعليمي لمصر لم تستطع مدرسة أو معهد أو جامعة أن ترد طالباً[١].

* **الدفاع عن إقرار المجانية في التعليم الابتدائي:**

قادت الصحافة الوفدية جبهة الدفاع عن قانون مجانية التعليم الابتدائي على اعتبار أنه قانون وفدي هام في مجال التعليم، كما وقفت في مواجهة مهاجمي إقرار المجانية في التعليم الابتدائي، فذكرت صحيفة (المصري) أنه إذا كان هناك من الرجعيين من يتهمون حكومة الوفد بأنها حكومة الرعاع حين أتاحت التعليم لكل فئات الشعب فإنهم بذلك وفي نفس الوقت الذي يهاجمون فيه حكومة الوفد "يؤكدون على وطنيتها الحقيقية لرغبتها الشديدة في تعليم هؤلاء الرعاع!!"[٢] على حد تعبير الصحيفة.

وإذا كانت صحيفة (المصري) لم تشر صراحة إلى من كانت تقصدهم بالرجعيين من مهاجمي مجانية التعليم الابتدائي، إلا أننا سنجد صحيفة (صوت الأمة) الوفدية حين تحدثت عن مجانية التعليم الابتدائي أشارت إلى "السعديين" باعتبارهم خصوم المجانية من الرجعيين وذلك لقيامهم بالهجوم الشديد على إقرار حق الشعب في التعليم الابتدائي، فذكرت صحيفة "صوت الأمة" أن مجانية التعليم الابتدائي تم إقرارها كحق من حقوق الشعب المصري على يد حكومة الوفد مما يعد إنجازاً حقيقياً في مسار التعليم المصري وعبرت عن ذلك قائلة "إن حكومة الوفد هي التي خطت في المجانية خطوة كانت أحرى بالوزارات الأخرى أن تتبعها بحيث يتم جعل التعليم حقاً في متناول جميع أبناء الشعب"[٣].

* **الهجوم على وزارة المعارف الصدقية:**

وفي عام ١٩٤٦ وعلى حين واصل السعديون هجومهم على مجانية التعليم الابتدائي باعتبارها السبب في كل المساوئ التي أصابت التعليم المصري عقب إقرار حكومة الوفد لها، نجد أن الصحافة الوفدية لم تتوقف عن الدفاع عن مجانية التعليم الابتدائي فقدمت كل الحجج والبراهين للدفاع عن هذه المجانية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتوصيل التعليم كمرفق حيوي إلى جميع أبناء الشعب المصري، فذكرت صحيفة (صوت الأمة) أن الخطأ ليس في القانون وإنما في المسئولين عن تنفيذه وأضافت أن وزارة المعارف الصدقية ووزيرها محمد حسن العشماوي (في فترة حكم وزارة إسماعيل صدقي الثالثة) لم يتخذ كافة الوسائل اللازمة لتطبيق هذه المجانية من حيث إعداد الأماكن الدراسية وتجهيزها لاستقبال الطلاب وكذلك توفير العدد الكافي من المدرسين والأدوات المدرسية والكتب وتعجبت متسائلة "لماذا هذا

---

(١) المصري: ١٩٤٤/٦/٢٦ (خطبة الدكتور طه حسين في احتفال المعلمين بتكريمه)، ص٣، ٤.

(٢) المصري: ١٩٤٤/٥/٢٨ (سياسة التعليم والمشروعات الجديدة)، محمد مندور، ص٣.

(٣) صوت الأمة: ١٩٤٦/١٠/٨ (ثورة على التعليم)، حنفي الشريف، ص٣، ٤.

القانون موجود وقد جمع في جوفه كل الشرور والآثام؟ إلا أنه أتاح للفقير أن يتعلم كما تتاح المستشفيات للمريض؟!"[١].

وأضافت (صوت الأمة) أن القوانين في ذاتها لا تثمر ولا يرجى منها نفع إلا بقدر ما تلقاه من القائمين على تنفيذها من أمانة ورغبة في الإصلاح والخير، كما نفت الصحيفة أن يكون إقرار المجانية في التعليم الابتدائي سبباً في كل المساوئ التي أصابت التعليم المصري كما يعلن البعض مؤكدة على أن هذه المجانية ـ والتي يرى بعض الناس أنها كريهة لأنها حققت المساواة بين الفقراء والأغنياء ـ أهم إنجاز في تاريخ التعليم المصري لأنها كانت السبب في أن يستكمل الفقير تعليمه، كما رفضت الصحيفة الزعم القائل بأن التحاق أبناء الفقراء بالمدارس الابتدائية سيؤدي إلى انتشار الخلق السيئ داخل هذه المدارس وعبرت (صوت الأمة) على رأيها ذلك قائلة "إن هؤلاء من ذوي النعرة الأرستقراطية الكاذبة، فهم غير قادرين على الفهم الصحيح للمجانية والتي أصبحت حقاً للجميع، فحلت ارستقراطية العلم والكفاءة محل ارستقراطية المال"[٢].

قرار الإعفاء من نفقات التعليم الإضافية عام ١٩٤٦:

وعلى الرغم من هجوم الصحافة الوفدية الشديد على سياسة وزارة المعارف العمومية في حكومة إسماعيل صدقي الثالثة، إلا أن هذا الهجوم لم يمنع الصحافة الوفدية من الترحيب بقرار وزير المعارف محمد حسن العشماوي بالإعفاء من نفقات التعليم الإضافية مثل التأمين الصحي والاجتماعي والرياضي ونفقات الغذاء والأدوات المدرسية، غير أن الصحافة الوفدية اشترطت لنجاح تطبيق هذا القرار وجود الرغبة الحقيقية في تعليم أبناء الشعب المصري وعبرت عن ذلك صحيفة (صوت الأمة) قائلة "ولتكن النية خالصة في تعليم أبناء الشعب المصري والخروج بهم من ظلمات الجهل، فليست القضية إصدار القوانين وإنما في تطبيقها"[٣].

وتأكيداً على ذلك رأت الصحافة الوفدية أن مجانية التعليم الابتدائي وكذلك قرار الإعفاء من نفقات التعليم الإضافية وغيرها من محاولات نشر التعليم والتوسع فيه لن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا بوضع سياسة تعليمية ثابتة تتفق وتطور الغاية من التعليم، وانطلاقاً من هذه الفكرة رأت صحيفة (المصري) أن الهدف من التعليم لم يعد تخريج موظفين للدواوين الحكومية، وإنما أصبح الهدف من التعليم خلق أجيال قادرة على تحمل العبء النهضوي للأمة المصرية وعبرت الصحيفة عن رأيها هذا قائلة "أنه وبإيجاد هذه السياسة سوف يصطبغ التعليم بالصبغة الديمقراطية بجعله كالماء والهواء بحيث يكون حقاً لكل فرد ولا يكون السن أو الظروف المالية أو الأماكن حائلاً دون أن ينهل من منهله كل فرد في المجتمع"[٤].

---

(١) صوت الأمة: ١٩٤٦/١٠/١٢ (بعد بدء العام الدراسي. فتح رياض الأطفال والمدارس الأولية)ص٣.

(٢) صوت الأمة: ١٩٤٦/١٠/١٤ (ارستقراطية العلم المحببة للنفس)، ص٣.

(٣) صوت الأمة: ١٩٤٦/١٠/١٩ (نفقات التعليم الإضافية)، ص٦.

(٤) المصري: ١٩٤٦/١٢/١ (لن يكون التعليم كالماء والهواء إلا بسياسة تعليمية ثابتة)، ص٤.

• الهجوم على قانون ١ لسنة ١٩٤٩ والخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان الشهادة الابتدائية:

وفي عام ١٩٤٩ وحين أصدرت وزارة المعارف ووزير معارفها السنهوري باشا في حكومة إبراهيم عبدالهادي القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان الشهادة الابتدائية والذي وضعت وزارة المعارف من خلاله بعض الضوابط والقيود الخاصة بتطبيق مجانية التعليم الابتدائي مثل حصول الطالب على نسبة معينة من مجموع الدرجات وكذلك وصوله إلى سن معينة، رأت الصحافة الوفدية أن هذا القانون يعد محاولة للقضاء على إنجازات حكومة الوفد حين أقرت مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، فاعتبرته صحيفة (صوت الأمة) خطوة إلى الوراء حيث ذكرت أنه وبعد أن أطلقت حكومة الوفد مجانية التعليم الابتدائي دون قيود، جاءت حكومة إبراهيم عبدالهادي لتضع العراقيل في سبيل نشر التعليم الابتدائي والتوسع فيه وعبرت عن ذلك متسائلة "فما هي الجدوى من وضع ضوابط وقواعد للقبول في المدارس الابتدائية بعد أن جعلت حكومة الشعب التعليم الابتدائي في متناول الجميع وبالمجان"[١].

وأضافت الصحيفة أن وزارة المعارف في نفس الوقت الذي ألغت فيه النفقات الإضافية فإنها قامت بوضع ضوابط وقواعد تحكيم عملية القبول في المدارس الابتدائية بغرض الحد من فرص الالتحاق بهذا النوع من التعليم.

---

(١) صوت الأمة: ١٩٤٩/٢/٢٧، (قانون تنظيم المدارس الابتدائية والسنهوري باشا)، ص٧.

(٣) صحافة الأحرار الدستوريين:

* الهجوم على إقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤:

في مطلع الأربعينيات واصلت صحافة الأحرار الدستوريين دعوتها الخاصة بضرورة وضع سياسة تعليمية ثانية وواضحة، يمكن من خلالها تحديد أنواع التعليم الذي يحتاج إليه المجتمع المصري فذكرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أنه يجب التفكير أولاً في وضع هذه السياسة قبل السعي نحو زيادة نسبة المجانية في التعليم الابتدائي وعبرت عن ذلك بقولها "أنه لا يمكن تقرير المجانية في التعليم الابتدائي إلا إذا وُضعت هذه السياسة بحيث تكون دستوراً واضحاً للتعليم"[١].

وتأكيداً على ذلك وحين أقرت حكومة الوفد في عام ١٩٤٤ مجانية التعليم الابتدائي، هاجمت صحافة الأحرار الدستوريين هذا القرار حيث ذكرت صحيفة (السياسة) أن هذا القرار لم يكن الهدف منه تيسير سبل التعليم للمصريين من كل الطبقات وخصوصاً الفقيرة والمتوسطة وإنما كان الهدف الحقيقي منه كسب الشهرة من أقرب طريق وأضافت (السياسة) أن الوفد لم يكن يهدف من وراء هذه المجانية إلا الدعاية السياسية له كحزب ولذلك طالبت الصحيفة بضرورة التفرقة بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية الوفدية، فليس معنى الديمقراطية نشر التعليم الابتدائي بصورة مطلقة وإنما تعني ضرورة نشر التعليم الأولي"[٢].

وتأكيداً على ذلك ذكرت (السياسة) أنه إذا كان الهدف من تعليم القراءة والكتابة هو محو الأمية وتثقيف الشعب وتخريج جيل جديد يساير التطور الزمني، فإن هذا الغرض هو الهدف الأساسي من التعليم وأضافت الصحيفة أن ذلك هو مقصد كل حكومة ديمقراطية تؤمن بحق الشعب في التعليم وتعمل له وتتفانى في خدمته واستبعدت الصحيفة أن تستطيع الحكومة الوفدية توفير الأموال اللازمة لإقرار هذه المجانية من ميزانيتها وقالت (السياسة) في ذلك "أن كل نقص في متحصل النفقات التي يدفعها الآباء في تعليم أولادهم يؤدي إلى تقصير الحكومة وكل زيادة يساهم بها الآباء في نفقات التعليم يترتب عليها حتماً زيادة في عدد المدارس وتحسين مستوى التعليم"[٣].

وحتى تدّعم صحافة الأحرار الدستوريين وجهة نظرها الخاصة بإقرار مجانية التعليم الابتدائي، نشرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) التقرير الذي أعده مكتب الصحافة بوزارة المعارف والخاص بأنشطة الوزارة (في الفترة من أكتوبر ١٩٤٤ وحتى أكتوبر ١٩٤٥ وهي فترة حكومة النقراشي الأولي حين كان السنهوري باشا وزيراً للمعارف)، حيث أكد التقرير على عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم حتى بعد إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، وتأكيداً من الصحيفة على ما جاء في

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٠/١١/٢٦ (خطاب الدكتور هيكل في مجلس التعليم الأعلى)، ص٦.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٤٤/٣/١٢ (رأى صريح في التعليم الإلزامي)، حافظ عفيفي، ص٣.

(٣) السياسة اليومية: ١٩٤٤/٣/١٣ (رأي صريح في التعليم الإلزامي، حافظ عفيفي)، ص٣.

التقرير قالت "أن هذا النظام لا يتيح الفرصة إلا لعدد محدود من التلاميذ ولأن الطريق لا يزال مسدوداً على كثير من الذين يتعلمون بالتعليم الأولى"(١).

*** الدعوة لإقرار المجانية في التعليم الأولى:**

ومنذ عام ١٩٤٦ أعادت صحافة الأحرار الدستوريين دعوتها إلى نشر التعليم الأولى وإقرار مجانيته والعمل على تحسين مستواه وتوصيله لجميع فئات الشعب المحرومة من التعليم بحيث يعم جميع أبناء الشعب، فذكرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أن حاجة الشعب المصري لإقرار المجانية في التعليم الأولي وإلى تطويره أكثر بكثير من أي نوع من أنواع التعليم الأخرى، ولم تتطرق الصحيفة للحديث عن أهمية التعليم الابتدائي إلا حين تحدثت عن ضرورة ربطه بالتعليم الأولي وإدماجه معه وطالبت بضرورة إقرار سياسة ثابتة للتعليم يكون تحسين التعليم الأولي في مقدمة بنودها وعبرت عن ذلك قائلة "أن الخطوط العامة لهذه السياسة التعليمية لابد وأن تقوم على رفع مستوى التعليم الأولي بحيث يلتقي مع التعليم الابتدائي ويتحد معه"(٢).

وأضافت الصحيفة أن تنفيذ هذه السياسة التعليمية والقائمة على نشر التعليم الأولى وإدماجه بالتعليم الابتدائي، تتطلب العديد من المجهودات وكذلك توفير شتى الإصدارات اللازمة لذلك مثل المعلمين والأدوات والأبنية وغيرها مما يستلزم توفير القدر الكافي من الميزانية للإنفاق على مشروع نشر التعليم الأولي.

وكما هو واضح أن صحافة الأحرار الدستوريين استبدلت الحديث عن إقرار المجانية في التعليم الابتدائي ونشرها بمناقشة فكرة مشروع نشر التعليم الأولى وتحسينه وهي تلك الدعوة التي بدأتها صحافة الدستوريين منذ العشرينيات حين رأت أن التعليم الأولي والذي يهدف إلى تعلم القراءة والكتابة هو ذلك النوع من التعليم والدي يجب أن يكون بالمجان كما سبق وأن ذكرنا وذلك ما يدعم الفكرة الخاصة برفض صحافة الدستوريين لإقرار المجانية في التعليم الابتدائي وهو ما بررته صحافة الدستوريين بأن المجتمع المصري في حاجة إلى العديد من أنواع التعليم ولا يقتصر فقط على التعليم العالي والذي يؤدي إليه التعليم الابتدائي.

* قرار الإعفاء من نفقات التعليم الإضافية عام ١٩٤٦:

وحين قررت وزارة المعارف حين كان محمد حسن العشماوي وزيراً لها (وزارة إسماعيل صدقي الثالثة تلك الوزارة التي ألفها إسماعيل صدقي ولم يقبل الانضمام إليها من الأحزاب سوى حزب الأحرار الدستوريين) الإعفاء من النفقات الإضافية في التعليم كثمن الكتب والأدوات المدرسية ورسوم الامتحان وكذلك الإعفاء من نفقات التأمين الصحي والاجتماعي لغير القادرين وذلك دون التقيد بنسبة معينة ليشمل

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٥/١٢/٢٢ (وزارة المعارف في عام)، ص٥.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٦/٧/٢٧ (التعليم وسياسة الارتجال)، ص١١.

غير القادرين جميعاً نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين أشارت إلى هذا القرار باعتباره نوعا من التيسير على أولياء الأمور وذلك بشكل كبير ولأبعد حدود فذكرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أن هذا الإعفاء من نفقات التعليم الإضافية لم تصل إليه المجانية في أي وقت من الأوقات السابقة وعبرت (السياسة الأسبوعية) عن ترحيبها بهذا القرار قائلة "أن هذا الوضع فضلاً عما فيه من الإعفاء الواسع الذي يرفع عن كواهل الفقراء من أولياء الأمور كل تكليف مادي، وسيمنح لأبناء الفقراء نوعا من المعونة في حياتهم الخلقية من خلال التأمين الاجتماعي الذي تؤديه الدولة ويساهم فيه الأغنياء"[١].

كما حددت الصحيفة مجموعة من الضوابط والتي يجب أن تراعيها المدارس والمعاهد عند فحص حالات الإعفاء والمجانية وفقاً للقرار السابق الإشارة إليه، حيث رأت الصحيفة ضرورة أن يتم فحص حالات الإعفاء والمجانية على أساس المعرفة الحقيقية لمقدرة أولياء الأمور المالية، كما طالبت (السياسة الأسبوعية) بعدم التقيد عند الإعفاء من نفقات التعليم بالشرط الخاص بمدى حداثة الكارثة والتي كانت سبباً مباشراً في عدم قدرة ولي الأمر على دفع نفقات تعليم أبنائه، بل وأشارت إلى ضرورة تقدير الظروف المحيطة بالطلاب تقديراً يتيح منح المستحق للمجانية كل ما يمكن من أسباب التيسير لمتابعة الدراسة كما قالت (السياسة الأسبوعية) لابد من مراعاة الحالة الاجتماعية لأولياء الأمور ومستواهم المعيشي عند فحص حالات الإعفاء والمجانية"[٢].

*** قانون ١ لسنة ١٩٤٩ والخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان الشهادة الابتدائية:**

جاءت صحافة الأحرار الدستوريين في مقدمة الاتجاهات الصحفية والتي رحبت بقرار وزير المعارف السنهوري باشا (في حكومة إبراهيم عبدالهادي) والخاص بتنظيم المدارس الابتدائية والذي احتوى على مجموعة من الضوابط والقيود الخاصة بنظام المجانية في التعليم الابتدائي (وتتفق صحافة الدستوريين في موقفها المؤيد هذا للقانون مع صحافة الهيئة السعدية وهو على العكس تماما من موقف الصحافة الوفدية الرافض للقانون نفسه). حيث رفضت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أن يكون الغرض من هذا القانون وضع قيود على نشر التعليم الابتدائي والتوسع فيه، كما أكدت على أن هذا القانون ليس إلا محاولة لتنظيم قواعد القبول والامتحان في المدارس الابتدائية وطالبت الصحيفة مختلف مديريات القطر بأن تكون خير عون لوزير المعارف في تطبيق هذا القانون وبررت ذلك قائلة "لن يؤتي القانون ثماره والهدف المرجو منه في تنظيم قواعد القبول بالمدارس الابتدائية إلا إذا تعاونت مختلف مديريات القطر في تنفيذه، وليكن الجميع إلى جانب وزير المعارف في خططه القومية"[٣].

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٦/١٠/١٢ (تطبيق نظام المجانية)، ص١١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٦/٢/٢٩ (السنهوري باشا ـ خطاب مفتوح لوزير المعارف)، ص٣.

ومما يثير الدهشة هنا أن ترحب صحافة الأحرار الدستوريين بقرار السنهوري باشا وزير المعارف والخاص بالإعفاء من نفقات التعليم الإضافية عام ١٩٤٦ والقانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية عام ١٩٤٩ وتعتبرهما أقصى ما يمكن أن تصل إليه وسائل التيسير على أولياء الأمور، على حين رفضها الشديد وهجومها على قرار الحكومة الوفدية بإقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤.

غير أنه يمكن تفسير هذا الموقف في إطار طبيعة الصراع الحزبي بين الأحرار الدستوريين وبين حزب الوفد صاحب قرار مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، خصوصاً وأن حزب الأحرار الدستوريين كان الحزب الوحيد الذي وافق على الانضمام لوزارة إسماعيل صدقي الثالثة صاحبة قرار الإعفاء من نفقات التعليم الإضافية عام ١٩٤٦ وكذلك كانت حكومة إبراهيم عبدالهادي ١٩٤٩ صاحبة قانون تنظيم المدارس الابتدائية حكومة ائتلافية بين الدستوريين والسعديين.

كذلك يمكن تفسير الموقف الهجومي والذي اتخذته صحافة الأحرار الدستوريين من الهجوم على إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم الابتدائي، إذا ما نظرنا لطبيعة التركيب الطبقي والاجتماعي للحزب والذي كان يضم كبار ملاك الأراضي الزراعية من الأعيان بالإضافة إلى بعض الشخصيات الممثلة للرأسمالية الصناعية حيث العملَ في شئون المال والصناعة والتجارة كما سبق وأن أشرنا ولذلك وبتأثير هذه التركيبة الاجتماعية والطبقية لحزب الأحرار الدستوريين جاء هجوم الصحافة المعبرة عنهم على إقرار المجانية في التعليم الابتدائي الذي لا يؤهل إلا للتعليم الجامعي وهو مالا يحتاجه المجتمع المصري كما سبق وأن ذكرت "صحافة الأحرار الدستوريين" من حيث كونه مجتمع زراعي يسعى لأن يكون صناعياً، ومن هنا أيضاً يمكن تفسير تبني صحافة الأحرار الدستوريين الدعوة لمجانية ونشر التعليم الأولى باعتباره المؤدي لمختلف أنواع التعليم المهني (الزراعي والصناعي) بما يخدّم على مصالح تلك الطبقات حيث أنه من مصلحتها زيادة عدد خريجي المدارس الصناعية والزراعية وليس المتعلمين تعليماً جامعياً.

وبالتالي فإن ترحيب صحافة الأحرار الدستوريين بقرار الإعفاء من نفقات التعليم الإضافية عام ١٩٤٦ وكذلك القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية عام ١٩٤٩ إنما جاء في إطار الترحيب بالإعفاء كمنحة يعطيها الحاكم للشعب، أما إطلاق المجانية في التعليم الابتدائي فهو ما رفضته صحافة الدستوريين، بل واتخذت منه ذريعة للهجوم على حزب الوفد.

ومما يدعم وجهة النظر هذه أنه وعلى امتداد الفترة الزمنية المدروسة والممتدة من ١٩٢٣-١٩٥١ حين نجحت هذه الطبقة من أصحاب المصالح في الوصول إلى مقاعد الحكم والنيابة جعلت التعليم في الطبقات القادرة عليه بحيث تستطيع أن تضمن تهيئة طبقة تابعة لها تنتج في مجال الصناعة والزراعة لتظل هي في مكان التحكم والسيادة، فمن بين ٤٢ وزارة حكمت منذ وزارة عدلي يكن الأولى مارس ١٩٢١ وحتى سقوط وزارة نجيب الهلالي الثانية وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتي استمرت جميعها لمدة واحد وثلاثين عاماً وأربعة شهور، نقول انه وعلى امتداد هذه الفترة اشترك حزب الأحرار الدستوريين في

عشرين وزارة منها كان نصيبه من هذه الفترة الزمنية أربعة عشر عاماً وسبعة شهور، وعلى طول هـــذه الفترة والتي حكم فيها حزب الأحرار الدستوريين البلاد سواء منفرداً أو مشتركاً مع أحـــزاب أخـــرى لـــم يضع قضية المجانية في مختلف أنواع التعليم سوى في التعليم الأولى ضمن خططه الإصلاحية الخاصـــة بالتعليم فاهتم الحزب بالبحث عن وضع سياسة عامة للتعليم تحدد أهدافه وأنواعه والدعوة للاهتمام بـــالتعليم العالي وتحسين مستواه[1] وربما اتضح ذلك جلياً واضحاً من البيان الذي ألقاه هيكل عند توليـــه مســـئولية وزارة المعارف خلال عام ١٩٣٨ والذي لم يتضمن فقرة واحدة عن مجانية التعليم.

---

(1) أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص١٩٩.

(٣) صحافة الهيئة السعدية:

وكان من الطبيعي أن تتخذ صحافة الهيئة السعدية موقفا عدائياً من سياسات الوفد التعليمية وذلك في ظل الصراع السياسي بين الجانبين حيث آلت الصحافة السعدية على نفسها ومنذ تولي حزب الوفد للحكم في عام ١٩٤٢ انتقاد سياسات حكومة الوفد في مختلف المجالات وفي مقدمتها السياسات التعليمية.

ولذلك تزعمت الصحافة السعدية جبهة الهجوم على إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم الابتدائي، بداية من عام ١٩٤٣ حين أعلنت حكومة الوفد أن دستور التعليم المصري في ظل حكومة الوفد والتي ستسعى لتنفيذه هو تمكين كل فرد من أبناء الشعب المصري من استكمال تعليمه والسعي بشكل جاد لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في مجال التعليم.

ففي تعليق للصحافة السعدية على سياسة الوفد التعليمية نفت صحيفة (الدستور) إمكانية تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم في بلد مثل مصر فذكرت أن المدارس في مصر لا تتسع لأكثر من ثلث الأطفال ممن هم في سن التعليم وأضافت أن معظم هؤلاء الأطفال يقفون عند هذا الحد من التعليم وبالتالي لا تتاح لهم فرصة استكمال تعليمهم.

وأكدت (الدستور) على أنه من بين كل ١٠٠ طفل في مصر يوجد (٣٣) في مدرسة إلزامية و٣ في مدرسة ابتدائية والباقون محرومون من استكمال نعمة التعليم وتساءلت الصحيفة عن تواجد مبدأ تكافؤ الفرص إذا كانت المدارس الثانوية وحدها تأخذ نصف الناجحين كل عام بما لا يتفق مع طبيعة المجتمع المصري وعلى حد تعبير الصحيفة "أنه من المفترض ألا تزيد نسبة من يأخذهم التعليم الثانوي العشر فقط، وتأخذ المدارس الفنية المتوسطة أكثر من النصف وذلك في بلد زراعي يريد أن يكون صناعياً"[١].

*** الهجوم على إقرار مجانية التعليم الابتدائي:**

ومع إعلان حكومة الوفد في عام ١٩٤٤ مجانية التعليم الابتدائي جاءت الصحافة السعدية في مقدمة الاتجاهات الصحفية التي اتخذت موقفاً هجومياً من هذه المجانية، بل واتخذت صحافة السعديين من هذه المجانية ذريعة للانقضاض على حزب الوفد نفسه وليس على المجانية كسياسة تعليمية، فتحت عنوان "مشروعات التعليم المرتجلة" قدمت صحيفة (الدستور) مجموعة من المقالات أكدت من خلالها على أن إقرار هذه المجانية أكبر دليل على الارتجال الخاطئ في مجال التعليم، بل واتهمت حزب الوفد بأن سياسة الارتجال هي السياسة التي يتبعها في كل قراراته في مختلف مناحي الحياة.

وأضافت (الدستور) أن إقرار الوفد لهذه المجانية إنما جاء تطبيقاً خاطئاً لمبدأ تكافؤ الفرص والذي لا يعني من وجهة نظر الصحيفة أن يتم الدفع بكل الطلاب إلى التعليم الجامعي كما أعلنت حكومة الوفد

---

(١) الدستور: ١٩٤٣/١٠/١٢ (طرد التلاميذ، كامل الشرقاوي)، ص٣.

وعلى حد تعبير الصحيفة "أن مبدأ تكافؤ الفرص لا يعني أبداً فرض المجانية على القادرين والمحتاجين معاً بحيث يسلك الجميع طريق واحد في المدرسة الابتدائية إلى الجامعة"[١].

وحاولت الصحيفة أن تحدد ما المقصود بتكافؤ الفرص كما ترى حيث ذكرت (الدستور) أن المقصود به أن تتحمل الدولة نفقات تعليم غير القادرين من ذوي الكفاءة والذكاء في أنواع التعليم الذي يتناسب واستعدادهم العقلي بعد اتمام تعليمهم الإلزامي وذلك كنوع من التيسير على أولياء الأمور وعبرت عما حدث حين أقرت حكومة الوفد المجانية في التعليم الابتدائي قائلة "إن عملية تحديد نسب المجانية ليست أمراً اعتباطياً أو فكرة خيالية ودعاية سياسية، وإنما هي أمر يبنى على قواعد العلم ونتائج المشاهدات، فالدولة في حاجة إلى عمال مستنيرين أكثر من حاجتها إلى الجامعيين"[٢].

ونفت (الدستور) أن يكون إقرار المجانية في التعليم الابتدائي إحدى وسائل تحقيق ديمقراطية التعليم كما زعمت الحكومة الوفدية على حد تعبير الصحيفة حيث ذكرت (الدستور) أن هذه المجانية لم يكن الغرض منها سوى الدعاية السياسية عن طريق التشبه بالأمم الديمقراطية حين أقرت المجانية في مختلف أنواع التعليم، وأضافت أن الحكومة حين وجدت نفسها مضطرة لتنفيذ الديمقراطية التي تحدثت عنها لم يكن أمامها سوى تطبيقها بهذا الشكل المرتجل الناقص في مجال التعليم ودون أن تتخذ كافة السبل اللازمة لإنجاح هذه المجانية سواء من حيث إعداد الفصول والأبنية المدرسية ووجبات الغذاء وكذلك توفير العدد الكافي من المدرسين ولذلك وصفت (الدستور) هذا القانون "بأنه ولد ميتاً غير أنه وضع في تابوت مذهب بشعارات ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص"[٣].

وتأكيداً على هجومها الشديد على مجانية التعليم الابتدائي ذكرت صحيفة (الدستور) أن هذه المجانية كانت سبباً أساسياً وراء انحطاط مستوى التعليم المصري وانخفاض مستواه، وعددت الصحيفة تلك المساوئ حين أشارت إلى تكدس الفصول بالتلاميذ وزيادة العبء الملقى على عاتق المدرسين.

واقترحت الصحيفة أن يتم توفير النفقات التي ستستخدم في إقرار المجانية في التعليم الابتدائي كي يتم إيقافها على محو أمية الأطفال الموجودين في القرى بغير تعليم وكذلك في تطوير ونشر التعليم الأولي وعبرت عن ذلك قائلة "فليس من العدل تعليم ١٠٠ ألف من الطلبة في المدارس الابتدائية بالمجان، في حين تترك الحكومة مليوناً ونصف من الأطفال بغير تعليم"[٤].

وواصلت الصحافة السعدية هجومها على حزب الوفد حين أقر المجانية في التعليم الابتدائي حيث قالت صحيفة الدستور "إنه لولا التطبيق السريع المفاجئ للمجانية ولولا الهوى وعمى الحزبية المقيتة

---

(١) الدستور: ١٩٤٤/١٠/١٦ (مشروعات التعليم المرتجلة، م. س)، ص٣.

(٢) الدستور: ١٩٤٤/١٠/١٧ (مشروعات التعليم المرتجلة، م. س)، ص٣.

(٣) الدستور: ١٩٤٤/١٠/١٨ (مشروعات التعليم المرتجلة، م. س)، ص٣.

(٤) الدستور: ١٩٤٥/٦/١٢ (السياسة العامة لنشر التعليم في مصر، إسماعيل القباني)، ص٣.

لرددت أجواء مصر صرخات الألم عالياً، فالتعليم لمصر ومدارسها لجميع المصريين لا لحزب دون غيره ولا حكراً على مذهب دون الآخر"(١).

وقدمت الصحيفة الدليل على سلامة موقفها حين ذكرت أنه ومن خلال دراسة بريد القراء الذي يرد للصحيفة تبين وجود ثلاث مشاكل رئيسية يعاني منها أولياء الأمور والتي في مجملها تعبر عن وجود العديد من العقبات أمام أن يستكمل المصريون تعليمهم حتى وبعد إقرار المجانية في التعليم الابتدائي ولخصت (الدستور) هذه المشكلات الثلاث في تزايد عبء النفقات الإضافية على أولياء أمور المدارس الابتدائية وكذلك منع تلاميذ المدارس الثانوية من سحب أوراقهم لاستكمال تعليميهم بحجة عدم دفعهم لمصروفات التعليم، ثم العجز عن دفع مصروفات التعليم الجامعي وأضافت (الدستور) أن وزارة المعارف الوفدية حين قررت مجانية التعليم الابتدائي قررت معها أيضاً مطالبة التلاميذ بدفع نفقات إضافية للغذاء والكتب والتأمين الصحي والرياضي والاجتماعي في المدارس الابتدائية وعلقت الصحيفة على هذه المشكلات قائلة "أن هذه المشكلات الثلاث تنشأ عن أصل واحد هو العجز عن دفع نفقات التعليم بسبب كثرة الأعباء وضيق موارد الرزق أو لفقد العائل وكذلك لحدوث نكبات طارئة حتى وبعد إقرار المجانية في التعليم الابتدائي(٢).

ولم تتوقف صحافة الهيئة السعدية عن الهجوم على إقرار حكومة الوفد لمجانية التعليم الابتدائي حتى وبعد خروج الوفد من الحكم وحين تولت وزارة محمود فهمي النقراشي باشا الحكم في عام ١٩٤٥.

فذكرت صحيفة (الدستور) أن وزارة المعارف ووزيرها السنهوري باشا في حكومة النقراشي واجهت العديد من المشكلات والتي خلفتها الحكومة الوفدية حين أقرت المجانية بشكل سريع ومفاجئ ـ على حد تعبير الصحيفة ـ والتي أضافت أن الوزارة حين تولت الحكم لم يكن أمامها سوى تطبيق ما أقرته الحكومة السابقة (الوفدية) كما لم يكن أمامها متسع من الوقت لإحداث أية تعديلات أو تغييرات فيما هو قائم في أوضاع التعليم المصري وعبرت عن ذلك قائلة "ولم تستطع وزارة المعارف إلا أن تنفذ ما أعلنته الوزارة السابقة من سياسة جديدة في التعليم الابتدائي، وأن تقر الترتيبات التي وضعتها لشئون التعليم الأخرى"(٣).

وحددت الصحيفة أهم المشكلات التي واجهت وزارة النقراشي وهي توفير أماكن لأكبر عدد مستطاع من التلاميذ في مختلف المعاهد والمدارس عقب الإقبال المتزايد على المدارس بعد إعلان المجانية في التعليم الابتدائي (الأميري والحر)، وأضافت أنه وعلى وزارة المعارف أن تواجه المشكلات التي نجمت عن التوسع السريع في التعليم حتى تستطيع التعرف على أماكن الضعف والقصور بما يساعدها على معالجة ما أصاب التعليم المصري من عوامل العجز والضعف ثم بدأت (الدستور) في

---

(١) الدستور: ١٩٤٥/٨/٣ (وزارة المعارف، مصري)، ص٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الدستور: ١٩٤٥/١٢/١٦ (مشاكل التعليم كيف واجهتها وزارة المعارف ووضعت الحلول الدائمة الموفقة)، ص١.

الحديث عن إنجازات هذه الوزارة الجديدة والتي أعادت للمدارس الثانوية سلطتها في قبول التلاميذ بالمجان للمستحقين في حدود النسبة المقررة وأضافت الصحيفة قائلة "كما أن الوزارة استصدرت من مجلس الوزراء قراراً بالتجاوز عن الأقساط المدرسية المتأخرة عن تلاميذ المدارس وطلبة الجامعة في السنين السابقة"[١].

الهجوم على وزارة المعارف الصدقية عام ١٩٤٦:

وحين تولت وزارة إسماعيل صدقي الثالثة الحكم في عام ١٩٤٦ والتي تولى فيها محمد حسن العشماوي مسئولية وزارة المعارف، نجد أن الصحافة السعدية هاجمت السياسات التعليمية لهذه الوزارة خصوصاً وأن ظروف تشكيل هذه الوزارة شهدت صراعاً كبيراً بين مختلف الأحزاب وذلك حين رفضت كل الأحزاب الاشتراك فيها وفي مقدمتهم حزب الهيئة السعدية ولم يشترك في تشكيلها مع إسماعيل صدقي سوى حزب الأحرار الدستوريين[٢].

ولذلك وحين وردت العديد من الشكاوى لصحيفة (الدستور) عن قيام المدارس بحرمان الطلاب الذين حصلوا على الشهادة التوجيهية من سحب أوراقهم بسبب عدم تسديدهم للمصروفات المدرسية المقررة عليهم، تساءلت (الدستور) عن وجود ما يسمى بالعدالة الاجتماعية والمصلحة العامة في حرمان هؤلاء التلاميذ من استكمال تعليمهم كما تساءلت عن السياسة التي رسمتها وزارة المعارف بشأن التيسير على أولياء الأمور وعبرت عن دهشتها قائلة "أين العدالة الاجتماعية ووزارة المعارف تطالب أولياء الأمور بدفع مبلغ اثنى عشر ونصف جنيه كنفقات إضافية والتي في مجملها أكثر من نفقات التعليم الابتدائي ذاته، قبل أن تقرر حكومة الوفد مجانيته"[٣].

وأضافت الصحيفة متسائلة عن الفائدة التي ستعود على وزارة المعارف حين حرمت تلاميذ المدارس الذين حصلوا على الشهادات التوجيهية من سحب أوراقهم للالتحاق بمختلف المعاهد العليا والكليات بدعوى أنهم لم يسددوا النفقات، وهذا مالا يتفق مع فكرة تعميم المجانية في التعليم الابتدائي والسير بمراحل التعليم الأخرى نحو الطريق المجاني.

قانون (١) لسنة ١٩٤٩ والخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان الشهادة الابتدائية:

وفي عام ١٩٤٩ أصدرت وزارة المعارف ووزير معارفها السنهوري باشا في حكومته إبراهيم عبدالهادي القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٩ والخاص بتنظيم المدارس الابتدائية وامتحان الشهادة الابتدائية والذي وضعت من خلاله وزارة المعارف بعضاً من الضوابط والقيود الخاصة بتطبيق مجانية التعليم الابتدائي وفي تعليق لصحيفة (الدستور) على هذا القرار رأت أن هذه التعديلات إنما جاءت بمثابة العلاج

---

(١) الدستور: ١٩٤٥/١٢/١٧ (شئون التعليم، وزير المعارف يتحدث عن مشروعات التعليم)، ص٣.
(٢) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٩٦.
(٣) الدستور: ١٩٤٦/٩/١٩ (حديث مع وزير المعارف، محمد حسين مخلوف)، ص١.

للمشكلات التي ترتبت على إقرار المجانية في التعليم الابتدائي كما أكدت على أن وزارة السنهوري لم تفكر أبداً في العدول عن المجانية حين وضعت هذه الضوابط والقيود لتنفيذ هذه المجانية وأضافت (الدستور) أن هذه التعديلات الجديدة تعبر بصورة واضحة عن الفهم الصحيح لمبدأ تكافؤ الفرص والذي لا يعني أبداً تهيئة الفرص للأغنياء على حساب الفقراء على حد تعبير الصحيفة والتي أكدت على "أن حكومة الوفد حين طبقت المجانية طبقتها على الفقراء والأغنياء معاً"[١].

وللتأكيد على وجهة نظرها نشرت صحيفة (الأساس) التي أصدرتها الهيئة السعدية عام ١٩٤٧ تصريحاً للسنهوري باشا وزير المعارف قال فيه "إننا لم نتعرض لقرار المجانية في التعليم الابتدائي ولكننا نظمناه وحددنا ضوابطه، بل توسعنا فيه في بعض النواحي بحيث الإبقاء عليه مع ما يفرض على القادرين دفعه مقابل ما يقدم إليهم من الغذاء بالإضافة إلى إعفاء العاجزين إعفاءً تاماً من التأمينات الصحية والرياضية والاجتماعية"[٢].

(١) الدستور: ١٩٤٩/١/١٢ (سياسة وزارة المعارف مبدأ تكافؤ الفرص) ص٦.
(٢) الأساس: ١٩٤٩/٢/٢٥ (من السنهوري، وصية السلف للخلف)، ص١، ٢.

ثانياً: صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

(١) صحافة مصر الفتاة:

شهدت بداية فترة الأربعينيات ازدياد بروز الاتجاه الإسلامي في تفكير أحمد حسين والذي ترك بدوره أكبر الأثر على توجهات مصر الفتاة كحركة سياسية تأثرت في مبادئها بمبادئ مؤسسها (أحمد حسين) والذي أعلن قبل سفره إلى الحجاز عام ١٩٤٠ عن عدم رضائه عما صارت إليه حال مصر الفتاة من فتور وخمول وأنه لا يريد أن يكون معه من المجاهدين إلا من يؤثر الجهاد على أي شيء آخر وفي مارس من نفس العام عرض أحمد حسين مقترحاته الجديدة ومؤداها أن الوقت قد حان لتغيير مبادئ الحزب من الروح القومية المصرية إلى الروح القومية الإسلامية وفي خلال عشرة أيام كان قد استطاع وضع برنامج جديد للحزب عُرض على مجلس الإدارة ورفع إلى الملك[١].

وكان هذا التغيير قد بدأ في الظهور منذ أواخر الثلاثينيات في فكر مصر الفتاة وبالتحديد منذ عام ١٩٣٨ حين نشرت صحيفة (مصر الفتاة) تحت عنوان "المبادئ العشر لتكون جندياً من جنود مصر الفتاة" حيث اهتمت الجماعة بنشر المبادئ الجديدة لها والتي جاءت في مجملها معبرة عن بروز الاتجاه الإسلامي في أفكار الجماعة حين قالت (مصر الفتاة) .. وليكن شعارك الله والوطن والملك، تطهر، صل لربك وأم المسجد يوم الجمعة، سارع بالتظاهر بمقاطعه الخمور ودور اللهو الحرام، ولا تتكلم إلا باللغة العربية ولا ترد على من يحدثك بغيرها"[٢].

*** أهمية موقع قضايا التعليم في برنامج مصر الفتاة:**

وبناءً على ذلك صدر البرنامج التالي للحركة بعد مرور عام من الممارسة السياسية وفي ظل ظروف متغيرة اتسمت ببروز البعد العربي في مصر نتيجة حرب فلسطين وكذلك استفحال التناقضات الاجتماعية والسياسية مما أدى أن يشتمل هذا البرنامج على أهم المبادئ الاجتماعية والسياسية والتي وردت في البرنامج الأول والسابق الإشارة إليه.

إلا أنه يمكن القول بأنه وعلى الرغم من بروز البعد الاجتماعي في البرنامج الثاني، إلا أنه اتسم بالعمومية ففي هذا المجال تحددت غاية الحركة في "تحرير أبناء مصر والسودان على اختلاف طبقاتهم من الخوف والجهل والعوز ورفع المستوى بالنسبة للطبقات العاملة أدبياً ومادياً وسياسياً، كما أشار بوضوح إلى أن هناك مستوى للحياة الإنسانية الكريمة هو من حق كل إنسان حيث أن العبث بهذا الحق أو الاستهتار به يؤدي إلى اختلال المجتمع"[٣].

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص٣١١.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٣٨/١١/٢٨ (المبادئ العشرة لتكوين جندياً من جنود مصر الفتاة)، ص٩.

(٣) نازك حبيب أمين، مصدر سابق، ص٩٣.

وتأكيداً على ما للمواطن المصري من حقوق وخصوصاً في مجال التعليم المجاني اهتمت صحافة مصر الفتاة بالإشارة إلى الموقع الهام والذي أخذه التعليم في برنامج الجماعة الجديد حيث ذكرت صحيفة (مصر الفتاة) أن السبب الرئيسي وراء اهتمام الجماعة بالتعليم يرجع لما له من فضل في رقي الأمم وتقدمها مؤكدة على ما جاء في برنامج الجماعة حين طالب "بأن يكون التعليم الابتدائي مجانا وأن تقل نفقات التعليم الثانوي والعالي ليكون في متناول الطبقات الفقيرة وأن تفتح الجامعة أبوابها على مصراعيها لكل من يريد الانتساب إليها وأن تشجع البحث العلمي"[١].

*** إقرار مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤:**

وتأكيداً على ذلك وفي عام ١٩٤٤ حين أقرت حكومة الوفد مجانية التعليم الابتدائي أكدت صحيفة (مصر الفتاة) على أن ذلك هو ما كانت تدعو إليه الحركة حيث أولت أهمية كبرى بالدعوة إلى مجانية التعليم في مختلف مراحله وبخاصة التعليم الابتدائي، بل ورأت أن إقرار المجانية في التعليم الابتدائي جاء مطابقاً للمبادئ التي نشرتها الحركة منذ تأسيسها عام ١٩٣٣ فتحت عنوان "جهادنا العلمي" قالت الصحيفة "أن مصر هي التي تدعم الشرق ويجب على العالم أن يستمد نوره من قرائح أبنائها ولذلك يجب أن يصبح التعليم الابتدائي فيها بالمجّان وأن تقل نفقات التعليم الثانوي والعالي ليكون في متناول الجميع"[٢].

*** العلاقة بين مجانية التعليم ومحو أمية الشعب:**

ورأت صحافة الفتاة أن المجانية في التعليم بمختلف مراحله هي الطريقة المثلى لمحو أمية الشعب المصري وهي المشكلة التي يعاني منها المجتمع، بل وتترك أثرها على مختلف المشاكل الأخرى ولذلك طالبت بأن يتم محو أمية الطلاب والموظفين خلال ثلاث سنوات على الأقل ومساهمة من الحزب في نشر التعليم ومحو أمية الشعب أنشأت (الجماعة) مدرسة ابتدائية باسم مصطفى الوكيل بمقر الحزب القديم بشارع الحلمية تدرس بها مناهج وزارة المعارف[٣].

ولذلك رحبت الصحيفة بإلغاء نظام المركزية في التعليم، كإحدى وسائل تيسير سبل المجانية والتخفيف على أولياء الأمور وبعد أن كانت تطالب بالمجانية في التعليم الابتدائي بدأت تطالب بأن تمتد المجانية إلى التعليمين الثانوي والجامعي[٤].

*** ميزانية وزارة المعارف عام ١٩٤٩:**

وفي عام ١٩٤٩ حين أعلن إبراهيم عبدالهادي رئيس الوزراء عقب توليه الوزارة أن ميزانية وزارة المعارف زادت من مليونين إلى عشرين مليون جنيه وذلك على امتداد عشرين عاماً، نجد أن

---

(١) مصر الفتاة، ١٩٤٠/٣/١٨، نقلاً عن نازك حبيب أمين، مصدر سابق، ص٥١٤.
(٢) مصر الفتاة: ١٩٤٤/١١/٦ (برنامج حزب مصر الفتاة)، ص٨، ٩.
(٣) مصر الفتاة: ١٩٤٨/٨/٢٣ نقلاً، عن نازك أمين حبيب مرجع سابق، ص٥١٦.
(٤) مصر الفتاة: ١٩٤٨/٨/٣٠، نقلاً عن نازك أمين حبيب، مرجع سابق، ص٥١٤.

صحيفة (مصر الفتاة) وفي تعقيب لها على هذا التصريح رأت أن زيادة ميزانيـــة وزارة المعـــارف بـــهذا الشكل لا تعبر بأي حال من الأحوال عن نجاح وزارة المعارف ووزير معارفها السنهوري باشا في نشـــر التعليم داخل المجتمع المصري وفي ذلك قالت أن المليونين من عشرين عاماً كانا يساويان عشرة ملاييـــن عام ١٩٤٩"[١].

الهجوم على قانون تنظيم المدارس الثانوية رقم (١) لسنة ١٩٤٩:

وحين أصدر وزير المعارف السنهوري باشا القانون الخاص بتنظيم المـــدارس الثانويـــة والـــذي تحددت من خلاله النسب الخاصة بالإعفاء والمجانية في التعليم الثانوي وكان أهم ما تضمنه القانون منـــح المجانية في التعليم الثانوي لمن يحصل على ٦٠% من مجموع الدرجات الكلية تشككت صحيفـــة (مصـــر الفتاة) في أن يعود هذا القانون بأية فوائد على التعليم في مصر حيـــث ذكـــرت أن مـــن يطـــالع القـــانون سيكتشف أنه ليس إلا محاولة للحد من انتشار مجانية التعليم.

وبررت الصحيفة إصدار الحكومة لهذا القرار بأنها حين شعرت بعدم اكتفـــــاء المجتمـــع بـــإقرار المجانية في التعليم الابتدائي ومن ثم حاجته لإقرار هذه المجانية في التعليم الثانوي، فأصدرت هذا القـــانون للتخفيف من هذه الهجمات وعلى حد تعبير الصحيفة "ذلك القانون الذي يقرر المجانية إســـماً ولكنـــه فـــي الواقع عكس ذلك موضحة معنى المجانية الحقيقي في التعليم حين قالت "إن مجانية التعليم المتبـــادر إلـــى الذهن غير موجودة في هذا القانون، حيث تدريس بالمجان ومدرسة بالمجان ونشر ووضع كتب بالمجـــان، ولكن أين هو الطالب المجاني الذي تدفع عنه الحكومة نفقات تعليمه؟ وهل المجانيـــة منحـــة مـــن وزيـــر المعارف؟ أم هي ذات مصدر تشريعي؟ أم هي حق طبيعي للفرد قبل الدولة؟!!![٢].

وفي العدد التالي واصلت صحيفة (مصر الفتاة) حديثها حول مجانية التعليم الحقيقـــة مـــن وجهـــة نظرها حيث رأت (مصر الفتاة) أن المجانية بهذا المعنى السابق الإشارة إليه تصبح خدمـــة عامـــة علـــى الدولة أن تقدمها لمصلحة الأفراد وبالتالي تنحصر مهمتها في توفير وسائل الاستفادة مـــن هـــذه الخدمـــة العامة سواء بافتتاح المدارس الحكومية أو معاونة المدارس الحرة. وفي ذلك ذكـــرت (مصـــر الفتـــاة) أن الدولة هي ولي أمر لمن لا ولي أمر له خصوصاً فيما يتعلق بمجال التعليم ولذلك اعتـــبرت الصحيفـــة أن هذا المبدأ هو الأساس القانوني والتشريعي للمجانية في التعليم.

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٤٨/٨/٣، نقلاً عن نازك أمين حبيب، مرجع سابق، ص٥١٤.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٤٩/٣/٢٨ (تعليق على القانون الجديد حول مجانية التعليم أيضاً، حيدر فريد مدير المـــدارس الفريديـــة بمحرم بك الإسكندرية)، ص١٤، ١٥.

(٣) صحافة التنظيمات اليسارية:

• العلاقة بين مجانية التعليم وديمقراطية المجتمع:

اهتمت الصحافة اليسارية حين تحدثت عن إقرار المجانية في التعليم الابتدائي، بأن تربطها بديمقراطية المجتمع وتحقيق الحد من الفوارق الطبقية بداخله فأكدت مجلة (الفجر الجديد)[*] أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين الديمقراطية وحصول أبناء الشعب على حقوقهم الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم كما أكدت على "أنه لا ديمقراطية بدون الحد من هذه الفوارق الطبقية"[١].

وعن حق الشعب المصري في التعليم المجاني ذكرت (الفجر الجديد) أن الديمقراطية في طورها الحالي تتجه بالفعل نحو الحد من الفوارق الطبقية في مجال التعليم بحيث يكون في مدرسة واحدة لأبناء الشعب جميعاً وعبرت عن ذلك قائلة "أن وجود نوعين من المدارس مدارس لأبناء عامة الشعب ومدارس خاصة لغيرهم من أبناء المثقفين والطبقات الوسطى والغنية أمر يتنافى مع الديمقراطية وعودة إلى الوراء لا تقرها تطورات العصر ولا تستند إلى أساس قومي"[٢].

ولذلك طالبت (الفجر الجديد) بأن يتحول التعليم الإلزامي في الريف إلى تعليم ابتدائي وبالمجان حتى يتمكن طلاب هذا النوع من التعليم أن يلتحقوا بأنواع التعليم الأخرى ولم تجد (الفجر الجديد) ما يمنع من أن يتم إقرار هذه المجانية في التعليم الثانوي حتى تفتح أمام الشعب المصري أبواب العلم على مصراعيها. وتحقيقاً لديمقراطية المجتمع لم تقف الصحافة اليسارية عند حد المطالبة بمجانية التعليم الإلزامي فقط بل طالبت بأن تكون كل محاولة لإصلاح هذا النوع من التعليم الإلزامي مقترنة بإصلاح شامل يتضمن مختلف النواحي المتعددة للمجتمع المصري وأهمها على الاطلاق رفع المستوى المعيشي بين أبناء الشعب المصري واتخاذ الأساليب الحديثة في الصناعة والزراعة وكذلك الاتجاه نحو التصنيع بهدف تعديل ملكيات الأراضي الزراعية بحيث يتم هذا التعديل على أساس زيادة ملكية صغار الفلاحين وبث روح التعاون بينهم وفي ذلك قالت (الفجر الجديد) "إن الإصلاح الذي يتفق مع الديمقراطية والتطور الصناعي يتطلب تحويل التعليم الأولي في المدن إلى تعليم ابتدائي مجاني مع تقديم المعاونات اللازمة للفقراء من التلاميذ"[٣].

وتأكيداً على العلاقة بين إقرار المجانية في التعليم الابتدائي وبين تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المصري نشرت مجلة (الفجر الجديد) مقالاً بعنوان "مجانية التعليم الابتدائي، حق اكتسبه الشعب

(*) مجلة الفجر الجديد والتي صدر العدد الأول منها في ١٦ مايو ١٩٤٥ نصف شهرية ثم أسبوعية لصاحبها ورئيس تحريرها أحمد رشدي صالح.

(١) الفجر الجديد: ١٩٤٥/٧/١٦ (التعليم والديمقراطية في مصر، أمين تكلا)، ص٢٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الفجر الجديد: ١٩٤٦/٦/١ (التعليم الإلزامي وديمقراطية التعليم، مدرس)، ص١٥.

المصري" وهو عبارة عن تلخيص لمقال نشره طه حسين في جريدة البلاغ مدافعاً عن مجانية التعليم وديمقراطيته وذلك بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٢ حيث أكدت (الفجر الجديد) على أهمية ما جاء في هذا المقال حين تحدث طه حسين على أن إقرار المجانية في التعليم الابتدائي حق من حقوق الشعب المصري والذي لا يجب التنازل عنه كما نقلت عنه (الفجر الجديد) قوله "إن إقرار مجانية التعليم الابتدائي إنما هو اعتراف ضئيل بحق الأفراد في التعليم والذي لا يجب أن تتوقف مسيرته عند هذا الحد، حيث بدأت الكثير من الدول الغربية في إقرار مجانية التعليم الثانوي استعداداً لإقرارها في التعليم العالي مما يدعم ديمقراطية التعليم ويساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص"[١].

كذلك اهتمت (الفجر الجديد) بالتأكيد على مهاجمة طه حسين لكل من وقف في طريق إقرار المجانية وتأكيده على أن ذلك يتنافى بشكل كبير مع السعي نحو إقرار الديمقراطية في المجتمع المصري، وأشارت (الفجر الجديد) إلى تعجب الكاتب من أن تقف بعض الاتجاهات الرجعية في سبيل إقرار المجانية في التعليم الابتدائي، في حين بدأت الكثير من الدول الغربية في إقرار هذه المجانية في التعليم العالي.

وجدير بالملاحظة هنا أن الصحافة اليسارية كانت دائمة الحرص على أن تربط قضية التعليم بإطارها الأشمل والأعم ألا وهو القضية المجتمعية ككل، فهي ترى أن إقرار المجانية في التعليم الابتدائي جزء من تحقيق ديمقراطية المجتمع في إحدى نواحيه (التعليم) كما أنها ترى أن مشكلة نشر التعليم والتوسع فيه وتوصيله إلى الفئات المحرومة منه في الريف لن يتم حلها إلا إذا تم حل مشكلة الحد من الفوارق الطبقية مما أسبغ على معالجة تلك الصحف لقضية مجانية التعليم شكلاً متعمقاً في المعالجة على الرغم من قلة المادة التي استطاعت الباحثة الحصول عليها فيما يتعلق بالصحافة اليسارية، حيث لم تتمكن الباحثة من الحصول إلا على مجلد واحد لمجلة (الفجر الجديد) والتي صدر العدد الأول منها في ١٦ مايو ١٩٤٥ والذي احتوى بداخله على ٣٢ عدداً من المجلة وذلك في المكتبة الخاصة للدكتور رفعت السعيد[*].

---

[١] الفجر الجديد: ١٩٤٦/٦/١٦ (مجانية التعليم الابتدائي حق اكتسبه الشعب المصري، طه حسين)، ص٢٣.

[*] مقابلة مع الدكتور/ رفعت السعيد بمقر حزب التجمع وصحيفة الأهالي: ٢٠٠٢/٢/٢.

ثالثاً: صحيفة الأهرام المستقلة:

* الدعوة لإقرار حق الفقراء في التعليم المجاني:

وخلال الأربعينيات واصلت صحيفة (الأهرام) دعوتها لنشر التعليم والتوسع في مختلف مراحلـــه ليشمل جميع الفئات المحرومة منه ولذلك حين أعلنت وزارة المعارف الوفدية خلال عام ١٩٤٣ عن نيـــة الوزارة في جعل التعليم الابتدائي بالمجان رحبت صحيفة (الأهرام) بهذه الخطوة على اعتبار أنـــها جـــزء من السياسة العامة للدولة والتي تسعى للتأكيد على حق الفقراء في حياة كريمة وفي مقدمة هـــذه الحقـــوق، الحق في التعليم المجاني عن طريق إلغاء مصروفاته تدريجيـــاً، وأضـــافت (الأهـــرام) إن عـــزم وزارة المعارف على جعل التعليم الابتدائي بالمجان لا يدل إلا على الفهم الصحيح لمختلف التطورات التي شـملت العالم عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ممـا أفرز الحاجة إلى أهمية التعليم والتوسع فيه وتأكيداً على ذلك نشرت (الأهرام) تصريحاً لوزيـــر المعـــارف أحمد نجيب الهلالي قال فيه "إنه على الرغم من أن الدستور يقول أننا بلد ديمقراطي، إلا أن الواقع يؤكـــد عكس ذلك وبخاصة في مجال التعليم وبالتالي فهذه المجانية لخير الطلاب وخير البلاد ومســـتقبلها بحيـــث يوضع الإنسان الصحيح في المكان الصحيح"[١].

وتدعيماً لفكرة حق الفقراء في التعليم المجاني آلت صحيفة (الأهرام) على نفســـها تبنـــي الدعـــوة والفكرة الخاصة بطه حسين المستشار الفني لوزارة المعارف آنذاك حين تقدم بفكرة من أجـــل الاكتتـــاب العام لتعليم الفقراء، حيث قامت الصحيفة بإنشاء صندوق لتعليم المحرومين وذلـــك لتجميـــع مـــا يقدمـــه القادرون لاستخدامه في تعليم الفقراء وحقق المشروع نجاحاً كبيراً حين أعلنت وزارة المعـــارف الوفديـــة بأنها على استعداد أن تقوم بتعليم عدد من التلاميذ بالمجان مقابل المبالغ التي سيتبرع بها الجمـــهور لـــهذا الصندوق وذلك كما جاء في التصريح الخاص بأحمد نجيب الهلالي وزير المعارف قائلاً "إن الوزارة علـــى استعداد أن تستخدم كل ١٢ جنيهاً تجمع لتعليم تلميذ في الابتدائي تقوم الوزارة بتعليمه مجاناً فـــي جميـــع مراحل هذا التعليم أي مدة الأربع سنوات ومقابل كل ٢٠ جنيهاً تجمع لطالب الثانوي يتم تعليمه مجاناً لمـــدة خمس سنوات مع تخصيص جزء من المبلغ المجموع في مشروع تغذية الطلاب"[٢].

* إقرار المجانية في التعليم الابتدائي وديمقراطية المجتمع:

وحين قررت وزارة المعارف الوفدية عام ١٩٤٤ جعل التعليم الابتدائي بالمجان، كـــانت صحيفـــة (الأهرام) في مقدمة الصحف والتي رحبت بهذا القرار باعتباره مرادفاً لتحقيق العدالـــة الاجتماعيـــة فـــي المجتمع المصري والتأكيد على ديمقراطية التعليم بداخله ونقلت الصحيفة عن طه حسين ما أعلنه حين قـــال

---

(١) الأهرام: ١٩٤٣/١١/١٨ (القواعد الجديدة لسياسة التعليم في مصر، إلغاء المصروفات تدريجياً في المدارس، التوسع في التعليم ومسايرة التطور العالمي، محمد زكي عبدالقادر)، ص٣، ٤.

(٢) الأهرام: ١٩٤٣/١١/٢٣ (مشروع تعليم المحرومين، مأثره لوزير المعارف)، ص٣.

"إن إقرار مجانية التعليم الابتدائي إنما هو اعتراف ضئيل بحق الأفراد في التعليم، ولن يستطيع أحد تغيير هذا الاتجاه إلا إذا استطاع أن ينقل مصب النيل من البحر الأبيض المتوسط إلى تلك البحيرات التي ينبع منها"[١].

وتأكيداً على ذلك رأت الصحيفة أنه لابد ألا تتوقف مسيرة التعليم المصري عند هذا الحد مؤكدة على وجود الكثير من الدول الغربية والتي بدأت في إقرار المجانية في التعليم الثانوي استعداداً لإقرارها في التعليم العالي بما يدعم ديمقراطية التعليم ويساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بشكل صحيح.

*** مجانية التعليم الابتدائي واللامركزية في إدارة التعليم:**

وفي عام ١٩٤٦ حين تلقت وزارة المعارف في حكومة إسماعيل صدقي الثالثة العديد من الطلبات الخاصة بأن تتم تلبية طلبات المجانية والتي تتلقاها الوزارة من أولياء الأمور عن طريق المدارس ذاتها دون أن تمر هذه الطلبات بكل المراحل المتعددة والتي كانت تمر بها قبل إقرار المجانية في التعليم الابتدائي. نجد أن صحيفة (الأهرام) وفي إطار تعليقها على هذا ذكرت أن الحكومة الوفدية حين أقرت المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ توسعت في المجانية توسعاً لم يسبق له مثيل وأضافت أنها وفرت كل السبل لتيسير تحقيق هذه المجانية، ولذلك طالبت (الأهرام) محمد حسن العشماوي وزير المعارف أن يستفيد مما فعلته الحكومة الوفدية لإقرار هذه المجانية وسبل تحقيقها بأسرع شكل ممكن مؤكدة على ضرورة أن تستفيد وزارة المعارف من الاتجاه الجديد والخاص باللامركزية في إدارة التعليم بما يؤدي لأن تحقق المجانية أهدافها ولذلك توجهت الصحيفة بالنصح لأولياء الأمور قائلة "أنه يجب أن يتوجه الجميع إلى أماكن التخصص حيث أن الوزارة لا تهتم بالنظر إلى الطلبات الخاصة بأولياء الأمور مباشرة، إلا إذا كان هناك خطأ في تطبيق نسبة المجانية من قبل المختصين"[٢].

---

(١) الأهرام: ١٩٤٤/٤/١١ (المستشار الفني لوزارة المعارف يتحدث عن العدالة الاجتماعية والتعليم)، ص٣.

(٢) الأهرام: ١٩٤٦/١٠/٩ (العام الدراسي الجديد، الأماكن المدرسية والشكوى من ضيقها)، ص٣.

المحور الثالث: موقف الصحافة المصرية من إقرار مجانية التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) عام ١٩٥٠:

شهدت بداية فترة الخمسينيات إقرار المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) حين أقرت وزارة مصطفى النحاس السابعة (والتي استمرت في الحكم من ١٢ يناير ١٩٥٠ وحتى ٢٧ يناير ١٩٥١) هذه المجانية وذلك بإصدار وزير المعارف طه حسين القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٠ والذي بموجبه تقررت المجانية في المدارس الثانوية والفنية المتوسطة ورياض الأطفال.

وقد تعرضت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها لهذا القرار تبعاً للانتماءات الفكرية لهذه الصحف وكذلك بتأثير طبيعة العلاقة بينها وبين حزب الوفد صاحب قرار مجانية التعليم العام وسوف تتعرض الباحثة خلال الصفحات التالية للمواقف المختلفة والتي اتخذتها الصحافة المصرية تجاه مجانية التعليم العام.

أولاً: الصحافة الحزبية:

(١) الصحافة الوفدية:

*** إقرار المجانية في التعلّيم العام إنجازاً وفدياً:**

رحبت الصحافة الوفدية بإقرار المجانية في التعليم العام باعتباره إنجازاً وفدياً، كما أشارت إليه الصحافة الوفدية على اعتباره خطوة تكميلية واستمراراً طبيعياً لما بدأته حكومة الوفد في الأربعينيات حين أقرت المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، فذكرت صحيفة (المصري) الوفدية أن مسيرة التعليم المصري وصلت إلى أرقى مستوياتها حين أقرت المجانية في التعليم العام مؤكدة على أنه وبإقرار هذه المجانية أصبح التعليم بمختلف أنواعه في متناول جميع فئات الشعب وعبرت (المصري) عن ذلك قائلة "أن المشروع الحضاري الأول لوزارة المعارف الوفدية هو التوسع في المجانية بحيث تشمل كل أنواع التعليم، فبعد أن كان الحديث مجرد الدعوة إلى تيسير سبل التعليم تحول الحديث إلى إقرار المجانية في كل أنواع التعليم الابتدائي والثانوي والفني وكذلك رياض الأطفال"[١].

ولذلك اهتمت (المصري) بالتأكيد على ما ذكره طه حسين حين تحدث عن استمرار وزارة المعارف في سياستها نحو جعل التعليم من حق الشعب حتى أصبح التعليم الجامعي نفسه بعضه بالمجان والبعض الآخر انخفضت رسومه دون الإخلال بحق المتفوقين في هذه المجانية على حد تعبير طه حسين والذي نقلت الصحيفة عنه قوله "إنه وعلى الرغم من أن هذه الإنجازات أدت إلى زيادة ميزانية الوزارة

---

(١) المصري: ١٩٥٠/١/١٨ (سياسة المعارف التعليمية، تقرير عنها في موسكو)، ص٥.

بما يوازي ١٥% من مجموع الميزانية إلا أن الوزارة حرصت على ذلك تحقيقا لمبدأ حق الشعب في التعليم لا فرق في ذلك بين غني وفقير"[١].

وتأكيدا على حديث الصحافة الوفدية عن المجانية باعتبارها إحدى أهم إنجازات حكومة الوفد التعليمية ذكرت صحيفة (صوت الأمة) الوفدية أن إقرار المجانية في التعليم العام يعد الخطوة الثانية في سياسة حكومة الوفد نحو إطلاق العقلية المصرية وتحريرها من العديد من القيود، وذلك بعدما قامت به الحكومة الوفدية حين ألغت إدارة الرقابة على المطبوعات والتي كانت تقيد كل عمل فكري أو صحفي أو أدبي، وأضافت (صوت الأمة) أنه وإذا كانت هذه هي الخطوة الأولى نحو تحرير العقلية المصرية من كل قيد، فكان من الطبيعي أن تتبعها الحكومة الوفدية بالخطوة الثانية وهي جعل التعليم في متناول الجميع وحرا من كل قيد أيضا وتأكيدا على إشادتها بالحكومة الوفدية قالت (صوت الأمة) "هذا هو الوفد وهؤلاء هم رجاله خطوته الأولى احترام العقل المصري، وخطوته الثانية تربية العقل المصري بالتعليم العام المجاني، ها كم طه حسين والذي ادخره مصطفى النحاس لمكافحة الجهل".

* الهجوم على سياسة السعديين التعليمية تجاه المجانية:

واتخذت الصحافة الوفدية من إقرارها للمجانية في التعليم العام ذريعة للهجوم على سياسة السعديين التعليمية وبخاصة فيما يتعلق بمجانية التعليم، فذكرت (صوت الأمة) أنه كان لزاما على الوفد أن يدافع عن حرية التعليم وإتاحته للجميع وتحريره من قيود الفقر خصوصا بعد أن غالى "السعديون" في جعل التعليم بالمصروفات غير مهتمين بالأزمات المالية الطاحنة والتي مرت بالمجتمع المصري حتى أعجزت الآباء عن دفع نفقات تعليم أبنائهم وتعجبت (صوت الأمة) من الهجوم الذي قامت به الصحافة السعدية على إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم العام وذلك حين توقعت الصحافة السعدية فشل الوزارة الوفدية في تحقيق هذه المجانية وهو ما سنتعرض له بالتفصيل عند الحديث عن موقف الصحافة السعدية من إقرار المجانية في التعليم العام (الثانوي، الفني، رياض الأطفال).

ودفاعا عن هذه المجانية قالت (صوت الأمة) "إن إقرار المجانية في التعليم العام قرار يصلح ما أفسده السعديون في التعليم المصري، فقد انقضى الأسبوع الأول على انتصار وزارة المعارف على دعاة الهزيمة والرجعية والجهل وبذلك سجل طه حسين المعجزة الكبرى"[٢].

وبررت (صوت الأمة) هجوم السعديين على إقرار المجانية في التعليم العام بفشلهم الأكيد في توصيل التعليم لمختلف فئات المجتمع المحرومة منه عن طريق جعله بالمجان وأضافت أن هذا الهجوم لا يعبر عن شيء إلا الحقد والكيد والغيظ الدفين على حد تعبير الصحيفة والتي رأت أن حرية التعليم لا تعجبهم مؤكدة على أنهم (السعديون) ينتسبون كذبا وزورا إلى سعد زغلول، بل واتهمتهم (صوت الأمة)

---

(١) المصري: ١٩٥٠/٥/٨ (خطاب لوزير المعارف)، ص٥.

(٢) صوت الأمة: ١٩٥٠/١٠/١١ (طه حسين يسجل المعجزة الكبرى)، ص٣.

بأنهم حين تولوا المسئولية كانوا يبيعون التعليم للأغنياء والقادرين على دفع نفقاته وكانوا يصـــدون عنه الفقراء حتى امتلأت الشوارع في كل مكان بالضائعين لا لشيء إلا لفقرهم وعجز أولياء أمورهم عن دفـع المصروفات الباهظة في زمن عزّ فيه رغيف العيش وكما قالت الصحيفة "وكان أولى بهم (الســعديون) أن يخجلوا من أنفسهم ويقبعوا في جحورهم ولا يذكروا المصريين بجريمتهم في حق العلم والتعليم ثم يحمـدوا لوزارة الشعب هذا العمل الوطني الجليل"(١).

وكذلك حرصت الصحافة الوفدية على أن تدلل على صحة وجهة نظرها هذه حين أشـــارت إلـى انتظام العملية التعليمية منذ اليوم الأول في العام الدراسي مؤكدة على أنه لا يوجد شيء أدل علـى نجـاح سياسة الوفد التعليمية من أن يجد كل تلميذ مكاناً معداً لاستقباله وأن يتسلم كتبه وأدواتـه دون تـأخير وأن تأخذ كل مدرسة حاجتها من التلاميذ وتحويل المتبقي منهم إلى المدارس الأخرى حسب مناطقهم الســكنية وكما ذكرت (صوت الأمة) دون أن يؤدي كل ذلك إلى تأجيل بداية العام الدراسي عن الميعاد المحدد لـه كما كان يحدث سابقاً قبل أن يتم إقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم قبـل الجـامعي، كمـا أشـارت (صوت الأمة) إلى ذلك التقرير الذي أعدته المراقبة العامة للمشروعات والخاص بمـهن أوليـاء الأمـور الطلبة الذين استطاعوا الالتحاق بمختلف أنواع التعليم، باعتباره دليلاً آخر على نجاح حكومة الوفـد فـي نشر التعليم والتوسع فيه والوصول إلى الفئات المحرومة منه حيث ذكرت الصحيفة أن هذا التقرير أوضـح أن معظم هؤلاء الطلبة من أبناء الموظفين والتجار والمزارعين ممن لم يكن لديـهم مجـرد الأمـل فـي الالتحاق بالتعليم الابتدائي وعلى حد تعبير الصحيفة وهاهم يستكملون تعليمهم في مختلف مراحله وتوجهت (صوت الأمة) بالنصح إلى السعديين قائلة "لابد وأن تكونوا كالحاقد العاقل الذي يرى الخير يجـري علـى يدي غيره فيسكت على مضض ولا يتكلم حتى لا يفضح نفسه، أنـها نصيحـة لأعـداء الشـعب فلعلـهم ينتصحون"(٢).

وعلى حين أشارت (صوت الأمة) إلى السعديين باعتبارهم أعداء الشعب وحجر عثرة في طريـق تحقيق مصلحته في إقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم، نجد أن صحيفة المصري وصفتهم "بخصـوم المجانية" حيث ذكرت أن خصوم المجانية (السعديون) كانوا يدّعون أن إقدام حكومـة الوفـد علـى هـذه الخطوة إنما هي مقامرة خطيرة لن تستطيع التغلب عليها لكثرة الراغبين في التعليم وأضـافت أنـه حتـى وبعد أن أصبح التعليم كله بالمجان لم يتوقفوا عن الزعم بأن الحكومة ستخفق إخفاقاً شديداً فـي تقريرهـا للمجانية ولذلك نفت (المصري) ذلك حين قالت "إن الله أراد خيراً بوزارة الشعب فعلى الرغم مـن إقـرار المجانية في كل فروع التعليم (الابتدائي/ الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) الذي تشرف عليه الـوزارة لـم ترد واحداً ممن تقدموا لهذه المدارس" وأرجعت (المصري) نجاح حكومة الوفد في إقرارها للمجانية إلـى صدق نية الحكومة في خدمة الشعب وتقديم مصلحته على كل اعتبار وتأكيداً على ذلك ذكرت (المصـري)

(١) صوت الأمة: ١٩٥٠/١٠/١٤ (حرية التعليم لا تعجب السعديين)، ص٣.
(٢) المصدر السابق.

أن مجانية التعليم العام هي الوسيلة الوحيدة للنهوض بالتعليم المصري كما ذكرت أن جميع الإحصاءات التي قدمتها الجهات المختصة برصد التطورات التعليمية في مصر في وزارة المعارف أوضحت أن المبالغ التي تحصلها الوزارة من طلبة المدارس الثانوية لا تبلغ مائتي ألف جنيه وهو مبلغ بسيط وعلى حد تعبير الصحيفة لا يساوي الجهد الذي تبذله الوزارة في إجبار التلاميذ وأولياء أمورهم على تسديد هذا القدر الهين من المصروفات والجهد الذي يبذله الآباء للإعفاء منها وتأكيداً على ذلك نقلت الصحيفة عن طه حسين قوله "إنه لا يقال للشعوب لا تتعلمي لأن هناك مصاعب، ولكن يقال للشعوب يجب أن تتعلمي وتذللي العقبات وتقهري الصعاب مهماتكن فلا يقال للجائع لا تأكل لأن الطعام لا سبيل له ولكن يجب تيسير سبل الحصول عليه"[1].

---

(1) صوت الأمة: ١٩٥٠/١٠/١٤ (حرية التعليم لا تعجب المصريين)، ص٣.

(٣) صحافة الأحرار الدستوريين:

• الهجوم على إقرار المجانية في التعليم الثانوي والدعوة لإقرارها في التعليم الفني:

وعلى حين طرحت الصحافة الوفدية لإقرار المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) وزيادة نسب المجانية في التعليم الجامعي باعتبارها المشروع الحضاري الأول لوزارة المعارف الوفدية (١٩٥٠/ ١٩٥١) نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين واستمراراً في دعوتها نحو عدم ضرورة تعميم تجربة المجانية في مختلف أنواع التعليم والتأكيد على ضرورة نشر التعليم الفني والتوسع فيه، رحبت صحافة الأحرار الدستوريين بإقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم الفني (الزراعي/ الصناعي) لكنها رأت عدم وجود جدوى لإقرار هذه المجانية بصورة مطلقة في مختلف أنواع التعليم ولذلك طالبت صحيفة (السياسة) بضرورة التفرقة بين التعليمين العام والأولى مشيرة إلى أن إطلاق المجانية في كل منهما لابد وأن يكون بالنسب التي تتلاءم مع رغبات المتعلمين أنفسهم من ناحية ومع احتياجات المجتمع من ناحية أخرى وعبرت عن ذلك قائلة "أنه إذا كانت هناك حاجة إلى إطلاق المجانية في التعليم الأولي، فإنه لا توجد نفس هذه الحاجة إلى إقرار المجانية في التعليمين الثانوي والجامعي"[١].

وأضافت (السياسة) أنه لا يجب أن يلتحق غير المقتدرين على نفقات الدراسة بالتعليم الثانوي إلا من كان منهم نابغاً من ذوي الذكاء والكفاءة كما أشارت إلى أن المجتمع المصري في حاجة إلى أنواع أخرى من التعليم غير الجامعي أيضاً الذي يؤدي إليه إقرار المجانية في التعليم الثانوي وأضافت أنه ليس من مصلحة الأمة فتح باب التعليم العالي على مصراعيه ونتيجة لهذه الرؤية الخاصة بالأحرار الدستوريين جاء ترحيب الصحافة المعبرة عنهم بإطلاق المجانية في التعليم الفني بشقيه (الزراعي والصناعي) على اعتبار أن المجتمع في حاجة لمثل هذا النوع من التعليم وكذلك جاء رفضها لإقرار المجانية في التعليم الثانوي والذي يؤدي إلى التعليم الجامعي، ولذلك رأت صحيفة (السياسة) أن إقرار هذه المجانية في التعليم الفني سيؤدي إلى تقدم المجتمع المصري مقارنة بباقي المجتمعات.

كما تشككت صحافة الأحرار الدستوريين في أن تستطيع الحكومة الوفدية توفير النفقات اللازمة لإقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم وعبرت (السياسة) عن ذلك بقولها "من أين لوزارة المعارف المال اللازم لهذا التطور، فالمجانية في التعليم العام كانت أمنية عندنا فنقلها هيكل حين كان وزيراً للمعارف من عالم الأماني إلى عالم التطبيق، فاعترضت الميزانية فلعل تكون الميزانية طيعة للدكتور طه حسين"[٢].

وكما هو واضح أن صحيفة (السياسة) حاولت أن توضح أن حزب الأحرار الدستوريين حاول تطبيق المجانية في التعليم العام حين وصل إلى الحكم، لكن الميزانية وقفت حائلاً دون تطبيق ذلك وهو

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٥٠/١/٢٤ (تطبيق نظام المجانية)، ص١١.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٥٠/١/٢٦ (تطبيق المجانية)، ص٣.

مالم تثبت صحته حين تحدثنا عن موقف صحافة الأحرار الدستوريين من مجانية التعليم الابتدائي وكذلك من خلال البيان الذي ألقاه هيكل حين تولى مسئولية وزارة المعارف عام ١٩٣٨.

* **الهجوم على سياسات حزب الوفد التعليمية:**

واتخذت صحافة الدستوريين من إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم العام ذريعة للهجوم على حزب الوفد ذاته وسياساته التعليمية، فذكرت (السياسة) أن العبرة ليست في إصدار القوانين والقرارات وإنما العبرة في إمكانية تطبيقها وكيفية تنفيذها وأضافت خصوصاً إذا كان الهدف منها الدعاية السياسية كما فعل حزب الوفد، حين أقر المجانية في التعليم العام دون توفير الأرضية اللازمة لتطبيقها والمتلائمة مع طبيعة المجتمع المصري وفي ذلك قالت (السياسة) "ليست القضية في إطلاق حكومة الوفد للمجانية في التعليم العام، وإنما في إيجاد الأماكن الصالحة لهذه الجحافل من الطلبة وإيجاد المعلمين الأكفاء"[١].

وفي مطلع عام ١٩٥١ وعقب مرور عام على تطبيق تجربة المجانية في التعليم العام، واصلت صحافة الأحرار الدستوريين هجومها على حكومة الوفد وسياستها التعليمية في إقرار المجانية في التعليم العام، حيث ذكرت (السياسة) أنه وعقب انتهاء العام الدراسي (١٩٥٠/ ١٩٥١) تبين أنه شهد اضطراب نظام المجانية وعدم إمكانية تطبيقه بشكل عملي وأضافت أن المجانية سارت على قاعدة غير موحدة مما أدى إلى حرمان المستحقين لهذه المجانية منها وشغل الأماكن تلاميذ آخرين لهذا النوع من التعليم (الثانوي) ورأت (السياسة) أن كل هذا أدى إلى "عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي أعلنت الوزارة الوفدية نظام المجانية في التعليم العام على أساسه"[٢].

ولذلك استنكرت الصحيفة فكرة تعميم المجانية في مختلف مراحل التعليم وإتاحة فرصة الالتحاق بكل أنواع التعليم لمختلف فئات وطبقات الشعب، كما أكدت (السياسة) على أن إقرار المجانية في التعليم العام لم يكن مطلباً شعبياً في حد ذاته وإنما هي دعوة نقلتها حكومة الوفد من الغرب بغرض كسب المزيد من التأييد الشعبي لها وبررت (السياسة) وجهة نظرها الخاصة بعدم تعميم تجربة المجانية في التعليم العام حين قالت "إن العلم حين يُبذل لجميع الناس قد يصل بهم إلى نوع من الترف قد يضر أكثر مما يفيد"[٣].

ومما يثير الدهشة هنا أنه ومع إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ هاجمت صحافة الأحرار الدستوريين هذا القرار على اعتبار أنه جاء ليأخذ الكثير من الأموال والتي كان من الممكن توجيهها للاهتمام بالتعليم العالي لاسيما الجامعي والذي يؤدي إليه التعليم الثانوي على أساس أنها رأت أن التعليم الجامعي هو أساس النهوض بالمجتمع، بل وجاء تأييدها لنشر التعليم العالي والتوسع فيه على أساس أنه الكفيل بنشر التعليم الأولي والذي تبنت صحافة الدستوريين الدعوة لنشره خلال الفترة

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٥٠/٨/١٧ (المجانية في التعليم العالي)، ص٣.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٥١/٢/١٩ (الوزارة الوفدية وإقرار المجانية)، ص٥.

(٣) السياسة اليومية: ١٩٥٠/٢/٢١ (مجانية التعليم، رأى صريح في التعليم، زكي مبارك)، ص٥.

الزمنية المدروسة وبخاصة خلال فترتي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً في بيان هيكل (والذي نشرته صحيفة السياسية اليومية في ١٩٣٨/٥/٧) عند توليه مسئولية وزارة المعارف حيث قال "إن التعليم الأولي لا يعني مجرد نشر القراءة والكتابة، وإنما خلق عقول تستطيع أن تقدر البيئة المصرية واحتياجاتها، والتعليم العالي وحده هو الكفيل بنشر التعليم الأولي وإيجاد سياسة صحيحة له، فليس التعليم الأولي أساس التعليم في مصر وإنما التعليم العالي هو أساس النهضة المصرية كلها".

نقول أنه ومن المثير للدهشة هنا أن تتبنى صحافة الأحرار الدستوريين الدعوة لنشر التعليم العالي باعتباره أساس نهضة المجتمع وترفض من أجل ذلك إقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم الابتدائي ١٩٤٤، وفي حين تقر الحكومة الوفدية المجانية في التعليم الثانوي الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة التعليم الجامعي وكذلك زيادة نسبة المجانية في التعليم الجامعي، نجد أن صحافة الدستوريين نفسها هي التي تهاجم توسيع قاعدة التعليم الجامعي ونشره عن طريق إقرار المجانية فيه.

وكما هو واضح أن الهجوم كان هجوما على أن إقرار هذه المجانية جاء على يد حكومة الوفد وليس على يد الأحرار الدستوريين حين تولوا مقاليد الحكم، خصوصا أنه وبتأثير التركيبة الطبقية لحزب الأحرار الدستوريين وكذلك مهادنته للاحتلال على امتداد الفترة الزمنية المدروسة ١٩٢٣- ١٩٥١، يمكن تفسير تبني صحافة الأحرار الدستوريين لنشر التعليم الفني والتوسع فيه للتخديم على مصلحة هذه الطبقة في الإثراء السريع وكذلك السعي دائما لتضييق نطاق التعليم والتوسع فيه بدعوى أن المجتمع المصري في حاجة لأنواع معينة من التعليم وليس التعليم الجامعي فقط وهو ما يدعم المنحى الكمي في سياسة الاحتلال التعليمية والتي أكدت من خلالها على أن التعليم الأولي (القراءة والكتابة) لجميع المصريين أما التعليم الثانوي فلقلة منهم والتعليم الجامعي فلندرة من المصريين ممن يتميزون بالتفوق والنبوغ وبالتالي هذا ما كانت تشير إليه صراحة الصحافة المعبرة عن الأحرار الدستوريين حين كانت تنادي بأن أكثر أنواع التعليم توافقا مع المجتمع المصري هو التعليم الأولي والفني بشقيه (الزراعي والصناعي) وبمعنى أدق وأكثر تعبيرا "هو الأكثر توافقا مع مصلحة الحزب وقياداته".

(٣) صحافة الهيئة السعدية:

* التأكيد على أهمية نشر التعليم بمختلف أنواعه:

اهتمت صحافة الهيئة السعدية في مطلع الخمسينيات بالتأكيد على أهمية التعليم والإشارة إلى ضرورة نشره والتوسع فيه، حيث رأت صحافة السعديين أن هذا المطلب إنما جاء كنتيجة طبيعية لتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مما أفرز الحاجة إلى التوسع في مختلف أنواع التعليم.

وفي ذلك ذكرت صحيفة (الأساس) أن تغير الهدف من التعليم من أهم العوامل التي دعت إلى نشر التعليم في مختلف أنواعه حيث لم يعد الهدف من التعليم مجرد تخريج موظفين ولكنه أصبح هدفاً اجتماعياً، وأضافت الصحيفة أنه في الدول المتقدمة أصبح هدف التعليم السعي وراء تربية النشء بحيث تحول إلى عملاً له ثمرة مادية ملموسة فزادت الحاجة إلى نشره وعبرت (الأساس) عن ذلك بقولها "إن نشر التعليم جاء مرادفاً لانتشار ما يسمى بديمقراطية التعليم حيث نشر المدارس وازدياد عدد التلاميذ تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية الحقة وتطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص"[١].

* الهجوم على إقرار مجانية التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) ١٩٥٠ وعيوب تطبيقها:

وعلى الرغم من إيجابية هذا الطرح الخاص بالصحافة السعدية حول أهمية نشر التعليم والتوسع فيه، إلا أن صحافة السعديين وفي نفس الوقت كانت في مقدمة الاتجاهات الصحفية التي تزعمت جبهة الهجوم على إقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم العام خلال عام (١٩٥٠/ ١٩٥١)، وبخاصة إذا عرفنا أن الهيئة السعدية منذ تكوينها عام ١٩٣٨ وضعت نفسها (وبالتالي الصحف المعبرة عنها) في جبهة الخصومة مع حزب الوفد باعتبار أن الوفد هو الخارج على مبادئ سعد زغلول وليس العكس وبالتالي آلت الصحافة السعدية على نفسها الهجوم على سياسات حزب الوفد في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية وفي مقدمتها التعليم، وربما هذا ما يفسر أن هجوم الصحافة السعدية على إقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم العام جاء هجوما على الوفد كحزب سياسي أكثر من هجومها على المجانية كسياسة تعليمية في حد ذاتها.

فأشارت صحيفة (الأساس) السعدية إلى إقرار المجانية في التعليم العام (والذي اعتبرته الصحافة الوفدية مشروعها الحضاري الأول في مجال التعليم) باعتباره دليلاً على السياسة التعليمية المرتجلة لحكومة الوفد كما رأت أن إقرار المجانية بهذا الشكل المطلق محدود بالعديد من القيود وفي مقدمتها ميزانية الدولة والتي لها نطاق محدد لا يجب الخروج عنه وذكرت (الأساس) أن المشروع الخاص بإطلاق المجانية في كل أنواع التعليم سوف يعفي في نفس الوقت القادرين من دفع مصروفات التعليم، مما.

---

(١) الأساس: ١٩٥٠/٥/٥ (التعليم بالمجان معترف به من المصريين)، ص٣.

يكلف ميزانية الدولة أموالاً طائلة تقدر بأربعمائة وثلاثة وتسعين ألف جنيه، وعددت كذلك الصحيفة مجموعة من القيود الأخرى والتي تقف حائلاً دون تطبيق المجانية مثل مدى تنظيم السلطة المشرفة على التعليم وكفاءة المعلم وخبرته وسعة المدارس والفصول وعبرت (الأساس) عن هذه القيود بقولها "إن هذه الحدود مازالت موجودة بمثابة سدود تقف في وجه تطبيق المجانية بصورة عامة، خصوصاً وأن هذه الحدود نفسها هي التي كانت السبب وراء انحطاط مستوى التعليم حين أقرت وزارة الوفد المجانية في التعليم الابتدائي في عام ١٩٤٤"[١].

وذكرت الصحيفة وزارة المعارف الوفدية بما حدث عندما أقرت المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ دون النظر إلى إمكانية تطبيقها مما أدى إلى تفشي العديد من المشكلات داخل التعليم المصري خصوصاً وأن هذا الإقرار تم دون النظر إلى حدود وميزانية الدولة فاكتظت الفصول بالتلاميذ مما ضيع عليهم فرص الاستفادة من الدرس وفشل الأساتذة في القدرة على الإشراف على هذه الأعداد الكبيرة من التلاميذ وبالتالي عجزت المدارس عن استيعاب هؤلاء التلاميذ، فعجز البعض عن استكمال تعليمه كما كان الحال عليه قبل إقرار المجانية في التعليم الابتدائي ووصلت (الأساس) في هجومها على مجانية التعليم العام إلى حد نفى دستورية هذا القرار والذي اعتبرته الحكومة الوفدية تطبيقاً لما أعلنه الملك فاروق في خطاب العرش ١٩٥٠ حين دعا إلى ضرورة إتاحة التعليم بمختلف أنواعه للفئات المحرومة منه، حيث أكدت (الأساس) على وجود عدة مبررات تلغى دستورية هذا القرار والخاص بمجانية التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) منها على حد تعبير الصحيفة أن هذا الإعلان جاء دون حصول الحكومة على موافقة البرلمان على إقرار هذه المجانية مما سيترتب عليه إنفاق مبالغ ضخمة من الخزانة العامة للدولة دون موافقة البرلمان وكذلك ذكرت (الأساس) أن وزارة المعارف حين أصدرت تعليمات بإعادة ما تم تحصيله من أولياء الأمور إليهم تكون قد ارتكبت مخالفة دستورية وبررت الصحيفة ذلك بأنه لا يجوز وقف تنفيذ القوانين بقرارات تصدر من مجلس الوزراء وحددت (الأساس) الأزمة الدستورية هذه حين قالت "إن إعلان هذه المجانية جاء مخالفة دستورية صريحة، حيث أدى هذا الإعلان إلى قيام الموظفين بوقف تنفيذ القانون الخاص بالميزانية دون أن يعتمد البرلمان هذا التعديل، مما يحمّل ميزانية الدولة عبئاً مالياً كبيراً"[٢].

وتداركاً لهذه المخالفة الدستورية والتي انطوى عليها إقرار المجانية في التعليم العام من وجهة نظر الصحافة السعدية وحلاً للأزمة، اقترحت صحيفة (الأساس) إنشاء مدارس بالمصروفات لتعويض الميزانية عن المبالغ الضخمة والتي تم إرجاعها إلى أولياء الأمور بعد تحصيلها، ورأت الصحيفة أن هذه الفكرة أكثر توافقاً مع طبيعة المجتمع المصري وظروفه ثم عبرت (الأساس) عن وجهة نظرها بشكل واضح ومحدد في أمر تعميم تجربة المجانية على مختلف أنواع التعليم في مصر حين ذكرت أنها تجربة

---

(١) الأساس: ١٩٥٠/٥/٢١ (الابتدائية لا تؤهل لدخول المدارس الثانوية)، ص٥.

(٢) الأساس: ١٩٥٠/٥/٢٣ (التعليم بالمجان مخالفة دستورية واضحة)، ص٣.

سابقة لأوانها ومستحيلة التطبيق في المجتمع المصري وعلى حد تعبير الصحيفة فلابد وأن تكون هناك مدارس للقادرين على نفقات التعليم"[1].

وهاجمت (الأساس) كذلك رفض وزير المعارف طه حسين لتنفيذ هذه الفكرة حين بررت هذا الرفض بأنه جاء نتيجة تحمس طه حسين غير الواعي لفكرة المجانية وذكرت الصحيفة أن تحقيق ديمقراطية التعليم يمكن الوصول إليها بوسائل عديدة ليس من بينها إقرار المجانية بهذا الشكل غير المدروس ونفت (الأساس) أن يؤدي تطبيق المجانية بهذا الشكل إلى ديمقراطية التعليم قائلة "فليس معنى الديمقراطية وجود مدارس مجانية دون أن يكون هناك مدرسون أكفاء مثلاً مما يدحض افتراءات طه حسين الكاذبة والذي اعتبر المجانية من مستلزمات الديمقراطية"[2].

*** الهجوم على سياسات طه حسين التعليمية (سياسة الماء والهواء ١٩٥٠-١٩٥١):**

ومع انتهاء العام الدراسي (١٩٥٠/ ١٩٥١) وظهور نتائج الامتحانات في سنوات النقل في المدارس الابتدائية والثانوية حيث شهد العام الدراسي (١٩٥٠/ ١٩٥١) انخفاضاً واضحاً في نسب النجاح وعقب مرور عام على تطبيق المجانية في مختلف أنواع التعليم، حصرت الصحافة السعدية هجومها على إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم العام في شخص وزير المعارف طه حسين وسياسته الخاصة بنشر التعليم حتى يكون في متناول الجميع كالماء والهواء، فقد اتخذت صحافة السعديين من هذه النتائج ذريعة للهجوم على سياسة وزارة المعارف الوفدية ممثلة في شخصية وزيرها طه حسين حين أقر المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) كذلك اعتبرت الصحافة السعدية هذه النتائج أكبر دليل على صحة وجهة نظرها الخاصة بعدم إطلاق المجانية على علاتها دون قواعد مدروسة ودون خطط مسبقة حيث ذكرت (الأساس) أن إقرار طه حسين للمجانية في التعليم العام هو السبب المباشر وراء سوء نتائج امتحانات النقل في المدارس الابتدائية والثانوية والتي على حد تعبير الصحيفة جاءت مخيبة للآمال كما عبرت عن أكبر خيبة أصيبت بها وزارة المعارف منذ أن كان للتعليم وزارة، حتى وصلت إلى حد المثل الأعلى إذا كان للخيبة مثل أعلى فجاءت النتائج منحطة انحطاطاً لا مثيل له في تاريخ التعليم في مصر".

ومن قبيل التهكم على طه حسين طالبته (الأساس) بتقديم استقالته وذلك بعد أن فشل كمارشال للتعليم وبعد سقوط التلاميذ لا سقوطه هو فماشاء الله فهو عالم كبير وأستاذ جليل!!! كما ذكرت الصحيفة والتي وصفته بأنه "دكتور السقوط" وأرجعت (الأساس) هذه النتائج السيئة في امتحانات النقل إلى عدة أسباب أهمها على الإطلاق كما رأت الصحيفة تلك السياسة الوفدية الارتجالية في فتح أبواب التعليم أمام الجميع على إطلاقها وعلى حد تعبير الصحيفة "تلك السياسة التي اسماها مارشال التعليم طه حسين سياسة

---

(1) الأساس: ١٩٥٠/١١/٢٠ (سعادة محمد العشماوي باشا يحدث الأساس عن المجانية)، ص٣.
(2) المصدر السابق.

الماء والهواء والتي لم يكن يهمه منها سوى أن يقول الجميع أن عدد التلاميذ زاد بصورة كبيرة ووصل إلى كذا ألف فقط ودون النظر إلى هذه الألوف ممن جاءت نتائجهم مخيبة للآمال"[١].

وأوردت الصحيفة مثالاً على فشل سياسة الماء والهواء لطه حسين والخاصة بفتح أبواب التعليم على مصراعيها أمام الجميع حيث ذكرت أنه حتى وبعد إقرار المجانية في التعليم العام أصبح ما يدفعه أولياء الأمور للدروس الخصوصية أكثر بكثير مما كانوا يدفعونه كنفقات للتعليم خصوصاً وأن المدارس لم تعد تقدم لهم التعليم بصورته الصحيحة ــ على حد تعبير الصحيفة ــ والتي قالت "فلم تعد المدارس في هذا العهد السعيد تنفع التلاميذ وذلك لحشر التلاميذ في الفصول وانخفاض مستوى مدرس الفصل لدرجة قيام أحد أولياء الأمور بدفع مبلغ خمسين جنيهاً للدروس الخصوصية"[٢].

وأضافت الصحيفة أن هناك بعض المدارس اضطرت لمواجهة هذا العدد الرهيب من التلاميذ إلى تعيين الخفراء والفراشين وكذلك سواقط شهادة الكفاءة كمدرسين لمواجهة العجز في عدد المدرسين لديها بسبب الإقبال المتزايد على مختلف أنواع التعليم عقب إقرار المجانية فيها.

وتأكيداً على وجهة نظرها الرافضة لإطلاق المجانية قارنت صحيفة (الأساس) بين السياسة التعليمية لكل من طه حسين وعبدالرازق السنهوري كوزيرين للمعارف، وكان طبيعياً أن تختار الصحيفة عبدالرازق السنهوري باعتباره وزير المعارف السابق على طه حسين وذلك في حكومة إبراهيم عبدالهادي ١٩٤٩ (حكومة ائتلافية بين السعديين والأحرار الدستوريين).

فذكرت الصحيفة أن السنهوري في سياساته التعليمية كان عنواناً للحرص على مصلحة التعليم المصري وذلك حين سعى لإيجاد علاج للمشكلات التي ترتبت على إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ وأضافت أن السنهوري لم يكن يهدف من وراء تنظيم تطبيق مجانية سوى وضع مجموعة من الضوابط لتنفيذ هذه المجانية تحقيقاً للمصلحة العامة فجعل المجانية قاصرة على كل تلميذ مؤهل للتعليم الثانوي بشرط حصوله على ٦٠% من مجموع الدرجات بما يعد أصدق تطبيق لمبدأ تكافؤ الفرص كما أشارت الصحيفة والتي على الجانب الآخر ذكرت أن طه حسين ظل يتشدق كذباً بمبدأ تكافؤ الفرص والذي عصفت به سياسة الماء والهواء والتي هي من عمل الوفد وعمل طه حسين وأضافت الصحيفة أنه وعلى العكس مما ادعاه طه حسين كذباً فقد حالت سياسته "الماء والهواء" دون التحاق تلاميذ المدارس الأولية وهم كثرة بالمدارس الثانوية حين قيدت سياسته هذا الالتحاق بضرورة اجتياز الطالب لامتحان في اللغة الأجنبية وعلى حد تعبير الصحيفة وهو مالا يتوفر إلا في تلميذ المدارس الابتدائية، وفي إطار هجومها الشديد على طه حسين وعلى الحكومة التي ينتمي إليها (الوفد) قالت (الأساس) "إن طه حسين حين قرر المجانية إنما سار على السياسة الوفدية ــ سياسة التهور .. هوى غالب وطبع غلاب ــ

---

(١) الأساس: ١٩٥٠/١١/٢٠ (سعادة محمد العشماوي باشا يحدث الأساس عن المجانية)، ص٣.

(٢) الأساس: ١٩٥١/٦/١٠ (فراشون وخفراء قناطر يشتغلون بالتدريس)، ص٤.

فكانت مجانية خرقاء وأتت بوعود جوفاء للمدرسين وبنظم بتراء وأعمال كلها عرجاء وشوهاء لأنها وليدة التهور والحزبية العمياء"[١].

غير أن الصحافة السعدية اهتمت بنشر رد وزير المعارف طه حسين على هذه الاتهامات التي وجهت إليه وإلى سياسة مجانية التعليم العام، فأجرت صحيفة (الأساس) حديثاً مع وزير المعارف والذي نفى كل هذه الاتهامات مؤكداً على أن العام الأول لتجربة مجانية التعليم العام شهدت انتظاماً للدراسة منذ اليوم الأول لها وكذلك تيسير سبل الحصول على التعليم لجميع فئات الشعب مما يدل على نجاح هذه السياسة وليس العكس ونقلت الصحيفة عن طه حسين تأكيده على أن التاريخ سوف يذكر أن هذه السياسات الخاصة بالمجانية في التعليم العام نجحت نجاحاً باهراً لكنه جاء نجاحاً في حدود المدارس الموجودة وكذلك في حدود الإمكانات المتاحة لتطبيقها – وعلى حد تعبير طه حسين – والذي نشرته الصحيفة قائلاً "إن سياسة الماء والهواء نجحت نجاحاً باهراً سواء رضى حزب السعديين أو لم يرضَ؟!! حيث أن تعليم المصريين جميعاً أبنائهم وبناتهم أصبح حقاً عليهم لاحقاً لهم فالحكومة مطالبة بمقتضى الدستور بتعليم جميع أبناء الشعب"[٢].

وجدير بالملاحظة هنا أن الصحافة السعدية حينَ نشرت هذه التصريحات لوزير المعارف طه حسين نشرتها كما هي ودون التعليق عليها ولا يمكن اعتبار ذلك من قبيل حرصها على عرض وجهة النظر الأخرى في المجانية بدليل هجومها الشديد والذي استمر منذ إقرار المجانية في أوائل عام ١٩٥٠ وحتى بداية ١٩٥١ وعقب انتهاء العام الدراسي، وربما جاء ذلك من قبيل حرص الصحافة السعدية على أن تظهر بمظهر الصحيفة المتحررة والتي تعرض للآراء المخالفة لها وهو ما ليس له تطبيق على أرض الواقع.

---

(١) الأساس: ١٩٥١/٦/٧ (السنهوري وطه حسين في الميزان)، ص٥.

(٢) الأساس: ١٩٥١/٧/١٢ (حديث لوزير المعارف)، ص٣، ٤.

ثانياً: صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

(١) صحافة مصر الفتاة:

ومع إقرار حكومة الوفد الأخيرة للمجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) خلال عام (١٩٥٠-١٩٥١) رحبت صحافة مصر الفتاة بهذا القرار على أساس أنه إقرار لحق الشعب المصري في التعليم بمختلف أنواعه خصوصاً بالنسبة لأبناء الشعب المصري من الفلاحين والعمال، وبخاصة إذا عرفنا أنه وفي العام التالي لإصدار البرنامج الثاني لحزب مصر الفتاة عام ١٩٤٩ أعلن أحمد حسين تغيير اسم الحزب إلى حزب مصر الاشتراكي وذلك لأن الاشتراكية كما تضمن البرنامج هي نظام العالم الحديث وهي كذلك من صميم الإسلام[١].

ولذلك جاء تضمن البرنامج للمبادئ الاشتراكية دعماً للتأكيد على حقوق أبناء الشعب المصري خصوصاً من الفلاحين والعمال في التعليم بمختلف أنواعه، فتضمنت المبادئ الجديدة للحزب الإيمان بالله وعبادته عن طريق خدمة الشعب وتأكيد الحريات الشخصية للمواطنين واحترام الدستور باعتباره مصدر السلطات، وضرورة التأمين الاجتماعي ضد العجز والمرض والشيخوخة والبطالة وحق التعليم بالمجان حتى المرحلة الثانوية وحق العمل والتنظيم النقابي وقد جاء تبني البرنامج للمنهج التطوري في التغيير والإصلاح سبباً في أن يؤكد البرنامج على أن وسيلة تحقيق هذه الأهداف هي نشر التعليم والأخلاق وتربية الشعب تربية اجتماعية[٢].

وتأكيداً على ذلك رأت صحافة مصر الفتاة أن مصدر الحق في المجانية في التعليم الثانوي عدم القدرة على نفقات التعليم دون تحديد لمرحلة دراسية معينة وفي ذلك قالت (مصر الفتاة) "لابد وأن تكون الدراسة الثانوية بأكملها بالمجان وبالتالي تكون تلك القاعدة هي الحدود الأولية لتطبيق القاعدة الشرعية سالفة الذكر والتي يجب اتخاذها أساساً للمجانية"[٣].

كما اهتمت الصحيفة بتحديد الطالب مستحق هذه المجانية حين حددته في الطالب الذي يقل إيراد والده عن ٣٠ جنيهاً سنوياً، أما مستحق نصف المجانية فهو من يقل إيراد والده عن ٥٠ جنيهاً سنوياً ولذلك طالبت الصحيفة بأن يتقدم طالب المجانية أو نصف المجانية باستمارة خاصة توضح ذلك دون قيد أو شرط على منحه هذه المجانية.

وتأكيداً على هذا المفهوم الخاص بإقرار المجانية في التعليم الثانوي رأت (مصر الفتاة) أنه وبتطبيق هذا المفهوم يمكن اعتبار قرار وزارة المعارف الخاص بمنح المجانية لمن يحصل على ٦٠%

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص٩٤- ٩٥.

(٣) مصر الفتاة: ١٩٤٩/٣/٢٩ (تعليق على القانون الجديد حول مجانية التعليم، حيدر فريد)، ص١٥.

خطوة على طريق طويل لتحقيق هذه المجانية بشكل كامل، ولذلك لا يمكن اعتبارها نهاية المطاف وعند تحقيق المجانية الكاملة في التعليم الثانوي ستكون وزارة المعارف على حد تعبير الصحيفة "هي المطالبة بإظهار شهادة غنى لكي لا تلزم ولي أمر الطالب بدفع مصاريف، بحيث لم يعد الطالب مضطراً إلى إظهار شهادة فقر، حتى يصبح في مقدرة كل طفل مصري أن يتعلم في كل درجات التعليم بالمجان متى كان على جانب من الاقتدار والاجتهاد[١].

ولذلك رحبت (مصر الفتاة) بقرار السنهوري باشا وزير المعارف حين اتخذ قراراً بعدم تحصيل النفقات الإضافية من طلاب المدارس الابتدائية وكذلك ضم التعليمين الأولي والابتدائي مما يعني أن طلاب المدارس الأولية سيتقدمون لامتحان الشهادة الابتدائية وبذلك فإن توحيد التعليم العام في مرحلة واحدة تؤدي إلى الجامعة لمن أراد إلى ذلك سبيلاً.

وكذلك حين أعلن السنهوري باشا وزير المعارف قائلاً أن التعليم أصبح منوطاً بالاقتدار العقلي لا المالي وأحسب أن هذه خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح ولذلك لابد من تهيئة السبل لتحقيق ذلك"[٢].

التأكيد على حق الفقراء في التعليم العالي المجاني:

ولذلك جاء موقف صحافة مصر الفتاة مؤيداً لإقرار المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) مما يدعم تلك المبادئ الاشتراكية والتي تضمنها برنامج الحزب.

فأشارت صحيفة (مصر الفتاة) إلى ضرورة المطالبة بأن تقل نفقات التعليم الثانوي والعالي لتكون في متناول الطبقات الفقيرة لاسيما أبناء العمال والفلاحين، كما طالبت بإنشاء معاهد الدراسات المختلفة في كل مناحي الحياة وأن يتم رصد المخصصات المالية اللازمة لها حتى تكفل العيش الكريم للعلماء والباحثين القائمين عليها كما طالبت الصحيفة "أن تفتح الجامعة أبوابها على مصراعيها لكل من يريد الانتساب إليها من مصر والبلدان الشرقية"[٣].

وعلى الرغم من ترحيب صحافة مصر الفتاة بإقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم العام، إلا أنها ربطت هذا الترحيب بضرورة كفالة كل الظروف اللازمة لإنجاح هذه المجانية سواء بتوفير الأماكن الدراسية أو المدرسين الأكفاء وكذلك الأدوات المدرسية والكتب، كما اشترطت صحيفة (مصر الفتاة) ضرورة أن تتمتع بهذه المجانية كل الطبقات الفقيرة خصوصاً في القرى حتى تؤتي ثمارها المرجوة منها وطالبت وزارة المعارف قائلة "أنه لابد من إنشاء المزيد من المدارس الابتدائية والثانوية بما يكفي الجيل الذي يريد أن يتعلم"[٤].

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٤٩/٤/١١، نقلاً عن نازك حبيب، مصدر سابق، ص٥١٦.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٤٩/٤/١٨ (إن التعليم في مصر كالصناعة والجيش سواء بسواء)، ص٨.

(٣) مصر الفتاة: ١٩٤٩/١١/٦ (برنامج حزب مصر الفتاة)، ص١٠-١١.

(٤) مصر الفتاة: ١٩٥٠/١/٢٣، نقلاً عن نازك أمين حبيب، مصدر سابق، ص٥١٦.

وبررت صحيفة (مصر الفتاة) تلك التحفظات التي وضعتها لإنجاح سياسة الوفد في إقرار مجانية التعليم العام إلى أنها ترى أن الذين سيتمتعون بهذه المجانية هم الطلبة الذين يوجدون في المدارس آنذاك بالفعل وليست الملايين التي تنتظر حقها في التعليم، وعلى سبيل المثال الذي أوردته الصحيفة أن الطالب الموجود في المدرسة الابتدائية سيجد التعليم الثانوي مفتوحاً أمامه بعد أن أصبح بالمجانية، في حين أن هناك العديد من أبناء الشعب المصري محرومين من هذا الحق وعبرت عن ذلك بقولها "ولكي يتمتع كل مصري بهذا الحق يجب أن يدخل التعليم القرية وأن تمحى الأمية في كل مكان"[١].

وأشارت (مصر الفتاة) إلى أن الفلاحين "هم الذين يجب أن تعنى الدولة بتعليمهم حتى يمكن أن يقال أن التعليم قد أصبح فعلاً إجبارياً وحقاً للجميع"[٢].

وأوضحت الصحيفة أن الذين ينبغي أن يتعلموا تعليماً أولياً يبلغ عددهم ثلاثة ملايين طفل في حين أن الوزارة (الوفدية) لا تعلم منهم سوى مليون طفل والباقي يعيشون في جهل مطبق.

وطالبت صحيفة (الشعب الجديد) حكومة الوفد أن لا تتحدث عن مجانية التعليم لأنها ليست لأبناء الشعب وإنما لفريق من أبناء الشعب وعبرت عن ذلك قائلة "أنها مجانية للقادرين من سكان المدن، أما سكان الريف فلا يزال بينهم وبين التعليم والحضارة ربع قرن على الأقل، فلا تتحدثون عن مجانية التعليم إلا في اليوم الذي تكون فيه عامة شاملة لكل مصري"[٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٥٠/١٠/٢٠، المصدر السابق، ص٥١٦.

(٣) الشعب الجديد: ١٩٥١/٦/١٥، المصدر السابق، ص٥١٦.

(٣) صحافة التنظيمات اليسارية:

وحين أقرت وزارة المعارف الوفدية المجانية في التعليم العام (الثانوي، الفني، رياض الأطفال) ١٩٥٠ رحبت صحافة التنظيمات اليسارية بهذا القرار غير أنها ربطت بين ترحيبها هذا من ناحية وبين رغبة حكومة الوفد الحقيقية في تنفيذ هذا القرار، حيث رأت صحيفة (المقاومة الشعبية)(*) أنه بعد مجيء الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠، كان هناك أمل في أن تخفف الوزارة أعباء أولياء الأمور والذين تثقل كاهلهم مصروفات تعليم أبناءهم في مختلف مراحل التعليم خاصة الجامعي والعالي منها وأضافت الصحيفة قائلة "لكن هذا لم يحدث، بل استمرت معاناة الطلاب وأسرهم طوال العام الدراسي ١٩٥٠/ ١٩٥١ حتى وبعد إقرار المجانية في التعليم العام وذلك لعدم وجود نية حقيقية للتخفيف عن أولياء الأمور"[١].

*** مجانية التعليم في جميع مراحله حق من حقوق الشعب المصري:**

وحين قررت وزارة المعارف رد أوراق الطلبة الجامعيين الذين لم يسددوا مصروفاتهم بعد امتحان الدور الثاني وذلك لتوفير مبلغ ٣٠ ألف جنيه وكذلك القيام بتخفيض اعتماد جامعة إبراهيم (جامعة عين شمس) من ٤٠ ألف جنيه إلى ٢٠ ألف جنيه، عبرت صحيفة (المقاومة الشعبية) عن غضبها الشديد من تلك الخطوات التي تناقض القرار الذي اتخذته الحكومة الوفدية والخاص بإقرار مجانية التعليم العام سعياً منها لإقرار مجانية التعليم الجامعي "كما أدعت" على حد تعبير الصحيفة والتي رأت أن ذلك يحدث في نفس الوقت الذي تشهد فيه مجالات أخرى إسراف شديد مثل تصليح السيارات الملكية واليخوت وبناء الحمامات والحدائق لخدمة الأسرة المالكة وبناء مرساه لسفينة حرم النحاس باشا، بالإضافة إلى تكاليف انتقال الحكومة لقضاء الصيف في الإسكندرية وسفر جميع الوزراء تقريباً لمدد طويلة إلى الخارج على حساب الدولة وتأكيداً على مطلبها الخاص بجعل التعليم العام في مختلف مراحله بالمجان قالت (المقاومة الشعبية) "أيها المواطنون .. لنعمل من أجل مجانية التعليم في جميع مراحله .. مجانية حقيقية لا زائفة .. فالتعليم حق للجميع، دافعوا عن حقوق ابنائكم ومواطنيكم من أجل التعليم المجاني .. وأنتم أيها الزملاء الطلاب المقبلون على امتحانات الدور الثاني ـ أحتجوا على مستغليكم باتحادكم .. احتجوا على هذه الأعمال وكونوا الوفود إلى الصحف والنواب".

(*) المقاومة الشعبية "صدرت كمجلة نصف شهرية للتعبير عن منظمة طليعة العمال في أواخر مارس وتوقفت بعد مرور ست سنوات على إصدارها وكانت المقاومة تطبع وتوزع سراً، نقلاً عن أبو سيف يوسف، وثائق من تاريخ اليسار المصري ١٩٤١ ـ ١٩٧٥ (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠٠) ص٧٣٣.

(١) المقاومة الشعبية: ١٩٥١/٨/٢٩، (حكومة الوفد والتخفيف على أولياء الأمور)، ص١، نقلاً عن أبو سيف يوسف، المرجع السابق، ص٦١٢.

*** المطالبة بمجانية التعليم الجامعي:**

وتأكيداً على نفس المعنى كتبت (المقاومة الشعبية) في أكتوبر ١٩٥١ مستنكرة ما قامت به جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية) وذلك حين منعت طلاب الجامعة من تأدية امتحانات الشفهي وأعادت أوراق الامتحان إليهم وذلك بسبب عدم تسديدهم لأقساط مصروفات التعليم.

وحين تظاهر طلاب الجامعة اعتراضاً على ذلك وطالبوا مديرها بالاستقالة وهددوا باقتحام لجان الامتحان مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ في الجامعة، نجد (المقاومة الشعبية) تعاود مطالبتها بمجانية التعليم قائلة "نحن نطالب بمجانية التعليم للجميع دون أي قيود ظاهرة أو مستترة، فليتظاهر الطلاب ضد سياسة التشريد، وليرسلوا الاحتجاجات إلى الصحف والى هيئات الطلاب العالمية، وليؤيد القراء الطلاب فيما يسعون إليه"[١].

كذلك وحين أعلنت إدارة الجامعات الثلاث أنها لن تسمح لطلابها بتلقي علومهم ما لم يكونوا قد سددوا القسط الأول من المصروفات وسيعتبر كل من لم يدفع هذا القسط مفصولاً، علقت (المقاومة الشعبية) على ذلك متهمة حكومة الوفد بأنها تحاول بذلك أن تمنع أكبر عدد من الطلبة العاجزين عن دفع ثمن العلم من الاستمرار بالجامعة بعد أن فشلت في إرهابهم بالاعتقال لتعجيزهم عن مقاومة الاستعمار واستئناف الكفاح المسلح بالقنال، بل وصفتها بأنها حكومة عسكرية غاشمة وأضافت الصحيفة قائلة "أن حقنا جميعاً أن نتعلم بالمجان، ولن نصل إلى هذا الحق إلا إذا تكتلنا جميعاً في اتحاد عام يدافع عن مصالحنا، فإلى جميع الزملاء الطلاب ناضلوا ضد سياسة التعليم بالبطاقات ألفوا الوفود وأرسلوا الاحتجاجات إلى المسئولين، وأقنعوا دافعي المصروفات بالتضامن مع زملائهم الطلاب الفقراء"[٢].

وكما هو واضح فإن ترحيب صحافة التنظيمات اليسارية بقرار الحكومة الوفدية والخاصة بمجانية التعليم العام ارتبط بمدى رغبة وقدرة الحكومة الوفدية على تنفيذ هذا القرار ولذلك اهتمت الصحافة المعبرة عن التنظيمات اليسارية بالإشارة إلى أن هذا القرار يعد قانوناً غير قابل للتنفيذ وأرجعت ذلك على عدم رغبة حكومة الوفد الحقيقية في تعليم أبناء الشعب وقد ركزت صحافة التنظيمات اليسارية على مجانية التعليم الجامعي حين طالبت بمجانية التعليم في مختلف مراحله وربما جاء ذلك في إطار تبني صحافة التنظيمات اليسارية لقضايا طلاب الجامعة ومن بينها قضايا الطلاب الاقتصادية وذلك في إطار اهتمام التنظيمات اليسارية – والذي كان لا يفتر – بكسب طلاب الجامعة للانضمام إليها باعتبارهم قوة ثورية نحو تحقيق أهداف التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي سواء أكان هذا من خلال العمل السياسي من ناحية أو من خلال الدفاع المستمر عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية الملحة ودعوتهم للعمل على إقامة منظماتهم الطلابية الديمقراطية من ناحية أخرى"[٣].

---

(١) المقاومة الشعبية: ١٩٥١/١/١٠، (حرمان طلبة الجامعة من أداء الامتحان)، ص١، نقلاً عن أبو سيف يوسف، مرجع سابق، ص٦١٧.

(٢) المقاومة الشعبية: ١٩٥١/٢/١٠، (صفاً واحداً ضد سياسة التجهيل)، ص٦، نقلاً عن أبو سيف يوسف، مرجع سابق، ص٥٢٠.

(٣) أبو سيف يوسف، مرجع سابق، ص٧٣٣.

ثالثاً: صحيفة الأهرام المستقلة:

جاءت معالجة صحيفة (الأهرام) المؤيدة لإقرار حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) للمجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) مرتبطة بشكل كبير بالتصريحات الرسمية لوزير المعارف طه حسين عقب إقرار هذه المجانية، حيث جاء تأييدها لمجانية التعليم العام من خلال تأكيدها المستمر على أقوال وتصريحات وزير المعارف، غير أن هذا التأييد جاء مقترناً بشروط من أهمها ضرورة حفظ التوازن بين التعليمين الثانوي والفني وكذلك عدم حشد كل المجهودات لحل قضية التعليم دون القضايا الاجتماعية الأخرى كالمرض والفقر.

* دستور طه حسين في التعليم المصري (سياسة الماء والهواء):

وتأكيداً على ذلك اهتمت صحيفة (الأهرام) المستقلة بالحديث عن سياسة طه حسين التعليمية وبخاصة فيما يتعلق بإقرار المجانية في التعليم العام، حيث أشارت (الأهرام) إلى أن هذا القرار والخاص بمجانية التعليم العام إنما جاء تطبيقاً واضحاً لما ورد في خطاب العرش عام ١٩٥٠ حول ضرورة الاهتمام بتعليم أبناء الشعب وذلك كشرط أساسي لتحقيق الحرية والعدل في المجتمع المصري وعبرت عن ذلك بقولها "أن هذا هو أحد المطالب الأساسية للمواطن المصري في العصر الحديث والذي يتطلب نشر التعليم بكل أنواعه"[١].

وأشارت الصحيفة كذلك لما جاء في خطاب وزير المعارف طه حسين حين تحدث عن سياسته التعليمية الخاصة بنشر التعليم وجعله كالماء والهواء، على اعتبار أن هذه السياسة هي بمثابة دستور خاص بالتعليم المصري وأضافت أنه يمكن ومن خلال تطبيقه تحقيق المجانية في كل مراحل التعليم وصولاً إلى إقرارها في مختلف أنواعه ونقلت عن طه حسين قوله "إن ذلك يأتي إقراراً لمبدأ ديمقراطية التعليم بحيث تكون الكفاءة هي الفيصل بين ابن الوزير وابن بواب الوزير في الحق في التعليم"[٢].

ولكن وكما سبق أن ذكرنا أن صحيفة (الأهرام) طالبت بمراعاة مجموعة من الأمور أهمها على الإطلاق عدم إهمال أنواع التعليم الأخرى خصوصاً التعليم الفني على حساب التعليم العام وكذلك ضرورة مراعاة ألا يؤدي الاهتمام بالتعليم إلى إهمال باقي القضايا الاجتماعية الأخرى كالفقر والمرض ففي حديث أجرته صحيفة (الأهرام) مع وزير المعارف طه حسين نقلت الصحيفة إليه تخوفها من أن يتم إهمال باقي القضايا الاجتماعية الأخرى لحساب خدمة قضية التعليم وحدها، نجد أن طه حسين نفى ذلك من خلال التأكيد على أن جميع المعارضين للمجانية هم الأكثر تحمساً لها حين ذكر أن وزارة الصحة مثلاً ستجد من العون الكثير عند الشعب المتعلم أكثر من الجاهل وأضاف أن محاربة الفقر كذلك ستكون أسهل بين

---

(١) الأهرام: ١٩٥٠/١/١٩ (تنفيذ المبادئ والمشروعات الجديدة الواردة في خطاب العرش، راشد البراوي)، ص٤.

(٢) الأهرام: ١٩٥٠/١١/٢٣ (طه حسين يشرح سياسته في التعليم المجانية في الجامعة متفق عليها ولكنها مؤجلة إلى حين، كامل الشناوي)، ص١، ٩.

شعب متعلم ونقلت عنه الصحيفة تأكيده هذا قائلاً "فلو استطاعت الحكومة أن تقول للجهل زل فيزول وللعلم كن فيكون لأصبحت مهمة الوزارات سهلة، فلنواجه جميع الآفات في وقت واحد مع الاعتراف بأن أصعبها جميعاً الجهل"[١].

وعن التدابير والاستعدادات التي اتخذتها وزارة المعارف لتطبيق المجانية في التعليم العام أجرت صحيفة (الأهرام) حديثاً للمرة الثانية مع وزير المعارف حول هذه الاستعدادات والذي أكد من خلاله عن استعداد الوزارة بشكل كامل لمواجهة احتياجات العام الدراسي الجديد خصوصاً وعقب إقرار المجانية في التعليم العام سواء من خلال إعداد الأماكن الدراسية لكل التلاميذ وكذلك إعداد المدرسين وتهيئة العدد الكافي منهم بالإضافة إلى الأدوات المدرسية.

وحتى يتم القضاء على الفكرة السائدة والتي تقول بأنه يتم إطلاق الحريات للتلاميذ على حساب مصلحة العلم في عهد الحكومات الوفدية مما يؤدي إلى انتشار الفوضى، طالب وزير المعارف من خلال حديثه مع صحيفة (الأهرام) بأن يلتزم التلاميذ بالقواعد السليمة في الإقبال على التعليم وعبر عن ذلك بقوله "وحتى يتم القضاء على الفوضى والاضطراب فإنني أنتظر من أبنائي التلاميذ أن يؤدوا ضريبة غالية جزاء تقرير المجانية وهي ضريبة الإنتاج والعمل فليس معنى تقرير المجانية العبث أو الفوضى"[٢].

وحول هجوم الصحافة السعدية على إقرار حكومة الوفد للمجانية في التعليم العام حين اعتبرت هذه المجانية المسئولة عن قيام بعض المدارس بتعيين الخفراء وسواقط شهادة الكفاءة كمدرسين لمواجهة الإقبال الشديد على المدارس عقب إقرار المجانية فيها، نفى وزير المعارف هذا الاتهام مشيراً إلى أن عدم كفاية المدرسين لم تكن أبداً بسبب إقرار المجانية في التعليم العام وإنما هي موجودة في المدارس المصرية منذ القدم وأكد ذلك قائلاً "إن هذه المشكلة موجودة في المدارس حتى وقبل إقرار المجانية وعلى الرغم من ذلك، فالوزارة تفكر في الأمر ومحاولة علاجه"[٣].

*** الدعوة لنشر التعليم الفني والتوسع فيه:**

ثم عاودت صحيفة (الأهرام) حديثها عن ضرورة حفظ التوازن بين مدارس التعليم العام ومدارس التعليم الفني ولذلك طالبت (الأهرام) بضرورة الأخذ بكل الوسائل التي يمكن من خلالها توفير العدد الكافي من التلاميذ للمدارس الفنية، حتى لا يؤدي إقرار المجانية في التعليم الثانوي العام إلى ضعف الإقبال على هذه المدارس.

ورأت (الأهرام) ضرورة التأكيد على ما للتعليم الفني من أهمية خاصة حين أشارت إلى أهمية الرسالة التي يمكن أن يقوم بها التعليم الفني في النهوض بالمجتمع المصري وبخاصة وبعد التوسع في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الأهرام: ١٩٥٠/١/٢٤ (دستور الوزير للطلاب والأساتذة، تأليف لجنة للبحث في مطالب رجال التعليم)، ص٨.

(٣) المصدر السابق.

المجالات الحرفية والاقتصادية ولذلك طالبت (الأهرام) "بأن يتم الإحصاء الدقيق لمطالب هذا التوسع في التعليم الفني خلال السنوات الخمس القادمة سواء بالنسبة للمعلمين أو الأبنية أو المعدات بحيث لا تؤدي المجانية في التعليم الثانوي إلى انعدام التناسب في الإقبال عليه وعلى التعليم الفني"(١).

وتأكيداً على أهمية المطالبة بنشر التعليم الفني والتوسع فيه طالب الأستاذ زهير صبري على صفحات (الأهرام) بضرورة وضع القيود على الالتحاق بالجامعة وإنشاء المزيد من المدارس الزراعية والصناعية المتوسطة، معلناً تخوفه من أن يؤدي الإقبال على التعليم الثانوي إلى إغراء المزيد من الطلاب على الالتحاق بالجامعة مما يؤدي إلى حرمان البلاد من الأيدي العاملة في المجالات الزراعية والصناعية وفي ذلك قال الكاتب "إنني لا أعترض على سياسة طه حسين التعليمية كوزير للمعارف على اعتبار أنه رجل واسع الإطلاع، غير أنه لابد من تعديل برامج التعليم النظري في المدارس فتشمل التعليم الفني والعملي"(٢).

ثم طالبت (الأهرام) بوضع هذه المقترحات بين أيدي المتخصصين وكبار رجال التعليم والفكر في مصر حتى تتم دراستها وحتى تؤتي سياسات طه حسين التعليمية ثمارها المرجوة منها.

* السياسة التعليمية في إطار علاقتها بالمجانية:

وفي مطلع عام ١٩٥١ عاودت صحيفة (الأهرام) تأكيدها على أن مجانية التعليم في مختلف أنواعه هي نقطة البداية الحقيقية لوضع الخطوط الرئيسية لسياسة التعليم في مصر بوضوح تام ودون غموض، حيث رأت (الأهرام) أن أهم ما يجب أن تتضمنه هذه السياسة التعليمية البحث عن سبل تيسير التعليم لجميع فئات الشعب المصري وبمختلف طبقاته كما ذكرت الصحيفة أنه حان الوقت الذي يجب أن تسعى فيه الدولة إلى تقديم التعليم كمرفق هام وحيوي إلى الطبقات البعيدة عنه وذلك عن طريق أن تسعى وزارة المعارف إليهم في كل مكان ورأت (الأهرام) "أنه ومن خلال وضع هذه السياسة التعليمية التي تسعى لنشر التعليم ويمكن التوفيق بين الاتجاهات الحديثة في التعليم والبيئة المحلية من ناحية وبين حالة مصر وإمكانياتها الاقتصادية من ناحية أخرى"(٣).

وجدير بالملاحظة هنا أن صحيفة (الأهرام) كصحيفة مستقلة عرضت لرأيها المؤيد لإقرار المجانية في التعليم العام من خلال التصريحات الرسمية لوزارة المعارف وذلك في إطار حرص الصحيفة على اتجاهها المعتدل في معالجة مختلف قضايا المجتمع المصري ومما يدعم ذلك المواقف المختلفة والتي اتخذتها صحيفة الأهرام المستقلة من المحاور الأربعة لقضية مجانية التعليم على امتداد الفترة المدروسة والممتدة من ١٩٢٣- ١٩٥١.

---

(١) الأهرام: ١٩٥٠/١/٢٥ (دستور النظام بالمعاهد والمدارس ... الوزير يشدد على المديرين والمراقبين لتنفيذه)، ص٨.

(٢) الأهرام: ١٩٥٠/٢/١٤ (مجانية التعليم: ليكن التعليم الابتدائي إجبارياً، زهير صبري)، ص٤.

(٣) الأهرام: ١٩٥١/٢/٢٦ (القواعد الجديدة لسياسة التعليم تيسير العلم للجميع وتوحيد التعليم الثانوي)، ص٨.

المحور الرابع: موقف الصحافة المصرية من معالجة أزمة التعليم المصري في إطار علاقاتها بالمجانية:

كان إقرار المجانية في التعليم الابتدائي خلال الأربعينيات سبباً أن تهتم الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها بالحديث عن أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بإقرار المجانية في التعليم، حيث قدمت مختلف الاتجاهات الصحفية الأطروحات الخاصة بكل منها حول علاقة أزمة التعليم المصري بهذه المجانية وعلى حين اتفقت جميع الاتجاهات الصحفية على أنه لا يمكن حل أزمة التعليم المصري دون حل القضية الاجتماعية ككل، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول طرح هذه المجانية في التعليم "كسبب أو علاج للأزمة الموجودة في التعليم المصري.

ويمكن القول بأن الصحافة المصرية في طرحها للرؤى المختلفة حول أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بمجانية التعليم الابتدائي جاءت كرد فعل للمواقف التي اتخذتها مختلف الاتجاهات الصحفية من إقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، فعلى حين نفت الصحف المؤيدة لهذه المجانية وجود أية علاقة بينها وبين أزمة التعليم المصري، بل وطرحت هذه المجانية كحل لمشكلات التعليم المصري، نجد أن الصحف الرافضة لهذه المجانية ربطت بين إقرارها في التعليم وبين العديد من المشكلات والتي تسببت في خلق أزمة في التعليم المصري ورفضت تماماً الاعتراف بأن إقرار المجانية في مختلف مراحل التعليم سيكون حلاً لهذه الأزمة، وهو ما يتضح من خلال عرضنا لمواقف الاتجاهات الصحفية المختلفة من معالجة أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بالمجانية.

ومما تقدم يتضح لنا أن الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها السياسية والاجتماعية والفكرية أنقسمت إلى تيارين رئيسيين وذلك في إطار معالجتها للعلاقة بين أزمة التعليم المصري والمجانية أولهما هو ذلك التيار المؤيد لإقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم والذي نفى وجود أية صلة بين أزمة التعليم المصري ومشكلاته وبين إقرار المجانية.

وثانيهما التيار الرافض لإقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم والذي اعتبر المجانية سبباً في أزمة التعليم وفي ظهور العديد من المشكلات التعليمية.

وقد تأثرت المعالجات الصحفية المختلفة (ما بين المؤيد والمعارض لإقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم وعلاقتها بأزمة التعليم المصري ومشكلاته) بالانتماءات السياسية والحزبية لتلك الصحف وما نجم عنها من صراعات حزبية وكذلك ظهر تأثر تلك الصحف بالتكوينات الاجتماعية والطبقية لها بالإضافة إلى تأثرها الواضح بالانتماءات الفكرية والثقافية للقائمين عليها، وهو ما سيتضح تفصيلاً من خلال عرضنا لمواقف واتجاهات الصحف المختلفة من معالجة أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بالمجانية.

أولاً: التيار المؤيد لإقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم (على أساس أن المجانية ليست سبباً في أزمة التعليم ومشكلاته):

وهو ذلك التيار الذي نفى وجود أية صلة بين إقرار المجانية في التعليم وبين أزمته والمشكلات التي يعاني منها وقد تضمن هذا التيار أربعة اتجاهات صحفية كما يلي:

١- الصحافة الوفدية.

٢- صحافة مصر الفتاة.

٣- صحافة التنظيمات اليسارية.

٤- صحيفة (الأهرام) المستقلة.

فأما عن الصحافة الوفدية فقد جاء تأييدها للمجانية باعتبارها إنجازاً وفدياً حيث كانت حكومة الوفد صاحبة قراري المجانية سواء في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، أو المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) عام ١٩٥٠ والذي جاء إقرارها للمجانية تطبيقاً واضحاً لما جاء في برنامجها الحزبي والذي جعل من نشر التعليم والتوسع فيه هدفاً رئيسياً، بل واعتبر حزب الوفد أن إتاحة التعليم لجميع المصريين قضيته التعليمية الأولى.

وبالنسبة لصحافة مصر الفتاة فإنه يمكن القول بأنه وعلى الرغم من تأثر معالجات صحافة مصر الفتاة لبعض القضايا بالصراع الحزبي مع (الوفد) صاحب قراري المجانية، إلا أن ذلك لم يمنع صحافة مصر الفتاة من أن تؤيد المجانية وتطالب بالمزيد من التيسير على أولياء الأمور حتى يصل التعليم كمرفق حيوي إلى الأماكن البعيدة عنه والأفراد المحرومين منه وذلك تطبيقاً للأهمية القصوى والتي أعطاها برنامج حزب مصر الفتاة للتعليم كما سبق وأن أوضحنا.

وكذلك كان الحال بالنسبة للتنظيمات اليسارية والتي أيدت صحافتها فكرة ضرورة أن توفر الحكومة القائمة (الوفد) التعليم لكافة أبناء الشعب المصري على اعتبار أن الحكومة ليست مسئولة فقط عن طعام وكساء الشعب وإنما أيضا باعتبارها مسئولة عن تغذية عقول أبنائه، كما أنها كانت صاحبة الرأي القائل بأن للفقراء حق في أموال الأغنياء وبالتالي لابد وألا تكون الأموال سبباً في حرمان البعض من استكمال تعليمهم.

وعن صحيفة (الأهرام) المستقلة فقد جاء تأييدها الواضح للمجانية انطلاقاً من سياسة الاعتدال والمهادنة التي كانت تتبعها الأهرام تجاه الحكومات القائمة وما يتبع عنها من سياسات في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية، كذلك وكما أتضح من قبل فإن (الأهرام) وعلى امتداد الفترة الزمنية كانت في مقدمة الصحف التي أكدت على أهمية التعليم وأهمية نشره والتوسع فيه وتحسين مستواه كما ظهر ذلك واضحاً من خلال تبني الصحيفة لشكاوى أولياء الأمور ومطالبهم الخاصة باستكمال تعليم أبنائهم وسوف نعرض تفصيلاً للاتجاهات الصحفية المؤيدة للمجانية في مختلف مراحل التعليم في إطار نفي العلاقة بينها وبين أزمة التعليم المصري ومشكلاته كما يلي:

(١) الصحافة الوفدية:

* الدعوة لإقرار المجانية في التعليم العام حلا لأزمته:

أيدت الصحافة الوفدية المجانية كما سبق وأن أوضحنا باعتبارها إنجازا وفديا ولذلك جاء طرحها لأزمة التعليم المصري بعيدا كل البعد عن إقرار المجانية فيه حيث نفت الصحافة الوفدية وجود أية علاقة بين إقرار المجانية في التعليم المصري وبين وجود مشكلات عديدة تواجه نشر التعليم والتوسع فيه مما يتسبب في أزمة هذا التعليم بمختلف مراحله فأشارت صحيفة (المصري) إلى أن الأزمة ليست في التعليم وإنما في المجتمع ككل ومؤكدة على أن التعليم ليس بمعزل عن المجتمع والذي انتشرت فيه روح الحزبية والمحسوبية مما دعم فيه الفساد وقلت النزاهة وتبلدت الروح العامة وأضافت الصحيفة أن أزمة التعليم المصري ليست مرتبطة بإقرار المجانية في التعليم الابتدائي وإنما هي موجودة في التعليم منذ عهد الاحتلال حين قصر هدف التعليم على تخريج موظفين للعمل بالدواوين الحكومية فقط وليس في تخريج متعلمين قادرين على المساهمة في نهضة المجتمع المصري، وفي إطار هجومها على قصر هدف التعليم في تخريج موظفين قالت المصري "وكان الجميع يتمنى أن يكون التعليم بمنأى عن هذه الروح باعتباره السلاح الوحيد في كل زمان ومكان ولكن هذا لم يحدث، فانتقلت هذه الروح إلى التعليم فسببت أزمته"[١].

وتأكيدا على ذلك طرحت الصحافة الوفدية إقرار المجانية في مختلف انواع التعليم ومراحله كحل للعديد من مشكلات التعليم المصري مؤكدة على أن تضييق فرص التعليم أمام الشعب المصري لن يساهم في تطوير التعليم المصري وتقدم المجتمع ككل وعبرت المصري عن ذلك قائلة "إن حل أزمة التعليم المصري لن تكون عن طريق تضييق فرصه وإنما عن طريق نشره بإقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم"[٢].

وفي إطار ذلك طالبت (المصري) بأن تمتد يد الإصلاح لجعل مختلف أنواع التعليم المصري بالمجان حتى يستطيع المجتمع المصري الاستفادة من هذا التعليم في مختلف أوجه النهوض المجتمعي.

وكما هو واضح أن موقف الصحافة الوفدية المؤيد للمجانية باعتبارها إنجازا وفديا أثر بشكل مباشر على طرحها لأزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بالمجانية، حيث نفت أن يكون إقرار المجانية في التعليم سببا في أزمته وعلى العكس من ذلك تماما طالبت الصحافة الوفدية بأن يتم إقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم وليس فقط في التعليم الابتدائي وذلك للتغلب على العديد من المشكلات التي تعوق نشر التعليم وتحويله لأداة مساعدة في النهوض بالمجتمع المصري.

---

(١) المصري: ١٩٤٩/١/٢٠ (أزمة التعليم في مصر إلى أين؟ ومن أين، محمد صبري)، ص٣.

(٢) المصري: ١٩٤٩/١/٢١ (أزمة التعليم في مصر إلى أين ومن أين، محمد صبري)، ص١١.

(٣) صحافة مصر الفتاة:

* أزمة التعليم المصري وأسبابها:

وعلى الرغم من اعتراف صحافة مصر الفتاة بوجود أزمة في التعليم المصري، إلا أنـــها أكــدت على أن المجانية ليست السبب في أزمة التعليم المصري، فذكرت صحيفـــة (مصــر الفتــاة) أن التعليـم المصري يعاني بالفعل من حالة ركود ليس نتيجة إقرار المجانية في التعليم وإنمـــا بسـبب عــدم تهيئــة الظروف المناسبة لتحقيق هذه المجانية مثل توفير العدد الكافي من المدرســين وكذلــك تهيئــة الأمــاكن الصالحة للتدريس بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لإتمام العملية الدراسية.

وتأكيدا على ذلك رأت (مصر الفتاة) أن حل مشكلات التعليم المصري لــن تكــون عــن طريــق تضييق فرص التعليم أمام أبنائه وإنما بإقرار المجانية في مختلف مراحله بشرط تهيئة الظروف الملائمـــة لتطبيق ذلك وعلى حد تعبير الصحيفة "إن ما تريده البلاد هو طفرة كبــيرة نحــو الإصــلاح المنشــود لا جرعات مسكنة يضيع مفعولها وأثرها من طول الزمن واستشراء الداء"[١].

* الدعوة لإقرار مجانية التعليم العام وإلزاميته:

وتدعيما لوجهة نظر صحافة مصر الفتاة في الدعوة لأهمية نشر التعليــم والتوســع فيــه ذكــرت صحيفة (مصر الفتاة) أن التعليم بلغ من الأهمية مما جعله على نفـــس مســتوى أهميــة وجــود الجيــش والصناعة لدى المجتمع، غير أنها أشارت إلى أن التعليم المصري مــازال دون مســتوى الغايــة المــراد تحقيقها منه لنهضة المجتمع المصري.

ولذلك وحين أعلنت وزارة المعارف في حكومة إبراهيم عبدالهادي عام ١٩٤٩ عن عزم الــوزارة على القيام بإعداد مشروع لتعليم المصريين في مختلف أنواع التعليم خلال ٢٥ سنة بحيث يمكن من خــلال ذلك إقرار إلزامية التعليم العام ومجانيته، نجد أن صحافة مصر الفتاة رحبت بهذا الإعلان علــى اعتبــاره دليلا على اهتمام الوزارة بتوصيل التعليم كمرفق حيوي لكل المحرومين منه، إلا أن صحيفة (مصر الفتـاة) طالبت بأن يتم تنفيذ هذا المشروع خلال خمس سنوات فقط بدلا من ٢٥ سنة مؤكدة على أن طــول هــذه الفترة سيقضي على هدف المشروع السامي والخاص بتعليم المصريين، وأشارت الصحيفــة إلــى الــدول الغربية والتي اتخذت خطوات سريعة لإقرار المجانية من مختلف مراحل التعليم ولم تنتظر سنوات لتحقيـق هذا الهدف وأشارت إلى أن السبب في ذلك "استمرارية معاناة المجتمع المصــري مــن آثــار الاحتــلال الإنجليزي حيث التخلف وتفشى الروتين في كل مناحي الحياة"[٢].

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٤٩/٢/٧، نقلا عن نازك أمين حبيب، مصدر سابق، ص٥١٦.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٤٩/٤/١٨ (أن التعليم في مصر كالصناعة والجيش سواء بسواء"، ص٩.

* **مقترحات صحافة مصر الفتاة لمحو أمية الشعب المصري:**

وتأثرا ببروز الاتجاه الإسلامي في فكر حركة مصر الفتاة خلال الأربعينيات أوضحت صحيفة (مصر الفتاة) تأكيد الدين الإسلامي على أهمية العلم للمجتمع الإسلامي فذكرت أن الدين الإسلامي دين علم ونور لا دين جهالة وظلمة ولذلك طالبت الصحيفة بأن يتم إعداد الفرد للحياة كي يقوم بمختلف واجباته تجاه المجتمع على أساس من العلم وتربية العقول روحيا ووجدانيا وخلقيا وتساءلت الصحيفة قائلة "أن الدستور المصري يقضي بتدعيم التعليم في مصر، فإلى متى يظل هذا الوضع قائما؟ ومتى يمكن أن نقضي على الأمية السائدة والجهل المنتشر في البلاد؟، فقد مضى على مصر عشرات السنين وهي ترجو القضاء على الجهل ولكن مازال ٨٠% من أبناء الشعب يعيشون في الأمية"[١].

واقترحت الصحيفة مجموعة من الحلول للقضاء على الأمية مثل الإكثار من المدارس حتى يتضاعف عدد التلاميذ وإنشاء أقسام ليلية في جميع المدارس المصرية (الإلزامية والأولية والابتدائية والثانوية) وكذلك في المدارس الفنية بمختلف أنواعها (زراعية/ صناعية/ تجارية)، كما اقترحت الصحيفة أن يتم التعليم في المساجد إذا ضاقت المدارس عن ذلك وأضافت الصحيفة "أنه ليس من الضروري الاعتماد على مصلحة المباني لإنشاء المزيد من المدارس، لأنها لاتعرف الاقتصاد في الأموال، فما تنفقه مصلحة المباني يمكن أن ننشئ به عشرات المدارس إذا تركنا المظاهر[٢].

ولذلك طالبت الصحيفة بأن يكون من ضمن المهام الخاصة بمجالس البلدية إنشاء المزيد من المدارس على أن يتولى التدريس بها مدرسون متخصصون ويكون التعليم فيها بالمجان.

(٣) صحافة التنظيمات اليسارية:

* **أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بقضية الفقر:**

طرحت الصحافة اليسارية للمجانية "باعتبارها حلا لأزمة التعليم المصري وذلك في إطار علاقتها بقضيه أكثر شمولا وهي الفقر، كما سبق وأن ذكرنا ولذلك اشترطت الصحافة اليسارية حل أزمة الفقر في المجتمع المصري أولا وذلك لتفعيل الدور الذي يمكن أن تقوم به المجانية في حل أزمة التعليم المصري والتي صورتها الصحافة اليسارية في عدم قدرة التعليم المصري على الوصول إلى كل فئات الشعب المحرومة منه.

وتحقيقا لذلك اقترحت مجلة (التطور)، والصادرة في ١٩٤٠ فرض ضريبة على الأغنياء تسمى بضريبة التعليم بحيث لا يعفى منها إلا من يزيد دخله على (١٠٠) جنيه في العام على أن تكون هذه الضريبة تصاعدية بحيث تزداد مع زيادة الدخل وعلى حد تعبير (التطور) "فإن هذه الضريبة لن تميت

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٤٩/٤/١٨ (حاربوا الجهل ، كامل حسين نصحي)، ص٢.

(٢) المصدر السابق.

الأغنياء جوعا ولن تسيرهم حفاة الأقدام ولن تضطرهم إلى أكل المش وشرب الماء الملوث والنوم في حظائر البهائم، بل تتركهم كما هم في نعيم مقيم"[١].

وأضافت (التطور) أن إقرار هذه الضريبة لا يجب أن يكون فقط من أجل إتاحة التعليم للفقراء وإنما يجب أن تكون وسيلة لمساعدتهم في أحوالهم المعيشية السيئة، ومد يد العون لهم للحصول على الملبس والغذاء وما إلى ذلك من متطلبات الحياة.

وعبرت عن نفس الاتجاه مجلة (الفجر الجديد) حين قالت "إن كل محاولة لإصلاح التعليم في مصر يجب أن تكون مقرونة بإصلاح شامل يتضمن مختلف القضايا داخل المجتمع المصري وأهمها على الإطلاق تحسين المستوى الاقتصادي ومستوى المعيشة وبخاصة لبعض الفئات مثل صغار الفلاحين والتجار"[٢].

ورأت كذلك الصحافة اليسارية أنه وبتحقيق الإصلاح لمختلف جوانب الحياة المصرية يمكن أن تستخدم المجانية كحل لمشكلات التعليم المصري عن طريق نشره بين أرجاء القطر المصري ومن ثم استخدام التعليم كأداة هامة في تطوير المجتمع المصري ونهضته وطرحت مجلة (الفجر الجديد) في ذلك وجهة نظرها في إصلاح التعليم قائلة "إن الإصلاح الذي يتفق والديمقراطية والتطور الصناعي هو تحويل التعليم الأولى في المدن إلى تعليم ابتدائي بالمجان مع تقديم المعاونات اللازمة للفقراء من التلاميذ"[٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من اتفاق الصحافة اليسارية مع صحافة السعديين في المناداة بأن يكون للفقراء حق في أموال الأغنياء، إلا أن مبرر كل منهما اختلف في هذه الدعوة، فعلى حين طرحت الصحافة السعدية لهذه الفكرة باعتبارها منحة أو هبة يجب أن يستجديها الفقراء من الأغنياء نجد أن الصحافة اليسارية طرحت للفكرة ذاتها من وجهة نظر أن حق الفقراء في أموال الأغنياء يجب أن يتحول إلى شكل ضريبة تفرض على الأغنياء ليس فقط من أجل تعليم أبناء الفقراء، وإنما لمساعدتهم في معيشتهم، خصوصا وأن الصحافة اليسارية كما سبق وأن ذكرنا كانت على اقتناع كامل بأن عرق ومجهودات الفقراء كانت السبب الرئيسي في إثراء الأغنياء ومن ثم فالحق لهم كل الحق في هذه الأموال.

---

(١) التطور: يناير ١٩٤٠، نقلا عن رفعت السعيد، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) الفجر الجديد: ١٩٤٥/٦/١ (التعليم الإلزامي، مدرس)، ص٧.

(٣) الفجر الجديد: ١٩٤٦/١/١٦ (التعليم والديمقراطية، أمين تكلا)، ص١٣.

(٤) صحيفة (الأهرام) المستقلة:

* إقرار المجانية وعلاقتها بأزمة التعليم المصري:

جاء موقف صحيفة (الأهرام) من معالجة العلاقة بين أزمة التعليم المصري وبين إقرار المجانية فيه تعبيرا واضحا عن موقفها المؤيد لإقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ ولذلك طالبت (الأهرام) بعدم حصر أزمة التعليم المصري في عدم توفر الأماكن الدراسية والتي جاءت نتيجة الإقبال المتزايد على المدارس عقب إقرار المجانية في التعليم الابتدائي وأضافت (الأهرام) أن حصر نطاق المشكلة على هذا النحو يعتبر نوعا من التضليل بحيث يتم تفسير الأزمة وأسبابها في إطار ضيق وعبرت عن ذلك قائلة "إنه وعلى الرغم من وجود أزمة في الأماكن الدراسية، إلا أنه لا يمكن اعتبارها مرادفا لأزمة التعليم المصري، وبخاصة ومع عدم وجود سياسة عامة واضحة لاستغلال الأماكن ستؤدي كل المحاولات لحل الأزمة بالفشل[١].

واهتمت صحيفة (الأهرام) بتقديم طرح خاص بها تعالج من خلاله مفردات أزمة التعليم المصري، حيث ذكرت أن أزمة التعليم مركبة لاحتوائها على مجموعة من الجوانب سواء المالية منها (والمرتبطة بالميزانية) وكذلك الجوانب الفنية (والمتعلقة بقضايا المعلمين وأحوالهم) بالإضافة إلى الجانب الزمني للأزمة (والذي يتطلب أن يتفق التعليم ومسايرة التطور الزمني).

وعلى الرغم من تعدد جوانب أزمة التعليم المصري ركزت صحيفة (الأهرام) في معالجتها لهذه الأزمة على الجانب المالي لماله من أهمية كبرى، حيث طالبت الصحيفة بضرورة الاقتصاد في المبالغ التي يتم انفاقها على إنشاء المباني المدرسية دون المساس بمسألة نشر التعليم والتوسع الدراسي وعن نفقات التعليم قالت (الأهرام) "أنه إذا ما قامت وزارة المعارف في حكومة إبراهيم عبدالهادي بدراسة نفقات التعليم التي تنفقها على الفرد الواحد مقارنة بما يحدث في الدول الغربية، ستكتشف أنها تفضل الإنفاق على المظاهر والقشور، حتى لا يتبقى منها ما ينفق على الحقائق واللباب"[٢].

وبذلك نجد أن صحيفة (الأهرام) نفت وجود أية علاقة بين إقرار المجانية وبين أزمة التعليم المصري والتي طالبت الصحيفة بعدم حصرها في عدم قدرة الأماكن الدراسية على استيعاب التلاميذ، وأرجعت (الأهرام) ذلك إلى سياسة وزارة المعارف (ووزيرها السنهوري باشا في حكومة إبراهيم عبدالهادي) الخاطئة والخاصة بعدم الاقتصاد في نفقات التعليم وليست بسبب إقرار المجانية في التعليم الابتدائي.

---

(١) الأهرام: ١٩٤٩/٧/١١ (أزمة الأماكن المدرسية، حديث لوكيل وزارة المعارف)، ص٥.

(٢) الأهرام: ١٩٤٩/٨/٢٨ (التعليم ومشاكله)، ص٣.

- **مقترحات صحيفة الأهرام لعلاج أزمة التعليم المصري:**

وقدمت (الأهرام) مجموعة من المقترحات لعلاج مشكلة التعليم المصرية وبخاصة فيما يتعلق بجانبها المالي، فعلى سبيل المثال اقترحت (الأهرام) عقد اجتماع موسع بين رئيس الوزراء ووزيري المالية والمعارف كي يتم تقرير فرض ضريبة على القادرين ليتم استخدامها في تعليم الفقراء وأضافت الصحيفة أنه من خلال هذه الضريبة يمكن مضاعفة موارد البلاد ومن ثم تقديم المزيد من المرافق العامة وفي مقدمتها التعليم وعلى حد تعبير الصحيفة "خصوصا وأن مصر أقل البلاد في فرض الضرائب"[١].

كما تبنت (الأهرام) ما دعا إليه طه حسين من حيث التأكيد على ضرورة جعل التعليم المصري بالمجان في مختلف مراحله والتي أسماها طه حسين "تأميم التعليم المصري" بحيث يشمل كل فئات الأمة وذلك من أجل تحقيق المساواة بين أبناء الشعب في الحصول على التعليم ونقلت (الأهرام) عن طه حسين قوله "فمليون واحد من الجنيهات يكفل المصلحة الثقافية للأمة، مليون جنيه تكشف الضرر عن ألوف مؤلفة من المعلمين والمتعلمات"[٢].

وأضافت الصحيفة أنه من السهل توفير هذا المبلغ من المال إذا ما تم التعامل مع ميزانية الدولة بمفهومها الصحيح كما حدده طه حسين حين أشار إلى الميزانية باعتبارها التعادل بين ما تنفقه الدولة من المال وبين ما يحتاج إليه الشعب من المرافق وأنها لا تعني أبدا التعادل بين الداخل والخارج (على حد تعبيره) من الأموال في ميزانية الدولة.

ورأت (الأهرام) أنه إذا ما تم التعامل مع ميزانية الدولة بهذا المفهوم الصحيح، فإنه لا يمكن أن تقف الأموال والميزانية حائلا دون نشر التعليم (العام والفني والعالي) والتوسع في كل منها.

ونقلت الصحيفة عن طه حسين حديثه عن أهمية نشر التعليم والتوسع فيه عن طريق جعله بالمجان حين قال "إن الشعب الفقير الجاهل لا يستطيع الدفاع عن نفسه، كما أن حاجة مصر إلى دفع العدو المغير ليس بأكثر أهمية من حاجتها إلى دفع العدو المقيم الفقر والجهل والمرض"[٣].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) الأهرام: ١٩٤٩/٨/٢ (قضية التعليم، طه حسين)، ص٣.
(٣) الأهرام: ١٩٤٩/٨/٣٠ (قضية التعليم، طه حسين)، ص٣.

ثانيا: التيار الرافض لإقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم (باعتبارها سببا في أزمة التعليم ومشكلاته):

وهو ذلك التيار الذي رأى أن إقرار المجانية كان سببا رئيسيا ومباشرا وراء أزمة التعليم المصري ومشكلاته وقد تضمن هذا التيار اتجاهين صحفيين هما:

١- صحافة الأحرار الدستوريين.

٢- صحافة الهيئة السعدية.

وعلى الرغم من أن برنامجي كل من الحزبين واللذين عبر عنهما هذين الاتجاهين الصحفيين قد أكدا على أهمية نشر التعليم والتوسع فيه إلا أنهما رفضا وبشكل قاطع إقرار الحكومة الوفدية للمجانية سواء في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ أو التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) ١٩٥٠ وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لصحافة الأحرار الدستوريين فقد رأت أن المجانية سبب في أزمة التعليم المصري ومشكلاته (فيما عدا مجانية التعليمين الأولي والفني) وقد تأثرت صحافة الأحرار الدستوريين في ذلك بانتماءاتها السياسية والحزبية وتكويناتها الاجتماعية والطبقية، فبحكم صراع حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد وكذلك بحكم مهادنته للاحتلال الإنجليزي رفضت الصحافة المعبرة عنهم إقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم فيما عدا التعليم الأولي والذي كان من وجهة نظر المحتل كافيا لتعليم أبناء الشعب المصري أوليات القراءة والكتابة.

- كذلك تأثرت مواقف صحافة الدستوريين الرافضة للمجانية بالتكوين الطبقي والاجتماعي للحزب والذي كان من مصلحة القائمين عليه عدم استكمال المصريين لتعليمهم الجامعي بسبب حاجتهم إلى مزيد من الصناع والزراع كما عبرت صحافتهم سابقا.

- وأما عن صحافة الهيئة السعدية فقد ظهر في موقفها من إقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم صراعها السياسي والحزبي مع الوفد بشكل واضح والذي مثل المحور الرئيسي في معالجات صحافة الهيئة السعدية لمختلف سياسات الحكومة الوفدية وفي مقدمتها السياسات التعليمية، فجاء هجومها على المجانية في التعليم هجوما على حزب الوفد أكثر من هجومها على المجانية كسياسة تعليمية بالإضافة إلى طبيعة التركيب والتكوين الاجتماعي والطبقي للحزب والذي كان من مصلحة القائمين عليه أيضا تخريج أكبر عدد من أنصاف المتعلمين وبخاصة في التعليم الفني وهو ما كان سببا واضحا في رفض الصحافة المعبرة عنهم لإقرار الوفد للمجانية في مختلف أنواع التعليم فيما عدا التعليم الفني بشقيه (الزراعي، الصناعي) وهو ما سنتعرض له تفصيلا كما يلي:

(أ) صحافة الأحرار الدستوريين:

* **الدعوة لحل القضية الاجتماعية ككل قبل إقرار المجانية في التعليم العام:**

جاء موقف صحافة الأحرار الدستوريين من الحديث عن أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بالمجانية في التعليم معبرا عن موقفها الرافض لإقرار المجانية في التعليم الابتدائي والسابق الإشارة إليه حين تحدثنا عن استبدالها لإقرار المجانية في التعليم الابتدائي بالحديث عن المجانية في التعليم الأولي والدعوة لنشره وتحسين مستواه، حيث رأت صحافة الدستوريين أن إقرار المجانية في مختلف أنواع التعليم (فيما عدا التعليم الأولي والذي تبنت الدعوة لإلزاميته ومجانيته) لن يؤدي إلى حل أزمة التعليم المصري، فأرجعت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أزمة التعليم المصري إلى ذلك الخطأ الذي وقع فيه الكثيرون كما أشارت الصحيفة حين تخيلوا أنهم قادرون على حل أزمة التعليم المصري بمعزل عن الحالة الاجتماعية ككل والتي تحوي بداخلها مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أكدت (السياسة الأسبوعية) على أن الفقر هو السبب الرئيسي في الأزمة الموجودة في التعليم المصري وأضافت الصحيفة أنه بذلك لا يمكن طرح المجانية كحل لأزمة التعليم في مجتمع يعاني من الفقر وقبل حل القضية الاجتماعية أولا وعبرت عن رأيها ذلك قائلة "أن الفقر هو المشكلة الأساسية وراء تقييد العلم والمتعلم ومن هنا تأتي أهمية دراسة التعليم في إطار علاقته الوثيقة بباقي قضايا المجتمع مثل الفقر والمرض فلا صلاح للتعليم دون أن تتحسن أحوال الناس في معاشهم وصحتهم"[١].

وذكرت (السياسة الأسبوعية) أن أكبر دليل على عدم جدوى طرح المجانية كحل لأزمة التعليم المصري هي تلك المشكلات العديدة والتي ترتبت على إقرار المجانية في بعض أنواع التعليم كالتعليم الابتدائي مثل مشكلات الأبنية التعليمية وعدم كفاية المدرسين وتأخر مواعيد بدء العام الدراسي كما هو محدد لها، وأضافت (السياسة الأسبوعية) أن هذه المشكلات وغيرها مما ترتب على إقرار المجانية في التعليم الابتدائي أدت لانخفاض مستوى التعليم المصري خصوصا وأن هذه المجانية تم إقرارها دون حل القضية الاجتماعية ككل من وجهة نظر الصحيفة والتي اعتبرت الأموال التي أنفقتها الحكومة الوفدية لإقرار المجانية في التعليم الابتدائي ضاعت هباء وبلا فائدة وعبرت عن ذلك بقولها "أن وزارة المعارف تنفق الكثير من الأموال والتي تذهب هباء على محو الأمية ونشر التعليم بين أبناء الشعب عبثا عن طريق أخذ الملايين من دماء الشعب"[٢].

وكما سبق وأن ذكرنا حين تحدثنا عن موقف صحافة الأحرار الدستوريين من إقرار المجانية في التعليم الابتدائي أنها طالبت بأن يتم توفير الأموال التي تنفق على إقرار المجانية في التعليم الابتدائي على نشر التعليم الأولي بتحقيق المجانية والإلزامية فيه وكذلك تحسين مستواه".

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٤/١١/١ (التعلم والحالة الاجتماعية، أحمد فؤاد الأهواني)، ص٥.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٤/١١/٨ (التعليم والحالة الاجتماعية، أحمد فؤاد الأهواني)، ص٥.

٢) صحافة الهيئة السعدية:

نفت الصحافة السعدية بشكل قاطع أن يكون إقرار المجانية في التعليم حلا لأزمته بأي حال من الأحوال مؤكدة على أنه لا يمكن الوصول إلى حل مثالي لهذه الأزمة دون دراسة نواحي الإصلاح الأخرى في المجتمع حتى يمكن تحقيق المبدأ الخاص بتكافؤ الفرص وتيسير سبل التعليم مما يؤدي إلى تحقيق مصلحة الشعب والدولة معا، وبالطبع جاء هذا الموقف كرد فعل للموقف المعادي والذي اتخذته الصحافة السعدية من حكومة الوفد وإقرارها للمجانية في التعليم الابتدائي وتأكيدا على ذلك اهتمت الصحافة السعدية بطرح العديد من المقترحات لحل أزمة التعليم المصري والتي جاءت في مجملها مقترحات بديلة عن إقرار المجانية في مختلف مراحل التعليم كحل لأزمة التعليم المصري.

* مقترحات الصحافة السعدية لحل أزمة التعليم المصري:

ففي عام ١٩٤٤ طرحت صحيفة (الدستور) مشروعا للاكتتاب العام لتعليم أبناء الشعب الفقراء عن طريق قيام كل غني بتعليم عدد من أبناء الفقراء مؤكدة على عدم جعل الفقر سبب في عدم استكمال بعض التلاميذ لتعليمهم وبررت رأيها هذا متسائلة "في أي شرع وأي دين وأي بلد كان الفقر سببا للحكم عليه بأن يظل طوال عمره جاهلا فقد جعل الله للفقير نصيبا في مال الغني، فأين الرحمة بين المصريين؟، فيجب أن يقوم كل مقتدر بتعليم عدد من الفقراء حتى تصير عادة يتعلمها الجميع"[١].

ولم تكن هذه المرة الأولى التي تطرح فيها الصحافة السعدية حلا لأزمة التعليم المصري بعيدا كل البعد عن إقرار المجانية في التعليم بصورة مطلقة، حيث طالبت (الدستور) بتحسين مستوى المدرسة الابتدائية حتى تصل إلى مستوى المدارس الراقية (الخاصة) في مبانيها وأدواتها بحيث تكون بمصروفات كاملة وبذلك تستطيع مدارس الحكومة منافسة المدارس الأجنبية مع احتفاظها بالمستوى التعليمي والخلقي في هذه النوعية من المدارس بحيث تصبح في المرتبة الأولى، على أن تليها في المرتبة الثانية المدارس التي يكون نصف تلاميذها بالمصروفات الكاملة والنصف الآخر بنصف مصروفات وبالنسبة للتلاميذ غير القادرين والذين تحرص الدولة على الانتفاع بكفاءاتهم وبنبوغهم، اقترحت (الدستور) أنه يمكن تعليمهم في المدارس الحرة على أن تدفع الدولة نفقات تعليمهم وذلك عن طريق عمل اختبارات لاختيار التلاميذ المستحقين لهذه المجانية ثم وبعد ذلك تقوم وزارة المعارف بتوزيعهم على المدارس الحرة بحسب مناطقهم السكنية على أن تكون الأولوية في القبول لصغار السن وعن فوائد هذا المشروع قالت الدستور "أنه وبتطبيق هذا المشروع يمكن أن يزداد عدد المتعلمين ثلاثة أضعاف العدد الذي تريد أن تعلمه المدارس بالمجان، كما ستتمكن الوزارة (الوفدية) من مضاعفة نسبة المجانية بين أولاد غير القادرين النابغين،

---

(١) الدستور: ١٩٤٤/١٠/١٢ (طرد التلاميذ، كامل الشرقاوي)، ص٣.

خصوصا بعد أن تتنافس هذه المدارس على اختلاف أنواعها في الحصول على هؤلاء التلاميذ، ما دامت الوزارة ستتحمل نفقات تعليمهم[١].

وكما هو واضح في الأطروحات السابقة والتي قدمتها الصحافة السعدية لحل أزمة التعليم أنها جاءت بعيدة تماما كل البعد عن المجانية ومن المثير للدهشة أن ترى صحيفة (الدستور) أنه وبتطبيق المشروع السابق سيتضاعف عدد التلاميذ الذين يتم تعليمهم بالمجان، في حين لا ترى أن إقرار المجانية بشكل مطلق في التعليم الابتدائي سيؤدي إلى نفس النتيجة.

فكما سبق وأن أوضحنا أن الصحافة السعدية نظرت للمجانية باعتبارها السبب الرئيسي وراء ضعف مستوى التعليم، حتى وحين طرحت الصحافة السعدية لمشروعات خاصة بحل أزمة التعليم المصري، جاءت نسب المجانية فيها في أضيق الحدود، بل أنها وضعت على هذا القدر الهين منها العديد من القيود والخاصة بالسن والمنطقة السكنية وكذلك الشروط الخاصة بالنبوغ والتفوق واجتياز الاختبارات اللازمة لتحديد هذا النبوغ وذاك التفوق بل وزادت على ذلك حين تحدثت عن أحقية الفقراء في مال الأغنياء عندما طالبت بأن يقوم كل غني بتعليم عدد من الفقراء وكأنها جعلت من مجانية التعليم منحة وهبة يعطيها الغني للفقير ومن ثم لا يمكن أن تتحول مجانية التعليم إلى حق من حقوق الشعب المصري، وإنما صدقة يجب أن يقدمها الأغنياء لغير القادرين وكأن التعليم حكر على الأغنياء فقط.

(١) الدستور: ١٩٤٤/١٠/٢٢ (مشروعات التعليم المرتجلة، م. س)، ص٣.

تعليق عام:

- شهدت الفترة الزمنية المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ العديد من التطورات الخاصة بقضية مجانية التعليم، وذلك بداية من النص على إلزامية التعليم الأولى ومجانيته في دستور ١٩٢٣ وحتى إقرار مجانية التعليم العام (الثانوي، الفني، رياض الأطفال) عام (١٩٥٠/ ١٩٥١)، مرورا بإقرار مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، بحيث يمكن القول بأن تلك الفترة المدروسة والممتدة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ هي الفترة التي شهدت أهم التطورات الخاصة بمجانية التعليم والتي كان لها أكبر الأثر فيما طرأ بعد ذلك على قضية مجانية التعليم من تغير وتطور.

- جاءت معالجات الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها السياسية وكذلك على اختلاف انتماءاتها الاجتماعية والفكرية لقضية مجانية التعليم متوافقة بشكل كبير من التطور الطبيعي لقضية مجانية التعليم، فعلى حين اهتمت الصحافة المصرية خلال فترة العشرينيات بالدعوة إلى نشر التعليم والتوسع فيه، كذلك المطالبة بضرورة إقرار سياسة تعليمية ثابتة للمجتمع المصري، نجد أن الصحافة المصرية وخلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي وبتأثير الأزمة الاقتصادية والتي أصابت العالم كله، اهتمت بمناقشة قضية تخفيض مصروفات التعليم وذلك استجابة لظروف البلاد الاقتصادية الراكدة، ثم عالجت الصحافة المصرية إقرار المجانية سواء في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ أو التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) ١٩٥٠ وفي إطار ذلك اهتمت الصحافة المصرية بمناقشة أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بالمجانية وذلك عقب إقرارها في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤.

- وبناء على ذلك يمكن القول بأن الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها السياسية والاجتماعية والفكرية ركزت في معالجتها لقضية مجانية التعليم على أربعة محاور رئيسية هي:

١- الدعوة لتخفيض مصروفات التعليم.

٢- إقرار المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤.

٣- إقرار المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) ١٩٥٠.

٤- أزمة التعليم المصري في إطار علاقتها بمجانية التعليم.

- اتخذت العلاقة بين معالجات مختلف الاتجاهات الصحفية ومواقفها من قضية مجانية التعليم من ناحية وبين أهم التطورات التي شهدتها هذه القضية عبر امتداد الفترة الزمنية المدروسة من١٩٢٣- ١٩٥١ من ناحية أخرى شكل العلاقة التبادلية، أو بمعنى آخر علاقة التأثير والتأثر بين قضية مجانية التعليم وبين مناقشة الصحافة المصرية لهذه القضية فعلى حين جاءت الصحافة المصرية بمثابة المرآة والتي عكست بمختلف التطورات التي شهدتها قضية مجانية التعليم، نجد أن بعض هذه التطورات حدث نتيجة ما كانت تعرضه وتقدمه الصحافة المصرية مثل نجاح الصحافة المصرية في المطالبة بتحصيل

مصروفات التعليم على عدة أقساط خلال الثلاثينيات وهي تلك القضية التي تبنتها الصحافة المصرية خلال هذه الفترة وبتأثير الأزمة الاقتصادية كما سبق وأن عرضنا.

- شهدت معالجة الصحافة المصرية بمختلف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية والفكرية لقضية مجانية التعليم وذلك عبر الفترة الزمنية المدروسة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ اهتماما كبيرا وواضحا، فجاءت معظم هذه المعالجات في صدر الصفحات الأولى لمختلف الاتجاهات الصحفية المدروسة، بالإضافة إلى ارتباط هذه المعالجات بكبار الأسماء من رجال الفكر والأدب والثقافة وكذلك كبار رجال التربية والتعليم خلال الفترة المدروسة أمثال طه حسين، محمد حسين هيكل، إسماعيل القباني، نجيب الهلالي، عبدالرازق السنهوري، محمد زكي عبدالقادر، أمين تكلا، زكي مبارك، عباس العقاد، أحمد أمين، حسن البنا، أحمد حسين، محمود عزمي وغيرهم.

- اختلفت معالجة الصحافة المصرية وكذلك المواقف التي اتخذتها من قضية مجانية التعليم تبعا لانتماءاتها السياسية والحزبية وكذلك بتأثير تكويناتها الاجتماعية والطبقية بالإضافة إلى تأثر تلك المعالجات بالمعتقدات الفكرية والثقافية لها، وهو ما أدى إلى أن تنقسم المعالجات الصحفية والمواقف التي اتخذتها من قضية مجانية التعليم إلى محورين رئيسيين: أولهما: مؤيد للمجانية والذي تضمن الصحافة المعبرة عن كل من (الوفد/ مصر الفتاة/ التنظيمات اليسارية/ صحيفة الأهرام المستقلة)، وثانيهما: الرافض لإقرار المجانية في التعليم والذي تضمن الصحافة المعبرة عن حزبي (الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية) وذلك كما يلي:

أولا: التيار الصحفي المؤيد لمجانية التعليم:

وهو ذلك التيار الذي قام بتأييد إقرار المجانية في مختلف مراحل التعليم وقد اشتمل هذا التيار على الصحف المعبرة عن كل من:

- حزب الوفد.
- جماعة مصر الفتاة.
- التنظيمات اليسارية.
- صحيفة الأهرام المستقلة.

وإذا كانت جميع هذه الاتجاهات الصحفية قد اشتركت في تأييدها لإقرار المجانية، فإنها اختلفت فيما بينها في الأسباب التي دعتها إلى هذا التأييد فعلى حين جاء تأييد الصحافة الوفدية للمجانية باعتبارها إنجازا وفديا نجد أن الصحافة المعبرة عن كل من جماعة مصر الفتاة والتنظيمات اليسارية أيدت إقرار الحكومة الوفدية للمجانية باعتبارها هدفا رئيسيا لكل منهما حيث أعطى برنامج كل من الجماعتين أهمية كبرى للقضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضية التعليم وذلك كنوع من سد النقص الذي وقعت فيه

الأحزاب التقليدية والتي انشغلت في الصراعات السياسية والحزبية بعيدا عن قضايا المواطن المصري الاجتماعية، ولذلك برزت قضية نشر التعليم وتوصيله كمرفق حيوي للفئات المحرومة منه في الصحافة المعبرة عن كل من مصر الفتاة والتنظيمات اليسارية.

أما تأييد صحيفة (الأهرام) لإقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم الابتدائي ١٩٤٤ والتعليم العام ١٩٥٠ جاء نتيجة سياسة الاعتدال والمهادنة والاتجاه المحافظ الذي حرصت على اتباعه الصحيفة تجاه سياسات الحكومة القائمة أيا كان توجهها السياسي والفكري ومن هنا جاء تأييد (الأهرام) لمجانية التعليم خصوصا وأن الصحيفة كانت ترى ضرورة نشر التعليم والتوسع فيه على غرار النموذج الفرنسي من أجل النهوض بالمجتمع والتقدم به.

إذا كان تأييد الصحافة الوفدية لمجانية التعليم جاء تأييدا مطلقا نجد أن تأييد باقي الاتجاهات الصحفية ارتبط بشروط محددة فعلى حين اشترطت صحافة مصر الفتاة ضرورة أن يتم إقرار مجانية التعليم في مختلف مراحله لجميع الفئات المحرومة منه في القرى وكذلك صحافة التنظيمات اليسارية والتي طالبت بأن يتم حل القضية الاجتماعية أولا بحل أزمة الفقر حتى تؤتي سياسة مجانية التعليم ثمارها، نجد أن صحيفة الأهرام ربطت تأييدها لمجانية التعليم بضرورة ألا يتم الاهتمام بقضية التعليم على حساب باقي القضايا كالفقر والمرض، وكذلك لا يتم على حساب باقي أنواع التعليم الأخرى كالتعليم الفني بشقيه (الزراعي، الصناعي).

ثانيا: التيار الصحفي المعارض لمجانية التعليم:

وهو ذلك التيار الصحفي الذي هاجم إقرار المجانية في التعليم بل واعتبرها سببا رئيسيا في أزمة التعليم المصري ومشكلاته وقد تضمن هذا التيار الصحف المعبرة عن كل من:

١- حزب الأحرار الدستوريين.

٢- حزب الهيئة السعدية.

وإذا كانت المواقف الصحفية الرافضة المعبرة عن هذين الاتجاهين قد جاءت نتيجة الصراع السياسي والحزبي بينهما من ناحية وبين حزب الوفد من ناحية أخرى باعتباره صاحب قرار المجانية نجد أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى والتي ساهمت في تشكيل هذه المواقف الصحفية الرافضة لإقرار مجانية التعليم فتأثرت المواقف الصحفية والمعالجات التي قدمتها صحافة الأحرار الدستوريين بمهادنة الحزب للاحتلال الإنجليزي وقد ظهر ذلك واضحا في تبني صحافة الدستوريين للدعوة لإقرار المجانية في التعليم الأولى دون غيره من أنواع التعليم وهي نفسها ذات الدعوة التي تبناها المحتل والذي كان يرى أن الشعب المصري ليس في حاجة لأكثر من تعلم أوليات القراءة والكتابة وهو ما يوفره التعليم الأولي.

وعلى الجانب الآخر تأثرت المواقف الصحفية والمعالجات التي قدمتها صحافة الهيئة السعدية بشكل كبير بالسياسة التي أخذتها على عاتقها منذ بداية تكوين الهيئة السعدية حين وضعت نفسها في

خصومة دائمة مع الوفد فأخذت الصحافة السعدية على عاتقها واجب الهجوم المستمر على مختلف سياسات الوفد سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية ولذلك جاء هجوم الصحافة السعدية على مجانية التعليم هجوما على حزب الوفد كحزب سياسي وليس على المجانية كسياسة تعليمية وقد ظهر ذلك واضحا في هجومها الشديد على شخص طه حسين باعتباره وفديا وليس كوزيرا للمعارف حين أقر المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) ١٩٥٠.

اتفقت الصحافة المعبرة عن حزبي الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية في مطالبتها بإقرار المجانية في التعليم الفني (بشقيه الزراعي والصناعي) وذلك بحكم الانتماءات الطبقية والتكوينات الاجتماعية لهذين الحزبين والتي شملت كبار ملاك الأراضي الزراعية والأعيان وكذلك الرأسمالية الصناعية الناشئة والتي كان من مصلحتها تخريج أكبر عدد من الزراع والصناع وليس تخريج المتعلمين تعليما جامعيا.

الفصل الثالث

الصحافة المصرية وقضية استقلال الجامعة

وحرية البحث العلمي فيها

من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١

المبحث الأول: تطور التعليم الجامعي في مصـر حتى عام ١٩٥٢.

المبحث الثاني: موقف الصحافة المصرية مـــن قضية اســـتقلال الجامعـــة وحريـــة البحث العلمي فيها مـــن ١٩٢٣ ـ ١٩٥١.

مقدمة:

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يتناول أولهما تطور التعليم الجامعي في مصر منذ التفكير في إنشاء جامعة مروراً بتأسيس الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ ثم ضمها إلى إشراف الحكومة المصرية عام ١٩٢٥ مع تتبع مختلف التطورات التي شهدها التعليم الجامعي في مصر حتى عام ١٩٥٢ خصوصاً وأن الفترة المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ والتي شهدت نشأة الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ واستكمالها لإطارها القانوني واللائحي والذي حكم العمل بداخلها وهو ذلك الإطار الذي كان منفذاً في بعض الأحيان للتدخل في شئون الجامعة ومن ثم الاعتداء على استقلالها وحرية البحث العلمي فيها وذلك تحت مسميات مختلفة وبدعاوى أكثر اختلافاً مثل الدعوة للحفاظ على كيان المجتمع ومعتقداته الدينية والفكرية وكذلك الحفاظ على العادات والتقاليد الراسخة فيه ولذلك شهدت الفترة المدروسة العديد من الأزمات والتي كان المحك الرئيسي فيها استقلال الجامعة والدفاع عن التعليم الجامعي وهو ما سيتم التعرض له تفصيلاً بعد ذلك.

أما المبحث الثاني فتناولت فيه الباحثة معالجة الصحافة المصرية (بمختلف اتجاهاتها السياسية والحزبية وكذلك على اختلاف انتماءاتها الطبقية والاجتماعية ومعتقداتها الفكرية والثقافية) لقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها حيث اهتمت الصحافة المصرية بالتأكيد على أن استقلال الجامعة مبدأ تم إقراره للتعليم الجامعي منذ نشأة الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨، كما كان للصحافة المصرية العديد من المواقف الجادة والمشرفة في الدفاع عن هذا الاستقلال.

المبحث الأول
تطور التعليم الجامعي
في مصر حتى عام ١٩٥٢

حقق التعليم الحديث في مصر على مر القرن التاسع عشر نتائج مهمة وبخاصة فيما يتعلق بالتطور الثقافي للبلاد، رغم ارتباط ذلك التعليم آنذاك بمتطلبات الدولة من الموظفين ورغم عدم انتشاره بالشكل الذي يحقق توسيع قاعدة المتعلمين وعدم استمراريته أحياناً، فقد ساعد التعليم الحديث على تحريك الجمود الفكري والركود الثقافي الذي ران على البلاد طوال العصر العثماني كما ساعدت البعثات العلمية إلى أوروبا عامة وفرنسا خاصة، واستقدام الأساتذة الأجانب على توفير فرص الاحتكاك بالثقافة الغربية، وأعطى عصر إسماعيل دفعة قوية للاتصال بالثقافة الغربية أقامت جسوراً مر عليها عصر التنوير في وطننا العربي، فتربى جيل ممن التحقوا بالمدارس في عصر إسماعيل ونموا على فكر رفاعة الطهطاوي الذي صاغه في كتابين من كتب القراءة بالمدارس واعتبرا من العلامات المميزة لتطور الفكر العربي الحديث وهما: "مناهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية"، و"المرشد الأمين للبنات والبنين"[١].

وفي إطار ذلك لعبت مجلة (روضة المدارس) دور المنار الذي يشع بالثقافة الحديثة والفكر المتطور على طلاب المدارس المصرية، ومن ورائهم جموع قراء العربية، فعلى صفحات تلك المجلة تغذت عقول القراء على قطوف فكر الرعيل الأول من العلماء والمفكرين المصريين الذين أخرجتهم بعثات ومدارس محمد علي، وجاءت جهود علي باشا مبارك من تجميع المدارس العليا بسراى درب الجماميز وبتبني برامج المحاضرات العامة، وتأسيس دار الكتب لتضفي مناخاً علمياً هيأ فرصة قيام حياة ثقافية منتعشة فتأسست الجمعيات العلمية ونشطت الصحافة لتلعب دور قنوات الاتصال التي تعبر عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية والفكرية المختلفة[٢].

وفي عهد الاحتلال البريطاني ظهرت منابر ثقافية جديدة تمثلت في "مجلة الهلال" ومجلة "المقتطف والكتابات والترجمات التي نشرت بالصحف وطرحت الجديد في الفكر والعلم والثقافة، وخلقت اهتماماً بين نخبة المثقفين المصريين بما يدور على الجانب الآخر في الغرب، وفتحت الباب على مصراعيه لمناقشة قضايا التطور والتخلف، والبحث عن طريق لنهضة الشرق وتطوره.

هذا المناخ الثقافي حقق نوعاً من (جماهيرية) الثقافة، فلم يعد أمر مناقشة الأفكار الجديدة قاصراً على من تعلموا بالمعاهد الأوروبية أو من تخرجوا في المدارس العليا المصرية، بل وسعت الصحافة دائرة المساهمة في الحوار حول القضايا الاجتماعية والسياسية والفكرية في حدود ما سمح به الواقع المصري ـ آنذاك ـ مع الأخذ في الاعتبار بعامل انتشار الأمية، ولما كان التعليم ميزة اجتماعية لا ينالها إلا أصحاب القدرة المادية، وتعجز قدرات معظم شرائح الطبقة الوسطى عن نيل نصيب كبير منه، فإن هذا المناخ الثقافي الذي أتاحته الصحافة وسع مدارك أبناء الطبقة الوسطى، وصاغ وعيهم الاجتماعي

---

(١) رءوف عباس، تاريخ جامعة القاهرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص٣١- ٣٢.

(٢) زكريا سليمان بيومي، التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين، دراسة تاريخية في فكر الشيخ محمد عبده، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣)، ص٢١٦.

والسياسي وجعلهم يرون في سياسة الاحتلال حجر عثرة في طريق تمتع المصريين بثمار الثقافة الحديثة[١].

ولما كانت الطبقة الوسطى آنذاك تمثل ركيزة العمل الوطني المعادي للاحتلال، وتشكل القوة الدافعة للحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل والحزب الوطني، والتي جعلت من معارضة سياسة الاحتلال التعليمية في مقدمة أسلحة المقاومة التي شهدتها الحركة الوطنية في وجه الاحتلال فجاء المطلب الخاص بإقامة نظام تعليمي وطني في مقدمة المطالب التي رفعتها[٢].

فكرة إنشاء الجامعة:

وفي هذه التربة الخصبة نبتت فكرة تأسيس جامعة مصرية تلعب دور منارة العلم والفكر في مصر، ولم تكن (الجامعة) كمؤسسة تعليمية بعيدة عن مدارك المصريين، فقد عرف رجال النخبة الثقافية الجامعات الأوروبية عندما أوفدوا إليها لتلقي العلم، وتعرفوا كذلك على دورها الحيوي في النهضة الحديثة ولذلك كثرت الإشارة بالصحف إلى جامعة (عليكره) التي تأسست بالهند عام ١٨٧٥ بجهود بعض الوطنيين الهنود وعلى نفقتهم الخاصة، لتقدم تعليماً جامعياً يمزج بين التراث الإسلامي والفكر الحديث وتعليم اللغات الشرقية إلى جانب اللغة الإنجليزية، كما كانت هناك أقدم كلية جامعية في الشرق العربي هي "المدرسة الكلية الأمريكية السورية" التي تأسست عام ١٨٦٦ وأصبحت تعرف فيما بعد ـ بجامعة بيروت الأمريكية ـ وكانت تلك الكلية مقصد بعض أبناء الأقباط البروتستانت الذين توجهوا إليها لدراسة القانون والاقتصاد وغيرها من المعارف وكان أخنوخ فانوس من أبرز خريجيها، وقد لعب دوراً هاماً في تأسيس الجامعة المصرية الأهلية فيما بعد[٣].

هكذا كانت الظروف مهيأة لقيام جامعة مصرية، فهناك تجربة خصبة في حقل التعليم العالي تتمثل في المدارس العليا، كما داعبت الفكرة أحلام بعض رواد التعليم على نحو ما فعل علي باشا مبارك حين جمع المدارس العليا في مكان واحد إلى جانب دار الكتب والمعمل الحديث تحت إدارة واحدة في نفس المكان هي "ديوان المدارس"[٤] وكانت نفس الفكرة تدور برأس يعقوب أرتين باشا الذي خدم طويلاً بالمعارف وأصبح وكيلاً لنظارتها عام ١٨٨٤، ففي الكتاب الذي أودعه خلاصة خبرته في حقل التعليم يطالب يعقوب أرتين بضرورة أن يتولى إدارة كل مدرسة من المدارس العليا ناظر من المتعلمين تعليماً

---

(١) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٣٢- ٣٣.

(٢) يواقيم رزق مرقص، صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ ــ ١٩١٢، دراسة تاريخية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص٦٣.

(٣) سامية حسن إبراهيم، الجامعة المصرية دورها في الحياة السياسية ١٩٠٨- ١٩٤٦، رسالة دكتوراه منشورة، (جامعة عين شمس: كلية البنات، ١٩٨٣)، ص١٥- ١٩.

(٤) المصدر السابق.

جامعياً لتطوير نظم الدراسة فيها، حتى إذا تحقق ذلك يمكن حينئذ أن تتجه الرغبة إلى ضمها كلها إلى بعضها البعض، وجعلها مدرسة كلية جامعة[١].

ولعبت الصحافة دوراً هاماً في طرح فكرة الجامعة منذ أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر وكان لجورجي زيدان فضل الريادة في هذا المجال، فدعا على صفحات (الهلال) إلى تأسيس جامعة واقترح عام ١٩٠٣ على "المدرسة الكلية السورية" (جامعة بيروت الأمريكية). أن تنشئ فرعاً لها في القاهرة يكون بمثابة نواة لقيام (المدرسة الكلية المصرية) وكذلك ساهمت المقتطف في طرح الفكرة من خلال العديد من المقالات والتي تحدثت فيها عن الجامعات ووظيفتها في أوروبا وأمريكا ودورها في نهضة الأمم[٢].

وكان الشيخ محمد عبده معنياً بإقامة جامعة بعد أن يئس من إمكانية إصلاح نظام التعليم بالأزهر وتطويره، ورأى أن إقامتها إنما تكون بجهود الأغنياء الذين استنكر فيهم بخلهم الشديد في تنفيذ هذه الفكرة، غير أنه استطاع إقناع المنشاوي باشا بالفكرة، فأبدى استعداده لإقامة الجامعة على نفقته بأراضيه بقرية بسوس (قرب القناطر الخيرية)، ولكن وفاة المنشاوي باشا عصفت بالفكرة، ثم لحق به محمد عبده بعد ذلك في عام ١٩٠٥[٣].

وفي نفس الوقت كان الزعيم مصطفى كامل شديد الاهتمام بفكرة إنشاء الجامعة، فنشر مقالاً على صفحات اللواء ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ دعا فيه القراء لإبداء رأيهم في مشروع الجامعة وإمكانية تحقيقه باعتباره حجر الأساس للنهضة الوطنية، ودعا للكتابة في نفس الموضوع مقترحاً أن تحمل الجامعة اسم (كلية محمد علي) وذلك بمناسبة مرور مائة عام على تولي محمد علي باشا حكم مصر[٤].

ويبدو أن مصطفى كامل أراد بذلك أن يجذب الخديوي وأمراء أسرة محمد علي لدعم المشروع حتى يتشجع الأعيان فيقدمون الدعم له ونجحت المحاولة نجاحاً نسبياً، فأيد الأمير حيدر فاضل دعوة مصطفى كامل وتبعه بعض الأعيان في الاكتتاب للمشروع فتم جمع نحو ثمانية ألاف من الجنيهات، ثم فترت الهمم عندما تجاهل الخديوي عباس حلمي الثاني المشروع، وما كان له أن يفعل طالما جاءت الدعوة من مصطفى كامل، خصوصاً وأن علاقته بالزعيم الوطني آنذاك بلغت حداً كبيراً من السوء[٥].

غير أن ذلك لم يفت في عضد مصطفى كامل وانتهز فرصة تشكيل لجنة عام ١٩٠٦ لجمع التبرعات لتقديم هدية له بمناسبة عودته من أوروبا بعد شن حملة دعاية سياسية ضد بريطانيا بسبب

---

(١) يعقوب ارتين: القول التام في التعليم العام، ترجمة علي بهجت، (القاهرة: المطبعة الاميرية، ١٩٨٤)، ص١١٠.

(٢) نجوى حسين أحمد خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٩)، ص٣٦٢.

(٣) زكريا سليمان، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(٤) يواقيم رزق، مرجع سابق، ص٦٥- ٦٧.

(٥) يواقيم رزق، المرجع السابق.

حـادث دنشواي، فرفض الفكرة وطالب بأن تقوم اللجنة "بدعوة الأمة كلها وطرق بـاب كـل مصـري، لتأسيس كلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء، وتهب الأمة الرجال الأشداء الذين يكـثرون فـي عداد خدامها المخلصين لأن كل مليم يزيد عن حاجة المصري، ولا ينفق في سبيل التعليم هو ضائع سـدى والأمة محرومة منه بغير حق[١].

ودعا مصطفى كامل كذلك إلى وحدة الصف وتناسى الخلافات السياسية الحزبية من أجـل إنجـاز المشروع الذي سيعود على الأمة بالخير لذلك نجده يكتب إلى الشيخ علي يوسف صاحب (المؤيد) يدعـوه إلى فتح باب الاكتتاب للمشروع، معلناً تبرعه بمبلغ خمسمائة جنيه مصري لمشروع إنشاء الجامعة وفـي هذه الرسالة الهامة الموجهة لصاحب المؤيد، وضع مصطفى كامل تصوراً هاماً للأسس التـي يجـب أن يقوم عليها المشروع وهي كما يلي[٢]:

(أ) أن لا تختص الجامعة بجنس أو دين ، بل تكون لجميع سكان مصـر علـى اختـلاف جنسـياتهم وأديانهم، فتكون واسطة للألفة بينهم.

(ب) أن تكون إدارتها في السنين الأولى في أيدي جماعة ممن يصلحون لإدارة هذا المعهد العلمي الكبير وتثبت كفاءاتهم للجميع.

(ج) أن يكتتب ألف ــ على الأقل ــ من سكان مصر كل منهم بمبلغ لا يقل عن مائة جنيه، ويجـوز أن يزيد على ذلك حباً للوطن والإنسانية.

(د) أن يقام بناء هذه المدرسة الجامعة في بقعة خلوية، من أجمل بقاع مصر على شـاطئ النيـل، وأن تقام بها حديقة من أجمل الحدائق.

وبذلك لم يقحم مصطفى كامل نفسه في اقتراح نوع الدراسات التي يرى أن تقدمها الجامعة الناشـئة أو نظامها تاركاً هذه المهمة للمتخصصين الذين تسند إليهم إدارتها، كما حسم مصطفى كامل الحوار الـذي دار على صفحات الجرائد عام (١٩٠٥/ ١٩٠٦) حول جدوى فكرة إقامة جامعة بالنسـبة لحالـة مصـر الاجتماعية والثقافية، ومدى أفضلية مشروع الكتاتيب الذي روج له أنصار السياسة البريطانية من مصـر على زعم أن مشروع الجامعة سابق لأوانه، وأن تعليم القراءة والكتابة لقطاع عريـض مـن المصريين أجدى من إنفاق الأموال على مشروع الجامعة الذي لا يفيد إلا عدداً محدوداً من المصريين[٣].

---

(١) مصطفى كامل: إلى محمد فريد، باريس ١٩٠٦/٩/٢٤، رسالة منشورة في مركز وثائق وتـاريخ مصـر المعـاصر، أوراق مصطفى كامل، المراسلات، (القاهرة: ١٩٨٢)، ص١١٩.

(٢) سليمان صالح، الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد، تاريخ الحركة الوطنية في ربع قـرن، جـ٢، (القـاهرة: الهيئـة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص١٠٥- ١١١.

(٣) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٣٦.

وقد بدأ هذا الحوار على صفحات "المؤيد" حيث كان اختيار مصطفى كامل لها للدعوة للاكتتاب قطعاً للطريق على دعاة الكتاتيب، ووالت "المؤيد" نشر قوائم بأسماء المتبرعين للمشروع والمبالغ التي تبرعوا بها، فضمت القوائم أسماء بعض الأعيان وكبار الموظفين، وإن كان الإقبال محدوداً طالما كان موقف الإنجليز والخديوي مبهماً، غير أن المشروع تجاوز ـ بفضل مصطفى كامل ـ مرحلة الفكرة وبدأ يدخل في نطاق التنفيذ بعدما أصبح موضع اهتمام الرأي العام[١].

ولعبت المناورات السياسية على ما يبدو دورها لإبعاد مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من رجال الحزب الوطني عن المشروع، ووضعه في يد أشخاص لا يثيرون مخاوف الإنجليز أو الخديوي وممن عرفوا باعتدالهم وتعاونهم مع الحكومة، فعندما اقترحت (المؤيد) على مصطفى كامل تكوين لجنة تحضيرية من كبار المكتتبين لتنظيم الاكتتاب ووضع خطة لتنفيذ المشروع، استجاب مصطفى كامل للاقتراح ودعا جميع المكتتبين إلى اجتماع لانتخاب أعضاء اللجنة ورئيسها يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦، ولكن مكان الاجتماع تغير فجأة ليعقد في بيت سعد زغلول بحجة تجنب المهاترات الصحفية فاجتمع ٢٧ شخصاً من المكتتبين في بيت سعد زغلول وشكلوا لجنة تحضيرية من سعد زغلول "وكيلاً للرئيس" وقاسم أمين سكرتيراً وحسن سعيد بك وكيل البنك الألماني الشرقي "أميناً للصندوق" أما بقية الحاضرين فقد أصبحوا أعضاء باللجنة، وكان معظمهم من كبار الموظفين والأعيان الذين لا يثيرون شبهات الخديوي أو الإنجليز وكان بينهم عدد ممن يعدون من تلاميذ الشيخ محمد عبده أمثال محمد فريد والذي استبعد بعد ذلك، وبالتالي فلا عجب من أن يبدي مصطفى كامل استياءه لإبعاده عن عمل كان صاحب المبادرة فيه، ولكنها السياسة، ولعل حرص أولئك الرجال على نجاح المشروع جعلهم يسعون لإزاحة رجال الحزب الوطني جانباً إيثاراً للسلامة، ورغبة في تنفيذ مشروع الجامعة، ويتجلى ذلك بوضوح في النداء الذي وجهته اللجنة التحضيرية إلى سكان مصر على اختلاف أجناسهم وأديانهم تعلن فيه الغرض من تأسيس الجامعة على النحو التالي[٢]:

(أ) أن الجامعة مدرسة علوم وآداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهماً كان جنسه أو دينه.

(ب) أنه ليس لها صبغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها، فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها على أي وجه كان.

(ج) أن اشتمال الجامعة على درجات التعلم الثلاث وهي (العالي، التجهيزي، الابتدائي) متعذر الآن ولابد من التدرج في تنفيذ المشروع والبدء فيه بما يمكن عمله، وتقديم ما تكون الحاجة إليه أشد من غيره.

---

(١) سليمان صالح، المصدر السابق، ص١١٢.

(٢) سامية حسن، المصدر السابق، ص٢٨- ٢٩.

(د) يلزم أن يكون للجامعة تلاميذ خصوصيين (نظامي) وهم الذين يقيدون أسماءهم ويحصلون على شهادتها، وتكون لهذه الشهادات قيمة أدبية، مع الأمل بأن تمدها الحكومة بالمزايا التي تراها جديرة بها في المستقبل، كما يُسمح لمن يريد حضور دروس الجامعة من غير تلامذتها الخصوص(نظامي) أن يحضر (انتساب).

وكما هو واضح فإن هذا البيان كان بمثابة (إبراء ذمة) من صلة الجامعة بكل من مصطفى كامل والحزب الوطني ولعل هذا يفسر الرضا الضمني الذي أبداه كرومر عن المشروع في تقريره السنوي عن عام ١٩٠٦، والذي راح من خلاله يوجه النصح لأعضاء اللجنة بالتأني ودراسة نظم التعليم الجامعي والنظر في الصلات بين نظارة المعارف والمدارس العليا والجامعة الناشئة، ووضع نظم الدراسة والقبول ولائحة الطلاب، مع مراعاة قصر التعليم الجامعي على أبناء الأغنياء وألا يصبح متاحاً لكل راغب فيه(١).

وإذا كان هذا هو الموقف المعلن للمحتل فإنه وعلى الجانب الآخر نجد أن الإدارة شجعت وبشكل خفي الأعيان على التبرع لمشروع الكتاتيب الذي كان يتبناه كرومر، فأثر ذلك على حركة التبرعات لمشروع الجامعة، ثم جاءت الأزمة المالية عام ١٩٠٧ لتلقي بظلالها على حركة التبرع لكلٍ من المشروعين (الجامعة/ الكتاتيب)، وخلال ذلك حرص أحمد لطفي السيد على تأكيد الضرورة على أهمية الاعتناء بالتعليم الأساسي إلى جانب الاهتمام بإقامة الجامعة ومشيراً إلى ضرورة كل منهما لنهضة الأمة حيث أن أياً منهما لا يغني عن الآخر(٢).

وعندما عين سعد زغلول ناظراً للمعارف عام ١٩٠٦ بعد أسابيع قليلة من تأسيس اللجنة التحضيرية لإنشاء الجامعة استقال من عضويتها، فحل قاسم أمين محله في موقع (وكيل الرئيس) وظل منصب الرئيس شاغراً حتى يشغله أحد أمراء العائلة الخديوية ليعطي المشروع دفعة للأمام، وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧، أبلغ الخديوي عباس حلمي الثاني اللجنة بموافقته على إسناد الرئاسة إلى الأمير أحمد فؤاد، وصادف هذا التعيين ارتياحاً عاماً لما عرف عن الأمير من تشجيع للأعمال العلمية والثقافية مما يضمن نجاح المشروع ثم انصرفت اللجنة إلى وضع قانون الجامعة ونظام الدراسة فيها، بعدما تيسرت لها الموارد المالية التي تكفى لبداية تنفيذ المشروع من تبرعات وأوقاف(٣).

تأسيس الجامعة الأهلية:

وفي ٢٤ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة الفنية لإنشاء الجامعة بسراي الأمير أحمد فؤاد بباب اللوق، وتقرر أن يبدأ نشاط الجامعة في اتجاهين: أولهما: إيفاد بعثة من عشرة طلاب يدرس نصفهم

---

(١) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢) أحمد لطفي السيد، قصة حياتي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص١٨٩- ١٩٢.

(٣) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٣٩.

الآداب ونصفهم الآخر العلوم، يوفدون إلى جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا ليكونوا نواة لهيئة التدريس بالجامعة، وثانيهما: أن تبدأ الدراسة بأربعة دروس فقط هي تاريخ الحضارة القديمة في الشرق تاريخ الحضارة الإسلامية تاريخ الآداب العربية، تاريخ الآداب الفرنسية والإنجليزية وأن تكون مدة الدراسة ثمانية أشهر (نوفمبر – يونيو) في العام، ويعطى لكل فرع من فروع الدراسة أربعين درساً في السنة، وأن تكون لغة التدريس اللغة العربية مع جواز إلقاء الأساتذة الأجانب لدروسهم باللغتين الإنجليزية والفرنسية وذلك حتى يعود أعضاء بعثة الجامعة بعد استكمال دراساتهم، فيتم التدريس بالعربية وحدها، وتقرر أن يكون التدريس صائباً فيما بين الخامسة والثامنة، وأن تقبل الجامعة خريجي المدارس العليا وطلبتها، وطلبة الأزهر ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي وحددت رسوم الدراسة بأربعين قرشاً سنوياً بالنسبة للطلاب، ومائة قرشاً سنوياً لخريجي المدارس العليا، وخمسة قروش للدرس الواحد لمن شاء الاستماع إليه[1].

وفي ٢٠ مايو ١٩٠٨ صدقت الجمعية العمومية للمكتتبين على قانون الجامعة وتقدم حسين رشدي والمسيو لوزينابك عضو اللجنة الفنية للجامعة بالأوراق الرسمية إلى نظارة الداخلية لطلب اعتراف الحكومة بالجامعة باعتبارها من المنافع العامة، وبذلك أصبح للجامعة وجود قانوني، فتم اختيار مجلس إدارة الجامعة بمعرفة اللجنة التحضيرية في ٢٤ مايو من خمسة عشر عضواً حسبما جاء بقانون الجامعة.

وكان أول مجلس للجامعة مكوناً من: الأمير أحمد فؤاد (رئيساً)، وحسين رشدي باشا وإبراهيم نجيب باشا (وكيلين)، وأحمد زكريا (سكرتيراً)، وحسن سعيد بك (أميناً للصندوق)، ثم (يعقوب ارتين باشا – الدكتور محمد علوي باشا – عبدالخالق ثروت باشا – مرقص حنا أفندي – مسيو ماسبرو – يوسف صديق بك – علي أبو الفتوح بك – علي بهجت بك – مسيو لوزينابك – علي ذو الفقار بك) (أعضاء)[2].

وقام مجلس إدارة الجامعة باستئجار الدور الأول من سراي جانكليس بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً في السنة لمدة سنة واحدة، لتتخذه مقراً لها بعدما عجزت عن الحصول على مقر مؤقت من الحكومة، وقسم الطلبة المزمع قبولهم إلى قسمين: طلبة منتسبون من خريجي المدارس العليا والخصوصية والأزهر وغيرها ممن يلتحق بالدراسة بهدف الاستمرار على حضور درس واحد فأكثر للحصول على شهادة أو لقب علمي وطلبة مستمعون متطوعون ممن يطلبون ذلك ويدفعون الرسم المقرر عنها، وأعلنت الجامعة أنها ستمنح من يستحق من طلبتها شهادة تسمى (شهادة الدروس العالية) ويشترط للحصول عليها أن يكون الطالب منتسباً وأن يكون قد حضر دروس ثلاثة من أساتذتها على الأقل واشترك في التمارين العملية أو قدم

---

(1) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٣٩- ٤٠.

(2) سامية حسن، مصدر سابق، ص٧٨.

بحثا[١]، مما يوحي أنه لم يكن قد استقر الرأي بعد على قواعد ثابتة لمنح الدرجات العلمية وبخاصة أنه لم يكن هناك اعتراف بها من جانب الحكومة ولا تعد مؤهلا للتوظف، فهي أقرب ما تكون للدراسات الحرة آنذاك.

وحددت رسوم الدراسة للطالب المنتسب بمائة وعشرين قرشا في السنة، وتمت مضاعفة الرسوم بالنسبة للطالب المستمع المتطوع، وظل رسم الاستماع للمحاضرة الواحدة خمسة قروش ورسم دخول مكتبة الجامعة عشرين قرشا سنويا.

افتتاح الجامعة الأهلية:

وفي حفل رسمي أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين يوم ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ حضره الخديوي وكبار رجال الدولة والأمراء والأعيان والقناصل والأجانب وأعضاء الجمعيات العلمية وشيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية، افتتحت الجامعة رسميا وكان من خطباء الحفل: الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة، والخديوي عباس حلمي الثاني وعبدالخالق ثروت باشا، أحمد زكي بك وأقبل على حضور دروس الجامعة خليط من الطلاب جاء الجانب الأكبر منهم من تلاميذ المدارس (٢٥٨ طالبا) وموظفي الحكومة (٢٤٣ طالبا)، والمعلمين بالمدارس (٦٩ طالبا)، وطلاب الأزهر (٤٢ طالبا)، ورجال القضاء (١٩ طالبا)، وصحفيين (١٥ طالبا)، وتجارا (١٨ طالبا)، وعدد محدود من كبار موظفي الدولة وضباط الجيش والبحرية وأصحاب المهن الحرة وهذه الأعداد تمثل طلبة الانتساب والاستماع معا[٢].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هؤلاء الطلبة جاءوا من أبناء الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها الاجتماعية، وهي الطبقة صاحبة المصلحة الحقيقية في إقامة التعليم الجامعي والتي تبنت المطالبة به منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وفي العام الدراسي الثاني أدخل مجلس إدارة الجامعة عدة تعديلات على مناهج الدراسة التي وضعت في العام الأول، فأدخلت العلوم الطبيعية وعلم مقارنة اللغات ومنهج البحث التاريخي، والأدب الفرنسي وأعلنت الجامعة عن مسابقة لتأليف كتاب في تاريخ آداب اللغة العربية في موعد أقصاه ٥ نوفمبر ١٩٠٩، وخصصت لهذا العمل جائزتين: الأولى: مائة وخمسون جنيها والثانية خمسون جنيها، ثم عادت فمددت المهلة لمدة عام آخر وزادت من قيمة الجائزتين لتصبح مائتي جنيه للأولى ومائة للثانية[٣].

---

(١) سامية حسن، مصدر سابق، ص٧٩.

(٢) الأرقام المذكور للطلاب في العام الأول لافتتاح الجامعة، وردت في تقرير مجلس إدارة الجامعة للعام ١٩٠٨- ١٩٠٩، أنظر المرجع السابق، ص٧٩.

(٣) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٤٢.

وخطت الجامعة الناشئة خطوة جريئة عندما استهلت عهدها بتخصيص قسم يقدم دراسات خاصة للنساء ومحاضرات عامة لهن وقد قسمت المحاضرات على النحو التالي[١].

(أ) محاضرات باللغة الفرنسية في التربية والأخلاق قامت بإلقائها الآنسة كوفرور المدرسة بمدرسة راسين بباريس.

(ب) محاضرات باللغة العربية في تاريخ مصر القديم والحديث ألقتها نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات.

(ج) التدبير المنزلي، وقامت بتدريسه رحمة صروف.

كما ألقي بعض الأطباء المصريين والأجانب محاضرات عامة على الطالبات في الصحة العامة ورعاية الأطفال، وكان من بين المواظبات على حضور المحاضرات هدى شعراوي وصفية زغلول، وفاطمة نعمت راشد، وفاطمة عمر واللاتي أصبحن فيما بعد رائدات للحركة النسائية في العشرينيات من القرن العشرين[٢].

وقد أثار القسم النسائي حفيظة بعض المتزمتين فكانوا يتجمعون أمام الجامعة للتحرش بالنساء ومنعهن من الحضور بحجة منافاة ذلك للآداب العامة (من وجهة نظرهم) وتعرض عبدالعزيز فهمي سكرتير الجامعة آنذاك للانتقاد الشديد بسبب قيامه بتوجيه الخطابات للسيدات والتي يدعوهن من خلالها لحضور المحاضرات وأعتبر ذلك ماساً بكرامة بنات العائلات، وما لبثت الجامعة أن أوقفت الدراسة بهذا القسم عام ١٩١٢، فلم تكن الظروف الاجتماعية قد تهيأت بعد لقبول فكرة انتساب النساء إلى الجامعة كما كان الإقبال على القسم النسائي محدوداً فلم تلتحق به إلا سيدات العائلات الارستقراطية واللاتي نلن حظاً من الثقافة الأوروبية[٣].

تطور الجامعة الأهلية:

وبعد مرور عامين على افتتاح الجامعة ونجاح فكرتها وإقبال الطلاب عليها، رأت إدارة الجامعة أن تنشئ قسماً يكون نواة لكلية الآداب فيما بعد أطلقت عليه اسم "قسم الآداب" ووضعت له لائحة حددت الغرض من إنشائه بحفظ "العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية وترقيتها في الأمة بتنظيم دروس في الآداب والتاريخ وعلم أصول اللغات والفلسفة وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية"، وحددت مدة الدراسة بأربع سنوات يمكن للطالب في نهايتها التقدم لامتحان العالمية، واشترط في الطلاب الذين يلتحقون بالقسم الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو ما يعادلها من الشهادات الأجنبية وحددت مواد الدراسة العشر

---

[١] عبدالمنعم الجميعي، الجامعة المصرية القديمة نشأتها ودورها في المجتمع، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص٤٦.

[٢] عبدالمنعم الجميعي، مرجع سابق، ص٤٦- ٤٨.

[٣] هدى الصده، من رائدات القرن العشرين، شخصيات وقضايا، (القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ٢٠٠١)، ص١٥٧- ١٥٩.

على النحو التالي[١]: (آداب اللغة العربية، تاريخ آداب اللغة العربية، اشتقاق اللغات السامية، تاريخ الشرق القديم، تاريخ الأمم الإسلامية، الفلسفة العربية والأخلاق، تاريخ المذاهب الفلسفية، الجغرافيا والانثروبولوجيا) ويختار الطالب كذلك دراسة إحدى المادتين: تاريخ آداب اللغة الإنجليزية، أو تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

وتولى حفني ناصف تدريس آداب اللغة العربية والدكتور نللينو (الإيطالي) تدريس تاريخ آداب اللغة العربية، والدكتور ليتمان تدريس علم مقارنة اللغات السامية، والدكتور ميلوني (الإيطالي) تاريخ الشرق القديم، والشيخ محمد الخضري تدريس تاريخ الأمم الإسلامية، وسلطان محمد تولى تدريس الفلسفة العربية والأخلاق، والدكتور ساتلانا قام بتدريس الجغرافيا وعلم الشعوب (الانثروبولوجيا) وكان تدريس تلك المواد باللغة العربية، أما مادة تاريخ آداب اللغة الإنجليزية فتولى تدريسها مستر جيل، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية المسيو لوموتيه[٢].

وكان يشترط للحصول على العالمية (الدكتوراه) النجاح في هذه المواد ويقوم الطالب بالإضافة إلى ذلك بأداء امتحان في موضوع خاص من مادتين مختلفتين كالجغرافيا والآداب مثلاً أو التاريخ والفلسفة، وذلك قبل مناقشة البحث الذي يتقدم به للحصول على العالمية، وتم الاتفاق بين الجامعة ونظارة المعارف عام ١٩١٤ على اعتماد شهادة العالمية فاشترطت النظارة أن تمثل في لجنة الامتحان بعضوين إلى جانب الأعضاء الثلاثة من أساتذة الجامعة، وقبلت الجامعة هذا الشرط، وبذلك كانت الجامعة تمنح الدكتوراه لطلابها دون الحصول على الليسانس الذي لم يتقرر منحه إلا عام ١٩١٦ وجعل شرطاً مسبقاً للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه).

ويبدو واضحاً أن الجامعة المصرية الأهلية تأثرت في نظامها الأولي بما كان متبعاً بالجامعات الإيطالية، فقد كان يطلق على الدرجة الجامعية الأولي بها الدكتوراه وحتى بعدما أقرت الجامعة الأهلية درجة الليسانس في الآداب عام ١٩١٦، كانت تمنح الدكتوراه بعد عام واحد فقط من الحصول على الليسانس كما يتضح ذلك في حالة الطالب حسن إبراهيم حسن والذي حصل على الليسانس عام ١٩٢٠ والدكتوراه عام ١٩٢١[٣].

والى جانب دراسة الآداب كانت هناك دراسات أخرى يطلق عليها "دروس عمومية" شملت الاقتصاد السياسي والاقتصاد الزراعي، كما تقرر عام ١٩١٥ إنشاء قسم (العلوم الاقتصادية والمالية) حددت فيه الدراسة بعامين دراسيين وتولى التدريس به حسن كامل الشيشيني خريج جامعة أكسفورد في العلوم الاقتصادية والمدرس بالتجارة العليا، والدكتور محمد فهمي عبداللطيف خريج بعثة الجامعة بفرنسا الحاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والمالية، كما أنشئ في نفس العام القسم الجنائي، وكانت تدرس به

---

(١) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص٤٤.

مواد قانون العقوبات المقارن وقانون الجنايات المقارن وعلم الاجتماع الجنائي والطب الشرعي، والأمراض النفسية وعلاقتها بالقانون الجنائي، وكانت الدراسة فيه باللغة العربية، فيما عدا المادة الأخيرة التي كانت تدرس بالفرنسية، واعتمدت نظارة الحقانية شهادة هذا القسم ومنحت خريجيه أولوية التعيين في وظائف النيابة عند تساويهم مع المرشحين لهذه الوظائف[١].

وفي أوائل عام ١٩١٧ استجابت الجامعة لطلب بعض الراغبين في مدرسة الحقوق والذين لم تتوفر لهم أماكن بمدرسة الحقوق فنظمت لهم دراسة لمنهج الحقوق استعانت فيه ببعض رجال القضاء، فتولى التدريس به عبدالحميد بدوي بك (القاضي) وحسن نشأت (وكيل نيابة) والدكتور عبدالسلام ذهني (المحامي) والشيخ عبدالرحمن عيد المحلاوي (من أساتذة الأزهر) وقد أدى الطلاب الامتحانات بمدرسة الحقوق فجاءت هذه الدراسة والتي نظمتها لهم الجامعة بمثابة فصل خاص لإعدادهم لامتحان الحقوق الذي قاموا بأدائه باعتبارهم منتسبين للمدرسة[٢].

مقر الجامعة الأهلية:

ورغم هذا النشاط وإقبال الطلاب ظلت الجامعة بلا مقرٍ خاص فاتخذت من مقر الخواجة "نستور جانكليس" مقراً لها (وكان يحتل الموقع الحالي للجامعة الأمريكية بأول شارع قصر العيني) مقابل إيجار سنوي بدأ بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً ثم زيد إلى ٤٠٠ جنيه فانتقلت الجامعة إلى قصر محمد صدقي باشا بشارع الفلكي عام ١٩١٥ حيث تم استئجاره بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً في السنة الأولى تزيد إلى ٣٠٠ جنيه في السنة الثانية وعند تجديد الإيجار عام ١٩١٩ بلغت القيمة الإيجارية السنوية ٦٠٠ جنيه مما أرهق ميزانية الجامعة غير أنها لم تملك بديلاً لذلك فالأرض التي تبرعت بها الأميرة فاطمة إسماعيل لبناء الجامعة ببولاق الدكرور، والمبالغ التي تبرعت بها لم تكن كافية لمتابعة بناء مقر الجامعة بسبب قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وارتفاع تكاليف البناء فتوقف العمل في البناء، غير أن حركة البناء لم تبدأ إلا عام ١٩٢٨، بعد أن تحولت إلى جامعة حكومية، وبذلك ظلت الجامعة قائمة بسراي محمد صدقي باشا حتى منحتها الحكومة بعد تحويلها إلى جامعة حكومية سراي الزعفران بالعباسية بصفة مؤقتة حتى أقيم بناء حرم الجامعة الجديد[٣].

وقد عانت الجامعة الأهلية أزمة مالية طاحنة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، فتوقفت التبرعات وخفضت الأوقاف الإعانة السنوية التي كانت تدفعها للجامعة تخفيضاً شديداً ثم أوقفتها حيناً وأعادت صرفها حيناً آخر، كما واجهت الجامعة الصعوبات في الحصول على ريع الوقفيات التي أوقفها بعض الأفراد عليها بسبب المنازعات القانونية التي نشبت بينها وبين المستحقين في تلك

(١) عبدالمنعم الجميعي، مرجع سابق، ص٤٢- ٤٥.

(٢) عبدالمنعم الجميعي، المرجع السابق.

(٣) سامية حسن، مصدر سابق، ص١٠٧- ١٢٠.

الأوقاف ولما كان ذلك يعني نقص ما في موارد الجامعة مما ينعكس سلبياً على نشاطها، فقد اضطـرت أن تكف يدها عن الإنفاق على المبعوثين وتستدعيهم من الخارج وتسعى لدى الحكومة لإيجاد وظـائف لـهم لعجزهم عن تشغيلهم وأهملت دعوة الأساتذة الأجانب للتدريس فيها، ولم ينقذها إلا قيام الحكومة الإيطاليـة بتحمل رواتب ثلاثة من الأساتذة الإيطاليين، كذلك اضطرت الجامعة إلى تخفيض رسوم الدراسة حتـى لا تفقد طلابها، خصوصاً وأن الحكومة لم تعترف بشهاداتها لعدم خضوعها لإشراف وزارة المعـارف، ولـم تخرج الجامعة من هذه المحنة إلا بتحويلها إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥[١].

بعثات الجامعة الأهلية:

كانت الجامعة الأهلية حريصة منذ تأسيسها على أن تكون العربية لغة التدريس فيها وأن تعد هيئـة التدريس الخاصة بها إعداداً علمياً سليماً حتى يكفونها مئونة الاعتماد على الأساتذة الأجانب، وحتى يلعبـوا دوراً بعد عودتهم في تعريب المعارف الحديثة، لذلك بادرت بإيفاد بعثة خاصة من الطـلاب المصريين اختارتهم اللجنة الفنية بطريق الاختبار على أن يلتزموا بالعمل في خدمة الجامعة بعـد حصولـهم علـى الدرجات العلمية.

وكانت البعثة الأولى تضم محمد حسن ومحمد صادق جوهر لدراسة العلـوم الرياضيـة بجامعـة كمبردج، وتوفيق سيدهم لدراسة الطبيعة بلندن، وسيد كامل لدراسة التاريخ واللغة بالسـوربون، ومحمـد توفيق الساوي لدراسة الآداب بالسوربون، ومحمود عزمي لدراسة العلوم السياسية والقانونية بالسـوربون، ومحمود فهمي لدراسة الفلسفة بنفس الجامعة، وحسن فؤاد الديواني لدراسة علم وظائف الأعضاء بجامعـة ليون بفرنسا، ومحمد ولي الدين لدراسة التاريخ الطبيعي وقانون علم الصحة بنفس الجامعة ومحمد كمـال لدراسة الطب الشرعي والكيمياء بجامعة ليون أيضاً، وقد اختير هؤلاء من بين طلبة المدارس العليا الثلاثـة (المهندسخانة، والحقوق، والطب)[٢].

وتبرع بعض الأعيان والذوات بتحمل نفقات دراسة عدد من أولئك الطـلاب، وعينـت الجامعـة مشرفاً من الأساتذة الإنجليز لمتابعة دراسة أعضاء بعثة لندن، وآخر مـن الأسـاتذة الفرنسـيين لمتابعـة أعضاء بعثة فرنسا، وطلب بعض الأعيان ممن أوفدوا أولادهم على نفقتهم للدراسة بهذين البلديـن ضـم أبنائهم إلى بعثة الجامعة للاستفادة بإشرافها مع استمرارهم في تحمل نفقات الدراسة لأبنائهم، وعندما مـرت الجامعة بأزمتها المالية، قبل المشرفون الأجانب أن يؤدوا أعمالهم تطوعاً وكان المشرف يوالـي الجامعـة بتقارير عن التقدم الدراسي للطلاب كما كان على الطلاب أن يكتبوا تقارير للجامعة عن أحوالهم بصـورة دورية وإلا وقعوا تحت طائلة العقاب فيتم خصم نسبة من رواتبهم، كما حرم عليهم الزواج أثناء الدراسـة بالبعثة وكان على عضو البعثة أن يحصل على موافقة مجلس الجامعة على موضوع رسالته قبل التقدم بـها

---

(١) سامية حسن، المصدر السابق.

(٢) جامعة القاهرة، العيد الماسي (القاهرة: مطبعة الجامعة، ١٩٨٣)، ص٤١- ٤٥.

إلى الجامعة الأجنبية التي يدرس بها (عندما يفرغ من كتابة رسالته لا يقدمها لجامعته إلا إذا رأت الجامعة المصرية صلاحيتها لذلك) وقد أتخذ هذا القرار بعدما أثير من جدل ونقاش حول رسالة منصور فهمي عن (المرأة المسلمة) والتي رأى البعض أنها تتضمن ما يمس الدين الإسلامي، وكان على عضو البعثة أن يتولى التدريس بالجامعة لمدة عشر سنوات بعد عودته، فإن لم يقبل ذلك كان عليه أن يسدد للجامعة ما أنفقته على تعليمه(١).

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى سحبت الجامعة مبعوثيها من أوروبا حتى تتحسن ظروفها المادية وتتمكن من إعادتهم للدراسة بجامعاتهم، وقد استطاعت أن تعيدهم بفضل المساهمات المالية التي حصلت عليها ونتيجة لذلك اتجهت الجامعة اتجاهاً غربياً آنذاك، فقد استطاع الأمير أحمد فؤاد (رئيس الجامعة) أن يحصل من الحكومة الإيطالية على أربع منح لتعليم صبية من المصريين في المدارس الإيطالية حتى يصلوا إلى أعلى الدرجات العلمية ويعودوا لخدمة الجامعة وذلك كنوع من التعويض عن عدم قدرة الجامعة على الإنفاق على البعثات العلمية، وفعل الأمير أحمد فؤاد نفس الشيء مع الحكومة الفرنسية فحصل على ثلاث منح لتعليم ثلاثة من الأطفال المصريين وعلى مثلها من النمسا وبذلك تم إيفاد عشرة أطفال في ثلاث بعثات لحساب الجامعة المصرية وكان ذلك عام ١٩١٠، ولكن التجربة فشلت بسبب الصعوبات التي واجهت هؤلاء الصبية صغار السن بالخارج وعدم قدرتهم على متابعة الدراسة والمتاعب التي آثارها ذويهم للجامعة بسبب عدم اطمئنانهم إلى أسلوب تربية أبنائهم في الخارج(٢).

مكتبة الجامعة الأهلية:

وبفضل اتصالات وعلاقات الأمير أحمد فؤاد بملك إيطاليا وبعض ساسة أوروبا حصلت مكتبة الجامعة على العديد من الكتب كهدية من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، وكانت إيطاليا أكثر سخاء في عطائها لمكتبة الجامعة تليها فرنسا وبذلك حصلت مكتبة الجامعة على المراجع الفنية الهامة والنوت الموسيقية والدوريات وذلك دون أن تتحمل ميزانية الجامعة المحدودة نفقات ذلك كله، ولم تتخلف حكومة النمسا عن دعم مكتبة الجامعة عندما طلب إليها الأمير أحمد فؤاد ذلك وحذت بلجيكا حذوها وجاءت أدوات وأجهزة معمل الطبيعة والكيمياء هدية من الملك عمانويل الثالث ملك إيطاليا(٣).

ويتنافس بعض المثقفين وعائلاتهم في تقديم هبات الكتب للجامعة مثل محمد وسيم بك القاضي بمحكمة مصر المختلطة، وحمزة بك فهمي ومحمد لطفي جمعه، وعائلة شفيق بك منصور وعائلة يحيى باشا منصور يكن، وعائلة إبراهيم بك مصطفى الذي كان ناظراً لدار العلوم، وعبد الغني بك شاكر، وقد قدمت تلك العائلات المكتبات الخاصة لرجالهم الراحلين إلى الجامعة، وبفضل هذه الهبات التي قدمتها

---

(١) جامعة القاهرة، العيد الماسي، المرجع السابق.

(٢) سامية حسن، مصدر سابق، ص١١٩.

(٣) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٤٩- ٥٠.

الدول الأجنبية والأفراد والعائلات المصرية تكونت مكتبة الجامعة، ومما سبق يتضح أنه وعلى الرغم من الأزمة المالية التي عاشتها الجامعة الأهلية خلال الحرب العالمية الأولى والموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة منها (الخديوي/ الإنجليز) فتخلى الأمير أحمد فؤاد عن رئاستها عام ١٩١٣، فقد استمرت تؤدي رسالتها تحت رئاسة حسين رشدي باشا الذي ظل يحتفظ بذلك المنصب حتى بعد توليه رئاسة الوزارة عام ١٩١٤، وإن كان قد تخلى عن رئاسة الجامعة في عام ١٩١٦ للأمير يوسف كمال، غير أنه عاد إلى منصبه مرة أخرى عام ١٩١٧، وظل في موقعه حتى اندمجت في الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥[١].

وقد استطاعت الجامعة الأهلية فيما بين نشأتها حتى تحولها إلى جامعة حكومية أن تهيئ المناخ للتعليم الجامعي وتحقق التواصل العلمي والثقافي بينها وبين المدارس العليا، فالتحق طلاب المدارس العليا بها إلى جانب دراستهم النظامية بمدارسهم وانتدب البارزون من مدرسي مدرسة دار العلوم ومدرسي الأزهر للتدريس بها، كما استعانت بالكفاءات العلمية من خارج المدارس العليا من رجال القانون والقضاء وساعد على تحقيق هذا التواصل العلمي والثقافي نظام الدراسة الحرة الذي يتيح لمن يريد فرصة الاستماع إلى محاضرات في مجال معين من مجالات المعرفة، فازدحمت قاعات المحاضرات بطلاب جاءوا للاستزادة من المعرفة دون تطلع إلى الحصول على درجة علمية، كما لعبت مكتبة الجامعة دوراً هاماً في تحقيق هذا التواصل العلمي والثقافي[٢].

كذلك وضعت الجامعة في مرحلتها الأولى القواعد الثابتة للمعرفة العقلانية العلمانية، فها هو ذا سعد زغلول ينتقد خطبة أحمد زكي بك في افتتاح الجامعة والتي بالغ فيها في الحديث عن مجد الإسلام وعد ذلك لا يتفق مع مناسبة افتتاح الجامعة (وهي جامعة لا دين لها إلا العلم) على حد قوله[*].

والذي يؤكد ذلك النظر إلى برامج الدراسة في الجامعة الأهلية والتي جاءت في مجملها علمانية الاتجاه بهدف غرس قيم العلم والتفكير العلمي بين طلابها وتدريبهم على أصول البحث العلمي ومناهجه. على يد أساتذة من المصريين والأجانب ولا يعني ذلك أن الطابع العلماني للجامعة لم يلق الانتقاد من جانب العناصر المحافظة، فقد حفلت الصحافة المصرية آنذاك بالمقالات التي هاجمت الجامعة ودعت إلى جعل الدراسة "إسلامية" وغيرها من المقالات التي شككت في جدوى هذا اللون من التعليم في مصر، غير أن الجامعة استطاعت أن تبقى نتيجة الحرص على عدم التورط في صدام مع التيار المحافظ والذي كان قد يكلفها وجودها ذاته آنذاك[٣].

وبذلك فقد كان هذا التواصل العلمي والثقافي الذي حققته الجامعة في المرحلة الأولى من عمرها، وهذا التراكم للخبرات الجامعة بمثابة حجر الزاوية لإقامة الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥.

---

(١) رءوف عباس، المرجع السابق.

(٢) جامعة القاهرة، العيد الماسي، المرجع السابق، ص٤٦.

(*) أنظر مراسم افتتاح الجامعة، سامية حسن، مرجع سابق.

(٣) سامية حسن، المصدر السابق، ص١٢٠.

قيام الجامعة المصرية وتطورها:

وخلال الحرب العالمية الأولى أولت وزارة حسين رشدي باشا التعليم اهتماماً خاصاً بفضل الجهود التي بذلها عدلي يكن باشا وزير المعارف، فتم ضم الكتاتيب إلى المعارف وتحولت إلى "مدارس أولية" ووضع لها نظام خاص فتحول معلموها إلى موظفين حكوميين وقررت لهم رواتب شهرية وجعلت الدراسة بها لمدة أربع سنوات، وتم إصلاح التعليم الابتدائي ونال التعليم الثانوي قدراً من الإصلاح، كما نالت المدارس العليا نصيباً من الاهتمام وزادت ميزانية المعارف بنسبة ٧٩% عام ١٩١٨ عما كانت عليه عام ١٩١٤ وواضح أن الحكومة كانت تعمل في صمت من أجل توسيع البنية الأساسية لنظام التعليم[١].

وانطلاقاً من هذه السياسة (غير المعلنة) فكرت وزارة المعارف في إنشاء جامعة تضم المدارس العليا القائمة عندئذ، عندما شاع اتجاه الإرسالية التبشيرية البروتستانية في مصر وسعت إلى إقامة جامعة أمريكية بالقاهرة، وقدم عدلي يكن باشا وزير المعارف مذكرة بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء، فوافق المجلس في ٢٧ فبراير ١٩١٧ من حيث المبدأ على اقتراح وزير المعارف بإنشاء جامعة حكومية تخضع لإشراف الوزارة، وشكلت لجنة لدراسة المشروع واقتراح نظام للجامعة والهيئات المكونة لها، وما يخص أعضاء هيئة التدريس بها من قواعد ولوائح، وتولى رئاسة اللجنة إسماعيل حسنين باشا وكيل المعارف وضمت في عضويتها الدكتور كيتنج (وناظر مدرسة الطب)، والمستر والتون ناظر مدرسة الحقوق) والمستر شيرد (ناظر مدرسة الزراعة)، ومحمد علي المغربي (مراقب التعليم) ومحمد عاطف بركات (ناظر مدرسة القضاء الشرعي)، وأحمد براده (ناظر مدرسة المعلمين) ومسيو كليش ومستر ادجار (المفتشين بوزارة المعارف)[٢].

وحدد مجلس الوزراء اختصاص اللجنة بالنظر في تشكيل لجان فرعية لوضع المناهج الدراسية لأقسام الجامعة المقترحة، والقواعد العامة للالتحاق بها، ونظم الامتحان والشهادات والميزانية اللازمة للمشروع مع دراسة مدى إمكانية الاستفادة من المباني القائمة وما تحتاجه الجامعة من مباني جديدة، وفي ١٧ نوفمبر ١٩١٧ قدمت اللجنة تقريرها المبدئي إلى وزير المعارف والذي أوصت فيه بإدماج المدارس العليا في الجامعة وأن يتولى مجلس الجامعة أمورها ووضعت نظام الجامعة وامتحاناتها وأوصت بضرورة الإسراع في إقامة "جامعة أميرية" لأن أية هيئة أهلية لا تستطيع النهوض بهذا العمل الذي يتطلب نفقات لا تتوفر إلا للحكومة وأوصت اللجنة كذلك أن تكون إدارة الجامعة قائمة بذاتها، فتكون لها ميزانيتها الخاصة ويرأسها وزير المعارف، ويتولى إدارتها مدير الجامعة وهيئات الجامعة الثلاث وهي

---

(١) لطيفة محمد سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي ١٩١٩- ١٩٤٥، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ، ص٢٠٤- ٢١٥.

(٢) سامية حسن، مصدر سابق، ص١٢٩- ١٣٢.

مجلس الإدارة والمجلس العلمي وهيئة أساتذة الأقسام، وأن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضوان على الأقل يمثلان وزارة المعارف، على أن تضم الجامعة سبعة أقسام هي[١]:

(أ) قسم الآداب ويشمل فروعاً خاصة بالتربية والعلوم الشرقية والآثار.

(ب) قسم العلوم.

(ج) قسم الطب (ويشمل طب الأسنان).

(د) قسم الحقوق.

(ه) قسم الهندسة والعمارة.

(و) قسم الزراعة والطب البيطري.

(ز) قسم التجارة والعلوم الاقتصادية.

ورأت اللجنة أن تكون اللغة العربية لغة التدريس الأساسية بالجامعة. واقترحت إنشاء قسم للترجمة والنشر لترجمة المراجع الأساسية في كل علم من العلوم التي تدرس بالجامعة إلى اللغة العربية، وتعريب المصطلحات العلمية، وتشجيع نشر المؤلفات العربية، على أن يتم في المرحلة الانتقالية الاحتفاظ بالمدرسين الأجانب ويتم استبدالهم تدريجياً بمدرسين مصريين يستخدمون اللغة العربية[٢].

غير أن الوزارة احتفظت بتقرير لجنة مشروع الجامعة حبيس الأدراج، حيث أن الظروف آنذاك لم تكن مهيأة لاتخاذ مثل هذه الخطوة الهامة، حتى انتهت الحرب العالمية الأولى وشهدت مصر ما شهدته من ثورة شعبية تطالب بالاستقلال، وانقشعت سحب الموقف السياسي عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أعطى مصر استقلالاً منقوصاً فأعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظ بريطانيا بالتحفظات الأربعة التي سلبت مصر جوهر الاستقلال، وأعلن قيام "المملكة المصرية" وأصبح السلطان أحمد فؤاد (أول رئيس للجامعة الأهلية) ملكاً[٣].

وأثناء ذلك عاودت الحكومة المصرية النظر في تقرير لجنة مشروع الجامعة عام ١٩١٧ وبحثت أمر وضعه موضع التنفيذ، فأقرت في خريف عام ١٩٢٣ مشروع لائحة الجامعة الجديدة وكذلك مشروع الأمر العالي بإنشاء الجامعة[٤].

وفي لقاء تم بين أحمد لطفي السيد والملك فؤاد ذكر له الملك أن الحكومة تعتزم إنشاء جامعة تضم المعاهد والمدارس العليا، وأنه يمكن اعتبار الجامعة المصرية كلية الآداب فيها، وبذلك جاءت مبادرة ضم

---

(١) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٥٦- ٥٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٢٦٢.

(٤) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٥٧.

الجامعة المصرية إلى الجامعة الحكومية في هذه المرة من جانب الملك فؤاد نفسه، مما يعكس اهتمامه بضمان مستقبل الجامعة التي تشترك في تأسيسها ونقل أحمد لطفي السيد فكرة الملك إلى مجلس إدارة الجامعة، فأتخذ قراراً في ديسمبر ١٩٢٣ بتسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف العمومية وفوض حسين رشدي باشا ــ رئيس الجامعة الأهلية في توقيع الاتفاق الخاص بذلك مع وزير المعارف وفي ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ وقع حسين رشدي الاتفاق مع أحمد زكي أبوالسعود باشا وزير المعارف، فتنازل بمقتضاه عن كل ما تمتلكه الجامعة المصرية من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية على الشروط التالية[١]:

١- أن تكون الجامعة المصرية معهداً عاماً ومحتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية كما هو الحال في جامعات أوروبا.

٢- أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الجامعي القائم والذي لم يكن يشمل سوى كلية الآداب وذلك بأن تدمج في الجامعة مدرستي الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين وأن تضم إليها كلية العلوم مع جواز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.

٣- أن يتم استعمال نقود الجامعة والبالغ قدرها في ذلك الوقت نحو ٤٦ ألف جنيه في البناء.

٤- أن يتم احترام جميع تعهدات الجامعة الأهلية نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين وكان من الطبيعي وفي ضوء تلك الفقرة الخاصة باحترام تعهدات الجامعة الأهلية نحو أساتذتها وموظفيها أن يتم النص على إبقاء الدكتور طه حسين أستاذاً بكلية الآداب وذلك نظراً لظروفه الخاصة.

٥- أن يكون في مجلس إدارة الجامعة المصرية عضو أو أكثر من مجلس إدارة قسم الآداب بالجامعة الأهلية وذلك في إطار التشكيل الأولي لمجلس إدارة الجامعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحمد لطفي السيد هو الذي تولى صياغة هذا المحضر التاريخي لجلسة مجلس إدارة الجامعة، ووضع شروط الاتفاق مع وزارة المعارف حيث أورد النص الكامل له في مذكراته الشخصية[٢].

وشكلت وزارة المعارف لجنة برئاسة إسماعيل حسنين باشا وكيل الوزارة ضمت في عضويتها ممثلين لمدارس الحقوق والمعلمين العليا والطب والجامعة المصرية لوضع نظام الدراسة لكليات الجامعة الأربع وهي الآداب والحقوق والعلوم والطب، مع مراعاة مرحلة الانتقال من نظام المدارس العليا إلى نظام الجامعة بالنسبة لكليتي الحقوق والطب، ثم تولت اللجنة وضع لائحة تحدد اختصاصات رئيس

---

(١) أحمد لطفي السيد، قصة حياتي، كتاب الهلال، عدد٣٧٧، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٢)، ص١٨٤-١٨٨.

(٢) أحمد لطفي السيد، مرجع سابق، ص١٨٩.

الجامعة ومديرها ومجلس إدارتها وأعضاء هيئة التدريس بكلياتها وسلطات الكليات والشهادات التي تمنحها وخطط الدراسة بها ومناهجها[١].

وكما يذكر أحمد لطفي السيد في كتابة (قصة حياتي) "أن قانون الجامعة قد روعي في وضعه أن تكون رسالة الجامعة أبعد من أن تُحد بحدود معينة، فجاء نص رسالتها مرناً يتسع لكل ما تقدر عليه لخدمة العلم والقيام بمهمة التعليم وجاء النص على ذلك في المادة الثانية من القانون من أن اختصاص الجامعة يشمل كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وعلى وجه العموم فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.[٢]

وإذا أضفنا إلى ذلك التصريح نص البند الأول من اتفاق الجامعة الأهلية مع وزارة المعارف والذي تم التأكيد فيه على ضرورة أن تكون للجامعة الناشئة شخصية مستقلة مادياً ومعنوياً، لأدركنا مدى حرص الرواد على إطلاق طاقات الجامعة لخدمة العلم دون حدود أو قيود من منطلق الحرص الشديد على استقلال الجامعة وحريتها في أداء رسالتها[٣].

المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية ونظامها:

وفي ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة المصرية ونظامها نص في مادته الأولى على إنشاء جامعة تسمى "الجامعة المصرية" ومقرها مدينة القاهرة وتتكون من كليات الآداب والعلوم والطب وتشمل فرع الصيدلة، وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التي تنشأ فيما بعد، ونصت المادة التالية على أن يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية مستقلة قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طرق الوقف والوصايا والهبات وغيرها وتدير أموالها المنقولة والثابتة وتتصرف فيها طبقاً لأحكام القانون[٤].

كما نص القانون على أن يكون وزير المعارف الرئيس الأعلى للجامعة ويدير الجامعة مدير يعين بمرسوم بناءً على طلب من وزير المعارف العمومية ويتولى إدارة الجامعة من النواحي العلمية والإدارية ويمثل الجامعة في جميع ما لها وما عليها، ويعين وكيل الجامعة بأمر من وزير المعارف وينوب عن المدير في كل اختصاصاته في حالة غيابه ويدير كل كلية "ناظر" يعينه وزير المعارف بعد أخذ رأي مجلس الكلية والذي يضم الناظر ووكيل الكلية الذي ينتخبه مجلس الكلية كل عام من بين أعضائه والأساتذة ومساعدي الأساتذة في الكلية وعضو تعينه كل وزارة لها اهتمام خاص بأعمال الكلية ولكل

---

(١) عبدالمنعم الجميعي، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢) أحمد لطفي السيد، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٣) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٤) تاريخ جامعة القاهرة، موسوعة قانون تنظيم الجامعات، (جامعة القاهرة: مطبعة الجامعة، ١٩٨٣)، ٦٦.

مجلس كلية الحق في أن يضم إلى عضويته عضوين على الأكثر ممن لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية[١].

أما مجلس الجامعة فيتألف من المدير (رئيساً) وعضوية الوكيل وناظر كل كلية وعضوان يمثلانها ينتخبهما مجلس الكلية سنوياً وعضو من وزارة المالية يعينه وزير المالية وخمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويختص مجلس الجامعة بالنظر في شئون التعليم والامتحانات ومنح الدرجات العلمية واستثمار أموال وإيرادات الجامعة والتصرف فيها[٢].

ونص القانون كذلك على أن يتولى وزير المعارف تعيين الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس بناء على طلب من مجلس الجامعة، بعد أخذ رأي مجلس الكلية المختصة، على أن تسري على جميع العاملين بالجامعة شروط الوظيفة المعمول بها في الحكومة، كما نصت المادة السابعة عشر من القانون على أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استخدام لغة أجنبية[٣].

ويرى الدكتور رءوف عباس في تعليقه على القانون "أن هذا القانون جاء مقيداً لحركة الجامعة على غير ما كان يريد جيل الرواد من حيث ضرورة تمتع الجامعة بالحرية والاستقلال في البحث العلمي ويبرر ذلك قائلاً "أن القانون أعطى لوزير المعارف سلطات واسعة في تعيين المدير والوكيل وأعضاء هيئة التدريس وكذلك موظفي الجامعة وخمسة من أعضاء مجلسها، كما أخضع القانون هيئة التدريس للقوانين الخاصة بموظفي الدولة[٤].

ومما يؤكد صحة وجهة النظر هذه والتي تتفق معها الباحثة ما حدث للدكتور طه حسين في مارس عام ١٩٣٢ حين قامت وزارة المعارف بنقله خارج الجامعة بعد استخدام وزير المعارف محمد حلمي عيسى باشا للصلاحيات الواسعة التي منحها القانون له.

وكان عدد طلاب الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ يبلغ ٢٣٨١ طالباً، وبدأت بميزانية قدرها ثلاثمائة ألف جنيه، ومنحتها الحكومة ٩٠ فداناً لبناء كليات الآداب والحقوق والعلوم والمكتبة ومساكن الطلاب والملاعب، كما منحتها ٤٠ فداناً لكلية الطب ومستشفاها بمنيل الروضة، وأنفقت ١٣٨ ألف جنيه على تشييد كليتي الآداب والحقوق والمكتبة وقدرت تكلفة مباني كلية العلوم ٣٥٠ ألف جنيه وكلية الطب والمستشفى الجامعي نحو المليون من الجنيهات[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص٢- ٢٢.

(٢) تاريخ جامعة القاهرة: مرجع سابق، ص٢٦- ٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص٢٨.

(٤) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٥) رءوف عباس، المرجع السابق، ص١٣٨.

وعندما بدأت الدراسة بالجامعة المصرية في أكتوبر ١٩٢٦ لم يكن بناء الحرم الجامعي قد تم، فأعدت مباني ملحقة بقصر الزعفران (بالعباسية) لتؤوي كلية الآداب وكلية العلوم بصفة مؤقتة، وفي أكتوبر ١٩٢٩ انتقلت كلية الآداب إلى مبناها بحدائق الأورمان بالجيزة ثم تبعتها كليات الحقوق والعلوم والطب[١].

وبعد تشييد مبنى مكتبة الجامعة انتقلت إليها مقتنيات الجامعة الأهلية وضمت إليها المكتبات الخاصة التي أهديت للجامعة مثل مكتبة الأمير إبراهيم حلمي التي كانت تضم ١٦ ألف مجلد، ومكتبة أحمد طلعت التي ضمت بعض المخطوطات القيمة والكتب النادرة باللغات الشرقية والعربية، كما اشترت الحكومة مكتبة المستشرق الألماني سيبولد وكانت تضم عشرة آلاف مجلد قدمتها لمكتبة الجامعة، وفي علم ١٩٣٢ بلغت مقتنيات الجامعة ١٥٠ ألف مجلد، واستمرت المكتبة في النمو حتى تجاوز رصيدها المليون كتاب، إضافة إلى المجلات العلمية ومجموعات من أوراق البردي والعملات القديمة[٢].

وبرزت مشكلة التقييم الرسمي لشهادات الجامعة وكان قانون تأسيس الجامعة عام ١٩٢٥ قد عادل شهادات الحقوق والطب بتلك التي كانت تمنحها مدرسة الحقوق والطب قبل الانضمام للجامعة وتم إرجاء البت في شهادات الآداب والعلوم ونوقش الأمر بالبرلمان، فأصدر مجلس الوزراء قرارا في ٢٠ يناير ١٩٣٠ يقضي بأن يعين الخريجون الحاصلون على شهادات الجامعة المصرية في وظائف الحكومة براتب قدره خمسة عشر جنيها، فاستقرت الدراسة بالجامعة وزاد الإقبال عليها[٣].

التحاق الفتيات بالجامعة المصرية:

ومما تجدر الإشارة إلى هنا أن النخبة المثقفة والتي احتضنت مشروع (الجامعة المصرية) في العقد الأول من القرن العشرين كانت تؤمن بتحرير المرأة وبحقها في التعليم وضرورة أن يكون لها دور في بناء المجتمع، فقد كان لقاسم أمين دور بارز في اللجنة المؤسسة وكذلك تلاميذ الشيخ محمد عبده ممن أيدوا قاسم أمين وشايعوا فكرة تحرير المرأة كما طرحها في كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" وعلى رأس هؤلاء أحمد لطفي السيد وسعد زغلول وإذا كانت المنية قد أدركت قاسم أمين قبل افتتاح الجامعة الأهلية رسميا ١٩٠٨ فإن رفاقه من مؤسسي الجامعة تعهدوا الفكرة بالرعاية فأنشأت الجامعة قسما نسائيا تلقى فيه محاضرات حرة لتزويد المرأة بقدر من الثقافة – على نحو ما رأينا – تتصل بالنواحي الاجتماعية والصحية والفنية[٤].

---

(١) جامعة القاهرة، العيد الماسي، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) جامعة القاهرة: العيد الماسي، مرجع سابق، ص٦٤.

(٤) لطيفة سالم، مرجع سابق، ص١١١.

وقد استفاد رجال الجامعة المصرية من هذه التجربة ودلالاتها عندما عالجوا قضية قبول الطالبات بالجامعة بعد تحولها إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥، إذ كانوا يؤمنون بأن مساعدة التطور الاجتماعي تدخل في إطار رسالة الجامعة ففي أول عام لافتتاح الجامعة، طلب بعض عمداء الكليات من أحمد لطفي السيد ـ مدير الجامعة ـ أن تقبل الجامعة الحائزات على شهادة الثانوية، استناداً إلى أن وزارة المعارف أوفدت بعثة إلى إنجلترا من إثنتى عشرة مدرسة من مدرسات الوزارة عام ١٩٢٥ للدراسة بجامعات إنجلترا في تخصصات معينة، وكان رد أحمد لطفي السيد أن هذه المسألة "شائكة" وأنه يخشى معارضة الحكومة للفكرة إذا أثارتها الجامعة بشكل رسمي أو اتخذت فيها قراراً محدداً واتفق مع العمداء على قبول الطالبات اللاتي يتقدمن من للالتحاق بالجامعة دون الإعلان عن ذلك في الصحف أو إثارة الموضوع في الخطب الرسمية، حتى تضع الجامعة الحكومة والرأي العام أمام الأمر الواقع[١].

وهكذا تعاون أحمد لطفي السيد مع العمداء على إنجاح المشروع بإبقائه طي الكتمان واعتمدوا على أن القانون الأساسي للجامعة يبيح التحاق (المصريين) بها سواء أكانوا بنين أو بنات، وفي عام ١٩٢٩ التحق بالجامعة سبع عشرة طالبة، منهن ثماني طالبات بكلية العلوم، وأربعة بكل من الآداب والطب، وطالبة واحدة بكلية الحقوق[٢].

ويشير أحمد لطفي السيد إلى رد الفعل حول هذه التجربة قائلاً "وبعد أن سرنا في هذا النهج عشر سنوات، حدث ما كنا نتوقعه، فقد قامت ضجة تتكر علينا هذا الاختلاط، فلم نأبه لها، لأننا على يقين من أن التطور الاجتماعي معنا وأن التطور لا غالب له، ومعنا العدل الذي يسوي بين الأخ وأخته في أن يحصل كلاهما على أسباب كماله الخاص على السواء، ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب لتكوين العائلة المصرية على وجه يأتلف مع أطماعنا في الارتقاء القومي[٣].

ولقد كان الرعيل الأول من رواد التعليم الجامعي في مصر طلاب نهضة يسعون للرقي بمجتمعهم وكانوا على يقين أن نهضة المجتمع لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بقيامها على كواهل أبنائها وبناتها على السواء، ورغم أن دعاة التخلف باسم المحافظة على التقاليد كانوا أعلى صوتاً وأكثر تأثيراً على بسطاء الناس، فإن ذلك لم يضعف عزم أولئك الرواد الذين كانت مصر ومستقبلها في ضميرهم، وغلبت سُنة التطور وأثبتت الفتاة المصرية أن قدراتها لا تقل عن قدرات زملائها، وبرهنت على جدارتها بخدمة مجتمعها، وعلى صدق رؤية أولئك الرواد العظام الذين لو استجابوا للضغوط لما استطاعت مصر أن تحقق ما حققته من تقدم على مدى نصف القرن[٤].

---

(١) أحمد لطفي السيد، مرجع سابق، ص١٩١.

(٢) لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص٨٤.

(٣) أحمد لطفي السيد، مرجع سابق، ص١٩٢.

(٤) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١١٩.

وعاماً بعد عام، أخذت أعداد الطالبات في التزايد بالقدر الذي يتناسب مع الظروف الاجتماعية في مصر خلال الثلاثينيات، ففي عام ١٩٣٥ بلغ عدد الطالبات في كلية الآداب ٣٧ طالبة (مقابل ٣١٢ طالباً)، وفي العلوم ١٤ طالبة (مقابل ٣٨٠ طالباً) وفي الطب ٣٤ طالبة (مقابل ٩٨٤ طالباً)، وفي الحقوق ثلاث طالبات (مقابل ٩٨٨ طالباً)[١].

وجدير بالذكر أن العائلات التي كانت تنتمي إلى الشريحة العليا من البرجوازية المصرية هي التي سمحت لبناتها بالالتحاق بالجامعة، أما الشرائح الأخرى للبرجوازية المصرية فقد ترددت في ذلك حتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأ إقبال الشريحة الوسطى من البرجوازية المصرية على تعليم بناتهم بالجامعة، وتبعتها البرجوازية الصغيرة في عهد ثورة يوليو ١٩٥٢[٢].

ثم بدأ قبول الطالبات بطب الأسنان عام ١٩٣٢ وبالتجارة عام ١٩٣٥ ثم الصيدلة عام ١٩٣٦، ومنذ عام ١٩٤٥ فتحت كليات الهندسة والزراعة والطب البيطري أبوابها أمام الطالبات وذلك تأسيساً على أنه لم تعد هناك حاجة إلى إيفاد الطالبات للدراسة الجامعية بالخارج، فقللت من عدد البعثات المخصصة للطالبات طالما أصبحت الجامعة المصرية تقوم بهذه المهمة[٣]، خصوصاً بعدما أثبتت الطالبات تفوقهن في الدراسة وعينت كلية الآداب ثلاثاً من خريجاتها في وظيفة المعيد هن سهير القلماوي وفاطمة سالم ودرية فهمي[٤].

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان اتجاه الطالبات إلى دراسة الآداب يمثل التيار الغالب بينهن، ففي عام ١٩٤٥ كانت نسبة الطالبات في كلية الآداب ٣٢,٥% من مجموع طلاب الكلية، بينما بلغت نسبة الطالبات في كلية العلوم ٦% من مجموع الطلاب وفي كلية الطب ٧,٥% وكلية الحقوق ١,٨% وكلية التجارة ١٥% من مجموع الطلاب[*].

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ والخاص بتحديد المراتب العلمية لأعضاء هيئة التدريس:

اهتم هذا القانون بتحديد ثلاث مراتب علمية بشأن أعضاء هيئة التدريس والتي حددها القانون في الأساتذة ذوي الكراسي والأساتذة المساعدين والمدرسين، واشترط في المدرس الحصول على درجة الدكتوراه وفي الأستاذ المساعد أن يكون قد شغل وظيفة مدرس لمدة أربع سنوات أو قضى في خدمة الحكومة ثماني سنوات، وفي الأستاذ ذي الكرسي أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد لمدة أربع سنوات أو قضى في خدمة الحكومة إثنتى عشرة سنة أو مضت أربع عشرة سنة على حصوله على البكالوريوس

---

(١) سامية حسن، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٢) لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص٨٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) عبدالمنعم الجميعي، مرجع سابق، ص٨٣.

(*) راجع تقويم جامعة القاهرة ١٩٥٤- ١٩٥٥، محفوظات الجامعة، المكتبة المركزية.

أو الليسانس وأدخل تعديلاً على هذا القانون عام ١٩٣٥ حين اشترط فيمن يرشحون لوظائف الأساتذة المساعدين أو الأساتذة ذوي الكراسي أن تكون لهم "أبحاث قيمة مبتكرة" وحددت كراسي الأستاذية بجميع كليات الجامعة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٣٥، وتضمن القانون نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس بما في ذلك تشكيل لجان التحقيق ونظام الفصل في دعاوى التأديب والعقوبات التأديبية[١].

وحددت لائحة عام ١٩٣٣ الأمور الخاصة بالشئون التدريسية والطلاب ومنها بداية العام الدراسي ونهايته وتقسيم الدراسة الجامعية إلى فصلين تعطل الدراسة بينهما لمدة عشرة أيام، وميزت اللائحة بين الطلاب النظاميين الذين يقيدون للحصول على درجات علمية، والطلاب المنتسبين الذين لهم الحق في متابعة الدراسة دون الحصول على درجة علمية، وأقرت اللائحة نظام الاستماع دون التقيد بشروط سوى استئذان العميد، وعددت اللائحة كذلك الجرائم التأديبية ومن بينها الاشتراك في مظاهرات لها صفة سياسية، والكتابة في الموضوعات السياسية في الصحف ويمكن تفسير ذلك في ضوء ظروف الانقلاب الدستوري عام ١٩٣٠ وممارسات حكومة إسماعيل صدقي التي صدرت اللائحة في عهدها[٢].

القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥ وتعديل الهيئات القائمة على العمل الجامعي:

وفي عام ١٩٣٥ استجابت الحكومة لتوصية اللجنة التي شكلتها لوضع الأسس التي تقوم عليها الجامعة، فقررت إدماج مدارس: الهندسة الملكية والزراعة العليا والتجارة والطب البيطري في الجامعة المصرية على أن تعتبر الثلاثة الأولى كليات، وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب، كما شهد عام ١٩٣٥ أيضاً صدور العديد من القوانين الخاصة بتنظيم الجامعة ولوائحها ونظم الدراسة بها، ولعل أهمها ما جاء بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥ والذي أدخل تعديلاً على هيئات الجامعة لتصبح على النحو التالي[٣]:

١- مدير الجامعة ويعين بمرسوم بناء على طلب من وزير المعارف.

٢- مجلس إدارة الجامعة، ويتكون من المدير (رئيساً) وعضوية وكيل وزارة المعارف أو وكيل وزارة المالية، وعمداء الكليات وأربعة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف من بين ذوي الخبرة في شئون التعليم العالي بشرط أن يكونوا قد مارسوا مهنة التعليم في إحدى كليات الجامعة، ويكون تعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٣- مجلس الجامعة، ويتكون من أعضاء مجلس إدارة الجامعة ومن عضوين من كل كلية ينتخبهما مجلسها لمدة سنتين من بين الأساتذة ذوي الكراسي.

وعلى حين كانت اختصاصات مجلس إدارة الجامعة إدارية ومالية بحتة، كانت اختصاصات مجلس الجامعة قاصرة على شئون التعليم والامتحانات ومنح الدرجات العلمية بمختلف مراتبها، وما يتصل

---

(١) اليوبيل الماسي لجامعة القاهرة، (جامعة القاهرة: مطبعة الجامعة)، ١٩٨٣، ص٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص٦٧.

(٣) تاريخ جامعة القاهرة، موسوعة قانون تنظيم الجامعات، المرجع السابق، ص٤٢.

بشئون الطلاب، كما يقوم بانتخاب وكيل الجامعة، كما أدخل القانون لقب (العميد) بدلاً من "الناظر" وأصبح العميد يعين من بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسي يرشحهم مجلس الكلية، ويصدر وزير المعارف قراراً بتعيين العميد لمدة ثلاث سنوات، وينتخب مجلس الكلية (الوكيل) سنوياً من الأساتذة ذوي الكراسي[١].

ويلاحظ أن تعديل نظام الجامعة عام ١٩٣٥ اتجه إلى توسيع صلاحيات مجالسها وإكسابها قدراً من الديمقراطية باشتراك مجالس الكليات في اختيار العمداء وكذلك انتخاب مجلس الجامعة لوكيل الجامعة من بين عمداء الكليات[٢].

وهكذا استكملت الجامعة لوائحها ونظمها القانونية فيما يتصل بالدراسة وشئون أعضاء هيئة التدريس وشئون الطلاب ولوائح الكليات على مدى عشر سنوات وضعت خلالها أسساً متينة للتعليم الجامعي في مصر.

الجامعة المصرية (القاهرة) وتطور التعليم بها:

جاء استكمال بنيان الجامعة وتحويلها إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ ثمرة من ثمار مرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر كانت ثورة ١٩١٩ نقطة الانطلاق بالنسبة لها، وهي مرحلة تميزت بتعلق آمال المصريين بتحقيق الاستقلال الوطني، وتهيئة البلاد لتَحمل تبعاته، ورغم أن مصر نالت استقلالاً منقوصاً في تصريح ١٩٢٨ فبراير ١٩٢٢، إلا أن شرارة النضال الوطني ظلت مشتعلة من أجل استكمال الاستقلال فساهم المصريون في الإبقاء عليها متقدة دائماً حسب مواقعهم الاجتماعية المختلفة، وتباين مصالحهم، وحجم الآمال التي يعلقو بها على الاستقلال الوطني[٣].

وما كان إنشاء بنك مصر وسعيه لبناء قاعدة وطنية للاقتصاد المصري إلا أسلوب من أساليب تعبير النخبة الاجتماعية المصرية عن أملها في الاستقلال عن التبعية الرأسمالية (الأجنبية) وما كان تأسيس الجامعة واستكمال بنيانها ببعيد عن آمال المصريين من دعم استقلال بلادهم وتحقيق نهضتها والتي يشكل التعليم والعلم حجر الزاوية فيها.

لذلك ارتبط إبراز كيان الجامعة المصرية وتنظيمها ورعاية الدولة لها بتطوير التعليم في مصر وبخاصة التعليم الثانوي الذي يؤهل الطلاب للالتحاق بالجامعة، ولما كانت شهادة التعليم الثانوي تؤهل حامليها للعمل بالدواوين الحكومية، وتسمح لبعضهم بالالتحاق بالمدارس العليا لتحقيق نفس الغاية وهي تخريج الكوادر اللازمة لخدمة مختلف المصالح الحكومية، فإن الحاجة أصبحت تدعو إلى إعادة النظر في

---

(١) رءوف عباس، مرجع سابق، ص٨٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.

(٣) المرجع السابق نفسه.

التعليم الثانوي من حيث نظامه وبرامجه بما يرقى به إلى المستوى المناسب لتأهيل التلاميذ للالتحاق بالجامعة[١].

ومن هنا كان حرص على ماهر باشا وزير المعارف (مارس ١٩٢٥ – يونيو ١٩٢٦) على إعادة النظر في مختلف مراحل التعليم العام بما يحقق تكامل بنيان نطاق التعليم الذي تقبع الجامعة عند قمته، مسترشدا ببرامج التعليم من بعض البلاد الأخرى وبخاصة فرنسا وبريطانيا وبلجيكا، ولما كان وزير المعارف الرئيس الأعلى للجامعة فقد اهتم اهتماما خاصا بالتعليم الثانوي، فأدخل عليه تطويرا يهدف إلى ربطه بالتعليم الجامعي باعتباره المصدر الذي تحصل منه الجامعة على طلابها، فجعل التعليم الثانوي خمس سنوات بدلا من أربع يزود الطالب فيها بالمعارف العامة لمدة ثلاث سنوات، ثم يتفرع التعليم الثانوي إلى ثلاث شعب في الفرقتين الرابعة والخامسة هي (العلوم، الآداب، الرياضيات) حتى يتزود الطلاب بالدراسات التي تعينهم على التوجه لدراسة التخصصات المختلفة في الجامعة[٢].

وفي أواخر عام ١٩٢٨، استدعت وزارة المعارف خبيرين في التعليم أحدهما سويسري (د./ كلاباريد أستاذ علم النفس بجنيف) والآخر بريطاني (د./ مان، المفتش بالمدارس البريطانية) لدراسة أوضاع التعليم العام في مصر واقتراح خطة تحقق الربط بينه وبين التعليم الجامعي وقام الخبيران باستطلاع أحوال التعليم العام، ثم وضع كل منهما تقريرا منفصلا وطبعت الوزارة التقريرين عام ١٩٢٩[*].

زيادة الحاجة إلى توسيع قاعدة التعليم الجامعي:

ومع أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي أخذ عدد طلاب الجامعة في التضاعف، خصوصا ومع الاتساع التدريجي لشرائح الطبقة الوسطى المصرية والتي تنبهت مبكرا إلى أهمية التعليم الجامعي باعتباره وسيلة مهمة للحراك الاجتماعي، وبالتالي برزت الحاجة إلى توسيع قاعدة التعليم الجامعي، حيث وقعت هذه المهمة على عاتق جامعة فؤاد الأول (القاهرة) فوضعت نواة جامعات أخرى واضطلعت بعبء تأسيسها.

---

(١) إسماعيل القباني، دراسات في مسائل التعليم، مرجع سابق، ص٣٢٥.

(٢) إسماعيل القباني، المرجع السابق، ص٣٢٦.

(*) لمزيد من التفاصيل، انظر رعوف عباس، مرجع سابق.

جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية) ١٩٤٢:

عندما زاد الإقبال على التعليم الجامعي، أصبحت جامعة فؤاد الأول غير قـادرة علـى أن تتسـع لقبول جميع المتقدمين لها، فظهرت الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي، وكانت الحكومـة تلـح علـى الجامعة في بداية كل عام دراسي لزيادة أعداد الملتحقين بها من الطلاب، بينما كانت الجامعة غير قـادرة على تلبية طلب الحكومة حتى لا يؤثر ذلك على مستوى التعليم بها ومن ثم بدأ التفكير فـي إنشـاء فـرع للجامعة بالإسكندرية يكون امتداداً لها ونواة لجامعة مستقلة فيما بعد[١].

وبالتالي قرر مجلس الجامعة عام ١٩٣٨، إنشاء فرعين بالإسـكندرية لكليتـي الحقـوق والآداب ووافق مجلس الوزراء في ٦ أغسطس ١٩٣٨ على قرار مجلس الجامعة ثم أنشئ فـرع لكليـة الهندسـة بالإسكندرية عام ١٩٤١، وأعدت وزارة المعارف آنذاك مشروع قانون جامعة الإسـكندرية التـي أطلـق عليها اسم (جامعة فاروق الأول) والتي رؤى أن تكون على غرار جامعة القـاهرة (فـؤاد الأول) حتـى تتحقق الاستفادة من تجارب الجامعة الأم[٢].

وبصدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ في ٢ أغسـطس ١٩٤٢ قـامت جامعـة فـاروق الأول بالإسكندرية التي تكونت في أول أمرها من كليات الآداب والحقوق والطب، والعلوم، والهندسة والزراعـة والتجارة[٣].

ولكن مهمة جامعة فؤاد الأول لم تتوقف بقيام جامعة الإسكندرية كجامعة مستقلة، بل لعبت الـدور الأساسي في إمداد الجامعة الناشئة بالخبرات اللازمة والكوادر من أعضاء هيئة التدريس، خصوصـاً وأن الجامعة الوليدة لم تكن قد توفرت لها الإمكانات التي تعينها على أداء رسالتها، وكان الدكتور محمد حسـين هيكل باشا وزير المعارف آنذاك ميالاً إلى الاستعانة بالأساتذة الأجانب في المواقع التـي تسـتدعي فيـها الحاجة لذلك حتى يتم إعداد هيئة التدريس الخاصة بجامعة فاروق الأول في مصر وخارجها، وبذلك وقـع على عاتق جامعة القاهرة سد النقص في هيئات التدريس بانتقال بعض هيئات التدريس بها إلـى الجامعـة الناشئة، وكذلك المشاركة في إعداد هيئة التدريس اللازمة لها بالدراسات العليا بجامعة فؤاد الأول.

جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) ١٩٥٠:

وفي عام ١٩٥٠ أنشئت جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) بالعباسية بالقاهرة لتلبية الحاجـة الىالتوسع في التعليم الجامعي بعدما ازداد الإقبال عليه بعد الزيادة في أعداد خريجي المدارس الثانوية بعـد الحرب العالمية الثانية، وزيادة عدد سكان القاهرة والمحافظات القريبة منها بالشكل الذي جعل جامعة فـؤاد الأول عاجزة عن استيعاب المتقدمين لها من حملة الشهادة الثانوية، وجعل الحاجة ملحة إلى إنشاء جامعـة

(١) سليمان حزين، شجرة الجامعة في مصر، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٥)، ص٢١٣.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٤.

(٣) عبدالمنعم إبراهيم الجميعي، مرجع سابق، ص٢٦.

جديدة بمدينة القاهرة، وبخاصة مع وجود بعض المعاهد العليا التي تصلح نواة لكليات جامعية جديدة، مثل مدرسة الفنون والصنائع بالعباسية، كما كانت هناك المواقع التي شغلتها كلية العلوم جامعة القاهرة بملاحق قصر الزعفران بالعباسية، مما يسر سبيل إقامة كلية للهندسة تحتل موقع مدرسة الفنون والصنائع وتستفيد بمعاملها وإمكاناتها، وكذلك كلية للعلوم، وثالثة للطب مستفيدة من مستشفى الدمرداش الذي كانت تشرف عليها كلية الطب بجامعة فؤاد الأول[١].

وللمرة الثانية وقع على عاتق الجامعة الأم القيام بالدور الأساسي لتنظيم الجامعة الجديدة، فتم انتقال بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة فؤاد الأول في مختلف التخصصات إلى الجامعة الجديدة حيث توفرت كراسي الأستاذية الشاغرة، وفرص الترقي في سلك هيئة التدريس، فاستفادت جامعة إبراهيم باشا الكبير بخبرات أعضاء هيئة التدريس الذين انتقلوا إليها من جامعة فؤاد الأول والذين اكتسبوا خبراتهم عبر سنوات الدراسة والتدريس بجامعتهم، كما ساعد وجود الجامعة الجديدة في القاهرة على الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس جامعة فؤاد الأول لسد النقص في أعضاء هيئة تدريس الجامعة الجديدة عن طريق انتدابهم للتدريس بجامعة إبراهيم باشا الكبير والتي أصبحت بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تعرف باسم (جامعة عين شمس)، وكما أصبحت جامعة فؤاد الأول تعرف باسم (جامعة القاهرة)، وجامعة فاروق الأول بجامعة الإسكندرية[٢].

المجلس الأعلى للجامعات:

ونتيجة للتوسع في التعليم الجامعي، وإنشاء جامعات جديدة خرجت من تحت عباءة جامعة القاهرة الجامعة الأم أصبحت هناك حاجة إلى جهاز يتولى التنسيق بين هذه الجامعات وبعضها البعض ويرسم سياسة التعليم الجامعي في البلاد، فكان قيام "المجلس الأعلى للجامعات" وقد بدأ المجلس عام ١٩٥٠ مع إنشاء جامعتي إبراهيم باشا الكبير (عين شمس) ومحمد علي باشا الكبير (أسيوط)[*].

غير أن إطاره القانوني واختصاصاته ونظام العمل فيه حددت لأول مرة ـ بالقانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة تنظيم الجامعات المصرية وبالقانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات المصرية[٣].

---

[١] سليمان حزين، مرجع سابق، ص٢١٦.

[٢] المرجع السابق.

[*] وهي الجامعة التي صدر القرار الخاص بإنشائها عام ١٩٥٠ غير أن الدراسة لم تبدأ بها إلا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وذلك في عام ١٩٥٧ حيث كانت البداية بكليتين هما العلوم والهندسة، ثم استكملت الجامعة كلياتها تدريجياً.

[٣] رءوف عباس، مرجع سابق، ص١١٢.

مفهوم استقلال الجامعة وحريتها كما حدده المشرع المصري:

كما سبق وأن أشرنا فإن المشرع المصري حين حدد اختصاصات الجامعة تحديداً جامعاً أهتم بالتأكيد على أنها تختص "بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع، والارتقاء به حضارياً، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية"[١].

فإذا كان ذلك هو شأن الجامعة، وتلك هي رسالتها السامية فإنها لا تستطيع القيام بها على الوجه الأكمل إذا غلت يدها قيود التبعية لسلطة إدارية أو تنفيذية من خارجها وإذا لم تكن لها حرية تدبير كل ما اتصل بها من أمور.

ولذلك حرص المشرع المصري على أن يقرن تحديد اختصاصات الجامعة بالنص على أن تكفل لها الحكومة استقلالها بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع، حيث أن استقلال الجامعة لا يعني أن تبنى الجامعة لنفسها أبراجاً عاجية تعزلها عن المجتمع ولكن المقصود بهذا الاستقلال "أن يوفر للجامعات القدرة على الحركة والانطلاق الذاتي بما يفجر طاقاتها في خدمة المجتمع وتحقيق رسالتها العلمية كذلك، وتفجير هذه الطاقات لا يمكن أن يتحقق في ظل قيود إدارية أو قوالب تنظيمية تفرض عليها وتلغى ذاتيتها وتشل قدرتها على المبادرة والتطوير الذاتي وتكون بمثابة الأغلال الثقيلة التي تحيل الجامعات إلى مؤسسات بيروقراطية خاملة فكرياً وعلمياً"[٢].

ومن هنا كان حرص الرعيل الأول من مؤسسي الجامعة عند نقل ملكيتها إلى الحكومة المصرية عام ١٩٢٥ على أن تقترن تبعية الجامعة للحكومة المصرية بشرط تمتعها بالاستقلال والحرية حين نص المشرع على ضرورة "أن تكون للجامعة شخصية معنوية مستقلة قانوناً وأن تدير أموالها بنفسها، وأن تدرج في باب إيراداتها المادية من ميزانيتها الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة إلى جانب الموارد الأخرى من عائد استغلال أموالها المنقولة والثابتة والإعانات والهبات التي تحصل عليها.

غير أن الحكومة احتفظت لنفسها عند نقل تبعية الجامعة الأهلية إلى الحكومة المصرية عام ١٩٢٥ بسلطات إدارية واسعة وصلاحيات ممتدة فجعلت من وزير المعارف رئيساً أعلى للجامعة وجعلت له الحق في ترشيح من يعين مديراً لها كما أعطته حق تعيين العمداء وأعضاء هيئة التدريس إلى غير ذلك من صلاحيات كانت دائماً منفذاً للتدخل في أمور الجامعة عندما تكون الظروف مهيئة لذلك.

---

(١) تاريخ جامعة القاهرة، موسوعة قانون تنظيم الجامعات المرجع السابق، ص١٢- ١٧.

(٢) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١١٦.

ومن هنا كانت الفترة المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ هي الفترة التي شهدت بداية الاختبار العملي لمفهوم استقلال الجامعة وحريتها العلمية، فعلى حين سعت الحكومات المختلفة على امتداد تلك الفترة للتدخل في شئون الجامعة وأمورها تحت دعاوى ومسميات مختلفة (اجتماعية أو فكرية أو دينية) نجد أنه على الجانب الآخر هب الجامعيون أساتذة وطلاباً للدفاع عن حرية الجامعة واستقلالها.

وكان من نتيجة ذلك أن شهدت تلك الفترة العديد من الأزمات الحادة التي وقعت بين الحكومة والجامعة وكان المحك الرئيسي فيها استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي بداخلها وهو ما سيتم التعرض له بالتفصيل عند مناقشة المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية للدفاع عن استقلال الجامعة.

المبحث الثاني

موقف الصحافة المصرية من قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١

اهتمت الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها السياسية والاجتماعية والفكرية بمعالجة قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها حيث أكدت الصحافة المصرية منذ العشرينات على أن مبدأ الاستقلال وحرية البحث العلمي داخل الجامعة هو مبدأ تم إقراره للجامعة منذ نشأتها كجامعة أهلية عام ١٩٠٨، ورأت الصحافة المصرية أنه حتى وبعد وضع الجامعة تحت إشراف الحكومة وتحويلها إلى جامعة مصرية حكومية ١٩٢٥ لا يمنع هذا أبداً من أن تظل الجامعة متمتعة بكامل استقلالها وحريتها.

وتأكيداً على ذلك اتخذت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها العديد من المواقف الجادة والمشرفة للدفاع عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها مؤكدة على ضرورة أن تتمتع الجامعة بهذا الاستقلال حتى نستطيع القيام برسالتها العلمية وكذلك وظيفتها الاجتماعية من حيث خدمة المجتمع والرقي والنهوض به.

وكانت المحاولات المستمرة للاعتداء على استقلال الجامعة وحريتها سبباً في أن تهتم الصحافة المصرية بالبحث عن السبل التي تكفل للجامعة هذا الاستقلال وتلك الحرية ولذلك حرصت الاتجاهات الصحفية المصرية المختلفة أن تقدم اطروحاتها حول كيفية تحقيق استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها ومما تقدم يتضح أن الصحافة المصرية في معالجتها لقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها قامت بالتركيز على محورين رئيسيين شكلاً في مجملها معالجة الصحافة المصرية لقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها وهما كما يلي:

أولاً: مفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله.

ثانياً: المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية للدفاع عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

المحور الأول: مفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله:

اهتمت مختلف اتجاهات الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٣- ١٩٥١ بالتأكيد على أهمية توفر شرطي الاستقلال والحرية للتعليم الجامعي حتى يؤتي ثماره وحتى تكون الجامعة قادرة على أداء رسالتها العلمية وكذلك وظيفتها الاجتماعية ومن هنا جاء تأكيدها المستمر على التلازم الشديد والقوي بين وجود التعليم الجامعي وبين ضرورة توافر الحرية والاستقلال له وفي إطار معالجة مختلف اتجاهات الصحافة المصرية لمفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله حرص كل اتجاه صحفي على تقديم الرؤية الخاصة به حول الشكل الذي يجب أن يكون عليه استقلال التعليم الجامعي، فاشترطت الصحافة الوفدية ضرورة إقرار نظام ثابت للجامعة حتى تكون مستقلة، في حين رأت صحافة الأحرار الدستوريين أن إقرار استقلال الجامعة لا يمنع أبداً من إشراف الحكومة عليها خصوصاً وأن هذا الإشراف يتبعه إعانة الجامعة بشكل رسمي وبعيداً عن تدخل أية جهة في أمورها وعلى الجانب الآخر رأت الصحافة السعدية أن أهم ما يضمن استقلال التعليم الجامعي هو إبعاده عن مختلف التأثيرات السياسية والصراعات الحزبية.

وبالنسبة لصحافة جماعات الرفض السياسي والاجتماعي فقد رأت صحافة مصر الفتاة أن أهم ما يضمن استقرار ونشر التعليم الجامعي هو تحقيق الاستقلال له والحرية، واتفقت كل من الصحافة المعبرة عن كلٍ من الإخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية على أن أهم ما يضمن استقلال الجامعة هو إبعادها عن مختلف الصراعات السياسية والحزبية وهو ما اتفقت فيه مع الصحافة السعدية وبالنسبة لصحيفة (الأهرام) فقد أكدت على المفهوم الذي طرحه الأمير أحمد فؤاد عن استقلال الجامعة في عام ١٩٠٨ كما أشارت إلى أن مبدأ استقلال الجامعة تم إقراره لها حتى بعد تحولها إلى إشراف الحكومة المصرية عام ١٩٢٥.

وفي إطار معالجة الصحافة المصرية لمفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله عرضت للنموذج الغربي في التعليم الجامعي وهو ما اتفقت فيه صحافة الأحرار الدستوريين وصحيفة (الأهرام) المستقلة وكذلك الصحافة الوفدية وإن اختلفت فيما بينها في النموذج الذي عرضته كل منها فعلى حين عرضت صحافة الأحرار الدستوريين للنموذج البريطاني في التعليم الجامعي وذلك تأثراً بطبيعة سياسة المهادنة بين حزب الأحرار الدستوريين والاحتلال. نجد أن صحيفة (الأهرام) عرضت للنموذج الفرنسي في التعليم الجامعي وذلك نتيجة تبني أصحابها من الصحفيين الشوام للثقافة الفرنسية وهو ما ظهر واضحاً في معالجة الصحيفة لمختلف القضايا الاجتماعية مثل المرأة والتعليم وغيرها.

في حين أشارت الصحافة الوفدية إلى النموذج الأوروبي (دون تحديد بلد بعينها) في التعليم الجامعي كنموذج يحتذى به. وقد كان اهتمام الصحافة المصرية بالتأكيد على مفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله سبباً في أن تناقش مختلف الاتجاهات الصحفية الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الاستقلال فقدم كل اتجاه صحفي الأطروحات الخاصة به حول كيفية تحقيق استقلال الجامعة كي تؤدي رسالتها العلمية ووظيفتها الاجتماعية وهو ما سيتم التعرض له تفصيلاً كما يلي:

أولاً: الصحافة الحزبية:

(١) الصحافة الوفدية:

* مفهوم استقلال الجامعة وأهميته:

اهتمت الصحافة الوفدية منذ العشرينيات بالتأكيد على ضرورة إقرار مبدأ الاستقلال للتعليم الجامعي مشيرة إلى أهمية المفهوم الذي حدده الأمير أحمد فؤاد (رئيس الجامعة الأهلية) لمعنى استقلال الجامعة فذكرت صحيفة (كوكب الشرق) أن التلازم بين وجود الجامعة واستقلالها أمر ضروري وأضافت أنه لابد وأن يأخذ القائمون على الجامعة في الاعتبار ما أشار إليه الأمير أحمد فؤاد في اجتماع الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ حين قال "أن الجامعة الأهلية ومجلس إدارتها مستقلة تمام الاستقلال، وليس لأية جهة من الحكومة أدنى تدخل في أعمالها، وبالتالي فإن كل القرارات التي ستتخذها إنما ستصدر بتمام الاستقلال بما يوجب ضميرها وإخلاصها وخدمة هذا الوطن[١].

ومع وضع الجامعة الأهلية تحت إشراف الحكومة المصرية ١٩٢٥ اهتمت كذلك الصحافة الوفدية بالتأكيد على أن ذلك لا يتعارض أبداً مع احتفاظ الجامعة بكيانها المستقل، فأشارت صحيفة (البلاغ) إلى أن مبدأ استقلال الجامعة تم النص عليه في المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٢٥[*].

بل واتخذت صحيفة (البلاغ) من هذا المرسوم حجة لنقد كل محاولة لعدم إقرار مبدأ استقلال الجامعة وحريتها أو الوقوف حائلاً دون نشر التعليم الجامعي والتوسع فيه، ففي سبتمبر ١٩٢٥ حين اشترطت وزارة المعارف ووزيرها على الشمسي في حكومة عدلي يكن الثانية ضرورة اجتياز طالب البكالوريا اختباراً كشرط للالتحاق بالجامعة، هاجمت الصحافة الوفدية فكرة وضع أية قيود على الالتحاق بالجامعة ووصفت صحيفة (البلاغ) هذه القيود بأنها مخالفة صريحة لمفهوم استقلال الجامعة ونظامها وأضافت أن هذه الشروط تعد عراقيل في طريق نشر التعليم الجامعي والتوسع فيه وذكرت (البلاغ) أن شهادة البكالوريا تؤهل للالتحاق بأية جامعة في أوروبا وعبرت الصحيفة كذلك عن رغبتها في أن يستكمل النظام الجامعي في مصر كل مفرداته كما هو الحال في جامعات أوروبا فقالت "لقد كان ظننا بوزارة المعارف أنها جادة في تذليل العقبات التي تعرقل انتشار العلم وتسهيل الطرق لكل طالب يريد إتمام علومه في بلاده، فكم سمعنا عن الجامعة المصرية وأن نظامها سيكون كنظام أكبر جامعات أوروبا ولكن الواقع يجعلنا في خيرة وارتباك؟![٢].

وتأكيداً على أهمية مفهوم استقلال الجامعة والحفاظ على حريتها هاجمت الصحافة الوفدية تعيين الأساتذة الأجانب وذلك بعد ما نشرته صحيفة (الاتحاد) حول قيام وزارة المعارف في حكومة عدلي يكن

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٥/٩/٢ (الملك فؤاد يضع نواة التعليم الجامعي في مصر، يوسف عز الدين)، ص٣.

(*) انظر المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية ١٩٢٥، ص١٦٨- ١٧٠.

(٢) البلاغ: ١٩٢٥/٩/٤ (حول الجامعة المصرية، طلبة البكالوريا، بالإسكندرية، عنهم محمد ابراهيم)، ص٦.

الثانية بتعيين ثلاثة من الأساتذة الأجانب في الجامعة وفي هذا السياق ذكرت صحيفة (البلاغ) أنها لا تمانع في أن يستفيد الطلبة المصريون من خبرة الأساتذة الأجانب ولكنها تعترض على استقدام هؤلاء الأساتذة الثلاثة ومن بينهم من عرف بنزعته الاستعمارية ومنهم من قام بتأليف مطبوعات عن بريطانيا العظمى وفرنسا القوية وقدرة كل منهما على استعمار المزيد من البلدان وذلك في إطار تشجيعهم لهذه النزعات الاستعمارية كما رأت الصحافة الوفدية.

ومن هنا كان إقدام وزارة المعارف على تعيين هؤلاء الأساتذة الأجانب سببا في أن تعاود الصحافة الوفدية تأكيدها على أن مفهوم استقلال الجامعة تم إقراره لها بشكل واضح صريح كما في المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية والذي أشار إلى ضرورة التعامل مع الجامعة ككيان معنوي مستقل، وتعجبت من أن تقوم صحيفة (الاتحاد) بتوجيه الشكر لوزارة المعارف على قرار من شأنه أن يجعل مفهوم استقلال الجامعة مفرغا من محتواه وأرجعت (البلاغ) السبب في ذلك إلى الموقف المهادن الذي تتخذه صحيفة (الاتحاد) من الحكومة وتدعيما لرأيها الرافض لتعيين الأساتذة الأجانب قالت (البلاغ) "أن بمصر كثيرا من الأساتذة الذين أتموا دراستهم بالأزهر ودار العلوم ثم سافروا إلى أوروبا فنبغوا في اللغتين الفرنسية والإنجليزية وحازوا أعلى الشهادات من كليات أوروبا وبنجاح تام، ومع ذلك لا تعترف الوزارة بلياقتهم لتدريس اللغة العربية وتفضل عليهم أجنبيا قد لا يحسن النطق بها، أفليس هذا من أهم الأمور التي يجب على (الاتحاد) أن تهنئ وزارة المعارف بها؟!!"[1].

وتأكيدا على نفس الفكرة رأت صحيفة (البلاغ) أن عبارة "الجامعة المصرية" اسم على غير سمى وأضافت أنها مجرد "يافطة" تم تعليقها على بناية غير مأهولة بالمصريين (فيما عدا طلابها) على حد تعبير الصحيفة، والتي تعجبت من أن يطلق الجميع على الجامعة لقب مصرية وهي ليست كذلك وبررت (البلاغ) وجهة نظرها هذه حين أشارت إلى أن معظم عناصر الجامعة المصرية "اسما" من الأجانب وضربت مثالا على ذلك بأن أساتذة الجامعة وعمداء كلياتها كلهم أجانب باستثناء واحد أو اثنين، وأضافت الصحيفة أن الأمر لم يقتصر على ذلك فقط وإنما أمتد إلى الكتب والمؤلفات التي تدرس للطلبة وهي من تأليف أجانب.

وخلصت (البلاغ) من ذلك كله إلى أن الجامعة أصبحت بأكملها أجنبية وعلى حد تعبيرها "ويمكننا اعتبار الجامعة المصرية امتداد لجامعة أوروبية أو صورة مشوهة لجامعة أجنبية، فإن شططا ارتكب في تشييد تلك الجامعة، فلا يعلم من المسئول عنها وبقطع النظر عن المسئول فإننا نرى من الضروري إصلاح الخطأ"[2].

([1]) البلاغ: ١٩٢٥/٩/١٥ (في الجامعة المصرية)، ص٦.

([2]) البلاغ: ١٩٢٥/١١/٥ (أحوال الجامعة المصرية، أحمد خيري سعيد)، ص١.

ومن هنا رأت صحيفة (البلاغ) أن ذلك كله يمثل خطرا حقيقيا على مفهوم استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها والذي تم إقراره لها منذ نشأتها كجامعة أهلية ١٩٠٨ وحتى بعد تحولها لإشراف الحكومة المصرية ١٩٢٥.

* **إقرار مبدأ الاستقلال للتعليم الجامعي شرط لنجاحه.**

ورأت الصحافة الوفدية كذلك أن إقرار مبدأ الاستقلال للتعليم الجامعي شرط أساسي لوجود الجامعة ولنجاح نظام التعليم الجامعي في مصر خصوصا وأنها أكدت على أن الجامعة لم تؤسس في البداية على يد الحكومة وإنما أنشأتها الأمة المصرية للقضاء على المفهوم الخاطئ والذي زرعه الاحتلال في مصر من حيث قصر هدف التعليم على تخريج موظفين وليس متعلمين.

وتوضيحا لذلك اهتمت صحيفة (البلاغ) بالإشارة إلى أن الجامعة عبارة عن هيئة من الأساتذة والطلاب يتعاونون على رفعة العلم ونشر المعارف الإنسانية وفرقت الصحيفة كذلك بين التعليم الجامعي والتعليم المدرسي قائلة "فالتعليم الجامعي يختلف عن المدرسي، فالجامعة عنصر من عناصر الحياة الوطنية في كل أمة، لأنها (الجامعة) تثقف العقول وتقوي الأخلاق فهي مظهر من مظاهر الشرف الوطني"(١).

وذكرت (البلاغ) أن استقلال-الجامعة لابد وأن يتم النظر إليه باعتباره مساويا لاستقلال القضاء وأضافت والتي توفر لهما الدول المتمدينة كافة الشروط والكفالات لضمان حريتهما واستقلالهما، ونبهت الصحيفة كذلك إلى أن المستعمر دائما وأبدا ما يسعى للقضاء على الجامعة في الدول التي يقوم باستعمارها وذلك عن طريق هدم استقلالها وبخاصة وعندما يكتشف المستعمر أن هذه الجامعة ستتحول إلى وسيلة خلق بيئة ثقافية حرة حيث يدرس العلم لذاته وتدرس كافة العلوم التي تنشر النور وتبدد ظلمات الجهل، ودللت (البلاغ) على صحة وجهة نظرها هذه حين أشارت إلى العلوم التي تدرس في الجامعة باعتبارها كانت علوما محرم دراستها على المصريين في عهد دانلوب (المستشار الفني في وزارة المعارف) وكأنها دليل المحرمات والذي كان يحدده البابوات في إنجلترا حتى يعرف الناس أسماء الكتب الممنوع قراءتها وذلك على حد تعبير صحيفة (البلاغ).

ثم واصلت (البلاغ) حديثها عن تعمق النظرة الدانلوبية في التعليم المصري حين ذكرت أن الاهتمام بالتعليم الجامعي وإقرار مبدأ الاستقلال له هو الذي سيضمن القضاء على هذه النظرة الدانلوبية الاستعمارية في التعليم والتي يلغي وجودها تحقيق المفهوم القائم عليه إنشاء الجامعة وهو الخاص بتحويل الهدف من التعليم إلى تخريج أجيال واعية وتربية عقول الشباب تربية صحيحة بعد أن كان الهدف من التعليم تخريج موظفين لدواوين الحكومة(٢).

---

(١) البلاغ: ١٩٢٥/١٢/٢٢ (ملاحظاتي على الجامعة، كليم أبو يوسف، طالب بالجامعة المصرية كلية الحقوق)، ص٧.
(٢) البلاغ: ١٩٢٨/٨/٢٢ (حرية البحث العلمي واستقلال الجامعة)، ص٣.

ونشرت الصحيفة أن الطلبة في المدارس يتعلمون بأسوأ الطرق وأردئها فالمدرس يتكلم والتلاميذ تلتقط ما يقوله المدرس كالأسطوانات، فإذا جاء يوم الامتحانات يبدأ التلاميذ في تفريغ هذه المعلومات دون وعي وهو ما رأت الصحيفة أنه لا يؤهل أبدا للالتحاق بالجامعة حين قالت (البلاغ) "أن العلم في الجامعات لا يقوم إلا على إطلاع الطالب وبحثه الشخصي، إن طالب الجامعة من حقه أن يعارض أستاذه في مذهب يرى هو غيره، هكذا نتعلم يا رجال المعارف وهكذا نتخرج وبعد ذلك يرسلوننا إلى جامعة لا ينجح فيها الطالب، إلا بمجهوده الشخصي في البحث عن العلم في بطون الكتب، يرسلوننا ونحن لا نقدر أن نتكلم جملة فرنسية صحيحة إلى جامعة نسمع فيها كل شيء باللغة الفرنسية، أليس هذا مضحكا؟! أليس هذا مبكيا؟! أجيبوا أنتم فقد عقد الحزن ألسنتنا حتى لم نعد على الإجابة قادرين[١].

وتأكيدا على نفس الفكرة ذكرت صحيفة (كوكب الشرق) أن الجامعة تأسست من أجل تخريج متعلمين وأساتذة ذوي وعي وليس موظفي حكومة خاصة بما يدعم الدور القوى الذي يمكن أن تقوم به مصر في سائر البلدان العربية والشرقية، كما أشارت الصحيفة كذلك إلى تلك الدعوة الخاصة بأحمد لطفي السيد حين طالب بأن تكون الجامعة معهدا علميا لا مسرحا للخلافات السياسية ومؤكدا على أن جو السياسة مفسد لدور العلم وإنهما ضدان لا يجتمعان إلا وفسد العلم وانحط مستواه.

ورأت (كوكب الشرق) أنه لكي تستطيع الجامعة القيام بالمهام الملقاة على عاتقها فيجب أن "تتمتع الجامعة والقائمون بها من أساتذة وغيرالأساتذة بأقصى الحرية في إبداء الرأي ولقد يضل الذين يقولون أن توضيح فكرة بعينها يكون هدما لثابت التقاليد، كلا فإن التقاليد الموروثة لها جلالها ولها عظمتها، ولها في النفوس أثرها.

وأكدت الصحيفة كذلك على أن تقريب العقلية بين الطلاب والأساتذة هو خير ما يساعد الجامعة على بلوغ الغاية المقصود منها وذكرت أن هناك طريقين لا ثالث لهما لتحقيق هذا التقريب بين الأساتذة والطلاب أولهما هو الارتقاء بمستوى عقلية الطلاب حتى يكونوا قادرين على تقبل ما يتلقونه من العلم وثانيهما النزول بمستوى الأساتذة بما يتفق مع عقلية الطلاب، غير أن (كوكب الشرق) رجحت الحل الأول على اعتباره الأقرب إلى الإنتاج والأسرع أثرا وفي ذلك قالت " أما أقرب وجه للإصلاح فهو أن يتم جعل الجامعة ميدانا لثقافة تقوم على الأساليب العلمية الحديثة، بما يكون أساسا للمستقبل وبذلك نقرب بين عقلية الطلاب والأساتذة ونبني للمستقبل بناءا جديدا ونؤسس حضارة ثابتة الدعائم.

*** الدعوة لإقرار نظام ثابت للجامعة المصرية بما يدعم استقلالها:**

وطالبت الصحافة الوفدية بسرعة إقرار نظام ثابت للجامعة المصرية يمكن من خلاله تحقيق الهدف المرجو من الجامعة، فذكرت (البلاغ) أن نظام الجامعة يسير بلا هدى ولا نظام فالطلبة كما يدخلون قاعات المحاضرات يخرجون منها، فلا يوجد أي تحديد للمقررات ولا للمواد التي يحاضر فيها .

---

(١) البلاغ: ١٩٢٦/١/٢٤ (ملاحظاتي على الجامعة، كليم أبو يوسف، طالب بالجامعة المصرية، كلية الحقوق)، ص٦.

الأساتذة بالفرنسية!! وتأكيدا على ذلك نشرت (البلاغ) شكوى طلبة كلية الآداب والذين طالبوا فيها وزارة المعارف (في حكومة عدلي يكن الثانية) ووزيرها على الشمسي بأن يتدارك الأمر ويتدبر مستقبل هؤلاء الطلبة الذين حملوا آباءهم عبء الالتحاق بالجامعة وثاروا على الدراسة في مدرسة المعلمين العليا ونقلت الصحيفة عن هؤلاء الطلبة قولهم "سمعنا عن الجامعة، فأملنا خيرا وخالفنا آباءنا قائلين أن الجامعة منهل العلم، ولابد من ورودها وغضبنا على مدرسة المعلمين العليا، مكلفين أباؤنا نفقات تعليمنا.. ولكن أين ما سمعنا عنه؟!!"[١].

وفي ديسمبر عام ١٩٢٥ حين أضرب طلبة كلية الحقوق مطالبين بتقليل مدة الدراسة عن طريق جعلها أربع سنوات بدلا من خمس وتدريس العلوم فيها باللغة العربية بدلا من الفرنسية، وتعقيبا على ذلك كتب عباس محمود العقاد في (البلاغ) مؤكدا على أن السبب وراء هذا الاضطرابات عدم إقرار نظام ثابت للجامعة الناشئة حيث ذكر أن الظروف التي أحاطت بإنشاء الجامعة والتي دعت لأن يتم العمل بها سريعا من أجل الرغبة في نشر التعليم الجامعي وتوسيع قاعدته، لا يمكن أن تكون مبررا لأن يتحمل الطلبة وحدهم عدم الاستقرار في نظام العمل الجامعي بداخلها"[٢].

وأضاف العقاد أنه على الرغم من استنكاره لتدخل الطلبة في وضع برامج التعليم ولجوئهم إلى الإضراب كوسيلة للتعبير عن مطالبهم وعلى الرغم كذلك من اعترافه بأن لكل أستاذ الحرية في تحديد المناهج التي سيقوم بتدريسها وليس لأحد التدخل فيها فلا يجوز للطالب أن يعلم من يعلمونه على حد تعبيره، إلا أنه رأى أن ذلك كله لا يمنع من ضرورة أن يهتم القائمون على الجامعة الناشئة بالنظر إلى مطالب هؤلاء الطلبة بعين الاعتبار.

وبرر العقاد رفضه لاتباع الإضراب كوسيلة للتعبير عن الشكوى قائلا "إن قداسة اسم الجامعة والغيرة على سمعتها والرغبة في ترك الفرصة الهادئة لإدارتها وأساتذتها لتنظيمها وتسديد خطواتها الأولى هي السبب وراء رفض الطريقة التي عبر بها طلبة الحقوق عن مطالبهم"[٣].

وأكد الكاتب كذلك على ضرورة ألا يقارن طلبة الجامعة بين ظروف الجامعات الفرنسية والتي نشأت في ظروف ممهدة لها وعلى أسس بلغت من القدم ما يعطيها القوة والعراقة، وبين جامعة ناشئة كالجامعة المصرية والتي لابد وأن يشوب أي عمل من أعمالها في السنوات الأولى شيء من الارتباك والتباين بين ما هو كائن وما يجب أن يكون كما ذكر الكاتب.

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/١١/٢٨ (في الجامعة المصرية، نفثه مصدور طالب بكلية الآداب)، ص٧.

(٢) البلاغ: ١٩٢٧/١٢/٢ (مسألة طلبة الجامعة، عباس محمود العقاد)، ص١.

(٣) البلاغ: المصدر السابق.

• صحف الوفد البديلة ومفهوم استقلال الجامعة في حكومة محمد محمود ١٩٢٨-١٩٣٠:

وعلى الرغم من أن الصحف الوفدية جاءت في مقدمة الاتجاهات الصحفية والتي تعرضت للغلق والتعطيل أثناء فترة وزارة محمد محمود ذات القبضة الحديدية، إلا أن لجوء الصحافة الوفدية لاستئجار صحف بديلة كان عونا لها في مواصلة مسيرتها لنقد مسيرة التعليم الجامعي ونقد ما بها من أخطاء ففي أكتوبر ١٩٢٨ ناقشت صحيفة (الابتسام)(*). العلاقة بين اشتغال الطلبة بالسياسة واستقلال الجامعة من خلال تأكيدها على ضرورة التفرقة بين العمل الوطني والاشتغال بالسياسة الحزبية ونفت الصحيفة صحة ما تفاخرت به وزارة المعارف في حكومة محمد محمود ووزير معارفها أحمد لطفي السيد من أنها صاحبة النجاح الأكبر في إبعاد الطلبة عن الاشتغال بالعمل السياسي الحزبي، مؤكدة على أن الوزارة كانت أول من يصنف الطلاب الجامعيين المنتمين لها بأنهم أبناء الأحرار الدستوريين وكأنها تشجعهم بشكل غير مباشر على العمل الحزبي والوقوف موقف العدو من باقي الطلاب المنتمين لأحزاب أخرى مثل الوفد.

وتعجبت (الابتسام) من أن تفاخر وزارة المعارف أيضا بأنها تحافظ على استقلال الجامعة مبررة ذلك بأن هذا العهد من أكثر عهود الاستبداد في التعامل مع الجامعة وطلابها وعبرت عن رفضها لهذا الاستبداد قائلة "أن الاستبداد كريه في ذاته، فكيف بالاستبداد الكالح الذي لا طلاوة عليه وأن هذا الاستبداد قد عز على جبابرة العصور الأولى فكيف يتاح لهؤلاء الضعاف والمهازيل في عصور النور والحقوق"[١].

وتحت عنوان "مصائب وزارة المعارف في العهد الأخير" وذلك عقب سقوط وزارة محمد محمود، ناقشت صحيفة مصر الحرة(*) مدى الاستبداد الذي اتبعته وزارة المعارف في التعامل مع الجامعة بما يمكن التعامل معه باعتباره اعتداء صريحا على مفهوم استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

فأشارت الصحيفة إلى وزير المعارف أحمد لطفي السيد باعتباره نكبة حقيقية على التعليم الجامعي لمواقفه التي لم يكن الهدف منها سوى إحكام السيطرة على الجامعة والقضاء عليها كمنبر حر للثقافة في المجتمع المصري وعبرت عن ذلك قائلة "لقد قاست الجامعة في عهد المصيبة الكبرى نمرة ١ لطفي بك السيد ما سيدون في سجل لا تمحوه الأيام، أما الآن وقد أزاح الله هذه الغمامة السوداء التي تكشفت فوق جو هذه الوزارة، فإننا لا نكتفي بالنور يتسرب إلى حجراتها (الجامعة) وإبهائها مضيئا ـ بل أننا نرجو أن

(*) الابتسام: وهي تلك الصحيفة التي أصدرها عبدالقادر حمزة لصاحبها محمد فؤاد كامل يوم الأحد ٧ أكتوبر عام ١٩٢٨ عقب تعطيل البلاغ في ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ ولم يصدر منها إلا عددا واحدا ثم عطلت في ٨ أكتوبر ١٩٢٨.

(١) الابتسام: ١٩٢٨/١٠/٨، (الطلبة والاشتغال بالسياسة، عباس محمود العقاد)، ص١.

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر، نجوى كامل، مرجع سابق.

يكون هذا النور نور الحرية والدستور دليلا يقودنا إلى أماكن القاذورات في وزارة المعارف لكي ننظفها فتطهر من أرجاس العصر الأسود القديم[١].

وفي العدد التالي واصلت (مصر الحرة) هجومها على وزارة المعارف في حكومة محمد محمود في إطار علاقتها بمفهوم استقلال الجامعة وتحت نفس العنوان ذكرت الصحيفة أن النكبة الكبيرة والمصيبة رقم (٢) في وزارة المعارف في حكومة محمد محمود بعد أحمد لطفي السيد هو علي بك عمر والذي وصل إلى مركز الوكيل المساعد في وزارة المعارف وبررت الصحيفة ذلك بأنه كان أول من ساعد لطفي السيد في كل ما ارتكب في عهده من الاستبداد بمقررات وزارة المعارف والجامعة المصرية، كما أنه كان وراء عرقلة مشروع إقامة تمثال لسعد زغلول باشا في الجامعة وأضافت (مصر الحرة) أنه لم يكتف بذلك وإنما كان ساعد أحمد لطفي السيد الأيمن في الوشاية بالطلبة الذين فصلهم وزير المعارف بدعوى اشتغالهم بالسياسة مما ممثل اعتداءا على استقلال الجامعة.

وتأكيدا على ذلك أشارت الصحيفة إلى أنه كان من الضروري أن يكافئه أحمد لطفي السيد بعد كل هذه المساعدات في إحكام السيطرة على الجامعة وطلابها بأن يعينه وكيلا مساعدا له في وزارة المعارف وأضافت قائلة "وقبل أن يكون علي بك سكرتيرا عاما للجامعة المصرية وقبل أن يكون وكيل وزارة المعارف المساعد، كان له لقب غير هاتيك الألقاب فقد كان لقبه "جلاد دار العلوم" بعد أن قام بإدخال قوات البوليس إلى مدرسة دار العلوم وأمرهم بضرب الطلاب دون شفقة أو رحمة بسبب اعتراضهم على سير نظام التعليم في مدرسة دار العلوم[٢].

* مقترحات الصحافة الوفدية لتحقيق استقلال الجامعة:

الانسلاخ عن الثقافة الإنجليزية شرط أساسي لتحقيق استقلال الجامعة:

رأت الصحافة الوفدية أن أولى الأطروحات والتي يمكن من خلالها ضمان تحقيق استقلال الجامعة هي ضرورة الانسلاخ عن الثقافة الإنجليزية والأجنبية بصفة عامة كشرط أساسي لضمان حرية التعليم الجامعي مؤكدة على أنها ثقافة لا تؤهل الشعب المصري إلى الوصول إلى ما يبغي تحقيقه من وجود التعليم الجامعي في المجتمع المصري وأشارت الصحافة الوفدية إلى الثقافة الإنجليزية على وجه التحديد باعتبارها ثقافة المحتل، فطالبت صحيفة (البلاغ) بأن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم الجامعي مؤكدة على أن الاعتماد على أية لغة أخرى كاللغة الإنجليزية مثلا يقضي على استقلال الجامعة بشكل تدريجي وبطئ وأيضا غير ملموس على حد ما ذكرته الصحيفة التي أضافت أنه إذا كانت هناك ضرورة لأن يتعلم طلبة الجامعة لغات أجنبية فلا ينبغي أن يكون ذلك على حساب هجرهم للغتهم العربية وتساءلت الصحيفة

---

(١) مصر الحرة: ١٩٣٠/١/١٦، (مصائب وزارة المعارف في العهد الأخير (١)، أحمد لطفي السيد، كليم أبو يوسف)، ص١١.

(٢) مصر الحرة: ١٩٣٠/٢/٢٨، (مصائب وزارة المعارف في العهد الأخير (٢) علي بك عمر، كليم أبويوسف)، ص١٥.

عن وجود معنى لاستقلال الجامعة إذا ما هجر الأساتذة والطلبة اللغة العربيـة قائلـة "فكيـف الاسـتقلال والأساتذة المصريون يدربون الطلبة على الغناء والتمثيل باللغة الإنجليزية ولا يقيمون وزنا للغة العربيـة، كما أن الطلبة في كلية مثل كلية الحقوق يتلقون موادهم باللغة الفرنسية سواء من الأسـاتذة المصريين أو الفرنسيين[١].

وطالبت صحيفة (البلاغ) أساتذة الجامعة المصرية بضرورة المحافظة على معالم الثقافة العربيـة وفي مقدمتها اللغة العربية عن طريق جعلها لغة التعليم الجامعي. ورأت أن تلك الوسيلة هي أفضل طريقـة للحفاظ على استقلال الجامعة المصرية وجعل السيادة في يد الأمة المصرية معبرة عن ذلك بقولـها "فما الذي يغيركم (أساتذة الجامعة) لو عملتم لإعزاز لغتكم العربية، إن الشرق العربي يلقى في أيديكـم زمـام السيادة الأدبية والعلمية والتشريعية، فانتفعوا بهذه السيادة والتي ظفرت بها مصر، ولا تمكنوا الغرب مـن أن يسبقكم إلى نشر ثقافته في بلاد هو بها غريب"[٢].

* **مقترحات أحمد لطفي السيد لتحقيق استقلال الجامعة:**

كذلك وفي عام ١٩٣٥ أشارت الصحافة الوفدية إلى تلك المقترحات التي قدمها أحمد لطفي السـيد مدير الجامعة لضمان استقلالها وحريتها، باعتبارها مقترحات جديرة بدراستها ومحاولة تنفيذها وذلك حيـن اعتبر أحمد لطفي السيد أن استقلال الجامعة يعد مرادفا لاستقلال الأستاذ الجامعي وحريته .. ومؤكدة علـى أن القاعدة العامة في تحقيق الاستقلال الجامعي هي أن يتمتع من يشتغلون بـالتعليم الجـامعي بحريتـهم الكاملة في ممارسة عملهم، كذلك وأن تكون الجامعة بمنأى عن كل الصراعات الحزبية والسياسـية كما نشرت صحيفة (الجهاد) والتي نقلت عن أحمد لطفي السيد ما ذكره من حيـث أن خدمـة العلـم تقتضـي الاستقرار والهدوء والسكينة وهو مالا يتوفر في وجود الصراع الحزبي حيـث أن السياسـة تسـبح فـي عواصف هوجاء لا استقرار فيها على حد تفسيره، كما طالب أحمد لطفي السيد بضرورة عودة مـن تـم إبعادهم عن العمل الجامعي مشيرا إلى عدم قابلية أساتذة الجامعة للعزل ما دامت الجامعة تحـرص علـى خدمة العلم فيها.

وقد أشارت صحيفة (الجهاد) إلى تلك المقترحات التي عرضها أحمـد لطفـي السـيد باعتبارهـا خطوات مهمة على طريق تحقيق استقلال الجامعة حين قالت إن الذين يشتغلون بالعلم وبالجامعة يجـب أن يجانبوا السياسة العملية، فليس أضر على الجامعة من أن يتدخل في أمرها الحزبية[٣].

---

(١) البلاغ: ١٩٢٩/٤/٢٩ (الجامعة المصرية تودع عهدا أو تستقبل آخر، محمد لطفي جمعه)، ص١.

(٢) البلاغ: ١٩٣١/٨/٢ (لغة التعليم في كليات الجامعة المصرية، ليسمع مدير الجامعة ووزير المعارف، زكـي مبـارك)، ص١.

(٣) الجهاد: ١٩٣٥/٤/٢٩ (حديث هام لمدير الجامعة المصرية)، ص١.

(٢) صحافة الأحرار الدستوريين:

* مفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله:

وحين طرحت صحافة الأحرار الدستوريين مفهوم التعليم الجامعي وأهميته اشترطت توافر الاستقلال والحرية للتعليم الجامعي حتى تكون الجامعة قادرة على أداء رسالتها العلمية وكذلك وظيفتها الاجتماعية، فذكرت صحيفة (السياسة) أن مفهوم استقلال الجامعة لا يعني فقط إبعاد الجامعة عن التأثيرات الحكومية وإنما يعني أيضا صونها بعيدا عن البيئات السياسية المختلفة كي تكون قادرة على أداء المهام الموكلة إليها وعبرت (السياسة) عن مفهوم استقلال الجامعة قائلة: "أن الاستقلال اتجاه أمثل في التعليم الجامعي وذلك انطلاقا من مفهوم الجامعة والتي هي عبارة عن جماعة من العلماء أخلصوا للعلم فوقفوا عليه ملكاتهم ووقتهم يخدمونه، كما يقف الرهبان أنفسهم على خدمة عبادة الله"[١].

وأضافت (السياسة) أن التعليم الجامعي لا يقوم فقط على وجود هذه الفئة من الأساتذة وإنما يستلزم لقيامه أيضا وجود الشباب الأذكياء والذين رأت الصحيفة ضرورة أن يوفروا شطرا من حياتهم في تثقيف عقولهم، وانطلاقا من هذا التحديد لمفهوم الجامعة أشارت (السياسة)، إلى ضرورة توافر الاستقلال والحرية لهذه الجامعة لتحقق الغرض من إنشائها وعبرت عن ذلك قائلة "واستقلال الجامعة من الأسس الأولى لبلوغ الغاية من التعليم الجامعي وشعور رجال الجامعة بهذا الاستقلال وحرصهم عليه في حدوده العلمية السليمة خير ما يكفل هذا الاحترام ويوطد أركانه في النفوس"[٢].

وأوضحت الصحيفة المقصود بالحدود العلمية السليمة لهذا الاستقلال حين ذكرت أنه إذا كان استقلال الجامعة يحول دون الخوض في تنظيم برامجها ومناهجها دون الرجوع للقائمين عليها فإن هذا الاستقلال نفسه لا يمنع السعي لتطوير برامج ومناهج التعليم الثانوي المؤدي للجامعة، وأضافت (السياسة) أن تحقيق هذا الاستقلال يلقى بمسئوليات كبيرة على كل من الجامعة ووزارة المعارف لاشتراكهما الوثيق في الإعداد لهذه الغاية المطلوب تحقيقها من التعليم الجامعي في مصر.

* العلاقة بين استقلال الجامعة وإشراف الحكومة عليها:

وبعد تحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥ ووضعها تحت إشراف الحكومة رأت صحافة الأحرار الدستوريين أن وضع الجامعة تحت إشراف الحكومة لا يتعارض أبدا مع ضرورة أن تتمتع بالاستقلال الكامل في إدارة شئونها وفي تمتع البحث العلمي بداخلها بالحرية الكاملة.

وانطلاقا من تأكيدها هذا على أهمية استقلال التعليم الجامعي، نبهت صحافة الأحرار الدستوريين إلى خطورة بعض من جاء في المرسوم الخاص بنقل الجامعة المصرية إلى إشراف الحكومة وذلك حين

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٥/١٢/٢ (التعليم العالي في مصر)، ص٢.

(٢) السياسة اليومية: المصدر السابق.

نبهت صحيفة (السياسة) إلى خطورة النص الذي يبيح جواز انتقال أستاذ الجامعة إلى أي منصب آخر إذا وافق هو بهذا النقل ووافق معه مجلس الكلية ولذلك طالبت الصحيفة بضرورة تعديل هذا النص عند وضع اللائحة الخاصة بأساتذة الجامعة، مؤكدة على أنه ليس من المعقول أن يترك لأساتذة الجامعة حرية تولي المناصب الإدارية على حساب القضية التعليمية بتأثير السعي وراء الأموال وعبرت (السياسة) عن ذلك قائلة "أنه لابد وأن تقرر الجامعة عدم جواز نقل أستاذ الجامعة إلى منصب آخر من مناصب الحكومة وذلك في مقابل الحماية التي توفرها للأستاذ من حيث عدم جواز قابليته للعزل والفصل"[١].

* تعيين عمداء أجانب بكليات الجامعة المصرية واستقلالها الإداري:

كما طالبت صحافة الأحرار الدستوريين بضرورة الحفاظ على استقلال الجامعة الإداري، بحيث تكون إدارة شئونها بعيدة كل البعد عن الاعتبارات السياسية وقد جاء مطلب صحافة الدستوريين هذا كنوع من الاعتراض على الطلب الذي تقدم به بعض المفوضين الأجانب إلى على الشمسي وزير المعارف يطالبونه بوجوب إسناد مناصب عمداء الكليات الثلاث الأولى للجامعة إلى أساتذة أجانب وعبرت صحيفة (السياسة) عن موقفها هذا قائلة: "إن هذا ينقص من استقلال الجامعة، فلابد وأن تكون مناصب الجامعة بمنأى عن هذه الاعتبارات السياسية واللجوء للكفاءات فقط"[٢].

* دعم مفهوم استقلال التعليم الجامعي بما يتفق وتغير الهدف من التعليم:

وفي مطلع الثلاثينيات وحين قرر وزير المعارف محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف (في حكومة إسماعيل صدقي من ١٩٣٠- ١٩٣٣) تأليف لجنة من كبار موظفي المعارف وبعض رجال التعليم من أجل وضع سياسة عامة لبرامج التعليم في مصر رحبت صحافة الدستوريين بهذا القرار على اعتبار أنه صورة من صور تحرر البلاد في مختلف نواحي الحياة، فذكرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أنه أصبح من الطبيعي تعديل برامج التعليم وبخاصة الجامعي بما يتفق وروح العصر والثقافة الحديثة وأضافت أن هذا التعديل كذلك أصبح أمرا ضروريا بعد تغير الهدف من التعليم والذي أصبح هدفه خلق أجيال مسلحة بالعلم المجدي والذي يمكنها من خوض غمار الحياة والانتصار في كفاح الأمة، بعد أن كان هدف التعليم محصورا في تخريج طائفة من الموظفين لدواوين الحكومة.

ولذلك طالبت (السياسة الأسبوعية) لجنة البرامج بأن يكون نظام المناهج الجديد كفيلا بذلك وقادرا على خلق ذلك الجيل عالي الثقافة والمسلح بالعلم وكي تكون الجامعة عاملا مساعدا في خلق هذا الجيل اشترطت الصحيفة ضرورة أن يتمتع التعليم الجامعي بالاستقلال وعبرت عن ذلك قائلة: "فليس لدينا غير

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٦/٣/٢٥، (عدم قابلية أساتذة الجامعة للعزل ينبغي أن يتممه عدم قابليتهم للنقل إلى مناصب أخرى)، ص٣.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٢٧/١٠/١٢، (تغيير نظار الكليات بالجامعة يجب أن يخضع لاعتبارات الكفاءة وحدها)، ص٣.

الجامعة منارة علمية تنشر هذا النور الذي نرجوه ولن يتحقق هذا إلا عن طريق توفر الحرية والاستقلال لها"[١].

وعن الدور الذي يمكن أن يقوم به رجال الجامعة في الحفاظ على استقلالها طالبت (السياسة الأسبوعية) أساتذة الجامعة بأن يكونوا أكثر حرصا على استقلال الجامعة، مذكرة إياهم بالمواقف الجادة التي اتخذها علماء الأزهر دفاعا عن استقلاله وكرامة العلم بداخله حتى ولو كان ذلك في مواجهة العرش ذاته، كما أكدت الصحيفة على "أن الحرص على استقلال الجامعة لا يقل بأي حال من الأحوال عن استقلال القضاء باعتبارهما أهم معلمين لاستقلال الأمم وتمدنها"[٢].

مقترحات أحمد لطفي السيد لتحقيق استقلال الجامعة:

وفي إطار اهتمام صحافة الأحرار الدستوريين بالبحث عن الشكل الذي يمكن من خلاله تحقيق استقلال الجامعة خصوصا عندما كانت تتعرض الجامعة للاعتداء على استقلالها، أشادت صحيفة (السياسة الأسبوعية) بمقترحات أحمد لطفي السيد مدير الجامعة حين رأى أن الشكل الأمثل لاستقلال الجامعة يمكن تحقيقه إذا ما تم التعامل معها باعتبارها شخصية مدنية مستقلة بحيث يكون لها الحق في التصرف في إيراداتها وإداراتها وإدارة أموالها بشكل مستقل، وأكدت الصحيفة على ما طالب به مدير الجامعة حين دعا بأن يكون للمجلس التأديبي في الجامعة الرأي القطعي لا الاستشاري، مما يعني أن الحكومة وإن كانت لها السيادة فليس لها الحق في تعديل أو قبول أو رفض هذه القرارات التي يتخذها وذلك على حد تعبير أحمد لطفي السيد والذي نقلت عنه الصحيفة رأيه في حرية أستاذ الجامعة "وبالنسبة للمدرسين، فلابد وأن يكونوا راضين عن حالهم وأن يكونوا بعيدا بكفايتهم المالية عن التأثيرات الخارجية، وألا يكونوا عرضة للنقل أو للعزل فالنقل في عرف الجامعة يكون من كرسي إلى كرسي ولا يجوز نقله منه إلا بقرار من مجلس الكلية"[٣].

وتأكيدا على ما تقدم أشارت صحيفة (السياسة الأسبوعية) إلى ضرورة أن تظل الجامعة المصرية بمعزل عن كل التقلبات السياسة والعواصف الحزبية حيث رأت الصحيفة أن ذلك هو الشرط الأساسي لضمان تحقيق ما طالب به مدير الجامعة حين تحدث عن استقلال الجامعة وحريتها البحثية والعلمية.

وعن ضرورة تمتع الجامعة بحريتها ككيان معنوي مستقل، ذكرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) والصادرة في عام ١٩٢٦ أنه لا يوجد أي تناقض بين إشراف الحكومة على الجامعة من ناحية وبين تمتعها بالاستقلال وأن تمدها الحكومة بالإعانات المالية اللازمة لقيامها بالواجبات المفروضة عليها من

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٠/١٢/٢٧ (سياسة التعليم في مصر يجب أن تتحرر من قيود الماضي، محمد زكي عبدالقادر)، ص٤.

(٢) السياسة الأسبوعية، المصدر السابق.

(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٦/٣/١٢ (حديث مع مدير الجامعة)، ص٩.

ناحية أخرى غير أن الصحيفة أوضحت ضرورة أن يتم كل هذا دون أن تتدخل الحكومة في شئون الجامعة التعليمية.

وتحقيقا لنجاح التعليم الجامعي طالبت (السياسة الأسبوعية) بأن يهتم المجتمع المصري بكل فئاته بالنهوض بالتعليم الجامعي وذلك على غرار ما فعلت الدول الأوروبية كما قالت الصحيفة "أن هذه الدول تضمن حرية البحث واستقلال العمل الجامعي، بما يؤتي ثمار التعليم الجامعي على أفضل وجه حيث أن تمتع الجامعة بالاستقلال هو الشرط الأساسي للقيام بالأبحاث العلمية في مختلف الآداب والعلوم وكذلك في تربية النشء تربية صحيحة، والتالي فإن تمتع الجامعة المصرية بهذا الاستقلال يساعد المجتمع المصري في التعرف على مقوماته الحضارية وتهيئة الرجال لقيادة المجتمع في كل مراحله"[١].

كذلك لم تمانع صحيفة (السياسة الأسبوعية) من أن يقوم البرلمان المصري بمراقبة شئون الجامعة وبخاصة فيما يتعلق بميزانيتها، فذكرت الصحيفة أن ذلك لا يتنافى مع حرية العمل الجامعي حيث أن إشراف البرلمان على ميزانية الجامعة لا يؤدي إلى هدم استقلالها ما دامت مناقشة هذه الميزانية ستتم بنفس الحرية المطلوبة للجامعة وعبرت عن رأيها هذا قائلة: "إن هاتين الحريتين: حرية العمل للجامعة وحرية مناقشة الميزانية هما خير ما يتقرر من علاقة بين الهيئتين في الدولة هيئة الهيمنة العقلية (الجامعة) وهيئة الهيمنة السياسية (البرلمان)"[٢].

غير أن (السياسة الأسبوعية) نبهت إلى خطورة ودقة العلاقة بين الجامعة والبرلمان حين ذكرت أنه وفي نفس الوقت الذي يكون فيه للبرلمان سلطان على أنظمة التعليم الذي يناسب أفراد الأمة نجد أنه لا سبيل لنجاح الجامعات، إلا أن تكون حرة طليقة لا قيد في جوها ولا على أساتذتها وما يقررون من خطط دراسية وما يلقون من تعاليم ولذلك طالبت بضرورة حفظ التوازن بين البرلمان والجامعة مؤكدة على ضرورة أن يكون للبرلمان حق الإشراف على الجامعة دون التدخل في شئونها التعليمية ولذلك أكدت (السياسة الأسبوعية) على أن الحرية وحدها هي الكفيلة بالمضي بالتعليم الجامعي إلى الأمام وإلى النهضة القومية.

حرية البحث العلمي في الجامعة:

وقدمت صحافة الأحرار الدستوريين لحرية البحث العلمي باعتبارها إحدى المقترحات الأساسية لوجود ونجاح الجامعة المصرية وكذلك ازدهارها ليس فقط في الأمور التعليمية والإدارية والفنية، بل رأت صحافة الدستوريين هذه الحرية شرطا أساسيا كي تؤتي برامج ومناهج التعليم الجامعي ثمارها المرجوة منها وكي يتحقق لها الاستقلال بحيث لا يتم الرجوع بالجامعة إلى مستوى المدارس الابتدائية

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٧/٢/٢٦(ظروف إنشاء الجامعة وأغراضها)، خطوات في سبيل التنظيم والإصلاح، ص١٧، ١٨، ١٩.

(٢) السياسة الأسبوعية، المصدر السابق.

على حد تعبير صحيفة (السياسة الأسبوعية) التي قالت: "إن وظيفة الجامعة جليلة ولا يمكنها أن تصل إلى الحقيقة العلمية، إلا بتوفر شرطين جوهريين هما الحرية المطلقة والاستقلال المطلق لرجال الجامعة، استقلالا يجعلهم بمنحاة عن كل سلطان عليهم وبالتالي لابد من إقرار حرية البحث لهم"[١].

واعتبرت (السياسة الأسبوعية) توفر هذين الشرطين بمثابة الدعائم التي يقوم عليها التعليم الجامعي المستقل في مصر، حيث ذكرت "أن نشر الروح الجامعية لابد وأن تقوم على البحث والنظر والتجربة والمقارنة والاستنتاج وهي تلك الروح المختلفة عن روح التعليم المدرسي"[٢] على حد تعبير الصحيفة.

ولذلك اهتمت الصحيفة بالتعقيب على ما ذكره أحمد لطفي السيد حين أشار إلى أن حرية الجامعة تعني أن تكون عبارة عن أساتذة يبحثون بحرية وطلاب يعاونون أساتذتهم على البحث حتى تكون الجامعة شركة أعضاؤها هم الأساتذة والطلبة منتسبين إليها انتسابا أبديا، حيث رأت (السياسة الأسبوعية) أن ما ذكره أحمد لطفي السيد حين حدد معنى الجامعة هو خير ما يضمن حقا وجود البيئة العلمية الصحيحة والتي لا سبيل لقيام العلم إلا بها ولا سبيل للتفكير العلمي إلا في كنفها وكما ذكرت الصحيفة "طبيعي بعد كل هذا أن يكون مفهوما أن الحرية من مستلزمات ذلك الجو الذي يراد خلقه، حرية في التفكير وحرية في التعبير، فما كانت الآراء الجديدة إلا نتيجة خروج أصحابها عن المألوف وما كان التقدم العلمي إلا بتعاقب آراء جديدة"[٣].

مفهوم استقلال التعليم الجامعي في الغرب:

وتأكيدا على دعوتها الخاصة بضرورة ضمان الاستقلال للتعليم الجامعي والمقترحات التي تساهم في ذلك اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بالحديث عن النموذج الغربي في التعليم الجامعي، فذكرت (السياسة الأسبوعية) أن الدول الأوروبية تضمن لجامعاتها الاستقلال سواء في مواردها المالية التي تمنحها إليها الحكومات أو الموارد التي تأتي إليها من مصادر أخرى وفي ذلك قالت الصحيفة "فليس من المعقول أن جامعة تكبر وتنمو إذا لم تكن مستقلة في إداراتها وإن لم تكن لها من الحرية التامة في نظم تعليمها"[٤].

وخصت (السياسة الأسبوعية) بالذكر الجامعات الإنجليزية والتي اتخذتها كمثال على اهتمام الدول الأوروبية باستقلال التعليم الجامعي كي تقوم الجامعات برسالتها العلمية، فأكدت الصحيفة على أن

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٠/١٢/٢٨ (سياسة التعليم في مصر يجب أن تتحرر من قيود الماضي، محمد زكي عبدالقادر)، ص٤.

(٢) السياسة الأسبوعية: المصدر السابق.

(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٩/٢/١٢ (رسالة الجامعة محاضرة أحمد لطفي السيد باشا)، ص٤،٥.

(٤) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٨/١/٣٠ (مناهج الحياة الجامعية)، ص٧.

الجامعات الإنجليزية مستقلة إداريا وماليا، بل وأضافت أنها تدير شئونها بنفسها وليس لوزارة المعارف أي سلطان عليها وأضافت (السياسة الأسبوعية) أن كل جامعة في إنجلترا لها تقاليدها الخاصة بها دون أدنى تدخل من الحكومة وعبرت الصحيفة عن ذلك قائلة "إن كل جامعة لها طريقها الخاص الذي تتبعه في إدارة شئونها حتى أن الطالب الجامعي يشعر بكل مباهج الحياة الجامعية، فيكون الطالب له مطلق الحرية في اختيار المحاضرات التي يحضرها، كما ينضم للعديد من حلقات النقاش مما يخلق جوا من الديمقراطية المحببة للنفوس"(١).

وكان من الطبيعي أن تختار صحافة الأحرار الدستوريين النموذج الإنجليزي في التعليم الجامعي بحكم مهادنة حزب الأحرار الدستوريين للاحتلال ومن ثم تقديم النموذج البريطاني في التعليم الجامعي باعتباره نموذجا يحتذى به.

(١) السياسة الأسبوعية: المصدر السابق.

(٣) صحافة الهيئة السعدية:

* مفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله:

أكدت صحافة الهيئة السعدية على ضرورة أن تتمتع الجامعة المصرية باستقلالها وذلك من خلال الإشارة في أكثر من مناسبة إلى أن مبدأ استقلال الجامعة ثم إقراره لها منذ نشأتها كجامعة أهلية، كما أشارت إلى أنه حتى ومع ضمها للحكومة المصرية لم يمنع ذلك من أن ينص المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية على ضرورة التعامل معها ككيان معنوي مستقل ولها حريتها الكاملة في إدارة شئونها بكيفية مستقلة".

ولذلك اهتمت الصحافة السعدية بالتأكيد على وجود علاقة وثيقة بين كل من الجامعة ووزارة المعارف في حكومة محمد محمود الثالثة (١٩٣٨- ١٩٤١) من حيث وجود مسئولية مشتركة بينهما في تحقيق استقلال الجامعة مؤكدة على ضرورة أن تهتم وزارة المعارف ووزيرها محمد حسين هيكل بضرورة ضمان استقلال الجامعة وحريتها، كي تستطيع الوزارة القيام بالوظيفة الملقاة على عاتقها والتي حددتها صحيفة (الدستور) في القيام بخلق وإعداد الناشئة والتهيئة العقلية السليمة لمستقبلهم، بحيث يصبحوا قادرين على متابعة التطور والعمل واستمرار نشاطهم في نهضة المجتمع ومن هنا جاء تأكيد صحيفة (الدستور) على ضرورة أن يتم احترام هذا الاستقلال من قبل مختلف الهيئات داخل المجتمع المصري، كذلك رأت الصحيفة ضرورة الاهتمام بكل مراحل التعليم على اعتبار أنها متصلة الحلقات ومتحدة الغاية وصولا إلى التعليم الجامعي وعبرت عن ذلك قائلة "أنه لكي يشعر رجال الجامعة بهذا الاستقلال لابد وأن يكون في حدوده العلمية السليمة، مما يعني ذلك أنه إذا كان استقلال الجامعة يحول دون الحديث في برامجها والخوض في نظمها العلمية، إلا أن ذلك لا يحول دون السعي نحو تنظيم التعليم الثانوي باعتباره نواة التعليم الجامعي ورسالة التثقيف العامة للشعب"[١].ولذلك رحبت الصحيفة بالدعوة التي تبناها وزير المعارف والخاصة بتطوير التعليم الثانوي معلنا عن "ضرورة أن يكون التعليم الثانوي جديرا بكل الرعاية والاهتمام من النوابغ من رجال التعليم بما يدعم استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها"[٢].

وأكدت الصحيفة كذلك على تأييدها لما أعلنه وزير المعارف محمد حسين هيكل حين أشار إلى أن طبيعة وشكل العلاقة بين وزارة المعارف والجامعة هي التي ستحدد شكل استقلال الجامعة وكيفية ضمان حرية البحث العلمي لها.

---

(١) الدستور: ١٩٣٨/٥/٣ (مهمة وزارة المعارف في العهد الجديد، بيان معالي وزير المعارف)، ص٧.

(٢) الدستور: ١٩٣٨/٥/٦ (بيان معالي وزير المعارف)، ص٧.

وعبرت الصحيفة عن ذلك قائلة "إن استقلال الجامعة لم يكن مجرد اسم أو زينة لأن الجامعة كي تؤدي رسالتها العلمية ولكن يؤتي التعليم الجامعي ثماره المرجوة منه،فلابد وأن تتوفر له بيئة حرة مستقلة يعمل من خلالها"(١).

* **التعليم الجامعي وأهمية إبعاده عن مختلف الصراعات الحزبية:**

أكدت (الدستور) على أنه لا يمكن أن يكون للجامعة كيان صحيح وربما يتحول وجودها الى عدم وعلى حد تعبير الصحيفة إذا ما وجدت هذه الجامعة كهيكل دون إقرار هذا الاستقلال لها والذي حددته الصحيفة في ضرورة إبعاد الجامعة عن كل الصراعات الحزبية والسياسية.

وأشارت (الدستور) إلى أن التفكر في الاعتداء على استقلال الجامعة دائما ما يكون نابعا من عدم الفهم الصحيح لمعنى الجامعة وأهمية الوظيفة التي تؤديها في الأمة وهي تلك الوظيفة التي أكدت الصحيفة على أن تحقيقها يتطلب تلازم كل من الجامعة واستقلالها، بل وأشارت (الدستور) إلى هذا الاستقلال باعتباره الفارق بين التعليمين الجامعي والمدرسي قائلة "إنه إذا كان الهدف من الجامعة البحث العلمي ووضع القضايا التعليمية الهامة موضع البحث، وذلك على النقيض من التعليم المدرسي، فإن الشرط الرئيسي لتحقيق هذا الهدف هو كفالة الاستقلال والحرية للجامعة"(٢).

وتأكيدا من الصحافة السعدية على ضرورة أن تكون الجامعة بمنأى عن كل الصراعات السياسية والحزبية ذكرت (الدستور) أن الزج بالجامعة إلى حلبة الصراع السياسي والحزبي هي أولى عوامل هدم استقلالها والقضاء على حريتها مؤكدة على أن وظيفة الجامعة هي البحث العلمي وليس العمل بالسياسة فهي جامعة مصر وليست الجامعة السياسية والحزبية على حد تعبير (الدستور) والتي قالت "لابد وأن تكون الجامعة موضع التقديس من كل حزب وموضع الأكبار من كل هيئة حرة، حتى تساهم في وضع برامجها وتصريف مالها في حدود ميزانيتها ومعالجة مشاكلها كما يتراءى لها"(٣).

* **مقترحات الصحافة السعدية لتحقيق استقلال الجامعة:**

* **استقلال أستاذ الجامعة:**

وحين تحدثت صحافة الهيئة السعدية عن كيفية تحقيق استقلال الجامعة أشارت إليه باعتباره مرادفا لاستقلال الأستاذ الجامعي حين أشارت صحيفة (الدستور) إلى الأستاذية الجامعية باعتبارها نوعا من الرهبنة العلمية وكما ذكرت فإنه كلما انقطع الأستاذ للعلم وخدمته كما ينقطع الراهب للعبادة، كلما نجح في أداء مهمته، ولذلك طالبت الصحيفة بضرورة أن توفر الأمة والحكومة لأستاذ الجامعة كل سبل

---

(١) الدستور: ١٩٣٨/٦/٢١ (استقلال الجامعة، محمد عوض محمد)، ص١٣.

(٢) الدستور: ١٩٣٨/٦/٣٠ (استقلال الجامعة، محمد عوض محمد)، ص١٣.

(٣) الدستور: ١٩٣٨/٨/٨ (الجامعة كما أتصورها، أحمد أمين)، ص١، ٢.

استقلاله التام كما أكدت على أن التعليم الجامعي لا يمكن أن ينهض إلا إذا كان أستاذ الجامعة حرا في تفكيره ومستقلا في عمله وبحثه العلمي.

وانطلاقا من أهمية الأستاذ الجامعي هذه رأت (الدستور) أن الأستاذ الجامعي لا يمكن أن يبيع رأيه بمال أو بجاه وإلا سيكون تاجرا على حد تعبير الصحيفة والتي قالت: "أن استقلال أستاذ الجامعة شرط أساسي كي تحقق الجامعة وظيفتها وتؤدي رسالتها العلمية حيث الاهتمام بالبحث العلمي ووضع مختلف القضايا العلمية موضع البحث"[١].

وفي العدد التالي واصلت الصحيفة تأكيدها على ضرورة أن تنأى الجامعة عن كل الصراعات الحزبية والسياسية حين ذكرت أن الجامعة المصرية لديها من المهام العلمية الكثيرة والتي تجعلها في حاجة لأن تكون بمنأى عن كل الصراعات السياسية والحزبية وتأكيدا على ذلك قالت (الدستور): "لابد من الإدارة الجامعية والتي تسمو عن كل الاعتبارات السياسية بحيث لا تقيم لها وزنا، فلا تخضع لرغبات الأحزاب أو الحكومات ولا تهتم إلا بأداء رسالتها العلمية"[٢].

غير أن هذا النموذج والذي طرحته الصحافة السعدية لتحقيق استقلال الجامعة لم يقتصر فقط على وجود الأستاذ الراهب المنقطع للبحث والمستقل عن كل سيطرة خارجية وعن كل تأثير دنيوي وإنما طالبت صحيفة (الدستور) كذلك بضرورة وجود رأي عام واع للطلاب بحيث يكون أداة الحساب المعنوي الذي يخشاه جميع الطلاب، وتحقيقا لذلك رأت صحيفة (الدستور) ضرورة أن يقوم رجال التعليم وكذلك كبار المفكرين بالبحث عن الوسائل العملية التي تكفل تحقيق هذا النموذج الخاص باستقلال الجامعة والذي وصفته الصحيفة قائلة "أن استقلال الجامعة بهذا الشكل لا يمكن تحقيقه عن طريق الأساتذة وحدهم أو الطلاب وحدهم، وليس عن طريق الحكومة فقط، فلابد وأن تكون البداية من الدعوة لإصلاح الأوضاع الاجتماعية المقلوبة أولا حتى يمكن إصلاح التعليم ككل وليس التعليم الجامعي وحده، فيكون الاصلاح الذي يتحقق في المعاهد العلمية، يقابله إصلاح في الإنتاج الفكري الذي يغذي العقول"[٣].

* **مقترحات طه حسين لتحقيق استقلال الجامعة:**

وحين ناقشت صحافة الهيئة السعدية أهم المقترحات الخاصة بتحقيق استقلال الجامعة، أكدت صحيفة (الدستور) على الأراء التي عرضها طه حسين فيما يتعلق باستقلال التعليم الجامعي وذلك حين نادى بضرورة توفير الحرية المطلقة لكل من أستاذ الجامعة والطالب داخل الجامعة وكذلك أن تكون الإدارة الجامعية مستقلة، وفي ذلك نشرت صحيفة (الدستور) رأيا لطه حسين ذكر فيه ضرورة توفير الحرية الكاملة لطالب الجامعة بحيث لا يفرض عليه الأستاذ تعلم ما لا يريده كما أكد على أنه لا يجوز

---

(١) الدستور: ١٩٣٨/٩/٢١ (الجامعة كما أتصورها، أحمد أمين)، ص١، ٢.

(٢) الدستور: ١٩٣٨/٩/٢٢ (الجامعة كما أتصورها)، أحمد أمين، ص١، ٢.

(٣) الدستور: ١٩٣٨/٩/٢٣ (الجامعة كما أتصورها إلى صديقي، أحمد أمين، أحمد عبدالسلام)، ص١.

للبرلمان أو الحكومة التدخل في ذلك عن طريق وضع برامج ومناهج محددة للتعليم الجامعي بما يتنافى مع الحرية اللازمة للجامعة.

ولذلك رأى طه حسين أن وضع هذه البرامج لابد وأن يكون مسئولية أستاذ الجامعة وحده وليس لأحد أن يحاسب هذا الأستاذ على ذلك، كما اشترط طه حسين ضرورة توفر نفس الحرية للأستاذ الجامعي مؤكدا على ضرورة ألا يتعرض للمساءلة بسبب أفكاره وأن تترك له الحرية كاملة فيما يقوم به من البحث العلمي وعبر عن وجهة نظر هذه قائلا "إنه ومن خلال ذلك يمكن أن يكون الطالب صورة من الأستاذ في حريته فيتحول الجامعيون (أساتذة وطلاب) إلى أشخاص لهم عقولهم الخاصة بهم ويكونون أحرارا أمام جامعتهم"(١).

وفي تعقيب لصحيفة (الدستور) على ذلك ذكرت أن أهم ما يمتاز به التعليم الجامعي هي تلك الحرية المطلقة التي تحدث عنها طه حسين والتي من أجلها تم سن اللوائح والقوانين التي تيسر للطلاب سبل العلم وتمهد لكل من الطالب والأستاذ سبل المعيشة وهذه هي الحرية التي يجب أن يفهمها الجميع لحياة الطالب والأستاذ والجامعة.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن طه حسين جعل حرية الطالب سابقة على حرية الأستاذ وذلك انطلاقا من تأكيده على أن طالب الجامعة هو العنصر الأساسي في العملية التعليمية، كذلك رأى طه حسين أن حرية هذا الطالب لابد وأن تكون انعكاسا طبيعيا لما يتمتع به أساتذته من الحرية والاستقلال في ظل جامعة حرة مستقلة.

وفي العدد التالي واصل طه حسين حديثه عن سبل تحقيق استقلال الجامعة حين أكد على أن المطالبة بتحقيق استقلال الجامعة تأتي من وجود فرق كبير بين نظامي التعليم (المدرسي والجامعي) فذكر أن التعليم الجامعي ليس ترفا كماأنه ليس شيئا إضافيا ووسيلة للكسب وإنما أشار للتعليم الجامعي باعتباره ضرورة وطنية وفي ذلك لم يمانع طه حسين من أن تعود الجامعة لاتباع بعض الأنظمة التعليمية والتي كانت متبعة في الأزهر الشريف إذا كان الغرض منها إقرار الحرية للتعليم الجامعي، حيث كان الإقبال على الدرس والعلم في الأزهر يأتي بدافع الحب والرغبة في التعلم وليس بدافع الحصول على نسبة معينة في الحضور كما هو الحال بالنسبة للشرط الخاص بضرورة حصول الطالب على نسبة ٧٥% من الحضور في الجامعة وأضاف طه حسين إلى أن هذا النظام لا يفرق بين طالب العلم وبين المجند في الجيش، خصوصا وأن هذا النظام يضطر الطلاب للحضور بأجسامهم لا بعقولهم ـ على حد تعبيره ـ والذي قال عن التعليم بالأزهر "ففي الأزهر، كنا طالب حر وأستاذ حر، فكنا أحرارا مع أساتذتنا الأحرار، فالطلبة أحرار بشرط أن يتحملوا تبعات هذه الحرية(٢).

(١) الدستور: ١٩٤١/١٢/٢٤ (التعليم الجامعي، حرية الطالب والأستاذ والجامعة، طه حسين)، ص٣.
(٢) الدستور: ١٩٤١/١٢/٢٥ (التعليم الجامعي)، حرية الطالب والأستاذ والجامعة، طه حسين)، ص٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصراعات السياسية والحزبية آنذاك بين كل من حزبي الوفد والهيئة السعدية لم تمنع الصحافة المعبرة عن الهيئة من أن تستعين بمقترحات طه حسين حول استقلال الجامعة على الرغم من انتمائه لحزب الوفد آنذاك وربما يعود ذلك إلى عدم وجود قضية خلافية (في هذه الفترة وتتعلق باستقلال الجامعة) يمكن أن تتخذ منها صحافة الهيئة السعدية ذريعة للهجوم على حزب الوفد، وذلك على عكس الموقف الذي أتخذته الصحافة السعدية من طه حسين حين كان وزيرا للمعارف (١٩٥٠- ١٩٥١) وهو ما سنتعرض له تفصيلا عند الحديث عن موقف الصحافة المصرية في الدفاع عن استقلال الجامعة.

ثانيا: صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

(١) صحافة مصر الفتاة:

* استقلال الجامعة شرط أساسي لنشر التعليم الجامعي وتوسيع قاعدته:

أكدت صحافة مصر الفتاة على أهمية التعليم الجامعي لما له من دور هام في النهوض بالمجتمع، ولذلك أشارت صحيفة (مصر الفتاة) إلى ضرورة أن تتمتع الجامعة باستقلالها حتى تكون قادرة على القيام بعبء النهوض بالمجتمع المصري وأضافت الصحيفة أن استقلال الجامعة هو الذي سيضمن نشر التعليم الجامعي والتوسع في مختلف مجالاته بما يحقق هدفا من أهداف التعليم الجامعي ألا وهو تشجيع البحث العلمي والوصول بالعقلية المصرية إلى أرقى مستوياتها وعبرت صحيفة (مصر الفتاة) عن ذلك بقولها "أن استقلال الجامعة هو الضمان الحقيقي لنشر التعليم الجامعي وتوسيع قاعدته بحيث يكون قادرا على أداء مهامه الأساسية في القيام بالبحث العلمي وكذلك في القيام بوظيفته الاجتماعية من حيث الارتقاء بالمجتمع المصري والنهوض به"(١).

* مقترحات صحافة مصر الفتاة لتحقيق استقلال الجامعة:
* ضرورة أن تكون الجامعة بمنأى عن الصراعات الحزبية:

رأت صحافة مصر الفتاة أن أهم ما يمكن أن يدعم استقلال التعليم الجامعي ويحقق حريته هو أن تكون الجامعة جامعة مصر بأكملها وليست جامعة حزب بعينه أو هيئة سياسية محددة، حيث أكدت على ذلك صحيفة (مصر الفتاة) حين ذكرت أن إبعاد الجامعة المصرية عن كل الصراعات السياسية الحزبية أهم ما يمكن أن يضمن استقلال الجامعة ويجعلها قادرة على أن ترتقي بالمجتمع المصري وتحقق النهوض له وعلى حد تعبيرها "إن الجامعة هي الجامعة المصرية وليست جامعة السياسة الحزبية. فيجب أن تكون قراراتها صادرة من إدارة واعية مستقلة بما يضمن تحقيق تطور التعليم الجامعي والارتقاء به"(٢).

وأشارت كذلك صحافة مصر الفتاة إلى أن نجاح الجامعة في القيام بعبء النهوض بالمجتمع المصري يكون عن طريق قيامها برسالتها العلمية على أكمل وجه ودون الدخول في صراعات ليست للجامعة علاقة بها بما يضعف الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم الجامعي في خدمة قضايا المجتمع وفي خدمة القضية الوطنية، وأكدت على ذلك صحيفة (الثغر) حين ذكرت أن أكثر ما يضعف دور الجامعة في خدمة القضية الوطنية هو بث السياسة الحزبية داخل الجامعة بما يؤثر على استقلالها في خدمة قضاياها العلمية ومن ثم التأثير بشكل سلبي على دورها في خدمة مختلف قضايا المجتمع وطالبت صحيفة الثغر الحكومات المتعاقبة بالكف عن الزج بالجامعة المصرية إلى حلبة الصراع الحزبي قائلة "أن تغذية تيار

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٣٣/١٠/١٤ (برنامج مصر الفتاة)، ص٦، ٧.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٣٦/٣/١٢ (الجامعة المصرية...)، ص٦.

الصراع الحزبي داخل الجامعة ستؤدي بالقطع إلى هدم الجامعة ككيان معنوي مستقل بما يضعف الدور الذي يمكن أن تقوم به في النهوض المجتمعي، وبخاصة إذا ما تحولت الجامعة إلى مكان يضم فصائل متحاربة ومتناحرة"[١].

واهتمت صحيفة (مصر الفتاة) بالتأكيد على تلك الفكرة من خلال نشرها لباب (جامعيات) في ديسمبر ١٩٤٨ حيث طالبت بضرورة أن تكون الجامعة المصرية كيانا مستقلا إداريا وماليا ومن ثم يكون مستقلا عن مختلف التأثيرات الخارجية، وأضافت الصحيفة أن ذلك لن يتأتى إلا عن طريق إبعاد الجامعة عن مختلف التأثيرات السياسية والصراعات الحزبية والتي "وإن أثرت على الجامعة وتدخلت في شئونها ستقضي على مفهوم استقلال الجامعة ومن ثم يتحول التعليم الجامعي المصري إلى معنى مفرغ من محتواه"[٢].

---

[١] الثغر: ١٩٣٧/١٠/٢٧ (حوادث الجامعة المصرية واشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية)، ص٣.

[٢] مصر الفتاة: ١٩٤٨/١٢/٢٠، (جامعيات، رسالة الجامعة)، ص٨.

(٢) صحافة الإخوان المسلمين:

* مفهوم استقلال التعليم الجامعي وأهميته:

ناقشت صحافة الإخوان المسلمين قضية التعليم الجامعي واستقلاله باعتبارها مسألة مصيرية وقائمة بذاتها عن باقي أنواع التعليم وبررت ذلك بأن الأمة الإسلامية أمة ذات مبدأ وعقيدة ورسالة ودعوة وهي تلك الرسالة التي لن يقدر على حملها إلا المتعلمين تعليما عاليا قائما على تلك الروح وهذه العقيدة.

وتأكيدا على ذلك أشارت مجلة (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية إلى التعليم الجامعي باعتباره أداة لتنشئة الأجيال التي تؤمن بهذه العقيدة وعبرت عن ذلك قائلة "إن مهمة التعليم الجامعي في البلاد الإسلامية مهمة عسيرة ليست من السهولة بالشكل الذي يتصوره رجال التعليم في بلادنا، إنه ليس مجرد تعليم علوم وفنون ولغات وطنية وأجنبية، بل هو إنشاء جيل جديد إنشاء فكريا وخلقيا وروحيا"[١].

وحول مفهوم استقلال التعلم الجامعي وأهميته رأت صحافة الإخوان المسلمين أن ضرورة تحقيق استقلال التعليم الجامعي أمر مفروغ منه مؤكدة على أنه لايمكن أن يتواجد التعليم الجامعي دون توفير الاستقلال له.

وتأكيدا على ذلك رأت مجلة (جريدة الإخوان المسلمين) أن استقلال الجامعة تم إقراره لها منذ نشأتها عام ١٩٠٨ وحتى بعد تحولها لجامعة حكومية عام ١٩٢٥ وأضافت الصحيفة أن التدقيق في مناهج التعليم الجامعي أمر هام في إطار تحقيق مفهوم استقلال الجامعة فلابد وأن تبث هذه المناهج مفهوم الاستقلال سواء للوطن أو للجامعة في عقول الطلاب ورأت الصحيفة أنه إذا كانت هناك أهمية لبحث أوضاع مناهج الدراسة الابتدائية لأنها تتدخل في تربية النشء الصغير وتقيمه على العادات والتقاليد والمبادئ الإسلامية، فإن حاجة المجتمع المصري للبحث في مناهج التعليم الجامعي أكثر أهمية لأنها هي التي تشكل عقل الأمة ومن ثم لها أثر بعيد المدى في تشكيل مستقبل الأمة وصياغة مصيرها.

وعبرت الصحيفة عن وجهة نظرها هذه قائلة "أن أول ما يضمن تحقيق مفهوم استقلال التعليم الجامعي تدقيق مناهجه وإقامتها على المبادئ والعقيدة الإسلامية الصحيحة[٢].

ولذلك انتقدت صحافة الإخوان المسلمين نظام التعليم في مصر وبخاصة التعليم الجامعي حين أشارت إلى أن معاهد التعليم في مصر تعد معاهد تعليم لا معاهد تربية، فذكرت صحيفة (الإخوان المسلمون) اليومية أن التعليم في بلادنا قلما يستفيد منه صاحبه في الحياة ومبادئ العمل لأنه تعليم نظري قائم على الحفظ والاستذكار أكثر من اعتماده على الفهم والوعي وعبرت عن ذلك بقولها "إن ما يعتني به

---

(١) (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية: ١٩٣٣/١١/٣٠، (التعليم الجامعي ومبادئ العقيدة الإسلامية، ص٦، ٨.

(٢) (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية، ١٩٣٥/٦/٢٥ (مناهج التعليم الجامعي)، ص١٠.

الطالب عن طريق الحفظ والمذاكرة إنما يريد منه الحصول على تلك الورقة التي يسمونها الشهادة ليتسنى له السعي بواسطتها للوظائف التي اشترطت تلك الشهادة للحصول عليها"[١].

وفي إطار ذلك أكدت الصحيفة على أنه إذا ما استمر نظام التعليم الجامعي قائما على الحفظ والتلقين في بعض أنواعه فإن ذلك أول ما يمثل خطرا على مفهوم استقلال الجامعة وبررت الصحيفة ذلك بأن أسلوب التعليم القائم على الحفظ والاستذكار يؤدي إلى خلق ألسنة متكلمة وليست عقول واعية من ثم لن تهتم أبدا بمسألة استقلال التعليم الجامعي من عدمه ولا حتى بقضية استقلال الوطن. بما يمثل خطورة كبيرة على قضية الاستقلال ذاتهاسواء للتعليم الجامعي أو الوطن.

وأيدت الصحيفة وجهة نظرها هذه حين ذكرت "إن مثل هذه العقول ستكون أول من يتخلى عن الجامعة والوطن في معاركهما للاستقلال فهي عقول لا تهتم إلا بالحصول على الشهادة من أجل الحصول على الوظيفة الحكومية"[٢].

---

[١] (الإخوان المسلمون) اليومية: ١٩٤٧/١٠/٨ (أخطاء التعليم في مراحله المختلفة، محي الدين الخطيب)، ص٦.

[٢] (الإخوان المسلمون) اليومية، المصدر السابق.

ثالثا: صحيفة الأهرام المستقلة:

*** التأكيد على أهمية إقرار مفهوم استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها:**

طالبت صحيفة (الأهرام) بضرورة التأكيد على أهمية ضمان الاستقلال المالي والإداري كشرط أساسي لقيام التعليم الجامعي في مصر واعتبرت أن توفر هذا الاستقلال ليس شرطا أساسيا لقيام الجامعة برسالتها العلمية فقط وإنما يعد شرطا أساسيا لقيام الجامعة بوظيفتها الاجتماعية والتي وإن لم تقم بها الجامعة سوف تفقد أهميتها كما ذكرت (الأهرام) أن هذه الوظيفة الاجتماعية لابد وأن تهتم بتغيير مفهوم العلم والعلماء وكذلك تشجيع البحث العلمي وإطلاق العقل المصري من كل قيد يحد من حريته .. وحول مفهوم استقلال الجامعة ذكرت (الأهرام) أن مبدأ استقلال الجامعة تم إقراره لها منذ نشأتها كجامعة أهلية عام ١٩٠٨. وتأكيدا على ذلك أشار محمود عزمي أن أول بند من بنود إنشاء الجامعة الأهلية نص على أن أول حجر يقوم عليه أساس التعليم العالي في مصر هو طلب العلم لمجرد العلم وأكد محمود عزمي على هذا المفهوم قائلا "لا يمكن أن تصبح الجامعة تاجا للتعليم العالي، إلا إذا بقيت بيئة علمية حرة تتنفس جوها الحر وأن يستدعي لأجلها كبار العلماء والمفكرين من كل اتجاه"(١).

وفي عام ١٩٢٥ ومع صدور المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية ووضعها تحت إشراف الحكومة، أشارت (الأهرام) إلى أن مبدأ استقلال التعليم الجامعي يلازم الجامعة ويرتبط بوجودها بغض النظر عن طبيعة الإشراف عليها سواء أكان أهليا وحكوميا.

وتأكيدا على نفس المعنى ذكر محمود عزمي أنه حتى ومع ضم الجامعة إلى وزارة المعارف، لم يمنع هذا الانضمام من أن تشترط الجمعية العمومية للجامعة الناشئة أن تظل الجامعة المصرية حرة مستقلة وتعلم جميع العلوم بعيدا عن كل التأثيرات وعلى حد تعبير الكاتب "فإذا كان تغير الحكم وصيرورته اليوم إلى يد الأمة هو الذي أفضى إلى تحويل الجامعة المصرية إلى إشراف الحكومة، ظلت الجامعة المصرية في نظرنا هي الجامعة الحرة القومية"(٢).

وطلب محمود عزمي من مجلس إدارة الجامعة المصرية ومن الحكومة كذلك، أن تظل الجامعة المصرية بعيدة كل البعد عن التأثيرات الخارجية وأن يظل أمرها مصونا من كل التقلبات مؤكدا على أهمية أن تظل الجامعة كيانا مستقلا على اعتبار أنها أثر تاريخي جليل الشأن كما ذكر محمود عزمي.

وفي عام ١٩٢٥ حين قررت وزارة المعارف في حكومة عدلي يكن الاستعانة بالأساتذة الأجانب للتدريس في الجامعة المصرية اهتمت صحيفة (الأهرام) بمناقشة هذا القرار وذلك في إطار علاقته بمفهوم الاستقلال والذي تم إقراره للجامعة المصرية الناشئة.

---

(١) الأهرام: ١٩٢٣/١٢/١٠ (الجامعة الأميرية، ضرورة إبقائها تاجا للتعليم العالي، محمود عزمي)، ص١، ٢.

(٢) الأهرام: ١٩٢٥/٢/١٥ (الجامعة المصرية الناشئة، محمود عزمي)، ص١.

وقد جاءت مناقشة صحيفة (الأهرام) لهذا القرار من خلال نشرها لنص الخطاب الذي ألقاه (هنري جريجوار) عميد كلية الآداب السابق (وذلك دون التعليق عليه) والذي أوضح من خلاله وجهة نظره الخاصة في الاستعانة بالأساتذة الأجانب للتدريس في الجامعة المصرية وعلاقة ذلك باستقلالها وحرية البحث العلمي بداخلها حيث رأى الكاتب أنه لا مانع من الاستعانة بخبرات الأساتذة الأجانب لتدعيم الجامعة الناشئة حيث ذكر الكاتب أنه إذا ما تمت الاستفادة من خبرات هؤلاء الأساتذة الأجانب يمكن للجامعة المصرية أن تحقق استقلالها تدريجيا إذا ما تكون لها هيئة أعضاء تدريس مصرية متمتعة بالكفاءة العلمية والخبرات البحثية الكافية التي تؤهلهم لتولي مسئولية التعليم بالجامعة المصرية بحيث يصبح على خير ما تتمناه مصر ويتطلبه الاستقلال العلمي للجامعة وأستنكر هنري جريجوار ذلك الموقف السلبي للجامعة المصرية من استقدام هؤلاء الأساتذة مؤكدا على إمكانية أن تقوم الجامعة بالاستفادة من كل فرد منهم ونقلت صحيفة (الأهرام) عنه تأكيده هذا بقوله "يمكن للجامعة أن تستفيد من تلك الكفاءات بأقصى درجة ممكنة لأنه لو سلكت الجامعة هذه الخطة لكان من المرجح أن لا يبقى أحد من أبناء الجامعة القدماء (الأساتذة الأجانب) ومن ثم تحقيق استقلالها، وعندئذ يقال بحق عن الجامعة أن شعارها في التعليم "مصر أولا" وأن شعارها في اختيار الأساتذة "المصري أولا"[١].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك الموقف المحايد شكلا والمؤيد مضمونا لتعيين الأساتذة الأجانب والذي اتخذته صحيفة الأهرام من خلال نشرها لنص الخطاب الخاص بهنرى جريجوار حين اعتبر الاعتماد على الأساتذة الأجانب في البداية إحدى وسائل تحقيق استقلال الجامعة مسبقا، كان من وجهة نظر الصحافة الوفدية كما سبق وأن عرضنا إحدى الوسائل التي تهدم استقلال الجامعة المصرية ويتهدد كيانها وكيان أساتذتها المصريين.

*** الاستعانة بالأساتذة الأجانب إحدى وسائل دعم استقلال الجامعة:**

وتأكيدا على ذلك وفي عام ١٩٤٩ لم تمانع صحيفة (الأهرام) في أن تستعين الجامعة بخبرات الأساتذة الأجانب وذلك للتدريس بالجامعة على اعتبار أن الاستفادة من الخبرات الأجنبية تعد من وسائل دعم استقلال الجامعة، فذكرت (الأهرام) أنه لا يوجد ضرر في ذلك طالما كان الهدف منه تحسين مستوى الجامعة ورفع كفاءتها والارتقاء بمستواها العلمي ونفت الصحيفة فكرة أن تؤدي الاستعانة بالأساتذة الأجانب للقضاء على كيان الجامعة المستقل حين قالت "أن الاستعانة بالأساتذة الأجانب إحدى وسائل ترقية الجامعة وتطوير أبنائها بما يدعم استقلالها على المدى الطويل، كما أن عدم اجتذاب الخبرات الأجنبية للجامعة بدعوى أنها ضد الاستقلال الجامعي ليست إلا شكلا من أشكال الوطنية المتعصبة[٢].

---

(١) الأهرام: ١٩٢٥/١٠/١٧ (الجامعة المصرية وأبناؤها هنرى جريجوار)، ص١.

(٢) الأهرام: ١٩٤٩/١١/١٨ (استقلال الجامعة، الأساتذة الأجانب)، ص٥.

وقد جاء موقف صحيفة الأهرام هذا أيضا على العكس من موقف كل من الصحف المعبرة عن الوفد والأحرار الدستوريين حيث اعتبرتا أن الاستعانة بالأساتذة الأجانب سواء للتدريس بالجامعة أو تعيينهم كعمداء لبعض كليات الجامعة، يعد من وسائل هدم استقلال الجامعة والاعتداء على حريتها، بل وطالبت بالاستعانة بالخبرات المصرية حتى لا تتحول الجامعة المصرية إلى جامعة مصرية "اسما" فقط وليس مضمونا.

*** النموذج الفرنسي في استقلال التعليم الجامعي:**

ولتوضيح معنى الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به الجامعة المصرية، أوردت صحيفة (الأهرام) الجامعات الفرنسية باعتبارها نموذجا مثاليا يجب أن تحتذى به الجامعة المصرية، فذكرت الأهرام أن الجامعات في فرنسا سواء أكانت أهلية أم حكومية، فهي مستقلة تمام الاستقلال وتدير أمورها إدارة مستقلة وأضافت الصحيفة أنه في فرنسا يكون التصرف في شئون أساتذة الجامعات وطلبتها متروكا لرئيس الجامعة وأساتذتها وعمداء كلياتها، حيث أنه من حق هذه الهيئة التي تدير الجامعات هناك وحدها اختيار الأساتذة وترقيتهم (وأضافت الأهرام) "أن الجامعة في الغرب مستقلة اقتصاديا ولا بأس من أن تقوم الجامعة بمختلف المشروعات العمرانية وذلك لاستثمار أموالها، فضلا عن إعانة الولايات لها، فالجامعة لها مصادرها المالية الخاصة بها[١].

ولذلك طالبت (الأهرام) وتطبيقا للنموذج الغربي على الجامعة المصرية، بأن يتم تحرير الجامعة المصرية من كل القيود والتي تعرقل تطور التعليم الجامعي وقيامه بالوظائف المطلوب منه تحقيقها وكذلك تحد من انتشاره وأشارت الأهرام إلى ضرورة أن تفتح الجامعة أبواب كلياتها لمن يشاء دون أن تقيد العلم فيها بتلك القيود الخاصة بالتعلم مثل مصروفات التعليم ومجاميع الطلبة، مؤكدة على أن وجود مثل هذه القيود ستؤدي إلى تفشي سياسة العلم المكروهة"[٢] على حد تعبير الصحيفة.

وكان من الطبيعي أن تختار صحيفة (الأهرام) المستقلة النموذج الفرنسي في التعليم الجامعي بسبب تبني القائمين عليها من الصحفيين الشوام للثقافة الفرنسية وإيمانهم العميق بالنموذج الفرنسي في التعليم ومن هنا جاء تبني صحيفة الأهرام لمواقف متقدمة وذات بعد تنويري في قضايا تعليم الفتاة وحرية المرأة واستقلال التعليم الجامعي[٣].

وانطلاقا من تأكيد صحيفة (الأهرام) على أهمية إقرار مبدأ الاستقلال للتعليم الجامعي وضمان حرية البحث العلمي في الجامعي، رأت أنه لابد أولا من تحديد المهام الملقاة على عاتق الجامعة وبررت

---

(١) الأهرام: ١٩٢٦/١/١٢ (هكذا ينظمون تعليمهم الجامعي، عبدالفتاح الزيات)، ص٣.

(٢) الأهرام: ١٩٢٦/١٠/٤ (الرسالة العلمية للجامعة، على أي أساس ينبغي أن تقوم، عباس عمار مصطفى)، ص١، ٢.

(٣) شيرين سلامة، اتجاهات الصحافة المصرية نحو قضايا المرأة في الفترة من١٩١٩ ــ ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٢)، ص٣٢٢.

ذلك حين ذكرت أن هذا التحديد الواضح والدقيق لوظائف الجامعة سوف يساهم في توجيه طلاب الجامعة بشكل واعي نحو الجهاد الأكبر لحماية استقلال الوطن ومن ثم حماية استقلال الجامعة باعتباره هدفا منشودا لنجاح التعليم الجامعي.

وفي ذلك ذكرت (الأهرام) أن وظيفة الجامعات في المرتبة الأولى وظيفة علمية ترمي إلى خدمة العلم وتشجيع البحث العلمي وإطلاق العقل من كل قيد يحد من تفكيره وأضافت الصحيفة إلى أن هناك وظيفة أخرى للجامعة لا تقل أهمية عن وظيفتها العلمية ألا وهي الوظيفة الاجتماعية والتي حددتها في ضرورة أن تقوم الجامعات بالمساهمة في النهوض المجتمعي وعلى حد ما ذكرته الصحيفة من أنه إذا لم تهتم الجامعات بتلك الوظيفة سيظل تأثيرها محدودا وناقصا ولذلك اشترطت (الأهرام) ضرورة توفير الحرية والاستقلال للجامعة سواء باعتبارها كيانا إداريا مستقلا أو باعتبارها مؤسسة تعليمية ذات مهام محددة يجب توفير الحرية والاستقلال لكل من الأستاذ والطالب وتأكيدا على ذلك قالت (الأهرام) "وعلى هذه الأسس تستطيع الجامعة القيام برسالتها العلمية وكذلك وظيفتها الاجتماعيةوالتي لا تقل أهمية عن الأولى"(١).

وتدعيما لوجهة النظر هذه أشارت (الأهرام) إلى الجامعة باعتبارها البيت الأول الذي يتعلم فيه الطالب الحرية والاستقلال والتدريب على الحياة الدستورية الحقة ودللت الصحيفة على ذلك بوجود اتحاد جامعي قوى كالموجود في الجامعة المصرية بما يدعم تلك المكانة الهامة لها ونقلت الصحيفة رأيا لرئيس اتحاد الطلبة في الجامعة الفرنسية عن اتحاد الجامعة المصرية حين قال "ولا شك أنهم (طلبة الجامعة) إذ أخذوا أنفسهم بهذا العمل الجامعي الحر ووجهوا إليه جهودهم، لن يقصروا في الخطوات عن سواهم من طلبة الجامعات الأخرى فإن للشباب الذي هو رمز الحياة وعنوان المستقبل عزما لا يفل وقوة لا تعرف الوهن"(٢).

* دور التعليم الجامعي في النهوض بالمجتمع:

وفي مطلع الخمسينيات أشارت صحيفة (الأهرام) إلى اعتبار النهوض بالتعليم الجامعي من أبرز عناصر حركة البعث القومي والتي زادت حدة وقوة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وذلك بقيام جامعة فؤاد الأول وأضافت الصحيفة أن التعليم الجامعي إذا ما أتيحت له فرصة القيام على أسس صادقة وسار في الطريق القويم يمكن أن يصبح القوة التي تدعم وتنظم النهضة المصرية في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الصحيفة أكدت على أنه لو اقتصر عمل الجامعة على أبنائها وعلى أداء رسالتها العلمية فقط، دون الخروج لدائرة المجتمع الكبرى، لا يستحق أن يكون تعليما جامعيا حقا ولا يجب أن ينفق عليه مليم واحد كما ذكرت الصحيفة والتي توجهت بالنصح لأساتذة الجامعة قائلة "إن عليهم

---

(١) الأهرام: ١٩٢٦/١٠/٨ (الرسالة العلمية للجامعة، على أي أساس يجب أن تقوم، عباس مصطفى عمار) ص١، ٢.
(٢) الأهرام: ١٩٤١/١٠/٢٨ (التعاون الجامعي، خير مثال لطلابنا)، ص١.

أن يخرجوا من عزلتهم وأن ينزلوا من برجهم العالي هذا وأن يتصلوا بالرأي العام القارئ، وألا يدعوا مشكلة من مشكلات المجتمع المصري داخلية وخارجية دون أن يوضحوا رأيهم فيها صريحا خالصا"[١].

وأوضحت (الأهرام) أن غاية العلم خدمة المجتمع والعمل على ترقيته وليست غاية العلم الحصول على درجات علمية وعلاوات وألقاب تكون في غير موضعها إذا لم يوفها أصحابها حقها، ومن هنا رأت الصحيفة ضرورة أن يتمتع التعليم الجامعي بالاستقلال حتى يكون قادرا على الارتباط بالمجتمع ومشكلاته، وفي ذلك حرصت (الأهرام) على أن تعاود حديثها عن نموذج التعليم الفرنسي باعتباره نموذجا مثاليا لما يجب أن يكون عليه التعليم الجامعي، فذكرت الصحيفة أن أكثر ما يسترعي الانتباه في الجامعات الفرنسية هو ما يسود جوها من البساطة والديمقراطية وكذلك الجد في العمل، خصوصا وأن الجامعة الفرنسية جعلت غرضها الأسمى هو الارتفاع بأذهان الطلبة فوق المعلومات الجزئية لتجعلهم أهلا لمنزله "الكرامة العلمية" والتي حددتها الصحيفة في ضرورة الحرص على الاستقلال في الحكم والاستقلال في الرأي.

وأضافت (الأهرام) كذلك أن الجامعات الفرنسية تتمتع بتلك القداسة والكرامة العلمية بعد أن جعلت من تقاليدها العلمية أبعاد التعليم الجامعي عن كل الصراعات السياسية والحزبية كي تتمتع باستقلالها، ووصفت الصحيفة حال الجامعيين في فرنسا قائلة "فالجامعيون هناك أحرار في الجهر بآرائهم خارج الجامعة شأنهم في ذلك شأن المواطنين ولكنهم إذا وضعوا أقدامهم في الحرم الجامعي، أصبحوا جامعيين لا غير، لا يعنيهم إلا المحافظة على سمعة الجامعة وكرامتها"[٢].

وأكدت (الأهرام) كذلك على أن مصر وثيقة الصلة بالتعليم الجامعي منذ القدم حيث أشارت إلى أن مصر ليست جديدة على التعليم الجامعي المدني حيث قطعت فيه زهاء نصف القرن ومن قبله كان التعليم الجامعي الديني في الجامعة الأزهرية وهو ما لا يمكن نكرانه على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "أن الجامعة المصرية لم تبدأ في الواقع يوم أن صارت جامعة حكومية عام ١٩٢٥ وإنما يوم أن أنشأها المصريون عام ١٩٠٨ ويوم أن ولى رئاستها الأمير أحمد فؤاد وكانت ملابسات هذا الإنشاء أقوى وأشد في تحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة أميرية"[٣].

ودللت الصحيفة على شدة هذا الصراع حول إنشاء الجامعة الأهلية ثم تحويلها لجامعة أميرية حين أشارت إلى المعارك التي دارت بين الوطنيين وسلطات الاحتلال حول غرس بذور التعليم الجامعي في مصر ثم حول رغبة هؤلاء الوطنيين في تحويل الجامعة الأهلية إلى جامعة أميرية، ذلك للصراع الذي وصفته الصحيفة بأنه سيكتب في صفحات المجد والتاريخ بسطور بيضاء دليلا على العزيمة الوطنية التي لا يمكن أن يمحوها الزمن.

---

(١) الأهرام: ١٩٥٠/١/٢ (الواجبات المفروضة على رجال الجامعة نحو المجتمع ومطالبه، راشد البراوي)، ص١.

(٢) الأهرام: ١٩٥٠/١/٢١ (الحياة في الجامعات الفرنسية، الدكتور عثمان أمين)، ص٣.

(٣) الأهرام: ١٩٥٠/١٢/٢٥ (في شؤون التربية والثقافة والتعليم قطعنا نصف قرن في التعليم الجامعي المدني)، ص٦.

* الاحتفال بالعيد الفضي لجامعة فؤاد الأول (القاهرة):

ومنذ أواخر عام ١٩٥٠ وبمناسبة الاحتفال بالعيد الفضي لإنشاء جامعة فؤاد الأول خصصت صحيفة (الأهرام) صفحة كاملة يوميا (الثانية) والتي كانت تنشرها تحت عنوان: العيد الفضي لجامعة (فؤاد الأول) وذلك لاستعراض تاريخ إنشاء الجامعة المصرية وأهم التطورات التي مر بها التعليم الجامعي منذ الاكتتاب العام لإنشاء الجامعة عام ١٩٠٦ ثم إنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وتحويلها إلى جامعة حكومية خاضعة لإشراف وزارة المعارف ١٩٢٥.

واستكتبت الأهرام في هذه الصفحة (واحتفالا بهذه المناسبة) العديد من الأقلام لكبار مفكري ومثقفي الفترة، فكتبت بنت الشاطئ مقالا حول تتبع نشأة الجامعة المصرية والإشادة بكبار الأسماء التي حفرت تاريخا لها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي في مصر حين تحدثت الكاتبة عن مصطفى كامل والأمير أحمد فؤاد والأميرة فاطمة إسماعيل ثم أحمد لطفي السيد وطه حسين وكيف كان لهما موقف جاد في الدفاع عن استقلال الجامعة وصونها بعيدا عن كل تأثيرات السياسية المختلفة وحين أكدا ــ كما ذكرت الكاتبة ــ على أن التعليم الجامعي قوامه حرية النقد والتفكير وعلى حد تعبير بنت الشاطئ "إن روح الجامعة هي عقل ناضج وأفق واسع وتفكير حر وقلب كبير والتي هي في الدرس منهج وللطلاب فكرة وهدف وفي أساتذة الجامعة قدوة ومثال وللوطن حصن وملاذ"(١).

واحتفالا بهذه المناسبة نشرت صحيفة (الأهرام) على نفس الصفحة (الثانية) الكلمة التي ألقاها طه حسين بمناسبة منح الدكتوراه الفخرية للملك فاروق الأول حين أكد على ضرورة احترام العلم والعلماء وكذلك ضرورة ضمان تحقيق الاستقلال للتعليم الجامعي كي يؤتي ثماره ويحقق رسالته العلمية وكذلك وظيفته الاجتماعية ونقلت الصحيفة عنه قوله "إن العلم يجب أن يكون فوق الأجناس وفوق الصراعات، فالعلم لا وطن له وهو الميدان الوحيد الذي يمكن ينظر فيه إلى الناس باعتبارهم كائنات مستقلة حيث تشعر القلوب وتستقل العقول"(٢).

وفي مطلع عام ١٩٥١ واصلت (الأهرام) احتفالها بالعيد الفضي للجامعة المصرية، فخصصت عنوانا لصفحتها الثالثة يقول "احتفال مصر والعالم بالجامعة المصرية الأولى" حيث نشرت من خلاله الصحيفة مجموعة من المقالات حول الجامعة المصرية وضرورة حماية استقلالها، فذكرت (الأهرام) أن أهم ما يجب أن يحرص عليه الجميع هو أن تكون الجامعات المصرية على اختلافها محل بحث علمي دقيق يتناول مختلف فروع المعرفة العلمية الطبيعية والقانونية والزراعية والهندسية والثقافية إلى غير ذلك من فروع العلم، واشترطت الصحيفة لتحقيق ذلك ضرورة تمتع الجامعة بالحرية والاستقلال وقالت "أنه

---

(١) الأهرام: ١٩٥٠/١٢/٢٧ (الجامعة والجامعيين في مصر، بنت الشاطئ)، ص٢.

(٢) الأهرام: ١٩٥٠/١٢/٢٨ (كلمة الدكتور طه حسين، الجامعة شعلة قوية حرة ملأت العقول نورا والقلوب حرارة)، ص٢.

لابد وأن تكون الجامعات محاطة بكل صنوف الاستقلال" بعيدة عن الحكومة لتخرج رجالا يطلبون العلم للعلم، كما قلنا في دعوتنا للأمة لأول مرة أنشأنا فيها التعليم الجامعي في مصر"[١].

وعن أهم القضايا المثارة في التعليم الجامعي تحدث وزير المعارف طه حسين من خلال تلك الصفحة الخاصة باحتفالات الجامعة عن خطر إضراب الطلاب على الحياة العلمية في الجامعة حيث رأى طه حسين أن الإضراب مرض أصاب الطلاب وأدى إلى إفساد حياتهم العلمية إفسادا خطيرا، بل وأضاف أنه يوشك أن يفسدها إفسادا تاما مؤكدا على أنه ليس من المعقول أن تنفق الدولة من الجهد والمال الكثير لتيسير سبل التعليم للناس، ثم لا يكون لذلك أثره في الالتزام بقواعد العلم الصحيح مؤكدا على أن الإضراب عن التعليم من أهم الأمور التي تفسد التعليم الجامعي وتهدم استقلاله وهيبته وعلى حد تعبيره "ويكون من نتيجة ذلك إضاعة وقت الشعب كله في الشر وتفويت الغرض الذي قصد إليه الملك والبرلمان والحكومة من تيسير التعليم وهو تكوين أجيال صالحة خير من الأجيال الماضية والحاضرة وتستطيع أن تتحمل أعباء الحياة وتبعاتها خيرا مما احتملها أباؤنا وخيرا مما نحتملها نحن"[٢].

ومما سبق يتضح لنا أن صحيفة (الأهرام) في إطار المواقف التي اتخذتها للدفاع عن استقلال الجامعة كانت شبه معتدلة إلى حد كبير من حيث عرض وجهة النظر المعارضة وذلك خلال العشرينيات والثلاثينيات ثم وفي الأربعينيات والخمسينيات وعلى الرغم من وجود بعض القضايا الخاصة باستقلال الجامعة لم تتناولها الأهرام واستبدلت بها الحديث عن وظيفة الجامعة والمهام الملقاة على عاتقها والربط بين قدرة الجامعة على القيام بهذه المهام والوظائف وبين ضرورة تمتعها بالاستقلال، ثم جاء اهتمام صحيفة (الأهرام) بالاحتفالات الخاصة بالعيد الفضي للجامعة في مطلع الخمسينيات كما سبق وأن أوضحنا وهو مالم تتناوله باقي الاتجاهات الصحفية الأخرى والتي اهتمت بمناقشة العلاقة بين حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠ ــ ١٩٥١) وقضايا التعليم الجامعي (استقلاله وحرية البحث).

*** مقترحات صحيفة (الأهرام) لتحقيق استقلال الجامعة:**

*** المطالبة بتنظيم إداري مستقل للجامعة:**

وحين ناقشت صحيفة (الأهرام) السبل التي يمكن من خلالها تحقيق استقلال الجامعة، طالبت الصحيفة بوضع تشريعات جديدة للجامعة يمكن من خلالها تحويل الجامعة إلى مكان للبحث العلمي فقط لا للدراسة العلمية السطحية بغرض الحصول على شهادة، كما أكدت (الأهرام) على ضرورة أن يتم من خلال سن هذه التشريعات الجديدة اختزال العنصر الإداري في الجامعة بما يضمن عدم تحولها إلى مصلحة حكومية وذلك عن طريق أن تساهم تلك التشريعات في تحديد اختصاصات كل مسئول داخل

---

(١) الأهرام: ١٩٥١/١/١ (الجامعة المصرية للذكرى والتاريخ، للأستاذ أحمد رمزي بك)، ص٣.

(٢) الأهرام: ١٩٥١/١/٢٠ (الدكتورة طه حسين باشا وزير المعارف يتحدث عن خطر مرض إضراب الطلاب على الحياة العلمية، محمود العزب موسى)، ص٣.

الجامعة بدقة للحفاظ على استقلالها وكذلك حتى لا تطغي ناحية على أخرى وألا يساء استخدام أي فرد بداخلها وعلى حد تعبير الصحيفة "فتكون الغاية الأساسية كفالة الاستقلال الفعلي للجامعة، فلا تقع تحت ضغط أية مؤثرات خارجية، ويتم هذا بتحديد الحقوق والاختصاصات بشكل تنعدم وتقل فيه عناصر الغموض والالتواء"[١].

كما اقترحت (الأهرام) أن يضم مجلس الجامعة أعضاء من غير أهل الجامعة بحيث يكونون ممثلين عن مختلف المصالح الثقافية والعلمية والاقتصادية وغيرها بما يدعم عملية رسم السياسة العامة للجامعة وإعداد الميزانية الخاصة بها وتوزيعها طبقا لمقترحات الكليات المختلفة دون أن يكون هناك تدخل أو تأثير للعوامل الخارجية.

---

[١] الأهرام: ١٩٤٩/١١/١٦ (أراء حرة، ماذا أفعل للجامعة وبالجامعة لو كنت وزيرا للمعارف، راشد البراوي)، ص٥.

المحور الثاني: المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية للدفاع عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها:

شهدت الفترة الزمنية المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥١ العديد من الأزمات والتي كان المحك الرئيسي فيها استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

وقد اتخذت الصحافة المصرية العديد من المواقف الجادة والمشرفة في الدفاع عن استقلال الجامعة فمع كل محاولة شهدتها الجامعة للتدخل في شئونها عبر الفترة الزمنية المدروسة، نجد الصحافة المصرية تهب على اختلاف توجهاتها السياسية، الثقافية والفكرية، والاجتماعية لمساندة الجامعة والوقوف إلى جانبها ضد كل محاولة للاعتداء على استقلالها وحرية البحث العلمي فيها وذلك كنتيجة طبيعية لإيمان الصحافة المصرية بضرورة التلازم الشديد والقوي بين وجود الجامعة وبين ضرورة توفير الاستقلال والحرية لها.

وإذا كانت مختلف الاتجاهات الصحفية خلال فترة الدراسة قد اتفقت فيما بينها على تناول أهم القضايا المثارة والمتعلقة باستقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها مثل قضية كتاب "في الشعر الجاهلي" لطه حسين ١٩٢٦، ونقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢ وتعديل لائحة كلية الحقوق عام ١٩٣٤ وانتفاضة الطلبة عام ١٩٣٥ وذلك في إطار العلاقة بين اشتغال الطلبة بالسياسة واستقلال التعليم الجامعي، وتعديل لائحة اتحاد الجامعة عام ١٩٣٦ ثم قضية منع الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة عام ١٩٣٧ وكذلك علاقة حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠- ١٩٥١) بالتعليم الجامعي واستقلاله، إلا أنه يمكن القول بأن كل اتجاه صحفي تميز بمناقشة بعض القضايا الأخرى والمتعلقة باستقلال التعليم الجامعي وحرية البحث العلمي داخل الجامعة المصرية فعلى سبيل المثال نجد اهتمام الصحافة الوفدية برصد موقف وزارتي كل من محمد محمود (١٩٢٨- ١٩٣٠) واسماعيل صدقي (١٩٣٠- ١٩٣٣) من قضية استقلال التعليم الجامعي وحرية البحث العلمي وكذلك بمناقشة القضية الخاصة بنقل أستاذ كلية الطب عام ١٩٣٥.

وعلى الجانب الآخر اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بمناقشة تعديل لائحة كلية الحقوق عام ١٩٣٤ وكذلك القضية الخاصة بترقيات أعضاء هيئة التدريس عام ١٩٤١ (حين تولى محمد حسنين هيكل مسئولية وزارة المعارف من ١٩٣٨ وحتى ١٩٤١) وقد اهتمت كل من الصحافة المعبرة عن الهيئة السعدية وصحافة مصر الفتاة بدراسة العلاقة بين اشتغال الطلبة بالسياسة واستقلال الجامعة، وهو ما اهتمت بمناقشته أيضا صحافة التنظيمات اليسارية وصحافة الإخوان المسلمين في حين اهتمت صحيفة (الأهرام) المستقلة برصد العلاقة بين استقلال الوطن ككل واستقلال الجامعة وكذلك مناقشة دور التعليم الجامعي في النهوض بالمجتمع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مناقشة الصحافة المصرية لهذه القضايا ومن ثم المواقف التي اتخذها كل اتجاه صحفي للدفاع عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها تأثرت في بعض الأحيان بالانتماءات السياسية والحزبية وكذلك بتأثير التكوينات الطبقية والاجتماعية والمعتقدات الفكرية والثقافية لهذه الصحف وهو ما سيتضح تفصيلا من خلال استعراضنا للمواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية من القضايا المتعلقة باستقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها كما يلي:

أولا: الصحافة الحزبية:

(أ) الصحافة الوفدية:

* حرية البحث العلمي وأزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" عام ١٩٢٦:

ما كاد ينقضي عام واحد على تأسيس الجامعة المصرية حتى تفجرت قضية حرية البحث العلمي في الجامعة مقترنة باستقلالها وذلك عندما نشر طه حسين كتابه "في الشعر الجاهلي" عام ١٩٢٦ متضمنا المحاضرات التي ألقاها على طلبة كلية الآداب في العام الجامعي ١٩٢٥/ ١٩٢٦ مستخدما مناهج البحث الحديثة في النقد الأدبي فطبق أساليب النقد العلمي على شعر العرب القديم وشكك في نسبة الشعر الجاهلي إلى أصحابه من الوجهة اللغوية والفنية، كما أثار الشك حول وجود إبراهيم وإسماعيل تاريخيا وفي بنائهما للكعبة، وأنكر أن الإسلام كان دين إبراهيم وأنه وجد قبل ظهور محمد، كما أثار الشك حول انتشار المسيحية واليهودية في بلاد العرب استنادا إلى غياب أثرهما في الشعر العربي قبل الإسلام[١].

وجاء طرح هذه الأفكار صدمة للكثير من المحافظين لتعرضها للمعتقدات الدينية ودار جدل صاخب على صفحات الجرائد بين مؤيدي طه حسين ومعارضيه على مدى ثلاثة شهور متصلة من يوليو ١٩٢٦ وحتى أكتوبر ١٩٢٦ وخلال هذه الأزمة ثارت قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي بداخلها وجاءت الصحافة الوفدية في مقدمة الصحف والتي قادت جبهة الهجوم على طه حسين ووصلت في ذلك إلى حد مطالبتها بضرورة معاقبة طه حسين على ما يقدمه من أفكار تهدم المجتمع من قواعده، حيث خصصت صحيفة (كوكب الشرق) الوفدية صفحتها الثالثة (والتي كانت تحت عنوان "صحيفة كوكب الشرق الأدبية) وعلى امتداد الفترة الزمنية لمناقشة القضية ونقد ما جاء في كتاب طه حسين ومهاجمة تلك الأفكار التي قدمها في كتابه "في الشعر الجاهلي" والتي وصفتها بأنها تهدم قواعد ثابتة يقوم عليها المجتمع الإسلامي، كذلك اتهمته (كوكب الشرق) بالكفر والإلحاد كما وصفته بالجنون قائلة "أن كل ما يقدمه طه حسين لا يوجب وصفه بالمجدد الجريء وإنما بالمجنون غير العاقل، فهذا كله يوضح غفلة الجامعة المصرية عما يقدمه ذاك الأستاذ، غفلة تحتاج إلى غسل عينيها بمحلول مطهر فالأمة تنظر للجامعة على أنها منها والجامعة تنظر إلى جمالها في مرآة من وجه طه حسين"[٢].

وكان هجوم الصحافة الوفدية على طه حسين يتضمن تحريضا غير مباشر على عقاب طه حسين بسبب أفكاره وهو ما يتناقض مع ما سبق وأن طرحته الصحافة الوفدية من أهمية وضرورة توفير الاستقلال للجامعة ممثلا في أساتذتها، غير أنه يمكن تفسير هذا الموقف في إطار الصراعات الحزبية والسياسية والتي تدخلت بشكل واضح في الموقف الذي اتخذته الصحافة الوفدية من طه حسين خلال

---

(١) كمال حامد غيث، طه حسين ومصادره الفكرية (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧)، ص٣٢٠.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٦/٧/٦ (الأدب العربي في الجامعة المجدد الجريء، صحيفة كوكب الشرق الأدبية)، ص٣.

أزمنة كتاب "في الشعر الجاهلي" عام ١٩٢٦ حيث أن هجوم الصحافة الوفدية آنذاك على طه حسين ارتبط بصفته الحزبية كعضو في حزب الأحرار الدستوريين وليس كأستاذ جامعي.

ومما يؤكد ذلك اتهام الصحافة الوفدية للجامعة بالغفلة عما يقدمه طه حسين من أفكار وكأنها تطلب من الجامعة أن تراقب الأفكار التي يتبناها أساتذة الجامعة أو التي يدرسونها للطلاب وهذا يتناقض بشكل واضح مع حرية البحث العلمي من ناحية ومع ما طالبت به الصحافة الوفدية من ضرورة ضمان استقلال الجامعة من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من مطالبة الصحافة الوفدية بعدم استغلال هذا الموقف لهدم حرية البحث العلمي داخل الجامعة إلا أنها طالبت بمعاقبة طه حسين بشكل منفرد على ما قدمه من أفكار وهاجمت كذلك الصحافة الوفدية تبني صحافة الأحرار الدستوريين لجبهة الدفاع عن طه حسين وكتابه "في الشعر الجاهلي" كما سيتضح فيما بعد عند دراسة موقف صحافة الدستوريين من الدفاع عن استقلال الجامعة، فنجد أن صحيفة (كوكب الشرق) اتهمت صحيفة (السياسة) بسعيها لنشر الاتجاه اللاديني في المجتمع المصري ومع ذلك الشعب المتدين والذي ضرب به طه حسين عرض الحائط بأفكاره الهدامة كما ذكرت (كوكب الشرق) أنها لاترغب في إثارة حرب قلمية بينها وبين صحيفة (السياسة) وإنما كل ما تسعى إليه هو الحفاظ على عادات وتقاليد المجتمع المصري، ونفت الصحيفة ما نشرته جريدة (السياسة) أن تكون ثورة علماء الأزهر على كتاب طه حسين بغرض سياسي وهو إحراج الوزارة القائمة آنذاك (وهي وزارة عدلي يكن الثانية وأولى وزارات الائتلاف الوفدية (من ٧ يونيه ١٩٢٦ وحتى ٢١ أبريل ١٩٢٧). حيث أكدت (كوكب الشرق) على أنه لم يفكر أحد من العلماء في التدخل في شئون الجامعة والعلماء يحرصون كل الحرص على البعد عن التدخل فيما لا يعنيهم وإنما يريدون معاقبة رجل سب وطعن في كتابهم ودينهم ولا يعنيهم أن يكون من رجال الجامعة أو من غيرها"[١].

وعبرت الصحيفة عن أسفها الشديد أن تكون الجامعة معقلا يحمي من يؤذي الناس في دينهم ويعلم أبناء المسلمين الكفر والإلحاد كما ذكرت (كوكب الشرق) والتي رفضت فكرة أن تتم معاقبة طه حسين عن طريق شراء كل نسخ كتابه "في الشعر الجاهلي" ووضعها في مخازن الجامعة مؤكدة على أن هذا العقاب لن يرضي المسلمين جميعا على اعتبار أن هذا الحل لا يمثل أي عقاب رادع لطه حسين وأمثاله من الكفار والملحدين على حد تعبير الصحيفة.

وفي السياق نفسه حرصت (كوكب الشرق) على نشر نص المذكرة الخاصة بأعضاء لجنة الدفاع عن الدين بالأزهر والتي طالبت بعقاب طه حسين أشد العقاب ونقلت عنهم الصحيفة قولهم "والواقع أن العلماء كانوا يعلقون على الوزارة الحاضرة أمالا كبيرة لأنهم يعتقدون أنها تمثل الأمة، فلابد لها من حماية

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٦/٧/١٥ (نطالب الوزارة بأن تجزي المعتدين على الدين .. الأدب العربي في الجامعة)، ص٣.

دين تلك الأمة، وعلى ذلك فإننا نؤكد ونطالب الوزارة بأن تجزي المعتدين على الدين ولا تترك وسيلة من الوسائل الممكنة لمعاقبتهم"(١).

وتأكيدا على صحة وجهة نظرها المهاجمة لطه حسين اهتمت الصحافة الوفدية كذلك بنشر آراء بعض الأدباء والمفكرين للرد على ما جاء في كتابه "في الشعر الجاهلي" فنشرت (كوكب الشرق) رأيا لمصطفى صادق الرافعي يدحض فيه مفتريات طه حسين على حد قوله والذي رأى أنه لا توجد أية خصومة بين ظاهر نصوص الدين وباطنها، بل طالب بالتأكيد على ضرورة تأويل النصوص الدينية في إطار المستحدثات العلمية ومن هنا جاء تأكيد الرافعي على عدم وجود خصومة بين الدين والعلم قائلا "إن رجل العلم الحقيقي الذي لا نفاق فيه ولا غش عنده، ذلك الذي لا يعقد خصومة بين الدين والعلم ويعتقد أن الدين حق لأنه لا يثبت عنده إلا عن طريق العقل وأن العلم كذلك حق لأنه نتاج العقل وثمرة البحث والاختبار"(٢).

ولذلك أشار الكاتب إلى أن ما وقع فيه طه حسين حين عقد الخصومة بين الدين والعلم يبعده تماما عن مفهوم رجل العلم الحقيقي كما اهتمت صحيفة (البلاغ) الوفدية بنشر أخبار التحقيق مع طه حسين في نيابة مصر العمومية وكذلك تفاصيل الدعوى المقدمة ضد طه حسين من رجال الأزهر وكيف دافع عن نفسه، فنشرت صحيفة (البلاغ) نص التلغراف الذي أرسله طلبة الأزهر معلنين فيه عن انتظارهم للعقاب الذي يجب أن يناله طه حسين ونقلت عنهم الصحيفة قولهم "أن الأزهريين خاصة والمسلمين عامة ينتظرون التحقيق العادل الذي يكبح جماح الملحدين ويقضي على هؤلاء المضللين الذين يهاجمون دين الدولة الرسمي وسائر الأديان، ونلفت نظركم إلى أن هناك بعض الصحف تتكلم في قضية طه حسين بما يخالف العدالة يريدون بذلك ليطفئوا نور الله بأقوالهم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون"(٣).

تعليق الصحافة الوفدية على حفظ التحقيق مع طه حسين:

وحين قررت نيابة مصر العمومية حفظ التحقيق مع طه حسين اهتمت الصحافة الوفدية بنشر هذا الخبر كما اهتمت بمناقشة هذا القرار حيث أكدت صحيفة (كوكب الشرق) أن قرار حفظ التحقيق مع طه حسين لا يعني أبدا انتهاء القضية وإنما هو بداية حقيقية لأن يلتزم كل صاحب رأي بعادات وتقاليد المجتمع المصري وإذا كانت صحيفة (كوكب الشرق) قد رأت أن العقاب لم يكن على مستوى الجرم، إلا أنها أشارت إلى ضرورة أن يتعظ الجميع من تلك الأزمة التي آثارها كتاب طه حسين "في الشعر الجاهلي" وعبرت عن رأيها ذلك قائلة "إن الجامعة المصرية هي وسيلة تشكيل وعي الأمة، وليعلم أساتذة

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٦/٧/١٦ (السياسة ورجال الدين لمناسبة كتاب الدكتور طه حسين)، ص٣.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٦/٧/٣٠ (الدين والعلم وهل يقضي انتشار هذا على ذاك، مصطفى صادق الرافعي، ص١.

(٣) البلاغ: ١٩٢٦/١٠/١٤ (أخبار التحقيق مع طه حسين في نيابة مصر العمومية)، ص٧.

الجامعة حجم المسئولية الملقاة على عاتقهم، وليراعوا الله حق رعايته فيما يزرعونه في أبنائنا من أفكار"[١].

* نقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢:

أعطى قانون الجامعة لوزير المعارف سلطة تعيين أساتذة الجامعة وفق ما يراه مجلس الجامعة، كما نص على تطبيق القواعد والأحكام الخاصة بقوانين التوظف بالحكومة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ولما كان الوزير يملك حق التعيين ويعد الرئيس الأعلى للجامعة، فمن حقه قانونا أن يستخدم الصلاحيات التي توفرها له قوانين موظفي الدولة فيما يتصل بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وكانت تلك الثغرة موضوع الأزمة الخاصة بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة ١٩٣٢ لاتصالها الوثيق باستقلال الجامعة المصرية[٢].

ففي ٣ مارس ١٩٣٢ أصدر محمد حلمي عيسى باشا وزير المعارف في وزارة إسماعيل صدقي باشا قرارا بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة إلى ديوان وزارة المعارف ليقوم بفحص مناهج اللغة العربية وكتبها حتى تخلو وظيفة مفتش اللغة العربية في مايو ١٩٣٢ بإحالته للمعاش، وعندئذ يشغل طه حسين تلك الوظيفة وكان طه حسين عند صدور قرار النقل هذا عميدا لكلية الآداب منذ نوفمبر ١٩٣٠ ومنتخبا من أعضاء مجلس الكلية، وكان وراء قرار النقل دوافع سياسية محضة، إذ رفض طه حسين عرضا تقدم به إسماعيل صدقي باشا إليه لرئاسة تحرير جريدة "الشعب" والاستقالة من الجامعة للتفرغ لها، كما أن طه حسين أحرج وزير المعارف، عندما رفض منح الدكتوراه الفخرية لأحد الأساتذة البلجيك واحتج على تدخل الوزير في قرار مجلس الجامعة بهذا الخصوص، كما رفض كذلك منح تلك الدكتوراه الفخرية لعدد من الشخصيات السياسية المشتركة في الحكم، مؤكدا على عدم أحقية أي منهم لنيل شرف هذه الدرجة قائلا "إن الجامعة تعطي درجة الدكتوراه الفخرية بوحي من نفسها، لا بوحي من الحكومة، ولا تستطيع أن تمنح هذه الدرجة لأفراد معينين لمجرد انتمائهم لحزب معين"[٣].

وكانت الصحافة الوفدية في مقدمة الصحف والتي نبهت مبكرا إلى ما ترمي إليه وزارة المعارف من الاعتداء على استقلال الجامعة في شخص أساتذتها، حتى وقبل إثارة تلك الأزمة الخاصة بنقل طه حسين خارج الجامعة وذلك حين تقدم عميد كلية الحقوق محمد كامل مرسي باقتراح يوصي بإعادة النظر في قانون الجامعة وذلك فيما يختص بتعيين عمداء الكليات مطالبا بأن يبقى العميد في منصبه ثلاث سنوات أو أن يتم التجديد له سنويا بعد أن كان القانون يعطي لعمداء الكليات الحق في الاستمرار في مناصبهم مدى حياتهم ماداموا مصريين.

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٦/٧/٢٦ (حفظ التحقيق مع طه حسين، ومسئولية الجامعة)، ص٣.

(٢) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١٤٠- ١٤٣.

(٣) المرجع السابق.

ومما يذكر هنا أن عميد كلية الحقوق آنذاك محمد كامل مرسي هو الذي وافق على طلب وزير المعارف والخاص بمنح الدكتوراه الفخرية لبعض الشخصيات السياسية وهو ذلك المطلب الذي سبق وأن رفضه طه حسين بل وأقامت كلية الحقوق حفلا في ٢٧ فبراير عام ١٩٣٢ لمنح هذه الدكتوراه الفخرية وبحضور الملك فؤاد، هذا الحفل الذي رفض فيه أحمد لطفي السيد باعتباره مديرا للجامعة أن يلقى كلمة ترحيب كما جرت العادة في مثل تلك الظروف[١].

وفي تعليق للصحافة الوفدية على هذا الاقتراح الذي تقدم به عميد كلية الحقوق أشارت صحيفة (البلاغ) إلى أن القانون الأصلي حين تم إقراره بهذا الشكل فيما يتعلق ببقاء عميد الكلية في منصبه طوال حياته مادام مصريا كان الهدف منه حرص الجامعة على سيادة القومية المصرية وكذلك الحرص على استقلاليتها بحيث تنتقل السيادة فيها تدريجيا من الأساتذة الأجانب إلى المصريين، ودللت الصحيفة على وجهة نظرها تلك حين ذكرت أنه ومنذ إنشاء الجامعة المصرية تم الاتفاق على أن يتولى نظارة كليات الجامعة الثلاث (الآداب، الطب، الحقوق) ثلاثة من المصريين والمعهود فيهم الكفاية والنبوغ، وتعجبت (البلاغ) كذلك من ذلك الموقف الغريب لعميد كلية الحقوق حين يطالب بإلغاء قانون يعطيه الحق في أن يبقى بمنصبه طوال حياته، غير أنها بحثت عن الأسباب الحقيقية التي قد تكون وراء هذا الاقتراح فتقول "ولكن قد يزول العجب متى افترضنا أن تكون هناك رغبة مستورة للتخلص من عميد مصري في إحدى الكليات أو ربما تكون إحدى الهيئات، لا ترغب في بقاء عميد كلية الطب، أو الآداب وقد يكون الدكتور طه حسين هو المقصود بهذه الجملة!!"[٢].

غير أن (البلاغ) حذرت من أن تكون نية وزارة المعارف متجهة إلى الموافقة على هذا الاقتراح فذكرت أن ذلك سيكون أسوأ ما يمكن أن يمر به استقلال الجامعة المصرية، وخصوصا وإذا كان الهدف الأساسي من ذلك تمكين الأجانب من السيطرة على إحدى كليات الجامعة المصرية (الآداب) على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "أن هذا ما يخشاه الجميع على استقلال الجامعة، تلك الجامعة التي أصبحت مرتعا خصبا للوافدين المغرضين من طلاب الغنائم والأسلاب"[٣].

وصدق حدس صحيفة (البلاغ) حين توقعت أن يكون الهدف من ذلك كله إقصاء طه حسين بعيدا عن الجامعة، فقامت وزارة المعارف بنقله خارج الجامعة للأسباب سالفة الذكر، واعتبرت الصحافة الوفدية هذا الحدث نذير شر مستطير فذكرت (البلاغ) أنه ومنذ ذلك الحين أصبح في يد وزير المعارف الحق كالحاكم بأمره في أن يتصرف في شئون الجامعة حين يشاء وعبرت (البلاغ) عن رأيها فيما حدث قائلة "أن ما فعلته وزارة المعارف مع طه حسين لم يخرج عن الألعاب البهلوانية، فحتى في التقاليد المدرسية البسيطة والتي لا تبيح لناظر المدرسة أو مفتش أن يتعرض لأحد المدرسين في حضور تلامذته،

---

(١) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٢) البلاغ: ١٩٣١/١٠/١٧ (في الجامعة المصرية، زكي مبارك)، ص١.

(٣) المصدر السابق.

وكيف يجوز أن تعلن الوزارة أن مدرسي الجامعة يتدخلون فيما لا يعنيهم حين يحتجون على إبعاد الدكتور طه حسين"[١].

واهتمت صحيفة (الجهاد) بإبراز خبر استقالة أحمد لطفي السيد مدير الجامعة اعتراضا على تدخل وزارة المعارف في شئون الجامعة واعتبرت الصحيفة الوفدية أن هذه الاستقالة تعبيرا واضحا على تجلي روح المسئولية التي يجب أن يشعر بها كل من يتولى منصبا كمنصب مدير الجامعة، ورأت (الجهاد) أن هذا الشعور هو الذي حمل أحمد لطفي السيد على التضحية بمنصبه في سبيل خدمة روح الجامعة وتقاليدها وعبرت (الجهاد) عن ذلك بقولها "أن هذه الاستقالة أكبر دليل على أن للأمة المصرية جامعة، وأن لهذه الجامعة تقاليدها، ومن ثم فإن الاعتداء عليها أكبر ما يظهر شذوذ هذا التصرف الذي قامت به الوزارة حين نقلت طه حسين"[٢].

وتعجبت (الجهاد) من أن تتجاهل وزارة المعارف كل ما يحدث داخل الجامعة من حيث استقالة مديرها وكذلك ثورة الطلاب والأساتذة، فذكرت أن الأكثر من ذلك أن وزارة المعارف الصدقية تنظر إلى كل ما يحدث باعتباره عبثا لا معنى له ونفت الصحيفة ذلك مؤكدة على أن ما يحدث هو قيام رجال الجامعة عن بكرة أبيهم للدفاع عن استقلال الجامعة باعتبارها موئل الثقافة لكل المصريين وأضافت أن ما يحدث ليس مجرد إضراب الطلبة أو احتجاج الأساتذة وإنما هو مظهر من المظاهر التي يجعل الجامعة المصرية ترفع رأسها عاليا بين جامعات العالم كلها معبرة عن ذلك بقولها "أنه لو مر اعتداء وزارة المعارف على استقلال الجامعة دون أن يكترث به أحد لانتفى الفرق بين الجامعة والكتاتيب في القرى ولتساوي أساتذة الجامعة مع مدرسي المدارس الأولية"[٣].

وكذلك نبهت (البلاغ) إلى خطورة التصرف الذي قامت به وزارة المعارف الصدقية حين نقلت طه حسين خارج الجامعة مؤكدة على أن ما حدث سيكون سببا رئيسيا في هدم الجامعة وتهديد كيانها المستقبل، كما ذكرت الصحيفة أنه لا يوجد شيء أكثر من أن يضرب الطلاب ويحتج الأساتذة ويستقيل مدير الجامعة وتتوقف الحياة الدراسية بها وعبرت عن ذلك قائلة "فأصبح موئل مستهدفا الثقافة، فليس في مصر كلها من يريد أن تتم التضحية بالجامعة وأساتذتها وطلابها من أجل عيون وزارة المعارف"[٤].

* الهجوم على وزارة صدقي وموقفها من استقلال الجامعة:

واتخذت الصحافة الوفدية من هذا الحادث ذريعة للهجوم على الوزارة الصدقية ومحاولاتها المستمرة لكبت الحريات والقضاء على كل المنابر الحرة داخل المجتمع فذكرت صحيفة (البلاغ) أن

---

(١) البلاغ: ١٩٣٢/٣/٤ (طه حسين خارج الجامعة)، ص١.

(٢) الجهاد: ١٩٣٢/٣/١١ (استقالة مدير الجامعة، فاتحة مشكلة كبيرة)، ص١.

(٣) الجهاد: ١٩٣٢/٣/١١ (مشكلة الجامعة المصرية بعد موقف الأساتذة والطلاب)، ص١٠.

(٤) البلاغ: ١٩٣٢/٣/١٢ (الجامعة المصرية والسياسة)، ص١.

الوزارة الصدقية تسعى لإذلال الأمة وترويضها عن طريق التحكم في كل منابرها الحرة وأضافت أنها لا تتورع في سبيل ذلك عن القيام بأي شيء وضربت الصحيفة بعض الأمثلة على ذلك، حين تحدثت عن قيام الوزارة الصدقية بإلغاء مجالس المديريات ومن ثم القضاء على الدور الذي كانت تقوم به هذه المجالس في إنشاء المدارس، وكذلك قيامها بالإعلان عن رغبتها في إغلاق المدارس الأهلية وكذلك إقالتها لـ٧٥ عالما من علماء الأزهر دون أي سبب معلن للقضاء على الأزهر كأحد منابر الثقافة الحرة في مصر وأضافت الصحيفة أنه وعقب ذلك لم يبق أمام الوزارة الصدقية سوى الجامعة كميدان رابع مستقل في التعليم يجب القضاء عليه بعد مجالس المديريات والمدارس الأهلية والأزهر.

وعن رفضها لمحاولات الوزارة الصدقية لهدم استقلال الجامعة وحريتها أكدت (البلاغ) على أن وزارة صدقي تعلم جيدا أن الجامعة ليست دارا للتعليم بالتلقين كما هو الحال في المدارس ومن ثم لا يجب التعامل معها بهذا الأسلوب وفي ذلك قالت "ومن هنا جاءت حاجة المستعمر وكذلك المستبد (الوزارة الصدقية) إلى شمولها برقابته، فطالب الجامعة هو عدو الاستعمار والاستبداد ما دام يتقلب في ثقافة حرة وعلى أيدي أساتذة أحرار"[1].

وأشارت (البلاغ) إلى أن كلا من المستعمر والوزارة الصدقية على يقين تام من أنه لو تعلم عشرة مصريين تعليما جامعيا مستقلا وحرا لن يقبلوا وجود الاستبداد والاحتلال بمختلف أشكاله وسيقومون بالثورة على الأوضاع القائمة.

وأضافت الصحيفة أن الحكومة تنظر بعين الريبة والخوف إلى مواطن الثقافة الحرة في المجتمع المصري وتحاول وضعها تحت الرقابة وتساءلت عن وجود معنى لكل من الكرامة والوطنية في مجتمع يتم فيه القضاء على استقلال الجامعة لمصلحة أحد الأحزاب أو الهيئات ولذلك طالبت الصحافة الوفدية بألا تخضع مصادر الثقافة الحرة في المجتمع المصري وفي مقدمتها الجامعة للنزوات السياسية وعبرت (البلاغ) عن هذا المطلب قائلة "فالجامعات لم تنشأ لتعليم الطلبة وإنما هي معاهد للبحث العلمي النزيه المستقل، فمصلحة الطالب ليست أكثر من مصلحة الأستاذ، فمصلحة الأستاذ أقوى من مصلحة الطالب في الجامعة، فالطلبة هم المبتدئون الذين يتمرنون معهم على البحث، وإلا ستتحول الجامعة من مكان للبحث إلى مدرسة للتلقين"[2].

كذلك نفت الصحافة الوفدية أن يكون السبب في نقل طه حسين خارج الجامعة هو الحفاظ على نظام العمل الجامعي كما أعلنت وزارة المعارف، مطالبة إياها بعدم التحجج بهذه الأسباب الواهية، كما نفت ما أعلنته الوزارة من أن ما يحدث داخل الجامعة من إضراب للطلبة واحتجاج للأساتذة على أنه حركة سياسية وحملت وزارة المعارف مسئولية اضطراب الأوضاع داخل الجامعة قائلة "إن الوزارة هي

---

(1) البلاغ: ١٩٣٢/٣/١٤ (الجامعة والوزارة الصدقية)، ص١.

(2) البلاغ: ١٩٣٢/٣/٣٠ (الوزارة والجامعة، س.م)، ص١.

التي خلقت هذه المشكلة يوم كانت الجامعة منصرفة إلى القيام بواجبها العلمي، وعليها أن تعلم أنه لم تقم في مصر قبل ذلك حركة عامة بعيدة كل البعد عن الأغراض السياسية والحزبية مثل الحركة القائمة للدفاع عن تقاليد الجامعة واستقلالها العلمي"[١].

وحين قدم فريق من أعضاء الحزب الوطني استجوابا لرئيس الوزراء إسماعيل صدقي عبروا فيه عن ترحيبهم بقرار نقل طه حسين من الجامعة بسبب مؤلفاته التي تعمل على زعزعة العقيدة وتزيين الفسق والفجور داخل المجتمع المصري كما جاء في نص الاستجواب، أشارت (كوكب الشرق) إلى كذب ما جاء في هذا الاستجواب مؤكدة على أن هذه الوسيلة الخاصة باستعمال العبارات الرنانة مثل الفسق والفجور وزعزعة العقيدة هي وسيلة الأحزاب الضعيفة حين تلجأ إلى مثل هذه العبارات لتعلن عن وجودها وتساءلت الصحيفة عن الفائدة التي تعود من وراء توقف الحياة داخل الجامعة المصرية قائلة "فما الفائدة التي تعود على مصر من خراب الجامعة؟ فهل يسر وزير المعارف أن ينحدر مستوى التعليم الجامعي إلى مستوى التعليم الأولي؟، فهل نرجو رجالا أكفاء نعتمد عليهم في بناء مستقبل وطنهم في جامعة مجردة من كل مظهر من مظاهر الاستقلال؟!"[٢].

وللمرة الثانية يظهر تأثير الصراع السياسي والحزبي في الموقف الذي اتخذته الصحافة الوفدية (وعلى وجه الخصوص صحيفة (كوكب الشرق)) من نقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢، ومما يثير الدهشة هنا أن تقوم صحيفة (كوكب الشرق) بالدفاع عن طه حسين واعتبار قرار نقله اعتداء على استقلال الجامعة وحريتها ممثلا في شخص أساتذتها، بل وأكثر من ذلك فهي تكذب ما جاء في الاستجواب الذي قدمه بعض أعضاء الحزب الوطني لرئيس الوزراء إسماعيل صدقي حين اتهموا طه حسين بالفسق والفجور وأن كتاباته تعمل على زعزعة العقيدة وهي نفس الاتهامات التي سبق وأن وجهتها (كوكب الشرق) لطه حسين في عام ١٩٢٦ حين ثارت أزمة كتاب (في الشعر الجاهلي) بل إنها حرضت على معاقبته واتهمته بالكفر والإلحاد.

غير أنه يمكن تفسير هذا الموقف في إطار ما سبق وأن تحدثنا عنه من وجود تأثيرات قوية للصراعات السياسية والحزبية في المواقف التي اتخذتها الصحافة الوفدية من طه حسين (عامي ١٩٢٦، ١٩٣٢) والذي كان في عام ١٩٣٢ من أهم أعضاء حزب الوفد البارزين ولذلك كان من الطبيعي أن تدافع الصحافة الوفدية عنه باعتباره، وفديا خصوصا وأن هذا الموقف المدافع عن طه حسين يتفق مع ما كانت تطالب به الصحافة الوفدية من حيث ضمان استقلال وحرية التعليم الجامعي.

وحين ثارت المناقشات داخل البرلمان المصري حول كتابات طه حسين وتسببها في زعزعة العقيدة وكذلك رفضهم لما قام به أحمد لطفي السيد حين قدم استقالته اعتراضا على موقف الوزارة من طه

---

(١) البلاغ: المصدر السابق.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٣٢/٣/٣١ (الجامعة المصرية وبناء المستقبل)، ص١.

حسين تعجبت الصحافة الوفدية متسائلة عن عدم انتباه أعضاء البرلمان المصري لوجود مثل هذه الكتابات الهدامة في مؤلفات طه حسين، إلا عقب قيام وزير المعارف بنقله خارج الجامعة، فراح ضحية حرصه على كرامة منصبه العلمي كعميد لكلية الآداب المصرية التابعة لجامعة مصرية على حد تعبير الصحيفة وأضافت صحيفة (البلاغ) أن مصلحة الأمة المصرية تقضي إبدال ألف وزير ووزير دفاعا عن مصلحة العلم، مشيرة إلى أنه لو نظر وزير المعارف إلى مصلحة الأمة لكان أسبق من مدير الجامعة إلى تقديم استقالته، كذلك أشادت البلاغ بموقف الجامعة المصرية مديرا وأساتذة وطلابا حين ذكرت أن الأمة المصرية بهذا الموقف سائرة إلى الأمام نحو الأغراض الثقافية السامية، غير متقهقرة إلى الوراء نحو الأجيال المظلمة والتي تقدس استعباد الفرد وأهوائه وأضافت أن الوزارة ليست باقية طوال العمر، بل ستزول حيث لا يرقى إلى المناصب العلمية الرفيعة سوى رجل من أمثال لطفي السيد وتأكيدا على هذه الإشادة بموقف الجامعة المصرية قالت (البلاغ) "فلم يبق من شك في أنه الآن أصبح عندنا جامعة يحرسها أبناؤها، ولقد دل طلبة الجامعة على أنهم يفهمون كرامة الجامعة، فعلى الرغم مما حدث، فإن التعزية الوحيدة للأمة المصرية هي أنه في حين نكبت بوزارة صدقي، فإنها أنجبت رجالا كالأستاذ لطفي السيد وأساتذة الجامعة الذين يربون أبناءِها تربية قوامها الاستقلال الشخصي واحترام النفس"[١].

* وزارة صدقي وفصل طلاب الجامعة عام ١٩٣٢:

وفي العام نفسه واستمرارا من الوزارة الصدقية في اعتدائها على الجامعة واستقلالها قامت وزارة المعارف بفصل واحد وأربعين طالبا من الجامعة بسبب قيامهم بالاحتفال بعيد الجهاد الوطني، بدعوى اشتغالهم بالسياسة، كما قامت وزارة المعارف بقطع راتب خمسة من أساتذة الجامعة ممن تواجدوا أثناء الاحتفال، واعتبرت الصحافة الوفدية أن قيام وزارة المعارف بفصل هؤلاء الطلاب لا يقل خطرا عن نقل أساتذة الجامعة خارجها من حيث تأثير كل منهما في القضاء على استقلال الجامعة وتهديد كيانها العلمي ولذلك ذكرت (البلاغ) أن وزارة المعارف الصدقية مستمرة في الاعتداء على الجامعة في شخص أساتذتها وطلابها ونبهت الصحيفة إلى خطورة محاولة القضاء على حرية الطلاب في التعبير عن آرائهم بما سيؤثر بالسلب على مسيرة التعليم الجامعي.

وتعجبت (البلاغ) من هذا التصرف الخاص بفصل الطلاب لاحتفالهم بعيد الجهاد الوطني متسائلة "كيف هذا؟ وكأن وزارة المعارف تطالبهم بأن ينسوا حوادث النهضة المصرية وكأنها لم تحدث في المجتمع المصري وإنما حدثت في بلاد غير بلادهم"[٢].

وطالبت الصحافة الوفدية بعمل تحقيق منزه وقائم على الوقائع الصحيحة مع هؤلاء الطلبة المفصولين بحيث يكون العقاب مساويا للخطأ، إن كان هناك خطأ في أن يسترجع أبناء الأمة أحداثها

---

(١) البلاغ: ١٩٣٢/٣/٣١ (حوادث الجامعة المصرية)، ص٣.

(٢) البلاغ: ١٩٣٢/١١/٢١ (٤١ طالبا في الشارع)، ص١.

الكبرى على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "وإصرارا من صدقي باشا في الاعتداء على استقلال الجامعة عمد إلى هذا الفعل ولا سبيل لكشف الظلم عن الطلبة في الجامعة على الأقل، إلا عن طريق الرجال المسئولين في الجامعة"[١].

*** تعديل لائحة كلية الحقوق عام ١٩٣٤:**

وفي أكتوبر ١٩٣٤ حين قامت وزارة المعارف ووزيرها محمد حلمي عيسى باشا (في حكومة عبدالفتاح يحيى الأولى) بوضع لائحة جديدة لكلية الحقوق والتي زادت بمقتضاها مدة الدراسة في كلية الحقوق من أربع سنوات إلى خمس سنوات مما ترتب عليه قيام المظاهرات داخل الكلية اعتراضا على تلك اللائحة الجديدة.

وكانت الصحافة الوفدية في مقدمة الصحف التي هاجمت هذا القرار واعتبرته أكبر دليل على تخبط وزارة المعارف في إدارة التعليم الجامعي وأرجعت وزارة المعارف هذا إلى عدم وضع سياسة عامة وثابتة للتعليم الجامعي يمكن من خلالها ضمان استقراره ومن ثم ضمان الاستقلالية له.

وتدعيما لذلك أشارت الجهاد إلى اضطراب الأوضاع داخل كلية الحقوق واشتعال المظاهرات داخل الجامعة وتساءلت عن وجه الاستفادة التي ستعود على وزارة المعارف من تخريب التعليم بل واعتبرت الصحيفة أن قيام وزارة المعارف بتعديل لائحة كلية الحقوق يعد نوعا من التدخل في شئون الجامعة وفي أمر يخص التعليم بداخلها وفي ذلك قالت "إن وزارة المعارف تتعامل مع الجامعة كما تتعامل مع مدارسها الابتدائية". وكأن الجامعة حصن الأمة وملاذها إلى التقدم والرقي تحولت إلى مدرسة لابد وأن تخطط وزارة المعارف لها كل صغيرة وكبيرة في شئونها"[٢].

*** الهجوم على تدخل وزارة المعارف في تعيين أساتذة الجامعة ونقلهم ١٩٣٥:**

وفي عام ١٩٣٥ عاودت الصحافة الوفدية حديثها عن ضرورة توفير الحماية والاستقلال لأساتذة الجامعة مؤكدة على ضرورة عدم التدخل في الأمور الخاصة بتعيينهم أو نقلهم وذلك إثر قيام وزير المعارف محمد حلمي عيسى باشا (في وزارة توفيق نسيم الثالثة والتي استمرت من ١٩٣٤/١١/١٤ وحتى ١٩٣٦/١/٣٠) بنقل أحد الأساتذة في كلية الطب من قسم الجراحة إلى قسم النساء والتوليد مما دفع عميد كلية الطب آنذاك على إبراهيم باشا إلى تقديم استقالته اعتراضا على تدخل وزارة المعارف بشكل واضح في الشئون الداخلية لكلية الطب وبخاصة فيما يتعلق بتعيين الأساتذة ونقلهم وتعقيبا على ذلك رأت الصحافة الوفدية أن ما حدث ليس مجرد قيام وزير المعارف بنقل أستاذ من قسم إلى آخر داخل الكلية وإنما هي قضية استقلال الجامعة، فذكرت صحيفة (الجهاد) أن الوزارة سعت إلى إجبار العميد والأساتذة على قبول ما يحدث من أجل التجاوز عن مبدأ خطير وهام ألا وهو استقلال الجامعة وأضافت (الجهاد) أن

---

(١) البلاغ: ١٩٣٢/١١/٢٥ (الطلبة المفصولون بين الجامعة ووزير المعارف)، ص١.

(٢) الجهاد: ١٩٣٤/١٠/٢٦ (تعديل لائحة كلية الحقوق ووزارة المعارف، ص٩.

ذلك ليس حق وزير المعارف حتى وإن كان الرئيس الأعلى للجامعة وتساءلت الصحيفة عن دور مجالس الكليات ومجلس الجامعة مؤكدة على عدم صحة ما ادعاه وزير المعارف من أن هذا النقل جاء صيانة لحقوق بعض الأساتذة في الحصول على الأماكن المخصصة لهم داخل كلية الطب وعلى حد قول الصحيفة" إنها حجة تحمل وراءها هدما حقيقيا لاستقلال الجامعة من قواعده، كما أنه لا يمكن لأي وزير في أي عهد من العهود بحجة رفع الظلم أن يقوم بتحقيق أهدافه في القضاء على استقلال الجامعة"[١].

وأكدت (الجهاد) على أن السبب الحقيقي وراء نقل أستاذ كلية الطب من قسم إلى آخر داخل الكلية يعود إلى رغبة وزير المعارف في محاباة أحد الأساتذة الآخرين باعتباره الطبيب الخاص لرئيس الوزراء محمد توفيق نسيم، وتعجبت الصحيفة من أن يؤدي رفع دعوى الظلم كما ادعى وزير المعارف إلى هدم استقلال الجامعة مؤكدة على أن أي وزير يمكن أن يرفع الظلم بالطريق القانوني بعيدا عن هدم قواعد التعليم الجامعي من أساسها وعبرت عن ذلك قائلة "فكيف يتحول ما يقوله إلى دستور يحترم بغض النظر عما فيه من المساوئ حتى وصلت المسألة إلى حد تحول مجالس الكليات ومجلس الجامعة إلى أصفار على يسار العدد لا قيمة لها؟!"[٢].

* العلاقة بين ضمان استقلال الجامعة وتحقيق الاستقلال للوطن كله:

وفي عام ١٩٣٥ أيضا حدثت انتفاضة طلبة الجامعة وثارت ثائرتهم بسبب ما أعلنه السير صامويل هور في دار بلدية لندن أنه على الرغم من اعتراف بريطانيا بأن دستور ١٩٣٠ قد ثبت عدم شعبيته، إلا أنها تنظر إلى دستور ١٩٢٣ باعتباره غير قابل للتطبيق[٣].

مما أثار غضب طلبة الجامعة المصرية فبدأوا في تنظيم أنفسهم وذهبوا إلى مقار الأحزاب السياسية بهدف تشكيل جبهة وطنية منهم وفي ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى النحاس باشا خطابا حماسيا طالب فيه بعدم التعاون مع البريطانيين كما طالب باستقالة وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة مما أثار هياج الطلبة أكثر فخرجوا الى الشوارع في مظاهرات عارمة مما أدى إلى اصطدامهم بالبوليس ووقوع العديد من الشهداء والمصابين من طلبة الجامعة ووسط هذه الأحداث اهتمت الصحافة الوفدية بنشر أخبار المظاهرات يوما بيوم داخل الجامعة وخارجها وكذلك في مختلف أنحاء القطر المصري وعقب انتهاء المظاهرات ووضع النصب التذكاري الخاص بإحياء ذكرى الشهداء من طلاب الجامعة داخل الحرم الجامعي، ربطت الصحافة الوفدية بين استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها من ناحية وبين استقلال الأمة المصرية ككل من ناحية أخرى، فذكرت (المصري) أن وضع هذا النصب التذكاري أكبر دليل على أهمية أن تتمتع الجامعة المصرية باستقلالها وحريتها، مشيرة إلى أن هذا النصب التذكاري سيظل تخليدا

---

(١) الجهاد: ١٩٣٥/٥/٣ (استقلال الجامعة المصرية وتصوير الحادث الأخير في كلية الطب، كيف كان موقف عميد الكلية وأساتذة الجامعة)، ص٧.

(٢) الجهاد: المصدر السابق.

(٣) أحمد عبدالله، الطلبة والسياسة في مصر، (القاهرة دار سينا للنشر، ١٩٩١)، ص١٣٧.

لذكرى طلبة الجامعة والذين راحوا ضحية الحرية والاستقلال وهو ما ليس له مثيل في أية جامعة من جامعات العالم، واشترطت الصحيفة ضرورة حصول الوطن كله على الاستقلال والحرية كي يستطيع البحث العلمي في الجامعة أن يؤتي الثمار المرجوة منه في جو مليء بالحرية والاستقلال، كما أكدت (المصري) على أن روح الجامعة هي روح الجهاد بحيث يصبح من العسير أن تحيا الجامعات حياة حقيقية مستقلة وأن تؤدي رسالتها في أمة ضائعة الحقوق ولا حرية لها ونفت الصحيفة أن تستطيع الجامعة القيام بوظيفتها في وطن محتل قائلة "فلا يمكن أن تكون الجامعة في مثل هذه الظروف وعلى الرغم من بعدها عن السياسة، بمنأى عن العدوان عليها والتدخل في أمورها والعبث بحريتها واستقلالها خصوصا وإذا كان هذا العدوان يقع على حقوق البلاد نفسها في استقلالها ودستورها"[١].

*** تعديل لائحة اتحاد الجامعة عام ١٩٣٦:**

ولم يقتصر دفاع الصحافة الوفدية عن استقلال الجامعة على الدعوة لحماية حقوق أساتذة الجامعة وطلابها وحقهم في الحرية والاستقلال، بل حرصت الصحافة الوفدية على الوقوف في وجه أية محاولة للعبث بلوائح وقوانين الجامعة على اعتبار أن أي تدخل في هذه القوانين واللوائح يعد انتهاكا صريحا لحرية الجامعة واستقلالها، ففي نوفمبر عام ١٩٣٦ حين قامت وزارة المعارف في حكومة مصطفى النحاس باشا بتعديل لائحة اتحاد الجامعة والنص على إقرار لائحة جديدة تحكم عمل الاتحاد، اعتبرت صحيفة (المصري) أن تلك المحاولة تعد اعتداء صريحا على الجامعة وتدخلا واضحا في شئونها الداخلية، حيث ذكرت الصحيفة أن الاتحاد كالمدرسة التي يتعلم فيها الطالب كيف يستخدم حقوقه كمواطن حر، فهو عبارة عن برلمان حر يتمرن فيه الطلبة على الحياة وعلى كيفية إدارة شئونهم بأنفسهم وكذلك ممارسة حقوقهم السياسية بالإضافة إلى كيفية قيادة أعمال اللجان والمجالس والتي أصبحت جزءا من الحياة المصرية الحديثة كما نفت (المصري) ما ادعته وزارة المعارف من أن اللائحة القديمة كانت سببا وعاملا محفزا على اشتغال الطلبة بالسياسة وتركهم للعملية التعليمية حيث ذكرت الصحيفة أن الاتحاد بحكم لائحته القديمة بعيد كل البعد عن الاشتغال بالسياسة وأكدت أنه على الرغم من اشتراك الاتحاد في الحركة الطلابية عام ١٩٣٥ لم يكن هذا يعنى اشتغال الطلبة بالعمل السياسي تحت لواء الاتحاد وإنما يعنى ذلك اشتراك الطلبة في الحركة الوطنية وهي ليست مسألة سياسية حزبية وإنما شأن من شئون الأمة كلها وبكل فئاتها وعبرت عن وجهة نظرها قائلة "فالاتحاد إذا نوع من الاستقلال تتبعه مسئولية ولم يحدث قط أن أساء الطلبة استخدام هذه الحرية، فبرهنوا بذلك على أن الجامعة المصرية جديرة حقا بهذا الاستقلال"[٢].

---

(١) المصري: ١٩٣٥/١٢/٨ (النصب التذكاري لإحياء ذكرى الشهداء من الطلبة، رمز كريم لجهاد الطلبة والتضحية الواجبة للوطن)، ص١٠.

(٢) المصري: ١٩٣٦/١١/٩ (اتحاد طلبة الجامعة المصرية وأغراضه النبيلة ومشروعاته الكبيرة، مصطفى مشرفه)، ص٧.

ولذلك اتخذت صحيفة (المصري) موقفا متشددا في الدفاع عن لائحة اتحاد الجامعة وذلك حين عمدت وزارة المعارف إلى إلغائها ووضع لائحة جديدة وعبرت عن دهشتها من أن تكتشف وزارة المعارف فجأة ودون أية مقدمات عدم صلاحية اللائحة القديمة للعمل بها داخل الجامعة والتي تم إقرارها لاتحاد الجامعة منذ عام ١٩٣٤، غير أن صحيفة (المصري) أرجعت ذلك إلى خوف وزارة المعارف من استمرار العمل باللائحة القديمة والتي عمل الطلاب تحت لوائها في قيادة الحركات الطلابية للدفاع عن كرامة العلم، ومن ثم لجأت الوزارة إلى إلغائها لشل حركة الاتحاد وإقامة نظام دكتاتوري عن طريق إقرار اللائحة الجديدة، ووصفت (المصري) إلغاء اللائحة القديمة بأنه يمثل جريمة كبرى ولا يوجد بينها وبين جريمة القتل سوى "فركة كعب" على حد تعبير الصحيفة والتي أشارت إلى أن وزارة المعارف حين قامت بتأليف لجنة إدارية من بعض عمداء كليات الجامعة لوضع هذه اللائحة إنما بذلك تكون قد تخطت كل القواعد والتقاليد التي سار عليها الاتحاد، خصوصا وأن (المصري) رأت أن هذه اللائحة الجديدة تعد صورة مشوهة ومنقولة من نظام فاشستي عتيق حيث قام بنقلها مجموعة من العمداء وهللوا لها وجعلوا لأنفسهم حق تحريك الاتحاد وعبرت عن استنكارها لذلك قائلة "غير أن المحرك الأساسي لهم هو مدير الجامعة (أحمد لطفي السيد) والذي يحركه بالتبعية وزير المعارف، فاشتركوا جميعا في تأليف لجنة لوضع هذه اللائحة بما يشكل اعتداء صريحا على استقلال الجامعة"[١].

ومما يحسب للصحافة الوفدية هنا موقفها الهجومي على قرار وزارة المعارف الوفدية (في حكومة مصطفى النحاس باشا الثالثة) فعلى الرغم من أن حكومة الوفد هي صاحبة القرار، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تغلب الصحافة الوفدية مصلحة التعليم الجامعي واستقلاله وحرية البحث العلمي في الجامعة على الاعتبارات السياسية والحزبية، ومما يدعم هذا الرأي هجومها أيضا على طه حسين (الوفدي) باعتباره أحد أعضاء اللجنة المكلفة بوضع اللائحة الجديدة وبخاصة وأن أحمد لطفي السيد مدير الجامعة كان على رأس تلك اللجنة والمعروف بانتمائه لحزب الأحرار الدستوريين، وتأكيدا على ذلك عبرت صحيفة (المصري) عن دهشتها من أن يكون من بين أعضاء هذه اللجنة الدكتور طه حسين والذي يعرف الناس عنه أنه من أنصار الحرية والدستور ومن أعداء الدكتاتورية ــ على حد قول الصحيفة ــ والتي دللت على ذلك بتلك المقالات العديدة والتي كتبها طه حسين مهاجما وزير المعارف حلمي عيسى باشا ومطالبا إياه بأن يكون الطلبة هم مصدر السلطات داخل الجامعة وتساءلت الصحيفة عن أسباب تغيير موقف طه حسين قائلة "غير أن هؤلاء الذين حاربتهم الديكتاتورية ونصرهم عهد الحرية والدستور يفكرون الآن في إقامة ديكتاتورية واسعة النطاق وتضييق الخناق على نشاط الطلبة ومشاريعهم"[٢].

واهتمت صحيفة (المصري) بنشر نفي الدكتور طه حسين لتلك الاتهامات ومن حيث أن تكون اللائحة الجديدة مصدرا للديكتاتورية في الجامعة حين ذكر أن سن لائحة جديدة للاتحاد سوف يمكن كل

---

(١) المصري: ١٩٣٧/٢/٥ (الدكتاتورية في الجامعة المصرية، علي أمين يوسف)، ص١، ٢.

(٢) المصري: ١٩٣٧/٢/٦ (الدكتاتورية في الجامعة المصرية، علي أمين يوسف)، ص١.

كلية من كليات الجامعة أن تحقق نوعا من الاستقلال الذاتي في شئون الاتحاد وأضاف أن هذا الهجوم الحاد على اللائحة الجديدة لاتحاد الجامعة عبث لا داعي له قائلا "إن اعتبار اللائحة الجديدة مرادفا للديكتاتورية في الجامعة، أمر غير صحيح، وكيف يقوم بعض أساتذة الجامعة بفرض هذه الديكتاتورية على اتحاد الجامعة، في حين يعرف الناس أن لهم حملات مشهورة ضد الديكتاتورية في الماضي والدفاع عن استقلال الجامعة"[١].

* قضية منع الاختلاط بين الجنسين في الجامعة المصرية وتدريس الدين بها عام ١٩٣٧:

ومع انتشار حركة الإخوان المسلمين بين صفوف طلاب الجامعة وبخاصة داخل كلية الحقوق أثير موضوع الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة المصرية والدعوة لتدريس الدين بها، حيث اعترض بعض الأزهريين على اختلاط الطلاب والطالبات داخل الجامعة، كما أنضم إليهم شباب الإخوان المسلمين في الجامعة، فتقدم طلبة كلية الحقوق بمذكرة إلى مدير الجامعة وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس يطالبون فيها بتخصيص جانب من المناهج للثقافة الدينية في جميع الكليات وتوحيد زي الطلبة وتمييز كل كلية بشارة خاصة يحملها الطلاب، وتوحيد زي الطالبات وفصلهن عن الطلبة بتخصيص أماكن دراسة لهن، كما تقدم بعض طلبة كليتي الطب والتجارة بمذكرتين بنفس المعنى إلى إدارة الجامعة[٢].

ولم تكن هذه المرة الأولى خلال الثلاثينيات والتي شهدت هجوما شديدا على مسألة اختلاط الطلاب والطالبات داخل الجامعة حيث شهد عام ١٩٣٢ إثارة قضية الاختلاط حيث نشرت (الأهرام) صورة للدكتور طه حسين في نادي الجامعة وعلى يمينه ويساره الطلبة والطالبات وهم جلوس يتناولون الشاي وقامت القيامة لهذه الصورة البريئة التي تضرب المثل للأبوة في وجود العميد والأخوة في جلسة الطلبة والطالبات وقد اتخذت هذه الصورة تكأه للتخلص من طه حسين ولطفي السيد من قبل الاتجاهات المعارضة وكانت ذريعة لأن تقوم إدارة الجامعة بنقل طه حسين خارج الجامعة مما تسبب في الأزمة سالفة الذكر[٣].

ولذلك كانت المذكرة التي تقدم بها طلاب كلية الحقوق للفصل بين الطلبة والطالبات داخل الجامعة، سببا في إثارة العديد من المعارك الصحفية حول هذه المشكلة وكان طه حسين من أكثر الذين ناصروا المرأة فيها وأيدوا حقها في التواجد داخل الجامعة مع زملائها من الطلاب[٤].

ومع اشتداد الأزمة وقيام المظاهرات في الأزهر تدعيما للمطالب التي جاءت في مذكرة طلبة كلية الحقوق أخذت الصحافة الوفدية في مناقشة قضية استقلال الجامعة من خلال تأكيدها على أن ما يدور في

---

(١) المصري: ١٩٣٧/٢/٧ (لا ديكتاتورية في الجامعة المصرية، طه حسين)، ص١.

(٢) رءوف عباس، مرجع سابق، ص١٢١- ١٢٣.

(٣) شيرين سلامة، مصدر سابق، ص٧٢- ٧٣.

(٤) [illegible]

الأزهر من إضراب ومظاهرات يعد تدخلا واضحا من جانب الأزهريين في أمـــر مـــن أمـــور الجامعـــة المصرية بما يعد اعتداء صريحا وواضحا عليها فعلى صفحات (المصري) تزعم طه حسين جبهة الدفـــاع عن استقلال الجامعة ضد الأزهر الشريف واعتبر أن العودة مرة أخرى لمناقشة مســـألة الاختـــلاط فـــي الجامعة المصرية تعد تراجعا للوراء بما يمثّل انتكاسة للتعليم الجامعي.

وأضاف طه حسين أن إثارة المسألة تهدف إلى خلق المتاعب للحكومة الوفدية في وقت تريد فيـــه البلاد أن تثبت استقلالها وحياتها الدستورية الداخلية، واعتبر ذلك مخالفا للذوق العام وما تقتضيه الوطنيـــة وقال مدافعا عن الاختلاط في الجامعة "أنه لا يعرف في القرآن ولا في السنة نصا يحـــرم علـــى الفتيـــان والفتيات أن يجتمعوا في حلقة من حلقات الدرس حول أستاذهم يعلمهم العلم والآداب والفن وأن الجامعة لـــم تحدث حدثا جديدا ولم تخرج على نص من نصوص الدين، (وأبدى تعجبه لأن الفتيـــان والفتيـــات كـــانوا يجتمعون في دروسهم الجامعية في عهد الحكومات السابقة) فهل كان المطالبون بهذا نـــائمين فـــي العـــهد الماضي ثم استيقظوا في هذه الأيام؟!!"[١].

كما هاجم طه حسين الدكتور منصور فهمي عميد الآداب السابق لكتابته مقالا ضد الاختـــلاط، لأن الاختلاط كان موجودا أثناء وجوده في عمادة الآداب ولم يبد اعتراضا عليه، كمـــا شـــن هجومـــا علـــى الأزهريين الذين لم يعارضوا مسألة الاختلاط من قبل (في عهود صدقي باشا وعبدالفتاح يحيـــى وتوفيـــق نسيم وعلى ماهر)، مما يعني أن الهدف من الحملة سياسي محض وقال "أن الدستور لا يبيح للحكومـــة أن تحرم التعليم العالي على الفتيات بأي حال من الأحوال، والظروف المالية للحكومة لا تبيح لـــها أن تنشـــئ جامعة خاصة للبنات"[٢].

كما أعلن طه حسين أن الجامعيين لن يتلقوا علوما من معهد آخر مهما كان شأنه فليس مـــن بيـــن طلاب الجامعة من هو قاصر عن تثقيف نفسه في الدين وطلاب الكليات راشدون يســـتطيعون أن يتعلمـــوا الدين إن أرادوا ذلك على حد تعبيره قائلا "فليتركهم الأزهر كما تركوه، وليعني بإصلاح أمره، كما يعنـــى الجامعيون بإصلاح أمرهم، وليحترم الأزهر استقلال الجامعة، كما تحـــترم الجامعـــة اســـتقلال الأزهـــر، وليترك الأزهريون مسألة الدين للطلبة أنفسهم، فكليات الجامعة ليست مدارس ثانوية أو ابتدائية!!"[٣].

* لجنة إصلاح كلية الطب وحل هيئة أعضاء التدريس ١٩٤٤:

وخلال الأربعينيات واصلت الصحافة الوفدية دفاعها عن الجامعـــة واســـتقلالها وحريـــة البحـــث بداخلها من خلال التصدي لكل محاولة من شأنها هدم هذا الاستقلال والقضاء على تلك الحرية، ففي عـــام ١٩٤٤ شنت صحيفة (المصري) هجوما على قرار مجلس الشيوخ والخاص بالموافقة على تشـــكيل لجنـــة

(١) المصري: ١٩٣٧/٣/١٣ (الجامعة لم تسلم ولن تسلم للأزهر، حديث خطير للدكتور طه حسين)، ص٩، ١٣.

(٢) المصري، المصدر السابق.

(٣) المصري، المصدر السابق.

لإصلاح كلية الطب وذلك بعد أن جاء في مقدمة برنامج هذا الإصلاح أن أول خطوة لابد من اتخاذها لإصلاح كلية الطب هو إعادة تشكيل وتنظيم أعضاء هيئة التدريس بالكلية وهو ما اعتبرته الصحافة الوفدية تدخلا واضحا في الشئون الداخلية للكلية.

ومما يثير الدهشة أن تهاجم صحيفة (المصري) وزارة المعارف الوفدية الموجودة آنذاك (حين كان أحمد نجيب الهلالي وزيرا للمعارف في وزارة مصطفى النحاس السادسة)، حيث تساءلت الصحيفة عن وجود معنى لاستقلال الجامعة، في حين تتخذ وزارة المعارف قرارا بإصلاح كلية الطب يقوم على حل هيئة أعضاء التدريس بداخلها ونفت صحيفة (المصري) ما ذكره وزير المعارف ردا على ما تقدم حين قال "فهل أنتم أحرص على استقلال الجامعة من الجامعة نفسها، فأنا أحرص على استقلال الجامعة ولكن الرغبة في الإصلاح يجب أن تكون فوق كل شيء فهذا التشريع الجديد لا يمس استقلال الجامعة الذي نحرص عليه".

ولذلك رفضت الصحيفة هذا المشروع شكلا ومضمونا وتعجبت من أن ينص قانون للإصلاح على حل هيئة أعضاء التدريس بما يعد تدخلا واضحا في شئون كلية الطب وتساءلت "كيف يمكن لوزير المعارف بعد ذلك أن يتحدث عن استقلال الجامعة؟!! على حد تعبير الصحيفة.

غير أنه يمكن تفسير هذا الموقف والخاص بهجوم صحيفة (المصري) على القرار الخاص بإصلاح كلية الطب والذي اتخذته الحكومة الوفدية آنذاك وغيره من المواقف الخاصة بالدفاع عن استقلال الجامعة وحريتها في إطار طبيعة صحيفة (المصري) ذاتها آنذاك، والتي حرصت على أن تتخذ موقفا متقدما وليبراليا بشكل عام من القضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضايا المرأة والتعليم، فدافعت (المصري) عن الاختلاط في معركة صحفية كبرى كما سبق وأن أشرنا بالإضافة إلى مواقفها الجادة في المطالبة بالحد من الطلاق وتعدد الزوجات فطرحت القضية الاجتماعية بمختلف محاورها بشكل جاد متقدم[1].

* تعيين الأساتذة غير المتفرغين ١٩٤٩:

وفي عام ١٩٤٩ حين صرح محمد حسن العشماوي وزير المعارف في حكومة إبراهيم عبدالهادي عن رفض الوزارة اختيار السنهوري باشا وزير المعارف الأسبق استاذا غير متفرغ بجامعة فاروق الأول باعتبار ذلك مخالفا للقوانين وذلك على حد تعبير وزير المعارف والذي أعلن أنه مقيد في ذلك ببعض الاعتبارات الخاصة مثل عدم إقرار البرلمان المصري للقانون الخاص بتحديد شروط تعيين أعضاء هيئة التدريس في جامعة فاروق الأول باعتبارها جامعة ناشئة والذي يشتمل أيضا على الأحكام الخاصة بتعيين الأساتذة غير المتفرغين أمثال السنهوري باشا، ونقلت صحيفة (صوت الأمة) الوفدية عن وزير المعارف

(١) سهير أسكندر، جريدة المصري وموقفها من القضايا الوطنية ١٩٣٦- ١٩٤٦، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٨٢)، ص٥٣٨.

تبريره لرفض اختيار السنهوري أستاذا غير متفرغ قائلا "كنت أتمنى أن يتاح للجامعيين الانتفاع بكفاءة الدكتور السنهوري وعلمه ولكنني في الوقت نفسه مقيد بحكم القانون"[١].

ورأت صحيفة (صوت الأمة) أنه وبهذا التصريح أصبح مفهوم استقلال الجامعة مفرغا من محتواه وتساءلت عن استقلال الجامعة وحريتها العلمية إذا لم تعد الجامعة قادرة على الاستفادة من الكفاءات العلمية أمثال السنهوري باشا بدعوى عدم اكتمال القوانين ورأت أن هذا الموقف لا يمثل الإحالة من عدم الفهم الحقيقي لاحتياجات التعليم الجامعي مما يؤدي إلى انخفاض مستواه ومن ثم القضاء على البحث العلمي بداخل الجامعة.

* طه حسين وزيرا للمعارف واستقلال الجامعة (١٩٥٠/ ١٩٥١):

وفي مطلع الخمسينيات ومع تولي طه حسين مسئولية وزارة المعارف في الحكومة الوفدية الأخيرة خلال عامي (١٩٥٠/ ١٩٥١) قامت صحيفة (صوت الأمة) بإجراء حديث معه حول استقلال الجامعة وذلك لكي يرد على الاتهامات التي وجهت إليه بأنه يتدخل في شئون الجامعة وفي تدبير مخصصاتها المالية، حيث نفى طه حسين ذلك مؤكدا على ضرورة أن تتمتع الجامعة بالاستقلال إلا أنه عاد وربط هذا الاستقلال بعدم حصول الجامعة على أية إعانات مالية من الحكومة، حيث ذكر أنه إذا كانت الجامعة تريد أن تكون مستقلة حقا، بحيث لا تخضع للحكومة فلابد أن تتحمل ميزانيتها كاملة وتديرها بشكل خاص ومستقل ومن ثم لا يتم عرضها على البرلمان وبالتالي لابد وأن تتنازل الجامعة عن الإعانات المالية التي تأخذها من الحكومة وذلك على حد تعبير طه حسين والذي قال بأنه وفي حالة عدم إشراف الحكومة عليها، لن تحصل الجامعة على أية إعانات من الحكومة وبالتالي ستضطر الجامعة لرفع مصروفات التعليم فيها.

وأضاف طه حسين قائلا "إنني بذلك أكون كمندوب يريد أن يرى إذا كانت الجامعة تريد حقا أن تقع تحت إشراف البرلمان أم لا؟ وبذلك أكون في منتهى الديمقراطية، وليتذكر الجميع تلك العهود التي كان فيها وزراء المعارف يلجأون إلى أخذ توقيعات العمداء مباشرة بالموافقة على قراراتهم"[٢].

وترى الباحثة هنا أن ربط طه حسين بين استقلال الجامعة من ناحية وبين عدم إعانتها من ناحية أخرى وبهذا الشكل الذي تحدث عنه طه حسين ربط غير صحيح وكذلك غير مفهوم، خصوصا وأن الصحافة المصرية وفي مقدمتها الصحافة الوفدية حين تعرضت لمفهوم استقلال الجامعة ذكرت أن النموذج الغربي في استقلال الجامعة يعد نموذجا مثاليا فالجامعات هناك تتمتع باستقلال على الرغم من إعانة الحكومات لها، أي أنه لا توجد أية علاقة بين حصول الجامعة على استقلالها وبين أن تمدها الحكومة بالمساعدات المالية.

---

(١) صوت الأمة: ١٩٤٩/١٢/٤ (وزير المعارف لا يوافق على اختيار السنهوري باشا أستاذ غير متفرغ بجامعة فاروق الأول)، ص٣.

(٢) صوت الأمة: ١٩٥١/٦/٧ (مع معالي الدكتور طه حسين، استقلال الجامعة)، ص٥.

وبالتالي وكما ذكر طه حسين فإنه يهدد الجامعة ويطالبها بأن تختار بين شيئين لا ثالث لهما فأما أن تحصل على المساعدات المالية من الحكومة والتي تعاونها على القيام بمهامها العلمية وإما أن تعلن استغناءها عن هذه المساعدات في سبيل الحصول على استقلالها وكأنهما شيئان متضادان لا يمكن توافرهما معا للجامعة، على الرغم من عدم وجود أية صلة بين الأمرين.

وتجدر الإشارة هنا إلى احتمالية اختلاف المواقف التي يتخذها الشخص من قضايا معينة وهو في موقع المسئولية التنفيذية وبين المواقف التي يمكن أن يتخذها من نفس القضايا وهو بعيد عن المواقع التنفيذية وربما هذا هو ما حدث لطه حسين وذلك عقب توليه لمسئولية وزارة المعارف في حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) وقد كانت هذه المواقف والتي اتخذها طه حسين من قضايا استقلال التعليم الجامعي سببا في هجوم الصحافة السعدية عليه وهو ما سنتعرض له تفصيلا عند الحديث عن المواقف التي اتخذتها صحافة الهيئة السعدية في الدفاع عن استقلال الجامعة.

*** اختيار العمداء بالانتخاب:**

وفي إطار تأكيدها المستمر على ضرورة الحفاظ على تمتع الجامعة باستقلالها رحبت الصحافة الوفدية بموافقة لجنة المعارف في حكومة الوفد الأخيرة عام ١٩٥١ على بعض القرارات الخاصة بالتعليم الجامعي والتي رأت أن من شأنها ضمان استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها، وضربت صحيفة (صوت الأمة) مثالا على ذلك بقرار لجنة المعارف والخاص بضرورة إبعاد الجامعة عن مختلف الإجراءات الحكومية المعقدة وإطلاق يد أساتذتها لرفع مستواها العلمي، حيث رأت الصحيفة أن هذا القرار يعد بداية الطريق الصحيح لأن تؤدي الجامعة رسالتها العلمية وكذلك وظيفتها الاجتماعية واعتبرت الصحيفة كذلك أن هذا القرار يعد دعما واضحا لاستقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

وفي إطار ذلك طالبت (صوت الأمة) بضرورة توحيد النظام التعليمي الذي تسير عليه جامعات مصر الثلاث (فؤاد الأول، وفاروق الأول، وإبراهيم باشا الكبير) حتى يحدث الاتساق في التعليم الجامعي ككل.

وعن الطريقة التي يتم بها اختيار عمداء الكليات أشارت (صوت الأمة) إلى أن الانتخاب هو أفضل وسيلة يمكن الاعتماد عليها مشيرة إلى أن (الانتخاب) هو روح الديمقراطية التي تسير عليها البلاد في نظام الحكم والتي يجب أن تتمتع بها جميع الهيئات وبخاصة المؤسسة التعليمية في مصر، وتأكيدا على ذلك ربطت الصحيفة بين الحرية في اختيار العمداء ووكلاء الكليات عن طريق الانتخاب وبين استقلال الجامعة حين قالت "إنه لابد وأن تترك الحرية لأعضاء هيئة التدريس في اختيار عمداء الكليات ووكلائها، بما يحقق استقلال الجامعة"[١].

---

[١] صوت الأمة: ١٩٥١/٦/١٧ (استقلال الجامعة عن الإجراءات الحكومية المعقدة وإطلاق يد أساتذتها في رفع مستواها العلمي)، ص٥.

(٢) صحافة الأحرار الدستوريين:

• حرية البحث العلمي في الجامعة وأزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" ١٩٢٦:

وتدعيما لموقفها الخاص بضرورة حماية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي بداخلها تزعمت صحافة الأحرار الدستوريين جبهة الدفاع عن طه حسين وعن حرية البحث العلمي داخل الجامعة عقب حدوث أزمة كتاب (في الشعر الجاهلي) لطه حسين في عام ١٩٢٦.

فكانت صحيفة (السياسة) اليومية في مقدمة الصحف التي ناقشت ضرورة تمتع أستاذ الجامعة بالحرية الكاملة فيما يقوم به من أبحاث علمية كما رفضت الصحيفة فكرة معاقبة أستاذ الجامعة بسبب أفكاره وآرائه العلمية.

وكذلك وعلى امتداد شهري يوليو وأغسطس ١٩٢٦ اهتمت صحيفة (السياسة) اليومية بنشر الآراء والأفكار الجديدة التي قدمها طه حسين في كتابه "في الشعر الجاهلي" باعتباره عمل أدبي وثقافي جيد، كما خصصت الصحيفة مساحات للرد على ما جاء في هذا الكتاب باعتباره عملا أدبيا وعلميا يمكن إخضاعه للنقد.

وأكدت (السياسة) على أنها إذا كانت ترفض معاقبة طه حسين بسبب أفكاره العلمية، فإنها تؤكد على رفضها التام أن تكون معاقبته بالنقل من الجامعة كما طالبت بعض الأقلام على حد تعبير صحيفة (السياسة) والتي أرجعت هذا الهجوم على طه حسين قائلة "إنه هجوم ليس حقيقيا وليس بسبب الغيرة على الدين ومصلحة المسلمين وإنما لأسباب سياسية، وأنه لما كان للعلماء أن يثوروا لعامل سياسي، وليس لعامل ديني كي يحرجوا الوزارة الحاضرة أمام الرأي العام باسم الدين، وأنهم قد يريدون أن يتخذوا من هذه المسألة مآرب أخرى غير طه حسين"[1]. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن الوزارة التي كانت قائمة آنذاك هي وزارة ائتلافية برئاسة عدلي يكن رئيس حزب الأحرار الدستوريين.

وتعجبت الصحيفة من أن يتم انتهاك المفهوم الخاص باستقلال الجامعة والذي تم إقراره لها في المرسوم الخاص بنشأتها بهذه السرعة ولم يمر عام واحد على إنشائها وأضافت خصوصا وإذا جاء هذا الاعتداء صريحا واضحا على استقلال الجامعة ممثلا في شخص أحد أساتذتها (الدكتور طه حسين) بما يعد عقبة في طريق حرية البحث العلمي في الجامعة.

* تعليق صحافة الأحرار الدستوريين على حفظ التحقيق مع طه حسين:

وعقب قرار نيابة مصر العمومية بحفظ التحقيق مع طه حسين، رحبت صحافة الأحرار الدستوريين بهذا القرار مؤكدة على أن حفظ التحقيق مع طه حسين أكبر دليل على أن طه حسين لم يخطئ حين قدم أفكارا فيها شيء من التجديد والابتكار، ولذلك طالبت صحيفة (السياسة) اليومية أن تعطي

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٦/٧/١٣ (السياسة واستقلال الجامعة)، ص٦.

الفرصة كاملة لكل صاحب رأي أن يبدع ويبتكر دون وضع القيود عليه وبخاصة إذا كان هذا الإبداع في مجال التعليم الجامعي والذي يقوم على البحث والابتكار وليس على الحفظ والتلقين كما في التعليم المدرسي وعبرت السياسة عن رأيها ذلك قائلة "إن استقلال الفكر وحرية الرأي هما الضمان الوحيد لاستقلال التعليم الجامعي والذي لا يمكن أن يؤتي ثماره ويحقق الأهداف المرجوة منه إلا في ظل بيئة حرة تكفل أول ما تكفل لأستاذ الجامعة الاستقلال في الرأي والحرية في البحث العلمي"[١].

وكما هو واضح أن موقف صحافة الأحرار الدستوريين جاء على العكس تماما من موقف الصحافة الوفدية من قضية كتاب "في الشعر الجاهلي" عام ١٩٢٦ حيث تبنت صحافة الأحرار الدستوريين جبهة الدفاع عن طه حسين لسببين أولا بسبب انتمائه إلى حزب الأحرار الدستوريين آنذاك وثانيهما جاء بسبب تبني صحافة الأحرار الدستوريين لمبادئ الليبرالية والحرية الفردية وهي تلك المعتقدات الفكرية التي كانت كثيرا ما تشير إليها صحافة الأحرار الدستوريين وقد كانت نفس السبب وراء تبني صحافة الدستوريين للبعد التنويري في معالجة القضايا الاجتماعية مثل التعليم وحرية المرأة.

* نقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢:

هاجمت (السياسة الأسبوعية) كل المحاولات التي تقوم بها وزارة المعارف الصدقية ووزيرها محمد حلمي عيسى باشا من أجل هدم استقلال الجامعة وضمان السيطرة عليها كمؤسسة تعليمية حرة يمكن أن تقوم بدور هام في نهضة المجتمع المصري وأرجعت الصحيفة ذلك إلى "أن الوزارة لا تفهم معنى الجامعة حتى وصلت إلى حد الاعتقاد الخاطئ بأن الجامعة مجموعة مدارس خاضعة لإدارة واحدة هي إدارة الجامعة، بدلا من أن تكون خاضعة مباشرة لوزارة المعارف"[٢].

وأكدت الصحيفة على أن هذا الفهم الخاطئ لمعنى التعليم الجامعي وأهميته هو الذي أدى لأن يعتقد وزير المعارف أن له الحرية الكاملة في أن يتصرف في شئون الجامعة وشئون أساتذتها كما يتصرف مع موظفي المدارس الابتدائية والثانوية بالنقل أو الفصل أو التأديب.

وفي عام ١٩٣٢ حين قامت وزارة المعارف بنقل طه حسين خارج الجامعة وعزله من منصبه كعميد لكلية الآداب لأسباب سبق ذكرها والتي تبعتها استقالة مدير الجامعة أحمد لطفي السيد من منصبه أشارت (السياسة) اليومية إلى كونها في مقدمة الصحف التي نبهت إلى خطورة الفهم الخاطئ لمعنى الجامعة مما يؤدي إلى أن يتصرف وزير المعارف مع أساتذة الجامعة كما يتعامل مع مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية ووصفت (السياسة) اليومية قيام وزارة المعارف بنقل طه حسين خارج الجامعة، بأنه بداية الطريق الحقيقي للقضاء على استقلال التعليم الجامعي في مصر مؤكدة على أن هذا التصرف الخاطئ كان السبب الحقيقي وراء استقالة مدير الجامعة تلك الاستقالة التي عبرت عن فهم حقيقي لمعنى

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٦/٧/١٦، (استقلال الجامعة حرية البحث العلمي)، ص٦.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٣١/١/١٢، (الوزارة والجامعة)، ص٣.

الجامعة وأهمية تمتعها بالحرية والاستقلال، وأضافت الصحيفة أنه وعلى الرغم من أهمية التعليم الجامعي وأهمية ضمان استقلاله حتى يؤتي الثمار المرجوة منه، إلا أن وزارة المعارف الصدقية تسعى بشكل جدي للقضاء على هذا الاستقلال حتى ساوت بين الجامعة والمدارس الابتدائية وذلك حين أقدمت على نقل طه حسين خارج الجامعة وتدعيما لوجهة نظرها هذه قالت (السياسة) اليومية "أن المحافظة على المستوى العلمي الذي يجب أن ترمي إليه الجامعة، لن يتأتى إلا بحرية البحث، وتمكين الأساتذة ومعاونتهم على ذلك وإشعارهم بالاطمئنان على بحوثهم وأن بوسعهم أن يواصلوها من غير أن يتعرضوا لما يقطعهم عنها"[١].

وأضافت الصحيفة أن هذين المظهرين (الحرية والطمأنينة) لا غنى عنهما إذا أريد للجامعة أن تكون جامعة حقيقية وكي تصبح عونا للأمة المصرية في طريقها للاستقلال"[٢] على حد تعبير الصحيفة.

*** العلاقة بين استبداد الحكومات ومحاولتها الاعتداء على استقلال الجامعة:**

وقد كانت قضية نقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢ سببا في أن تنظر صحافة الأحرار الدستوريين لفترة حكومة إسماعيل صدقي (١٩٣٠- ١٩٣٣) باعتبارها أكثر الفترات استبدادا في تاريخ الجامعة المصرية من حيث سعي الحكومة الصدقية الدائم للسيطرة على الجامعة كمنبر حر للثقافة العالية في المجتمع المصري ودللت على ذلك بنقل طه حسين خارج الجامعة ١٩٣٢ ثم العديد من المواقف التي حرصت صحافة الأحرار الدستوريين على رصدها ومعالجتها بالنقد والتحليل فأشارت صحيفة (السياسة الأسبوعية) إلى أن فترة حكومة إسماعيل صدقي والتي امتدت من ١٩٣٠- ١٩٣٣ حين كان محمد حلمي عيسى باشا وزيرا للمعارف، باعتبارها أكثر فترات الاستبداد في تاريخ الجامعة المصرية حيث أكدت صحيفة (السياسة الأسبوعية) على وجود علاقة وطيدة بين الحكومات الاستبدادية وبين محاولاتها المستمرة للقضاء على منابر الثقافة الحرة في المجتمع المصري وفي مقدمتها الجامعة وتأكيدا على وجهة نظرها هذه ذكرت (السياسة الأسبوعية) أنه خلال فترة الحكومة الصدقية تحولت الجامعة إلى مدرسة حكومية لا حرية لها ولا استقلال وأضافت الصحيفة أن محاولة الاعتداء على استقلال الجامعة يعد أهم مظهر من مظاهر جمود وتخلف الحكومات الاستبدادية مشيرة إلى أنه وفي مثل هذه العهود غالبا ما يذهب العمداء والأساتذة والطلبة ضحية الاعتداء على استقلال الجامعة، في حين يذهب البعض الآخر دفاعا عن هذا الاستقلال وحرية الجامعة.

وفي إطار توصيف (السياسة الأسبوعية) لمدى استبداد حكومة صدقي في التعامل مع الجامعة قالت "فلأول مرة في تاريخ الجامعات تتدخل إحدى الجهات الإدارية في أمر الترقيات والتعيينات ويتم

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٣٢/١٠/١٠ (سياسة تستكثر التعليم الصحيح ومظاهرها ذلك ..)، ص٣.

(٢) السياسة اليومية: المصدر السابق.

فصل أستاذ من الجامعة ليصبح مدرسا معاقبا وهؤلاء الطلاب الذين كان يتم اعتقالهم لاشتراكهم في أحزاب معارضة أو حضورهم اجتماعات أو اتهامهم بتوزيع منشورات"[١].

وواصلت الصحيفة حديثها عن مظاهر ضياع استقلال الجامعة خلال هذه الفترة فذكرت أنه خلال فترة حكومة صدقي دخلت قوات البوليس الجامعة والتي وجدت أساسا لحفظ النظام في الجامعة وليس لإرهاب الطلاب والأساتذة، وأضافت الصحيفة حتى وصل الأمر إلى حد قيام حرس الجامعة بتدبير المؤامرات مع الطلاب الحكوميين (الصدقيين) ليعاونوهم على اعتقال زملائهم عن طريق دفع المصروفات العلنية لهم وعلى حد تعبير الصحيفة "إنه لا يوجد أكثر من هذا دليل على ضياع استقلال الجامعة وهيبتها، ضياعا وصل إلى حد قيام أحد العمداء بتقبيل يد أحد الوزراء معلنا أنه لا يجد مانعا من تقبيل هذه اليد مرة أخرى حتى ولو كان ذلك لأتفه الأسباب"[٢].

* تعديل لائحة كلية الحقوق ١٩٣٤:

وفي أكتوبر ١٩٣٤ حين قامت وزارة المعارف ووزير معارفها محمد حلمي عيسى باشا (في حكومة عبدالفتاح يحيى الأولى (سبتمبر ١٩٣٣ ــ ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) بوضع لائحة جديدة لكلية الحقوق تم بمقتضاها زيادة مدة الدراسة في كلية الحقوق من أربع سنوات إلى خمس سنوات مما أدى إلى قيام المظاهرات داخل الكلية اعتراضا على هذه اللائحة الجديدة.

وكرد فعل لذلك هاجمت صحافة الأحرار الدستوريين هذا القرار غير الصائب على حد وصف صحيفة (السياسة) اليومية والتي أكدت على أن السبب الرئيسي وراء حدوث الاضطرابات داخل كلية الحقوق هي تلك القرارات غير الواعية لوزارة المعارف، ولذلك طالبت الصحيفة بإلغاء إشراف وزارة المعارف على الجامعة باعتبارها السبب الرئيسي في كل ما يحدث داخلها وذكرت (السياسة) اليومية أن وزارة المعارف تتعامل مع الجامعة كما كانت قوات الاحتلال الأجنبية تتعامل مع المواطنين من عشرات السنين ورأت الصحيفة أن السبب في تلك السياسات الخاطئة لوزارة المعارف يعود إلى "أنه ليس من بين رجالها من الجامعيين ممن يدركون معنى الجامعة إدراكا حقيقيا، خصوصا وأنه ليس منهم من تعرض لما تعرض له طه حسين"[٣].

وقد اتفقت صحافة الأحرار الدستوريين مع الصحافة الوفدية في الهجوم على تعديل لائحة كلية الحقوق وبخاصة أن وزارة المعارف في حكومة عبدالفتاح يحيى باعتبارها أولى الوزارات الملكية وصاحبة القرار الخاص بتعديل اللائحة جاءت وسط رفض تام من جميع الاتجاهات السياسية والحزبية آنذاك.

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٤/١٢/١٦ (الجامعة بين عهدين، خيري أبو المجد)، ص١٢.

(٢) السياسة الأسبوعية: المصدر السابق.

(٣) السياسة اليومية: ١٩٣٤/١٠/٢٤ (موقف الحكومة من مطالب إنجلترا مثل موقفها من طلاب الجامعة)، ص٧.

* **انتفاضة طلاب الجامعة عام ١٩٣٥:**

وفي عام ١٩٣٥ حين اضطربت الأوضاع داخل الجامعة واشتعلت مظـــاهرات الطـــلاب عقـب التصريح الذي أعلنه السير صامويل هور اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بتتبع أخبـــار المظـــاهرات وانتفاضة الطلبة بشكل خبري على مدى ثلاثة أيام متتالية، وخـــلال هـــذه التغطيـــات الخبريـــة لأخبـــار المظاهرات حرصت صحيفة (السياسة) اليومية على المطالبة بضرورة تهدئة الأوضـــاع داخـــل الجامعـــة موجهة النصح إلى طلابها بضرورة التزام الهدوء وعدم العبث بالنظام التعليمي الجامعي، كما أشارت إلـــى أن الانقطاع عن الدراسة من الجامعة ليس هو الحل للقضية الوطنية وعبرت صحيفة السياسة عن رأيـــها قائلة "إن الانقطاع عن الدرس في الجامعة المصرية ليس من مصلحة الطلاب في شـــيء فانتظـــام ســـير الدراسة الجامعية مظهر من مظاهر قوة الوطن ومن ثم وسيلة لتحقيق أهدافه في الاستقلال والذي بـــدوره يضمن استقلال التعليم الجامعي"[١].

ومع وضع النصب التذكاري لشهداء الجامعة داخل الحرم الجـــامعي قـــامت صحافـــة الأحـــرار الدستوريين بتغطية مراسم الاحتفال بشكل خبري دون التعليق عليها وهو مالا يدخل فـــي إطـــار المـــادة المحللة.

* **تعديل لائحة اتحاد الجامعة ١٩٣٦:**

وفي نوفمبر ١٩٣٦ حين قررت وزارة المعارف في حكومة مصطفى النحاس باشا الثالثة تعديـــل لائحة اتحاد الجامعة، رحبت صحافة الأحرار الدستوريين بهذا القرار على اعتباره نوعا من التطوير فـــي لوائح وقوانين الجامعة بما يجعلها في مقدمة جامعات العالم وفي إطار ذلك أجـــرت صحيفـــة (السياســـة) اليومية حوارا مع أحمد لطفي السيد باعتباره على رأس اللجنة والتي ألفتها وزارة المعارف لوضع اللائحـــة الجديدة، والذي أكد على أن اللائحة الجديدة من شأنها تنظيم العمل الطلابي داخل الجامعـــة بمـــا يطـــوره ويرتقي بمستواه، واستنكر أحمد لطفي السيد هجوم بعض الصحف على هذه اللجنة المكلفة بوضع اللائحـــة الجديدة بدعوى أنها وسيلة للقضاء على النشاط الطلابي.

وفي ذلك قال أحمد لطفي السيد "أن وضع لائحة جديدة لاتحاد الجامعة جاء فـــي إطـــار التطـــور الطبيعي للتعليم الجامعي في مصر وتغير متطلباته وليقدم الجميع العون للجنة الخاصة بوضع لائحة اتحـــاد الجامعة الجديدة"[٢].

وعلى الرغم من أن الحكومة الوفدية هي صاحبة هذا القرار إلا أن صحافة الأحرار الدســـتوريين رحبت بالقرار وذلك في إطار تبني صحافة الأحرار الدستوريين للبعد التنويـــري فـــي العمليـــة التعليميـــة

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٣٥/١١/٢٩، (سير الحوادث في الجامعة المصرية)، ص١، ٣.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٣٦/١١/١٢ ، (أحمد لطفي السيد واللائحة الجديدة لاتحاد الجامعة)، ص٣.

خصوصا وأنها رأت أن هذه التطورات من شأنها أن تدعم التعليم الجامعي وتطوره وبخاصة أنه جاء على رأس اللجنة المكلفة بوضع اللائحة الجديدة أحمد لطفي السيد الذي ينتمي إلى حزب الأحرار الدستوريين.

وذلك على العكس تماما من الموقف الذي اتخذته الصحافة الوفدية حين ناقشت نفس القضية وأخذت على عاتقها جانب الهجوم الشديد على القرار وذلك على الرغم من أن وزارة المعارف الوفدية هي صاحبة القرار كما سبق وأن أوضحنا.

* قضية منع الاختلاط بين الجنسين في الجامعة وتدريس الدين بها:

وفي عام ١٩٣٧ حين اضطربت الأوضاع داخل الجامعة المصرية وقامت المظاهرات التي تطالب بتدريس الدين في الجامعة ومنع الاختلاط بين الجنسين وباقي المطالب التي تقدم بها طلاب كلية الحقوق في المذكرة السابق الإشارة إليها، حتى أن قوات البوليس اقتحمت الحرم الجامعي لتفريق المتظاهرين من الطلاب والأساتذة.

وبتأثير اضطراب الأوضاع داخل الجامعة المصرية اهتمت صحافة الدستوريين ببحث الأسباب التي تؤدي إلى عدم استقرار النظام الجامعي في مصر مما يؤدي لأن يفقد التعليم الجامعي في مصر استقلاله حيث رأت صحيفة (السياسة الأسبوعية) أن العلاقة الخاصة بين الجامعة ووزارة المعارف في حكومة مصطفى النحاس باشا الثالثة هي السبب في عدم إقرار الاستقلال للجامعة المصرية ومن ثم حدوث الاضطرابات بداخلها، مؤكدة على أنه إذا كانت الجامعة تبدو مستقلة ظاهريا فإنها تخضع لسياسة وزارة المعارف خضوعا فعليا وإن لم يكن هذا الخضوع قانونيا على حد تعبير الصحيفة والتي ذكرت أن أكثر ما يفسد استقلال الجامعة هو لجوء الهيئات السياسية المختلفة سواء أكانت في الحكم أم لا، إلى طلبة الجامعة لمشايعتها والوقوف إلى جانبها، إلى حد أن وصل الأمر إلى درجة تحكم الطلبة في أساتذتهم وعمدائهم، بل ويتحكمون في رجال السلطة التشريعية وكذلك التنفيذية وضربت (السياسة الأسبوعية) مثالا على ذلك قائلة "فما أن يتم وضع قانون للجامعة حتى يثور الطلبة لتغييره غير أنه لا يمكن اعتبار الطلبة هم المسئولين عن هذه الحالة وإنما عدم احترام استقلال الجامعة من الهيئات العليا، أو من رجال الجامعة أنفسهم[١].

وتساءلت الصحيفة عن الفائدة التي يمكن أن تعود على الجامعة من وراء الاضطرابات القائمة فيها بسبب اعتراض طلبة كلية الحقوق على اختلاط الجنسين داخل الجامعة وعدم تدريس الدين بها. مما أدى إلى تعطيل الدراسة ودخول قوات البوليس لحرم الجامعة وقيام أحمد لطفي السيد مدير الجامعة بتقديم استقالته اعتراضا على ذلك.

واهتمت الصحيفة بتوضيح رأيها في هذا الجدل المحتدم حول المذكرة التي تقدم بها طلاب كلية الحقوق والتي يطالبون من خلالها بتدريس الدين في الجامعة ومنع الاختلاط فيها، حيث رأت (السياسة

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٧/٦/١٢ (الدكتور هيكل يقول الجامعة المصرية هي جامعة الخبرة ولابد لمصر من جامعات غيرها لتعميم الروح الجامعية في التعليم المصري)، ص٦، ٧.

الأسبوعية) أن قضية تعليم الفتاة قد تم حسمها منذ أن اهتمت الجامعة الأهلية بإنشاء قسم خـــاص للنســـاء ومن بعده تطور الدراسات الخاصة بالفتاة في الجامعة المصرية عقب تأسيسها عام ١٩٢٥، وعن تدريـــس الدين في الجامعة أضافت الصحيفة أن الدين والعلوم المتعلقة به لها مكان متخصص في دراستها ألا وهــو الأزهر والجامعة لها العلوم الخاصة بها فلابد وأن تلتزم كل جهة علمية بما تقدمه لأبناء الشعب المصري.

وتعقيبا على ذلك قال هيكل "إن التدخل في شئون التعليم الجامعي وفي الأمور الداخليـــة للجامعـــة ومن ثم اضطراب الأوضاع بداخلها لا يمكن أن يؤدي أبدا إلى تعليم جامعي مستقل خصوصا وإذا كـــانت العوامل السياسية وراء هذه الاضطرابات وليست مصلحة التعليم الجامعي[1].

وأرجع هيكل كذلك السبب في اضطرابات الجامعة إلى السياسة الخاطئـــة التـــي تتبعـــها حكومـــة مصطفى النحاس باشا الثالثة (الوفدية) تجاه الطلاب والجامعة، فذكر هيكل أن الحكومة الوفدية هـــي التـــي تدفع الطلبة لإثارة الشغب والاضطرابات داخل الجامعة وذلك بسبب تشجيعها الدائم للطلاب على الاشـــتغال بالسياسة الحزبية ومن ثم الاعتراض والتمرد على قواعد ثابتة تم الارتكان إليها وقتا طويلا.

وأضاف (هيكل) أن الأمر وصل إلى حد جعل الطلاب لا يقفون في الاشتغال بالسياسة عنـــد حـــد إبداء الرأي فقط وإنما وصل لدرجة سعيهم الدائم لإلزام الحكومة الوفدية ذاتها بآرائهم.

وواصلت صحيفة (السياسة الأسبوعية) حديثها عن مخاطر الزج بالطلاب للدخول في الصراعـــات السياسية والحزبية حين أشارت إلى خطأ احتضان الحكومة الوفدية لانتخابات اتحاد طلاب الجامعة وكأنـــها انتخابات بين حزب الوفد وباقي الأحزاب السياسية واعتبرت أن ما فعلته حكومة الوفد مع طلاب الجامعـــة المعروفين بانتمائهم لحزب الوفد يعد نوعا من تدليل الطلبة وتشجيعهم على الاشتغال بالعمل السياسي.

وأضافت الصحيفة إن اشتغال الطلبة بالعمل السياسي يؤثر بشكل سلبي على استقلال الجامعة وفـــي ذلك قالت "إن اشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية والذي لا يتوقف عند حد إبداء الرأي يؤثـــر بالســـلب علـــى استقلال الجامعة، فالحكومة الوفدية لا تفهم معنى الحزبية بالمعنى الصحيح، فإذا كان للحكومـــة أن تلـــوم أحدا على ما حدث في الجامعة، فلا تلومن إلا نفسها"[2].

وإذا كان موقف صحافة الأحرار الدستوريين المؤيد للاختلاط بين الجنسين في الجامعة والرافـــض لتدريس الدين بها قد جاء نتيجة للاتجاه الليبرالي الذي كانت تنتهجه صحافة الأحرار الدستوريين وبخاصـــة حيث أخذت على عاتقها البعد التنويري وبخاصة فيما يتعلق بقضايا تعليم الفتاة، فانفردت صحافة الأحـــرار الدستوريين بنغمة حرية واضحة أكثر تحررا من باقي الاتجاهات الصحفية باعتبارها معبرة عـــن حـــزب

---

(1) السياسة الأسبوعية، المصدر السابق.

(2) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٧/١٠/٣، (استقالة مدير الجامعة وسياسة الحكومة إزاء الطلبة)، ص١، ٤.

النخبة وزمرة المثقفين الذين اعتنقوا الفكر الغربي قلبا وقالبا وانبهروا به وحاولوا تطبيق نموذجه في المجتمع المصري لاسيما فيما يتعلق بقضايا تعليم الفتاة"[١].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أيضا أنه وعلى الرغم من اتفاق الباحثة مع الطرح الخاص بصحافة الأحرار الدستوريين حول عدم ضرورة الزج بطلاب الجامعة إلى ميدان الصراع الحزبي والسياسي مما يؤثر بالسلب على استقلال الجامعة وتعطيل مسيرة التعليم الجامعي، إلا أن الباحثة رأت كذلك ضرورة التفرقة بين عمل الطلبة بالسياسة الحزبية وبين اشتغالهم بالقضية الوطنية والتي كانت مشتعلة آنذاك وهي القضية التي اشتغل بها كل أبناء الأمة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية وهو ذلك الفرق الذي سبق وأكدت عليه الصحافة الوفدية وهو ما لم تشر إليه صحافة الأحرار الدستوريين عند مناقشتها لاشتغال الطلبة بالسياسة وربما يفسر ذلك الهجوم على اشتغال الطلبة بالسياسة من قبل صحافة الدستوريين في إطار هجومها على حزب الوفد كحزب سياسي منافس ومن ثم اتهامه بدفع الطلبة إلى الاشتغال بالسياسة وذلك من وجهة نظر الصحافة المعبرة عن حزب الأحرار الدستوريين.

*** الهجوم على موقف حكومة الوفد الأخيرة من قضية استقلال الجامعة (١٩٥٠/ ١٩٥١):**

وفي مطلع الخمسينيات ومع تولي الوزارة الوفدية الأخيرة الحكم في البلاد، عاودت صحافة الأحرار الدستوريين دعوتها للحفاظ على استقلال التعليم الجامعي وذلك انطلاقا من أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعة في نهضة المجتمع المصري ولذلك طالبت صحيفة (السياسة) اليومية بأن تحصل الجامعة على استقلالها الكامل بحيث تكون لها الحرية التامة في إدارة شئونها وبعيدا عن أية سيطرة خارجية وفي ذلك قالت الصحيفة "فإذا ما تحقق للجامعة المصرية هذا الاستقلال كانت قادرة على تحمل عبء النهوض بهذه البلاد"[٢].

وكان هذا التأكيد على ضرورة أن تتمتع الجامعة بكامل استقلالها في إدارة شئونها الداخلية، سببا في الهجوم الذي شنته صحافة (الأحرار الدستوريين) على طه حسين وزير المعارف حين أشار إلى ضرورة أن تتنازل الجامعة المصرية عن الإعانات التي تقدمها لها الحكومة حتى تحصل على استقلالها الكامل فنفت صحيفة (السياسة) اليومية هذا الزعم مؤكدة على عدم وجود علاقة بين أن تحصل الجامعة على مساعدات مالية من الحكومة وبين أن تتمتع باستقلالها واعتبرت الصحيفة ما صرح به وزير المعارف بأنه من قبيل التهديد للجامعة ورجالها وكأنه يتوعدهم بحرمان الجامعة من مخصصاتها المالية إذا ما طالبوا باستقلالها، وتعجبت (السياسة) من أن يكون ذلك هو موقف طه حسين وهو أكثر من تعرضوا للإيذاء حين تدخلت الحكومات المستبدة في شئون الجامعة وقامت بفصله منها عام ١٩٣٢

---

(١) شيرين سلامة، مصدر سابق، ص٣٢٠.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٥٠/٨/١٧ (الجامعة المصرية وعبء النهوض بالمجتمع)، ص٦.

وعبرت عن رأيها ذلك قائلة "إنه ليس من الديمقراطية يا وزير المعارف أن تهدد الجامعة بقطع مخصصاتها المالية وحرمانها من ميزانية الدولة في مقابل حصولها على الاستقلال"[١].

واستمرارا لهجوم صحافة الدستوريين على العلاقة بين وزارة المعارف ووزيرها طه حسين (في حكومة الوفد الأخيرة ١٩٥٠/ ١٩٥١) من ناحية وبين الجامعة من ناحية أخرى هاجمت صحيفة (السياسة) اليومية قرار طه حسين بالاعتراض على التصديق على قرارات المجلس الأعلى للجامعات بدعوى وجوده في الخارج أثناء صدور هذه القرارات، حيث أشارت صحيفة (السياسة) اليومية إلى هذا الرفض باعتباره اعتداء صريحا وواضحا على نص القانون الذي لم يشترط موافقة وزير المعارف على هذه القرارات باعتباره الرئيس الأعلى للجامعات وتعجبت الصحيفة من أن تأتي هذه التصرفات من طه حسين باعتباره كان أول المتضررين من عدم استقلال الجامعة وعبرت (السياسة) اليومية عن ذلك قائلة "وليتذكر معالي وزير المعارف كيف ثارت ثائرة الجامعة أساتذة وطلابا وإدارة لمقاومتهم الاعتداء على استقلال الجامعة في شخصه وليعلم أنه لا حياة للتعليم الجامعي دون الاستقلال والحرية"[٢].

وهو نفس الموقف الهجومي الذي اتخذته الصحافة السعدية من هذا القرار كما سيتضح فيما بعد، ولكن مما تجدر الإشارة إليه هنا أنه وفي إطار تأييدَ الصحافة الوفدية لقرارات وزير المعارف طه حسين باعتباره وفديا في حكومة وفدية (١٩٥٠/ ١٩٥١) فإنها لم تشر إلى هذا القرار وإنما جاءت معالجتها لموقف وزارة الوفد الأخيرة من استقلال التعليم الجامعي في إطار الدفاع عن طه حسين باعتباره وزيرا وفديا وقامت بعمل حوارات معه ليرد على الاتهامات الموجهة له كما سبق وأن أوضحنا ولم يتم التعرض لهذا الموضوع وغيره من القرارات التي كانت ذريعة لأن تهاجمه الصحافة المعبرة عن كل من الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية.

وإذا كانت صحافة الأحرار الدستوريين قد اتفقت مع الصحافة الوفدية في مناقشة أهم القضايا (والتي كانت مثارة أثناء الفترة المدروسة ١٩٢٣- ١٩٥١) والمتعلقة باستقلال التعليم الجامعي وحرية البحث العلمي في الجامعة مثل أزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" ١٩٢٦، ونقل طه حسين ١٩٣٢ وتعديل لائحة كلية الحقوق عام ١٩٣٤ وانتفاضة طلبة الجامعة عام ١٩٣٥، وتعديل لائحة اتحاد الجامعة عام ١٩٣٦، وقضية منع الاختلاط بين الجنسين وتدريس الدين في الجامعة عام ١٩٣٧، ثم تعرضها لقرارات وزارة المعارف في حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) والمتعلقة بالتعليم الجامعي، يمكن القول بأن صحافة الأحرار الدستوريين كذلك اهتمت بمناقشة بعض القضايا الأخرى ذات الارتباط باستقلال الجامعة ومنها العلاقة بين ميزانية وزارة المعارف واستقلال الجامعة وكذلك القضية الخاصة بترقية أعضاء هيئة التدريس ١٩٤١ وهو ما سنتعرض له تفصيلا كما يلي:

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٥١/٣/١ (وزير المعارف والجامعة المصرية)، ص٣.

(٢) السياسة اليومية: المصدر السابق، ص٦.

• ميزانية وزارة المعارف وعلاقتها باستقلال الجامعة ١٩٣٤:

في نهاية عام ١٩٣٤ حين ناقش مجلس النواب ميزانية وزارة المعارف وأعلن وزير المالية أحمد عبدالوهاب باشا (في حكومة توفيق نسيم الثالثة) أن الوزارة في حاجة إلى توفير الميزانيات اللازمة لتغيير وتطوير برامج التعليم ونظمها وبخاصة التعليم الجامعي، نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين (السياسة الأسبوعية) اعتبرت هذا التصريح والذي أعلنه وزير المالية أصدق دليل على السعي المستمر للسيطرة على استقلال الجامعة، حيث رأى هيكل أن وزير المالية حين تحدث عن شئون التعليم الجامعي في إطار علاقتها بالميزانية تحدث عن التعليم وكأنه أصغر شئون الدولة وأضاف هيكل وكأن رجال الجامعة مطالبون بتنفيذ قراراته كما هي ورأى الكاتب أن الأخطر من تصريح وزير المالية ذاته هو سكوت أساتذة الجامعة أنفسهم وهم يسمعونه ولا تأخذهم الغيرة على كرامة العلم والعلماء وعلى استقلال جامعتهم، غير أن هيكل أرجع هذا السكوت من قبل أساتذة الجامعة على خوض وزير المالية في شئون التعليم الجامعي دون وجه حق، إلى حرص الأساتذة على مصالحهم أكثر من حرصهم على استقلال الجامعة، وبالتالي أصبح لهم الفضل في ضياع استقلالهم واستقلال العلم على حد تعبير هيكل والذي قال "فلو أن الجامعة مستقلة لكان هذا القرار صدر عن الأساتذة، ولكان ذلك صالحا وخيرا، لكن رجال الجامعة صامتون ينظرون وينفذون ما تراه الهيئات التشريعية والتنفيذية[١].

وفي العدد التالي من (السياسة الأسبوعية) واصل هيكل حديثه عن استقلال الجامعة، حين أعلن عن أسفه الشديد للموقف الصامت الذي أتخذه أساتذة الجامعة حين تدخل وزير المالية في واحدة من أهم الشئون الخاصة بالتعليم الجامعي وهي برامجه ونظمه التعليمية ومناهجه، كذلك ترحم هيكل على ما جاء في العقد الذي تم إبرامه بين الحكومة والجامعة والذي تقرر بمقتضاه ضم الجامعة للحكومة المصرية، من حيث ضمان استقلال الجامعة مشيرا إلى أن ذلك الاتفاق تحول إلى حبر على ورق، ثم نبه هيكل إلى خطورة ضياع استقلال الجامعة مؤكدا على أنه لو لم يكن العلماء مستقلين يحترمون استقلالهم لا يمكن أن يطلب من باقي الأمة أن تكون مستقلة وحمل هيكل أساتذة الجامعة مسئولية الحفاظ على استقلال الجامعة قائلا "فأساتذة الجامعة يحملون في هذه الأيام تبعة كبرى فهم المسئولون عن مصير استقلال الجامعة وعن مصير هذه الأمة، وهذه التبعة أكبر من العيش والدرجات والمناصب"[٢].

* ترقيات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ١٩٤١:

وعندما تولى الدكتور محمد حسين هيكل وزارة المعارف في الفترة من ١٩٣٨- ١٩٤١ لاحظ أن الشكوى تتردد في البرلمان حول تقصير أساتذة الجامعة والأساتذة المساعدين ممن سمح لهم بمزاولة مهنة خارج الجامعة في المواظبة على أداء محاضراتهم والالتزام بالبحث العلمي مما أدى إلى عدم وجود إنتاج

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٤/١٢/٢ (استقلال الجامعة من المسئول عن اضطراب مصيرة، محمد حسين هيكل)، ص٣.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٤/١٢/٩ (استقلال الجامعة من المسئول عن اضطراب مصيره، محمد حسين هيكل)، ص٣.

علمي ذي قيمة مما أثر بالسلب على الحياة الجامعية والتي تقوم في الأساس على الانقطـــاع لأداء البحـــث العلمي.

وهو ما سبق وأن نبهت إليه صحافة الأحرار الدستوريين مبكرا في العشرينيات حينما طالبت بعـدم السماح لأعضاء هيئة التدريس بتولي مناصب أخرى خارج الجامعة حتى لا يؤثر ذلك على إنتاج البحـــث العلمي كما سبق أن ذكرنا.

وعلى الرغم من أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٣ بشأن شروط توظيف أعضـــاء هيئـــة التدريـــس اشترط لترقية المدرس إلى وظيفة الأستاذ المساعد ضرورة انقضاء أربع سنوات على التعيين في وظيفـــة مدرس، كما اشترط القانون المدة نفسها بالنسبة للأساتذة المساعدين الذين يرقون إلى كراســـي الأســـتاذية دون أن يشترط القانون ضرورة التقدم بأبحاث علمية للترقية، غير أن القانون والصادر فـــي عـــام ١٩٣٥ في المادة الخامسة منه اشترط ضرورة أن يتقدم أعضاء هيئة التدريس بأبحاث مبتكرة للحصول على هـــذه الترقيات.

نقول أنه وحين عرضت القرارات الخاصة بشأن ترقية بعض أعضاء هيئة التدريس عـــام ١٩٤١ لاعتمادها انتهز وزير المعارف تلك الفرصة وطلب من إدارة الجامعة أن ترفق بكل قرار ترقيـــة مذكـــرة عن البحوث المبتكرة والتي قدمها المرشحون لهذه الترقيات وذلك خلال السنوات الأربع المنقضية وعندمـــا لاحظ هيكل أن هذه المذكرات في معظمها لم تحتو إلا على الدراسة التي حصل بها المرشح على درجـــة الدكتوراه امتنع عن توقيع القرارات وأبدى تأكيده على ضرورة الالتزام بنص القانون حين اشترط التقـــدم ببحوث علمية مبتكرة.

وحين أبدى علي باشا مدير الجامعة استياءه من موقف وزير المعارف ومؤكـــدا علـــى أن ذلـــك سيضطر أعضاء هيئة التدريس إلى ترك الجامعة ومن ثم تعجز الجامعة عن أن تجد من يحل محلهم.

نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين رفضت ما أعلنه مدير الجامعة مؤكدة على ضرورة أن يلـتزم أعضاء هيئة التدريس بتقديم إنتاج علمي مبتكر مما يدعم التعليم الجامعي في مصـــر، ونشـــرت صحيفـــة (السياسة) اليومية اقتراحا لوزير المعارف كحل لمواجهة رفض الأساتذة التدريس في الجامعة قـــائلا "أنـــه من الممكن أن تعتمد الجامعة على بعض الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاءة والفضل وإجزال العطـــاء للطلبة حتى يكونوا من ضمن أعضاء هيئة التدريس الخاصة بجامعة فاروق الأول"[١].

غير أن مدير الجامعة وكرد فعل على هذا التصريح تحفظ على اقتراحات وزير المعـــارف معلنـــا عن ضرورة إعطائه فرصة حتى تتسنى له دراستها ورأى أنه من الممكن التعاقد مـــع بعـــض الأســـاتذة الأجانب كأساتذة زائرين.

(١) السياسة اليومية: ١٩٤١/١٢/١١ (ترقية أعضاء التدريس ونظام الجامعة المصرية، حديث لوزير المعارف)، ص٣.

وكان هذا الموقف سببا في إثارة حفيظة الأساتذة المصريين بالجامعة وإعلانهم الإضراب معترضين على مقترحات وزير المعارف واتهموه بتدخله في شئون الجامعة ومحاربة استقلالها في شخص أساتذتها.

غير أن صحيفة (السياسة) اليومية نفت أن يكون غرض وزير المعارف محمد حسين هيكل السيطرة على الجامعة وتهديد كيانها المستقل، وأجرت الصحيفة حديثا مع وزير المعارف نفي من خلاله أنه كان يقصد المساس باستقلال الجامعة مؤكدا على أنه كان يسعى لتشجيع أساتذتها على أن يقدموا أبحاثا مبتكرة وأن يلتزموا بواجبتهم التعليمية على نحو مرض ونشرت له (السياسة) اليومية قوله "إن استقلال الجامعة لا ينظمه قانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به فوق كل اعتبار مادي أو غير مادي وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل محاولة لمحاربة العلم، حتى لا يخل أحد بواجبه، عند ذلك تسمو مكانة الجامعة، لا في وطنها وحده، بل في العالم بأسره"[1].

---

(1) السياسة اليومية، المصدر السابق.

(٣) صحافة الهيئة السعدية:

* اشتغال الطلبة بالسياسة وأثره على استقلال الجامعة:

وانطلاقا من تأكيد صحافة الهيئة السعدية على أهمية ضمان مبدأ استقلال التعليم الجامعي وحرية البحث العلمي اهتمت الصحافة السعدية بالبحث عن الأسباب التي تعوق استقلال التعليم الجامعي وجاءت في مقدمة الأسباب والتي طرحتها صحافة السعديين اشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية، وذلك حين أشارت إلى وجود عدد من السياسيين ممن لهم مصلحة مباشرة في الزج بالطلبة إلى ميدان السياسة الحزبية مما يؤثر بشكل سلبي على استقلال التعليم الجامعي وتأكيدا على ذلك ذكرت صحيفة (الدستور) أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انصراف الطلبة عن العلم ونشأة بذور الصراع والشقاق بين الطلبة. غير أن (الدستور) في مناقشتها لقضية اشتغال الطلبة بالسياسة وأثره على استقلال الجامعة حرصت على أن تفرق بين اشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية وبين اشتغالهم بالعمل الوطني، حيث لم تجد الصحيفة مانعا من أن يشتغل الطلبة بالعمل الوطني في ميدان الكفاح مادام ذلك في سبيل القضية الوطنية، أما عن العمل الحزبي ونشره لبذور الصراع بين الطلبة، فرأت الصحيفة أن ذلك يؤثر بالسلب على مستقبل الطلاب وذلك ما تكرهه الجامعة لأبنائها على حد تعبير (الدستور) "فمستقبل مصر يتطلب إعداد الرجال الصالحين للبلاد، غير أن السياسة الحزبية تقضي على هذا، حيث يقتضي هذا أحيانا تقديم الرشاوي وذلك لتسهيل الامتحانات وتخفيض عدد السنوات الدراسية، مما يؤثر بالسلب على العملية التعليمية"[١].

وواصلت الصحيفة مناقشتها لمخاطر اشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية داخل الجامعة مؤكدة على أنه إذا كان التعليم الجامعي المستقل لا يقوم قياما صحيحا إلا بالاتصال الشخصي والمستقل بين أساتذة الجامعة وطلابها، فإن "إثارة الأحقاد" كما ذكرت (الدستور) بين عناصر العملية التعليمية (الأستاذ والطالب) بسبب الصراعات الحزبية سوف تؤدي إلى انتفاء ذلك الاتصال المطلوب تحقيقه بين الطالب والأستاذ لضمان استقلال التعليم الجامعي ولذلك طالبت (الدستور) مختلف الأحزاب السياسية بالكف عن استمالة الطلاب إليها ومحاولة التقرب إليهم بوسائل شتى وعلى حد تعبيرها "لابد من الكف عن ممالاة الطلاب والتقرب إليهم والاعتماد على تركهم للتعليم بحيث تتحول معاهد التعليم إلى حرما مقدسا مستقلا، لا تدلف إليه السياسة الحزبية، فلا صلاح للتعليم دون ذلك"[٢].

غير أن (الدستور) لم تلق بالمسئولية كاملة على الأحزاب السياسية وحكوماتها في تشجيع الطلبة على العمل بالسياسة الحزبية ومن ثم التأثير بشكل سلبي على استقلال الجامعة، حيث ذكرت الصحيفة أن هناك جزءا كبيرا من المسئولية يقع على رجال الجامعة أنفسهم وذلك بسبب عدم حرصهم على الالتزام بالمحافظة على قواعد وتقاليد النظم العلمية للجامعة، بما يسهل عمل الأحزاب السياسية داخل الجامعة

---

(١) الدستور: ١٩٣٨/٨/٨ (حديث مع الدكتور محمد عوض لا يصح أن ننقل الشارع إلى الجامعة)، ص٣.

(٢) الدستور: ١٩٣٨/٨/١٢ (اشتغال الطلبة بالسياسة واستقلال الجامعة)، ص٧.

ولذلك طالبتهم (الدستور) بضرورة القيام بتشجيع البحث العلمي وغرس الرغبة في الدرس وبث روح المنافسة العملية بدلا من تشجيعهم على ممارسة العمل السياسي الحزبي.

واقترحت الصحيفة تحقيقا لذلك وضع خطة رشيدة تكفل للتعليم الجامعي أن يسير في الطريق السليم لتحقيق الغرض المطلوب منه سواء في أداء رسالته العلمية أو القيام بوظيفته الاجتماعية وفي مطلع الأربعينيات عاودت الصحافة السعدية حديثها عن المخاطر التي يؤدي إليها اشتغال طلبة الجامعة بالسياسة، حيث رأت (الدستور) أن القضية ليست مجرد تحزب الطلاب في جماعات بعينها وإنما هي قضية إفساد أخلاق الشباب المتعلم بحيث تحولت الجامعة إلى مكان يضم زعماء متنافرين وجماعات متخاصمة من الطلبة تتضارب وتتقاتل بعد أن يقوم كل حزب بتقديم الرشاوي المالية للطلاب التابعين له كي يهتفوا لصالحه داخل الجامعة.

وأضافت الصحيفة أن ذلك كله أدى إلى نتيجة واحدة ألا وهي تحول طلبة الجامعة إلى متنافسين سياسيين يكرهون التعليم ونظامه لأنهم غير متفرغين له، وبالتالي أكدت (الدستور) على أنه حتى وعندما ينالون شهاداتهم فإنهم يكونون قد حصلوا عليها باسم الحزبية العمياء وبالتالي يتحولوا إلى موظفين بشهادات الجهل والغباء والتي وصلوا إليها عن طريق محاباة الأحزاب التي يشايعونها.

وتدعيما لذلك نقلت (الدستور) رأيا لطه حسين حول الأثر السلبي لاشتغال طلبة الجامعة بالسياسة قائلا "إن اشتغال الطلبة بالسياسة أدى إلى عدم استقلال العلم وبخاصة في الجامعة، عن الشئون السياسية مما أدى إلى ضعف الإنتاج العلمي والخلقي، فالحزبية غرست فيهم التمرد على التعليم وعلى القائمين عليه"[1].

*** الهجوم على قرارات طه حسين الخاصة بالتعليم الجامعي:**

*** فكرة إعانة القادرين للجامعة المصرية:**

ومع تولي طه حسين مسئولية وزارة المعارف في حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١)، جاءت قضية استقلال الجامعة في مقدمة القضايا التعليمية والتي اهتمت بها الصحافة السعدية وذلك من خلال نقدها المستمر لتصريحات وزير المعارف الخاصة باستقلال التعليم الجامعي، بل واتخذت من هذه التصريحات ذريعة للهجوم على طه حسين واتهامه بمحاولة السيطرة على الجامعة والقضاء على استقلالها.

فحين أعلن طه حسين عام ١٩٥٠ عن أنه لا يمانع في أن تحصل الجامعات المصرية على إعانات من القادرين حتى يتم توسيع قاعدة التعليم الجامعي كما تفعل الجامعات في إنجلترا والتي تتمتع باستقلالها الكامل في إدارة شئونها على الرغم من حصولها على إعانات من الحكومة، وفي هذا رأت

---

(١) الدستور: ١٩٤١/١٢/٢٤ (التعليم الجامعي حرية الطالب والأستاذ والجامعة، طه حسين)، ص٣.

الصحافة السعدية أن تصريحات وزير المعارف من شأنها هدم استقلال الجامعة من وجهة نظرها حيث نبهت صحيفة (الأساس) إلى خطورة هذا التصريح والذي يسمح بأن يقدم القادرون إعانات مالية للجامعة على اعتبار أن ذلك دعوة صريحة لتدخل بعض الهيئات في شئون الجامعة الداخلية مما يؤثر على حريتها واستقلالها كمؤسسة تعليمية لها كيانها المعنوي المستقل وأضافت (الأساس) أن ما يحدث في الجامعات الإنجليزية لا يمكن تطبيقه دون وعي على التعليم الجامعي في مصر[١].

* رفض طه حسين التصديق على قرارات المجلس الأعلى للجامعات:

كذلك وحين رفض طه حسين بوصفه وزيرا للمعارف التصديق على القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للجامعات أثناء سفره للخارج، بدعوى عدم تواجده أثناء مناقشة هذه القرارات، اتخذت الصحافة السعدية من هذه المواقف ذريعة للهجوم الشديد على طه حسين على اعتبار أنه طاغية جديد في الاعتداء على استقلال الجامعة وأساتذتها على حد تعبير صحيفة (الأساس) والتي ذكرت أن وزير المعارف أصر إصرارا لا يبرره أي قانون أو مرسوم على موقفه الخاطئ والخاص بعدم التصديق على قرارات المجلس الأعلى للجامعات، وأضافت الصحيفة أنه لم يكتف بذلك وإنما رفض إدراج تلك الموضوعات التي ناقشها المجلس الأعلى للجامعات أثناء سفره في اجتماع المجلس التالي إلا قبل أن يأمر هو بذلك، وعبرت الصحيفة عن رفضها لهذا الموقف حين قالت "أنه بذلك يكون متحديا لنص القانون وروحه وكذلك متحديا مدير الجامعة"[٢].

وجدير بالذكر هنا أن المادة ٣ من مرسوم إنشاء المجلس الأعلى للجامعات المصرية والصادر بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢ ينص على أن كل قرار يصدره مجلس مديري الجامعات في أمر محايد يدخل في اختصاص المجلس الأعلى للجامعات بحيث يتم عرضه على هذا المجلس لإبداء الرأي فيه قبل التصديق عليه من وزير المعارف العمومية[٣].

مما يعني أن هذه المادة لم تشترط موافقة وزير المعارف العمومية على القرارات الصادرة من مجلس الجامعات كي يتم إدخالها إلى جدول أعمال المجلس،ومن هنا اعتبرت (الأساس) هذا الموقف المتعنت من وزير المعارف، ليس القصد منه سوى سعي طه حسين نحو أحكام السيطرة على أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة المصرية، حتى تتعلق الهيئة به وتنتهي علاقتها بمجالس الكليات وأضافت (الأساس) متعجبة "أن طه حسين سنة ١٩٣٢، ليس هو معالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف ووزير الجامعات سنتي (١٩٥٠/ ١٩٥١)، فمعالي الدكتور طه حسين باشا الذي طالما نادى باستقلال

---

(١) الأساس: ١٩٥٠/٨/٢٥ (وزير المعارف يلغي تقسيط المصروفات الجامعية ويقرر دخول الكلية بالبطاقات في العام الجديد)، ص٣.

(٢) الأساس: ١٩٥٠/٢/٩ (طه حسين، طاغية جديد، كيف يتحكم في آلاف من أساتذة الجامعة)، ص٨، ٩.

(٣) تاريخ جامعة القاهرة، موسوعة قانون تنظيم الجامعات، مرجع سابق، ص١٩.

الجامعة وطالب بعدم التدخل في شئونها وكان هو شخصيا أحد ضحايا هذا التدخل، هو الذي يسعى الآن للقضاء على هذا الاستقلال"[١].

وهي في ذلك تكون قد اتفقت مع صحافة الأحرار الدستوريين في الهجوم على طه حسين.

* **اختيار العمداء بالانتخاب:**

وحين أعلن طه حسين عن رغبة الوزارة في تغيير نظام اختيار العمداء ليكون بالتعيين بدلا من الانتخاب هاجمت الصحافة السعدية هذا المطلب مؤكدة على رفضها التام لأن يتم إدراج هذا الموضوع ضمن ما ستناقشه لجنة المعارف بحكومة الوفد واتخذت صحيفة (الأساس) من هذه القضية ذريعة للهجوم على طه حسين حين ذكرت أن ما يقوم به وزير المعارف من حيث العبث بقوانين الجامعة ولوائحها لا يعبر إلا عن التخبط الواضح في قرارات طه حسين تجاه التعليم الجامعي وأضافت الصحيفة متهكمة على طه حسين أن الخطوة التالية في هدم التعليم الجامعي واستقلاله ستكون إعلان وزير المعارف عن رفض إقرار ما تصدق عليه مجالس الكليات من قرارات قبل العرض عليه أولا ليقرر عرض ما يوافق عليه في مجلس الجامعات بوصفه الرئيس الأعلى للجامعات؟!!!

وعبرت (الأساس) عن تذمر أساتذة الجامعات المصرية من التدخل الواضح لوزير المعارف في شئون الكليات الداخلية، كما أشارت الصحيفة بسلامة الموقف الذي اتخذه الدكتور بهي الدين بركات عضو مجلس جامعة فؤاد الأول حين قدم استقالته من عضوية المجلس اعتراضا على قرارات طه حسين فيما يتعلق بتعديل لوائح وقوانين الجامعة ونقلت الصحيفة عن الدكتور بهي الدين بركات قوله "إن الجامعة تطورت بهذه القوانين الجديدة وبرزت في نظمها روح جديدة أبعدتها عن استقلالها المنشود وجعلتها جزءا من إدارة وزارة المعارف، فطبيعة سلطة وزير المعارف يجب أن تكون اشرافية لا غير ولا يجب أن تصل إلى حد التدخل في قرارات مجلس الجامعة"[٢].

وفي يونيو ١٩٥١ عاود وزير المعارف طه حسين حديثه عن فكرة إعانة الجامعات وكيف يمكن للجامعة المصرية أن تحقق استقلالها في ظل حصولها على إعانات مالية من الحكومة، حيث رأي طه حسين أنه لكي تحصل الجامعة على استقلالها المالي ومن ثم استقلالها الإداري، فيجب ألا تكون خاضعة لإشراف الحكومة.

وتعقيبا على ذلك نقلت صحيفة (الأساس) عن طه حسين قوله "فلا تحيا الجامعات على ميزانية تقررها لها الحكومة وإنما تعيش على الإعانات المقدمة لها"[٣].

---

(١) الأساس: المصدر السابق.

(٢) الأساس: ١٩٥١/٢/١٦ (وزير المعارف اختيار عمداء الكليات ووكلائها)، ص٨.

(٣) الأساس: ١٩٥١/٦/٧ (حديث لوزير المعارف يتوقع فيه نتائج باهرة للتعليم الجامعي)، ص٣، ٤.

كما اقترح وزير المعارف سن مشروع لقانون جديد خاص باستقلال الجامعة يقوم على إقرار مبدأ الاستقلال للجامعات المصرية استقلالا تاما منذ إنشائها بحيث تختص الجامعات بإدارتها العلمية والمالية والفنية والتأديبية دون رقابة عليها، وعلى الرغم من أن طه حسين أشار إلى أنه ومع تطبيق هذا القانون سيكون على وزير المالية تدبير إعانة للجامعة يمنحها لها سنويا ويدبرها حسبما تسمح الميزانية، إلا أنه عاد ليؤكد على أن إقرار مثل هذا القانون سيتطلب كذلك رفع رسم القيد في الجامعات مصرية وعبر عن ذلك قائلا: "إن هذا القانون سيؤدي بالجامعات المصرية إلى الاستجداء من الأغنياء، فهل ستتحمل الجامعات المصرية ذلك؟!، بل وهل ستتحمل الأمة المصرية ذلك؟!!"[١].

ونفي طه حسين ما ادعته بعض الصحف من أنه وبهذه القرارات سوف يؤدي للقضاء على كيان الجامعة المصرية ككيان معنوي مستقل، ومؤكدا على أنه آخر من يعترض سير العمل في الكليات بسبب أنه كان هو ذاته أحد ضحايا الاعتداء على استقلال الجامعة.

وكرد فعل لتلك التصريحات التي نشرتها الصحافة السعدية لوزير المعارف، أكدت صحيفة (الأساس) أن وزير المعارف طه حسين بهذه التصريحات سيكون أول من يحارب الجامعات المصرية حتى يدفعها للتسول وذكرت أنه وحين أدرك تورطه مع الجامعات من حيث عدم قدرته على إصلاح ما أفسده في التعليم الجامعي، أعلن عن وجود مشروع لإقرار استقلال الجامعات المصرية استقلالا كاملا وهو في الحقيقة غير ذلك على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "وأعلن أنه ليس له عليها سلطان، فجاء حديثه حديث الكاذب فهل من الديمقراطية أن يوافق على قرارات المجلس الأعلى للجامعات بوصفه رئيسا أعلى لها، ثم يصدق عليها للمرة الثانية بعد موافقة مجلس الجامعات بوصفه رئيسا له، فيالها من ديمقراطية، بل ياله من طغيان، فالجامعات يا وزير المعارف لها رب يحميها"[٢].

وأوضحت (الأساس) أنه ليس من الديمقراطية كذلك أن يقوم وزير المعارف بتهديد الجامعة بحرمانها من ميزانية الدولة المخصصة لها كشرط لحصولها على استقلالها الفعلي وتعجبت من أن يعلن طه حسين أنه سيسعى للتسول من الأغنياء حتى تستطيع الجامعات القيام بالمهام الملقاة على عاتقها إذا ما تنازلت عن ميزانية الدولة في سبيل حصولها على استقلالها الإداري والعلمي وذلك على حد ما ذكرته الصحيفة والتي قالت "فليترحم معالي وزير المعارف على الأميرة فاطمة إسماعيل وغيرها من الأمراء والعظماء، والذين أوقفوا الأطيان والأموال وتبرعوا لكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، التي وصل فيها معاليه إلى منصب العمادة"[٣].

وتتفق الباحثة مع ما اتخذته الصحافة السعدية من موقف في التعليق على التصريحات الخاصة بوزير المعارف طه حسين فيما يتعلق باستقلال الجامعة وعلاقة هذا الاستقلال بموارد الجامعة المالية

---

(١) الأساس: المصدر السابق.

(٢) الأساس: ١٩٥١/٦/١٠ (الوزير سيحارب الجامعات حتى يدفعها للتسول)، ص٤.

(٣) الأساس: المصدر السابق.

وكذلك في إطار علاقة هذا الاستقلال بإعانة الحكومة المصرية لها، فترى الباحثة أنه لا توجد هناك ثمة علاقة بين أن تحصل الجامعة على استقلالها وبين أن توفر لها الدولة الميزانية التي تساعدها في الحفاظ على هذا الاستقلال، خصوصا وأن طه حسين حين عرض لاستقلال الجامعة عرضه وكأن شيئا يناقض حصول هذه الجامعة على إعانات من الحكومة وكأنهما شيئان متضادان لا يمكن تواجدهما معا.

ومما يثير دهشة الباحثة في تلك التصريحات الخاصة بطه حسين كوزير للمعارف أنه وفي نفس الوقت الذي خشى فيه طه حسين من ضياع استقلال الجامعة بسبب حصولها على إعانات من الحكومة، نجده وفي نفس الوقت، لم يخش على هذا الاستقلال حين دعا لأن تحصل الجامعات على إعانات مالية من القادرين وبعض الهيئات الأخرى وتتساءل الباحثة أليس من الممكن أن تتدخل تلك الهيئات وهؤلاء الأفراد في استقلال الجامعات، ولذلك ترى الباحثة أنه ومن البداية فإن إيجاد علاقة بين حصول الجامعة على استقلالها وبين تنازلها عن إعانة الحكومة لها علاقة خاطئة ليس لها أساس من الصحة، فعلى الحكومات أن تعين التعليم الجامعي وتقوم مساره بما يدعم استقلاله دون أن تعلن أنها في سبيل ذلك ستقطع إعانتها المالية لها.

وكما ترى الباحثة فإن طه حسين حين تحدث هنا عن استقلال الجامعة تحدث عنه وكأنه منحة وهبة تعطيها الحكومة للتعليم الجامعي، فإذا أرادت الجامعة الحصول عليها، فيجب أن تبدأ في البحث عن موارد كي تعيش منها وذلك بما يمثل تهديدا واضحا للجامعة بألا تطالب بالحصول على استقلالها حتى لا تحرم من الموارد المالية المخصصة لها والتي تعينها على البقاء وهي نفس الفكرة الخاصة والتي طرحتها الصحافة السعدية في تعليقها على تصريحات وزير المعارف طه حسين.

وربما يمكن تفسير هذا الموقف في إطار ما سبق وأن ذكرناه عن اختلاف المواقف التي يمكن أن يتخذها شخص من قضايا معينة بسبب وجوده في موقع المسئولية التنفيذية من عدمه.

ثانيا: صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

(أ) صحافة مصر الفتاة:

جاءت مواقف صحافة مصر الفتاة والتي اتخذتها للدفاع عن استقلال الجامعة معبرة بشكل كبير عما أعلنته جماعة مصر الفتاة في برنامجها الأول حين أشارت إلى أهمية التعليم الجامعي وأهمية نشره وهو ما أكدت عليه الصحافة المعبرة عنها والتي اشترطت ضرورة توافر الاستقلال للجامعة المصرية باعتباره خير ما يكفل ويضمن نشر التعليم الجامعي واستخدامه كوسيلة للنهوض بالمجتمع المصري.

*** الهجوم على تدخل وزارة المعارف في تعيين أساتذة الجامعة ونقلهم عام ١٩٣٥:**

وفي عام ١٩٣٥ حين تفجرت قضية استقلال الجامعة بسبب قيام وزير المعارف محمد حلمي عيسى باشا في حكومة توفيق نسيم الثالثة بنقل أحد أساتذة كلية الطب من قسم الجراحة إلى قسم النساء والتوليد مما اضطر عميد كلية الطب على باشا إبراهيم إلى تقديم استقالته اعتراضا على تدخل وزير المعارف في شئون الكلية الداخلية.

وأثناء هذه الأزمة جاءت صحافة مصر الفتاة في مقدمة الصحف التي اتخذت من هذا الحادث ذريعة لمناقشة قضية استقلال الجامعة وذلك عن طريق نشر ما رأته معبرا عن الأسباب الحقيقية وراء نقل أستاذ كلية الطب هذا، حيث ذكرت صحيفة (وادي النيل) والمتحدثه بلسان الجماعة عام ١٩٣٥ أن هذا النقل جاء تلبية لرغبة رئيس الوزراء توفيق نسيم وذلك لمحاباة أحد الأساتذة الآخرين داخل كلية الطب باعتباره الطبيب الخاص له واعتبرت (وادي النيل) أن ذلك التصرف يعد تدخلا واضحا في شئون كلية الطب بما يعد اعتداء صريحا على استقلال كليات الجامعة المصرية وحريتها وهو نفس الموقف الذي اتخذته الصحافة الوفدية كما سبق وأن أشرنا.

وأضافت صحيفة (وادي النيل) أن هذا الحدث يعد مكملا لممارسات وزارة المعارف الخاطئة تجاه الجامعة المصرية من حيث محاولة إحكام السيطرة عليها وتأكيدا على ذلك ذكرت (وادي النيل) أن عهد حلمي عيسى باشا وزير المعارف من أسوأ العهود التي مرت على الجامعة بسبب اعتدائه المستمر على استقلالها وتدخله السافر في شئونها وعلى حد تعبير الصحيفة "حتى أصبحت الجامعة في هذا العهد بمثابة مدرسة أولية موبوءة الجو، كما أن وزارة المعارف في سعيها للتغطية على هذا الاعتداء الصريح على استقلال الجامعة وحريتها أخذت تعزف أنشودة كاذبة حول استقلال الجامعة وذلك لجمع المزيد من المؤيدين لوزارة المعارف وليس لاقتناعها بحق الجامعة في الاستقلال"[١].

ورأت صحيفة (وادي النيل) أن الجامعة مكان مقدس يتعلم فيه الناس الحرية وكيفية رسم طريق للدفاع عن هذه الحرية وأضافت أن استقلال الجامعة هو أجمل مظاهر الحرية، فإن تم الاعتداء على هذه .

---

(١) ودي النيل: ١٩٣٥/٥/٥ (الجامعة واستقلالها رد على خصوم علي إبراهيم باشا)، ص١، ٢.

الحرية سقطت عن الجامعة صفتها الخاصة بها وهبطت إلى درجة المدرسة التي تخلق من الطلاب والتلاميذ آلات فاهمة واعية ولكنها غير منتجة أو مبتكرة كما ذكرت الصحيفة والتي بررت محاولات حكومة توفيق نسيم للاعتداء على استقلال الجامعة قائلة "أن الإنجليز وصنائعهم أمثال نسيم باشا وحلمي عيسى وزير المعارف دائما ما يسعون للقضاء على أي مظهر من مظاهر الحرية خصوصا وأنهم على علم تام بأنه لو تعلم المصريون ممن يؤمنون بالحرية تعليما جامعيا مستقلا، لاستطاعوا القضاء عليهم"(١).

* قضية منع الاختلاط بين الجنسين في الجامعة وتدريس الدين بها ١٩٣٧:

وفي أكتوبر ١٩٣٧ حين اضطربت الأوضاع داخل الجامعة المصرية واشتعلت مظاهرات الطلبة اعتراضا منهم على عدم تدريس الدين بالجامعة وكذلك الاختلاط بين الجنسين في قاعات المحاضرات وخلال هذه الأحداث اهتمت الصحافة المعبرة عن جماعة مصر الفتاة بتتبع أخبار المظاهرات داخل الجامعة يوما بيوم، حيث هاجمت صحيفة (الثغر) المعبرة عن مصر الفتاة والصادرة في عام ١٩٣٧، صحيفة (المصري) الوفدية حين وصفت ما يحدث داخل الجامعة بأنه شغب يقوم به مجموعة من الطلاب، وقامت بتحريض الحكومة الوفدية بالضرب بشدة على أيدي المتظاهرين مما أثار حفيظة صحيفة (الثغر) والتي تزعمت جبهة الدفاع عن طلبة الجامعة من هجوم صحيفة (المصري) قائلة "إن مدير الجَامعة طبق القانون ولم يبق إلا أن ينصب المشانق للطلاب كما تريد (المصري)، أم أنها تريد منه أن يجعل منهم أنصارا للحكومة؟!"(٢).

واعتبرت (الثغر) أن ما تطلبه صحيفة (المصري) ليس إلا تدعيما لمحاولات القضاء على استقلال الجامعة وحريتها وأضافت تلك المحاولات التي بدأتها الحكومة الوفدية حين انتهكت قوات البوليس حرم الجامعة ودخلت للضرب بالشدة على أيدي أساتذة وطلاب الجامعة وذلك لإرهابهم مؤكدة على أن انتهاك قوات البوليس للحرم الجامعي واعتداءهم على أساتذة الجامعة وطلابها بالضرب، لم يحدث في تاريخ الجامعة المصرية منذ نشأتها، حتى وفي عهد الأحكام العرفية والتي كان يقتل فيها الناس كما تقتل الحشرات فلم تجرؤ قوات البوليس على الاعتداء على الجامعة أو على أية مدرسة من المدارس العليا على حد تعبير الصحيفة والتي قالت مستنكرة ما حدث "إن ذلك الاعتداء السافر على حرية الجامعة واستقلالها يعد نوعا من الحملات التأديبية والتي تقوم بها قوات البوليس على رجال الجامعة"(٣).

---

(١) وادي النيل: المصدر السابق.

(٢) الثغر: ١٩٣٧/١٠/٢٥ (حوادث المظاهرات في أنحاء العاصمة)، ص٥.

(٣) الثغر: ١٩٣٧/١٠/٢٦ (حوادث المظاهرات في الجامعة)، ص٥.

• الهجوم على طه حسين:

وبتأثير اشتعال المظاهرات داخل الجامعة المصرية وعقب اقتحام قوات البوليس لحرم الجامعة، خصصت صحيفة (الثغر) عددها التالي بأكمله والصادر بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٣٧ لمتابعة تطورات الأحداث داخل الجامعة وذلك بالتركيز على المظاهرات التي قادها طلبة الجامعة للتنديد بطه حسين والمطالبة برأسه باعتباره "زنديق الجامعة" على حد تعبير الصحيفة وذلك لرفضه تدريس الدين في الجامعة وكذلك وقوفه في جبهة التأييد لإباحة الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة المصرية.

ولم تكتف (الثغر) بسرد تفاصيل تلك المظاهرات وإنما اتخذت منها ذريعة للهجوم على طه حسين باعتباره أحد رموز الوفد، ثم للهجوم على حزب (الوفد) ذاته فطالبت (الثغر) طه حسين بأن يتذكر كيف كان هو أحد ضحايا الاعتداء على استقلال الجامعة وكيف قامت الجامعة بأكملها أساتذة وطلابا ومديرا للدفاع عنه عام ١٩٣٢ حين حدث الاعتداء على استقلال الجامعة في شخصه واتهمته الصحيفة بأنه أصبح أكبر عدو لاستقلال الجامعة وألد أعداء الدين الإسلامي.

وأرجعت الصحيفة مواقف طه حسين المحاربة لإدخال الدين في الجامعة وكذلك الترحيب بالاختلاط بين الجنسين، إلى رغبته في إثارة القلاقل داخل الجامعة لإحراج موقف مدير الجامعة أحمد لطفي السيد وذلك لطمعه الخاص في هذا المنصب وعبرت عن تعجبها من موقف طه حسين قائلة "فكان من الواجب أن يعود للجامعة وهو مؤمن باستقلالها، لكنه لا يعيش الآن إلا لإرضاء النحاس باشا"[١].

وانتقلت الصحيفة من هجومها على طه حسين باعتباره أحد رموز الوفد إلى الهجوم على حزب الوفد ذاته حيث حملت (الثغر) الحكومة الوفدية المسئولية كاملة عن تفجر الأزمة داخل الجامعة المصرية، متهمة حزب الوفد بأنه كان العامل الأساسي وراء اشتغال الطلبة بالعمل السياسي الحزبي وتدعيما لهذا الموقف نشرت (الثغر) الاستجواب الذي تقدم به النائب إبراهيم الدسوقي في مجلس النواب حول أحداث المظاهرات داخل الجامعة والذي اتهم فيه الحكومة الوفدية بتغذية تيار الصراع الحزبي داخل الجامعة، واهتمت (الثغر) كذلك بتأييد ما جاء في هذا الاستجواب قائلة "إن الخطأ يرجع إلى الحكومة الوفدية التي أرادت أن تمكن لنفسها في الحكم بوسائل غير عادية ولا دستورية، والآن فالطلبة يبدون رأيهم في السياسة التي عودهم عليها الوفد"[٢].

وضربت الصحيفة مثالا على ذلك بتكوين فرق القمصان الزرقاء باعتبارها الجماعات المعبرة عن الطلبة الوفديين وكذلك قيام الحكومة الوفدية بتخصيص غرفة مستقلة لأحد طلاب الجامعة الوفديين داخل النادي السعدي، كما أكدت الصحيفة على أن كل هذا أدى إلى جعل الطلبة على اتصال وثيق بالسياسة الحزبية، غير أن (الثغر) أوضحت أنه ونتيجة ذلك كانت الحكومة الوفدية ذاتها أول المتضررين من

---

(١) الثغر: ١٩٣٧/١٠/٢٧ (أخبار آخر ساعة، الحكومة تشن حملات تأديبية لطلبة الجامعة)، ص٦.

(٢) الثغر: ١٩٣٧/١٠/٢٧ (حوادث الجامعة الخطيرة)، ص٦.

اشتغال الطلبة بالسياسة حيث بدأوا يكتشفون سقطات الحكومة الوفدية سريعا فكانوا أول من ثاروا عليها، ولذلك طالبت (الثغر) الحكومة الوفدية ورئيسها مصطفى النحاس بأن تمتنع عن بث السياسة الحزبية بين طلبة الجامعة وكذلك عدم الضرب على أيديهم بشدة على اعتبارها المتسبب الرئيسي في ذلك وعبرت عن ذلك بقولها "فعلى رئيس الوزراء أن يأمر رجال البوليس بالرفق بالطلبة والذين لو أيدوا الحكومة الوفدية وشايعوها لتبدلت معاملتهم"[١].

وكما هو واضح فإن صحافة مصر الفتاة هاجمت الاختلاط في الجامعة وتدريس الدين بها بشكل غير مباشر في إطار هجومها على حكومة الوفد ومناصرة طه حسين للاختلاط في الجامعة وهو على العكس تماما من موقف الصحافة المعبرة عن كل من الأحرار الدستوريين والوفد خصوصا مع تزايد بروز الاتجاه الإسلامي في فكر أحمد حسين ومن ثم جماعة مصر الفتاة منذ أواخر الثلاثينيات.

وتأكيدا على ذلك نجد أن صحافة مصر الفتاة قد اتخذت من حوادث المظاهرات داخل الجامعة ذريعة للهجوم على حزب الوفد والوفديين فهاجمت حزب الوفد في شخص النحاس باشا رئيس الحكومة وكذلك أحد أهم رموزه آنذاك طه حسين وكذلك مهاجمة (صحيفة المصري) باعتبارها (صحيفة الحزب). وبالتالي جاء موقفها الرافض للاختلاط بين الجنسين في الجامعة والمؤيد لتدريس الدين بها وعلى الرغم من تأييد الباحثة للموقف الذي اتخذته صحافة مصر الفتاة حين قامت بتحريم انتهاك قوات البوليس لحرم الجامعة وكذلك دعوتها لإبعاد الجامعة عن كافة التأثيرات والصراعات الحزبية بما يضمن استقلالها، إلا أن الباحثة ترى أن ذلك جاء كذريعة للهجوم على حزب الوفد إلى جانب الدفاع عن حرية الجامعة واستقلالها، بدليل ما سبق وأن ذكرناه عن هجوم الصحافة المعبرة عن مصر الفتاة على الوفد بكل رموزه، وكذلك فإن صحافة مصر الفتاة عند تتبعها لأحداث المظاهرات لم تبد رأيها في المطالب التي قدمها طلاب كلية الحقوق الخاصة بتدريس الدين في الجامعة وكذلك منع الاختلاط بين الجنسين وهي تلك المذكرة التي قامت من أجلها المظاهرات واشتعلت ليس فقط في الجامعة المصرية وإنما كذلك في الأزهر الشريف تأييدا لمطالب الجامعيين وكان أولى بها أن تبدي رأيها في أمر هام مثل هذه المطالب الخاصة بالتعليم الجامعي.

* صحافة مصر الفتاة والدعوة لاشتغال الطلبة بالسياسة:

ومما يدعم كذلك وجهة النظر السابقة ما كانت تنشره صحافة مصر الفتاة خلال عام ١٩٣٨ حين عمدت إلى استخدام طلاب الجامعة كوسيلة لدعم صراعها مع الأحزاب الأخرى، بل كانت كثيرا ما تدعو الطلبة للاشتغال بالسياسة وتلقبهم "بطلاب مصر الفتاة" وهو ذلك التقسيم الذي كان موجودا في الجامعة آنذاك فهؤلاء طلاب الوفد وهؤلاء سعديون وهؤلاء طلاب الإخوان المسلمين وهكذا فتحولت الجامعة المصرية إلى فرق وشعب متنافرة ومتنافسة نقول أنه وفي عام ١٩٣٨ وعقب فوز الطلاب الوفديين في

---

(١) الثغر: المصدر السابق.

انتخابات اتحاد الجامعة في أكتوبر عام ١٩٣٨ نشرت صحيفة (مصر الفتاة) العديد من المقالات السياسية الحماسية تطالب فيها "طلاب مصر الفتاة" بأن يصمدوا في مواجهة طلاب الوفد، بل وطالبتهم بأن يستعدوا للجهاد بعد أن تحولت الجامعة إلى وكر للوفديين على حد تعبيرها حين قالت "إن فوز الوفديين في انتخابات الجامعة، لا يعني هذا أن الجامعة أصبحت وفدية، كما أن هذا ليس دليلا على تحول الرأي العام في الجامعة إلى جانب الوفد ولكن جاء هذا الفوز بسبب تنظيم صفوفهم وتوزيع أصوات الناخبين بين فرق كثيرة"[١].

كذلك هاجمت صحيفة (مصر الفتاة) قيام الحكومة الوفدية بتحويل العديد من طلاب الجامعة إلى مجالس تأديبية ممن وقفوا ضد طلاب الوفد في انتخابات اتحاد الجامعة، بدعوى اشتغالهم بالسياسة وعبرت عن موقفها هذا حين ذكرت أن الحكومة الوفدية لم تجد سببا في عقاب خصوم الوفد داخل الجامعة سوى اتهام الطلاب باشتغالهم بالعمل السياسي.

وأضافت أنه دائما وأبدا وعقب فوز الوفديين في انتخابات اتحاد الجامعة تتفرغ الحكومة لمعاقبة الطلاب، فينسون كل شيء إلا التنكيل والانتقام من طلاب الجماعات الأخرى غير الوفدية وطالبت صحيفة (مصر الفتاة) بترك طلاب الجامعة أحرارا في اعتناقهم أيا من المبادئ السياسية قائلة "إن ذلك حق من حقوقهم الدستورية والديمقراطية فهم ككل مصري له حق الاشتغال بالسياسة والسياسة الحزبية، كما أن للجامعة قانونا أساسيا ينص على استقلال الاتحاد والجامعة"[٢].

وتمثل دعوة صحيفة (مصر الفتاة) طلاب الجامعة إلى الاشتغال بالسياسة وبخاصة السياسة الحزبية كما حددت تناقضا واضحا مع ما سبق من هجومها الشديد على تدعيم حزب الوفد لاشتغال الطلبة بالسياسة كما ذكرت صحافة مصر الفتاة من قبل، فهي كما نرى تؤيد اشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية بشكل مباشر، وذلك مما يدعم وجهة نظرنا في أن صحافة مصر الفتاة حين دافعت عن استقلال الجامعة كان من واقع حرصها الشديد على عدم سيطرة الوفد على طلاب الجامعة إلى جانب رغبتها الشديدة في إحراج موقف حزب الوفد والهجوم عليه.

وهي في ذلك تكون قد اتفقت مع صحافة الهيئة السعدية وكذلك الأحرار الدستوريين حين ناقشت العلاقة بين اشتغال الطلبة بالسياسة واستقلال الجامعة وأرجعت السبب في تزايد اشتغال الطلاب بالعمل السياسي إلى حكومة الوفد باعتبارها عاملا محفزا على الاشتغال بالعمل السياسي. وذلك في إطار الصراع الحزبي بين حزب الوفد من ناحية وبين أحزاب كل من الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية وجماعة مصر الفتاة من ناحية أخرى، ومما يوضح ذلك أن كل هذه الاتجاهات والتي هاجمت اشتغال الطلبة بالسياسة كانت تشجع على اشتغال الطلبة بالعمل السياسي بشكل غير مباشر وتهاجم فقط انتماءهم لحزب الوفد.

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٣٨/١٠/١٦ (انتخابات اتحاد الجامعة)، ص٧.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٣٨/١٠/٣١ (بدأت مجالس التأديب في الجامعة وما بدأتها وزارة إلا وسقطت)، ص٧.

(٢) صحافة الإخوان المسلمين:

• انتفاضة طلاب الجامعة عام ١٩٣٥:

وفي عام ١٩٣٥ حين حدثت انتفاضة طلبة الجامعة وثارت ثائرتهم بسبب تصريح هور نجد أن صحافة الإخوان المسلمين اهتمت بتتبع أخبار مظاهرات الجامعة يوما بيوم، بل وقامت صحافة الإخوان المسلمين بدور تحريضي لطلاب الجامعة الذين ينتمون إلى الإخوان المسلمين عن طريق مطالبتها لهم بالدفاع عن استقلال الوطن ممثلا في دستورها فتحت عنوان يا طلاب الإخوان المسلمين افزعوا لنجدة الوطن" طالبت مجلة (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية بضرورة أن يستميت طلاب الجامعة في الدفاع عن استقلال الوطن باعتباره الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها ضمان استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها وأكدت الصحيفة خطأ زعم بعض الصحف والتي اتهمت طلاب الجامعة بإثارة الشعب والقلاقل وطالبتهم بالبعد عن الاشتغال بالسياسة والانتظام في الدراسة وأضافت المجلة "إن الدفاع عن قضية استقلال الوطن ليس اشتغالا بالسياسة وإنما هو كفاح في سبيل استقلال الوطن"[١].

• قضية منع الاختلاط بين الجنسين وتدريس الدين في الجامعة ١٩٣٧:

ومع انتشار حركة الإخوان المسلمين بين صفوف طلاب الجامعة بدأت إثارة موضوع الاختلاط في الجامعة مرة أخرى عام ١٩٣٧[*].

وأثناء هذه الأزمة تزعمت صحافة الإخوان المسلمين الجانب المؤيد لتدريس الدين في الجامعة ومنع الاختلاط والتي رأت فيها ضالتها المنشودة لإحراج حزب الوفد والانتقاص من شعبيته، فنشرت مجلة (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية حديثا لشيخ الأزهر عبر عن سروره بالمذكرة التي قدمها الطلاب لإدارة الجامعة كما "طالب بالمحافظة على الآداب الإسلامية وتعاليم الدين وبسرعة فصل الطلبة عن الطالبات وأن يجعل لهن زي خاص، بالإضافة إلى تدريس التعليم الديني في الجامعة"[٢].

---

(١) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية، ١٩٣٥/١٢/١ (يا طلاب الإخوان المسلمين .. أفزعوا لنجدة الوطن، حسن البنا)، ص٦، ٨.

(*) فلم تكن هذه هي المرة الأولى لمناقشة تلك القضية ففي عام ١٩٣٢ ارتفعت بعض الأصوات في البرلمان تهاجم الاختلاط في الجامعة فقدم النائب عبد الحميد سعيد (مؤسس جمعية الشبان المسلمين استجوابا فبراير ١٩٣٢ بمناسبة نشر جريدة (الأهرام) صورة طه حسين وحوله لفيف من الطلبة والطالبات، حيث عبر النائب عن دهشته لنشر مثل هذه الصورة بعد أن صرح الوزير بأنه لن يسمح بالاختلاط داخل الجامعة مرة أخرى وعد النائب نشر الصورة دليل على عدم احترام الشعور الديني والآداب القومية.

(٢) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية، ١٩٣٧/١٠/٦، (حديث مع الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر) ص٨.

وقد كان لحديث الشيخ أثره في إثارة طلبة الأزهر الذين قاموا بمظاهرات تأييد للمطالبين بعدم الاختلاط بين طلبة الجامعة وذلك بتشجيع من شيوخ الأزهر.

كما نشرت المجلة مقالا للدكتور منصور فهمي عميد الآداب السابق هاجم فيه الاختلاط باعتباره وسيلة لإثارة الفتن بين الطلبة والطالبات كما أنه إحدى صور التحريض على الفسق والفجور وأضاف الدكتور منصور فهمي مهاجما طه حسين (باعتباره أحد المحرضين على الاختلاط في الجامعة) على حد قوله "وليفهم الدكتور طه حسين أن الاختلاط في الجامعة يعد مخالفا للذوق العام ولا يوجد نص في القرآن ولا في السنة يبيح الاختلاط بين الفتيان والفتيات[١].

ونفت الصحيفة صحة ما ادعاه طه حسين من أن الهدف من إثارة هذه الزوبعة إحراج حكومة الوفد والانتقاص من شعبيتها.

* الهجوم على حكومة الوفد الأخيرة وموقفها من استقلال التعليم الجامعي ١٩٥٠/ ١٩٥١:

وخلال فترة حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) وحين كان طه حسين وزيرا للمعارف اهتمت صحافة الإخوان المسلمين بتوضيح طبيعة العلاقة بين وزارة المعارف ممثلة في شخص وزيرها طه حسين من ناحية وبين الجامعة المصرية من ناحية أخرى.

حيث رأت صحيفة (المباحث القضائية) أن وزارة المعارف تتعامل مع الجامعة وكأنها إحدى المدارس التابعة لها فتتدخل في شئونها دون إقامة أي اعتبار لمبدأ الاستقلال الجامعي والذي تم إقراره لها منذ أن كانت جامعة أهلية عام ١٩٠٨ وأضافت الصحيفة" أن إشراف وزارة المعارف على الجامعة لا يعني أبدا أن تضرب الوزارة ووزيرها مارشال التعليم المصري؟!! طه حسين بأهم قواعد التعليم الجامعي (الاستقلال والحرية) عرض الحائط"[٢].

وانتقلت الصحيفة من الهجوم على وزارة المعارف إلى الهجوم على طه حسين فتعجبت الصحيفة من أن يكون طه حسين أول من يحارب مبدأ استقلال التعليم الجامعي على الرغم من أنه أول من اكتوى بنار عدم استقلال الجامعة على حد تعبير الصحيفة والتي رأت أن قرارات طه حسين المتعلقة بالتعليم الجامعي تعد وسيلة غير مباشرة لإحكام السيطرة على أهم منابر الثقافة الحرة في المجتمع المصري ألا وهي الجامعة.

---

(١) (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية، المصدر السابق.

(٢) المباحث القضائية: ١٩٥٠/٨/١٦، (الجامعة المصرية وحكومة الوفد ...؟!)، ص٦.

وضربت الصحيفة مثالا على تلك القرارات الخاطئة بالموقف الذي اتخذه طه حسين حين رفض التصديق على قرارات المجلس الأعلى للجامعات بدعوى عدم تواجده أثناء مناقشة هذه القرارات.

وأوضحت (المباحث القضائية) أن المادة (٣) من مرسوم إنشاء المجلس الأعلى للجامعات المصرية والصادرة بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢ لم تشترط موافقة وزير المعارف العمومية على القرارات الصادرة من المجلس الأعلى للجامعات واعتبرته الصحفية بهذا الموقف "يعد طاغية جديد في الاعتداء على استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي بداخلها عن طريق التدخل المباشر والسافر في شئونها الداخلية"[١].

---

(١) المباحث القضائية: ١٩٥٠/٨/٢٣ (وزارة المعارف والجامعة المصرية)، ص٦.

(٣) صحافة التنظيمات اليسارية:

اهتمت التنظيمات اليسارية منذ بداية نشاطها بكسب تأييد طلاب الجامعة المصرية ـ باعتبارهم قوة ثورية هائلة لتحقيق أهداف التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي سواء جاء ذلك الكسب عن طريق العمل السياسي من ناحية أو الدفاع المستمر عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية الملحة ودعوتهم للعمل على إقامة منظماتهم الطلابية الديمقراطية من ناحية أخرى(١).

* قوات البوليس تحاصر كلية الهندسة ١٩٤٧:

وفي مواجهة تصاعد الحركة الطلابية التي عارضت بحزم حكم السعديين وحكم إسماعيل صدقي وهتفت أين الجلاء يا نقراشي أين الغذاء؟ لجأت حكومات الأقلية إلى وسائل شتى لقمع الحركة الطلابية، فحاصرت قوات البوليس في فبراير ١٩٤٧ كلية الهندسة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) ولكن اللجنة القيادية للطلبة في الكلية ردت على الحصار بإمهال الحكومة يوما لرفعه، ولما لم تستجب الحكومة وقع صدام بين قوات البوليس والطلاب أسفر عن إغلاق الكلية يومين(٢).

وفي أثناء هذا اهتمت الصحافة اليسارية بتتبع أخبار الصدام بين قوات البوليس والطلبة المحاصرين داخل كلية الهندسة، فنشرت مجلة "كفاح الشعب"(*)، الخبر الخاص بقيام إدارة كلية الهندسة بعقد عدة مجالس تأديب لبعض الطلبة الوفديين وغيرهم ووجهت إلى البعض إنذارات وتم فصل البعض الآخر وعلقت المجلة على هذا الخبر في إطار الربط بين ما وقع داخل الجامعة المصرية وبين التواجد الحقيقي لمفهوم استقلال الجامعة كما تم النص عليه في المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٢٥، حيث نفت المجلة وجود معنى حقيقي لاستقلال الجامعة في ظل وجود تعسف حقيقي في معاملة الحركة الطلابية داخل الجامعة وعبرت (كفاح الشعب) عن دهشتها متسائلة "فأين استقلال الجامعة، طالما استطاعت قوات البوليس حصار الجامعة واقتحام حرمها دون أدنى تقدير لمكانة الجامعة وقدسيتها في المجتمع المصري؟"(٣).

---

(١) أبو سيف يوسف، مرجع سابق، ص٧٣٣.

(٢) أبو سيف يوسف، المرجع السابق، ص٧٣٧.

(*) مجلة "كفاح الشعب" وهي أولى المجلات نصف السرية التي أصدرتها منظمة طليعة العمال عام ١٩٤٧ وقد توقفت في أواخر عام ١٩٤٩ لتحل محلها مجلة "المقاومة الشعبية" ١٩٥١ وكانت توزع باليد خاصة داخل الجامعة. نقلا عن أبوسيف يوسف، المرجع السابق، ٧٣٨.

(٣) مجلة كفاح الشعب: ١٩٤٧/٢/٢٢، نقلا عن أبوسيف يوسف، المصدر السابق، ٧٣٧.

فك الحصار عن الجامعة:

وفي صباح يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٨ وعقب فك الحصار عن الجامعة واستئناف الدراسة خرجت مظاهرة طلابية كبيرة من كلية الهندسة وتوجهت للجامعة وهي تهتف "يسقط العهد الحاضر .. ويسقط سفاح كوبري عباس وعدو الطلبة محمود فهمي النقراشي باشا وقوبلت المظاهرة من مختلف الكليات بالترحيب والمشاركة، وقد كان قيام قوات البوليس بتفتيش جميع الطلاب من رأسهم إلى أقدامهم بحجة وجود منشورات ومفرقعات سببا في اشتعال المظاهرات غضبا ثم جاء هذا الاستفزاز ليضاف إلى ما كان يعانيه طلاب الجامعات من تحويلهم إلى مجالس التأديب وإنذارهم بالفصل وحرمانهم من المجانية وحجزهم أمام أبواب الجامعة وسحب بطاقاتهم"[١].

وتعقيبا على ذلك اهتمت مجلة (كفاح الشعب) بتتبع أخبار المظاهرات المشتعلة في الجامعة كما أكدت على أن ما يدور في الجامعة هو أصدق دليل على استمرار موقف الجامعة المصرية في الدفاع عن استقلال الوطن كله ومن ثم استقلالها والذي لن يتحقق أحدهما في غياب الآخر"[٢].

*** العلاقة بين مجانية التعليم الجامعي واستقلاله في عهد حكومة الوفد الأخيرة-(١٩٥٠/ ١٩٥١):**

واهتمت الصحافة اليسارية برصد العلاقة بين مجانية التعليم الجامعي واستقلاله وذلك في عهد حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) وقد جاء ذلك كرد فعل طبيعي لقيام جامعة (فاروق الأول) في أكتوبر ١٩٥١ بمنع الطلاب من تأدية امتحانات الشفهي بسبب عدم سدادهم لمصروفات التعليم عن العام الجامعي (١٩٥٠/ ١٩٥١).

فنشرت مجلة (المقاومة الشعبية)[*] رد فعل الطلاب على القرار الخاص بمنعهم من أداء امتحان الشفهي وقيامهم بالمطالبة باستقالة مدير الجامعة وعبرت الصحيفة عن ذلك قائلة "ونحن نطالب بمجانية التعليم للجميع دون أية قيود ظاهرة أو مستترة فليتظاهر الطلاب ضد سياسة التشريد وإرسال الاحتجاجات إلى الصحف وإلى هيئات الطلبة العالمية"[٣].

وعبرت الصحيفة عن دهشتها من وجود بعض الأقلام التي تتحدث عن استقلال الجامعة وحرية الطالب بداخلها، في نفس الوقت الذي يتم فيه تشريد طلاب الجامعة بسبب عجزهم عن دفع المصروفات وواصلت (المقاومة الشعبية) حديثها عن العلاقة بين استقلال الجامعة ومجانية التعليم بها وذلك كرد فعل

---

(١) أبو سيف يوسف، مرجع سابق، ص٧٤٤.

(٢) كفاح الشعب: ١٩٤٨/١٢/١٤، نقلا عن أبو سيف يوسف، المرجع السابق، ص٧٤٤- ٧٤٥.

(*) المقاومة الشعبية "صدرت كمجلة نصف شهرية للتعبير عن منظمة طليعة العمال في أواخر مارس وتوقفت بعد مرور ست سنوات على إصدارها وكانت المقاومة تطبع وتوزع سرا.

(٣) المقاومة الشعبية: ١٩٥١/٢/١٠، نقلا عن أبو سيف يوسف، مرجع سابق، ص٧٦٠- ٧٦٩.

لما أعلنته إدارة الجامعات الثلاث في عام ١٩٥١ من أنها لن تسمح لطلابها بتلقي علومهم مالم يكونوا قد سددوا القسط الأول من المصروفات وأن كل من لم يدفع هذا القسط يعد مفصولا، فاعتبرت (المقاومة الشعبية) أن هذا القرار يعد نوعا من التهديد لطلاب الجامعة حتى يكفوا عن الاشتراك في الكفاح الوطني وأضافت أنه طالما هناك قدرة على تهديد الجامعة وطلابها بالفصل بسبب عجزهم عن دفع المصروفات، فإن هذا لا يعني إلا زوال مبدأ استقلال الجامعة وتحوله إلى مفهوم نظري لا أساس له في الواقع وعبرت (المقاومة الشعبية) عن رأيها هذا قائلة "إن الحكومة العسكرية بهذا القرار تحاول أن تمنع أكبر عدد من الطلبة العاجزين عن دفع ثمن العلم من الاستمرار بالجامعة، بعد أن فشلت في إرهابهم بالاعتقال أو تضليلهم عن مقاومة الاستعمار واستئناف الكفاح المسلح بالقنال"[١].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الباحثة اعتمدت في سرد هذه المواقف الخاصة بصحافة التنظيمات اليسارية من قضية استقلال الجامعة على كتاب الأستاذ أبو سيف يوسف والذي رصد فيه على مجموعة من الوثائق والمواقف الخاصة بتاريخ اليسار المصري من ١٩٤١- ١٩٥٧[٢].

مما يعني هذا أن النتائج الخاصة بموقف صحافة التنظيمات اليسارية من قضية استقلال الجامعة ترتبط وبشكل كبير بعدم وجود المادة الأساسية للتحليل وهي الصحف اليسارية والتي اختفت تماما من دار الكتب فيما عدا بعض الأعداد البسيطة من صحف "الفجر الجديد" وكفاح الشعب "والمقاومة الشعبية" لدى كل من الدكتور رفعت السعيد والأستاذ أبو سيف يوسف وهي تلك الأعداد التي استطاعت الباحثة الحصول عليها.

---

(١) المقاومة الشعبية: ١٩٥١/١٠/١٠، نقلا عن أبو سيف يوسف، مرجع سابق.

(٢) أبو سيف يوسف، مرجع سابق.

ثالثا: صحيفة (الأهرام) المستقلة:

* حرية البحث العلمي في الجامعة وأزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" ١٩٢٦:

وحين تفجرت الأزمة الخاصة بكتاب طه حسين "في الشعر الجاهلي" وثارت ثائرة الأزهريين على ما تضمنه هذا الكتاب، اهتمت صحيفة (الأهرام) بالتأكيد على معنى الاستقلال الذي كفله القانون للجامعة المصرية بما في ذلك دعم استقلال أساتذتها وحريتهم في إجراء البحث العلمي، وعلى مدى شهري أغسطس وسبتمبر قامت صحيفة (الأهرام) بتفنيد الآراء الجديدة التي جاءت في كتاب طه حسين من خلال تخصيص مساحات لكبار الأقلام آنذاك دون أن تهاجم ما جاء فيه باعتباره عملا أدبيا مبتكرا.

ومن هنا جاء تأكيد صحيفة (الأهرام) على ألا تكون آراء طه حسين وأفكاره سببا في عقابه وذريعة للاعتداء على استقلال الجامعة في شخص أساتذتها مؤكدة رفضها التام لقيام بعض الأقلام بالتحريض على معاقبة طه حسين بإقصائه من الجامعة وكذلك تعجبت الصحيفة من عدم اكتفاء هذه الأقلام بما قامت به الجامعة حين اشترت جميع نسخ الكتاب وجمعتها في مخازن الجامعة وقالت (الأهرام) تعبيرا عن موقفها هذا "وأنه من العجيب أن تتواجد أقلام تطالب بأن يتم التدخل في قرارات الجامعة والتي كفل لها القانون كامل الاستقلال في إدارة شئونها وشئون أساتذتها"[١]. وقد اتفقت الأهرام في موقفها هذا مع صحافة الأحرار الدستوريين حين دافعت عن طه حسين.

واهتمت (الأهرام) كذلك بنشر أخبار التحقيق في تلك القضية الفكرية بمعرفة النيابة في أكتوبر ١٩٢٦ ونقلت الصحيفة عن طه حسين إنكاره من أنه كان يهدف إلى الطعن في الإسلام وذلك حين ذكر أن هدفه الوحيد كان البحث العلمي وأنه كمسلم لا يرتاب في وجود إبراهيم وإسماعيل وما يتصل بهما مما جاء في القرآن وأضاف طه حسين أنه كعالم مضطر إلى التمسك بمناهج البحث الجديدة، ثم نشرت (الأهرام) خبر حفظ النيابة للتحقيق في هذه القضية إداريا وذلك استنادا إلى المادة (١٤) من الدستور والتي تنص على أن "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الحق في الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير، وكذلك نص المادة ٤٩ من الدستور والخاصة بحرية الاعتقاد"[٢].

وعبرت (الأهرام) عن ترحيبها بهذا القرار حين قالت "إن أستاذ الجامعة المصرية كغيره في الجامعات الأخرى، من واجبه أن ينشر نتائج أبحاثه ولا يحكم على أعماله إلا النقاد المتخصصون وأن مجلس الجامعة بصفته الهيئة التأديبية للجامعة هو الذي يملك مساءلة المخطئ وليس غيره"[٣].

([١]) الأهرام: ١٩٢٦/٧/١٦ (استقلال الجامعة المصرية)، ص٦.

([٢]) الأهرام: ١٩٢٦/٧/٢٦ (التحقيق مع طه حسين في نيابة مصر العمومية)، ص٧.

([٣]) الأهرام: المصدر السابق.

نقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢:

وفي عام ١٩٣٢ كان لصحيفة الأهرام موقف صريح وواضح في الدفاع عن استقلال الجامعة وحرية أساتذتها حين قامت وزارة المعارف في الحكومة الصدقية ١٩٣٠- ١٩٣٣ ووزيرها محمد حلمي عيسى باشا بإقصاء طه حسين خارج الجامعة وإسناد وظيفة إدارية له، بدعوى تحريضه على الفسق والفجور وتأييده للاختلاط بين الجنسين وذلك حين اعتمدت بعض الاتجاهات المحافظة على الصورة التي نشرتها (الأهرام) لطه حسين مع طلاب الجامعة من الفتيان والفتيات في إحدى كافتريات الجامعة متهمة إياه بالتحريض على المعاصي داخل الجامعة[1].

وفي تعقيب لصحيفة (الأهرام) على ما قامت به وزارة المعارف حين أحالت طه حسين إلى وظيفة إدارية بوزارة المعارف ذكرت أنه حين تم التعاقد بين الحكومة المصرية وإدارة الجامعة الأهلية على نقل الجامعة لإشراف الحكومة عام ١٩٢٥ حرص المتعاقدون على أن تظل الجامعة المصرية محتفظة بشخصيتها المعنوية بحيث تكون قادرة على إدارة شئونها بنفسها وبكيفية مستقلة وعلى حد قول الصحيفة "أن هذا التعاقد تضمن نصا صريحا خاصا بالدكتور طه حسين حين تعهدت الجامعة ببقائه في منصبه كأستاذ بالجامعة نظرا لحالته الشخصية"[2].

وتعجبت الصحيفة "من أن تتحدث وزارة المعارف عن مفهوم استقلال الجامعة، إذا كانت لديها القدرة على إبعاد أستاذ جامعي عن ممارسة عمله بشكل مستقل وبعيدا عن أي تأثير"[3].

ونشرت (الأهرام) نص العريضة التي تقدم بها طه حسين مطالبا كل من إسماعيل صدقي بوصفه رئيسا للوزراء ومحمد حلمي عيسى بوصفه وزيرا للمعارف بدفع تعويض قدره ٢٥ ألف جنيه عما قامت به الوزارة تجاهه ونقلت الصحيفة عن طه حسين ما ذكره في العريضة قائلا "إن الحكومة قد حرمت الطالب من مركزه ومستقبله انتقاما منه على ما قام به من واجب نحو استقلال الجامعة وكرامتها وعلى ما أبدى من شجاعة في مواجهة الاعتداء على حرية الجامعة وأساتذتها"[4].

غير أنه وفي إطار حرص صحيفة (الأهرام) على نشر الآراء المتباينة إزاء هذه القضية قامت الصحيفة بإجراء حديث مطول مع شيخ الأزهر دون التعليق على ما جاء فيه حين عبر عن فرحة جميع الأزهريين بقرار وزير المعارف والخاص بإقصاء طه حسين خارج الجامعة، بل ونقلت الصحيفة عنه ما ذكره من أن هذا القرار جاء كرد فعل لما طالب به الأزهريون حفاظا على كرامة الدين والتي أهدرها طه حسين بأفكاره المتطرفة على حد تعبير شيخ الأزهر والذي أشار إلى موقف الأزهريين باعتباره موقفا

---

(1) شيرين سلامة، مصدر سابق، ص٧٣.

(2) الأهرام: ١٩٣٢/٣/٦ (طه حسين والجامعة المصرية)، ص٣.

(3) الأهرام: ١٩٣٢/٣/١٨ (مشكلة الجامعة المصرية)، ص٣.

(4) الأهرام: ١٩٣٢/٣/٩ (الدكتور طه حسين يطالب الحكومة بمبلغ ٢٥ ألف جنيه تعويضا عن فصله)، ص٧.

جادا سيحسب لهم وذلك حين اهتموا بالدفاع عن الدين قائلا في ذلك "إن هذا القرار أثلج صدورنا وصدور الغيورين على الدين الحنيف في جميع الطبقات وبخاصة رجال الدين الإسلامي ونحن نتوجه لإسماعيل صدقي باشا بأجل شكر على ما أظهره من عدم الهوادة فيما يتعلق بالدين والعقائد"(١).

وقد حرصت صحيفة (الأهرام) في عرضها لهذه القضية على أن تكون متوازنة وهادئة بشكل واضح من خلال عرضها لآراء مختلف أطراف القضية (شيخ الأزهر، طه حسين) وإن كانت قد اهتمت بالدفاع عن مفهوم استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها أثناء الأزمة ولكن بنبرة هادئة وذلك كعادتها دائما.

تأجيل انتخابات اتحاد الجامعة عام ١٩٣٥:

وفي عام ١٩٣٥ حين قامت المظاهرات داخل جامعة فؤاد الأول (القاهرة) بسبب غضب طلبة كلية الحقوق واعتراضهم على قرار مجلس إدارة الجامعة المصرية والخاص بإلغاء السنة الإعدادية، اهتمت صحيفة (الأهرام) وعلى أثر اندلاع المظاهرات داخل الجامعة بتتبع أخبارها، فذكرت أن طلبة كلية الحقوق اتجهوا ناحية باب الجامعة وهم يهتفون بفشل إدارة الجامعة في قيادة الأمور الداخلية لها، كما نشرت (الأهرام) صورة لقوات البوليس المنتشرة أمام وزارة المعارف لمنع الوصول إليها"(٢).

وكذلك كان قرار وزارة المعارف بتأجيل انتخابات اتحاد الجامعة لأجل غير مسمى حتى تهدأ الحالة من الجامعة، سببا في أن تندلع المظاهرات مرة أخرى نتيجة تدخل وزارة المعارف في شئون اتحاد الجامعة بما يعد اعتداء صريحا وواضحا على استقلالها وحرية العمل الطلابي بداخلها.

ونشرت صحيفة (الأهرام) هتافات الطلبة ورفضهم لتأجيل انتخابات اتحاد الجامعة بدعوى الحرص على أمن وسلامة الجامعة دون التعليق عليها، كما نقلت عنهم (الأهرام) تخوفهم من "أن تتسع هوة التدخل التدريجي في شئون الجامعة حتى يضيع استقلالها في إدارة شئونها الداخلية(٣).

* انتفاضة طلاب الجامعة عام ١٩٣٥:

شهدت نهاية عام ١٩٣٥ انتفاضة طلبة الجامعة المصرية وكذلك الجامعة الأزهرية بسبب التصريح الذي أعلنه السيد صامويل هور حول دستور ١٩٢٣ مما أدى إلى ثورة طلاب الجامعة المصرية وخروجهم في مظاهرات عارمة خصوصا بعد الخطاب الحماسي الذي ألقاه عليهم النحاس باشا مطالبا إياهم بعدم التعامل مع الإنجليز بأي شكل من الأشكال.

---

(١) الأهرام: ١٩٣٢/٤/٨ (حديث الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر في مسألة الدكتور طه حسين، أحمد عبدالحليم العسكري)، ص٧.

(٢) الأهرام: ١٩٣٥/١٠/٢٢ (في الجامعة المصرية، انتخابات اتحاد الجامعة) ، ص١.

(٣) الأهرام: ١٩٣٥/١٠/١٣ (في الجامعة المصرية، انتخابات اتحاد الجامعة)، ص١، ٣.

وعلى الرغم من أن تغطية (الأهرام) لهذه المظاهرات جاءت في معظمها تغطية خبرية، إلا أنه خلال تفجر هذه المظاهرات ربطت الصحيفة في إحدى مقالاتها بين تحقيق الاستقلال للوطن كله وبين تمتع الجامعة المصرية باستقلالها وحريتها حيث ذكرت (الأهرام) أنه لا يمكن أن تنعم الجامعة المصرية بأي استقلال طالما يوجد المحتل على الأراضي المصرية ولذلك جاء موقفها دافعا لجهاد الشباب واشتغالهم بالقضية الوطنية[١].

ولذلك اهتمت الصحيفة بنشر أخبار الاجتماع الموسع الذي عقده حوالي ألف طالب من مختلف الكليات في مقر كلية الطب واعتبرته الصحيفة مؤتمرا وطنيا حين قام المجتمعون بوضع أكاليل الورود على قبور الشهداء من الطلبة وذلك برئاسة الدكتور علي مصطفى مشرفة رئيس اتحاد الجامعة كما خصصت الصحيفة في عددها الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر عام ١٩٣٥ الصفحة العاشرة بأكملها لنقل تفاصيل إزاحة الستار عن النصب التذكاري لشهداء الجامعة والذي تم وضعه داخل الحرم الجامعي وأكدت الصحيفة على ما أعلنه مدير الجامعة أحمد لطفي السيد من أن هذا النصب خير دليل على وجود جامعة مصرية بكل ما تحمله الكلمة من معنى ونقلت عنه قوله "سيظل التاريخ يتذكر كيف وقف طلبة الجامعة موقفا جادا في الدفاع عن استقلال الوطن والعلم معا وسيظل التاريخ يخلد أسماء هؤلاء الذين حفروا بجهادهم طريق الاستقلال للوطن وكذلك طريق الحرية للجامعة المصرية"[٢].

ونقلت (الأهرام) كذلك رأيا للدكتور على مصطفى مشرفة والذي أكد فيه على أن هذا النصب التذكاري سيخلد جهاد طلبة الجامعة في سبيل حصول الوطن على استقلاله والذي وإن تحقق لاستقلت الجامعة ومارست عملها بكامل الحرية وعبر عن ذلك قائلا "إنني حزين من كل قلبي على فقد هؤلاء الزملاء والأعزاء ولا أستطيع أن أعبر لكم عن مشاعري" ولكن لا أخفي عليكم أنني قد أعجبني من طلبة الجامعة هذا التضامن الجامعي الرائع، فإنني فخور بالكشف عن هذا النصب التذكاري"[٣].

* **تعديل لائحة اتحاد الجامعة عام ١٩٣٦:**

وحين قررت وزارة المعارف في حكومة مصطفى النحاس باشا الثالثة عام ١٩٣٦ تعديل لائحة اتحاد الجامعة والنص على إقرار لائحة جديدة، رحبت صحيفة (الأهرام) بهذا القرار وقد جاء ترحيبها هذا من خلال قيامها بعمل حوار مع طه حسين باعتباره أحد أعضاء اللجنة الإدارية والتي شكلتها وزارة المعارف من بعض عمداء كليات الجامعة وعلى رأسهم أحمد لطفي السيد لوضع هذه اللائحة والذي أكد على أهمية أن تخضع قوانين ولوائح الجامعة للتطوير المستمر بما يتفق والتطورات التي يشهدها التعليم الجامعي على مستوى العالم كله ونفى طه حسين، أن يكون الغرض من تعديل لائحة اتحاد الجامعة هو

---

(١) الأهرام: ١٩٣٥/١١/٢٣ (روائح الجنة في الشباب، أبو العتاهية)، ص١.

(٢) الأهرام: ١٩٣٥/١٢/٨: (احتفال الجامعة المصرية بإزاحة الستار عن النصب التذكاري لشهداء الجامعة)، ص١٠.

(٣) الأهرام: ١٩٣٥/١٢/٨ (في دار العلوم: وضع اللوحة التذكارية لشهيد دار العلوم)، ص١١.

الحد من نشاط الطلاب السياسي وبخاصة وبعد أن زعم البعض أن انتفاضة ١٩٣٥ تم تنظيمها تحت رعاية اتحاد الجامعة على حد تعبيره حيث قال "إن التعليم الجامعي وصل في الآونة الأخيرة إلى مرتبة عالية من التطور والرقي، بما يدعو إلى إعادة النظر في القوانين واللوائح التي تحكم التعليم الجامعي في مصر "(١).

وقد جاء دفاع صحيفة الأهرام (وهو نفس الموقف الذي اتخذته صحافة الأحرار الدستوريين) عن هذا القرار باعتباره قرارا أصدرته الحكومة الوفدية، وهو على العكس تماما من الموقف الذي اتخذته صحيفة (المصري) الوفدية نفسها حين عالجت هذا القرار حيث هاجمته وهاجمت أعضاء اللجنة المشكلة لوضع اللائحة الجديدة وفي مقدمتهم طه حسين كما سبق وأن أوضحنا.

*** العلاقة بين استقلال الوطن ككل واستقلال التعليم الجامعي:**

وفي العام نفسه عاودت صحيفة (الأهرام) التأكيد على وجود علاقة وثيقة الصلة بين استقلال الوطن ككل وبين تمتع الجامعة باستقلالها، فذكرت الصحيفة أنه وعقب هذا الموقف المشرف لطلبة الجامعة في الدفاع عن وطنهم تبين أن أبناء الجامعة حريصون على استقلال الوطن بقدر حرصهم على استقلال الجامعة وأضافت (الأهرام) أن ما حدث من انتفاضة الطلبة عام ١٩٣٥ لا يمثل إلا نتيجة حتمية لوجود التعليم الجامعي في مصر والذي يقوم في الأساس على الحرية المطلقة والتي لا يعرف لها العلماء حدا وطالبت (الأهرام) بضرورة التعامل مع تلك الفكرة باعتبارها حقيقة واقعة ولابد من الخضوع لها خصوصا وبعدما أشعرت الجامعة أبناءها بشخصيتهم وبعدما فتحت عيونهم وسمت بهم جامعتهم على أن يكونوا إمعات يصدرون أحكامهم عن جهل وهوى وعبرت الصحيفة عن ذلك قائلة "فلن يرضى الجامعي لنفسه أن يعيش حرا طليقا داخل كليته، فإذا خرج للحياة سار مكبلا بالقيود والأغلال الثقال، فما هو موقف الجامعيين بعد أن نجحوا في حركتهم الأولى؟ وكادت مصر تنعم بنعمة الاستقلال كما مكنوها من قبل أن تنعم بنعمة الحرية والدستور "(٢).

وفي إطار محاولة الصحيفة للإجابة على هذا التساؤل من أجل تحديد مهمة الجامعة والجامعيين في دعم استقلال الوطن ومن ثم تحقيق استقلال الجامعة وحريتها أكدت (الأهرام) على أن الجامعة مازالت في بداية عهدها ومع ذلك فقد أثبتت أن لها دورا في الحياة العلمية وكذلك لها وظيفة اجتماعية غير أنها طالبت بعدم تحميل الجامعة والجامعيين أكثر من قدرتهم حتى تستطيع الجامعة حديثة العهد الوقوف على أرض صلبة وأكدت (الأهرام) أنه "لا مفر أن نسلم بأن الجهاد الاجتماعي الذي نطلبه من الجامعة أشق من

---

(١) الأهرام: ١٩٣٦/١١/١١ (حديث خطير مع الدكتور طه حسين، حول لائحة اتحاد الجامعة)، ص٣.

(٢) الأهرام: ١٩٣٦/١١/٣١ (أمل الأمة في رسالة الجامعة ومهمة الجامعيين، عباس مصطفى عمار)، ص١، ١٥.

كل جهاد آخر ما دام يمس ما توافق الناس عليه وما ألفوا من عادات وتقاليد، ولا مفر كذلك من أن نسلم بأنه لن يتسنى للجامعة القيام بهذا الجهاد إلا إذا توفر لها الأمن والاستقلال بما يدعم جهادها الاجتماعي"[١].

* قضية منع الاختلاط بين الجنسين وتدريس الدين بالجامعة عام ١٩٣٧:

وحين ثارت قضية منع الاختلاط بين الجنسين في الجامعة وتدريس الدين فيها عام ١٩٣٧ تتبعت صحيفة الأهرام تطور الأحداث داخل الجامعة بشكل خبري وبخاصة بعد اندلاع المظاهرات داخلها، كما نشرت نص المذكرة التي تقدم بها طلبة كلية الحقوق دون التعليق عليها[٢].

واهتمت الصحيفة بإجراء حوارا مع طه حسين حول هذه القضية عبر من خلاله عن دهشته من أن تتواجد بعض الأقلام والتي تريد العودة بالتعليم الجامعي خطوة إلى الوراء، بعد أن بدأ التعليم الجامعي يثبت قواعده في المجتمع المصري.

وأضاف طه حسين أن مبدأ تعلم الفتاة تم إقراره منذ نشأة الجامعة كجامعة أهلية عام ١٩٠٨ وحتى بعد تحولها لإشراف الحكومة المصرية، كما طالب بأن يختص كل من الأزهر والجامعة بالمواد الخاصة بكل منهما، غير أنه لم يمانع في أن تنظم الجامعة المصرية محاضرات يلقيها أساتذة الأزهر وشيوخه في الدين والعلوم المتعلقة به ورأى طه حسين أن المذكرة التي تقدم بها طلاب كلية الحقوق والتي يدعمها الأزهر إنما هي نوع من التدخل في شئون الجامعة واعتداء على استقلالها وفي ذلك قال "وليعن الأزهر بأموره وليترك الجامعة المصرية تنظم شئونها باستقلال تام"[٣].

وقد حرصت (الأهرام) على عرض مختلف الآراء ففي نفس العدد نشرت الصحيفة نص المذكرة التي تقدم بها طلاب الجامعة الأزهرية والتي طالبوا فيها بضرورة الالتفات للمطالب الخاصة بتدريس الدين في الجامعة ومنع الاختلاط بين الجنسين وذلك حفاظا على تقاليد وأخلاقيات المجتمع المصري والذي لابد أن تقوم دعائمه على روح الإسلام"[٤].

---

(١) الأهرام: ١٩٣٦/١١/١ (أمل الأمة في الجامعة ومهمة الجامعيين، عباس مصطفى عمار)، ص١٠.

(٢) الأهرام: ١٩٣٧/٣/١٢، (نص المذكرة الخاصة بطلاب كلية الحقوق)، ص٣.

(٣) الأهرام: ١٩٣٧/٣/١٣ (طه حسين في حديث خطير عن أحوال الجامعة)، ص١.

(٤) الأهرام: المصدر السابق، ص٦.

تعليق عام:

- تعد الفترة الممتدة من عام ١٩٢٥ وحتى ١٩٥١ كما سبق وأن أشرنا من أهم الفترات في تاريخ التعليم الجامعي في مصر وبخاصة فيما يتعلق بضرورة حماية استقلال الجامعة وتحقيق حرية البحث العلمي فيها وذلك على المستويين النظري والعملي، فمن الناحية النظرية شهدت هذه الفترة صدور المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية ووضعها تحت إشراف الحكومة عام ١٩٢٥ والذي جاءت أهم بنوده مؤكدة على ضرورة حماية استقلال الجامعة ككيان إداري مستقل كما استكملت الجامعة كيانها اللائحي والقانوني عام ١٩٣٥ واتسعت قاعدة التعليم الجامعي لتشمل جامعتي فاروق الأول وإبراهيم باشا الكبير، ومن الناحية العملية كانت هذه الفترة المدروسة أولى الفترات التي شهدت العديد من الأزمات والتي كان المحك الرئيسي فيها قضية استقلال الجامعة وكيفية الحفاظ على هذا الاستقلال ودعم حرية البحث العلمي فيها.

- جاءت قضية الدفاع عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها في مقدمة قضايا التعليم الجامعي والتي اهتمت بمناقشتها الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها السياسية والفكرية والاجتماعية حيث اعتبرت الصحافة المصرية أن الاستقلال الجامعي شرط أساسي لوجود الجامعة المصرية وحددت مفهوم هذا الاستقلال كما جاء في المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية وكذلك هذا المفهوم الذي أشار إليه الأمير أحمد فؤاد عند الاحتفال بإنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨، ومن هنا تبنت الصحافة المصرية (عينة الدراسة) العديد من المواقف الجادة والمشرفة للدفاع عن استقلال الجامعة وتأكيدا على ذلك حرص كل تيار صحفي على أن يقدم الأطروحات الخاصة به حول كيفية تحقيق استقلال الجامعة ومما سبق يتضح لنا أن الصحافة المصرية في معالجتها لقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها ركزت على محورين رئيسيين هما كما يلي:

١- مفهوم التعليم الجامعي وأهمية استقلاله.

٢- المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية للدفاع عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

- جاءت معالجة الصحافة المصرية لقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها على صدر صفحاتها الأولى حيث خصصت تلك الصفحات لمناقشة قضية استقلال الجامعة، كما جاءت هذه المعالجات بأقلام كبار مفكري ومثقفي الفترة وكذلك كبار رجال التعليم أمثال طه حسين ومحمد حسين هيكل ومحمد زكي عبدالقادر وعبدالقادر حمزة وزكي مبارك وأحمد لطفي السيد ومحمود عزمي. وأحمد أمين وعباس محمود العقاد وغيرهم.

- تأثرت معالجات الصحافة المصرية لقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها (بمحوريها) بالانتماءات السياسية والحزبية وكذلك بالمعتقدات الفكرية والثقافية والتكوينات الطبقية والاجتماعية التي تنتمي إليها الصحف المدروسة، وذلك كما يلي:

بالنسبة للمحور الأول: مفهوم استقلال التعليم الجامعي وأهميته:

- اتفقت مختلف الاتجاهات الصحفية المدروسة سواء الحزبية أو المستقلة أو التي تنتمي لجماعات الرفض السياسي والاجتماعي على أهمية استقلال الجامعة وضمان الحرية للبحث العلمي فيها حتى أن بعض الصحف وبخاصة المعبرة عن كل من الوفد والأحرار الدستوريين وصلت إلى حد اشتراط التلازم بين وجود الجامعة وضمان الاستقلال والحرية لها.

- اهتمت الصحافة المصرية بالتأكيد على مفهوم استقلال الجامعة وذلك كما جاء في المرسوم الخاص بإنشاء الجامعة المصرية (ومن قبلها الجامعة الأهلية) ولذلك ومع بداية العمل للجامعة المصرية الناشئة ركزت الصحافة المصرية على أهم ما يضمن تحقيق مفهوم استقلال الجامعة كما جاء في هذا المرسوم وقد ظهر ذلك واضحا عند مناقشة كل من صحف الوفد والأحرار الدستوريين والأهرام لمسألة استقدام أساتذة أجانب للتدريس بالجامعة أو تعيينهم كنظار لكلياتها في إطار علاقة ذلك بمفهوم استقلال الجامعة وإن اختلفت مواقفها في مناقشة هذه القضية فعلى الرغم من تأييد الأهرام لهذه الفكرة وذلك في إطار مهادنتها لوزارة المعارف وحكومة عدلي يكن الثانية في ١٩٢٥ وصاحبة القرار الخاص باستقدام الأساتذة الأجانب نجد أن كل من صحافة الوفد والأحرار الدستوريين رفضت هذه الفكرة باعتبارها هدم لاستقلال الجامعة وقد جاء هذا الموقف نتيجة لإيمان كل من الصحف المعبرة عنهما بأهمية ضمان استقلال الجامعة بما يتفق مع ما كانت تناقشه خصوصا وأن الصحافة الوفدية أخذت جبهة الهجوم على الحكومة القائمة (عدلي يكن الثانية) في إطار الصراع الحزبي.

- حرصت بعض الصحف على تقديم النموذج الغربي كمثال يجب الاحتذاء به في التعليم الجامعي مع اختلاف طبيعة النموذج الغربي الذي قدمه كل اتجاه صحفي تبعا للانتماء السياسي والمعتقد الفكري فعلى حين اختارت صحافة الأحرار الدستوريين النموذج البريطاني في التعليم الجامعي سندا لها وذلك في إطار مهادنتها للاحتلال الإنجليزي وهي السياسة المعلنة للحزب منذ قيامه، نجد أن صحيفة (الأهرام) اختارت النموذج الفرنسي في التعليم الجامعي سندا لها بحكم تبني القائمين عليها للثقافة الفرنسية، وأما عن الصحافة الوفدية فقد أشارت إلى النموذج الأوروبي بصفة عامة في التعليم الجامعي دون تحديد هويته.

- اهتمت الصحف المدروسة عند تناولها للمحور الخاص بمفهوم استقلال التعليم الجامعي وأهميته بالبحث عن الشكل الذي يمكن من خلاله ضمان تحقيق هذا المفهوم، وإن اختلفت فيما بينها في طرح

الوسائل التي يمكن أن تستخدم في تحقيق استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي بداخلها مما أدى إلى أن تشكل هذه الاطروحات الصحفية المختلفة (والخاصة بكل اتجاه صحفي) في مجملها نموذجا شبه متكامل لما يجب أن يكون عليه استقلال التعليم الجامعي وذلك من خلال تركيز كل اتجاه صحفي على ناحية من النواحي التي تدعم استقلال التعليم الجامعي فعلى حين رأت الصحافة الوفدية ضرورة الانسلاخ عن الثقافة الإنجليزية كشرط لتحقيق استقلال الجامعة كما اعتبرت أن استقلال الجامعة مرادفا لاستقلال أستاذ الجامعة، نجد أن صحافة الدستوريين أشارت إلى ضرورة التعامل مع الجامعة ككيان إداري مستقل بالإضافة لتأكيدها أيضا على حرية أستاذ الجامعة لضمان استقلال التعليم الجامعي وهو ما أكدت عليه أيضا صحافة الهيئة السعدية على اعتبار أن استقلال أستاذ الجامعة خير ما يضمن استقلال التعليم الجامعي وطلاب الجامعة مما يؤدي إلى إفراز بيئة علمية جامعية حرة وقادرة على دعم مسيرة التعليم الجامعي في مصر في حين أكدت الصحف المعبرة عن كل من (مصر الفتاة ــ الإخوان المسلمين ــ التنظيمات اليسارية) على ضرورة أن تظل الجامعة بمنأى عن الصراعات السياسية والحزبية حتى تضمن استقلالها وحرية البحث العلمي فيها.

وعلى الجانب الآخر فقد جاءت المطالبة بتنظيم إداري ومالي مستقل للجامعة من أهم مقترحات صحيفة (الأهرام) لضمان استقلال الجامعة، كما طالبت بسن تشريعات جديدة للجامعة يمكن من خلالها اختزال العنصر الإداري بداخلها وحتى لا تتحول الجامعة إلى مصلحة حكومية ويكون من السهل التلاعب بشئونها والعبث بتقاليدها العلمية.

بالنسبة للمحور الثاني: المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية للدفاع عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها:

- اشتركت مختلف الصحف المدروسة في معالجة أكثر قضايا استقلال التعليم الجامعي المثارة آنذاك وإن اختلفت مواقفها تبعا للانتماء الحزبي كما يتضح في أزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" ١٩٢٦، نقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢ وانتفاضة طلاب الجامعة عام ١٩٣٥ وقضية منع الاختلاط بين الجنسين وتدريس الدين في الجامعة عام ١٩٣٧ وموقف وزارة المعارف في حكومة الوفد الأخيرة من استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها ١٩٥٠/ ١٩٥١.

- نقول أنه ومع اشتراك الصحف المدروسة في معالجة تلك القضايا، إلا ان كل اتجاه صحفي تميز كذلك بمناقشة مجموعة من القضايا الأخرى ذات الارتباط الوثيق بقضية استقلال التعليم الجامعي فعلى حين اهتمت الصحافة الوفدية بالهجوم على موقف كل من وزارتي إسماعيل صدقي ومحمد محمود من استقلال التعليم الجامعي وكذلك قضية نقل أستاذ كلية الطب عام ١٩٣٥ (والتي اتفقت معها صحافة مصر الفتاة)، نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين ناقشت العلاقة بين ميزانية وزارة المعارف واستقلال الجامعة وكذلك القضية الخاصة بترقيات أعضاء هيئة التدريس عام ١٩٤١ وذلك حين كان محمد حسين هيكل وزيرا للمعارف، في حين نجد أن الصحافة المعبرة عن كل من الهيئة السعدية والإخوان المسلمين والتنظيمات اليسارية قد أولت قضية العلاقة بين اشتغال الطلبة بالسياسة واستقلال الجامعة أهمية خاصة، حيث طالبت هذه الاتجاهات الصحفية بضرورة إبعاد الجامعة عن الصراعات السياسية والحزبية وعدم الزج بالطلبة في العمل الحزبي وإن كانت هذه المطالبة قد جاءت بصورة ظاهرية، حيث أن معالجات هذه الصحف كانت تحرض وبشكل غير مباشر على اشتغال الطلبة بالسياسة الحزبية فقد كان كل اتجاه صحفي يخاطب طلاب الجامعة حسب انتماءاتهم السياسية مثل الطلاب السعديين "طلاب الوفد" أبناء مصر الفتاة ــ طلاب الأحرار ــ طلاب الإخوان ..وهكذا.

- على الرغم من اتفاق جميع الصحف في التأكيد على أهمية ضمان الاستقلال للتعليم الجامعي وأن هناك تلازما واضحا بين وجود التعليم الجامعي إلا أن بعض الصحف اتخذت مواقف معادية لاستقلال الجامعة مما يعد تناقضا واضحا مع ما كانت تطالب به من ضمان استقلال التعليم الجامعي وحرية البحث العلمي فيها وهو ما يمكن تفسيره في إطار الصراعات السياسية والحزبية آنذاك وبخاصة في القضايا التي اشتركت في مناقشتها الصحافة المصرية (والسابق الإشارة إليها) وإن اختلفت في المعالجات التي قدمها كل اتجاه صحفي وبالتالي انقسمت معالجات الصحافة المصرية لهذه القضايا بين المؤيد والمعارض كما يلي:

١- **أزمة كتاب "في الشعر الجاهلي" لطه حسين عام ١٩٢٦** فنجد أن الصحافة الوفدية على الرغم من مطالبتها بضرورة حماية استقلال الجامعة ممثلا في شخص أساتذتها كانت في مقدمة الاتجاهات

الصحفية المؤيدة لمعاقبة طه حسين على ما قدمه من أفكار في كتابه "في الشعر الجاهلي" وذلك بسبب أن طه حسين لم يكن قد انضم لحزب الوفد بعد، وعلى الجانب الآخر فقد جاءت صحافة الأحرار الدستوريين وصحيفة الأهرام في جبهة التأييد لحماية طه حسين والدفاع عن حرية الرأي والبحث العلمي وذلك بحكم تبني صحافة الأحرار الدستوريين للتوجه الليبرالي في مناقشة قضايا الفكر والمجتمع فأخذت على عاتقها جانب البعد التنويري للعملية التعليمية، في حين كان تبني صحيفة (الأهرام) للثقافة الفرنسية سببا في أن ترفض معاقبة أستاذ الجامعة بسبب أفكاره لأنه يعد اعتداء على استقلال الجامعة ممثلا في شخص أساتذتها، خصوصا وأن ذلك جاء متفقا مع ما كانت تطالب به الصحيفة من حيث ضمان استقلال الجامعة وحريتها.

٢- **نقل طه حسين خارج الجامعة عام ١٩٣٢** وقد واصلت صحافة الأحرار الدستوريين وكذلك صحيفة الأهرام دفاعهما عن استقلال الجامعة ممثلا في شخص طه حسين واعتبرت أن قرار وزارة المعارف بنقله خارج الجامعة شكلا من أشكال إرهاب الفكر والبحث العلمي، أما عن الصحافة الوفدية فقد شهدت معالجتها لقضية استقلال الجامعة تطورا هاما خلال هذه الأزمة وذلك حين أخذت جانب الدفاع عن طه حسين وكانت في مقدمة الاتجاهات الصحفية والتي ربطت بين نقل طه حسين خارج الجامعة وبين بداية تراجع مفهوم استقلال الجامعة إلى الوراء وقد جاء هذا التطور في موقف صحافة الوفد كنتيجة طبيعية لانضمام طه حسين لحزب الوفد ودفاعها عن شخص طه حسين باعتباره وفديا خاصة وأن ذلك جاء في إطار تبني الصحافة الوفدية لجبهة الدفاع عن استقلال الجامعة.

٣- **انتفاضة طلاب الجامعة عام ١٩٣٥** وقد كانت هذه الانتفاضة سببا في أن تناقش الصحافة المصرية العلاقة بين اشتغال الطلبة بالسياسة من ناحية واستقلال الجامعة من ناحية أخرى فعلى حين اتفقت جميع الاتجاهات الصحفية على خطورة اشتغال الطلبة بالسياسة على استقلال الجامعة، نجدها اختلفت في معنى اشتغال الطلبة بالسياسة، فنجد أن الصحافة الوفدية دافعت عن طلاب الجامعة عام ١٩٣٥ وأوضحت أن هذا لا يعد من قبيل العمل الحزبي وإنما هو في سبيل خدمة القضية الوطنية وهو ما اتفقت معها فيه الصحف المعبرة عن كل من (مصر الفتاة والإخوان المسلمين) وإن كانت قد شجعت كل منها ضمنا الطلاب على العمل السياسي وبشكل خفي، فإنها أعلنت ظاهريا أن حزب الوفد هو الذي يشجع الطلاب على الاشتراك في العمل السياسي وذلك بحكم الصراع الحزبي بين الوفد من ناحية وباقي الأحزاب من ناحية أخرى وعلى الجانب الآخر فقد قدمت الأهرام تغطية خبرية للانتفاضة. وتوجهت بالنصح لطلاب الجامعة مطالبة إياهم بالانتظام في الدراسة على أساس أن المظاهرات ليست وسيلة حقيقية للتعبير عن مطالبهم، وهو ما اتفقت فيه معها صحافة الأحرار الدستوريين وإن اختلف السبب وراء موقف كل منهما فعلى حين جاء موقف الأهرام هذا في إطار اتباعها لسياسة الاعتدال والنبرة الهادئة في معالجة مختلف القضايا وهي السياسة التي التزمت بها

على امتداد الفترة الزمنية، نجد أن الأحرار الدستوريين اتخذت هذا الموقف بسبب سياستها المهادنـــة للاحتلال البريطاني وكان من الطبيعي أن تتخذ الأحرار الدستوريين هذا الموقف من انتفاضة الطلبــة عام ١٩٣٥ والتي جاءت كرد فعل لتصريح السير صامويل هور.

٤- **تعديل لائحة اتحاد الجامعة عام ١٩٣٦** وقد جاءت معالجة الصحافة المصرية لهذه القضية متباينـــة فعلى حين أخذت الصحافة الوفدية جبهة الهجوم على قرار الحكومة الوفدية والخاص بتعديل لائحـــة اتحاد الجامعة وعلى اللجنة المشكلة لوضعها، نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين تزعمـــت جبهـــة الدفاع عنها وقد ظهر وبما يثير الدهشة هنا أن تهاجم الصحافة الوفدية قرارا وفديا ولكن يمكن تفسـير ذلك في إطار تبني الصحافة الوفدية الواضح لجبهة الدفاع عن استقلال الجامعة وبخاصـــة صحيفـــة (المصري) والتي قادت حملة الهجوم على تعديل لائحة اتحاد الجامعة عام ١٩٣٦ لما عـــرف عنـــها من تبنيها للاتجاه الليبرالي في معالجة القضية الاجتماعية، في حيـــن أن دفـــاع صحافـــة الأحـــرار الدستوريين عن هذه اللائحة الجديدة جاء في إطار دفاعها عن قيادات الحزب ممثلا في أحمد لطفـــي السيد والذي كان على رأس اللجنة التي تم تشكيلها لتعديل اللائحة وكـــان مـــن الطبيعـــي أن تؤيـــد (الأهرام) هذا القرار باعتباره قرارا حكوميا.

(٥) قضية الاختلاط بين الجنسين في الجامعة وتدريس الدين بها عام ١٩٣٧:

وقد انقسمت الصحافة المصرية في معالجتها لهذه القضية ما بين مؤيد ومعـــارض فعلـــى حيـــن أيـــدت الصحافة المعبرة عن كل من الوفد والأحرار الدستوريين الاختلاط في الجامعة، هاجمته الصحافـــة المعبرة عن كل من مصر الفتاة والإخوان المسلمين وكان من الطبيعي أن ترفض الصحافة الوفدية فكـــرة منع الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة وتدريس الدين بها وذلك في إطار دعوتها لتبني النموذج الغربـــي في التعليم الجامعي خاصة وأنها أشارت إلى أن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة هـــو السـعي لإحـــراج حكومة الوفد القائمة، في حين أن تأييد صحافة الأحرار الدستوريين للاختلاط داخل الجامعة جـــاء بســـبب تبنيها للبعد التنويري في مناقشة قضايا التعليم والمرأة، وقد جاء الصراع الحزبي – بين الوفد من ناحيـــة وبين جماعتي مصر الفتاة والإخوان المسلمين من ناحية أخرى – سببا مباشرا في هجوم الصحافة المعـبرة عن كل منها على فكرة الاختلاط وبخاصة أن طلاب الإخوان المسلمين داخل كلية الحقوق كانوا المحـــرك الأساسي للمظاهرات داخل الجامعة والمطالبة بتدريس الدين فيها ومنع الاختلاط بها بل كانوا الأساس فـــي مظاهرات الأزهر وبالتالي فكان من الطبيعي أن تتبنى صحافة الإخوان المسلمين هذا الموقف.

(٦) موقف وزارة المعارف في حكومة الوفد الأخيرة من قضية استقلال التعليم الجـامعي (١٩٥٠/ ١٩٥١):

جاءت الصحافة الوفدية في مقدمة التيارات الصحفية المؤيدة للقرارات التي اتخذها طـه حسـين وتخص التعليم الجامعي على اعتبار أنها تطور حقيقي للتعليم الجـامعي وكـان مـن الطبيعـي أن تؤيـد الصحافة الوفدية قرارات أصدرتها الحكومة المعبرة عنها، على حين تزعمت الصـحافة السـعدية جبهـة الهجوم على قرارات طه حسين والخاصة بالتعليم الجامعي (والتي ضمت كذلك مصـر الفتـاة والأحـرار الدستوريين) وإذا كان عامل الصراع الحزبي ظهر كسبب حقيقي وراء هذه المواقف إلا أنه يمكـن القـول بأن حرص هذه الاتجاهات الصحفية على استقلال الجامعة كان سبباً أيضاً في المواقـف التـي اتخـذتها خصوصاً وأن نقدها لم يكن مفتعلاً وإنما كان موضوعياً في بعض المواقف مثل هجومها على رفض طـه حسين التصديق على قرارات المجلس الأعلى للجامعات وكذلك رفضها تهديده للجامعة بقطـع الإعانـات المالية عنها وهي تلك القرارات التي أغفلت الصحافة الوفدية التصدي لها واستعاضت عنها بعمل حوارات مع وزير المعارف طه حسين ليدافع عن سياسته في التعليم الجامعي، كما اسـتبدلت صـحيفة (الأهـرام) الحديث عنها بمناقشة دور التعليم الجامعي في النهوض بالمجتمع ومراسم الاحتفال بالعيد الفضي للجامعة.

الفصل الرابع

الصحافة المصرية وقضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١

المبحث الأول: تطور التعليم الديني (الأزهري) خلال الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١.

المبحث الثاني: موقف الصحافة المصرية من قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) خلال الفترة من (١٩٢٣ ـ ١٩٥١).

مقدمة:

يتضمن الفصل الرابع والخاص بموقف الصحافة المصرية من قضيــة إصــلاح التعليــم الدينــي (الأزهري) خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ مبحثين رئيســيين، يتنــاول أولــهما أهــم التطــورات والتغييرات التي لحقت بالتعليم الديني خلال الفترة المدروسة والتي شهدت العديد من محــاولات إصــلاح التعليم الديني (الأزهري) حيث شكلت الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة لجان مهمتها إصلاح الأزهــر والمعاهد الدينية التابعة له، كما أصدرت العديد من القوانين والقرارات والتي شكلت في مجملــها الإطــار اللائحي والقانوني والذي حكم العملية التعليمية داخل الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له.

أما المبحث الثاني فيتعرض لموقف الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها السياســية وكذلــك انتماءاتها الفكرية وتكويناتها الاجتماعية والطبقية من قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) خلال فــترة الدراسة حيث أخذت الصحافة المصرية على عاتقها عبء الدعوة لإصلاح التعليم الديني (الأزهري) وذلـك من خلال تأكيدها المستمر على ما للتعليم الديني من أهمية في النهوض بالمجتمع والارتقاء بــه، فقدمــت الصحافة المصرية مقترحاتها الخاصة بإصلاح التعليم الديني كما تعرضت لمختلف القوانيــن والقــرارات الخاصة بالتعليم الديني بالنقد والتحليل والتفسير.



المبحث الأول

تطور التعليم الديني (الأزهري)

من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١

شهدت الفترة الزمنية المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥١ عدداً من القوانين والإجراءات الإصلاحية التي نظمت العملية التعليمية داخل الأزهر وكذلك القواعد الخاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس وحياة الطلاب داخل الأزهر وإدخال بعض العلوم الحديثة[١].

وكذلك كان لبعض علمائه خلال هذه الفترة قدر كبير من التقدم والرقي الذهني والعقلي والانفتاح على الثقافة الحديثة، مما جعلهم يطالبون بإصلاح التعليم الأزهري والعمل على جعله قادراً على مواكبة التطور الحضاري ودعم هذا الاتجاه أن الأزهر خلال القرن العشرين شهد تخريج عدد من نوابغ الأدب والفكر والثقافة في المجتمع المصري وذلك ممن درسوا فيه أو بدأوا حياتهم العلمية في رحابه أمثال الدكتور طه حسين وأحمد أمين وأحمد حسن الزيات وعبدالعزيز جاويش والدكتور مصطفى عبدالرازق وشقيقه علي عبدالرازق وغيرهم ممن كان لهم أكبر الأثر ليس فقط في المطالبة بإصلاح الأزهر تعليمياً ودينياً وإنما أيضاً في إثراء الحياة الثقافية والفكرية للمجتمع المصري[٢].

دستور ١٩٢٣ وإقرار سلطة الملك في الإشراف على الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له:

منذ أن حصلت مصر على استقلالها الشكلي المنقوص بتصريح فبراير ١٩٢٢، بدأت الساحة السياسية المصرية تشهد صراعاً خفياً بين القوى الداخلية المسيطرة من أجل الهيمنة وفرض السيطرة على الأزهر، وقد استقطب هذا الصراع جبهتين أساسيتين، أولاهما تضم القصر الملكي يعاونه أحزاب الأقلية الموجودة آنذاك، وثانيهما حزب الوفد الذي كان يعبر عن الشعب في تطلعاته الديمقراطية وعلى الرغم من تعدد جوانب الصراع بين هاتين القوتين فيما يتعلق بالأزهر سواء كان فكرياً أو تعليمياً أو تنظيمياً، إلا أنه شكل في النهاية صراعاً حول إحكام السيطرة على الأزهر سواء باعتباره مؤسسة دينية أو كمؤسسة تعليمية[٣].

وتنفيذاً لما جاء في خطاب تكليف وزارة ثروت باشا في إبريل ١٩٢٢، ألفت الوزارة لجنة من ثلاثين عضواً من المفكرين ورجال القانون والدين والأعيان والشخصيات العامة برئاسة حسين رشدي باشا لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب، وضمت اللجنة أربعة وزراء سابقين، وتسعة أعضاء سابقين في الجمعية التشريعية والشيخ عبدالحميد البكري شيخ الطرق الصوفية والشيخ محمد بخيت المفتي

---

(١) حسن الفقي، مرجع سابق، ص٢٢١-٢٢٦.

(٢) هند علي فهمي، مصدر سابق، ص٣٦٢.

(٣) سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٦)، ص٢٧٣.

السابق وخمسة من الأقباط وعضو يهودي وممثل عن البدو، وقد أدت الرغبة في تمثيل شرائح وفئات المجتمع المختلفة إلى اشتراك أشخاص لا علاقة لهم بالدستور والمسائل الدستورية[١].

وجدير بالذكر أن حزب الوفد والحزب الوطني رفضا الاشتراك في هذه اللجنة ـ والتي أسماها سعد زغلول بلجنة الأشقياء ـ استناداً إلى أن الدستور كان ينبغي أن يوضع بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة وليس بواسطة لجنة حكومية، وعقدت اللجنة اجتماعاتها فيما بين أبريل وأكتوبر أي ما يقرب من ستة شهور ورفعت مشروع الدستور إلى رئيس الوزراء في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ وتفاعلت عدة عوامل ضد وزارة ثروت ومشروع الدستور أولها أن الملك لم يكن متحمساً لإصدار دستور يحد من سلطته المطلقة أو يقيدها بشكل فعال وملموس، وثانيهما تحالف القوى السياسية الأخرى ورؤساء الوزراء السابقين (والمحتملين) ضد الوزارة ومشروعها نتيجة إحساسهم بأن ثروت وأنصاره قد انفردوا بالساحة السياسية، وثالثها التقارب بين القصر والوفد الذي عمل على تحقيقه توفيق نسيم باشا، وأمل الوفد في تشكيل وزارة يرأسها نسيم باشا بتأييد من الأمة والملك تقوم برفض تصريح ٢٨ فبراير والإفراج عن سعد زغلول والمعتقلين السياسيين[٢].

وإزاء هذه الظروف لم يكن أمام وزارة ثروت باشا سوى الاستقالة وخلقتها وزارة توفيق نسيم باشا (المدعومة من جانب القصر) التي عرضت مشروع الدستور على اللجنة الاستشارية التشريعية التابعة لوزارة الحقانية والتي كانت تضم عدداً من كبار موظفي الدولة ذوي الخبرة القانونية، وكانوا جميعاً من الأجانب ما عدا عبدالحميد بدوي، وقدمت هذه اللجنة تقريرها الذي تضمن عدداً من التعديلات التي كان الملك يطالب بها من أجل تكريس سلطاته على حساب البرلمان وممثلي الأمة[٣].

وعندما صدر الدستور في ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ بناءاً على الأمر الملكي رقم ٤٢ وذلك في عهد وزارة يحيى إبراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ ـ ٢٧ يناير ١٩٢٤) كان هناك عدد من الاختلافات بين الدستور والمشروع الأصلي تركزت في إعطاء حقوق أكبر للملك إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية فجعلت إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك، وأضيفت مادة تعطي للملك كذلك حقوقاً يباشرها فيما يختص بالمعاهد الدينية التابعة للأزهر والأوقاف والرؤساء الدينيين (من يعادلون شيخ الأزهر)[٤].

ومما يؤكد ذلك تلك المناقشات التي جرت حول إقرار سلطة الملك في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له حيث أن موضوع تبعية الأزهر للملك وسلطته القديمة في اختيار شيخ الأزهر وكبار علمائه وكذلك في اختيار رؤساء الأديان الأخرى (من يوازي شيخ الأزهر) كانت موضع نقاش وبحث بين

---

(١) علي الدين هلال، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص١٥٣.

(٤) عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، (القاهرة:

أعضاء اللجنة التي وضعت هذا الدستور، حيث رأى البعض أن حقوق الملك هذه والتي يدعيها في تعيين الرؤساء الدينيين تنتقل من نفسها وتبعاً لإقرار الحكم النيابي إلى الحكومة من جهة التنفيذ إلى البرلمان من جهتي التشريع والإشراف، شأنها في ذلك مثل باقي شئون الأمة الأخرى، ومن هنا جاءت مطالبتهم بأن يتنازل الملك عن هذه الحقوق السابقة إلى هاتين الجهتين (الحكومة والبرلمان)[١].

غير أنه ومن بين ما حدث من تعديلات بالدستور صدور قرار ينص على ضرورة أن يتم إصدار قانون فيما بعد يمكن من خلاله تنظيم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف، وبصفة عامة المسائل التي تخص الأديان الموجودة في مصر، وتم استكمال هذه المادة بعبارة "وإذا لم توضع أحكام تشريعية، تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن"[٢] (المادة ١٥٣ من الدستور).

وبذلك حصل الملك على اعتراف دستوري بأن له سلطته الخاصة فيما يتعلق بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، وكذلك إقرار دستوري ببقاء الوضع الراهن كما هو عليه إلى حين صدور قانون جديد ينظم هذه السلطة، وسجلت اللجنة الاستشارية والتي أدخلت هذا التعديل على مشروع الدستور ذلك بقولها "أن للملك اختصاصات خاصة به يباشرها بشخصه كتعيين الوظائف الدينية الكبرى ومنح الألقاب وميزات الشرف لكبار رجال الدين وأن له في إدارة الأوقاف حقوقاً مُنحت له طبقاً للمبادئ التي أقرتها الشريعة الإسلامية نفسها"[٣].

* الأزهر والوزارة الوفدية الأولى عام ١٩٢٤:

وعندما تولى حزب الوفد الحكم عقب إجراء أول انتخابات برلمانية في مصر عام ١٩٢٤ ساد تفاؤل كبير يقوم على أساس أن المصريين لابد مقبلون على جني ثمار كفاحهم ونضالهم منذ اشتعال ثورة ١٩١٩ وحتى إقرار دستور ١٩٢٣، وعلى وجه الخصوص رأى الأزهريون والذين كانوا ركناً من أهم أركان هذه الثورة أنهم جديرون من ولاة الأمور الوفديين بنظرة عطف واهتمام على حالتهم المادية المتدهورة والمعنوية وبما يستتبعه ذلك من ضرورة السعي نحو إصلاح أحوال الأزهر الدينية والتعليمية[٤].

---

[١] المرجع السابق، ص٢.

[٢] علي السيد أحمد طنشى، تحديث المجتمع المصري والتعليم بالأزهر بين تخريج الداعية والعالم الداعية، دراسة تاريخية دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية، ١٩٩١)، ص١٣٥.

[٣] المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٩.

[٤] سعيد إسماعيل علي، قضايا التعليم في عهد الاحتلال البريطاني، مرجع سابق، ص٢٢٩-٢٣٣.

غير أنه وكما ذكرنا فإنه إذا كان الأزهر معقلاً من معاقل الوفد الحصينة في ثورة ١٩١٩، فإنه تحول إلى معقل من معاقل القصر وفقاً لما أقره دستور ١٩٢٣، والذي تم له ذلك بإيعاز من الملك فؤاد ذاته حين أدرك أهمية استغلال الدين في الصراع السياسي بينه وبين الوفد[١].

وعندما عاد سعد زغلول من مفاوضاته مع الإنجليز كان الملك قد هيأ المناخ داخل الأزهر للنيل من سعد، فسعى هو وأعوانه بالوقيعة له عند الأزهريين وذلك بإثارة القلاقل ضد الاقتراح الذي تبناه سعد والخاص بإنشاء مدرسة للقضاء الشرعي لتخريج القضاة الشرعيين، وهو ذلك التخصص الذي كان يطالب الأزهريون بأن ينحصر فيهم دون غيرهم، بالإضافة إلى باقي الوظائف التي تتعلق بالتعليم الديني وتعليم اللغة العربية، لدرجة أن الأزهريين كانوا يؤكدون على ذلك حينما تحدث أية إصلاحات في برامج التعليم الأزهري ونظمه[٢]. وعرض الأزهريون على الوزارة الوفدية مطالبهم الخاصة بتحسين أحوالهم وإصلاح التعليم الأزهري، فألفت الوزارة لجنة خاصة لإصلاح التعليم الديني ومناقشة أحواله، غير أن مظاهرات الأزهريين كانت أسبق من قرارات هذه اللجنة، حيث خرج الأزهريون منددين بحكومة سعد لتأخرها في إجابة مطالبهم ونسوا تماماً أن أمر المعاهد الدينية أصبح بيد الملك لا بيد الوزارة، ويمكن القول بأنه وعلى الرغم من أن هذه الحركة الأزهرية كانت لها أسبابها الحقيقية والخاصة بالسعي بشكل جاد لإصلاح الأزهر وكذلك ساهم فيها العديد ممن كان لهم باعث حقيقي في رفع الظلم عن الأزهريين، فإن الملك وأعوانه كانوا قد نجحوا في استغلال هذه الحركة لصالحهم دون تحسين أحوال الأزهريين وإجابة مطالبهم في الإصلاح.

*** لجنة زيور باشا لإصلاح الأزهر عام ١٩٢٥:**

وعندما تولى زيور باشا الوزارة بعد سعد زغلول وأرادت الوزارة أن تتقرب إلى طلاب الأزهر ليكونوا من أنصارها، سارعت في النظر في المطالب الخاصة بإصلاح الأزهر والتي تباطأت وزارة سعد باشا في إجابتها من وجهة نظر الأزهريين، فشكلت الحكومة لجنة وزارية لإصلاح الأزهر والتي أصدرت قراراً يقضي بتبعية مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي للأزهر وكذلك المدارس الأولية وهو ما يتفق مع رغبة الأزهريين في حصر الوظائف الدينية فيهم، وعلى الرغم من أن الأزهريين كسبوا الكثير عقب إقرار هذا النظام، لكن ما كسبه هؤلاء كان ثمنه التأييد المستمر لوزارة زيور باشا والتي استقالت في ٧ يونيو ١٩٢٦، وخلفتها في الحكم وزارة عدلي يكن الائتلافية والتي تولى خلالها سعد زغلول رئاسة مجلس النواب[٣].

*** قانون الأزهر رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧:**

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣٥- ٢٣٦.

(٢) عبدالغني عبود، مرجع سابق، ص٤١.

(٣) سعيد إسماعيل علي، قضايا التعليم، مرجع سابق، ص٢١٩.

ولم ينس سعد زغلول رئيس مجلس النواب، لطلاب الأزهر تأييدهم لوزارة زيور، ولهذا عمل على إلغاء ذلك التعديل الذي أدخلته وزارة زيور والخاص بتبعية مدرستي القضاء الشرعي ودار العلوم وكذلك المدارس الأولية إلى الأزهر الشريف، فاتفق هو ورئيس الحكومة القائمة (عدلي يكن) على إلغاء ذلك النظام، بدعوى أنه وضع في غيبة كل من مجلس النواب والشيوخ[١].

وبالفعل شهد عام ١٩٢٧ العديد من مناقشات البرلمان وكذلك المعارك الصحفية من أجل مد رقابة البرلمان على كافة بنود ميزانية الأزهر وتقييد سلطات الملك على الأزهر ونجح البرلمان بالفعل في إصدار قانون ينص على أن استعمال الملك لسلطته على الأزهر والمعاهد تكون بواسطة رئيس مجلس الوزراء وذلك كما جاء في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ والذي بمقتضاه تقرر أيضاً أن يجري في شأن ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية وحسابها الختامي ما يجري على ميزانية الدولة من أحكام دستورية ومن ثم تخضع لرقابة البرلمان وموافقته[٢].

* إلغاء نظام الجراية في الأزهر عام ١٩٢٩:

وكانت من أهم الإصلاحات والتي أدخلت على الأزهر خلال نهاية العشرينيات إلغاء نظام الجراية وذلك عام ١٩٢٩ في عهد حكومة محمد محمود (٢٧ يونيو ١٩٢٨ – ديسمبر ١٩٢٩) وبررت مشيخة الأزهر ذلك بعدم اتفاق نظام الجراية مع روح العصر، والتي استبدلت بهذا النظام العتيق نظاماً جديداً تقرر بمقتضاه صرف بدل نقدي بدلاً من الخبز (الجراية) والتي كانت توزع على الأزهريين وأسماها القانون (بدل جراية) توزع على شيخ الأزهر وعلمائه وبعض كبار موظفيه والإداريين وطلبته[٣].

* قانون الأزهر رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠:

وفي عام ١٩٣٠ صدر قانون الأزهر رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ والذي نص على ضرورة تنظيم التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، وكانت من أهم التعديلات التي أدخلها القانون على نظام التعليم الأزهري، هو تقسيم الدراسة في الأزهر إلى ثلاث مراحل وهي التعليم الابتدائي ومدة الدراسة بها أربع سنوات وتدرس بها العلوم الدينية واللغوية إلى جانب المواد الحديثة كالتاريخ والجغرافيا والحساب والهندسة ومبادئ العلوم والصحة ومرحلة التعليم الثانوي وتكون مدة الدراسة بها خمس سنوات ويدرس بهذه المرحلة الفقه والتفسير والحديث والتوحيد والقرآن الكريم والنحو والصرف والبلاغة، ثم مرحلة التعليم العالي وتتكون من ثلاث كليات وهي كلية أصول الدين وكلية الشريعة وكلية اللغة العربية ومدة الدراسة بكل منها أربع سنوات وقد افتتحت هذه الكليات جميعاً عام ١٩٣٣[٤]، وفي العام نفسه صدر

---

(١) هند علي فهمي، مصدر سابق، ص٣١١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عبدالعزيز الشناوي، مرجع سابق، ص٨٢٠.

(٤) محمد خيري حربي، مرجع سابق، ص١٤٨-١٥٦.

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ والخاص بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر وذلك فيما يتعلق بالدراسة بهذه الكليات وباقي المعاهد الدينية التابعة له.

• قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦:

وفي عام ١٩٣٦ أصدرت حكومة مصطفى النحاس باشا الثانية قانون الأزهر رقم ٢٦ والذي قرر اختصار بعض المواد الحديثة التي كانت تدرس بالقسمين الابتدائي والثانوي والسابق الإشارة إليها، كما تقرر بمقتضى القانون نقل بعض تلك المواد إلى القسم الابتدائي، فأصبحت شعب هذا القسم ستاً، بعد أن كانت عشر شُعب، وتعد المادة (١٢٨) من هذا القانون من أهم المواد والتي نصت على أن يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ والخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وكذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص في الجامع الأزهر وكل ما خالف هذا القانون من الأحكام"[١].

كذلك اتجهت نية الحكومة الوفدية في أواخر عام ١٩٣٦ إلى تطعيم ثقافة هيئات التدريس في الأزهر ببعض الاتجاهات الحديثة، فأرسلت مشيخة الأزهر في عهد الشيخ المراغي العديد من البعثات الأزهرية العلمية إلى كلٍ من إنجلترا وفرنسا وألمانيا[٢].

وعقب تولى محمد محمود رئاسة الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ بعد إقالة وزارة الوفد بدأ المسرح السياسي المصري يشهد تطورات جديدة أدت إلى تزايد مستمر في قوة وسيطرة القصر الملكي على الأزهر بعد أن كان قد مر بفترة انكماش في عهد الوزارة الوفدية، مما يعني ذلك أنه وفي الفترات التي تولى فيها الوفد الحكم كانت تقل سلطة القصر في السيطرة على الأزهر والعكس صحيح، فكانت أكثر فترات سيطرة الملك على شئون الأزهر الدينية والتعليمية هي تلك الفترات التي كان فيها الوفد خارج الحكم وذلك في إطار الصراع التقليدي بينهما حول السيطرة على الأزهر كما سبق وأن أوضحنا.

وكان من نتيجة ذلك أن أوغل (المراغي) شيخ الأزهر في النشاط السياسي لصالح القصر مما جعل الأزهر نفسه طرفاً في الصراعات السياسية الحزبية القائمة آنذاك، فظهر انحياز الأزهر الواضح للملك والاتصال الوثيق بالأحرار الدستوريين وذلك في صراعهم المشترك ضد الوفد وكان انشغال الأزهر في تلك الصراعات سبباً في حدوث العديد من الاضطرابات داخل الأزهر لا سيما في أواخر مشيخة المراغي عام ١٩٣٨ (في فترة حكومة الوزارة الائتلافية بين الدستوريين والسعديين) حيث قامت المظاهرات داخل الأزهر اعتراضاً على عدم إجابة مطالبهم في تحسين أحوالهم الاقتصادية وفي إصلاح

---

(١) عبدالعزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص٨١٨.

(٢) المرجع السابق، ص٨١٩-٨٢٠.

أحوال معهدهم الأزهري، خصوصاً وأنه خلال تلك الفترة كانت أزمة البطالة قد أخذت بأعناق المتعلمين سواء من خريجي الجامعة المصرية أو خريجي المعاهد الفنية والدينية[١].

• قضية أحقية خريجي الأزهر دون غيرهم في تدريس اللغة العربية في مدارس وزارة المعارف:

وإذا كان القصر الملكي قد حرص على أن يكون تعيين شيخ الأزهر بيد الملك، فقد سعت الدولة كذلك ممثلة في وزارة المعارف ووزيرها محمد حسين هيكل عام ١٩٣٨ إلى أن تهيمن وتشرف على التعليم في الأزهر، وبدت هذه الرغبة في أحكام السيطرة على الأزهر واضحة عقب حدوث الأزمة الخاصة بأحقية قيام خريجي الأزهر بالتدريس في مدارس وزارة المعارف، وذلك على أثر رفض وزير المعارف محمد حسين هيكل تعيين الأزهريين في وظائف تدريس اللغة العربية بمدارس الوزارة وذلك بحجة عدم تمتعهم بالكفاءات اللازمة لتعليم اللغة العربية في العصر الحديث، حيث كان هيكل يرى أن السبب في ضعف مدرسي اللغة العربية من خريجي الأزهر، يرجع إلى ضعف القيمة العلمية لشهادة المعاهد الدينية التي كانوا يلتحقون عن طريقها بدار العلوم والتي تخرج مدرسي اللغة العربية[٢].

وتأسيساً على ذلك فكر محمد حسين هيكل في أن تقوم وزارة المعارف بإنشاء مدرسة ثانوية تحضيرية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية، ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمساً، قبل أن يلتحقوا بدار العلوم، غير أن هذا الموقف تسبب في إضراب كل من طلاب المعاهد الدينية وكذلك طلاب دار العلوم[٣].

وحتى يفصل رئيس الوزراء محمد محمود في تلك الأزمة المثارة حول أحقية كل من خريجي دار العلوم والأزهر في تدريس اللغة، قام بتشكيل لجنة برئاسة عبدالعزيز فهمي وعضوية عبدالحميد بدوي والشيخ أمين الخولي، والتي انتهت ـ بعد عقد عدة جلسات ـ إلى أن وزير المعارف وحده هو المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة والخاضعة لإشرافها وفي مقدمتها المعاهد الدينية، وهو لذلك يُعين بها من يشاء وأقرت اللجنة كذلك اقتراح هيكل والخاص بإجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم والأزهر (كلية اللغة العربية) وذلك للالتحاق بوظائف تدريس اللغة العربية في مدارس الوزارة، وقبل أن تخرج قرارات هذه اللجنة إلى حيز التنفيذ سقطت الوزارة وسقطت معها تلك القرارات[٤].

• وزارة الوفد ١٩٤٢ ــ ١٩٤٤:

---

(١) المرجع السابق، ص٢٧٦.

(٢) سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص٣٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص٣٤٦- ٣٤٧.

(٤) سعيد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص٣٥٠-٣٥١.

وعندما تولى الوفد الوزارة في ٤ فبراير ١٩٤٢ على غير إرادة الملك كان طبيعياً أن يقف المراغي شيخ الأزهر ضد الوزارة الوفدية وفي الوقت نفسه استعاد الوفديون ما فعله المراغي معهم خلال عامي (١٩٣٧/ ١٩٣٨) وذلك حين قاد الأزهر جبهة الصراع بالاشتراك مع الدستوريين ضدهم، ومن هنا تحول الأزهر خلال تلك الفترة إلى محور أساسي في الصراع السياسي الحزبي وظهرت نتائج ذلك حين عمل الوفد على تحريك طلاب الأزهر ضد الشيخ المراغي شيخ الأزهر، ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً حتى وصل الأمر إلى اتخاذ العديد من كبار شيوخ الأزهر أمثال الشيخ عبدالمجيد سليم والشيخ محمود شلتوت وغيرهما العديد من المواقف المعادية للمراغي، كما قامت مظاهرات الأزهريين ضد توليه لمشيخة الأزهر[١]، كما أدى هذا الصراع إلى إلغاء الاحتفال بالعديد الألفي للأزهر عام ١٩٤٢، والذي كان مقرراً إقامة مراسمه في ١٨ سبتمبر ١٩٤٢، بعد أن كانت إدارة الأزهر والمعاهد الدينية في حالة نشاط لوضع النظام الذي سيجرى عليه الاحتفال بهذا التراث العلمي الكبير، وعقد المراغي شيخ الأزهر عدداً من الاجتماعات والتي حضرها المفتي ووكيل الأزهر وشيوخ الكليات وكبار مفتشي العلوم الدينية والعربية، كما تألفت اللجان الخاصة بإعداد ووضع المطبوعات الخاصة بتاريخ الجامعة الأزهرية وكذلك إعداد الخطب والكلمات التي سيلقيها شيخ الأزهر ومندوب الحكومة، كما اتخذت الإجراءات الخاصة بإذاعة الحفل وإصدار طابع بريد تذكاري احتفالاً بتلك المناسبة[٢].

وعلى الرغم من كل هذه الاستعدادات، فإن الخلاف بين القصر والحكومة أدى إلى إلغاء الاحتفال وذلك حين شب النزاع بين كل منهما حول الجهة التي ستتولى إصدار وتوجيه بطاقات الدعوة وهل سيكون رئيس الحكومة، أم شيخ الأزهر؟ وكان من رأى القصر أن توجه الدعوة باسم شيخ الأزهر على اعتبار أن الأزهر هيئة علمية ودينية لها استقلالها ويكون من الطبيعي توجيه الدعوة باسمه، في حين رأى حزب الوفد ضرورة أن يتولى رئيس الحكومة مصطفى النحاس توجيه الدعوة باسمه إلى هذا الاحتفال حيث كان من المقرر أن تتم دعوة مختلف الهيئات العلمية وكذلك الجامعات الأوروبية، وبذلك تم إلغاء الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الاحتفال لم تتم مراسمه إلا في عام ١٩٨٣[٣].

وأخيراً أضطر الشيخ المراغي لتقديم استقالته بسبب استمرار حكومة الوفد في ممارسة ضغوطها ضده واعتكف بمنزله وكانت هذه الاستقالة سبباً في معاودة النقاش بين القصر والحكومة حول مدى صلاحية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ خصوصاً فيما يتعلق بتعيين شيخ الأزهر، وكان من رأي النحاس قبول استقالة شيخ الأزهر لأنه أعاد العمل بالقانون السابق الإشارة إليه وذلك عن طريق قيامه بإلغاء القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ والذي كان قد ألغي هذا القانون (١٥ لسنة ١٩٢٧)، وبالتالي فإلغاء الإلغاء

---

(١) علي السيد أحمد طنشى، مصدر سابق، ص٣١٧.

(٢) هند علي فهمي، مصدر سابق، ص٤١٣.

(٣) المصدر السابق، ص٤١٤-٤١٥.

بعد إعادة للعمل بهذا القانون، وبناء على ذلك تعطل اتخاذ أي قرار في مسألة تعيين شيخ للأزهر وكذلك قبول استقالة المراغي من عدمه حتى يستقر الصراع على قانون محدد يحكم عملية اختيار شيخ الأزهر واستمر النقاش ذلك الأمر زهاء عشرة شهور ظل خلالها الشيخ المراغي معلقاً والأزهر الشريف بلا شيخ، إلى أن أقيلت وزارة الوفد في أواخر ١٩٤٤ وعاد المراغي إلى الأزهر من جديد في يناير ١٩٤٥ إلى أن توفي في أواخر العام نفسه[١].

وشهد كذلك عام ١٩٤٥ محاولات مستمرة من وزارة المعارف في حكومة محمود فهمي النقراشي الأولى الإشراف على الأزهر الشريف ووضعه تحت مراقبة الحكومة، وظهرت هذه المحاولات جلية واضحة أثناء المؤتمر الذي عقدته جمعية المعلمين سنة ١٩٤٥ حول موضوع "سياسة التعليم في مصر" وذلك حين تبنى الدكتور بيومي مدكور عضو مجلس الشيوخ الدعوة لإشراف وزارة المعارف على التعليم العام المصري كله ابتدائياً كان أو ثانوياً أميرياً أو أهلياً وبذلك تدخل المعاهد الدينية تحت إشراف وزارة المعارف سواء بقيت إدارتها مستقلة أو العكس من ذلك، وكان من رأى الدكتور مدكور أن في هذا الإشراف ما ينهض بالمعاهد الدينية ويزيدها قوة، ويمكن طلابها من الاشتراك في الامتحانات العامة التي تؤهل للالتحاق بوظائف الدولة كباقي معاهد التعليم[٢].

*** تعديل قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦:**

وكان قانون الأزهر الشريف رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ يقضي بأن يتم اختيار شيخ الأزهر من هيئة كبار العلماء، كما اشترط القانون، ألا يتم تعيين أحد في هيئة كبار العلماء إلا من حصل على درجة الأستاذية وكذلك إلا لمن تكون قد توافرت فيه عدة شروط أخرى منها أن يكون العالم الأزهري قد تولى وظائف معينة في القضاء الشرعي أو التدريس مدة محددة في بعض المعاهد الدينية.

وكانت هذه الشروط محوراً للنقاش حين تم ترشيح الشيخ مصطفى عبدالرازق شيخاً للأزهر، حيث لم يكن أي من هذه الشروط متحققاً فيه[٣].

وحلاً لهذا الموقف وتنفيذاً لرغبة وزارة النقراشي في تعيين الشيخ مصطفى عبدالرازق، تقدمت الحكومة النقراشية بتعديل قانون الأزهر، تعديلاً ألغي بمقتضاه الشرط الخاص بعضوية هيئة كبار العلماء وكذلك وبدلاً من شرط التدريس في الأزهر لمدة عشر سنوات، تعدلت المادة لتصبح خمس سنوات بالتدريس في الأزهر أو في جامعة فؤاد الأول أو جامعة فاروق الأول[٤].

---

(١) إيمان صبري محمد، آثار ثورة ١٩١٩ في التعليم المصري، ماجستير غير منشورة، (جامعة المنوفية: كلية التربية، ١٩٨٩)، ص٣٦.

(٢) عبدالعزيز الشناوي، مرجع سابق، ص٨١٨-٨٢٠.

(٣) المرجع السابق، ص٨٢١.

(٤) عبدالعزيز محمد الشناوي، مرجع سابق، ص٢٣٩.

وكان الشيخ مصطفى عبدالرازق أكثر إلماماً بالثقافة الغربية الحديثة لأنه ذهب إلى فرنسا، بعد أن نال شهادة العالمية في الأزهر، فأتم تعليمه فيها ونال العديد من الشهادات من بعض جامعاتها، وكان يجيد الفرنسية ويتقن كذلك بعض علوم الآداب والفلسفة، وفي مواجهة ذلك فقد اجتمعت هيئة كبار العلماء برئاسة المفتي وقررت الاعتراض على تعيين مصطفى عبدالرازق شيخاً للأزهر، لأنه ليس عضواً في الهيئة وعلى الرغم من المعارضة العنيفة التي لاقاها تعديل القانون في مجلس الشيوخ على وجه الخصوص، إلا أن الملك فاروق استطاع أن ينفذ رغبته، فوافق على التعديل وصدر الأمر الملكي بتعيين الشيخ مصطفى عبدالرازق شيخاً للأزهر ٦ فبراير ١٩٤٦ واستمر في هذا المنصب حتى وفاته في ١٦ فبراير ١٩٤٧[١].

ولم يُعين الشيخ مأمون الشناوي خلفاً للشيخ مصطفى عبدالرازق إلا في ٢٠ يناير ١٩٤٨، أي بعد مرور أحد عشر شهراً تقريباً ظل فيها المنصب شاغراً وإلى أن توفي الشناوي في سبتمبر ١٩٥٠ لم تحدث تعديلات ذات قيمة في إصلاح التعليم الأزهري في نفس الوقت الذي استمرت فيه اعتراضات الأزهريين المستمرة على عدم إجابة مطالبهم الخاصة بتحسين مستوى التعليم الديني وترقية مستواه[٢].

* إصلاح الأزهر ووزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١):

وفي ٨ أكتوبر ١٩٥٠تولى الشيخ عبدالمجيد سليم مشيخة الأزهر، وذلك حين كان النحاس يرأس الوزارة الوفدية الأخيرة والتي كانت قد بدأت في طريق المهادنة مع القصر، وخلال هذه الفترة وقع خلاف شديد بين الشيخ عبدالمجيد سليم ووزارة الوفد بسبب ميزانية الأزهر، مما أدى إلى حدوث مشادة عنيفة بين النحاس وشيخ الأزهر وذلك أثناء الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف، حيث انتهز شيخ الأزهر حدوث هذه المشادة وذكر النحاس بوجوب المساواة بين الأزهريين وبين غيرهم من خريجي الجامعات المصرية المختلفة في المرتبات والعلاوات والوظائف وباقي الحقوق سواء داخل المعاهد الدينية أو في وزارة المعارف[٣].

ومما يذكر أن هذه المشادة كانت سبباً في اضطراب الأوضاع داخل الأزهر على مدى شهور متتالية خلال مطلع الخمسينيات حين قامت مظاهرات الأزهريين علماءً وطلاباً اعتراضاً على عدم مساواتهم بباقي خريجي الجامعات الأخرى حتى وصل الأمر إلى قيام علماء الأزهر بتقديم استقالة جماعية من عملهم، بالإضافة إلى قيامهم برفع مذكرة إلى الملك فاروق مطالبين إياه بإنصافهم من ظلم الحكومة الوفدية[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤١.

(٢) هند علي فهمي، مصدر سابق، ص٢٤٥.

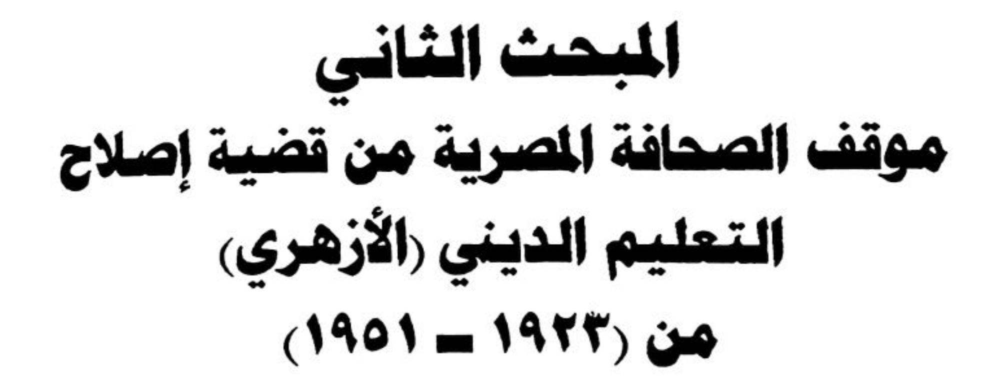
(٣) علي السيد أحمد طنشي، مصدر سابق، ص٥٣-٥٧.

(٤) المصدر السابق، ص٥٨-٦٠.

ويحضر الباحثة هنا رأي للدكتور سعيد إسماعيل حول الأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية وذلك حين أكد على أن الأزهر شكل نموذجاً فريداً على امتداد تاريخه (وبخاصة خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١)، لمؤسسة جمعت ثلاثة أركان متفاعلة فيما بينها من ناحية ومتفاعله مع ظروف المجتمع المحيطة به سياسياً واقتصادياً وفكرياً وثقافياً من ناحية أخرى وهي (الدين والسياسة والتعليم) وتتفق الباحثة كذلك مع ما أضافه الدكتور سعيد إسماعيل حين أشار قائلاً أن الزج بالأزهر في الصراع السياسي (وبما أن الدين لا يتأتى بالقهر والقوة) أدى إلى بروز أهمية التعليم بالنسبة لهذه المؤسسة، وذلك كي يمدها بالوسائل والطرق والأدوات التي تجعله قادراً على القيام بعبء النهوض بالمجتمع(١).

وتأكيداً على ذلك ترى الباحثة أن قيام الأزهر بوظيفته الدينية كان أمراً مفروغاً منه وليس في حاجة إلى مناقشة خصوصاً وإذا كان ذلك في بلد إسلامي كمصر، كما أن السياسة خلال الفترة المدروسة أخذت من وقت الأزهر الكثير فانغمس الأزهر في الصراعات السياسية والحزبية والتي اشتدت خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١، وبالتالي فإن الأزهر وخلال هذه الفترة لم تبق له إلا الوظيفة التعليمية والتي استطاع من خلالها البقاء على قيد الحياة وأن يواصل أداء رسالته العلمية كنظام تعليمي قائم داخل المجتمع المصري، كما أن انفراد الأزهر بمجموعة من القضايا التعليمية والخاصة به كانت سبباً في قيام الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها بمناقشة ومعالجة تلك القضايا كما سيتضح تفصيلاً كما يلي.

(١) سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، مرجع سابق، ص٢٣٧.



المبحث الثاني

موقف الصحافة المصرية من قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) من (١٩٢٣ - ١٩٥١)

اهتمت الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية والفكرية خــــلال الفــترة الممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ بالتأكيد على ما للتعليم الديني من أهمية كبرى في الارتقاء بــالمجتمع والنهوض به، وقد كان هذا التأكيد على أهمية التعليم الديني سبباً في أن تتبنى مختلف اتجاهات الصحافــــة المصرية خلال الفترة المدروسة الدعوة لإصلاح التعليم الديني ومناقشة أهم عوامل الضعف فــــي التعليــم الأزهري، ففندت الصحافة المصرية عيوبه وأظهرت مساوئه، كذلك اهتمت برصد الأسباب التــــي كــانت وراء فشل مختلف محاولات إصلاح التعليم الديني (الأزهري).

ولم تتوقف الصحافة المصرية في معالجتها لقضية إصلاح التعليم الديني عند حد نقد الوضع القــائم وإنما تعدت ذلك إلى تقديم العديد من المقترحات والأطروحات الخاصة بإصلاح التعليم بالأزهر والمعـــاهد الدينية التابعة له، فمع كل قرار أو قانون يختص بالتعليم الأزهري أصدرته الحكومــات المتعاقبــة خــلال الفترة ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ نجد الصحافة المصرية تنشط في تناول هذا القرار أو القــانون بــالنقد والتحليــل والتفسير بهدف أن يصبح قادراً على أداء رسالته العلمية والتثقيفية وكذلك وظيفته الاجتماعية مـــن حيــث المساهمة بصورة فعالة في خدمة المجتمع ونهضته.

وعلى ذلك فإن الصحافة المصرية في معالجتها لقضية إصلاح التعليم الديني (الأزهــري) خــلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ ركزت على محورين رئيسيين والذين شكلاً في مجملها المواقـــف التــي اتخذتها الصحافة المصرية من قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) خلال الفترة مـــن ١٩٢٣ وحتــى ١٩٥١ وهي كما يلي:

١- أهمية التعليم الديني والدعوة لإصلاحه.

٢- موقف الصحافة المصرية من القرارات والقوانين الخاصة بالتعليم الديني (الأزهري) خــلال الفــترة مــن ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.

المحور الأول: أهمية التعليم الديني والدعوة لإصلاحه:

اهتمت صحف الدراسة بالتأكيد على ما للتعليم الديني من أهمية كبرى في النهوض بالمجتمع المصري كذلك اعتبرته حلقة الوصل بين مصر ومختلف البلدان الشرقية وقد جاء تأكيد الصحافة المصرية على أهمية التعليم الديني (الأزهري) سبباً رئيسياً في أن تتبنى مختلف اتجاهاتها الدعوة لإصلاحه وانطلاقاً من هذه الدعوة ناقشت أهم الأسباب التي تقف حائلاً دون نجاح محاولات إصلاح التعليم الديني فعلى حين أشارت الصحافة الوفدية إلى سيطرة المصالح الشخصية وعدم وجود اقتناع حقيقي بإصلاح التعليم الديني وكذلك جمود الإدارة في الأزهر والمعاهد الدينية باعتبارها أسباباً تؤدي لفشل محاولات إصلاح التعليم الديني، نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين أشارت إلى جمود العقلية التي تسيطر على الأزهر سواء أساتذة أو طلاب باعتبارها عائقاً حقيقياً يقف في طريق إصلاح التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، وهو نفس المعنى الذي أشارت إليه صحافة الهيئة السعدية حين طالبت بتغيير العقلية القائمة في الأزهر حتى تؤتي محاولات إصلاحه ثمارها بما يساعد في خروج الأزهر من العزلة المفروضة عليه.

أما عن صحافة مصر الفتاة فقد اعتبرت الزج بالأزهر إلى ميدان الصراع السياسي الحزبي السبب الحقيقي وراء فشل محاولات إصلاح التعليم الديني (الأزهري) وحملت المسئولية في ذلك لحزب الوفد، في حين نجد أن صحافة الإخوان المسلمين رأت ضرورة تحديد المهام الملقاة على عاتق الأزهر تحديداً واضحاً حتى تؤتي محاولات إصلاحه ثمارها.

وحين ناقشت صحيفة (الأهرام) المستقلة أهم الأسباب التي تقف حائلاً دون نجاح محاولات إصلاح الأزهر أشارت إلى طبيعة النظرة الخاطئة لمفهوم التعليم الديني والذي رأت (الأهرام) أنه مساوٍ للتعليم الجامعي في مفهومه ومضمونه ومن ثم تأتي أهميته كباقي أنواع التعليم في المجتمع المصري ومن ثم دعت الصحيفة إلى ضرورة تغيير النظرة الخاطئة للتعليم الديني (الأزهري).

وبذلك عرضت الصحافة المصرية بمختلف اتجاهاتها مجموعة الأسباب التي وقفت حائلاً دون إتمام نجاح محاولات إصلاح التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له كذلك واتفقت الصحافة المصرية على اختلاف اتجاهاتها السياسية والحزبية وكذلك تكويناتها الاجتماعية الطبقية على ضرورة إصلاح التعليم الديني عن طريق توثيق الصلات مع الغرب وإدخال المواد الحديثة واللغات الأجنبية إلا أنه يمكن القول بأن كل اتجاه صحفي قدم آراء وأفكار تختلف عن الأفكار التي قدمها الاتجاه الآخر والتي أعطت في مجملها نموذجاً شبه متكامل لما يجب أن يكون عليه التعليم الديني في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وبما يضمن إصلاحه وتطويره، فعلى حين اقترحت الصحافة الوفدية ضرورة تنظيم طرق التدريس بالأزهر والاهتمام بوضع نظام لإدارة التعليم الأزهري أشارت صحافة الأحرار الدستوريين إلى ضرورة تحديد معالم الحالة الراهنة للتعليم الأزهري قبل الدخول في تفاصيل إصلاحه، بما يضمن الوصول إلى نظام جديد للتعليم الديني يتفق ومتطلبات العصر.

وحين قدمت صحافة الهيئة السعدية للأطروحات الخاصة بها لإصلاح التعليم الديني طالبت بضرورة تغيير النظرة الخاطئة للتعليم الديني باعتباره كباقي أنواع التعليم ولذلك اقترحت تعليم الفتاة تعليماً دينياً، كما عرضت لمقترحات طه حسين والخاصة بإصلاح التعليم الديني، وهي نفس المقترحات التي اعتمدت عليها صحافة مصر الفتاة لإصلاح التعليم الديني، أما صحافة الإخوان المسلمين فقد قدمت مقترحاتها الخاصة بإصلاح التعليم الديني في شكل نموذج تطبيقي يمكن من خلاله إصلاح التعليم الديني بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له. أما صحيفة الأهرام المستقلة فطالبت بتطوير المناهج الأزهرية والتعرض لها بالنقد والتحليل بما يضمن إصلاحاً حقيقياً للتعليم الديني.

ونستعرض في الصفحات التالية المواقف التفصيلية للصحافة المصرية من التعليم الديني وأهمية إصلاحه.

أولاً: الصحافة الحزبية:

(أ) الصحافة الوفدية:

• أهمية التعليم الديني والدعوة لإصلاحه:

جاء اهتمام الصحافة الوفدية بإصلاح التعليم الديني بالأزهر والمعاهد التابعة له انطلاقاً من تأكيدها المستمر على ما للتعليم الأزهري من أهمية كبرى في النهوض بمجتمع إسلامي مثل المجتمع المصري ولذلك أشارت الصحافة الوفدية إلى الأزهر باعتباره الكعبة التي يؤمها الطلبة من كل الدول الغربية والشرقية والتي يتآخى عندها المسلمون ومن هنا جاء تأكيد صحيفة (البلاغ) على أهمية إصلاح الأزهر قائلة "فالمسألة الأزهرية مسألة وطنية دينيه" وواجب الأمة جميعاً أن تعرف ذلك وعليها موازرة الأزهريين في جهادهم، فإنه جهاد للدين والوطن"[١]. كما أن الأزهر يمثل الصلة العلمية الوحيدة بين مصر والبلدان الشقيقة.

وفي محاولة من الصحافة الوفدية لتحديد الغاية والمناط بها التعليم الأزهري وما يجب أن يقدمه الإصلاح للأزهر حتى يمكنه تحقيق هذه الغاية، نشرت صحيفة البلاغ رأياً للدكتور زكي مبارك أشار فيه إلى أن الإصلاح الذي يرجوه الجميع للأزهر هو الإصلاح الذي يسعى للخروج بالأزهر من تلك الدائرة المفروضة على أهله حيث القناعة والرضا بما هو قائم وبضرورة بقاء الأحوال كما هي عليه ولذلك طلب زكي مبارك الأزهريين بالكف عن الثورة على محاولات إصلاح الأزهر مؤكداً على أن اعتراض الأزهريين الدائم على كل محاولة للتغيير كان سبباً أساسياً في تدني مستوى التعليم الديني ومن ثم انحطاط المستوى التعليمي لخريجي الأزهر وبالتالي عدم فتح أبواب أمامهم للعمل بوظائف الدولة ومن هنا جاء تأكيد الكاتب على أهمية الضرب بشدة على أيدي المقصرين داخل الأزهر وكذلك مثيري الشغب والاضطراب وبرر ذلك قائلاً "أنه حريص كل الحرص على تعقب الأزهر بالإصلاح ومؤاخذة القائمين على أموره، للعودة به لما كان عليه علماء الأزهر من قوة هائلة يخشى بأسها الملوك[٢].

* أسباب فشل محاولات إصلاح الأزهر:

وقد كان تبني الصحافة الوفدية الدعوة لإصلاح التعليم الأزهري سبباً في أن تبحث عن الأسباب التي تقف حائلاً دون نجاح المحاولات المتعددة لإصلاح التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، حيث أرجعت صحيفة (البلاغ) فشل هذه المحاولات بسبب أنها جاءت لتحقيق أغراض سياسية وليست لأهداف

---

(١) البلاغ: ١٩٢٥/٦/٢ (الوزارة والأزهر، على بوادي)، ص١.

(٢) البلاغ: ١٩٣٠/٨/٧ (إصلاح الأزهر، زكي مبارك)، ص١.

تعليمية وأضافت الصحيفة أن الكثير ممن سعوا لإصلاح الأزهر كان هدفهم أن يقوم الأزهريون بترجيح كفتهم على كفة خصومهم السياسيين وليس من أجل مصلحة الأزهر.

وفي إطار ذلك قالت (البلاغ) "أن سيطرة المصالح الشخصية وتدخلها في عملية إصلاح التعليم الأزهري وصلت إلى حد قيام بعض شيوخ الأزهر بالتستر خلف الوطنية ودعاوى الحرص على مصلحة الأزهر لنيل أغراضهم عن طريق اتخاذهم من الدين وسيلة وذريعة للوصول إلى مطامعهم"[١].

وفي عام ١٩٢٦ واصلت الصحافة الوفدية حديثها عن أهم أسباب فشل محاولات إصلاح التعليم الديني، حين أشارت إلى أن أهم جوانب الخلل في المعاهد الدينية يعود إلى الخلل الموجود في إدارة هذه المعاهد مؤكدة على أن فساد هذه المعاهد يعود إلى فساد الإدارة القائمة عليها.

وأضافت (البلاغ) أن تلك الإدارة لا تشعر بأية مسئولية تجاه هذه المعاهد ومن ثم لا تسعى إلى وضع نظام إصلاحي لها واعتبرت (البلاغ) أن هدم المعاهد الدينية عن طريق عدم السعي بشكل جدي لإصلاحها يعد نوعاً من الإلحاد، ولذلك رحبت الصحيفة بالاقتراح الذي جاء في إحدى المذكرات والتي تقدم بها إثنان من علماء الأزهر للملك ومجلس النواب والخاص بجعل مناصب الإدارة في المعاهد الدينية بالانتخاب وأن تكون تحت إشراف وزارة من الوزارات حتى يكون رئيسها مسئولاً عنها أمام النواب والشعب، وتدعيماً من الصحيفة لهذا الاقتراح وغيره من الاقتراحات التي تهدف لإصلاح الأزهر طالبت (البلاغ) بأن يتقدم أصحاب الاختصاص سواء من رجال الأزهر أو رجال المعارف بمقترحاتهم الجادة والتي يمكن من خلالها الحفاظ على هذه الجامعة التاريخية من الفناء وبحيث تحول هذه المقترحات دون العبث بكرامتها ومكانتها في العالمين العربي والإسلامي على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "إن هذا لن يكون إلا بوضع نظام لها كما هو الحال في الجامعات الحرة حتى يتم صونها بعيداً عن الفوضى وكي تؤدي دورها في الحياة"[٢].

ثم عاودت الصحافة الوفدية حديثها عن جمود وتخلف الإدارة الأزهرية في عام ١٩٢٧ باعتبارها سبباً آخر ومباشراً في فشل العديد من محاولات إصلاح التعليم الأزهري ولذلك طالبت صحيفة (البلاغ) بضرورة تغيير البيئة الأزهرية بأكملها عن طريق تخريج عقول جديدة مفكرة تكون قادرة على مواجهة متطلبات الإصلاح وأضافت الصحيفة أنه لا يكفي لتحقيق هذا الإصلاح سن التشريعات وإصدار القوانين دون تغيير العقلية القائمة على إدارة الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له.

---

(١) البلاغ: ١٩٢٥/١٠/١٢ (اللجنة الأزهرية، تهدم المعاهد الدينية وتقضي على شخصيتها المعنوية)، ص٥.

(٢) البلاغ: ١٩٢٦/٦/١٥ (حول إصلاح المعاهد الدينية، محمد دراز وسليمان نوار)، ص١، ٨.

وبررت (البلاغ) وجهة نظرها هذه حين أشارت إلى أن العقليات المبتكرة والمفكرة ستكون هي الضمان الوحيد لعدم فشل محاولات إصلاح الأزهر، فلابد من إدارة عاقلة مفكرة قادرة على مواجهة متطلبات الإصلاح بما يليق مع النظام الحديث(١).

وتأكيداً على نفس الفكرة ذكرت الصحيفة أن الجمود والتخلف يوجد فقط في الإدارة الأزهرية ولا يجب وصف الأزهر كله بهاتين الصفتين وأضافت أن هذه العقلية الإدارية الجامدة هي السبب وراء تخلف محاولات الارتقاء بالأزهر وتحسين مستواه رأت (البلاغ) أن القائمين على إدارة الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له لا يعرفون من المناصب التي يتولونها إلا السيارات الفاخرة التي تنقلهم من منازلهم للجلوس على مكاتب فاخرة دون أن يفعلوا شيئاً ذا قيمة في إصلاح الأزهر وأحوال التعليم بداخله وعبرت الصحيفة على شكل البيئة الأزهرية الجديدة والتي تكفل ضمان إصلاح التعليم الأزهري قائلة "نريد رؤساء جديرين بالأزهر وعقليته الجديدة، نريد الإصلاح العصري الكامل على أيدي رؤساء يقدرون عهد الإصلاح وعلوم العصر، لابد من إدارة جديدة للأزهر غير إدارته الحالية"(٢).

*** تطوير المناهج ونظام التعليم في الأزهر:**

رأت الصحافة الوفدية أن كل ما يحتاجه إصلاح الأزهر هو إدارة منظمة وتهذيب يتناول بعض البرامج والكتب الخاصة بالتعليم الأزهري ثم العمل على توسيع مجال الحياة العملية لخريجيه، وفي إطار ذلك قالت صحيفة (البلاغ) أن ذلك ليس بالأمر العسير الذي يحتاج إلى تأليف العديد من اللجان لإصلاحه والتي على الرغم من تشكيل العديد منها ظل الأزهر على حاله ولم يتناوله أي تعديل أو تطوير"(٣).

وتأكيداً على الاقتراح الخاص بتطوير نظم التعليم داخل الأزهر نشرت صحيفة (البلاغ) رأياً للشيخ محمود شلتوت أكد من خلاله على ضرورة تنظيم طرق التدريس وتوزيع الأعمال الإدارية والدراسية على أصحاب الكفاءة والمستحقين لها ونقلت الصحيفة عنه قوله: "إن تفشي سياسة المحسوبية والترضية داخل الأزهر كانت سبباً رئيسياً في تراجع محاولات إصلاح الأزهر" ومؤكداً "على ضرورة إحلال سياسة الحزم محلها وحتى يحصل كل ذي حق على حقه"(٤).

كما طالب شلتوت بمزيد من الدقة والتحديد عند مناقشة قضية إصلاح الأزهر مؤكداً على أن طول العهد بالعلة وعدم توفيق المصلحين إلى العلاج الملائم أدى إلى تفاقم المشكلة الأزهرية مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد لعلاجها.

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٥/١ (في المعاهد الدينية الإدارة والسياسة، عليم)، ص١.

(٢) البلاغ: ١٩٢٧/٥/١٠ (في المعاهد الدينية، عليم)، ص١.

(٣) البلاغ: ١٩٢٨/٥/٢٥(ماذا أعددتم تم لإصلاح الأزهر، كلمة صريحة)، ص١.

(٤) البلاغ: ١٩٣٠/٣/٢ (حول إصلاح الأزهر، محمود شلتوت)، ص١.

وعلى الرغم من اتفاق الباحثة مع وجهة نظر الكاتب في تأكيده على بعض الوسائل التي يمكن من خلالها توفير البيئة الصالحة لإنجاح المحاولات الخاصة بإصلاح الأزهر، إلا أنها ترى أن الأهم من ذلك كله والذي يأتي في مقدمة وسائل تفعيل محاولات إصلاح الأزهر ضرورة تخليص العقلية الأزهرية من الشوائب العالقة بها ومن ثم تدريبها على قبول الحديث إذا كان في قبوله مصلحة لخدمة الأزهر والأزهريين وعدم الثورة عليه لمجرد حداثته وهذا ما سبق وأكدت عليه الصحافة الوفدية ذاتها حين أشارت إلى جمود العقلية الأزهرية باعتبارها سبباً وراء فشل محاولات إصلاح التعليم الديني.

*** الدعوة لإقرار الصلات العلمية والثقافية بين الأزهر والجامعات الغربية:**

وفي عام ١٩٣٥ وحين تولى الشيخ المراغي مشيخة الأزهر للمرة الثانية وكان أول القرارات التي أتخذها هو بحث ميزانية المعاهد الدينية لعام (١٩٣٥/ ١٩٣٦) وذلك من أجل تخصيص مبلغ ألفي جنيه من هذه الميزانية لإرسال فريق من الطلبة المتفوقين لإتمام دراستهم بالجامعات الأوروبية عاودت الصحافة الوفدية حديثها عن المقترحات التي يمكن من خلالها إصلاح التعليم الديني (الأزهري) وذلك حين أشارت إلى أهمية الاتجاه الخاص بالاتصال بالغرب باعتباره بداية تاريخ جديد في حياة الأزهر وتطوره العلمي والذي ظل واقفاً لفترة طويلة وجامداً عند التراث القديم ولذلك رحبت صحيفة (كوكب الشرق) بفكرة التبادل الثقافي والعلمي بين الأزهر والجامعات الغربية باعتباره وسيلة لتطوير وإصلاح التعليم الديني وفي ذلك قالت "إن الاتصال الثقافي والحضاري بين الجامعة الأزهرية وجامعات الغرب بداية تاريخ جديد في حياة الأزهر بما يدعم مسيرته الإصلاحية ويقوي حركة اندفاعها"[١].

واهتمت الصحيفة بأن تؤكد على أن هذا الاتصال بالجامعات الغربية هو ما سبق وأن رفضه الظواهري حين تولى مشيخة الأزهر (١٩٣١/ ١٩٣٢) ونشرت صحيفة (الجهاد) رأياً للدكتور زكي مبارك يدعم فكرة أن يستقدم الأزهر بعضاً من رجال التعليم في البيئات الأجنبية حتى يكون من بين خريجي الأزهر أساتذة في التربية والفلسفة واللغات الأجنبية إلا إنه تعجب من أن يتم إرسال طلبة الأزهر في بعثات للخارج وهم لا يجيدون التحدث باللغات الأجنبية ولذلك رأى أنه لكي تؤتي هذه البعثات العلمية ثمارها وحتى يكون الاتصال العلمي بالغرب صحيحاً، فلابد وأن تكون الخطوة الأولى فيه تعميق الصلات والروابط بين الجامعتين المصرية والأزهرية وذلك عن طريق أن يدرس طالب الأزهر إحدى اللغات الأجنبية في الجامعة المصرية "مما يجعل طالب الأزهر مؤهلاً للسفر إلى الخارج، فيسهل نقله إلى الجامعات الأوروبية، فالجامعة المصرية هي حلقة الوصل بين الشرق والغرب"[٢].

وتأكيداً على أهمية الاتصال بالثقافات الغربية ذكر زكي مبارك أن هذا الاتصال هو وسيلة خلق جيل جديد من الأزهريين يجمع بين الثقافتين القديمة والحديثة ومن ثم القضاء على عدم التجانس بين فئات

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٣٥/٥/١٢ (حديث مع الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي)، ص١.

(٢) الجهاد: ١٩٣٥/٦/١٤ (الأزهر يتجدد، زكي مبارك)، ص٣.

المتعلمين في مصر والتي قسمها الكاتب إلى فئة لا تفهم إلا المعارف القديمة وأخرى لا تجيد فهم إلا المعارف الحديثة ومن هنا جاءت أهمية خلق هذا الجيل الجديد والسابق الإشارة إليه والذي اعتبره الكاتب "الحلقة المفقودة في تاريخ التعليم المصري"[١]. على حد تعبيره

وتدعيماً لهذه الرؤية طالبت صحيفة (الجهاد) الجامعة الأزهرية بأن تلبي تلك الدعوات التي تلقتها من الجامعات الغربية للمشاركة في أعمالها الثقافية واحتفالاتها الرسمية مؤكدة على أن الجامعة الأزهرية ستكون في حاجة إلى دعوة تلك الجامعات وكذلك مشاركتهم في احتفالها بالعيد الألفي لها والمقرر إقامة مراسمه عام ١٩٤٢ وفي ذلك رأى الشيخ محمود شلتوت أن حضور مثل هذه المناسبات إحدى وسائل ترقية الثقافة الأزهرية وتطويرها مطالباً بأن تتلمس الجامعة الأزهرية كل سبل الاتصال بتلك الجامعات وذلك لتحقيق المعرفة العلمية السليمة بما يعود بالفائدة على الأزهر والأزهريين وعبر الكاتب عن رأيه هذا قائلاً "إننا في واقع الأمر نحتاج إلى تعريف أنفسنا لهؤلاء الناس وإلى تمكين العلائق بيننا وبينهم، فنحن أحوج منهم إلى وصل ما هو مقطوع من المعرفة الصحيحة".

وأضاف الكاتب أنه وبدون هذا الاتصال بالثقافات الحديثة لن يتمكن الأزهر من إصلاح أحوال التعليم بداخله وكذلك لن ينجح في تغيير الصورة السائدة عنه وعن خريجيه مؤكداً على أن أولى المشكلات والتي يجب أن تتجه إليها روح الإصلاح هي المشكلة الخاصة بضرورة تغيير النظرة الخاطئة للأزهر والأزهري باعتباره معزولاً عن أمته وعن كل ما حوله من الأمم وهو ماليس موجوداً في الحقيقة على حد تعبير شلتوت والذي ذكر أن الأزهري إنسان على غرار باقي البشر وبالتالي له ما لغيره وأضاف أنه ليس من العدل أن يغير الشخص المتعلم تعليماً حديثاً نفسه وطريقة تفكيره ليجاري رجل الدين، ولكن من الأيسر والأفضل أن يتحول رجل الدين ويغير من نفسه ليكون قريباً من الرجل (المدني) ـ كما ذكر شلتوت ـ في تفكيره وعقله مؤكداً على أن هذا التجانس وهذا التوحيد بين رجل الدين ومعاصريه ليس موجوداً كما أن التفاهم غير موجود وبالتالي فالتقارب معدوم بين الأزهريين وبين تفكير معاصريهم"[٢].

---

(١) الجهاد: ١٩٣٥/٦/١٦ (الجامعة الأزهرية تتجدد، زكي مبارك)، ص٣.

(٢) الجهاد: ١٩٣٥/٦/٢٣ (الأزهر والإصلاح .. التفكير الديني والعصر الحديث، شلتوت)، ص١.

(٣) صحافة الأحرار الدستوريين:

• أهمية التعليم الديني والدعوة لإصلاحه:

اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بالتأكيد المستمر على ما للتعليم الديني من أهمية في نهضـة المجتمع المصري ومن ثم أهمية الأزهر الشريف باعتباره معقل هذا النوع من التعليم، بالإضافة إلى كونـه حلقة الوصل بين مصر والبلدان الشرقية، ومن هنا جاء اهتمام صحافة الدستوريين بالدعوة إلى ضـرورة إصلاح التعليم الديني في الأزهر الشريف والمعاهد الدينية التابعـة لـه، وكثـيراً مـا ناقشـت صحافـة الدستوريين ضرورة تحديد معنى هذا الإصلاح والمراد تحقيقه للأزهر، غـير أنـها اشـترطت لإنجـاح محاولات إصلاح التعليم الديني ضرورة وضع سياسة تعليمية ثابتة للتعليم الأزهري حتى وقبل الدخول فـي قضايا خلافية حول موضوع الإصلاح هذا.

• أسباب فشل محاولات إصلاح الأزهر:

وانطلاقاً من ذلك اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بالبحث عن الأسباب التي وقفت وراء فشـل محاولات إصلاح الأزهر المتكررة، فأشارت صحيفة (السياسـة الأسـبوعية) إلـى انتشـار المحسـوبية باعتبارها سبباً رئيسياً في ذلك وذكرت أن الأزهر أصبح أشبه بتكية يستنزف مواردها القائمون بأمره مـن غير أن يقدموا للأمة شيئاً نافعاً في صيانة حياتها العلمية والعملية وأضافت الصحيفة أن أكثر مـن يتـأثر بالسلب من انتشار هذه المحسوبية هم طلبة الأزهر وذلك في نفس الوقت الذي يتجاهل فيه علماء الأزهـر الواضح لكل هذه السلبيات وعلى حد تعبير الصحيفة "وكأنـهم نيـام لا يسـتيقظون إلا عندمـا يـأخذون العطايا"[١].

كذلك أرجعت (السياسة) اليومية فشل محاولات إصلاح التعليم الأزهري إلى تلبـد جـو الأزهـر كمؤسسة تعليمية بالأوهام والخرافات فذكرت أن القوانين والنظم التي تحكم الأزهر أصبحت باليـة وليـس فيها أي نوع من التجديد، كما نقلت الصحيفة عن كاتب المقال قوله "إنني عـاجز عـن حصـر مـا فـي الأزهـر من خلل في القوانين وعلل في الأنظمة وفوضى في العمل، غير أن أكثر مواطن الضعـف فـي الأزهر توجد في الإدارة وساعات العمل والأمكنة وكذلك كفاءة المدرس وأعمال المراقبة[٢].

ولذلك تبنت الصحيفة تلك الفكرة التي طرحها الشيخ محمود شلتوت والخاصة بتأليف لجنـة مـن خيرة رجال المعاهد الدينية وكذلك المهتمين بقضايا التعليم من المفكرين ورجال التعليـم لتكـون مهمتـها دراسة أحوال المعاهد الدينية وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم المناهج وتوزيعها على سنوات الدراسة المختلفـة، كما أكدت (السياسة) اليومية على المطلب الخاص بالشيخ محمود شلتوت حين قال "أنه لابد مـن إدخـال

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٦/١٢/٢٥ (حول إصلاح الأزهر، أحمد عبدالوهاب الحماحمي)، ص٥.

(٢) السياسة اليومية: المصدر السابق.

العلوم الدينية إلى المدارس كمادة أساسية والعناية بها والعمل على تنمية روح العلوم الحديثة في المعاهد بدرجة تؤهل طالبها للقيام بحاجة التعليم في البلاد"[١].

وفي هذا الإطار حرصت (السياسة الأسبوعية) على مناقشة الفكرة الخاصة بجمود عقلية شيوخ الأزهر وعزلتهم التامة عن الحياة العامة باعتباره سبباً في عدم نجاح محاولات إصلاح الأزهر حين أكدت على أن هذه العزلة كانت سبباً مباشراً في عدم مسايرتهم لمختلف التطورات في العالم كله ووصفتهم الصحيفة بأنهم غرباء في بلادهم وعلى حد قولها "حتى أوقعوا في قلوب العامة أن الرجل لا يكون ذا علم ودين إلا إذا كان جلموداً من الجلاميد"[٢].

وكان هذا الطرح سبباً في أن تقارن الصحيفة بين شيوخ الأزهر وعلمائه وبين أساتذة المعاهد الدينية المختلفة في العالم كله، فذكرت (السياسة الأسبوعية) أن هؤلاء الأساتذة يسعون للاتصال بما حولهم من المتغيرات ويحضرون المحافل العلمية ويرتادون الأندية، بالإضافة إلى اتصالهم الشخصي القوى بطلابهم وذلك على العكس من شيوخ الأزهر حتى في علاقاتهم بطلابهم والتي وصفتها الصحيفة قائلة "إن العلاقة بين الطلبة والشيوخ داخل الأزهر كالعلاقة بين السجان والمسجونين غير أن العلاقة بين المعلم والمتعلم لا تثمر الثمرة المطلوبة منها ما لم تكن قائمة على الرغبة في التعليم والتعلم من كلا الطرفين"[٣].

وحددت الصحيفة الشكل الذي يجب أن يكون عليه شباب الأزهر الحق والذي وصفته الصحيفة بأنه ذلك الشباب الذي لم يقم كما قام باقي الشيوخ والضارب في الحياة الاجتماعية والسياسية والأدبية بكل قوته والذي يجمع بين القديم والجديد ويسمع لكل صاحب فكر دون الثورة عليه حتى وإن كان غير أزهري ويقرأ الكتب حتى وإن كانت غير صفراء (قديمة)[٤].

وحتى تؤتي محاولات إصلاح الأزهر ثمارها طالب الشيخ علي عبدالرازق على صفحات (السياسة الأسبوعية) بضرورة القضاء على الاتجاهات الرجعية الموجودة في الأزهر والتي تقف حجرة عثرة في سبيل إصلاحه وأضاف مؤكداً على أنه ما إن تبدأ إحدى هذه اللجان عملها في إصلاح الأزهر، حتى تبدأ هذه الاتجاهات في اختلاق العديد من المشاكل لعرقلة "هذا الإصلاح وذلك عن طريق إثارة القلاقل والاضطرابات داخل الأزهر كذلك طالب على عبدالرازق بضرورة حسم القضايا الخلافية المتعلقة بإصلاح الأزهر قبل البدء في تنفيذ خطط الإصلاح وضرب الكاتب مثالاً على تلك الخلافات بالنقاش الدائر في الأوساط الأزهرية حول ماهية الأزهر الشريف وهل يجب التعامل معه كمعهد ديني وجامعة لعلوم القرآن والشريعة أم جامعة علمية فقط؟ أم يجب أن تكون له وظيفة سياسية؟! وعبر علي عبدالرازق

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٦/٩/٢٨ (فكرة إصلاح المعاهد الدينية، محمود شلتوت)، ص١.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٩/١٠/٥ (الروح الخلقية والاجتماعية في الأزهر، محمد الأسمر)، ص١٧، ٢١.

(٣) السياسة الأسبوعية، المرجع السابق.

(٤) السياسة الأسبوعية: مصدر سابق.

عن وجهة نظره قائلاً "لابد من تحديد معنى الإصلاح المقصود للأزهر والهدف منه قبل الحديث عن هذا الإصلاح حتى يكون مثمراً ولابد وأن يتدبر المصلحون معنى الأزهر وغاية ذلك الإصلاح، فلسنا نناقش أن الإصلاح ممكن أم مستحيل ولكن لابد من تحديد غايته لنصلح على أساسها"[1].

* مقترحات صحافة الأحرار الدستوريين لإصلاح التعليم الديني (الأزهري):

وحين قدمت صحافة الأحرار الدستوريين أطروحاتها حول كيفية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) رأت أنه يجب أن يبدأ من تحديد معالم الحالة الراهنة للتعليم الأزهري قبل الدخول في تفاصيل هذا الإصلاح وبررت (السياسة الأسبوعية) رأيها ذلك بأن تحديد معالم الحالة الراهنة للأزهر والتعليم بداخله هو الضمان الوحيد حتى يمكن منح الأزهر نظاماً جديداً يتفق ومتطلبات العصر ويعود به مرة أخرى للقيام بمهمته في النهوض بالمجتمع.

وفي إطار معالجة الحالة الراهنة للتعليم الأزهري عرض محمود عزمي لتفاقم مشكلة البطالة بين الأزهريين المترتبة على زيادة عدد خريجي الأزهر دون توفير فرص العمل المناسبة لهم وأرجع ذلك إلى إهمال التعليم الأزهري منذ محمد علي ولسنوات طويلة كما أشار إلى تلك الفترة باعتبارها نقطة البداية في عزل الأزهر عن الحياة العامة وبداية الازدواج التعليمي في مصر (ديني/ مدني) وذكر الكاتب أن إهمال التعليم الديني بهذا الشكل "أدى إلى أن تنشأ الجامعة الأزهرية في ظل انقطاع التقاليد العلمية داخل المجتمع المصري، مما أدى إلى تقطيع أوصال التقاليد العلمية بين حديثها ووسطها، كما كانت قد تقطعت بين وسطها وغابرها"[2].

وحلاً لهذه المشكلة رأى محمود عزمي ضرورة تقليل عدد خريجي الأزهر وكذلك إلغاء القسم الأول والثاني في الأزهر بالإضافة إلى إلغاء تجهيزية دار العلوم والقضاء الشرعي وتحويلها جميعاً إلى مدارس ابتدائية وثانوية كمدارس الحكومة وعبر عن وجهة نظره الخاصة بتقليل خريجي الأزهر قائلاً "إن قيام الأزهر بتخريج ٢٠ عالماً كل عام بدلاً من مائتي عالم يكفي حاجة البلاد في التخصصات المختلفة أفضل بكثير من تخريج أعداد كثيرة ليس لها أمل في العيش والحياة"[3].

وفي إطار معالجة صحافة الأحرار الدستوريين لأزمة خريجي الأزهر ومستقبلهم خصصت صحيفة (السياسة الأسبوعية) صفحاتها لتلقي المقترحات الخاصة لعلاج أزمة خريجي المعاهد الأزهرية فنشرت الصحيفة اقتراحاً لأحد أساتذة المعاهد الأزهرية بإنشاء قسم ثالث لإعداد الطلبة بكليتي دار العلوم

---

(1) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٧/٢/٥ (إصلاح الأزهر، الشيخ علي عبدالرازق)، ص١، ٢٢.

(2) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٧/٢/١٨ (حول تنظيم الجامعة الأزهرية لمناسبة عرض قانونها على مجلس النواب، محمود عزمي)، ص٤.

(3) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٧/٢/١٩ (حول تنظيم الجامعة الأزهرية لمناسبة عرض قانونها على مجلس النواب، محمود عزمي)، ص٤.

القضاء الشرعي وكذلك الوعظ والإرشاد حتى يتسنى لخريجي المعاهد الأزهرية العمل بهذه الأقسام الجديدة، غير أن (السياسة الأسبوعية) اشترطت لتفعيل هذا الاقتراح ضرورة تأهيل خريج الأزهر على أكمل وجه حتى يكون قادراً على مواجهة متطلبات المجتمع وعن شكل التأهيل هذا قالت الصحيفة "أنه لابد إلى جانب دراسة نصوص القرآن الكريم والحديث والعقائد الإسلامية وقواعد الإلقاء والخطابة والتاريخ الإسلامي، لابد من دراسة لغة أجنبية حديثة ولغة شرقية"[١].

واقترح محمد حسين هيكل تدريس العلوم المدنية في المعاهد الأزهرية بما يفتح أمام الخريجين أبواب للعمل ويزيد من ثقة المسئولين في الاعتماد على خريجي المعاهد الأزهرية للالتحاق بوظائف الدولة وأكد على ذلك بقوله "إن إصلاح الأزهر يبدأ من تدريس العلوم العلمية، فإدخال هذه العلوم إلى الأزهر سوف يزيد من قوته، كما أنه سيقطع الحجة على الذين ينظرون إلى خريجي المعاهد الدينية نظرة خاطئة"[٢].

ورأى هيكل أنه بتحقيق تلك المعادلة الصعبة والخاصة بتدريس النوعين من العلوم الدينية والعصرية يمكن حل مشكلة خريجي الأزهر كما أكد على عدم ضرورة اللجوء إلى إثارة الشغب في المعاهد الدينية تعبيراً عن تفاقم هذه الأزمة، بل وأضاف أن اعتراض الأزهريين على كل محاولة لإصلاح الأزهر تؤدي إلى إفساد تلك المحاولة وعبر عن ذلك بقوله "إن الاضطرابات وتجميع الطلاب عندما يتم إدخال تعديل على الأزهر إنما هو فساد لهذا الإصلاح من أساسه، وإذا كانت هذه التعديلات في البداية تسبب الإثارة للعواطف فليس العدول عن الإصلاح هو الحل، فالإصلاح أهون بكثير من ترك الفساد يتسرب إلى نفوس هذه الألوف المؤلفة من أبناء الأمة"[٣].

* الدعوة إلى تحول الأزهر إلى جامعة عصرية:

واستمرارا في الدعوة لتحسين مستوى التعليم الأزهري وتطويره طالبت (السياسة الأسبوعية) بأن يتعلم طالب المعاهد الدينية كل العلوم والمعارف بحيث يتحول الأزهر إلى جامعة عصرية للعلوم الحديثة، وحتى يتحول علم الدين إلى علم عالٍ كالطب والهندسة والحقوق ومن ثم يتم تخصيص كلية له يدخلها الطالب بعد أن ينتهي من دراسته الابتدائية أو الثانوية وأضافت الصحيفة أنه متى حدث ذلك سوف يستفيد الأزهر ويفيد البلاد والأزهريين والدين ذاته وسيتحول علماء الأزهر إلى علماء دين حقيقيين يفهمون أهمية الدين وفلسفته ويعرفون كيفية نشر تعاليمه في العالم كله وتحقيقاً لذلك طالبت الصحيفة بالقضاء على كافة المشكلات التي تقف في وجه تحويل الأزهر إلى جامعة عصرية للعلوم والمعارف الحديثة وفي

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٨/٢/٧ (إصلاح الأزهر، كيف يجب أن يكون، محمد الغمراوي)، ص٢٢، ٢٣.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٨/٧/١٧ (إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، محمد حسين هيكل)، ص١، ٢.

(٣) السياسة الأسبوعية: ١٩٢٨/٧/٩ (إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية، محمد حسين هيكل)، ص١.

مقدمتها كما ذكرت (السياسة الأسبوعية) جمود فكر القائمين على الأزهر وكذلك تخوف المصلحين من ثورة المسلمين (وكذلك الأزهريين) على الأفكار التي يقدمونها لإصلاح الأزهر مما أدى إلى جمود الأزهر ذاته.

وتأكيدا على نفس الفكرة أشارت (السياسة الأسبوعية) إلى طبيعة النظرة الخاطئة إلى الأزهر باعتباره شيئا مقدسا لا يجب تغييره مما يجعل السعي لإصلاحه يسير بصورة بطيئة واستنكرت الصحيفة أن يتحكم العامة والأزهريون في إصلاح مؤسسة دينية تعلمية كالأزهر قائلة "متى كان العامة حكما في مسألة من مسائل العلم والدين وكذلك الأزهريين فهم كالمريض الذي لا يشعر بالألم ولا يعرف سببه فيرفض العلاج"(١).

وتتفق الباحثة اتفاقا كبيرا مع هذا الطرح الذي قدمته صحيفة (السياسة الأسبوعية) حين تحدثت عن طبيعة النظرة الخاطئة للأزهر كشيء مقدس لا يجب تغييره باعتباره سببا رئيسيا في فشل محاولات إصلاح الأزهر حيث أن الخلط بين الأزهر كمؤسسة دينية لها احترامها وبينه كمؤسسة تعليمية قابلة للتعديل والتطوير وقف حائلا دون إصلاح التعليم الديني وذلك على امتداد الفترة الزمنية المدروسة، فما أن تبدأ إحدى محاولات إصلاح الأزهر حتى يثور المسلمون والأزهريون ويتهموا المصلحين بالكفر والإلحاد فتتراجع عمليات الإصلاح فهم ينظرون إليه كمؤسسة دينية لا يجب تغييرها وشيء مقدس يجب بقاؤه كما هو دون تغيير وليس كمؤسسة تعليمية يجب أن تخضع للتطوير والتعديل.

*** الدعوة لممارسة الأنشطة المختلفة داخل الأزهر:**

وفي مارس ١٩٣٨ نشرت (السياسة الأسبوعية) رسالة أحد طلاب الأزهر دعا الصحيفة لتبني فكرة إدخال الكشافة داخل الأزهر عن طريق دراسة الفكرة وفهمها بشكل جيد حتى تستطيع الصحيفة نقل مميزاتها إلى الأزهريين وإقناعهم بها(٢).

واعتبرت صحافة الأحرار الدستوريين أن هذا الاقتراح يعد نوعا من محاولات تطوير الحياة الأزهرية وتعقيبا على ذلك وفي العدد التالي طالب محرر (السياسة الأسبوعية) بإدخال فرق الكشافة إلى الأزهر الشريف، غير أنه أضاف، إنه وعلى الرغم من الهجوم الذي سيحدث على هذه الفكرة إلا أن ذلك لن يمنعه من الدعوة إليها كما أكد على يقينه التام من أن الأزهر يخرج عن جموده شيئا فشيئا ويسعى للتجديد والإصلاح ومن هنا فلا يوجد أي مانع لتبني كل جديد يساهم في هذا الإصلاح وقال الكاتب تعقيبا

---

(١) السياسية الأسبوعية: ١٩٢٨/٨/٤ (الأزهر يجب أن يكون جامعة عصرية للعلوم الحية)، ص١، ٢.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٨/٣/١٢ (الكشافة والأزهر لمحرر السياسة الأسبوعية، أحمد جمعه الشرباصي)، ص٣.

على ذلك "لقد مر على الأزهر ردح من الزمان كان فيه هيكلاً للجمود والرجعية وكان الكثير من رجاله يعارضون كل فكرة جديدة بدعوى أن الجديد سيضر بالأزهر"[1].

وأضاف محرر (السياسة الأسبوعية)، إن أكبر مثال على ما كان يعاني منه الأزهر هو ما حدث حين ثارت ثائرة الأزهريين عقب إضاءة الأزهر بالكهرباء وكانت حجتهم في ذلك أن الكهرباء بدعة من عمل الشيطان لأنه لا يمكن للإنسان رؤيتها كما أنهم لا يعلمون من أين تأتي؟!.

ولذلك طالبت الصحيفة بأن يكون الأزهر مدعماً بكل جديد في سعيه الجاد نحو الإصلاح وألا يقف معارضاً في تجديد أو إصلاح ما دام لا يتعارض ذلك مع الإسلام وتأكيداً على ضرورة ممارسة مختلف الأنشطة داخل الأزهر رأى حافظ محمود رئيس تحرير (السياسة الأسبوعية) أنه لا يوجد مانع من أن يهتم الأزهر بالفنون المختلفة كالموسيقى والتصوير والأنشطة الرياضية على اعتبار أن الاهتمام بتغذية الروح عن طريق الفن والعناية بالجسم عن طريق الرياضة (بممارسة رياضات كرة القدم والتنس وتنظيم فرق الكشافة)، كلها من وسائل تهذيب العقل والنفس معاً داخل الأزهر بالإضافة إلى اعتبارها إحدى محاولات الأزهر لمجاراة العصر الحديث، وأشار الكاتب كذلك إلى ضرورة تغيير طريقة التربية في الأزهر سواء في النظم أو المناهج وتحويلها إلى تربية عصرية ثقافية بما يساعد الأزهر على أن يتناول علومه القديمة بصفة حديثة وعبر الكاتب عن ذلك قائلاً "أن الأزهر ظل في حالة جمود شاملة وعكف على الرجعية، ثم بدأ يستيقظ"[2].

ولذلك توجهت الصحيفة بخطابها إلى شيوخ الأزهر مطالبة إياهم بالتخلي عن جمود تفكيرهم ووقوفهم في وجه كل جديد يتم طرحه لإصلاح الأزهر وتعجبت (السياسة الأسبوعية) من أن يطبق شيوخ الأزهر دستور القرن الـ١٣ على القرن العشرين قائلة "إنكم أول من وقف ضد تدريس اللغات في الأزهر، فجنايتكم علي الدين والوطنية جناية لا تغتفر فبدلاً من إعمال العقل، ترجعون كل شيء إلى القضاء والقدر ولذلك لم يقو التيار المتجدد على الاصطدام بالعقول المتحجرة واللحى المسترسلة داخل الأزهر"[3].

* الدعوة لاتصال الجامعة الأزهرية بالثقافة الغربية:

وفي محاولة من صحافة الأحرار الدستوريين لتدعيم دور الأزهر في حمل رسالة الإسلام عن طريق إصلاحه وتطويره نشرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) رأياً للشيخ إبراهيم حمروش أكد فيه على

---

(1) السياسة الأسبوعية: (الكشافة والأزهر، أحمد جمعه الشرباصي، محرر السياسة الأسبوعية)، ص٣١.

(2) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٨/٨/١٣ (رسالة الجيل الجديد، ثورة نفس أزهرية، حافظ محمود)، ص١١.

(3) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٨/١٢/١٠ (الأزهر والتجديد، آراء حره، إبراهيم داوود حمروش)، ص٨.

ن الأزهر في أدائه لهذه الرسالة حرص على استخدام كل جديد بما يدعم وظيفته وعلى حد تعبيره "إن الأزهر وفي إطار قيامه بهذه الرسالة أدخلت عليه العديد من الإصلاحات مثل تدريس العلوم الحديثة واللغات الأجنبية وكذلك إنشاء الفرق الرياضية، كما حرص الأزهر على الاتصال بالبيئات العلمية الراقية والأوساط الناهضة"[١].

وكما هو واضح من خلال الرأي الذي نشرته (السياسة الأسبوعية) للشيخ إبراهيم حمروش أحد مشايخ الأزهر آنذاك أن الأزهريين أنفسهم كانوا يرون أن الأزهر حقق من التطوير والتحديث ما يكفيه وبالتالي فهو ليس بحاجة لمزيد من التطوير وذلك مما يدعم وجهة نظر (السياسة الأسبوعية) الخاصة بوجود عقول جامدة ومتحجرة كانت تقف حائلاً دون تطوير الأزهر وترى الباحثة أن قناعة الأزهريين بما حققه الأزهر ورغبتهم في بقائه كما هو دون تغيير كانت هي السبب الحقيقي وراء وقوفهم ضد مختلف محاولات إصلاح الأزهر على امتداد الفترة الزمنية المدروسة ومن ثم فشل تلك المحاولات الإصلاحية بسبب ثورة الأزهريين عليها.

وتأكيداً على نفس الفكرة وفي العدد التالي طالبت (السياسة الأسبوعية) بضرورة أن يحرص الأزهر على الاتصال بالغرب عن طريق إيفاد البعثات العلمية للخارج مما له أهمية كبرى في تدعيم أداء الأزهر لرسالته وكذلك رسالة مصر والتي يجب أن تقوم على أساس تصحيح العديد من الأفكار الخاطئة عن مصر والشرق في أذهان وعقول الأوروبيين كما ذكرت الصحيفة أن الأزهر ساهم في تخريج العديد ممن حملوا رسالة النهوض بالمجتمع أمثال الطهطاوي وعلي مبارك ومحمد عبده وسعد زغلول والمراغي وطه حسين والزيات وزكي مبارك، وكان لهم دور كبير في حمل لواء تحرير الوطن وحمايته وكي يواصل الأزهر تقدمه قالت الصحيفة "أنه لابد من تخليص الدين من الشوائب والبدع التي علقت به على امتداد الزمن وأصبحت من الدين وهي ليست كذلك، فلن يستطيع الأزهر القيام برسالته الدينية والعلمية إلا إذا قام بتعديل طرق التدريس بداخله"[٢].

وناشدت الصحيفة طلاب الأزهر بضرورة أن يحرصوا على مجاراة العصر عن طريق تعلم اللغات الأجنبية وأن يتقبلوا التغيير ولا يثوروا على كل جديد لمجرد جدته وتحت مظلة أنه بدعة وليس من الدين في شيء.

*** المطالبة بتعديل مناهج التدريس بالأزهر:**

واهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بالدعوة إلى تعديل مناهج التدريس بالأزهر باعتبارها إحدى المقترحات الهامة لإصلاح التعليم الديني وتأكيداً على ذلك عبرت صحيفة (السياسة الأسبوعية) عن دهشتها من بقاء المناهج الأزهرية كما هي دون أي تغيير وإصرار الأزهر على تدريس البالي من الكتب

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٩/٤/١٥ (الأزهر وتاريخه منذ أن أنشئ وحتى الآن، إبراهيم أدهم)، ص١٢،١٣.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٩/٤/٢٢ (رسالة الأزهر في العصر الحالي مهداة إلى الشيخ محمد محمد المدني)، ص٨، ٩.

وذلك على الرغم من وفرة الإنتاج الأزهري الحديث وتكدسه ولكن وعلى حد قول الصحيفة فإنها حبيسة الأدراج والدواليب في الأزهر دون الاستفادة منها، وأضافت الصحيفة أن الأزهر سيكتشف ضرورة تعديل المناهج القائمة به إذا ما قارنها بمناهج وزارة المعارف والتي ينالها من التطوير والتعديل الكثير سنوياً وذلك لمسايرة العقل والذي يتطور باستمرار، وعن مخاطر بقاء المناهج الأزهرية بعيداً عن التطور، ذكرت الصحيفة أن عقم هذه المناهج يجعل الطالب مقيداً تقييداً حرفياً بعبارة مؤلف الكتاب الذي يدرسه وبالتالي تجعله تابعاً لفكر هذا المؤلف دون دراسة وعلى غير وعي وبالتالي لا يوجد مكان للفكر الحر المستقل داخل الأزهر وتساءلت الصحيفة قائلة "فكيف يكون لطالب الأزهر موقف من كتاب آخر وهو لم يدرس علماً وإنما درس ألفاظاً ولو سألنا الأزهريين جميعاً علماء أو طلبة عن مدى صلاحية كثير من الكتب لأجابوا أنها غير صالحة وليست لها صلة بالعقلية الحاضرة، ولا بالأسلوب المألوف ومن الخير العدول عنها"[1].

---

(1) السياسة الأسبوعية: ١٩٤١/٣/٢٢ (حول مقال الإنتاج الأزهري، أحمد حسن على شعيب)، ص١٠.

(٣) صحافة الهيئة السعدية:

• أهمية التعليم الديني:

أكدت الصحافة السعدية على ما للأزهر من أهمية كبرى ليس فقط باعتباره مؤسسة ودينية وإنما باعتباره "مؤسسة تعليمية عريقة قامت بدور هام في نشر الثقافة والعلوم والمعارف في مصر وسائر البلدان العربية والشرقية"[١].

وانطلاقاً من تأكيدها على أهمية التعليم الديني خصصت صحيفة (الدستور) السعدية صفحتها الثالثة لمناقشة أحوال الأزهر وشئونه التعليمية ومشكلات أساتذته وطلابه كما تبنت من خلال هذه الصفحة (والتي كانت تنشر تحت عنوان "صحيفة الأزهر") الدعوة لإصلاح التعليم في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له.

*** مفهوم إصلاح التعليم الديني ومعوقات هذا الإصلاح:**

وتأكيداً على اهتمام صحافة السعديين بقضايا التعليم الديني وإصلاحه نشرت (الدستور) في صفحتها الثالثة (صحيفة الأزهر) ترجمة للمقال الذي نشره الكاتب الإنجليزي م.س.ت. في صحيفة (جريت بريتش) تحت عنوان "التجديد في الجامع الأزهر" وذلك حين أكد على أن الحركة التي شملت الأزهر عبر العصور المتتالية كانت عظيمة الآثار والنتائج، حتى تحول الأزهري إلى عالم قادر على مواجهة العصر الحديث ونقلت (الدستور) عن الكاتب أ.س.ت. قوله "إن الأزهر المنعزل من لم يعد قادراً على أن يشبع حاجات الجيل الجديد وأصبح الجميع يدركون الحاجة الملحة إلى إخراج طراز جديد من العلماء ليدافع عن تعاليم الإسلام ولا يقف في وجه النقد الحر"[٢].

وأضافت (الدستور) أن المشكلة التي تواجه علماء الأزهر في الأخذ بالوسائل الحديثة والعلوم المتطورة لإصلاح معهدهم هي مشكلة متعددة الجوانب وفي إطار ذلك أشارت الصحيفة إلى الخوف الشديد من التجديد والذي يسيطر على الأزهريين وهو من أهم الأسباب التي تعرقل عمليات إصلاح التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له.

وتأكيداً من الصحيفة على ضرورة خروج الأزهر من عزلته وحتى تؤتي محاولات إصلاحه ثمارها رحبت (الدستور) بالقرار الذي اتخذته إدارة المعاهد الدينية عام ١٩٣٨ والخاص بتعيين خالد حسنين كبير مفتشي الآداب والعلوم في الأزهر باعتباره أحد العقول الناضجة والتي رأت الصحيفة أنه سيساهم بشكل كبير في تطوير التعليم الأزهري.

---

(١) الدستور: ١٩٣٨/٥/٢٩ (في المسألة الأزهرية ...لماذا؟!)، ص٣.

(٢) الدستور: ١٩٣٨/٧/١٤ (التجديد في الجامعة الأزهرية للكاتب أ.س.ت.، ترجمة مصطفى حبيب)، ص٣.

ورداً على هذا الترحيب نشرت (الدستور) تعقيباً للأستاذ خالد حسنين حول إصلاح التعليم الأزهري وكيفية الأخذ بسبل تطويره وتحديثه، حيث أشار إلى نجاح الأزهر في القيام برسالته كمعهد للدراسات الدينية وكذلك إلى نجاحه حين قام بدوره في نشر الثقافة العلمية ونشر المعارف في مختلف الدول الإسلامية وأضاف خالد حسنين أن الأزهر وهو يدخل عامة الألف حظى بالعديد من التجديدات والتطويرات والتي من أهمها كما رأى الكاتب تدريس المواد العلمية واللغات الأجنبية والشرقية بما فيه من المعاونة للطالب الأزهري على فهم علومه الدينية في شيء من الوضوح، وحدد الكاتب الهدف من إصلاح الأزهر في السعي إلى تحويل الجامعة الأزهرية من الصبغة الدينية الخالصة إلى ما يمزج هذه الصبغة بطابع علمي حديث مؤكداً على أن الأزهر بدأ يشق طريقه لهذا الهدف حين اهتم بتدريس العلوم العصرية"[١].

وفي محاولة منه لتحديد مفهوم الإصلاح المرجو تحقيقه للتعليم الديني قال خالد حسنين "أن كل من ذهب إلى إصلاح الأزهر أكد على ضرورة مراعاة الثوابت المجتمعية والتي لا تعني أبداً الإبقاء على القديم دون التجديد وإنما تعنى الإبقاء على القديم والأخذ من الجديد بما تدعو الحاجة إليه ويقضي إلى منفعة محققة"[٢].

* مقترحات صحافة الهيئة السعدية لإصلاح التعليم الديني (الأزهري):

وفي إطار اهتمام صحافة الهيئة السعدية بالتعرف على أهم المقترحات الخاصة بإصلاح التعليم الديني نشرت (الدستور) رأياً للدكتور طه حسين عرض فيه لإصلاح التعليم في الأزهر والمعاهد التابعة له وذلك حين أكد على أهمية الأزهر في تكوين الثقافة العامة باعتبارها أخطر وأعظم مهمة تعليمية يمكن أن تقوم بها أية مؤسسة علمية، كما رأى طه حسين أن التعليم الديني على وجه الخصوص وثيق الصلة بالشعب المصري على اختلاف طبقاته ومن هنا تأتي أهمية التفكير في إصلاحه وتطويره كما ذكر طه حسين والذي حدد نوعية الإصلاح الذي يتطلبه الأزهر قائلاً "لابد وأن يكون أولاً إصلاحاً في تعليمه الديني من الناحيتين العملية والعلمية حتى يهيئ شبابه للنهوض بالأعباء الدينية التي يحتاج إليها في الحياة العامة من ناحية والتفرغ للبحث العلمي في شئون الدين من ناحية أخرى"[٣].

وفي إطار دعوته للخروج بالأزهر والأزهريين من عزلتهم لم يمانع طه حسين في أن يرتقى الأزهريون للعديد من المناصب والوظائف في الدولة، غير أنه أشترط لذلك أن يقوم الأزهريون باستكمال تعليمهم في المعاهد المدنية الأخرى التي تؤهلهم لارتقاء مناصب بعينها، كما أكد طه حسين على أن ذلك أفضل بكثير من النظام الثنائي المختلط والذي هو ليس بالديني أو المدني ومن هنا رأى الكاتب أنه لا

---

(١) الدستور: ١٩٣٨/٧/١٨ (التجديد في الجامعة الأزهرية، تعقيباً على رسالة الكاتب الإنجليزي أ.س.ت.، خالد حسنين)، ص٣.

(٢) الدستور: المصدر السابق.

(٣) الدستور: ١٩٣٩/٢/٦ (صحيفة الأزهر، طه حسين يتحدث عن كتبه في التعليم الديني في الأزهر)، ص٣، ٩.

توجد جدوى من إدخال تدريس العلوم الحديثة إلى الأزهر حتى لا يحدث هذا الخلط والتي يمكن أن يقـوم الطالب بدراستها في المعاهد المختصة بها حتى يكون مؤهلاً للالتحاق بمختلف مناصب الدولة ووظائفـها على حد تعبير طه حسين والذي قال تدعيماً لذلك "فلابد وأن يهتم الأزهر بإصلاح العلوم الدينيـة بداخلـه أولاً، وهذا هو الطبيعي، أما أن تنشأ في الأزهر درجات لهذه العلوم الحديثة فهذا هو الخلط الواضح"[١].

وكما هو واضح من خلال تتبع آراء طه حسين في إصلاح التعليم الديني سواء من خـلال الآراء التي نشرتها له الصحافة السعدية ذاتها عام ١٩٣٩ أو الصحافة الوفدية عام ١٩٣٠ أن طه حسـين يتبنـى وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بإصلاح التعليم الديني وهي ضرورة إصلاح التعليم الديني ذاته دون إدخـال المزيد من العلوم الحديثة عليه وهي نفس وجهة النظر التي تبناها طه حسين في عام ١٩٣٧ حين ثـارت قضية منع الاختلاط بين الجنسين وتدريس الدين بالجامعة حيث رفض هذه الفكرة وطالب بأن تختص كـل جامعة بالمواد التي دأبت على تدريسها وحتى ومع تولي طه حسين لمسئولية وزارة المعارف خلال فـترة حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) لم يقدم طه حسين أية إصلاحات تذكر خاصة بالتعليم الديني كمـا فعل في قضية مجانية التعليم باستثناء إعلانه عن رغبة الوزارة في تنظيم اختيار المدرسين من كـل مـن خريجي الأزهر ووزارة المعارف للتدريس بالمدارس التابعة لها وذلك كمـا عرضـت مختلـف تيـارات الصحافة المصرية، وربما جاء ذلك ليدعم وجهة نظر طه حسين في كيفية إصلاح التعليم الديني، وهو مـا سيتم التعرض له تفصيلاً عند التعرض للمواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية من القرارات والقوانيـن الخاصة بالتعليم الديني.

*** تعليم المرأة تعليماً دينياً:**

وفي عام ١٩٣٨ عاودت الصحافة السعدية تأكيدها على أهمية الرسالة التي يقوم بها التعليم الدينـي وبخاصة في المجتمع المصري ومن خلال ذلك أشارت إلى أن البداية الحقيقية لإصلاح التعليم الديني لـن تأتي إلا بتغيير النظرة الخاطئة للتعليم الديني باعتباره قابلاً للتعديل والتطوير بما يتلاءم مع تغير ظـروف المجتمع من ناحية وتغير طبيعة الهدف من التعليم من ناحية أخرى.

وتأكيداً على ذلك تبنت الصحيفة الدعوة إلى تعليم المرأة تعليماً دينياً واعتبرت ذلك مطلبـاً عـادلاً توجهت به إلى (المراغي) شيخ الأزهر مطالبة إياه بأن يساوي بين الرجل والمرأة في تلقي العلوم الدينيـة وذلك دون تفرقة بين أبناء المجتمع الواحد بسبب النوع وبررت (الدستور) مطلبها هذا قائلـة "إن التعليـم الديني للفتاة يضمن تنشئتها تنشئة دينية سليمة خاصة وأنه من المتوقع في الأيام القادمة أن يتقـدم أوليـاء أمور الفتيات إلى المعاهد الدينية لإلحاق بناتهم بها ولعلها لا ترفض فئة قصدت إليها"[٢].

---

(١) الدستور: المصدر السابق.

(٢) الدستور: ١٩٣٨/٦/٥ (الأزهر وتعليم المرأة)، ص٣، ٤.

ثانياً: صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

(أ) صحافة مصر الفتاة:

* المطالبة بإصلاح التعليم الديني:

طالبت الصحافة المعبرة عن جماعة مصر الفتاة بإصلاح التعليم الديني لما له من أهمية في تهذيب النفوس والرقي بها ولذلك أكدت على ضرورة إبعاد التعليم الديني عن مختلف التأثيرات السياسية والصراع الحزبي كي تؤتي هذه العمليات الإصلاحية ثمارها ويرتقي التعليم الديني ويتحسن مستواه.

ولذلك وفي عام ١٩٣٧ حين قررت وزارة الأوقاف في حكومة مصطفى النحاس الرابعة حرمان الأزهر من إعانته السنوية حذرت صحيفة (الثغر) والمتحدثة بلسان مصر الفتاة عام ١٩٣٧ من الاستمرار في التضييق على الأزهر والأزهريين وأضافت أنه يكفي ما بات يشكو منه الأزهريون من حيث انتشار الخلل والعلل في التعليم الديني وضربت (الثغر) مثالاً على ذلك بشكوى طلبة الأزهر المستمرة من حرمان بعض الراسبين منهم من فرصة إعادة امتحانهم، مشيرة إلى ضرورة أن يكون الامتحان مقياساً لمدارك الطلبة وليس لكمية ما يتلقونه من العلم. واهتمت (الثغر) بأن تنشر نص البرقية التي أرسلها الأزهريون للملك اعتراضا على القرار الخاص بحرمان الأزهر من إعانته السنوية[١].

تأثير الصراع السياسي على التعليم بالأزهر ومحاولات إصلاحه:

ورأت صحافة مصر الفتاة أن دخول السياسة إلى الجامع الأزهر له تأثيراً سلبياً على مسيرة التعليم الديني في المجتمع المصري ومحاولات إصلاحه وأرجعت صحيفة (الثغر) السبب في الزج بالأزهر إلى معترك الحياة السياسية إلى حزب الوفد باعتباره العامل الرئيسي في حدوث القلاقل والمشادات والصراعات الحزبية بين طلاب المعاهد والكليات الدينية[٢] والزج بالطلبة في العمل السياسي حتى يضمن مناصرتهم له مؤكدة على أن الأزهر كان بعيداً كل البعد عن السياسة سواء العلماء أو الطلاب ولكن ولولا وجود الوفد لاستمر الحال كما كان عليه وذلك على حد تعبير الصحيفة والتي واصلت هجومها على حزب الوفد قائلة "أن تأثير الوفد ظهر جلياً واضحاً في أروقة الأزهر لدرجة أنه يحرض بعض شبابه على قتل طلاب مصر الفتاة، وبالتالي فهذا التحزب وتقسيم الطلاب إلى فرق هو السبب الحقيقي وراء حدوث الاضطرابات داخل الأزهر[٣].

---

(١) الثغر: ١٩٣٧/٥/١٧ (ماذا في الأزهر، حديث خطير مع مسئول كبير، حسين فاروق)، ص٥.

(٢) الثغر: المصدر السابق، ص٥.

(٣) الثغر: ١٩٣٧/٩/٢٣ (الأستاذ الأكبر وطلاب الأزهر)، ص٥.

وتوجهت (الثغر) بحديثها إلى المراغي شيخ الأزهر مطالبة إياه بتدارك الأمر وذلك عن طريق إبعاد الوفد عن التلاعب بمقدرات الأزهر كمؤسسة تعليمية إلى حد "تفاخر بعض الشيوخ بأنهم مسنودين من الحكومة الوفدية ومن ثم لا يقدر أحد على مواجهتهم"[1] ونبهت الصحيفة إلى خطورة استمرار الوضع كما هو عليه داخل الأزهر بما يؤثر بالسلب على كل محاولات إصلاحه.

وعلى الرغم من اتفاق الباحثة مع الدعوة الخاصة بصحيفة الثغر من حيث عدم الزج بأي مؤسسة تعليمية إلى حلبة الصراع السياسي خاصة وإذا كان الهدف من وراء ذلك كسب تأييد الطلاب لحزب معين على حساب حزب آخر، إلا أن الباحثة ترى أن تبني صحافة مصر الفتاة لهذه الدعوة لم يكن فقط من قبيل حرصها على مستقبل الأزهر وإنما كذلك في إطار تدعيم سياستها الهجومية ضد الوفد وذلك بدليل ما كانت تنشره الصحافة المعبرة عن جماعة مصر الفتاة وذلك لكسب تأييد الطلاب في صراعهم ضد الأحزاب الأخرى وفي مقدمتها حزب الوفد، ومما يدعم ذلك ما قاله أحمد حسين لطلبة الجامعة الأزهرية حين زارها في عام ١٩٣٨ قائلاً "يا طلاب مصر الفتاة إنكم لمصر حصن ومحور ارتكاز، أنتم مني وأنا منكم فكونوا مصر فمصر الفتاة ليست حزباً وإنما مصر كلها، فدعوني استعن بنوركم ونور شبابكم كوسيلة لمكافحة آلاف الأعداء ضد مصر"[2].

غير أنه وعلى الجانب الآخر يحسب لصحافة مصر الفتاة مناقشتها لقضية الزج بالأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية في الصراع السياسي باعتباره سبباً مباشراً في فشل محاولات إصلاح الأزهر ومن ثم عرقلة مختلف المجهودات الخاصة بتطوير التعليم الديني داخله.

*** مقترحات صحافة مصر الفتاة لإصلاح التعليم الديني (الأزهري):**

*** مقترحات طه حسين لإصلاح التعليم الديني:**

وحرصت صحافة مصر الفتاة على تقديم بعض المقترحات الخاصة بإصلاح التعليم الأزهري، وفي إطار ذلك نشرت صحيفة (مصر الفتاة) عام ١٩٤٥ بعضاً من آراء طه حسين والخاصة بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وذلك حين طالب بوضع التعليمين الأولي والثانوي بالأزهر تحت إشراف الحكومة ومن ثم خضوعهما خضوعاً تاماً لمراقبة وإشراف وزارة المعارف ونقلت الصحيفة عنه تأكيده على أنه إذا كان للتعليم الديني خصائصه وأغراضه المحددة التي تتطلب استقلاله في القسم العالي منه، إلا أن ذلك لا ينطبق على التعليمين الأولي والثانوي في الأزهر وذلك من وجهة نظر طه حسين والذي رأى أنه يمكن من خلال تطبيق هذا الاقتراح أن يظفر الأزهريون بالتعليم الديني ولكن تحت إشراف الحكومة مما يؤهلهم للاستمتاع بجميع الحقوق ومن ثم يكون لهم الحق في تولي أمور الدولة ووظائف الحكومة كالجامعيين ثم ذكر طه حسين أن الأزهري بذلك وإذا ما حصل على الشهادة الثانوية

---

(١) الثغر: المصدر السابق.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٣٨/٨/٢٣ (أحمد حسين في رحاب الجامع الأزهر)، ص١.

سيكون له الحق أيضاً في الالتحاق بالجامعة ما دام هذا النوع من التعليم خاضع لإشراف الحكومة بما يحقق المساواة بين التعليمين الثانوي الأزهري والثانوي الحكومي فيكون خريجه طبيباً ومهندساً ومختصاً في العلوم البحتة وغيرها من التخصصات الأخرى.

وعن رأيه في مسألة تعدد المعاهد التي تخرج مدرسي اللغة العربية قال طه حسين إنه ليس المهم توحيد معهد التخصص في اللغة العربية وإنما المهم توحيد البرنامج الذي ينبغي إتقانه ليكون الشاب مؤهلاً لأن يكون معلماً للغة العربية، فلتدرس اللغة العربية في الأزهر ودار العلوم والآداب فهذا التنافس مفيداً"[١].

وفي إطار حرص الصحيفة كذلك على نشر الآراء المتباينة في قضية إصلاح الأزهر، عرضت (مصر الفتاة) رأياً للشيخ إبراهيم الجبالي عميد كلية اللغة العربية وذلك للرد على ما كتبه طه حسين من آراء في إصلاح التعليم الديني، حيث اتهمه الجبالي باتباع سياسة الهجوم على الأزهر بهدف النيل من مكانته القوية، فذكر الجبالي أن أول من يهاجم الأزهر ويتنكر له يكون دائماً من أبنائه أمثال الشيخ طه حسين. وأشار الجبالي إلى ترحيب طه حسين بضم التعليمين الأولي والثانوي الأزهري إلى وزارة المعارف باعتبارها مناورة مكشوفة منه لسلب الاختصاص من الأزهر في الإشراف على هذين النوعين من التعليم وذلك للحد من سلطته في الإشراف على أنواع التعليم المختلفة والخاضعة له وأضاف الجبالي أنه كان أولى بالدكتور طه حسين أن يطالب ببسط نفوذ الأزهر الثقافي على مدارس وزارة المعارف الابتدائية والثانوية لتوجيههم الوجهة التعليمية الصحيحة وليس العكس، كذلك رفض الجبالي وجهة نظر طه حسين والمؤيدة لضرورة وجود مصادر متعددة لتخريج مدرسي اللغة العربية، مؤكداً على أحقية الأزهر في التمتع بهذا الاختصاص قائلاً "إن الأزهر استمر أكثر ما يقرب من ألف عام مصدراً أساسياً في تخريج مدرسي اللغة العربية ولم يقل أحد أنه قصر في أداء هذه الوظيفة سوى الدكتور طه حسين"[٢].

وتدعيماً لموقف الأزهريين في أحقيتهم هذه، توجه الجبالي إلى طلاب الأزهر بالنصح مطالباً إياهم "بالأخذ بكل وسائل الثقافة الحديثة وذلك عن طريق دراسة العلوم والمعارف العلمية وكذلك اللغات الأجنبية والشرقية، حتى ترغم الظروف التعليمية رجال الجامعة على إباحة قبول الأزهريين في كليات الجامعة كما حدث في الآداب"[٣] على حد تعبير الجبالي.

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٤٥/١/١ (الدكتور طه حسين يتحدث عن الأزهر)، ص٥.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٤٥/١/٩ (عميد كلية اللغة العربية يرد على طه حسين)، ص١.

(٣) مصر الفتاة: المصدر السابق.

(٢) صحافة الإخوان المسلمين:

جاءت صحافة الإخوان المسلمين في مقدمة الاتجاهات الصحفية والتي حرصت على مناقشة قضية إصلاح التعليم الأزهري ليس فقط برصد وتتبع المحاولات المتعاقبة للإصلاح، ولكن من خلال عرض العديد من المقترحات والنماذج الإصلاحية لترقية مستوى التعليم الديني وتحسين مستواه وجاء ذلك انطلاقاً من تأكيدها المستمر على ما للأزهر من أهمية كبرى داخل المجتمعات العربية والإسلامية وبالتالي تأتي أهمية ألا يكون منعزلاً عن الحياة الاجتماعية وفي هذا السياق دعت صحافة الإخوان المسلمين أن يكون الأزهر مشاركا بشكل فعال في نهضة المجتمع المصري وتطويره ولا يتوقف دوره عند حد تلقين العلوم والمعارف فقط.

* إصلاح التعليم الأزهري شرط أساسي لقيام الأزهر بواجباته:

وتأكيداً على ذلك رأت صحافة الإخوان المسلمين أن إصلاح العملية التعليمية داخل الأزهر شرط أساسي لقيام الأزهر بالواجبات الملقاة على عاتقه والتي حددتها صحيفة (الإخوان المسلمون) اليومية في أن يكون الأزهر بمثابة القوة المتأهبة دائماً كي يَستخدمها الإسلام في الحفاظ على حدوده والدفع بهذه الحدود في الاتجاهات المختلفة وأضافت الصحيفة "ومن أجل ذلك لابد من تدعيم رسالة علماء الأزهر في حمل لواء الإسلام ورايته ونشره في مختلف أرجاء المعمورة".

وذكرت (الإخوان المسلمون) أنه على المصلحين أن يلتفتوا إلى هذه المهام الواجب على الأزهر القيام بها دون أن يغفلوا حق الأزهر على المسلمين في الإصلاح والتطوير وذلك عن طريق إصلاح العملية التعليمية بداخله بعناصرها الثلاثة (الطالب والكتاب والمدرس).

وبالنسبة للطالب أكدت الصحيفة على ضرورة أن يتم اختياره بصورة صحيحة وسليمة وبعيدة كل البعد عن المحسوبية والفوضى كما هو الحال في المعاهد والكليات والأزهر على حد قول (الإخوان المسلمون) والتي أشارت إلى ضرورة ألا يلتحق بها غير المؤهلين لها وعن الكتب المدروسة ذكرت الصحيفة أهمية تخفيف المناهج الأزهرية حتى لا تمثل عبئاً على الطالب واقترحت (الإخوان المسلمون) تحقيقاً لذلك أن يتم إعفاء الطالب من حفظ القرآن مرة واحدة وذلك بمجرد التحاقه بالأزهر حتى لا يقع فريسة الحواشي والشروح المستفيضة ولتطوير هذه المناهج قالت الصحيفة "علموا الأزهري لغة عربية واتركوه يواجه المدنية الحاضرة وما تذخر به من علم وفن ليأخذ لنفسه ودينه ما يستطاب"[١].

وفيما يتعلق بمدرس الأزهر باعتباره الحلقة الثالثة في العملية التعليمية، رأت الصحيفة أنه لا يكفي مرور عدد معين من السنين عليه حتى يمكن الحكم بأنه صالح للقيام بالتدريس داخل الأزهر كما رفضت (الإخوان المسلمون) أن يلتحق بمهنة التدريس أي إنسان حتى ولو كان أول خريجي الدفعة ولذلك ٠

---

(١) (الإخوان المسلمون) اليومية: ١٩٤٤/٩/٦ (الأزهر في الميزان زكريا إبراهيم الزوكة)، ص٥، ١٦.

اشترطت الصحيفة أن يقدم كل أستاذ كتاباً في المادة التي يبغي تدريسها للتدليل على مدى قدرته على توصيل العلم إلى طلاب الأزهر.

وفي مقابل أن يؤدي الأزهر واجباته تجاه نشر الإسلام وتوسيع نطاقه، أكدت الصحيفة على حقه في الإصلاح قائلة "إن الأزهر هو الضوء الذي نسعى إليه والجبل الذي نعتصم به، فلا أقل من أن تجزيه الأمة فضلاً بفضل وإحساناً بإحسان، فليتعاهد الملهمون من قادة الفكر على مده بما يحتاج إليه من الإصلاح وضروب الإنتاج وأساليب الدعاية"[١].

* مقترحات صحافة الإخوان المسلمين لإصلاح التعليم الديني (الأزهري):

وحين ناقشت مصر صحافة الإخوان المسلمين القضية الخاصة بكيفية إصلاح التعليم الديني قدمت مقترحاتها في شكل تطبيقي وذلك حين عرضت لنموذج يمكن من خلاله إصلاح التعليم الديني ففي مطلع الخمسينيات تبنت صحيفة (المباحث القضائية) والمعبرة عن الإخوان المسلمين الدعوة لإصلاح التعليم الأزهري وذلك عن طريق تحديد أهم ملامح الحالة الراهنة للتعليم الديني ثم الانطلاق لوضع نموذج إصلاحي للمعاهد الدينية وذلك في سلسلة من المقالات نشرتها الصحيفة تحت عنوان "الأزهر في معترك الحياة" وحول الوضع الراهن للتعليم الأزهري، رأت (المباحث القضائية) أن التعليم في مصر بصفة عامة وقع تحت مظلة التقليد الأعمى منذ أن تم الاعتماد عليه كوسيلة للنهوض بالمجتمع في عصر محمد علي وذلك عن طريق الاعتماد على المناهج الأجنبية والتي نشأت في دول قامت حضارتها على التنكر للأديان وأضافت الصحيفة أن هذه الحضارات والتي اتهمت الدين بالرجعية وعدم صلاحيته للحياة الحديثة هي نفسها الدول المستعمرة والتي دعمت هذا المفهوم الخاص بها في الدول الإسلامية التي استعمرتها ومن هنا كما ذكرت الصحيفة جاء السبب الحقيقي وراء إهمال إصلاح التعليم الديني ومن ثم عدم قدرته على منافسة أنواع التعليم الأخرى والتي توليها الحكومات اهتماماً كبيراً وعلى حد تعبيرها "مما أدى هذا إلى موت الأزهر بشكل بطئ وهادئ"[٢].

وتأكيداً على ذلك ضربت الصحيفة مثالاً بعدم قدرة الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له على مواجهة الإقبال الشديد على معاهد التعليم الأخرى عقب إقرار المجانية فيها مما أدى إلى إحجام المصريين عن إلحاق أبنائهم بالتعليم الديني والذي وقف صامتاً إزاء ذلك.

وعددت (المباحث القضائية) بعضاً من العوامل التي ساهمت في هدم الأزهر والتي جاء في مقدمتها تقدير الدولة للشهادة المدنية أكثر من الأزهرية وكأنها تلقى بها إلى سلة المهملات ـ على حد

---

(١) (الإخوان المسلمون) اليومية: ١٩٤٦/٩/١٣ (الأزهر في الميزان، زكريا إبراهيم الزوكة)، ص١٣، ١٦.

(٢) المباحث القضائية: ١٩٥٠/٥/٢٨ (الأزهر في معترك الحياة، مناع القطان)، ص٦.

تعبير الصحيفة – وبسبب إنشغال الأزهريين أنفسهم بالتطاحن الداخلي وإهمال المسئولين لـه وإصدارهم للعديد من القرارات التي أدت للقضاء عليه تدريجياً"[١].

وبالتالي وكما رأت (المباحث القضائية) أن هذه العوامل جميعاً اشتركت في التأثير بشكل سلبي على مستقبل خريجي الأزهر خصوصاً وإذا كانت دراسته النظرية وعلومه لا تمت للحياة العمليـة بصلـة ومن ثم عدم ثقة ولاة الأمور في الاعتماد عليهم في أصغر وظائف الدولة، كما ذكرت الصحيفة[٢].

ثم انتقلت الصحيفة بعد ذلك لانتقاد نظام اختيار الإدارة الأزهريـة باعتبارهـا سبباً وراء عدم إصلاح التعليم الديني، حين تعجبت من إصرار الأزهر على أن يتولى المسئولية بداخله دائما كبار السن، مؤكدة على أن ذلك لا يعطي فرصة للتطوير والتجديد وعلى حد تعبيرها "فقد أصبح من المسلم بـه في الأزهر أنه كلما دنا الشيخ من الموت، كلما اقترب من أرفع المناصب"[٣].

وطالبت الصحيفة كذلك لتفعيل محاولات إصلاح الأزهر بضرورة أن يكون مستقل تمام الاستقلال وذلك بإبعاده عن كافة المؤثرات السياسية الحزبية والحكومية والتي كانت وراء فشل العديد من محاولات إصلاح التعليم الديني كما ذكرت (المباحث القضائية).

وبعد أن انتهت الصحيفة من دراسة الحالة الراهنة للتعليم الديني في الأزهـر والمعاهد الدينيـة التابعة له، بدأت في وضع نموذج إصلاحي للتعليم الديني يقوم على أساس تحديد المراحل التعليميـة المختلفة داخل الأزهر وعدد سنوات الدراسة بكل مرحلة ثم تحديد المواد التي يجب تدريسها في كل مرحلة منها.

ورأت (المباحث القضائية) أن هذا النموذج يضمن توحيد الثقافة في المجتمع المصري عن طريق توحيد التعليم الأزهري ثم بدأت الصحيفة في تقسيم التعليم الأزهري إلى ثلاث مراحل رئيسية هي (الأولي والثانوي والعالي).

بالنسبة للتعليم الأولي ذكرت الصحيفة أنها تلك المرحلة التي يدرس فيها الطالب المبادئ الأوليـة للحساب والإملاء والمعلومات العامة على غرار المدارس الابتدائية ومدة الدراسة بها سنتان واشترطت الصحيفة أن يتم تقسيم حفظ القرآن الكريم على سنوات هذه المرحلة، ثم المرحلة الثانوية وعدد سنوات الدراسة بها خمس سنوات والتي رأت الصحيفة أنها المرحلة التي يواصل فيها الطالب تعلم علوم الدين واللغة بالإضافة إلى تعلمه إحدى اللغات الأجنبية وكذلك العلوم الرياضية والطبيعية، ثم جاءت المرحلـة العالية والتي تستمر الدراسة بها لمدة أربع سنوات والتي ذكرت الصحيفة أنه لا يلتحق بها إلا من يرغب

---

(١) المباحث القضائية: ١٩٥٠/٦/٢ (الأزهر في معترك الحياة، مناع القطان)، ص٥، ٦.

(٢) المباحث القضائية: ١٩٥٠/٦/١٦ (الأزهر في معترك الحياة، مناع القطان)، ص٧، ٩.

(٣) المباحث القضائية: ١٩٥٠/٦/١٨ (الأزهر في معترك الحياة، مناع القطان)، ص٩.

في استكمال تعليمه ويتم تعديل برامجها باستمرار وفقاً لما تقتضيه الحياة الحديثة من علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد الإسلامي والفقه المقارن وغيرها من العلوم التي تفرز الحياة الحديثة الحاجة إليها.

ثم حددت (المباحث القضائية) عقب تقسيمها لمراحل التعليم الأزهري المختلفة، مجموعة الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق إصلاح له معنى للتعليم الأزهري ومنها الإكثار من البعثات العلمية إلى أوروبا وكذلك اعتماد الميزانيات الكافية لإرسال الدعاة والمبشرين إلى جميع بلدان العالم وبخاصة الشرقية، بالإضافة إلى العناية بالعلوم الدينية في التعليم المدني والاهتمام بأن يستكمل الأزهريون دراستهم العليا بتوفير النفقات المالية اللازمة لذلك، كما اشترطت الصحيفة ضرورة أن يتعهد الأزهر بتوفير المكتبات الأزهرية وإنشاء المزيد منها كي يكون أمام الطلاب مختلف الكتب والمراجع التي يحتاجون إليها.

ولإنجاح كل هذه الأمور أشارت (المباحث القضائية) إلى ضرورة توفير وسائل ترغيب الطلاب في التعليم الديني، "فينبغي أن يقدم لهم المسئولون عنه ما يرغبهم فيه وضربت الصحيفة بعضاً من هذه الوسائل مثل إعطاء الطلبة الكتب والأدوات الدراسية بالمجان وكذلك تقديم وجبة الغذاء لطلاب الأزهر وصرف المكافآت المالية للمتفوقين منهم وكذلك توفير المساكن الصحية التي تلائم إقامتهم فيها[1].

ورأت الباحثة ضرورة الإشادة بمثل هذا النموذج الذي قدمته صحافة الإخوان المسلمين لإصلاح التعليم الديني، لتعمقه في البحث عن وسائل إصلاح التعليم الأزهري سواء بتحديد مراحله المختلفة أو البحث عن الوسائل التي تساهم في إنجاح هذا النموذج لدرجة أن صحافة الإخوان المسلمين طالبت بتوفير العوامل المحفزة والتي ترغب الطلاب في الالتحاق بالتعليم الديني، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى التعمق في معالجة هذه القضية من قبل صحافة الإخوان المسلمين باعتبارها القضية التعليمية الأولى والتي أولتها اهتماماً خاصاً مقارنة بباقي القضايا المدروسة (المجانية في التعليم، استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها)، وذلك بحكم الانتماءات والمعتقدات الفكرية للجماعة المعبرة عنها.

---

(1) المباحث القضائية: ١٩٥٠/٦/٢٠ **(الأزهر في معترك الحياة، مناع القطان)**، ص٧.

ثالثاً: صحيفة الأهرام:

*** أهمية التعليم الديني والدعوة لإقرار سلطة الملك في المعاهد الدينية تحقيقاً لإصلاحها:**

أشارت صحيفة (الأهرام) في أكثر من مرة إلى ما للأزهر الشريف من أهمية كبرى ودور في العملية التعليمية داخل المجتمع المصري وذلك من خلال تأكيدها على أن الأزهر هو المنبر الإسلامي لتلقي علوم الإسلام، كما ذكرت الصحيفة أنه لولا الأزهر لما استطاع المسلم سواء في مصر أو في غيرها من الدول العربية أن يجد من يقوم بتعليمه ما يجب لله وللرسل.

ودللت الصحيفة على تلك الأهمية حين ذكرت أن الأزهر أصبح له دور كبير في مواجهة الإرساليات التبشيرية وانطلاقاً من هذه الأهمية قالت (الأهرام) "لابد من ضرورة السعي الحقيقي نحو تطوير الأزهر وتجديده دون الالتفات للقضايا الفرعية"[١]. ومن هنا جاءت مطالبة صحيفة (الأهرام) بضرورة تطبيق المادة (١٥٣) من دستور ١٩٢٣ والخاصة بتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية وذلك كخطوة أساسية نحو إصلاح هذه المعاهد وأضافت (الأهرام) وعن طريق تطبيق هذه المادة يمكن تحديد اختصاصات الملك والتي يباشر بعضاً منها بشخصه كالتعيين في الوظائف الدينية الكبرى ومنح الألقاب وميزات الشرف لكبار رجال الدين، بالإضافة إلى الحقوق التي مُنحت له طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية نفسها خصوصاً فيما يتعلق بإدارة أموال الأزهر وأوقافه[٢].

*** العلاقة بين مفهوم التعليم الجامعي والتعليم بالأزهر:**

وأكدت (الأهرام) كذلك أنه على الرغم مما يدعيه البعض حول تخلف التعليم الأزهري وعدم ملاءمته للتطورات الحديثة، فإن التعليم الأزهري في حد ذاته يحمل بين طياته روح الحياة الجامعية الحقة فأشارت الصحيفة إلى أنه وعلى الرغم من قدم عهد الأزهر بالعملية التعليمية، إلا أنه يتطور ذاتياً فطالب الأزهر يبحث عن العلم فقط، وهو لذلك يمكث في الأزهر شهوراً طويلة لا يفارقه لتلقي العلوم بالصورة السليمة وعلى حد تعبير (الأهرام) "فالأزهر مدرسته وسكنه ومطعمه، بالإضافة إلى تمتع الطالب داخل الأزهر بالحرية التامة في اختيار مدرسيه، والمواد التي يدرسها، فالعلم داخل الأزهر مطلوب لذاته"[٣].

وأشارت الصحيفة أن ذلك أقوى مبرر على ضرورة مساندة مختلف محاولات إصلاح الأزهر دون النظر لدعاوى التخلف المعرقلة لتطوير التعليم الديني والارتقاء بمستواه وتأكيداً على ذلك وحين توجه وفد من طلاب الأزهر الراسبين في المعاهد الدينية بمذكرة إلى شيخ الأزهر مطالبين إياه بإضافة الدرجة أو الدرجتين سبب في رسوبهم، عاودت صحيفة (الأهرام) التأكيد على ضرورة الحرص على

---

(١) الأهرام: ١٩٢٣/١٠/١٦ (نظام التعليم في مصر، هل هو صالح)، ص١٠.

(٢) الأهرام: ١٩٢٣/١٢/١٢ (حديث للشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقاً)، ص٣.

(٣) الأهرام: ١٩٣٥/١/١٢ (التعليم الأزهري وروح الحياة الجامعية)، ص٣.

حماية نظام التعليم داخل الأزهر كما هو لما له من ميزات تجعله على نفس مستوى التعليم بالجامعة المصرية ولذلك نقلت الأهرام عن (المراغي) شيخ الأزهر قوله "بأنه يفضل أن يتخلف الطلبة بالسقوط على أن ينجحوا بالتزييف، فهذا التزييف السبب الأساسي في عدم الثقة المرجوة في حامل الشهادة الأزهرية"(١).

وحول نفس الفكرة الخاصة بالعلاقة بين التعليم الأزهري والتعليم الجامعي نشرت (الأهرام) رأياً للأستاذ محمود الشرقاوي عبر فيه عن أن المفهوم الذي وضعه أحمد لطفي السيد للتعليم الجامعي ينطبق تماماً على الجامع الأزهر وأضاف الكاتب أنه إذا كان التعليم الجامعي عبارة عن جماعة من العلماء وقفوا حياتهم للبحث العلمي والدراسة والتأليف فإن هذه الحياة هي لباب الحياة الجامعية بالأزهر ومن هنا رأى الكاتب ضرورة عدم الدخول في مناقشات فرعية نظرية حول إصلاح الأزهر وأن يتم توفير الوقت والجهد والمال للبدء في إصلاحه فعلياً، كما عبر عن دهشته من أن يحتدم الصراع والنقاش حول تحديد ماهية الأزهر وهل هو جامع احتراماً لقداسة الماضي أم جامعة أزهرية مسايرة للتطور؟! وأضاف أن مثل هذه الأمور الفرعية هي التي تضر بقضية إصلاح الأزهر قائلاً "إن هذه لم تعد القضية، فالأزهر له احترامه وقداسته كجامع ديني"(٢).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن محمود الشرقاوي كاتب هذا المقال دارت بينه وبين أحد مدرسي الأزهر معركة صحفية كبرى (على صفحات السياسة الأسبوعية) في عام ١٩٣٣ تزعم من خلالها الشرقاوي جبهة الهجوم على الأزهر حين أشار إلى بقائه كما هو دون تطوير وتعديل وربما يدعم ذلك وجهة نظره الخاصة بضرورة عدم الخوض في قضايا فرعية والإسراع في إصلاح التعليم الديني، وسوف يتم التعرض تفصيلاً لهذه المعركة عند دراسة موقف صحافة الأحرار الدستوريين من قضية إصلاح التعليم الديني.

---

(١) الأهرام: ١٩٣٥/١٠/٢٢ (كلمة فضيلة شيخ الأزهر في وفد الطلاب الراسبين)، ص٢.

(٢) الأهرام: ١٩٣٦/١/٢٩ (الجامعة الأزهرية مسيرة للتطور، محمود الشرقاوي)، ص٤.

• مقترحات صحيفة (الأهرام) لإصلاح التعليم الديني (الأزهري):

• الدعوة لتوثيق العلاقات الثقافية بين الجامعة الأزهرية وجامعات أوروبا:

وحين أعلن المراغي شيخ الأزهر عن نيته في إرسال وفد يمثل الجامعة الأزهرية وذلك بناءً على دعوة تلقتها الجامعة للمشاركة في احتفالات جامعة هارفارد بمرور ثلاثمائة سنة على إنشائها، رحبت صحيفة (الأهرام) بهذه الرغبة الموجودة لدى شيخ الأزهر باعتبارها دليلاً على سعيه الجاد نحو توثيق الصلات بين الجامعة الأزهرية وباقي جامعات العالم باعتبارها إحدى وسائل تفعيل إصلاح التعليم الديني ولذلك طالبت الصحيفة بأن تحرص الجامعة الأزهرية على المشاركة في مثل هذه المناسبات باعتبارها شكلاً من أشكال التبادل الثقافي والمجاملة العلمية وبررت ذلك بأن الأزهر سيكون في حاجة إلى دعوة هذه الجامعات المختلفة للمشاركة في احتفالات الجامعة الأزهرية بعيدها الألفي كما أنها ستكون في حاجة لمشاركة مختلف الهيئات العلمية العالمية ولذلك نقلت الصحيفة عن شيخ الأزهر تصريحه قائلاً "إن هناك مفاوضات مع جامعات إنجلترا للاعتراف بالشهادات الأزهرية لعمل تبادل علمي بين جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات"[١].

*** تطوير المناهج الأزهرية:**

وفي مناقشتها للمقترحات الخاصة بكيفية إصلاح التعليم الأزهري، أكدت صحيفة (الأهرام) على ضرورة أن تبدأ الخطط الإصلاحية للتعليم الديني من نقطة المناهج والكتب التي يتم تدريسها، باعتبارها أساس العملية التعليمية ليس في الأزهر فقط وإنما في مختلف أنواع التعليم وأضافت الصحيفة أن أول شيء لابد وأن تمتد إليه يد الإصلاح هي تلك المؤلفات التي يتم تدريسها لطلاب الأزهر حتى تتلاءم وتطور المناهج المختلفة، غير أن (الأهرام) نفت فكرة أن يكون هذا التطوير بالقضاء على المناهج القديمة نهائياً لما في بعضها من العلم النافع ولذلك طالبت بوضعها تحت مجهر التنقيح والفحص الدقيق لتحديد الغث من الثمين فيها، وعابت (الأهرام) على الأزهريين أنفسهم تمسكهم بتلك المؤلفات والتي وصفتها الصحيفة بأنها تعود إلى العصر المملوكي بالإضافة إلى ما فيها من الحشو والركاكة والتعقيد وأكدت أنه "من الغريب أن يثور الأزهريون على كل محاولة لتغيير هذه المناهج، وإن كانت هذه الثورة لا تعبر عن إجماع الرأي بدليل تزايد الشكوى من هذه المؤلفات سواء من الطلبة أو الأساتذة"[٢].

---

(١) الأهرام: ١٩٣٦/٢/١٢ (حديث مع فضيلة الأستاذ الأكبر)، ص١٠.

(٢) الأهرام: ١٩٥٠/٣/٧ (الأزهريين القديم والجديد)، ص٤.

المحور الثاني: موقف الصحافة المصرية من القرارات والقوانين الخاصة بالتعليم الديني (الأزهري) خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١:

شهدت الفترة المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ العديد من التطورات والتغييرات التي طرأت على التعليم الديني في الأزهر والمعاهد التابعة له والتي تمثلت إما في مجموعة القوانين والقرارات الخاصة بالتعليم الديني والتي سبق وأن تعرضنا لها بالتفصيل (المادة ١٥٣ من دستور ١٩٢٣، قانون إقرار سلطة البرلمان في المعاهد الدينية وكذلك تنظيم سلطة الملك فيها ١٩٢٧، قانون ٢٦ لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته عام ١٩٤٥) أو مجموعة التطورات الخاصة بتغيير الشخصيات التي تولت مشيخة الأزهر خلال هذه الفترة المدروسة وانعكاسها على قضية إصلاح التعليم الديني (المراغي – الظواهري – مأمون الشناوي – مصطفى عبدالرازق – عبدالمجيد سليم) وذلك بالإضافة إلى مجموعة اللجان والتي شكلتها الحكومات المتعاقبة لإصلاح التعليم الديني وذلك في سنوات (١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٧، ١٩٣٣، ١٩٣٨، ١٩٤٢، ١٩٥٠) (*).

وإذا كانت مختلف الاتجاهات الصحفية المدروسة اهتمت برصد وتتبع مختلف هذه التطورات والتغييرات التي طرأت على التعليم الديني خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ والتعرض لها بالنقد والتحليل والتفسير، إلا أن كل اتجاه صحفي تميز بالتركيز على معالجة قضايا بعينها وذات علاقة بقضية إصلاح التعليم الأزهري، فعلى حين اهتمت الصحافة الوفدية بمعالجة القضية الخاصة بجمود الإدارة الأزهرية باعتبارها المسئولة عن عدم تطوير التعليم الديني، وكذلك سيطرة الاتجاهات الرجعية على عقول الأزهريين بما يجعلهم حائلا دون إصلاح الأزهر، نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين تبنت الدعوة الخاصة بمحمد حسين هيكل وذلك حين تولى وزارة المعارف (من ١٩٣٨ – ١٩٤١) والخاصة بتوحيد التعليمين الديني والمدني حتى تنسحب مختلف التطورات التي تطرأ على التعليم المدني على التعليم الديني وكذلك اهتمت صحافة الدستوريين بمناقشة العلاقة بين تأخر الفكر الديني في مصر وقضية إصلاح الأزهر.

وعلى الجانب الآخر اهتمت صحافة الهيئة السعدية بتبني قضية إصلاح الأزهر من خلال نشرها لشكاوى الأزهريين ومطالبهم، وعلى حين اتفقت الصحافة المعبرة عن كل من مصر الفتاة والإخوان المسلمين في الدعوة لالتحاق الأزهريين بالمدارس الحربية، نجد أن صحيفة الأهرام ركزت على القضية الخاصة بتحديث المناهج الأزهرية وتعديلها بما يتفق مع تطور الهدف من التعليم وكذلك دراسة تأثير إقرار المجانية في التعليم العام ١٩٥٠ على التعليم الديني بالأزهر والمعاهد التابعة له.

(*) أنظر أهم التطورات الخاصة بالتعليم الديني من ١٩٢٣ – ١٩٥١،ص ٢٧٦-٢٨٧.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية من مختلف هـذه التطـورات والتغيرات التي طرأت على التعليم الديني خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١، تأثرت في بعـض الأحيـان بالانتماءات السياسية والحزبية وكذلك التكوينات الاجتماعية والطبقية والمعتقدات الفكرية لـهذه الصحـف وذلك كما يلي:

أولا: الصحافة الحزبية:

(١) الصحافة الوفدية:

*** وضع مشروع دستور ١٩٢٣ وإقرار سلطة الملك في تنظيم المعاهد الدينية:**

ومع صدور الأمر الملكي رقم ٤٢ في ١٩ أبريل ١٩٢٣ والخاص بإقرار الدستور المصري كـان هناك عدد من الاختلافات بين الدستور والمشروع الأصلي والذي وضعته لجنة الثلاثين في أبريـل ١٩٢٢ (تلك اللجنة التي ألفتها وزارة ثروت باشا لوضع مشروع الدستور) وقد جاءت معظـم التعديـلات التـي أدخلت على مشروع الدستور لتعطي حقوقا أكبر للملك إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية وبخاصة فيمـا يتعلق بالمادة (١٥٣) من الدستور والتي أضيفت لمشروع الدستور بحيث أصبح للملك الحق فـي مباشـرة الأمور المتعلقة بالمعاهد الدينية التابعة للأزهر والأوقاف وكذلك الرؤساء الدينيين (مـن يعـادلون شـيخ الأزهر).

وخلال وضع مشروع الدستور اهتمت الصحافة الوفدية بتتبع أهم التعديلات التـي أدخلـت علـى مشروع الدستور ومن بينها المادة الخاصة بمباشرة الملك لحقوقه في المعاهد الدينية التابعة للأزهـر وقـد جاء موقف الصحافة الوفدية تعبيرا واضحا عن موقف حزب الوفد من مشروع الدستور حيث كـان مـن رأي حزب الوفد ضرورة عقد جمعية منتخبة تعبر عن إرادة الشعب لوضع الدستور وليس عـن طريـق لجنة شكلتها الحكومة وفي تعليق لصحيفة (البلاغ) على المادة (١٥٣) من الدستور ذكـرت الصحيفـة أن هذه المادة جاءت لتضعف من حقوق الشعب لصالح القصر والإنجليز وعبرت عن وجهة نظرها هذه قائلـة "أنه وبإقرار هذه المادة يكون الملك قد حصل على اعتراف دستوري بأنه له سلطته الخاصة فيمـا يتعلـق بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وكذلك إقرار دستوري ببقاء الوضع الراهن على ما هـو عليـه حتـى صدور قانون جديد ينظم هذه السلطة"[١].

وكان من الطبيعي أن يكون موقف الصحافة الوفدية ضد إقرار سلطة الملك في الأزهر الشـريف والمعاهد الدينية التابعة له حيث مثل الازهر طوال الفترة المدروسة والممتدة مـن ١٩٢٣ وحتـى ١٩٥١ محورا للصراع بين حزب الوفد من ناحية وبين القصر وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى كمـا سـبق وأن

---

(١) البلاغ: ١٩٢٣/٤/٢٧، (رأي في الدستور .. تنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية)، ص١، ٣.

أوضحنا وتأكيداً على ذلك أشارت صحيفة (كوكب الشرق) على أن مفهوم الدستور والتشريع مفرغاً من محتواه بقيام السلطة العسكرية بتعطيل صحيفة (البلاغ) منذ ٦ مارس ١٩٢٣ حتى ٩ يونيو سنة ١٩٢٣، وأضافت متسائلة "كيف يبدأ عهد الدستور بإلغاء الحريات وتعطيل الصحف؟!"[١].

*** موقف الوزارة الوفدية الأولى من قضية إصلاح التعليم الأزهري عام ١٩٢٤:**

رحبت الصحافة الوفدية بقرار الحكومة الوفدية الأولى والخاص بتأليف لجنة للنظر في مطالب الأزهريين تمهيداً لإصلاح أحوال التعليم داخل الأزهر، حيث أشارت صحيفة (البلاغ) إلى أن حكومة الوفد بدأت عهدها الجديد بالسعي بشكل جدي لإصلاح التعليم الأزهري باعتباره من أهم أنواع التعليم داخل المجتمع المصري.

كما دعمت الصحيفة قرار الحكومة الوفدية والخاص ببقاء تقرير هذه اللجنة سرياً ودون أن يتم عرضه على الرأي العام وذلك حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الأزهر.

وعندما اجتمع مجلس الوزراء للنظر في تقرير اللجنة الخاصة بإصلاح الأزهر توجهت (البلاغ) إلى مجلس الوزراء قائلة "ولتكن مصلحة الأزهر والأزهريين أساتذة وطلاباً نصب أعينكم عند مناقشة تقرير اللجنة الوفدية الخاصة بإصلاح الأزهر، لأن في ذلك مصلحة للوطن"[٢].

*** لجنة زيور باشا لإصلاح الأزهر عام ١٩٢٥ (وضع الأزهر تحت إشراف الحكومة):**

وفي عام ١٩٢٥ حين تقدمت وزارة زيور باشا بمشروع يقضي بتبعية الأزهر لوزارة المعارف حتى يتسنى للوزارة إصلاح التعليم الديني في الأزهر، نجد أن الصحافة الوفدية قادت حملة هجوم عنيفة على هذا المشروع موضحة أهم جوانب القصور بداخله.

حيث وصفت صحيفة (البلاغ) هذا المشروع بأنه إصلاح هادم للأزهر ومحط لكرامته، كما أكدت على أن هذا الإصلاح والذي بسببه لقب وزير المعارف علي ماهر باشا بوزير الأزهر لا يهدف إلا إلى تحويل الأزهر إلى مجرد مدرسة تحضيرية للمعلمين التابعة لوزارة المعارف وأشارت الصحيفة إلى أن تحويل الأزهر إلى إشراف وزارة المعارف ليس في صالحه على أي حال من الأحوال مبررة ذلك بأنه سيؤدي إلى ضياع وحدة الأزهر وانحلال رابطته وعبرت (البلاغ) عن ذلك بقولها "إن الإصلاح الذي يرجوه الجميع للأزهر هو الإصلاح الذي لابد وأن يكون كفيلاً بتخريج الزعماء وقادة الشعوب وأن يكرموه تكريماً يليق بمكانته"[٣].

---

(١) البلاغ: المصدر السابق.
(٢) البلاغ: ١٩٢٤/١٢/١٥ (مجلس الوزراء يناقش تقرير لجنة إصلاح الأزهر)، ص١، ٣.
(٣) البلاغ: ١٩٢٥/٨/٢ (الأزهر والإصلاح الوزاري، محمد محمد الأودن)، ص٨.

وحول نفس الفكرة رأت صحيفة (البلاغ) أنه من الأفضل ترك الأزهر كما هو دون إصلاح بدلاً من تقديم إصلاح هادم لمكانة الأزهر كما ذكرت الصحيفة وشبهت محاولة الوزارة الزيورية لإصلاح الأزهر بأنها الطبيب الذي ذهب لعلاج المريض فأعطاه سماً لقتله، ثم بدأت (البلاغ) في تعديد المساوئ الموجودة في هذا المشروع حين ذكرت أن قرارات اللجنة الوزارية الزيورية والخاصة بوضع الأزهر تحت إشراف الحكومة أضاعت قيمته الدينية وكذلك العلمية وحطت من كرامة علمائه وأغلقت في وجه خريجيه أبواب التوظيف، كما سلبت الأزهر استقلاله وصدت عن طلب العلم عدداً كبيراً من الراغبين فيه.

وتعجبت الصحيفة من أن يكون ذلك هو الرد الطبيعي على مطالب الأزهريين والخاصة بمساواتهم بحملة الشهادة الأولية والشهادة الابتدائية في المرتبات وأضافت (البلاغ) وبدلاً من أن تتم إجابة مطالبهم يفاجأون بقرار وزارة زيور والذي يقضي على صبغة الأزهر الدينية وذلك بتحويله إلى إشراف وزارة المعارف وعبرت الصحيفة عن دهشتها متسائلة "فأين إجابة هذه المطالب من محو الدراسة الأولية الأزهرية عن طريق دمجها في مدارس الوزارة وإبدالها بنظام جديد يضعف معلومات الطالب علمياً ودينياً"(١).

ولذلك طالبت (البلاغ) بإلغاء المشروع الذي قدمته وزارة زيور لإصلاح الأزهر رافضة تماماً فكرة خضوع الأزهر لإشراف الحكومة ومطالبة بضرورة العمل الجدي من أجل إصلاح الأزهر بشكل حقيقي وعلى حد تعبير الصحيفة "إصلاح يليق بمكانة الأزهر العربية والدينية وبما يتناسب مع مطالب الأزهريين"(٢).

وقد اشتركت صحيفة (كوكب الشرق) الوفدية مع (البلاغ) في الهجوم على هذا المشروع فاتهمت الوزارة بعدم سعيها الحقيقي لإصلاح الأزهر وأكدت على ذلك حين ذكرت أنه وفي عهد وزارة زيور لم يعد إصلاح الأزهر مقصوداً لذاته، بل إنما المقصود منه توفير طائفة من المتعلمين كي يكونوا موظفين في الحكومة، وذكرت (كوكب الشرق) حكومة زيور، بذلك المشروع الذي قدمته حكومة الوفد عام ١٩٢٤ عقب إجراء أول انتخابات برلمانية باعتباره أصدق دليل على حسن النوايا في إصلاح الأزهر وفي ذلك قالت (كوكب الشرق) "فليترحم الجميع على ما قدمته حكومة الوفد لإصلاح الأزهر حين ألفت لجنة من كبار العلماء الأزهريين ورجال المعارف للعمل على إصلاح الأزهر بالشكل المطلوب"(٣).

وتعجبت الصحيفة كذلك من تباطؤ الوزارة في إجابة مطالب الأزهريين مؤكدة على أن ما قدمته الوزارة حين وضعت الأزهر تحت إشراف الحكومة لا يحقق أي مطلب من مطالب الأزهريين ونفت الصحيفة أن يكون الأزهر قد أصابه شيء من الإصلاح قائلة "هل تظنون أن الأزهر قد أصابه شيء من

---

(١) البلاغ: ١٩٢٥/٨/٥ (هل أصلح الأزهر، جاد سليمان)، ص١.

(٢) البلاغ: ١٩٢٥/٨/٧ (هل أصلح الأزهر، جاد سليمان)، ص١.

(٣) كوكب الشرق: ١٩٢٥/٨/١٠ (ضاع الأزهر فلا عزاء للأزهريين، محمد قنديل الرحماني)، ص١.

الإصلاح من عملكم هذا أو أنه أبرد غله ، أو أشفى ظمأه، فهل تسمحون لنا في أن نرتاب في نظرتكم إلى الأزهر فإنكم بهذا تودون القضاء عليه بجعله داراً لتحضير المعلمين ولم يخلق الأزهر لهذا فحسب، فهل تودون أن نعلن أن الأزهر لم يخط إلى الإصلاح خطوة واحدة!!"[١].

وواصلت صحيفة (البلاغ) هجومها على الفكرة الخاصة بوضع الأزهر الشريف تحت إشراف وزارة المعارف حيث أكدت الصحيفة على أن هذا المشروع قد جاء مناقضاً تماماً لمطالب الأزهريين والتي من أجلها قدمت الوزارة مشروعها موضحة أنه إذا كانت مطالب الأزهريين تدور حول ترقية الأزهر ورفع مستواه وكذلك ضمان مستقبل خريجيه وتسهيل سبل الحياة أمامهم، فإن هذا المشروع جاء ليقضي على محتوى هذه المطالب من حيث القضاء على الأزهر ككيان مستقل وأكدت (البلاغ) على أن الأزهريين حين تقدموا بهذه المطالب كانوا حريصين كل الحرص على ألا يكون تحقيقها على حساب الأزهر وأن تحقق التوازن بين الأزهر وشخصيته الدينية والعلمية وبين كونه قبلة للعالم الإسلامي في العلوم الشرعية والعقلية والعربية وتساءلت الصحيفة عن أهمية ما فعلته لجنة زيور لإصلاح الأزهر حين قررت وضع الأزهر تحت إشراف وزارة المعارف قائلة "وماذا بعد أن قرروا أن خريج الأزهر لا يدخل مدرستي القضاء الشرعي أو دار العلوم إلا بامتحان، وأن شهادة العالمية التي قاسى في نيلها طالب الأزهر ليست لها قيمة، هل هذا ما كنتم تسعون إليه أيها الأزهريون؟"[٢].

وأوضحت الصحيفة المغزى الحقيقي وراء إقرار هذا المشروع فذكرت أن وزارة زيور قامت بلعبة مكشوفة من أجل السيطرة على الأزهر عن طريق استغلال حاجة علماء الأزهر وطلابه إلى الإصلاح وذلك لخدمة أغراضها ومطامعها، فقالت لهم أنها راغبة في الإصلاح وهي ليست كذلك واستنكرت (البلاغ) ما نشرته صحيفة (السياسة) لأحد خريجي دار العلوم حين أعلن أن ما قدمته لجنة إصلاح الأزهر أقصى ما يمكن تقديمه للأزهريين واتهمته الصحيفة بعدم الوعي لكل ما يدور حوله قائلة "أنك لم تكن في الوجود يوم هب طلاب القسم العالي يحتجون مشيرين إلى أن في عمل هذه اللجنة امتهاناً لكرامتهم وعبثاً بمركزهم العلمي الرفيع"[٣].

وحين أعلنت تلك اللجنة الوزارية المكلفة بوضع مشروع لإصلاح الأزهر عن قيامها باتخاذ أماكن جديدة للدراسة خاصة بالقسمين الأولي والثانوي وذلك تنفيذاً للمقترحات الخاصة بتحويل التعليم الأزهري لإشراف الحكومة وبدعوى ضرورة اتخاذ أماكن جديدة بعيدة عن صحن الأزهر حتى يمكن من خلالها تطبيق وسائل الإصلاح الجديد فيها والتي كلفت الحكومة الكثير من النفقات، نجد أنه وعقب صدور هذا

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٥/٨/١٢ (باسم الإصلاح يهدمون الأزهر، السيد سلوع حماد)، ص٦.

(٢) البلاغ: ١٩٢٥/٨/١٣ (الأزهر كما يريده الأزهريون، لا كما تريده اللجنة الوزارية، فكري يس من علماء الأزهر)، ص١.

(٣) البلاغ: ١٩٢٥/٨/١٤ (الأزهريين المعلمين، بيان حقيقة، السيد سلوع حماد)، ص١.

القرار نفت صحيفة (البلاغ) صدق هذه الدعوى، بل وأوضحت أن الغرض الأساسي من وراء ذلك على حد تعبيرها "أن هذا القرار إنما هو تفتيت لقوة الأزهر"[١].

وكذلك نبهت (كوكب الشرق) إلى خطورة المغزى الحقيقي من وراء هذا القرار حيث ذكرت أن الوزارة بذلك هدفت إلى التفريق بين طلاب الجامعة الأزهرية حتى تأمن خطرهم إذا ما هبت عواصف الصراع الحزبي والسياسي ورأت (كوكب الشرق) أن قيام الوزارة بتنفيذ هذا القرار ستكون قد قضت على وحدة وقوة أكبر جامعة شرعية دينية ووطنية وعبرت عن رأيها هذا قائلة "هذا أيها القارئ نوع من أنواع الإصلاح في الأزهر ولكن هل ترى فيه إصلاحاً أم تتلمس فيه التخريب والتدمير والحط من كرامة الأزهر والأزهريين"[٢].

* **إضراب الأزهريين:**

وتدعيماً لموقفها المعادي لقرارات اللجنة الزيورية والخاصة بإصلاح الأزهر اهتمت الصحافة الوفدية كذلك بتتبع ردود أفعال الأزهريين ضد وضع الأزهر تحت إشراف وزارة المعارف، فتحت إمضاء "مُضرب" نشرت (البلاغ) مقالاً لأحد طلاب الأزهر أعلن فيه عن أن أهم الأسباب الحقيقية وراء إضراب الأزهريين سوء الإدارة في الأزهر وعدم المساواة في الامتحانات الشفوية وانتشار المحسوبية وكذلك خلل المعاملة ونقلت الصحيفة عن هذا "المضرب" قوله "وهانحن نعلن للملأ أنا تركنا الدرس إظهاراً للشكوى وطلباً للإنصاف، فهل فيكم من له عقل سديد فيرقع الخرق قبل أن يتسع عليه".

وأكدت الصحيفة على ذلك مشيرة إلى أن إضراب الأزهريين إنما جاء اعتراضا على كل هذه المساوئ وليس كراهية للعلم أو حباً في الشغب والتظاهر والإضراب ولذلك طالبت (البلاغ) بأن يكون الإصلاح شاملاً حتى لا تحرم طائفة كبيرة من أبناء الأمة من أحد حقوقها فيختل التوازن وتغيب العدالة وتسود الفوضى وتنتشر الاضطرابات، كما دعمت (البلاغ) إضراب الأزهريين حين أرجعت هذه الإضرابات إلى تعصب وزارة المعارف ضد التعليم الديني وإهمالها الشديد للأزهر كمؤسسة تعليمية ودللت على وجهة نظرها هذه حين ذكرت وزارة المعارف بما فعلته حين أعلنت أن الأزهريين لا يصلحون للتدريس في مدارسها بدعوى أنهم لا يحسنون فن التربية وهو ما ليس له تواجد على أرض الواقع كما ذكرت الصحيفة والتي أشارت إلى أن الأزهريين يتلقون المواد الخاصة بفن التربية في السنة الثالثة والرابعة من القسم العالي وطالبت (البلاغ) بضرورة العناية بالتعليم الديني قائلة "فلو أن أولي الأمر اعتنوا بهذا النوع من العلم (الديني) عنايتهم بعلوم الرياضة وغيرها، لما رأينا من جمهور التلامذة هذا الافتقار والاستهزاء بالدين وعدم المبالاة بأوامر الشرع ونواهيه"[٣].

---

(١) البلاغ: ١٩٢٥/٨/٢ (الوزارة والأزهر)، ص١.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٥/٨/٢١ (باسم الإصلاح، يهدمون الأزهر!!)، ص٥.

(٣) البلاغ: ١٩٢٥/١٠/٩ (القسم العالي ومشروع الإصلاح الأزهري، أحمد صالح عثمان بالقسم العالي)، ص٦.

• إقرار سلطة البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية ١٩٢٧:

وفي مطلع عام ١٩٢٧ حين قرر مجلس النواب أن تعود المدارس العليا إلى إشراف وزارة المعارف (في حكومة عدلي يكن الثانية وأولى وزارات الائتلاف الوفدية) وإقرار سلطة البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية كما تقرر أن يقوم البرلمان بتشكيل لجنة وزارية لإصلاح الأزهر وتعقيباً على ذلك اهتمت الصحافة الوفدية بتدعيم هذا المشروع وهاجمت اشتعال المظاهرات في الأزهر اعتراضاً على إقرار سلطة البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية، فعلقت صحيفة (البلاغ) على خبر نشرته (الأهرام) حول قيام جماعة من علماء الأزهر بالتوجه إلى دار المندوب السامي البريطاني جورج لويد يشكون إليه البرلمان والسلطة الدستورية، وطالبوا بالحماية والإنصاف كما ذكرت (الأهرام)، حيث اتهمتهم (البلاغ) بأنهم مجموعة من ذيول الرجعية في الأزهر والتي انتشرت في كل إدارة مؤكدة على أن اللجوء إلى دار المندوب السامي البريطاني إنما هو مخالفة صريحة للواجب والعرف الوطني وأضافت (البلاغ) أن هؤلاء العلماء بذلك التصرف إنما يسعون إلى فرض سلطة أجنبية على السلطة الوطنية في عهد تسعى فيه الأمة للحصول على مزيد من حقوقها الوطنية والدستورية وتأكيداً على ذلك ذكر عباس محمود العقاد أن لجوء علماء الأزهر إلى دار المندوب السامي البريطاني لا يمكنَ تبريره سوى بخوف هؤلاء العلماء من ضياع سيطرتهم ونفوذهم على المعاهد الدينية إذا ما وضعت تحت إشراف البرلمان، كما عبر عن دهشته من أنَ يستكثر هؤلاء على البرلمان أن يتناول الأزهر بالإصلاح وذلك بسعيهم غير الواعي لوضع حائل بين البرلمان والمعاهد الدينية (المندوب السامي البريطاني) وتساءل الكاتب قائلاً "فكيف يطالبون باستقلال الجامعة الأزهرية وعدم صبغها بصبغة وزارة المعارف وهم يلجأون إلى المندوب السامي البريطاني"[١].

ونبهت البلاغ إلى وجود طائفة من علماء الأزهر يستفيدون من حدوث الفوضى بداخله وصفتهم الصحيفة بأنهم فئة من الطامعين لا تحيا إلا في الفوضى حيث يمشون بالفتنة ويسعون بالفساد ولذلك قاموا بإضرام النار والفتنة في المعاهد الدينية، بدعوى أن الحكومة والبرلمان يسعون لانتقاص الجامعة الأزهرية حقها والقضاء على آمال أبنائها ولذلك حرصت الصحافة الوفدية في أكثر من مرة أن تؤكد على أن الدستور المصري ذاته في المادة ١٥٣ منه نص على ضرورة وضع تشريع جديد لتنظيم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته في المعاهد الدينية طبقاً للمبادئ المقررة في هذا الدستور فيما يختص بالمعاهد وكذلك تعيين الرؤساء والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى حد تعبير صحيفة (البلاغ) أن الدستور المصري ذاته طالب بإقرار تشريعات يمكن من خلالها تنظيم المعاهد الدينية وسير العملية التعليمية بها"[٢].

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/١/١٢ (هل صحيح هذا، الأزهريون يشكون إلى دار المندوب السامي البريطاني، عباس محمود العقاد)، ص١.

(٢) البلاغ: ١٩٢٧/١/٥ (حول إصلاح المعاهد الدينية، خبير)، ص٥.

وتأكيداً على الفكرة نفسها رأى عبدالقادر حمزة أن البرلمان هو صاحب السلطة الحقيقية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، مؤكداً على أن هذا الإصلاح لن يتأتى إلا عن طريق البرلمان ولذلك طالب بتنفيذ المادة (١٥٣) من الدستور مشيراً إلى أن تنفيذها سوف يؤدي إلى إصلاح حقيقي في المعاهد الدينية، ووصف الكاتب سلطة البرلمان في المعاهد الدينية بأنها سلطة كاملة في ميزانية هذه المعاهد وطالب بأن تكون تابعة في إدارتها لوزارة المعارف حتى يكون البرلمان مسئولاً عنها وتعجب عبدالقادر حمزة من أن يتسبب هذا القرار بتنظيم إشراف البرلمان على الأزهر والمعاهد الدينية التابعة لها في إضراب وثورة طلاب الأزهر حين قال "فنحن نفهم أن يكره الشيوخ هذه التبعية وأن يدعون لاستقلالهم للاستفادة من المال، أما الطلبة فما الذي يهمهم إلا التعليم ذاته، فمصلحتهم تحثهم على أن يشعروا بقيمة هذا الاستقلال عليهم وأن يطلبوا الدخول تحت مظلة البرلمان"[١].

وفي العدد التالي طالب العقاد بضرورة إقرار نظام للمعاهد الدينية حتى لا يحدث لبس أو خلط في تسيير نظم التعليم بداخلها، مؤكداً على أن وضع هذا النظام سيحول الفتنة داخل الأزهر إلى عبث كما اعترض الكاتب على استمرار الخطب الحماسية المثيرة للشغب داخل الأزهر ضد قرار البرلمان على أساس أن هذا الاعتراض هو طعن في البرلمان ذاته وأضاف العقاد أنه ليس من مصلحة الأزهريين الاعتراض على هذا القرار والذي جاء في مجمله معبراً عن رغبة الطلاب في الإصلاح وتساءل الكاتب عن ثورة علماء الأزهر غير المبررة قائلاً "ولماذا تثيرون الشغب على ما تريده الوزارة والبرلمان، بل وما يريده الإصلاح والمنطق السليم وحذر كذلك الكاتب من الاعتداء على استقلال البرلمان في اتخاذ قراراته والذي هو إن حقق استقلاله سيضمن استقلال المعاهد الأزهرية ونفى العقاد صحة ما ادعاه مثيرو الشغب داخل الأزهر من العلماء من أن قيام البرلمان بإصلاح الأزهر بهذه الطريقة أمر غير دستوري لأنه لم يأت عن طريق برنامج انتخابي ولم يعرضه أحد مرشحي البرلمان وفي ذلك قال الكاتب "وهكذا أيها المخربون تغشى أبصاركم الفتنة والضلالة حتى تتجاهلون أن إصلاح المعاهد الدينية فريضة مطلوبة من البرلمان وفي صلب الدستور وليس ببرنامج يعرضه مرشح على ناخبين"[٢].

واتفقت صحيفة (كوكب الشرق) مع (البلاغ) في أن حركة الإضراب داخل الأزهر موجهة في الأساس إلى البرلمان بهدف العودة بالنظام الدستوري إلى عهد الاستبداد خصوصاً وأن الدستور المصري حديث العهد، ونفت (كوكب الشرق) أن تكون هناك علاقة بين هذه الاضطرابات وبين الرغبة في إصلاح التعليم الأزهري، كما حذرت من أن يتم استخدام الدين في الصراع ضد البرلمان وذلك تعقيباً على ما أعلنه أحد شيوخ الأزهر قائلاً "إنهم في البرلمان يقولون مالنا وماللدين" وأضافت الصحيفة أن حركة الشغب داخل الأزهر ضد الأمة وضد مصلحة الأزهر ذاتها عن طريق الخلط بين الدين وغيره من شئون

---

[١] البلاغ: ١٩٢٧/٢/٥ (البرلمان والمعاهد الدينية، عبدالقادر حمزة)، ص٤.

[٢] البلاغ: ١٩٢٧/٢/٦ (مسألة الأزهر، الرجعيون يظهرون، عباس العقاد)، ص١.

الأمة وبررت الصحيفة موقفها من حركة الاضراب في الأزهر قائلة "نحن لا نحارب الأزهريين حين ندعو إلى محاربة الرجعية والإضراب، فنحن نعلم أن الطلبة الأزهريين مخدوعون من جهة ومخلصون للحركة الوطنية من جهة أخرى"[١].

ولذلك وحين وصفت صحيفة ونستمنستر غازيت البريطانية ما يدور داخل الأزهر بأنه صراع طبيعي بين دعاة التجديد والرجعية نفت الصحيفة ذلك مؤكدة أن قرار مجلس النواب بعودة المدارس العليا إلى رقابة وزارة المعارف ليس المقصود به محاربة القديم وإنما الغرض منه إصلاح الأزهر وأضافت الصحيفة أن هذه المدارس في الأساس ليست معاهد دينية وإنما كان القصد منها تخريج المعلمين للمدارس الابتدائية والثانوية وبعض المدارس العالية والتي اصطلح عليها اسم المعاهد وعبرت (كوكب الشرق) عن ذلك بقولها "أن الوزارة لا تريد أن تمس الأزهر بل إن الأزهر هو الذي يريد أن تمسه الوزارة طمعاً في الوظائف والمرتبات"[٢].

وتحت عنوان "صوت من الأزهر" نشرت كوكب الشرق مؤكدة على أن الأزهريين في مقدمة من يؤيدون هذا القرار لأنهم على علم تام بأن الانضمام لوزارة المعارف لا يعني أبداً المساس بالصبغة الدينية للأزهر، وإنما يعني فتح المزيد من أبواب الوظائف أمامهم في كل وزارات الدولة.

ونقلت صحيفة (كوكب الشرق) عن هذا الصوت الأزهري فرحته بهذا القرار مطالباً بعدم الطعن فيه ومشيراً إلى أن الشغب داخل الأزهر وراءه يد مخربه ترتدي ثوب الحمل، كما نقلت الصحيفة عن هذا الصوت الأزهري تساؤله "فماذا فعل الزعيم والنواب حتى تثوروا عليهم، فإن كان قد بلغكم أن الأزهريين قد نادوا ضدكم، فبالله عليكم وحق جهادكم ألا تأخذوا البرئ بذنب المجرم، فلا تتهموا كل الأزهريين بنكران الجميل"[٣].

وحين تقدمت لجنة إصلاح قانون الأزهر باقتراح طالبت فيه بضرورة أن يدلي كبار علماء الأزهر بآرائهم حول إصلاح التعليم الديني، رفضت صحيفة (كوكب الشرق) هذا الاقتراح مبررة ذلك بأن علماء الأزهر لا يهمهم الإصلاح وإنما كل ما يهمهم هو الخوف على ضياع مراكزهم وما يحصلون عليه من الأموال ولذلك اقترحت الصحيفة "أن تعود اللجنة إلى أصحاب الأقلام الشريفة من القضاة والمستشارين وكذلك كبار الأدباء والمفكرين في ذلك الأمر"[٤].

وأثناء حدوث هذه الأزمة عاودت الصحافة الوفدية مناقشتها لقضية إصلاح التعليم الديني بصفة عامة حيث ذكرت صحيفة (البلاغ) أن الذين يطالبون ببقاء الأزهر في عزلته والتي طالما عانى منها إنما

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٧/٢/٧ (أين يبتدئ التحريض في المسألة الأزهرية، عباس العقاد)، ص١.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٧/٢/١٠ (القديم والحديث تصوير خاطئ للمسألة الأزهرية، عباس العقاد)، ص١.

(٣) كوكب الشرق: ١٩٢٧/٢/١١ (صوت من الأزهر، طالب بالقسم العالي الأزهري)، ص١.

(٤) كوكب الشرق: المصدر السابق.

يريدون بذلك القضاء على الأزهر كمؤسسة تعليمية ودينية في نفس الوقت واتهمت الصحيفة هؤلاء بأنهم يعيشون في القرن العشرين ولكن بعقول القرون الوسطى وخروجاً من هذه الدائرة المغلقة طالبت (البلاغ) بضرورة السير مع الاتجاه الذي يسعى إلى إصلاح المعاهد الدينية في محاولة للانتفاع بها عن طريق عدم عزلها عن الحياة العامة ورأت الصحيفة أنه وبذلك تكون المعاهد الدينية قادرة على مواجهة تيار الرجعية والذي يسعى للعودة بالأزهر إلى ما كان عليه من الجمود والتخلف وعلى حد تعبير الصحيفة "إن تعهد الأزهر بالثقافة والإصلاح أفضل وسيلة لتهذيب وإصلاح المجتمع المصري لما للأزهر من مكانة دينية وفي ذلك قالت (البلاغ)، "أصلحوا الأمة بإصلاح الأزهر وإصلاح الأمة بدون الأزهر يكون كالمفلوج نصفه صحيح والآخر مشلول كلما هم نصفه الصحيح أقعده المشلول عنه"[١]. وفي العدد نفسه وتحت عنوان "افتتاحية الجريدة" طالبت البلاغ بضرورة أن يتغلب صوت الحكمة على صوت الدسيسة وأن يتعاون الجميع على تقدير الموقف الذي ينتهي إلى الإصلاح المنشود لمصلحة الأزهر والبلاد وفسرت البلاغ موقفها في دحض الدعوة الخاصة بعدم إشراف البرلمان على المعاهد الدينية بأنها متعصبة للبرلمان وحده وأشارت إلى ضرورة أن يفهم مثيرو الحركة الأزهرية سبب غيرة الصحف الجادة على الأزهر وعلى البلاد وأضافت أن الاعتداء على الدستور إنما هو اعتداء على الأمة ممثلة في برلمانها والذي كافحت في سبيله كثيراً بل وضحت بأبنائها في سبيل الحصول عليه وتدعيماً لذلك قالت (البلاغ) "إن الصحافة لا تقف في وجه من يعتقد أن له حقاً فيطلبه بالطرق السلمية ولكنها تقف في وجه الحركات الثورية وتقاومها بكل ما فيها من الجهد والقوة"[٢].

ومما يثير الدهشة هنا أن تتبنى الصحافة الوفدية في عام ١٩٢٧ فكرة وضع المعاهد الدينية تحت إشراف وزارة المعارف وإقرار سلطة كل من الملك والبرلمان في المعاهد الدينية بل والأكثر من ذلك تهاجم ثورة الأزهريين لرفضهم ذلك وهي التي سبق وأن دعمت مظاهرات الأزهريين حيث ثاروا على رغبة لجنة وزارة زيور في وضع المعاهد الدينية تحت إشراف الحكومة عام ١٩٢٥ وهي نفسها الصحافة الوفدية التي هاجمت المادة (١٥٣) من الدستور والتي تنص على إقرار سلطة الملك في المعاهد الدينية غير أنه يمكن تفسير ذلك في إطار طبيعة الظرف السياسي والحكومة القائمة آنذاك فالمطالب التي أيدتها الصحافة الوفدية في حكومة عدلي يكن الثانية وأولى وزارات الائتلاف الوفدية عام ١٩٢٧ كانت هي نفس المطالب التي رفضتها الصحافة الوفدية حين عرضتها وزارة زيور باشا عام ١٩٢٥ وهكذا كان الحال على امتداد الفترة الزمنية المدروسة ففي الفترات التي حكم فيها الوفد (سواء منفرداً وبالاشتراك مع أحزاب أخرى) نجد الصحافة الوفدية تطالب بوضع الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له تحت إشراف وزارة المعارف وعلى العكس تماماً يكون موقفها حين يكون الوفد بعيداً عن الحكم ومن هنا جاءت مطالبتها

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٢/٢٦ (الأزهر في عهد الجديد، محمد عرفة)، ص١، ٧.

(٢) البلاغ: ١٩٢٧/٢/٢٦ (افتتاحية الجريدة، حقيقة يجب معرفتها)، ص١.

بوضع المعاهد الدينية تحت إشراف وزارة المعارف الوفدية عام ١٩٢٧ ورفضت فكرة أن تكون تحت إشراف وزارة المعارف في حكومة زيور باشا عام ١٩٢٥.

• الدعوة لإقرار سلطة البرلمان في مراقبة ميزانية المعاهد الدينية:

وما أن هدأت الأوضاع داخل الأزهر حتى عاودت الصحافة الوفدية حديثها عن أهم جوانب الخلل في التعليم الأزهري حين أشارت صحيفة (البلاغ) إلى تلك الحالة السيئة التي وصل إليها طلاب المعاهد الدينية فذكرت أن الفصول غير مهيأة لاستقبال الطلاب مما يضطر الطالب للجلوس على ركبتيه في الشتاء وكذلك يضطره ذلك إلى تناول طعامه وتلقى دروسه على الأرض ورأت الصحيفة أن تلك الحالة الصحية السيئة لطالب الأزهر والتي تؤدي إليها تلك الظروف غير الملائمة هي السبب الرئيسي وراء سقوط طلاب الأزهر في الكشف الطبي الذي يمر به كل من يتقدم لنيل إحدى الوظائف وأرجعت الصحيفة هذه الحالة إلى تعدد أوجه الإسراف والبذخ في أموال الأزهر ومن ثم عدم توفير الأموال اللازمة للإنفاق بشكل جيد على الخدمات الواجب تأديتها لإنجاح العملية التعليمية في الأزهر، بالإضافة إلى إهمال الرؤساء لهذا النوع من التعليم على العكس من التعليم النظامي وأضافت البلاغ أن عدم وجود مراقبة حقيقية لميزانية المعاهد الدينية تتراجع بالعملية التعليمية داخل الأزهر إلى الوراء وضربت البلاغ مثالاً على هذا الإسراف حين ذكرت أن المدير العام للمعاهد الدينية يحصل على راتب قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً، بالإضافة إلى حصوله على العديد من الامتيازات المالية، كذلك أشارت الصحيفة إلى ارتفاع مرتبات المفتشين ورؤساء المعاهد الدينية مما يؤدي إلى ضياع معظم ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية على نواحٍ شتى ليس من بينها التعليم.

ووصفت صحيفة (البلاغ) المشرفين على المعاهد الدينية بأنهم يهملون كل شيء بداخلها إلا أنفسهم فاختصوها بالدرجات العليا والألقاب الضخمة وتركوا طلاب الأزهر على الأرض وعبرت الصحيفة عن ذلك متسائلة "إلى متى تظل ميزانية المعاهد بعيدة عن مراقبة البرلمان فلابد وأن يأخذ ولاة الأمور بيد المعاهد وأن تعرض الميزانية على البرلمان، فهو الحمى والأمان"[1].

وفي هذا الموضوع نشرت صحيفة البلاغ مجموعة من المقالات الموقعه تحت إمضاء "عليم" لمناقشة ضرورة مراقبة البرلمان لميزانية المعاهد الدينية، حيث ذكر "عليم" أن الحالة ليست بأفضل بالنسبة لمدرسي وموظفي هذه المعاهد، مطالبا بأن يتم النظر في مرتبات هؤلاء بما يليق والدور الذي يقومون به وكذلك بما يتناسب مع مكانتهم العلمية وعلى حد تعبيره "فإن أكبر مرتب يحصل عليه مدرسو أو موظفو هذه المعاهد لا يذكر بالنسبة لمرتبات الرؤساء والتي كان السبب فيها سيطرة المحسوبية على المعاهد الأزهرية"[2].

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٣/٢٢ (في المعاهد الدينية، الطلاب وكيف أهملهم الرؤساء، عليم)، ص١٠.

(٢) البلاغ: ١٩٢٧/٣/٢٥ (في المعاهد الدينية: المدرسون والموظفون، عليم)، ص١.

وتأكيداً على ذلك أشار "عليم" إلى تلك المذكرة التي تقدم بها موظفو المعاهد الدينية إلى جلالة الملك للنظر في حالتهم المالية السيئة ومطالبين فيها بمساواتهم بموظفي وزارة الأوقاف ورأى "عليم" أن الحل لهذه المشكلة يتمثل في ضرورة عرض الميزانية الخاصة بالمعاهد الدينية على البرلمان حتى يتم إعطاء كل ذي حق حقه وكي يعيش الأزهر في عالم من النور وتحت رعاية الدستور وانتهى "عليم" إلى تلخيص أزمة التعليم الديني في طلبة يعانون من انتشار المحسوبية حتى في أدائهم للامتحانات والتي لا يعلمون عنها شيئاً وكذلك علماء مغبونين وموظفين مظلومين ومناهج مضطربة لا تتفق مع قدرات الطلبة حيث أن المناهج التي يدرسها الطالب الأزهري تحتوي على مقررات المواد الدينية والعربية والأزهرية القديمة وكذلك مقررات الحساب والرسم والجغرافيا والطبيعة والكيمياء بما يفوق استعداد الطالب لتلقي كل هذا الكم من العلوم ورأى عليم أنه من نتيجة ذلك "تخريج علماء لا دينيون ولا مدنيون إذا صح هذا الاصطلاح والسبب في ذلك يعود إلى إهمال من بيدهم أمر المعاهد حيث أن مناهج الدراسة وكتبها وإدارة التدريس هي السلسلة الفقرية للمعاهد ومن شئونها الحيوية"[١].

وأضاف "عليم" أن هذا الإهمال والذي يسير عليه القائمون على إدارة المعاهد الدينية أدى إلى أن تضرب الفوضى في كل شيء داخل هذه المعاهد بحيث تسير الأمور الخاصة بالتعليم الديني حسب الهوى والأغراض الشخصية ثم عاود "عليم" تأكيده على أن الحل الأمثل لكل هذا وضع المعاهد الدينية تحت إدارة حازمة ووزير مسئول وإشراف نواب الأمة حتى يتم ضمان تطوير التعليم الديني.

ونشرت (كوكب الشرق) رأياً للكاتب عبدالقادر حمزة حول ميزانية المعاهد الدينية يهاجم قيام شيخ الأزهر بطلب ثلاثة آلاف جنيه من وزارة المعارف وذلك لإنفاقها على مؤتمر الخلافة، مما وصفه بفضيحة مالية كبرى، ومؤكداً على أن علماء الأزهر اتخذوا من هذا المؤتمر ذريعة للاتجار بأموال المعاهد الدينية وكأنها بدل أجور على حد تعبيره ونفى الكاتب صحة ما ادعاه علماء الأزهر من أنه تم استخدام هذه الأموال للإنفاق على مطبوعات المؤتمر وتوفير وسائل المواصلات مؤكداً على أن المؤتمر لم تصدر عنه أية مطبوعات وكذلك تم عقده في القاهرة، فلم تكن هناك حاجة لتلك المواصلات المشار إليها وعبر الكاتب عن دهشته قائلاً "أن هذه فضيحة كبرى وصمت المعاهد الدينية ورجالها وصمة شائنة وتوضح ما في المعاهد الدينية من فوضى إدارية وأخلاقية يجب أن تستأصل"[٢].

ورأى الكاتب أن العلاج الوحيد لاستئصال هذا الداء ولإصلاح ما في المعاهد الدينية من الفساد إصلاحاً يتناسب والعهد الدستوري الجديد، هو أن تكون هذه المعاهد تابعة في إدارتها وميزانيتها لوزارة المعارف (وزارة عدلي يكن الثانية وأولى وزارات الائتلاف الوفدية) بحيث يكون وزير المعارف (علي الشمسي) مسئولاً عنها أمام الشعب.

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٣/٢٩ (في المعاهد الدينية، عليم)، ص١، ٥.

(٢) كوكب الشرق: ٢٧/١/٣/٣٠ (مؤتمر الخلافة، عبدالقادر حمزة)، ص٥.

• الدفاع عن قانون الأزهر رقم ١٠ لسنة ١٩١١:

وعندما طالبت بعض الأقلام بوضع تشريع جديد لإصلاح الأزهر بدلاً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ على اعتباره القانون الذي يحكم سير العملية التعليمية في الأزهر ومناهجها وشئون أعضاء التدريس فيها نجد أن الصحافة الوفدية تبنت جبهة الدفاع عن القانون مؤكدة على أن العيب ليس في القانون وإنما فيمن يتولون إدارة هذه المعاهد الدينية ويقومون على شئون الأزهر، وتأكيداً على ذلك ذكرت (البلاغ) أن واضعي مشروع هذا القانون هم عبدالخالق ثروت وفتحي زغلول وإسماعيل صدقي "ممن يشهد لهم الجميع بأنهم عقول ناضجة واعية وحريصة على إصلاح التعليم الأزهري[١] وسردت الصحيفة العديد من الأمثلة للتدليل على سلامة القانون حيث أشارت إلى النص الذي يتضمنه القانون والخاص بضرورة أن تضم مجالس إدارة المعاهد الدينية مجموعة من خبراء التعليم والمهتمين بشئون إصلاح التعليم الأزهري وتحديد مهام هذه المجالس وفي مقدمتها مساعدة شيخ المعهد في إدارة سير العملية التعليمية وبحث الميزانية وغيرها من شئون المعاهد الدينية التعليمية والإدارية.

وأكدت (البلاغ) أنه وعلى الرغم من سلامة النص إلا أنه أصبح مفرغاً من محتواه عندما نزل إلى أرض الواقع وعبرت الصحيفة عن ذلك بقولها "أن القانون لم يقل بترك النظام الدراسي على ما علمنا من الفوضى والاضطراب وأن يصل الطلاب إلى حد تساؤلهم عن كيفية الامتحان بالإضافة إلى مشاكل الموظفين والمدرسين"[٢].

كما قدمت الصحيفة مثالاً آخر للتدليل على أن القوانين لا تثمر ذاتياً وإنما لابد من رعايتها وحمايتها حين أشارت إلى أن القانون سالف الذكر حدد مسئولية شيخ الأزهر بأنه هو رئيس المجلس الأعلى ورئيس مجلس الأزهر وهو المدير العام لأعمال الامتحانات والشهادة في الجامع الأزهر وهو على حد تعبير الصحيفة "ما لم يتم تطبيقه، وبالتالي فمن غير الصحيح أن يلقى باللوم على القانون والذي وإن تم تطبيقه يمكن السير بخطوات سريعة في إصلاح التعليم الأزهري"[٣].

كذلك وحين اقترح أحد علماء الأزهر ضرورة التوزيع الجغرافي للطلاب على المعاهد الدينية بحيث يلتحق كل طالب بالمعهد الديني التابع لمنطقته السكنية دون غيرها، رأت صحيفة (البلاغ) أن في ذلك مخالفة صريحة لنص القانون والذي يطالب البعض بتغييره، فذكرت الصحيفة أن القانون لم يشترط في قبول الطالب توزيعه السكني وإنما اشترط حسبما جاء في المادة ٦١ شروطاً خاصة بالسن وأخرى خاصة بضرورة معرفته للقراءة والكتابة وكذلك حفظ الطالب للقرآن الكريم وكان من وجهة نظر الصحيفة أن قرار التخصيص هذا يقف عقبة في سبيل التحاق الطلبة بمختلف المعاهد الدينية على اعتباره نوعاً من

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٤/٢ (في المعاهد الدينية، حول التشريع الجديد، عليم)، ص١، ٧.

(٢) البلاغ: ١٩٢٧/٤/٦ (في المعاهد الدينية، حول التشريع الجديد)، ص١، ٧.

(٣) البلاغ: ١٩٢٧/٤/٨ (في المعاهد الدينية، عليم)، ص٧.

التضييق على التحاق الطلاب بهذه المعاهد، وكذلك لما يتضمنه القرار من إرهاق لأولياء الأمور وتعجبت الصحيفة من أن تسعى إدارة المعاهد الدينية إلى إصدار هذا القرار وكأنها ترى أن الناس يوجدون حيث يولدون ويعيشون حيث يقيدون وأرجعت الصحيفة السبب في كل تلك الفوضى في إصدار القرارات إلى "ما نكبت به المعاهد الدينية بسبب إدارتها الحالية فإن نكبة المعاهد الدينية برؤسائها الحاليين تفوق كل المصائب، وكيف لا تكون مصيبة والقانون يضرب به عرض الحائط ويعدلون فيه بقرارات، فالقانون لا يغير إلا بقانون وليس بقرار"[١].

*** مشروع تنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية ١٩٢٧:**

وحين قام عدد من أعضاء مجلس النواب الوفدي بتقديم مشروع لإقرار قانون ينظم سلطة الملك في المعاهد الدينية، رأت الصحافة الوفدية أن هذا المشروع أصدق دليل على ثبوت قواعد الحياة الدستورية في مصر، وإنه تنفيذاً مباشراً لما نص عليه الدستور في المادة (١٥٣) منه والخاصة بتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية، وتأكيداً على ذلك ذكرت صحيفة (البلاغ) أنه وعلى الرغم من طول فترة المطالبة بإقرار سلطة الملك في المعاهد الدينية، إلا أن الحاجة أصبحت ملحة أكثر لذلك بعد أن تزايدت الفوضى والاضطرابات داخل الأزهر وذلك بسبب عدم قدرة إدارة المعاهد الدينية على تنظيم أمور هذه المعاهد وحول نفس الموضوع رأى عبدالقادر حمزة أن الخلافات الدائرة في البرلمان المصري حول هذا المشروع شيء طبيعي غير أنه طالب بسرعة حسم الخلافات والمناقشات داخل البرلمان وذلك في سبيل إصلاح الأزهر وأضاف الكاتب أن حسم هذه المناقشات يبدأ من عند تحديد نقاط الاختلاف والتي عدد الكاتب بعضاً منها مثل تعيين شيخ الأزهر وانتخاب العلماء لتولي المناصب الإدارية داخل الأزهر وكذلك وضع الخطط والبرامج التعليمية وإنشاء مجالس الإدارة الخاصة بهذه المعاهد وكذلك تحديد مسئولية كل فرد داخل المعاهد الدينية التابعة للأزهر وعبر الكاتب عن رأيه قائلاً "إن كل هذه الخلافات غير ذات قيمة مادام الهدف هو إصلاح التعليم الديني وما دام البرلمان المصري هو صاحب الكلمة الأخيرة في الفصل في هذه الأمور الخلافية"[٢].

وطالب عبدالقادر حمزة بأن يكون الهدف الأساسي أمام أعين أعضاء البرلمان المصري هو إصلاح المعاهد الدينية وليس كسب انتصار برلماني يأتي على حساب ترقية مستوى التعليم الديني وجاءت مطالبته هذه بإصلاح التعليم الديني انطلاقا من رأي له قال فيه "إن هذا الإصلاح لا يجيء الآن ليقضي شهوة كل ما يراد منها توسيع سلطة البرلمان في المعاهد، بل يجيء ليداوي علة لها لمسها الكل وشكا منها

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٤/١٢ (في المعاهد الدينية، قانون يعدله قرار، عليم)، ص١.
(٢) البلاغ: ١٩٢٧/٤/١٣ (تنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية، عبدالقادر حمزة)، ص٤.

كل من في المعاهد الدينية من أساتذة وطلاب، فهو ابن الحاجة، لا ابن الشهوة والغرض منه الإصلاح، لا بسط اليد في الحكم"[١].

وحين قام رئيس الوزارة الائتلافية عبدالخالق ثروت بإلقاء خطاب في البرلمان المصري حول الخلافات الدائرة بشأن إقرار مشروع ينظم سلطة الملك في المعاهد الدينية، اهتمت الصحافة الوفدية بالتأكيد على ما جاء في هذا الخطاب حول ما للمعاهد الدينية من أهمية كبرى اعتباراً لما للأزهر من أهمية في حفظ الشريعة الإسلامية وفهم علومها وتشريعاتها، كما أكدت صحيفة (البلاغ) كذلك على ما طالب به صاحب الدولة عبدالخالق ثروت باشا بضرورة سرعة حسم الخلافات والمناقشات المستمرة في البرلمان المصري خصوصاً فيما يتعلق بتحديد اختصاصات شيخ الأزهر وميزانية المعاهد الدينية التابعة له وكذلك كيفية حل المشكلات التي يعاني منها طلاب الأزهر وعلماؤه والموظفون بداخله وقامت صحيفة (البلاغ) بتوصيف الحالة داخل الأزهر قائلة "والسبب في عدم حسم هذه الخلافات، أن المعاهد تمضي على هذه الأحوال سنة وراء سنة دون أن تحظى بمفتش يفتشها ويقدر أعمالها ومدرسيها وموظفيها بالإضافة إلى الفوضى والاضطراب"[٢].

وأضافت الصحيفة أن عدم مراقبة الأوضاع داخل المعاهد الدينية أدى إلى استمرار الأحوال السيئة بداخلها كما هي عليه من الاضطراب والفوضى ودللت الصحيفة على ذلك حين ذكرت أنه يتم داخل المعاهد الدينية تدريس العلوم الحديثة إلى جانب علوم الأزهر التقليدية بلا ضابط أو مراقبة أو حتى تنظيم هذه العلوم، مما أدى وعلى حد تعبير (البلاغ) الىأن يتشتت الأزهر كمؤسسة تعليمية فلا هو بالديني الذي يفيد العالم الإسلامي ولا هو بالمدني الذي يفيد الناس في شئون حياتهم، وضربت الصحيفة مثالاً آخراً على تلك الفوضى بهيئة كبار العلماء والتي لا يستطيع الانضمام إليها إلا من يمتلك منصب المدير العام في المعاهد الدينية كما ذكرت الصحيفة والتي رأت أن ذلك يؤدي لأن لا يكون للمجتهدين نصيب للالتحاق بهذه الهيئة.

* البرلمان المصري يقر مشروعاً لتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية:

وحين أقر البرلمان المصري في يونيو ١٩٢٧ مشروعاً لتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية بحيث توضع المعاهد الدينية تحت إشراف مجلس الشيوخ والنواب، عبرت الصحافة الوفدية عن فرحتها بهذا القرار على اعتباره جاء مرادفاً لما طالبت به الصحافة الوفدية كثيراً، فذكرت صحيفة (البلاغ) أن الأزهر بهذا القرار أصبح أمانة في يد البرلمان المصري وأصبح كل ما يجري بداخله وداخل المعاهد الدينية موضعاً للاستجواب والسؤال والمناقشة العلنية وكذلك أصبح رئيس الوزراء نفسه مسئولاً أمام شيوخ الأمة ونوابها عن الأزهر وطالبت الصحيفة بعدم التعجل في إقرار مشروع لإصلاح الأزهر عقب

---

(١) البلاغ: المصدر السابق.
(٢) البلاغ: ١٩٢٧/٤/٢٨ (المعاهد لدينية والامتحانات ونظامها، عليم)، ص١.

صدور القانون مباشرة وبررت ذلك بأن عملية إصلاح الأزهر ليست بالأمر الهين فهي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والمناقشة خصوصاً في ظل وجود العديد من المعاهد التعليمية الأخرى والتي تنافس الأزهر، وأضافت (البلاغ) أن الأمة لن تتوانى أبداً عن المساعدة في أية خطة سوف تضعها الحكومة (عدلي يكن الائتلافية) لإصلاح الأزهر وذلك استكمالاً للدور الذي قام به الأزهر في خدمة المجتمع والقضية التعليمية وفي ذلك قالت الصحيفة "فيا رجال الأمة إن الأزهريين أبناؤنا وإخوانكم لهم مالكم وعليهم ما عليكم وهم من حفظة الأمة ودينها ولغتها وقوميتها طوال السنين والأيام، فلا تنأوا بهم عن حظيرة الأمة"[١].

* موقف الصحافة الوفدية من قرارات لجنة إصلاح الأزهر عام ١٩٢٧:

وحين تقدمت اللجنة الخاصة بإصلاح المعاهد الأزهرية باقتراح يقضي بإنشاء مدارس اصطلح عليها اسم المدارس الإعدادية وذلك بهدف تغذية مدارس المعلمين بما تحتاج إليه من الطلاب، هاجمت الصحافة الوفدية هذا الاقتراح من خلال تأكيدها على أن إنشاء هذه المدارس ليس له داعٍ في ظل وجود العديد من المعاهد الدينية بأقسامها الثلاثة (الأولى والثانوي والعالي) ولذلك اقترحت صحيفة (كوكب الشرق) الوفدية أن يتم توفير الأموال التي ستنفق في إنشاء هذه المدارس حتى يتم استخدامها في إصلاح التعليم الديني وبرهنت على صحة اقتراحها هذا قائلة "إن قصر دخول مدارس المعلمين الأولية على حملة الشهادة الأولية للمعاهد الدينية تفتح أمام الطلبة أبواب المستقبل وتمنع أضراراً كثيرة قد تحدث من بقاء عدد كبير من هؤلاء الطلبة عاطلاً غير منتج"[٢].

غير أن رفض الصحيفة لهذا الاقتراح لم يمنع أن تطرح (كوكب الشرق) فكرة إنشاء مدرسة تجهيزية تؤهل خريجيها لدخول دار العلوم العالية من خلال مطالبتها بأن توضع لها برامج الدراسة الخاصة بها والتي تتفق مع برامج التعليم الواسعة في دار العلوم، كما حددت الصحيفة الطلبة الواجب التحاقهم بهذه المدارس حين قصرت الالتحاق بها على حاصلي الشهادة الأولية للمعاهد الدينية رافضة تماماً فكرة أن ينضم إليها حملة الشهادة الابتدائية وفي إطار تأكيدها على ضرورة فتح أبواب العمل أمام خريجي المعاهد الدينية قالت الصحيفة "إننا إذا لم نفتح أمام طلبة المعاهد الدينية أبواب المستقبل ليلجوها وإذا لم نقدم لهم أنواع الدراسة لتتعدد أمامهم أبواب العيش، فإن ذلك سيؤدي إلى أن نتركهم كما هم حتى يفتحوا أعينهم ويصبحوا علماء فلا يجدوا إلا مستقبلاً مظلماً"[٣].

* هجوم الصحافة الوفدية على قرارات لجنة المناهج بوزارة المعارف:

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٦/٢١ (إقرار البرلمان المصري لتنظيم سلطة الملاك في المعاهد الدينية، محمد حسن الطوادي)، ص١.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٧/٥/١٢ (مدارس المعلمين الأولية والمعاهد الدينية)، ص١.

(٣) كوكب الشرق: ١٩٢٧/٥/١٧ (دار العلوم وحاملوا الشهادة الأولية للمعاهد الدينية)، ص١.

وفي يونيو ١٩٢٧ قررت لجنة المناهج بوزارة المعارف أن تكون مدرستا دار العلوم والقضاء الشرعي هما المؤهلتين فقط لتخريج مدرسي اللغة العربية والدين والقضاة الشرعيين، كما طالبت هذه اللجنة بألا يقبل في هاتين المدرستين إلا حاملي شهادة اتمام الدراسة الابتدائية.

وعقب صدور هذا القرار هاجمته الصحافة الوفدية باعتباره شكلاً من أشكال القضاء على الأزهر والمعاهد الدينية التابعه له، فذكرت صحيفة (البلاغ) أن هذه المعاهد نشأت في الأساس لتخريج رجال القضاء وكذلك رجال تعليم اللغة العربية والدين وأضافت غير أنه وبتنفيذ هذا القرار ستختص مدرسة القضاء الشرعي وحدها بتخريج القضاة وستختص دار العلوم بتخريج مدرسي اللغة العربية والدين وبذلك يتم القضاء على اختصاص المعاهد الدينية.

كما بررت (البلاغ) موقفها هذا حين ذكرت أن هذا القرار خطوة على طريق هدم الأزهر وسحب لتلك الاختصاصات التي عاش طويلاً يؤديها وعلى حد تعبير الصحيفة "أن كل شيء حول الأزهر يتابع السير بخطى واثقة وليس من إصلاح الأزهر أن نبعد عنه ولن يفيده أن يصبح الأزهر هيكلاً أثرياً على اعتبار أنه دليل على مجد مضى"[1]. وأضافت الصحيفة أن اشتراط لجنة المناهج أن تتغذى هاتان المدرستان من طلبة المدارس الابتدائية يعني القضاء على مستقبل طالب الأزهر والذي لن يجد له عملاً على حد قول الصحيفة والتي نفت صحة ما ادعته لجنة المناهج والمعاهد الدينية من أن هاتين المدرستين تعملان بالنظام الحديث وهو مالا يتواجد في الأزهر وحين ذكرت في التقرير الخاص بها من أن إدخال النظم الحديثة للأزهر ستهدم شخصيته وتحوله إلى مدارس تحضيرية رفضت (البلاغ) تلك الفكرة حين أشارت إلى أن تغير العالم وازدياد معارفه وتنوع حاجاته تفرض على الأزهر أن يخرج من عزلته وليس العكس ليخرج للمجتمع القاضي الكفء والمعلم المتفوق ولذلك طالبت الصحيفة "بضرورة خروج الأزهر من عزلته عن طريق تدريس المزيد من العلوم الحديثة إلى جانب الدين واللغة وذلك لمضاعفة ثقافة الأزهريين"[2].

* فصل المدارس العليا عن الأزهر ووضعها تحت إشراف وزارة المعارف:

وانطلاقاً من تأكيدها المستمر على ضرورة أن تخضع المعاهد الدينية لإشراف وزارة المعارف، رحبت الصحافة الوفدية بذلك المشروع الذي تقدمت به وزارة المعارف ووزيرها علي الشمسي (في حكومة عبدالخالق ثروت الائتلافية) والذي يقضي بضرورة فصل المدارس العليا عن الأزهر ووضعها تحت إشراف وزارة المعارف، فأشارت صحيفة (البلاغ) إلى أن هذا المشروع أمر طبيعي حيث أن مصلحة هذه المدارس أن تخضع لرقابة وإشراف وزارة المعارف ولذلك هاجمت الصحيفة مظاهرات الأزهريين اعتراضاً على هذا القرار فرأى عبدالقادر حمزة أن هذه المظاهرات ما هي إلا نوع من أنواع

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٦/١٥ (قرار لجنة المناهج والمعاهد الدينية، محمد عرفه مدرس بمعهد الإسكندرية)، ص١.

(٢) البلاغ: المصدر السابق.

التحريض والذي يجب مواجهته بالحزم والشدة كما أكد على وقوع الطلبة تحت قوم يدعونهم لأحداث الشغب بقصد التحرش بالبرلمان وقراراته، وضربت (البلاغ) مثالاً على ذلك بالشيخ محمود أبو العيون والذي جمع عدداً من الطلاب وطالبهم بالهتاف ضد البرلمان المصري وتعجبت الصحيفة من أن يثور الطلاب على البرلمان والذي هو أساس الحكومة الدستورية قائلة "إنه بهذا وحده يعرف من أضرموا هذه النار أن لا أمل لهم في النجاح وأن نظام الحكم النيابي أثبت من أن ينالوه بلعنتهم"[١].

* لجنة عبدالخالق ثروت لإصلاح الأزهر ١٩٢٧:

وفي ديسمبر ١٩٢٧ أصدر عبدالخالق ثروت رئيس الوزراء قراراً بتأليف لجنة لإصلاح الأزهر وتحديد الأهداف التي تسعى إليها العملية التعليمية في المعاهد الدينية.

ورأت الصحافة الوفدية ضرورة أن تتكاتف جميع الجهود في معاونة تلك اللجنة على إتمام المهام الملقاة على عاتقها كما طالبت صحيفة (كوكب الشرق) بأن تركز اللجنة عملها على ضرورة الإسراع بعملية إصلاح الأزهر عن طريق توفير سبل الاتصال بينه وبين حركة العلم الحديث مؤكدة على ما للأزهر من الميزانيات المالية الكافية التي تمكنه من ذلك غير أن الصحيفة توقعت ألا تؤدي هذه اللجنة إلى إصلاح حقيقي في الأزهر إذا لم يتم تغيير عقلية الأزهريين أنفسهم ودون أن يتم مدهم بالعلوم والمعارف الحديثة والتي رأت الصحيفة أنها تقيم للعلوم الدينية وزناً وأضافت (كوكب الشرق) أن الاعتماد على دراسة العلوم والمعارف الحديثة إلى جانب علوم الدين واللغة يؤدي إلى أن يقيم الأزهر للدين قواعده الثابتة على أساس علمي والتي لا يمكن أن تزول أبداً وتمكن الأزهر من أن يضع حجر الأساس كي يكون جامعة دينية على النمط الحديث وعبرت عن ذلك قائلة "أنه إذا أردنا إصلاحاً حقيقياً للأزهر، فلابد من وضع نظم يكون من شأنها القضاء على العقلية المسيطرة على الأزهر، تلك العقلية التي يمكن وصفها بأنها عقلية القرون الوسطى"[٢].

وواصلت (كوكب الشرق) حديثها عن الوسائل التي يمكن من خلالها تفعيل القرارات التي ستؤدي إليها لجنة إصلاح الأزهر حتى تكون مثمرة حين أشارت إلى ضرورة وضع سياسة عامة لهذا الإصلاح مثل التفكير في تفاصيله الصغيرة وطالبت بأن يتم تأسيسها على فكرة القضاء على التعصب الطائفي وأن تتجه بكليتها للعمل على إحياء الفكرة الدينية بصفة عامة باعتبارها نواة اجتماعية لها أثرها الخالد في تقوية الروابط الاجتماعية كذلك أكدت (كوكب الشرق) على أهمية أن تسعى اللجنة التي شكلها رئيس الوزراء لإصلاح الأزهر للقضاء على الفكرة السائدة لدى الأزهريين (طلاباً وأساتذة) من أن تخلص الحكومة من السلطة الدينية يقضي على حق أقره الشرع لهم، كما طالبت الصحيفة بأن يتم حفظ التوازن

---

(١) البلاغ: ١٩٢٧/٦/٣٠ (إضراب الأزهريين، تحريض يجب أن يقابل بالحزم، عبدالقادر حمزة)، ص٤.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٧/١٢/١ (حول إصلاح الأزهر، إسماعيل مظهر)، ص١.

بين النوعين من التعليم (الديني والمدني) حتى لا يزيد خريجو أحد النوعين على الآخر مما يتسبب في أزمة اجتماعية"[١].

وترى الباحثة أن المطلب الذي تقدمت به الصحافة الوفدية كإحدى وسائل تفعيل محاولات إصلاح الأزهر والخاصة بضرورة القضاء على فكرة أن تخلص الحكومات من السلطة الدينية يؤدي بدوره للقضاء على حق أقره الشرع للأزهريين وقضاء على قدسية الدين ذاته، مطلباً صحيحاً وإن كان هذا المطلب سيؤدي بدوره للفصل بين الأزهر كمؤسسة دينية وبينه كمؤسسة تعليمية وهي قضية صعبة وشائكة وتخضع للنقاش وكثيراً ما وقفت حائلاً دون إصلاح الأزهر، فعلى امتداد الفترة الزمنية المدروسة والتي عالجت فيها الصحافة المصرية قضية إصلاح التعليم الأزهري، نجد أنه كثيراً ما حدث الخلط في هذه المعالجات بين الوظيفتين اللتين يؤديهما الأزهر أولاهما كمؤسسة دينية لها قداستها وثانيهما كمؤسسة تعليمية عليها واجب نحو المجتمع لابد وأن تؤديه، وكذلك في بعض الأحيان سجلت الصحافة المصرية تراجعاً لدى بعض المصلحين فيما أبدوه من آراء في إصلاح الأزهر خوفاً من ثورة الأزهريين عليهم ونظراً لوجود هذا الخلط أيضاً في عقولهم، وهذا ما كان يخشاه المصلحون أنفسهم وخوفاً من أن يتهمهم الأزهريون بالكفر والإلحاد فلابد من التأكيد على أن الأزهر كمؤسسة دينية له احترامه بما يفرض شكلاً معيناً من المعالجة عند تناوله، أما الأزهر كمؤسسة تعليمية كباقي المؤسسات داخل المجتمع فهو قابل للنقد والتعديل كي يساهم في النهوض بالمجتمع.

ومما يدعم وجهة نظر الباحثة ما سجلته الصحافة الوفدية ذاتها في تفاصيل المعركة الصحفية والتي دارت على صفحات صحيفة (كوكب الشرق) بين محمد العدوي أحد مدرسي الأزهر وإسماعيل مظهر أحد محرري الصحيفة والذي كان من أوائل المهتمين بقضية إصلاح الأزهر كما قدم العديد من الآراء الخاصة بإصلاح التعليم الأزهري حيث رأى أن نقطة البداية في هذا الإصلاح هي عدم الربط بين الأزهر كمؤسسة دينية وبينه كمؤسسة تعليمية مما أثار رجال الدين واعتبروه معتدياً على الدين، كما طالب إسماعيل مظهر بالحفاظ على تلك النزعة الموجودة في المجتمع المصري والتي تميل إلى التوفيق بين الاحتفاظ بالنزعة الأزهرية القديمة (الدينية) وبين النزعات الحديثة التي اقتضاها تطور الفكر الإنساني وعلى حد تعبيره "إن عدم التقريب بين الوجهتين هو في الحقيقة الحائل الوحيد دون التفاهم بين الطرفين وهذه الحلقة المفقودة هي النواة الصالحة التي يضطهدها رجال الأزهر من ناحية ولا يفهمها رجال المدرسة الحديثة من ناحية أخرى وهي التي يجب أن تتخذ من الإصلاح أساساً"[٢].

---

(١) كوكب الشرق: ١٩٢٧/١٢/١ (حول سياسة الإصلاح في الجامعة الأزهرية، إسماعيل مظهر)، ص١.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٧/١٢/١٧ (جامعة الأزهر، كيف يمكن إصلاحها، إسماعيل مظهر)، ص١.

وطالب كذلك إسماعيل مظهر بأن يقوم المصلحون بتنقية إدارة الأزهر من جراثيم الرجعية على حد تعبيره والتي لا تعرف إلا المحسوبية كقانون بحكم تصرفاتها كما هاجم الإدارة الأزهرية قائلاً "إنها لا تعرف إلا شيوخاً طحنهم الدهر وهدمتهم عقلية القرون الوسطى ولم يتبق منهم إلا الحفريات البائدة"[١].

وواصل إسماعيل مظهر في العدد التالي من الصحيفة هجومه على جمود العقلية الأزهرية مؤكداً على أنه لا يمكن بعد هذا الجمود الذي يسيطر على الأزهريين، أن يقاوموا أي هجوم يقع عليهم من قبل رجال المدرسة الحديثة أو إذا اتهموهم بفساد النظام الأزهري، فهذا هو قائم بالفعل كما ذكر إسماعيل مظهر والذي طالب تلك الفئة المستنيرة داخل الأزهر بأن تصر على إصلاحه وأن تسعى جاهدة لتوصيل آرائها المتقدمة إلى المسئولين عن إصلاح الأزهر، كما طالب لجنة إصلاح الأزهر "بحماية تلك الفئة من تحكم الإدارة الأزهرية الرجعية فيهم والتي يشعر بها الجميع سائدة في إدارة الأزهر"[٢].

ورداً على هذه الآراء أعطت صحيفة (كوكب الشرق) الفرصة لأحد أساتذة الأزهر وهو الأستاذ محمد العدوي كي يقوم بتفنيدها والرد عليها، والذي بدأ حديثه متهماً إسماعيل مظهر بالشطط والتسرع في الحكم على المواقف، كما شكك في الاتجاه الديني لإسماعيل مظهر، فتساءل محمد العدوي، هل يبغي إسماعيل مظهر سياسة الإصلاح كما يقول أم يريد أن يصم الدين بأنه لا يصلح أن تقوم عليه حكومة؟!، كما نفى الكاتب فكرة أن يكون هدف إسماعيل مظهر إصلاح الأزهر مطالباً إياه بأن يكون رأيه في الإسلام كما يرى المسلمون وتأكيداً على ذلك قال "إن الانبهار بالجديد أدى إلى التسرع في الحكم وعدم التريث وكذلك عدم التفريق بين الجديد والقديم، فالدين الذي أساسه القرآن وسنة نبيه خير قاعدة للحياة وأفضل نظام قدر لها"[٣].

كما اهتم محمد العدوي بالتعليق على الفكرة التي طرحها إسماعيل مظهر والخاصة بالصراع بين الحديث والقديم مرحباً بوجود تلك الفئة المستنيرة والمشار إليها سابقاً والتي تقف بين الجانبين دون أن تتحيز لأحدهما على الآخر، حيث وصفها محمد العدوي بأنها حلقة الوصل بين الجديد والقديم على حد تعبيره قائلاً "فهي الفئة التي تضم ذلك الفريق الذي لا يتعصب للقديم لقدمه ولا يرحب بالجديد لجدته، وإنما يأخذ من القديم ما يصلح ويضم إليه من الجديد ما أيده العلم واستقر عليه الرأي"[٤].

وبسبب تشكيك محمد العدوي في نية إسماعيل مظهر نحو إصلاح الأزهر وخوفاً من اتهامه في دينه قدم إسماعيل مظهر اعتذاراً باسم الصحيفة في العدد نفسه والصادر في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٢٧ لمحمد العدوي جاء فيه أنه "لم يكن يقصد الطعن في الدين قائلاً: "إننا نؤكد مرة أخرى بعدنا كل البعد عن

---

(١) كوكب الشرق: المصدر السابق.

(٢) كوكب الشرق: ١٩٢٧/١٢/١٨ (جامعة الأزهر، كيف يمكن إصلاحها، إسماعيل مظهر)، ص١.

(٣) كوكب الشرق: ١٩٢٧/١٢/٢٠ (حول إصلاح الأزهر بين القديم والجديد، محمد العدوي)، ص١.

(٤) كوكب الشرق: المصدر السابق.

كل محاولة يفهم منها تعمد الإساءة إلى الدين ونعتذر عنها شاكرين عنايته وحسن بيانـــه (يقصـد محمـد العدوي)"[١].

وكما هو واضح من نص الاعتذار والذي جاء باسم الصحيفة أنه جاء استرضاء لمحمــد العــدوي حيث وصفته الصحيفة بحسن البيان والاهتمام الشديد بإصلاح الأزهر.

ومن هنا ترى الباحثة أن الحديث حول إصلاح الأزهر كان محفوفاً بالمخاطر، فإذا ما تعرض أحـد المصلحين بالنقد لنظام التعليم الديني فكأنه تعرض بالنقد للدين ذاته فيثور الأزهريون طلاباً وأساتذة فيكـون التراجع!!! فعلى الرغم من صحة وسلامة الآراء التي قدمها إسماعيل مظهر كما تـــرى الباحثـــة إلا أنـــه أضطر للتراجع عنها حتى لا يتهم بالكفر والإلحاد.

ومن هنا يأتي تأكيد الباحثة مرة أخرى على أن هذا الخلط الواضح بين الدين والتعليم في مؤسســـة الأزهر، حتى ولو كان التعليم دينياً صرفاً، كان سبباً في تراجع بعض المصلحين عن آرائهم ومن ثم عـــدم استفادة الأزهر من الكثير من الآراء الجادة والتي لو كان تم تطبيقها لخطى الأزهـــر الشـــريف خطـــوات واسعة إلى الأمام.

*** الهجوم على آراء طه حسين الخاصة بإصلاح الأزهر:**

وحين ألقى طه حسين كلمته الخاصة بالتعليم العالي في مصر وذلك أثناء قيـــام جمعيـــة الشـــبان المسلمين بتكريمه عام ١٩٣٠ تحدث طه حسين عن التعليم الديني مؤكداً على أن الجامعة المصرية هـــي الجهة الوحيدة التي يجب أن ينبعث منها النور العلمي، أما الأزهـــر فلابـــد وأن يظـــل مدرســـة للوعـــظ والدراسات الدينية المتعمقة وفي إطار تعليق الصحافة الوفدية على ما جاء في هذه الكلمة وبخاصـــة فيمـــا يتعلق بدور الأزهر التنويري، رأت صحيفة (البلاغ) أن طه حسين[*] قد تعرض بالإساءة إلى الأزهر أكـــثر من مرة وذلك حين أشارت إلى المقال الذي نشره في مجلة (الرابطة الشـــرقية) تحـــت عنـــوان "إصـــلاح الأزهر" والذي لم يكن يهدف من ورائه إلا إلى إلغاء الأزهر وليس إصلاحه على حد تعبير (البلاغ) والتـــي تعجبت من أن يطلب طه حسين من مدرسي الأزهر الزهد في الحياة الدنيا وعدم السعي وراء المال حتـــى يمنعهم من الحديث عن مستقبل خريجي الأزهر وحقهم في الوظائف والعمل وأضافت الصحيفة أنه بذلـــك يقول لخريجي الأزهر بأنه ليس لهم الحق في الوظائف ولا الحياة وعليهم أن يظلوا رهباناً وفي ذلك قـــالت (البلاغ) "أن الأولى بالزهد هو الدكتور طه حسين والذي يتقاضى المئات ويمتص دماء الأمة وليـــس مـــن يتقاضون القروش"[٢].

([١]) كوكب الشرق: المصدر السابق.

([*]) لم يكن طه حسين قد انضم إلى حزب الوفد بعد.

([٢]) البلاغ: ١٩٣٠/٤/٤ (الأزهر والدكتور/ طه حسين، فكري يس)، ص٢.

ورفضت كذلك (البلاغ) ما ذكره طه حسين حول اعتبار الجامعة المصرية وحدها مصدر النـــور العلمي في المجتمع المصري، مؤكدة على ما للأزهر من أهمية كبرى خصوصا في مجتمع إسلامي مثـــل مصر، واتخذت الصحيفة من هذه الآراء ذريعة للهجوم على طه حسين، فذكرت (البلاغ) أنه وبـهذه الآراء عرف الجميع حقيقة الدكتور طه حسين الكاذبة ولن يقدر بعد اليوم على إيهام الجميـــع بأنـــه عـالم ليتـم احترامه أو نابغة ليتم تكريمه أو مصلح ليتم توقيره وعبرت عن ذلك قائلة "فأصبحت عند الجميـــع علـــى النقيض، فاسكت حتى ينسوك وينسون اساءاتك فقد حان الوقت لتفكر الحكومة فـــي إيقـافك عنـد حـدك فتخلص الأمة من آذاك وثرثرتك، فمن غيرك ممن أدبتهم الحكومة بالفصل بأضر منك على البلاد وأخـلاق الشباب وسمعة الدين"[١].

وكان من الطبيعي أن تقود الصحافة الوفدية حملة للهجوم على طه حسين والذي لم يكن قد أصبـح وفديا بعد خصوصا وإذا كانت الآراء التي عرضها لإصلاح الأزهر لا تتفق مع ما كانت تطرحه صحافـــة الوفد والخاصة بتطوير الأزهر وتحديثه وتوثيق الصلات بينه وبين الجامعة المصرية من ناحيـــة، وبيــن الأزهر والجامعات الأجنبية من ناحية أخرى.

* لجنة إصلاح الأزهر وتنظيم المعاهد الدينية ١٩٣٠:

وفي يونيو ١٩٣٠ رحبت الصحافة الوفدية بقرار مجلس الوزراء في حكومة مصطفـــى النحـاس الثانية (يناير ١٩٣٠ ـ يونيو ١٩٣٠) بتأليف لجنة من وزراء الحقانية والمواصلات والمعارف العموميـــة والأوقاف وذلك لبحث وضع المشروع الخاص بتنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلميـــة الإســلامية وذلك تمهيدا لأن يتخذ مجلس الوزراء قرارا بشأنها، ورأت الصحافة الوفدية أن هذا القرار أكبر دليل علـى اهتمام صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس رئيس الوزراء بقضية إصلاح الأزهر كمـا علقـت صحيفـة (البلاغ) الكثير من الآمال على هذه اللجنة الوزارية في تحقيق بعض من الإصلاح للأزهر وكذلك في حـل العديد من المشكلات والتي في طريقها أن تقضي على التعليم الديني والذي لا حياة للبلدان الشرقية بدونـــه على حد تعبير الصحيفة والتي قالت "إن إصلاح الأزهر يحتاج إلى أكثر من تحديد الغاية التـــي يجـب أن تناط بالأزهر والمعاهد، ثم اقتناع النفس بحاجة الأمة إلى تلك الغاية كأصل من أصول الحياة الحقة"[٢].

---

(١) البلاغ: المصدر السابق.
(٢) البلاغ: ١٩٣٠/٦/٤ (تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية، محمود شلتوت)، ص١.

• هجوم الصحافة الوفدية على الشيخ المراغي شيخ الأزهر ١٩٣٥:

وخلال عام ١٩٣٥ تزعمت الصحافة الوفدية جبهة الهجوم على شيخ الأزهر (المراغي) باعتبـاره المتسبب الحقيقي في اضطراب الأوضاع داخل الأزهر والمعاهد الدينية التابعة لـه وذلـك حيـن حملتـه صحيفة (الجهاد) "مسئولية التباطؤ في إجابة مطالب الأزهريين والخاصة بإصلاح الأزهر وكذلك مساواتهم بخريجي باقي الشهادات الأخرى"(١).

وأشارت صحيفة (الجهاد) إلى عدم وجود النية الحقيقية لدى شيخ الأزهر في إصلاح شئون التعليم بداخله ودللت على ذلك باضطراب الأوضاع داخل الأزهـر وتعـالى صيحـات الأزهرييـن المطالبـة بالإصلاح"(٢).

*** تعديل قانون الأزهر رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠:**

وفي سبتمبر ١٩٣٥ واصلت الصحافة الوفدية هجومها على (المراغي) حين قام بتأليف لجنة مـن المعاهد الدينية وذلك لإدخال مجموعة من التعديلات العلمية والإدارية على قانون الأزهر رقم ٤٩ لسـنة ١٩٣٠، تعجبت صحيفة (الجهاد) من أن يكون أول قرار تنفذه اللجنة هو إباحة قيام مجلس الأزهر بفصـل العلماء والمدرسين دون عرضهم على مجالس تأديب بدلاً من "أن تتجه نية لجنة تعديـل القـانون وشـيخ الأزهر نحو إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وإجابة مطالب الأزهريين"(٣).

ونفت الصحيفة صحة ما ادعاه شيخ الأزهر حين دافع عن هذا القرار باعتباره في مصلحة علمـاء الأزهر، ورأت "أن الهدف الحقيقي من هذا القرار إحكام السيطرة على أساتذة الأزهر عن طريق التحكـم في مصائرهم"(٤).

*** قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦:**

وفي يونيو ١٩٣٦ أقرت حكومة مصطفى النحاس باشا الثالثـة (٩ مـايو ١٩٣٦ ــ ٣١ يوليـه ١٩٣٧) قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ والذي قرر اختصار بعض المواد الحديثة التي كانت تـدرس

---

(١) الجهاد: ١٩٣٥/٣/١٣ (اضطراب الأوضاع داخل الأزهر والمعاهد الدينية)، ص٣.

(٢) الجهاد: المصدر السابق.

(٣) الجهاد: ١٩٣٥/٩/٦ (تأليف لجنة تعديل قانون الأزهر رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠)، ص١، ٣.

(٤) الجهاد: المصدر السابق.

بالأزهر بالقسمين الابتدائي والثانوي كما تقرر بمقتضى هذا القانون نقل بعض تلك المواد إلى القسم الابتدائي فأصبحت شعب هذا القسم ستاً بعد أن كانت عشر شعب.

وفي تعقيب للصحافة الوفدية على إقرار هذا القانون أشارت إلى أن الهدف الحقيقي من وراءه هو إعادة تنظيم العملية التعليمية داخل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وليس الهدف منه التقليص من عدد المواد الحديثة التي تدرس بالأزهر، ودللت صحيفة (المصري) على ذلك بقولها "إن القانون نص على نقل بعض هذه المواد الحديثة من القسم الثانوي إلى القسم الابتدائي بما يعد نوع من تأهيل طالب الأزهر حتى يكون قادراً على استكمال مراحل تعليمه العليا داخل الأزهر"[١].

وأضافت الصحيفة أن الحكومة الوفدية تسعى لإقرار نظام ثابت للعملية التعليمية داخل المعاهد الدينية ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية التابعة له.

* قضية منع الاختلاط بين الجنسين وتدريس الدين بالجامعة عام ١٩٣٧:

في عام ١٩٣٧ ثارت قضية منع الاختلاط بين الجنسين والدعوة لتدريس الدين بالجامعة للمرة الثانية (وذلك بعد أن تمت إثارتها في عام ١٩٣٢)، وذلك على أثر قيام المظاهرات داخل الأزهر تأييداً للمذكرة التي تقدم بها طلبة كلية الحقوق مطالبين فيها بمنع الاختلاط بين الجنسين في الجامعة المصرية والدعوة لتدريس الدين بها، كما قام الأزهريون برفع مذكرة تفصيليه إلى كلٍ من مدير الجامعة وعمدائها مؤكدين على هذه المطالب وأحقيتها في الإجابة.

وأثناء تفجر هذه الأزمة عاودت الصحافة الوفدية حديثها عن قضية إصلاح التعليم الديني داخل الأزهر والمعاهد العلمية التابعة له، فعلى صفحات (المصري) طالب طه حسين الأزهر بأن يهتم بأحواله أولاً قبل أن يتدخل في شئون الجامعة المصرية وذلك كما تهتم الجامعة بشئونها ودونما أن تتدخل في أمور الأزهر، كما طالب طه حسين الأزهر بأن يحترم استقلال الجامعة المصرية كما تحترم الجامعة استقلال الأزهر وعبر طه حسين عن ذلك قائلاً "إنه من الأفضل أن يوفر الأزهريون مجهوداتهم لإصلاح الأزهر من الداخل، قبل أن يبحثوا عن الجامعة المصرية"[٢].

---

(١) المصري: ١٩٣٦/٦/١٢ (إعادة تنظيم الجامعة الأزهر والمعاهد الدينية)، ص٧.

(٢) المصرى: ١٩٣٧/٣/١١ (الجامعة لم ولن تسلم للأزهر، طه حسين)، ص٩، ١٣.

وحلا لتلك الأزمة اقترح طه حسين أن يقوم الأزهر بإعداد المحاضرات العامة في الدين كي يحضرها طلبة الجامعة المصرية مؤكدا على ضرورة أن يقوم أساتذة الجامعة بتشجيع الطلاب على حضور تلك المحاضرات وأضاف طه حسين أن بين الأزهر والجامعة علاقات قوامها المودة والتعاون على تحصيل العلم وبالتالي أن الخير كل الخير في ان يبقى الأزهر على هذه العلاقات كما هي وأن يعمل على تقويتها كما أشار إلى أن الأزهر يحتاج إلى وقت طويل كي يتم إصلاحه وهو في سبيل ذلك سيكون في حاجة لمعاونة الجامعة المصرية كي تساعده على تنفيذ نظامه الجديد وذلك بإدخال طائفة من العلوم الحديثة في كلياته، وهذا لن يحدث إذا توترت العلاقات بين الجامعتين[١].

* هيكل وزيرا للمعارف وقضية إصلاح الأزهر عام ١٩٣٨:

وحين قرر مجلس النواب في عهد حكومة محمد محمود الرابعة (عندما كان هيكل وزيرا للمعارف) عدم أحقية الأزهريين وحدهم في تدريس اللغة العربية في المدارس الأميرية، على اعتبار أن تدريس اللغة العربية ليست رسالة الأزهر وحده، نجد أن الصحافة الوفدية اعترضت على هذا القرار وبررت اعتراضها هذا بأن ذلك يعد اعتداءا واضحا على تخصص تم إقراره للأزهر وطلبته منذ زمن بعيد وفي ذلك ذكرت (المصري) أنه إذا كان تخصص التدريس ليس قاصرا على خريجي الأزهر وحدهم، إلا أنه لابد من الأخذ في الاعتبار من أنه أحد المميزات والتي مازالت باقية للأزهريين وتوجهت (المصري) برأيها هذا إلى محمد حسين هيكل وزير المعارف قائلة ولتتدبر الأمر جيدا بحيث يكون القرار حفاظا على كرامة الأزهر والأزهريين، ولا تقضى على الأمل الأخير لبقاء الأزهر على قيد الحياة"[٢].

وفي عام ١٩٤١ حين قررت لجنة توحيد تخريج المعلم برئاسة السنهوري باشا وكيل وزارة المعارف (حين كان هيكل وزيرا للمعارف) إلحاق دار العلوم بجامعة فؤاد، اهتمت صحيفة (المصري) بإجراء حديث مع السنهوري حول أهمية اتخاذ هذا القرار بالنسبة للتعليم الأزهري والذي صرح قائلا أنه متى ألحقت دار العلوم بجامعة فؤاد فإنها ستكون خاضعة لكل ما يقرره لها مجلس الجامعة من المناهج والنظم وحسبما ترى تبعا للتطورات الزمنية"[٣].

---

(١) المصري: ١٩٣٧/٣/١٣ (الجامعة ومنع الاختلاط بين الجنسين، طه حسين)، ص٤.

(٢) المصري: ١٩٣٨/١٢/٩ (تخصص التدريس في الأزهر ...لماذا؟!)، ص٦.

(٣) المصري: ١٩٤١/٦/١٢ (تشكيل لجنة توحيد تخريج المعلم، حديث مع معالي السنهوري باشا)، ص٧.

وفي تعليق لصحيفة (المصري) على تشكيل هذه اللجنة الخاصة بتوحيد مصادر تخريج المعلم أكدت على أهمية تلك الخطوة بالنسبة للتعليم المصري بصفة عامة والتعليم الديني على وجه الخصوص لمالها من أهمية في تطوير وتحسين مستوى التعليم الديني في إحدى دوره كدار العلوم.

- **وزارة الوفد (١٩٤٢ ــ ١٩٤٤) وإلغاء الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر:**

وقد جاءت مناسبة اقتراب الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر في عام ١٩٤٢ (خلال فترة حكومة الوفد ١٩٤٢ ــ ١٩٤٤) أكبر دليل على احتدام الصراع بين حزب الوفد من ناحية وبين القصر من ناحية أخرى في إحكام السيطرة على الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له فعلى الرغم من قيام الحكومة الوفدية بتشكيل لجنة للإعداد لمراسم الاحتفال حدثت الخلافات حول من سيتولى توجيه الدعوة للاحتفال حيث رأى حزب الوفد ضرورة أن يتم توجيه الدعوة باسم رئيس الحكومة على حين رأى الملك ضرورة أن تكون الدعوة باسم شيخ الأزهر على اعتبار أن الأزهر هيئة علمية ودينية لها استقلالها وقد تسببت هذه الخلافات في إرجاء مراسم الاحتفال لأجل غير مسمى.

وأثناء تفجر هذه الأزمة نفت الصحافة الوفدية أن يكون توجيه الدعوة الخاصة بالاحتفال الألفي للأزهر باسم رئيس الحكومة نوعا من الاعتداء على استقلال الجامع الأزهر وحرية التعليم بداخله، بل وعلى العكس رأت صحيفة (المصري) أن إصرار القصر على توجيه الدعوة باسم شيخ الأزهر هو الاعتداء الحقيقي على استقلال الأزهر كهيئة علمية ودينية وعبرت عن ذلك قائلة "إن الحكومة الوفدية قامت بكل الاستعدادات التي تهيئ للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر بما يتناسب ومكانة الأزهر العلمية والدينية وبما يدعم استقلاله وحريته كهيئة علمية ذات سيادة ومن ثم فإن تعطيل مراسم هذا الاحتفال ليس الغرض منه سوى إحكام السيطرة على الأزهر والانتقاص من مكانته واستقلاله.

*** تعديل قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦:**

وحين تقدم مجموعة من مدرسي الأزهر بمطلب خاص بتعديل قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ وذلك فيما يتعلق بالمادة الخاصة بانتخاب العلماء أعضاء هيئة جماعة كبار العلماء والتي تشترط ضرورة أن يكون مدرس الأزهر المرشح للانتخاب فيها حاصلا على درجة الأستاذية، وتعقيبا على هذا رأت الصحافة الوفدية عدم وجود جدوى حقيقية لإجراء تعديلات على القانون وبررت صحيفة (المصري) هذا الرأي بأنه لا يوجد أي ضرر على مدرسي الأزهر من الشرط الخاص بضرورة حصول مدرس •

الأزهر المرشح لعضوية هيئة جماعة كبار العلماء على الأستاذية ما دام حقهم في الانضمام لهذه الهيئة مكفولا تبعا لتقاليد الجامعة الأزهرية.

وتأكيدا على وجهة نظرها هذه استكتبت (المصري) أحد مدرسي كلية الشريعة والذي أشار إلى أن الانضمام لهيئة كبار العلماء حق كفله القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ في المادة (١٢٢) منه والتي أجازت انتخاب كبار العلماء من الحائزين على شهادة العالمية مع مراعاة باقي الشروط الأخرى والتي كثيرا ما يتم التغاضى عن بعضها على حد تعبير الكاتب والذي قال "إن الجامعات المصرية والتي يستمد الأزهر قانونه من قانونها، ونظامه من نظمها راضية عن هذا الحال والجميع راض، فلماذا يعلن أساتذة الأزهر العدوان على القائمين على شئون الجامعات"[١].

وانطلاقا من تبني الصحافة الوفدية لفكرة عدم وجود أية ضرورة لتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦، نجد أنها جاءت في مقدمة الاتجاهات الصحفية والتي هاجمت قرار مجلس الشيوخ في حكومة محمود فهمي النقراشي الأولى حين قامت بإجراء مجموعة من التعديلات على القانون سالف الذكر فاعتبرت صحيفة (المصري) أن هذا يعد انتصارا للحكومة على حساب الأمة وكذلك على حساب مصلحة الأزهر والأزهريين وعبرت المصري عن ذلك متسائلة "فما الفائدة التي ستعود على الأزهر والأزهريين من إدخال هذه التعديلات؟ ما دام المسئولون عن الأزهر لم يقفوا في وجه من له حق في المناصب والانضمام كذلك لهيئة جماعة كبار العلماء[٢].

* قرار لجنة المناهج والمعاهد الدينية بوزارة المعارف بإلغاء تخصص التدريس بالجامعة الأزهرية عام ١٩٤٧:

وفي عام ١٩٤٧ حين قررت لجنة المناهج والمعاهد الدينية بوزارة المعارف إلغاء قسم تخصص التدريس بالجامعة الأزهرية، اهتمت الصحافة الوفدية بنقل ردود الأفعال المختلفة حول هذا القرار دون التعليق عليها، فنشرت صحيفة (صوت الأمة) الوفدية تلك المذكرة التي رفعها محمد أحمد الغمراوي المفتش بالأزهر إلى جلالة الملك ومعبرا فيها عن تذمر الأزهريين من هذا القرار ونقلت عنه الصحيفة

---

(١) المصري: ١٩٤٥/١١/١٧ (حول تعديل قانون الأزهر، طه المغربي، عالمية من درجة أستاذ ومدرس بكلية الشريعة)، ص١.

(٢) [illegible]

قوله "إن الأزهر أشرف على الهاوية وأحاط به الخطر من كل ناحية واستفحل الداء وتمكن الفساد وتأصل فيه، وغدا الأزهر في حاجة إلى قلوب مؤمنة"[١].

وتساءل الكاتب متعجبا من أن تتلاعب أيدي الساسة بشئون التعليم الأزهري فتترك لهم حرية اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى أولى الشأن، وحول إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له اقترح الغمراوي تأليف مجلس من المفتشين وشيوخ الكليات وأعضاء مجلس الإدارة وجماعة كبار العلماء وشيوخ المعاهد للبحث عن الأسباب التي أدت بالأزهر إلى هذا الحال المتدهور وكيفية إصلاح أحوال التعليم بداخله.

وفي نفس الوقت عرضت الصحافة الوفدية للاتجاه المؤيد لهذا القرار عن طريق نشرها لبعض الرسائل التي وردت لصحيفة (صوت الأمة) للرد على المذكرة الخاصة بالغمراوي ومن بين هذه الرسائل تلك التي بعث بها الأستاذ عبدالمنعم النمر المدرس بمعهد القاهرة الأزهري والتي رأى فيها أنه لا يوجد شيء يضير الأزهر من إلغاء تخصص التدريس بداخله مبررا ذلك بأن هذا التخصص لا تدرس فيه أي من المواد الأزهرية وبالتالي رأى الكاتب أنه لا توجد أية مبررات لثورة الأزهريين على هذا القرار وطالبهم بأن يهتموا بالأمور التي في صميم مشكلات الأزهريين وعلى حد تعبيره "ليس من شرط العالم أن يعيش معدما، وليس من شرط ثقافته أن يعيش على حد الكفاف، فليعن الأزهريون بالمطالبة بتحسين أحوالهم المالية"[٢].

* مأمون الشناوي شيخا للأزهر عام ١٩٤٩:

وعقب تولي الشيخ مأمون الشناوي مشيخة الأزهر في عام ١٩٤٩ قامت صحيفة (المصري) بإجراء حوار صحفي معه للحديث عن أهم الشئون الأزهرية محددا مهمة الأزهر الأولى "في تخريج علماء عاملين نابهين جديرين بأن يدافعوا عن حصن الدين وحرمات الله وأن يكونوا خير قدوة للناس في الخير والعمل لصالح الدعوة إلى الله"[٣].

وتأسيسا على ذلك أضاف شيخ الأزهر أنه لذلك أصبح من الواجب على طلاب الأزهر أن يكونوا خير مثال لطلاب العلم في الخلق والسمعة الطيبة والجد والاجتهاد وحول مستقبل خريجي الأزهر ذكر مأمون الشناوي أن مشيخة الأزهر في طريقها إلى إنشاء العديد من المعاهد الأزهرية في أسوان والمنصورة والمنيا حتى تكون قادرة على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من خريجي المعاهد الازهرية

---

(١) صوت الأمة: ١٩٤٧/٣/٣ (في إصلاح الأزهر، محمود الغمراوي)، ص٤.

(٢) صوت الأمة: ١٩٤٧/٣/٥ (حول إصلاح الازهر، عبدالمنعم النمر المدرس بمعهد القاهرة الأزهري)، ص٧.

(٣) المصري: ١٩٤٩/١/٨ (مهمة الأزهر تخريج علماء نافعين حديث للأستاذ الأكبر شيخ الأزهر)، ص٣.

للعمل بها في مهنة التدريس، كما أشار شيخ الأزهر إلى اتجاه نية مشيخة الأزهر إلى التعاون مع وزارة المعارف لعمل مجموعة من المشروعات والتي سيكون من نتيجة تنفيذها فتح أبواب مختلفة للعمل أمام خريجي الأزهر ونقلت عنه (المصري) قوله فيما يتعلق بتحسين أحوال أساتذة الأزهر المالية "استطعت أن أساوي عدداً كبيراً من أساتذة الأزهر بأساتذة وزارة المعارف في المرتبات، فقد كان من الغبن فعلاً ألا يصل أساتذة الأزهر إلى حقهم"[١].

* تعديل نظام الامتحانات الأزهرية عام ١٩٤٩:

وفي أواخر عام ١٩٤٩ وعقب قرار لجنة المناهج والخاص بتعديل نظام الامتحانات الأزهرية والذي تقرر بناء عليه فتح باب الامتحان لمن يتقدم لإحدى العالميتين (المؤقتة/ النظامية) وذلك بعد توفر عدة شروط خاصة بالمدة والسن وغيرها بحيث تصبح أمامه أربع فرص للتقدم لنيل العالمية بعد أن كانت الفرص أمامه محدودة.

وفي ذلك اهتمت الصحافة الوفدية بتوضيح الفرق بين نظامي الامتحانات الجديد والقديم في الجامعة الأزهرية وذلك من خلال رأي نشرته للشيخ محمود شلتوت والذي ذكر فيه أن إقرار نظام جديد للامتحانات الأزهرية لا يعني أبداً سوء النظام القديم للامتحانات الأزهرية وأضاف أن للأزهر نظاماً خاصاً به في الامتحانات اشتهر به منذ القدم بين جامعات العالم وارتبط باسمه وعلى حد تعبيره "ذلك النظام التي حاولت أن تجاريه فيه كبرى الجامعات الأوروبية"[٢].

ولذلك حاول الشيخ شلتوت تصحيح أحد المفاهيم الخاطئة والخاصة بنظام الامتحانات الأزهرية وذلك حين رفض أن يطلق عليها البعض صفة (القدم) بمعنى أنها لم تعد تصلح للاستخدام مؤكداً على أنه وحين استخدم تعبير نظام الامتحانات القديم كان يعني مالها من العراقة والأصالة بين جامعات العالم أجمع وعبر الكاتب عن رأيه هذا قائلاً "أين هذا الأزهر القديم وطلابه يدرسون العلوم الحديثة منذ وقت طويل وبالتالي فإن خريجي الأزهر سواء أكانوا علماءً أو طلاباً فهم على معرفة تامة بجميع العلوم الدينية واللغوية والاجتماعية والرياضية والفلسفية"[٣].

واهتم شلتوت بالتأكيد على أنه ليست العبرة في أن يمتحن الأزهريون بالنظام الحديث أو النظام الذي كان معمولاً من قبل، ولكن العبرة فيما يحمل خريج الأزهر من الأخلاق الكريمة والعلوم النافعة.

---

(١) المصري: المصدر السابق.
(٢) صوت الأمة: ١٩٤٩/٨/١١ (نظام الامتحانات في الأزهريين القديم والحديث، محمود شلتوت)، ص٣.
(٣) صوت الأمة: المصدر السابق.

• قرارات حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) والخاصة بإصلاح التعليم الديني (الأزهري):

وفي مطلع الخمسينيات نشرت صحيفة (المصري) حديثاً لشيخ الأزهر مأمون الشناوي حول مطالب الأزهريين والخاصة بمساواتهم بزملائهم من مدرسي وزارة المعارف وذلك عقب اجتماعه الموسع مع طه حسين وزير المعارف والذي أعلن من خلاله أنه تقرر وبناء على موافقة وزير المعارف أن يكون بدء التعيين بالنسبة لخريجي الأزهر ١٢ جنيهاً مصرياً أسوة بخريجي كليات الجامعة ونقلت عنه الصحيفة تأكيده على "ضرورة مساواة خريجي الشهادات الأزهرية بباقي الشهادات العالية في الحقوق والامتيازات"[١].

كما تحدث شيخ الأزهر عن تدريس إحدى اللغات الأجنبية بالأزهر حين ذكر أن هذا موجود بالفعل وبشكل اختياري في كلية الشريعة حيث أنه من حق الطالب أن يتعلم إحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية وأضاف أنه بصدد اتخاذ قرار يجعل من خلاله دراسة طالب الأزهر لإحدى اللغات الأجنبية أمراً إجبارياً كما أشار إلى ان عدم إجبار الطلاب على تعلم اللغة الأجنبية لا يمنعهم من تعلمها اختيارياً، بل وعلى العكس كما رأى شيخ الأزهر أن عدم إجبار الطلاب على تعلمها جعلهم يقبلون عليها برغبتهم لا مدفوعين إليها.

وعن موقف وزير المعارف من مطالب الأزهريين قال شيخ الأزهر "إن وزير المعارف يُبدي روحاً طيبة نحو مطالب الأزهر، فقد تفاهمنا في اختيار أساتذة تدريس الدين بالمدارس من خريجي كليتي الشريعة واللغة العربية، لأنهم أهل اختصاص"[٢].

*** تنظيم اختيار المدرسين في الأزهر ووزارة المعارف:**

وحول مطالب الأزهريين الخاصة بتعيينهم في مدارس وزارة المعارف نشرت صحيفة (المصري) تفاصيل استقبال وزير المعارف طه حسين للشيخ عبدالرحمن حسن وكيل الجامع الأزهر وذلك للتباحث في الموضوع الخاص بتعيين خريجي الأزهر في مدارس وزارة المعارف وكذلك في المعاهد الأزهرية، حيث نقلت الصحيفة عن وكيل شيخ الأزهر قوله "إن وزير المعارف أعلن عن رغبته الحقيقية في تنظيم اختيار خريجي الأزهر للتدريس في مدارس وزارة المعارف وكذلك في المعاهد الدينية"[٣].

---

(١) المصري: ١٩٥٠/٢/٢٥ (الحكومة تتعجل بحث قانون امتحانات الأزهر، حديث لفضيلة الشيخ مأمون الشناوي شيخ الجامع الأزهر، ص٣.

(٢) المصري: المصدر السابق.

(٣) المصري: ١٩٥٠/٣/١٢ (وزير المعارف يستقبل وكيل الجامع الأزهر)، ص١.

وأضاف وكيل شيخ الأزهر أن الحاجة أصبحت ملحة لذلك وبخاصة بعد زيادة خريجي الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له عاماً بعد عام وذلك بسبب تزايد الإقبال على الدراسة بالمعاهد الأزهرية وضرب مثالاً على ذلك حين ذكر أن عدد الطلبة الملتحقين بالسنة الأولى في المعاهد المختلفة في العام الدراسي (١٩٥٠/ ١٩٥١) وصل إلى (٣٢٨٩) طالباً مما يعد تزايداً واضحاً في أعداد الأزهريين ومن ثم زيادة عدد الخريجين والتي تكون في حاجة لفتح أبواب الوظائف والعمل أمامها.

(٢) صحافة الأحرار الدستوريين:

* وضع دستور ١٩٢٣ وإقرار سلطة الملك في تنظيم المعاهد الدينية:

اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بالتأكيد على أهمية المادة (١٥٣) من الدستور والخاصة بتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية وذلك باعتبارها خطوة رئيسية نحو إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية.

ففي تعليق لصحيفة (السياسة) اليومية على نصوص دستور ١٩٢٣ أشارت الصحيفة إلى ضرورة السعي بشكل جدي نحو إصدار قانون لتنظيم سلطة الملك في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وذلك تطبيقاً لما جاء في المادة (١٥٣) من الدستور وعبرت عن رأيها ذلك قائلة "أن السعي لإصدار قانون ينظم سلطة الملك في المعاهد الدينية يعد أولى الخطوات الحقيقية نحو إصلاحه بما يعد تطبيقاً واضحاً لمبدأ تشريعي أقره الدستور"[١].

* لجنة إصلاح الأزهر الوفدية عام ١٩٢٤:

وتأكيداً على ذلك رحبت صحافة الأحرار الدستوريين بقرار الحكومة الوفدية والخاص بتأليف لجنة للنظر في مطالب الأزهريين والسعي بشكل جاد لإصلاحه، غير أن صحيفة (السياسة) اليومية اعترضت على بقاء قرار هذه اللجنة سرياً دون أن يتم عرضه على الرأي العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الأزهر وعبرت الصحيفة عن ذلك بقولها "وإن كان واجباً على الحكومة في مسألة خطيرة كهذه أن تعلن تقرير اللجنة لتشرك الرأي العام في مصر والعالم الإسلامي كله في البحث وإبداء الرأي قبل أن يصير موضوع الإصلاح قانوناً نافذاً"[٢].

وعندما اجتمع مجلس الوزراء للنظر في تقرير اللجنة الخاصة بإصلاح الأزهر عاودت صحيفة (السياسة) اليومية التأكيد على مطلبها الخاص بعرض هذا التقرير على الجميع مؤيدة كل مطالب الأزهريين في إصلاح معهدهم، غير أنها استنكرت أن يلجأ الأزهريون إلى الإضراب كوسيلة لإجابة مطالبهم.

ثم رحبت صحافة الأحرار الدستوريين بقرار الحكومة الوفدية حين أعلنت عن قيامها بعرض التقرير الخاص بلجنة إصلاح الأزهر على الرأي العام وعبرت (السياسة) اليومية عن ذلك بقولها "وبذلك يتمكن الأزهر من النظر فيه وإبداء الملاحظات حتى تستفيد الحكومة منها وهي تنظر في التقرير قبل عرضه على البرلمان"[٣].

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٣/٤/٢٢ (لجنة الدستور وإقرار سلطة الملك في المعاهد الدينية)، ص٣.
(٢) السياسة اليومية: ١٩٢٤/١١/٦ (الأزهر والحكومة وتقرير لجنة الإصلاح)، ص١١.
(٣) السياسة اليومية: ١٩٢٤/١٢/١٧ (يوم الأزهر في مجلس الوزراء)، ص٣.

وكما هو واضح فإن الصراع الحزبي لم يؤثر على معالجة صحافة الأحرار الدستوريين للجنة إصلاح الأزهر الوفدية ١٩٢٤ وذلك في إطار تبني صحافة الدستوريين لقضية إصلاح التعليم الديني.

*** لجنة زيور باشا لإصلاح الأزهر (وضع المعاهد الدينية تحت إشراف الحكومة) ١٩٢٥:**

وكانت صحافة الأحرار الدستوريين في مقدمة الصحف المدروسة والتي أكدت على أهمية اللجنة التي شكلتها حكومة زيور باشا وذلك لإصلاح الأزهر تمهيداً لوضعه هو والمعاهد الدينية التابعة له تحت إشراف الحكومة، وبررت صحيفة (السياسة) اليومية هذا الترحيب بتأليف تلك اللجنة بأن الأزهر وصل إلى حالة سيئة جداً بسبب عدم خضوعه لإشراف الحكومة، كما اعتبرت أن عدم مراقبة الحكومة للمعاهد الدينية يعد خروجاً على النظام الدستوري ذاته والذي يقضي بأن تكون كل الأعمال العامة تحت مسئولية وزير مسئول عنها أمام مجلس النواب وأن تكون ميزانيتها موضع مساءلة البرلمان وكذلك أن يكون كل عمل من أعمالها موضع مناقشة مجلسي الشيوخ والنواب وبالتالي اقترحت (السياسة) اليومية وضع المعاهد الدينية تحت إشراف أية وزارة من الوزارات وأن تكون ميزانيتها خاضعة لمراقبة البرلمان وتأكيداً على اقتراحها هذا قالت الصحيفة "إن مخالفة ذلك يعد نتوءاً في الحياة الدستورية يجب أن يزول تماماً، ولذلك لابد من عرض قانون المعاهد الدينية والذي يستهدف إصلاحها على البرلمان"[١].

*** إقرار سلطة-البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية ١٩٢٧:**

وجاءت صحافة الأحرار الدستوريين في مقدمة الاتجاهات الصحفية والتي رحبت بقرار مجلس النواب والخاص بإقرار سلطة البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية وذلك في مطلع عام ١٩٢٧ حيث رأت صحيفة (السياسة) اليومية أن هذا القرار يعد تطبيقاً واضحاً لما نص عليه الدستور المصري في المادة (١٥٣) منه ومن خلال مطالبته بإقرار تشريعات يمكن من خلالها تنظيم المعاهد الدينية وسير العملية التعليمية بها واستبشرت الصحيفة خيراً حين قرر البرلمان المصري أن يكون أول قرار يتخذه فيما يتعلق بالتعليم الأزهري هو تشكيل لجنة وزارية لإصلاح الأزهر وعبرت عن ذلك قائلة "ومما يدعو للتفاؤل أن يكون تشكيل لجنة وزارية لإصلاح الأزهر أول قرار يتخذه البرلمان المصري في شأن التعليم الديني مما يؤكد على أن البرلمان هو صاحب السلطة الحقيقية في إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له"[٢].

*** البرلمان المصري يقر مشروعاً لتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية:**

وحين أقر البرلمان المصري في يونيو ١٩٢٧ مشروعاً لتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية (بحيث توضع المعاهد الدينية تحت إشراف مجلسي الشيوخ والنواب) رأت صحيفة (السياسة) اليومية أن

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٥/١/٢٤ (المعاهد الدينية وقانونها، وجوب الإسراع في وضع مشروعه)، ص١.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٢٧/١/١٢ (إقرار سلطة البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية)، ص١.

إقرار هذا المشروع يعد البداية الحقيقية نحو الإصلاح المنشود للتعليم في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وبررت الصحيفة ترحيبها بهذا القرار بأنه ومع وجود الأزهر تحت مظلة مسئولة عنه يمكن تنظيم أموره ويصبح كل ما يدور داخل المعاهد الدينية موضوعاً للاستجواب والمناقشة، بعد أن كانت شئون الأزهر تدار في سرية تامة وكأنه أمر عسكري على حد تعبير الصحيفة وطالبت أن تسعى الحكومة بشكل جدي نحو إقرار مشروع لإصلاح الأزهر والذي لابد وأن يبدأ من دراسة متعمقة للوضع الراهن لأحوال التعليم داخل الأزهر والمعاهد الدينية التابعة لها"[١].

* مناقشة التقرير الخاص بلجنة إصلاح الأزهر عام ١٩٣٠:

وحين قام مجلس الوزراء في عام ١٩٣٠ في عهد الحكومة الصدقية بمناقشة التقرير الخاص بلجنة إصلاح الأزهر والتي شكلتها الحكومة، اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بنشر البيان والذي أعلنه طلبه الأزهر رداً على مناقشة التقرير الخاص بلجنة إصلاح الأزهر حيث حددوا فيه مطالبهم وفي مقدمتها مساواتهم بحملة الشهادات العامة وكذلك نقل الدراسة إلى أماكن أخرى متطورة خارج الحرم الأزهري، كما نقلت صحيفة (السياسة) اليومية عن الأزهريين رفضهم لكلمة (التوصية) بتوظيف الأزهريين في وزارتي الأوقاف والحقانية كما جاء في التقرير، على اعتبار أن كلمة التوصية هذه لا تكفل تحقيق ذلك كما ذكر الأزهريون في بيانهم، مؤكدين على أن كثيراً منهم تم رفضهم حين تقدموا لشغل بعض الوظائف رغم هذه التوصية، على حد تعبيرهم في هذا البيان قائلين "هذه ملاحظتنا على ما نشر بالبيان الرسمي، نرجو أن يحلها ولاة الأمور محل الاعتبار وأن يأخذوا بها أخذاً كاملاً عند تسوية المسألة نهائياً، فإننا لا نعتقد أنه لا تطمئن خواطر الأزهريين ولا تهدأ ثائرتهم إلا إذا رؤى في إجابة مطالبهم تحقيق هذه الملاحظات"[٢].

* العلاقة بين تأخر الفكر الديني في مصر وقضية إصلاح الأزهر:

وفي عام ١٩٣٣ دارت معركة صحفية على صفحات (السياسة الأسبوعية) حول إصلاح الأزهر وعلاقته بتأخر الفكر الديني في مصر بين أحد علماء الأزهر ومحمود الشرقاوي أحد كتاب الصحيفة فتحت عنوان "تأخر الفكر الديني في مصر" ناقش محمود الشرقاوي إصلاح الأزهر وكيفية الارتقاء بمستوى التعليم الديني داخله وذلك حين ذكر أن الأزهر لم يعد قادراً حتى على أداء وظيفته التقليدية والخاصة بتعليم العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية مؤكداً على أن الأزهر يعيش بتفكير وعقلية القرون الوسطى وأضاف الشرقاوي أن هذا أدى إلى فشل الأزهر في تقديم رجل الدين الذي يصلح لمسايرة عصره وتزويده بالثقافة الدينية الجيدة التي يحتاج إليها، غير أن الكاتب أكد على أنه وعلى الرغم من أن الأزهريين هم أكثر من يعترفون بالأزمة داخل معهدهم الديني، إلا أنهم يكابرون في حلها وضرب الكاتب

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٢٧/٦/٢١ والبرلمان المصري يقر مشروعاً لتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية)، ص١.

(٢) السياسة اليومية: ١٩٣٠/١/١٥(البيان الرسمي للأزهر)، ص٢.

عدة أمثلة للتدليل على ذلك حين قال أن جميع ولاة الأمور لم تعد لديهم أي ثقة في الأزهريين وكفاءاتهم بدليل قيام الشيخ المراغي بإسناد مهمة مراجعة أحد الكتب المؤلفة عن الإسلام في ألمانيا إلى مصطفى عبدالرازق وفريد وجدي وعبدالعزيز جاويش ولم يسند هذه المهمة إلى واحد من كبار المشايخ أو حتى من هيئة كبار العلماء لعدم ثقته فيهم، كذلك أشار الشرقاوي إلى ما قام به الشيخ الظواهري في عام ١٩٣١ حينما أرسل الأستاذ خالد حسنين للمشاركة في احتفالات جامعة غرناطة بأسبانيا كمندوب عن الجامعة الأزهرية وهو بيكاً مطربشاً ــ على حد تعبيره ــ ولم يرسل أحد شيوخ الأزهر وعبر الشرقاوي عن يأسه من إصلاح الأزهر قائلاً "نحن لا نتوجه في كلامنا هذا إلى الأزهر وأهله، فنحن على يأس عظيم من فهمهم، فنحن نتوجه إلى قادتنا في الفكر ورجالنا المستنيرين"[١].

وفي العدد التالي يواصل الشرقاوي حديثه مؤكداً على أن التعليم في الأزهر لم يتطور بأي حال من الأحوال بدليل عدم وجود أية فروق بين ما يدرسه عالم الأزهر اليوم وبين ما كان يدرسه عالم الدين في القرن التاسع أو العاشر الهجري على حد قوله والذي أضاف أن الأزهر لا يزال متخلفاً عن مسايرة النشاط الذهني والعقلي والذي تقوم على أساسه الحياة العصرية ومن هنا جاء الصدام بين الأزهر كممثل للفكر الديني المتخلف من ناحية وبين رجال التفكير والثقافة الحديثة من المتقدمين من ناحية أخرى كما قال الكاتب، والذي انتقد استمرار الأزهر في تدريس الكتب التي خلفتها العصور السابقة مما يزيد من تخلفه وجموده وأضاف إن إصلاح الأزهر لن يتأتى إلا بإدخال الأساليب الحديثة عليه.

ولذلك رحب الكاتب بالطرح الذي قدمه الأستاذ أحمد أمين على صفحات (السياسة اليومية) حين تحدث عن الحلقة المفقودة في تاريخ التعليم المصري وهي تلك الحلقة التي تضم جيلاً جديداً من الأزهريين المتسلحين بالنوعين من المعارف والعلوم (الديني والمدني) وذلك لتقريب المسافة بين رجال الدين ورجال العلم، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن تلك الأفكار المهاجمة للأزهر هي نفس الأفكار التي تبناها الشرقاوي ونشرتها له (الأهرام) عام ١٩٣٦ كما سبق وأن أوضحنا.

ورداً على هذه المقالات نشرت (السياسة الأسبوعية) رأياً للشيخ حسن الشقرا أحد مدرسي الأزهر هاجم فيه أفكار الشرقاوي واتهمه بالسخرية من الأزهر والأزهريين ووصفه بأنه ناكر للجميل لأنه يهاجم الأزهر رغم كونه أحد خريجيه متناسياً بذلك فضل الأزهر عليه وتعجب الشقرا من أن يشير الشرقاوي إلى الأزهر باعتباره حجر عثرة في سبيل النهوض القومي في المجتمع المصري وطالبه أن يقرأ التاريخ جيداً ليعرف كيف قدم الأزهر العديد من الخدمات الجليلة للدين واللغة وكذلك للعلوم الأخرى.

واهتم الشقرا بدحض الأمثلة التي سردها الشرقاوي للتدليل على عدم ثقة المسئولين في خريجي الأزهر على اعتبار أنها افتراءات حيث ذكر أن إسناد الكتاب الذي تم تأليفه في ألمانيا عن الإسلام لمجموعة من الأساتذة السابق الإشارة إليهم دليل للأزهريين وليس عليهم على أساس أن هؤلاء الأساتذة.

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٣/٥/٢٧ (تأخر الفكر الديني في مصر، محمود الشرقاوي)، ص٦، ٧.

من خريجي الأزهر، وحول إرسال خالد حسنين بك للمشاركة في احتفالات جامعة غرناطة كمندوب عن الأزهر قال حسن الشقرا إن الأزهريين يمثلون المجتمع المصري في أكبر جامعات العالم وليس الامر قاصراً على جامعة غرناطة وحدها ورد الشقرا على ما ذكره الشرقاوي عن جمود الأزهر بقوله "ليحيا الأزهر في هذا الجمود، مادام جموده هو المحافظة على دين الله وأن النهضة الحديثة فيما أدخل عليه من إصلاح فيها من الكفاية لسد الفراغ الذي ينقصه في هذا العصر الذي بزغ للناس فيه فجر العلم"(١).

وطلب الشقرا من محمود الشرقاوي ألا يقف في حديثه عن إصلاح الأزهر عند حد انتقاد الأزهر فقط، بل رأى أنه من الضروري أن يقدم الحلول للمساهمة في تطوير التعليم الأزهري.

وترى الباحثة أن هناك ضعفاً في الحجج التي أوردها الكاتب للرد على ما قدمه الشرقاوي، كما أنها ترى أن نظرة الكاتب للأزهر باعتباره حقق ما يكفي من الإصلاح والتطوير بل ووصل في ذلك على حد تعبيره حتى أصبح كعبة للعبقرية"(٢) ذلك على الرغم مما كان يعانيه الأزهر آنذاك من التخلف والجمود كما كانت الصحافة المصرية ترى الأحوال التعليمية به وبالتالي تؤكد الباحثة أن طبيعة تلك النظرة للتعليم الأزهري على أساس أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، هي السبب وراء جموده وتخلفه الأزهر عن مسايرة التطورات المختلفة وكذلك في عدم سعي الأزهريين بشكل جاد لإصلاح أحوال التعليم بداخله. فلماذا يسعون لإصلاح ما هو ليس في حاجة إلى الإصلاح من وجهة نظرهم؟!!

* قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦:

وفي يونيو ١٩٣٦ حين أقرت حكومة مصطفى النحاس باشا الثالثة قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ والذي تقرر بمقتضاه إلغاء تدريس بعض المواد الحديثة التي كانت تدرس بالأزهر في القسمين الابتدائي والثانوي وكذلك تقرر بمقتضاه نقل بعض هذه المواد إلى القسم الابتدائي.

وتعقيباً على ذلك هاجمت صحافة الأحرار الدستوريين قرار الحكومة الوفدية، فأشارت صحيفة (السياسة) اليومية إلى أنه وفي نفس الوقت الذي تتزايد فيه دعاوى إصلاح الأزهر بإدخال المزيد من العلوم الحديثة إليه، تقوم الحكومة الوفدية بإلغاء تدريس بعض هذه المواد تحت الدعاوى الخاصة بإعادة تنظيم العملية التعليمية داخل الأزهر، ونفت الصحيفة أن يكون ذلك القانون محاولة لإصلاح التعليم الأزهري وإنما هو وعلى حد تعبير (السياسة) اليومية "هدم حقيقي للتعليم داخل الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له"(٣).

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٣/٦/١٧ (تأخر الفكر الديني في مصر، رد على رد، السيد حسن الشقرا)، ص١٨.

(٢) السياسة الأسبوعية: المصدر السابق.

(٣) السياسة اليومية: ١٩٣٦/٦/١٥ (حكومة الوفد .. وإصلاح الأزهر)، ص٧.

وكما هو واضح فإن صحافة الأحرار الدستوريين قد اتخذت موقفاً معادياً من هذا القانون وهو على العكس تماماً من موقف الصحافة الوفدية والذي اعتبرته خطوة على طريق إصلاح التعليم الأزهري عن طريق تنظيم أموره في المعاهد الدينية التابعة للأزهر.

وتأكيداً على ذلك فقد هاجمت صحيفة (السياسة) اليومية قيام صحيفة (المصري) الوفدية بتأييد هذا القانون دون وجه حق وعبرت عن ذلك قائلة "فإن الزميلة (المصري) لم يكن يعنيها في تأييد هذا القانون سوى التهليل للحكومة المعبرة عنها، ضاربة بذلك عرض الحائط بمصلحة الأزهر والأزهريين"[1].

*** وزارة محمد محمود الرابعة وقرار عدم أحقية الأزهريين في تدريس اللغة العربية:**

وفي أواخر عام ١٩٣٨ حين أقر مجلس النواب في عهد حكومة محمد محمود الرابعة، عدم أحقية الأزهريين في تدريس اللغة العربية في المدارس الأميرية ثارت ثائرة الأزهريين واضطربت الأوضاع داخل الأزهر.

وأثناء تفجر هذه الأزمة نشرت (السياسة) الأسبوعية رأياً لحافظ محمود عبر فيه عن اعتراضه على لجوء الأزهريين إلى الإضراب كوسيلة للتعبير عن تذمرهم من هذا القرار، كما تعجب من أن يثور الأزهر كله على هذا القرار على الرغم من أن القضية خاصة بخريجي كلية اللغة العربية فقط، غير أن الكاتب أرجع كل ما يحدث في الأزهر إلى انتشار الدسائس والفتن بداخله والتي لا تريد له إصلاحاً وأضاف الكاتب أن قضية الخلاف بين رجال الدين ورجال العلم قضية أزلية مؤكداً على أن تدريس اللغة العربية ليست رسالة الأزهر وحده حيث أن اللغة العربية يتخرج فيها الأزهري وغير الأزهري المصري وغير المصري، المسلم وغير المسلم على حد تعبير حافظ محمود والذي قال "أنه ليس ضد فكرة أن يدرس خريجي دار العلوم اللغة العربية، لكنه مع أن يحافظ الأزهر على رسالته الروحية والتي جعلت له القداسة بين كل معاهد التعليم"[2].

وعلى الرغم من اعتراض الكاتب على استخدام الأزهريين للإضراب كوسيلة للتعبير عن مطالبهم، إلا أنه وفي نفس الوقت طالب بألا تنتهك قوات البوليس حرم الجامع الأزهر مؤكداً على أنه إذا كان ذلك محرماً في الجامعة المصرية، فأولى ألا يكون في الجامعة الأزهرية.

*** الاحتفال بالعيد الألفي للجامعة الأزهرية ١٩٤٢:**

وبمناسبة قرب موعد الاحتفال بالعيد الألفي للجامعة الأزهرية والمقرر بدء مراسمه في عام ١٩٤٢، اهتمت صحافة الأحرار الدستوريين بالإشارة إلى ما قامت به الجامعة الأزهرية من فضل في تخريج الكثير من علماء الإسلام وكذلك إعلام المجتمع من كبار مفكريه وأدبائه، كما أكدت (السياسة)

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٣٦/٦/١٧ (إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية كيف؟!)، ص٣.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٣٨/١٢/٣١ (ثورة الأزهر، حافظ محمود)، ص٣.

الأسبوعية على نجاح الأزهر في أداء رسالته العلمية وكذلك وظيفته كمؤسسة دينية لها قدسيتها وأضافت الصحيفة أن الأزهر ظل طوال عشرة قرون يحمل نواة النهضة العلمية والدينية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كله، ولذلك قدمت العديد من الأمثلة على تطور الدراسة بالجامعة الأزهرية وارتقاء مستواها حين أشارت إلى حرص الأزهر على اتباع الأساليب الحديثة في التعليم وإرساله البعثات العلمية إلى الخارج سواء من الأساتذة والطلاب وكذلك عدم الاعتماد على مقر الجامع الأزهر وحده كمكان لتلقي العلم وذلك عن طريق إنشاء العديد من أماكن الدراسة الأخرى والتي تتفق وتطور الغاية من التعليم الديني وكان من نتيجة هذا التطور ما قالته الصحيفة "فالجامعة الأزهرية والمعاهد تضم حوالي تسعة آلاف طالب يتلقون الدراسة على أيدي تسعمائة أستاذ تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و٢٠ عاماً وما فوقها، وهم جميعاً على استعداد لمواصلة مسيرة من سيقودهم في حمل لواء الإسلام والتعليم الديني"(١).

وحين تقرر إلغاء الاحتفال بالعيد الألفي للجامعة الأزهرية بسبب الخلافات بين الحكومة الوفدية من ناحية وبين القصر من ناحية أخرى عبرت صحافة الأحرار الدستوريين عن استنكارها من أن تؤدي أية خلافات مهما كانت شدتها إلى إلغاء الاحتفال بمثل هذه المناسبة العريقة، وعاودت صحيفة (السياسة) الأسبوعية تأكيدها على ما للأزهر من أهمية كبرى بحيث يمكن التجاوز عن أية خلافات في سبيل اتمام هذه الاحتفالية وعلى حد تعبير الصحيفة "إن للأزهر الشريف من المكانة الدينية الرفيعة والعلمية القوية، بما يجعل هناك فرصة للتجاوز عن أية خلافات في سبيل الاحتفال بمرور ألف عام على الأزهر وهو قائم كمنارة علمية رفيعة وكقبلة يتجه إليها الطلاب من كل بلد شرقي"(٢).

* الشيخ مصطفى عبدالرازق يتولى مشيخة الأزهر ١٩٤٥:

ومع تولي الشيخ مصطفى عبدالرازق مشيخة الأزهر عام ١٩٤٥ رحبت صحافة الأحرار الدستوريين به كشيخ للأزهر وعبرت عن ذلك صحيفة (السياسة) الأسبوعية حين ذكرت أنه إحدى العقليات الواعية والمستنيرة والتي لديها رغبة حقيقة في الإصلاح والتجديد مؤكدة على أن استكماله لمراحل تعليمه في الخارج عقب تخرجه في الأزهر لا يعد عيباً كما رأى البعض وإنما ميزة تحسب له، بل وتمنت الصحيفة أن يوصم مفكري مصر بهذا النوع من العيوب، وأضافت الصحيفة أن وجود شخصية مثل مصطفى عبدالرازق تدل على أن الأزهر مازالت لديه القدرة على تخريج العلماء والفلاسفة لتأدية رسالة الدين والدنيا معاً.

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٢/٢/١٥ (الأزهر أقدم جامعة في العالم، المقال الذي نشرته أخبار الحرب بمناسبة عيد الأزهر الألفي)، ص٢.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٢/٢/١٦ (الاحتفال بمرور ألف عام على إنشاء الأزهر)، ص٩.

وطرحت (السياسة) الأسبوعية بعضاً من أفكاره الخاصة بتطوير وإصلاح التعليم الديني، فأشـــارت إلى قناعته بأن رجل الأزهر لابد وأن يكون صالحاً لكل زمان ومكان بما يتسلح به من العلوم والمعـــارف النافعة وليس رجل كهنوت أو رهبنة.

وتعجبت الصحيفة من اعتراض بعض العقليات الأزهرية على تولي مصطفى عبدالرازق مشـــيخة الأزهر لا لشيء إلا لأنه يجمع بين الثقافتين الدينية والعلمية وعبرت (السياسة) الأسبوعية عن رأيها فـــي هذا الرفض لمصطفى عبدالرازق قائلة "إن هذا قضاء على الأزهر ومصلحته والتي هي فوق كل اعتبـــار في نظر أهل الإنصاف ووصفت الصحيفة هذه الفئة التي ترفض عبدالـــرازق شـــيخاً للأزهـــر بأنـــها لا تحـــرص على المصلحة العامة للأزهر وتطويره[1].

*** تعديل قانون الأزهر رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٦ عام ١٩٤٥:**

وفي عام ١٩٤٥ وافق مجلس الشيوخ في حكومة محمود فهمي النقراشي الأولـــى علـــى إجـــراء بعض التعديلات على قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ وذلك فيما يتعلق بمنـــاهج التدريـــس بـــالأزهر وشروط اختيار الأساتذة لعضوية جماعة كبار العلماء، حيث أقر مجلس الشيوخ إضافـــة بعـــض المـــواد الحديثة للمناهج الأزهرية واشترط كذلك حصول مدرسيَ الأزهر على درجة الأستاذية للانضمـــام لهيئـــة كبار العلماء كما أقر المجلس ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له والتي تقدمت بها حكومة النقراشـــي للمجلس.

وتعقيباً على ذلك تعجبت صحافة الأحرار الدستوريين من قيام الوفديين بـــالاعتراض علـــى هـــذه التعديلات التي أقرها مجلس الشيوخ على قانون الأزهر والصادر في عـــام ١٩٣٦، واتهمتـــهم صحيفـــة (السياسة) الأسبوعية بعدم رغبتهم الحقيقية في إصلاح الأزهر، وأضافت أنهم بذلك يسعون لإبقاء الأزهـــر على حاله دون تطوير، كما نفت أن تكون هذه التعديلات انتصاراً للقانون على حساب الأمـــة كمـــا زعـــم (النحاسيون) على حد تعبير (السياسة) الأسبوعية والتي دللت على خطأ هذا الزعم قائلة "إن واضعي هـــذا التعديل من كبار رجال القانون والفكر وكذلك رجال الأزهر الشريف، فسلمت المعارضة بأن الحكومة قـــد انتصرت للحق على الباطل وهذا نصر للحق والفضيلة وللأزهر وليس كما يردد النحاسيون من أنه نصـــر للحكومة[2].

*** هيكل يتبنى الدعوة لتوحيد التعليمين الديني والمدني ١٩٥٠:**

وفي مطلع الخمسينيات حين تحدث هيكل عن ضرورة توحيد كل أنواع التعليـــم المصـــري، بمـــا يضمن توحيد الثقافة المصرية وتحقيق أكبر قدر من التجانس في حياة المصريين، رأت صحافة الأحـــرار الدستوريين ضرورة تبني هذه الفكرة حين أكدت على وجود قدر عالٍ من التباين والاختلاف بين خريجـــي التعليم المصري وعن علاقة هذا المشروع بالتعليم الديني نقلت صحيفة (السياسة) اليومية عن هيكل قولـــه:

---

(١) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٥/١٢/٢٢ (لقاء مع شيخ الأزهر مصطفى عبدالرازق باشا، محمد حسن عثمان)، ص٥.

(٢) السياسة الأسبوعية: ١٩٤٥/١٢/٢٩ (لا حيلة لنا في هزيمتكم أمام تعديل قانون الأزهر)، ص٣، ٤.

"إن مرحلة التعليم الأولى لابد وأن تضم التعليم الإلزامي والأولي ورياض الأطفـــال والتعليـم الابتدائـــي والحكومي والتعليم الابتدائي في المعاهد الدينية والمعاهد الأجنبية"[١].

وأضاف هيكل أن هذا المشروع ليس بالجديد وبخاصة فيما يتعلق بإدماج المرحلة الأولى للتعليـــم الديني في مرحلة التعليم الأولي العام وذلك حين أشار إلى هذا المشروع الذي تقدم به الشيخ المراغي عـــام ١٩٢٨ حين طالب بضم القسمين الابتدائي والثانوي في التعليم الأزهري إلـــى المـــدارس الحكوميـــة وأن يستعاض في المعاهد الدينية بتعلم قواعد الدين عن تعلم اللغة الأجنبية في المدارس الحكومية وأشار هيكـل أن تأييده لهذا المشروع جاء نتيجة اقتناعه الشخصي بأن هذا التوحيد لمراحل التعليم الأولى يعد نوعاً مـــن توحيد الثقافة العامة وذلك حتى تقوم تربيتنا القومية على أساس سليم من عقائدنا"[٢].

*** الشيخ عبدالمجيد سليم يحدد اتجاهاته الإصلاحية ١٩٥٠:**

ومع تولي الشيخ عبدالمجيد سليم مشيخة الأزهر قامت صحيفة (السياسة) اليومية بـــإجراء حديـــث صحفي معه وذلك لتحديد أهم اتجاهاته الإصلاحية في الأزهر الشريف ونقلت عنه الصحيفة تـــأكيده علـــى ضرورة الاهتمام بالخروج بالأزهر الشريف عن عزلته والتي تفرضها عليه بعض العقول الجـــامدة ورأى شيخ الأزهر أن أهم الوسائل التي تؤدي إلى ذلك هو الاهتمام بتوثيق الصلات بيـــن الجامعـــة الأزهريـــة والثقافات المحيطة بها خصوصاً الغربية وأكد على ذلك الاتجاه حين أشار إلى أن أولــــى بنـــود ميزانيـــة الأزهر لعام (١٩٥٠/ ١٩٥١) سيتم تخصيصها لزيادة البعثات العلمية إلى الخارج، وعن رأيه في موقـــف وزارة المعارف من تحقيق مطالب الأزهريين وبخاصة فيمـــا يتعلـــق بمســـاواتهم بزملائـــهم فـــي وزارة المعارف قال "إن وزير المعارف أبدى اتجاهاً طيباً نحو إجابة مطالب الأزهريين، وخصوصاً أنه على علـم تام بما لهم من الحقوق والتي يعد من الظلم التغاضي عن الاستجابة لها"[٣].

واستبشرت صحيفة (السياسة) اليومية خيراً بالعهد الجديد لمشيخة الأزهر مؤكدة على أنـــه ســـائراً إلى الاتجاه الصحيح نحو إصلاحة ما دام هذا الإصلاح سيبدأ من توثيق العلاقات الثقافية والعلميـــة بيـــن الأزهر وسائر الثقافات الغربية كما أشارت الصحيفة إلى تأكيد شيخ الأزهر على ضـــرورة تعلـم طـــالب الأزهر للغة أجنبية باعتباره دليلاً على وعيه التام بأهمية أن يجمع رجل الدين بين مختلف أنواع المعـــارف الدينية والعلمية وما يدعمها من توثيق الصلات بالغرب.

وكما هو واضح فإن صحافة الأحرار الدستوريين خلال فترة الحكومة الوفدية الأخـــيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) استبدلت الحديث عن موقف الحكومة الوفدية من قضايا التعليم الديني، بتبني الفكرة والتي كان قـــد طرحها محمد حسين هيكل منذ الأربعينيات وخلال الخمسينيات والخاصة بتوحيد التعليمين الديني والمدنـــي وكذلك مناقشة أهم الاتجاهات الإصلاحية لشيخ الأزهر الجديد عبدالمجيد سليم.

---

(١) السياسة اليومية: ١٩٥٠/٣/٧ (الأزهر بين القديم والحديث، محمد حسين هيكل)، ص٤.

(٢) السياسة اليومية: المصدر السابق.

(٣) السياسة اليومية: ١٩٥٠/١١/٢ (شيخ الأزهر يحدد اتجاهاته الإصلاحية)، ص٣.

(٣) صحافة الهيئة السعدية:

*** الهجوم على قانون الأزهر رقم ١٠ لسنة ١٩١١ (١٩٣٨):**

وحول القانون الذي يحكم نظام الامتحانات في الأزهر والصادر في عام ١٩١١، نشرت (الدستور) رأياً للشيخ محمود أبو العيون والذي انتقد من خلاله قيام هذا القانون بتحديد مواعيد ثابتة للامتحانات في الأزهر بعد أن كان الطالب لا يلجأ إليها إلا إذا أراد الاشتغال بالتدريس ومن هنا رأى الكاتب أن ذلك أدى إلى فوضى الامتحانات في الأزهر وذلك حين ذكر أن الامتحان قبل هذا القانون كان يتم بناء على رغبة حقيقية وغير قائم على مجرد سرد الطالب للمعلومات التي قام بتخزينها طوال العام لمجرد الحصول على إجازة علمية (شهادة تخرج) فالطالب كان حراً في اختيار المواد التي يدرسها وكانت له الحرية في اختيار أساتذته دون تحديد زمن مسبق لما سيدرسه وبالتالي كان الامتحان قائماً على اختبار مدارك الطلاب ومقياساً لمواهبهم وليس اختباراً لكمية ما تلقوه من العلم".

وأضاف أبو العيون أن عدم وجود سياسة تعليمية ثابتة للأزهر مع سيطرة هذا القانون على نظام الامتحانات الأزهرية أدى إلى انتشار فوضى التعليم في الأزهر ومن هنا جاء تأكيده على أن الذي يحكم الأزهر كمؤسسة تعليمية هي سياسة مذبذبة قلقة، لا هي بالقديم المطمئن ولا هي بالجديد الذي ينشده علماء التربية وبالتالي كما أضاف الكاتب "أنها لا تتلاءم ومكانة الأزهر العظيمة وما له من تاريخ في تربية الأجيال وتعليمهم[١].

*** التقارير السنوية الخاصة بالتعليم داخل الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له:**

وأشادت الصحافة السعدية باتباع إدارة الأزهر برئاسة شيخها (المراغي) للتقليد الخاص بقيام مديري المعاهد الدينية المختلفة بكتابة تقارير سنوية توضح سير الأمور التعليمية في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وأكدت صحيفة (الدستور) على أن هذه التقارير أولى خطوات إصلاح التعليم الأزهري وذلك إذا ما تمت الاستفادة منها في وضع أسس لإصلاح التعليم الديني انطلاقاً من الفهم الصحيح والمعرفة الدقيقة للحالة الراهنة في الأزهر والمعاهد الدينية المختلفة.

ومساهمة من الصحيفة في ذلك نشرت التقرير الذي تقدم به أحمد حميدو شيخ معهد فؤاد الأول بأسيوط والذي طالب فيه ببقاء المناهج الأزهرية كما هي مؤكداً على أن كثرة التبديل والتغيير لا تتفق مع المصلحة العامة لطلاب الأزهر كما أضاف أن المناهج الأزهرية نالت الكثير من التعديل والتطوير بما يجعلها قادرة على تأهيل خريج الأزهر للخروج للحياة العامة ونقلت عنه (الدستور) إحدى مقترحاته قائلاً

---

(١) الدستور: المصدر السابق.

"أنه هناك ضرورة لانتداب لجنة من العلماء للإشراف على طبع الكتب الأزهرية حتى تقوم بتصحيحها نحوياً وإملائياً مما يسهل العملية التعليمية على كلّ من الطالب والأستاذ[1].

* دعوة هيكل لتوحيد التعليمين الديني والمدني في مرحلتهما الأولية ١٩٤٠:

وفي مطلع الأربعينيات حين اقترح محمد حسنين هيكل وزير المعارف القيام بتوحيد التعليمين الديني والمدني في مرحلتهما الأولية بهدف تحقيق التجانس والاتساق في مفردات الثقافة المصرية، نشرت (الدستور) رأياً لطه حسين رفض من خلاله ذلك الاقتراح ومؤكداً على أن لكل من النوعين من التعليم طابعه المميز، وأضاف "وخصوصاً وإذا كان للأزهر استقلاله المالي والإداري، وهذا الاستقلال هو الكفيل بالتقريب بين النوعين من التعليم"[2].

واقترح طه حسين حلاً بديلاً لذلك حين أشار إلى إمكانية وضع التعليمين الابتدائي والثانوي في الأزهر تحت إشراف الدولة بما يساعد على تضييق الفجوة بين التعليمين الأزهري والمدني في مرحلتهما العامة وأضاف طه حسين أنه ومن خلال تطبيق هذا الاقتراح يمكن أن تفتح الجامعة أبوابها وكذلك المعاهد العالية للأزهريين، كما سيفتح الأزهر أبوابه للجامعيين.

وتعقيباً على أفكار وآراء طه حسين في التعليم الديني وفي إطار نشر الصحيفة لمختلف الآراء قدمت (الدستور) رأياً موقعاً بـ"م.س مربي كبير" والذي أشار من خلاله إلى أن آراء طه حسين التي يعرضها في مختلف الصحف وكذلك التي جاءت في كتابه (مستقبل الثقافة) حول التعليم الديني، إنما يسعى بها للقضاء على التعليم الديني وذلك برفضه لكل محاولة جادة لتطويره والارتقاء بمستواه وأضاف هذا (المربي الكبير) أنه لا يجد سبباً مقنعاً وراء محاولات طه حسين لهدم التعليم الديني، على الرغم من كونه أزهرياً في الأساس وعبر عن وجهة نظره قائلاً "وأغلب الظن أن الدكتور لا يريد وضع سياسة مصرية للتعليم وإنما سياسة فرنسية محكمة الأطراف متناسقة الأجزاء وكأنه يقتبس السياسة التي وضعها وزير معارف فرنسا عام ١٩٣٧ لإصلاح التعليم وذلك دون التطرق لما يسمى بالتعليم الديني؟!"[3].

وكما هو واضح أن صحافة الهيئة السعدية عرضت للرأي والرأي المخالف حول قضية إصلاح التعليم الديني، ففي نفس الوقت الذي عرضت فيه رأياً للدكتور طه حسين عرضت تعقيباً عليه من أحد التربويين وذلك في إطار نشر الصحيفة لمختلف الآراء، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن رأي طه حسين الخاص بإصلاح التعليم الديني يتفق وبشكل كبير مع الآراء التي سبق ونشرتها له الصحافة الوفدية عام ١٩٣٠.

---

(1) الدستور: ١٩٣٨/٩/٨ (حول تقارير الشيوخ، خطوات الإصلاح الموفقة في الأزهر)، ص٣.

(2) الدستور: ١٩٤٠/١/١٢ (توحيد التعليمين الديني والمدني، محمد حسين هيكل)، ص٣.

(3) الدستور: ١٩٤١/١١/٣٠ (مستشار المعارف السابق سياسة التعليم، بقلم مرب كبير م.س)، ص٣.

• وزارة الوفد (١٩٤٢ ــ ١٩٤٤) وإلغاء الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر:

وحين قررت الحكومة الوفدية إلغاء الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر عقب الخلافات التي وقعت بين القصر من ناحية وحكومة الوفد من ناحية أخرى حول من الذي سيتولى توجيه الدعوة لحضور الاحتفالية، حملت الصحافة السعدية المسئولية كاملة للحكومة الوفدية باعتبارها المتسبب الحقيقي في إلغاء مراسم احتفال كان من المتوقع أن تحضره كبار الهيئات العلمية والجامعات الكبرى على مستوى العالم، فتعجبت صحيفة (الدستور) من أن تصر الحكومة الوفدية على توجيه خطابات الدعوة باسمها وترفض أن يتم توجيه هذه الدعوات باسم شيخ الأزهر، واعتبرت الصحيفة أن ذلك اعتداء على استقلال الجامعة الأزهرية في إدارة شئونها وعبرت (الدستور) عن ذلك قائلة "أن للجامعة الأزهرية كياناً علمياً قائماً بذاته، ولا يجب لأحد التدخل في شئونها تحت أية دعاوى أو مسميات". وطالبت الصحيفة حكومة الوفد أن تعيد النظر في موقفها هذا "حتى لا يؤدي تعنتها هذا إلى إلغاء احتفالية ينتظرها العالم كله"(١).

*** تولي الشيخ مصطفى عبدالرازق مشيخة الأزهر ١٩٤٥:**

كانت الصحافة السعدية في مقدمة الصحف -التي رحبت بقرار تعيين مصطفى عبدالرازق شيخاً للأزهر ولذلك اهتمت بنقل فرحة الأزهريين بهذا القرار مؤكدة على أنه الشخص الجدير بحمل تلك المسئولية وذلك لقدرته على الاتصال بالحياة في شتى نواحيها وأضافت صحيفة (الدستور) أن وجود شخص مثل عبدالرازق على رأس المعهد الأزهري سيكون السبب في أن يخرج الأزهر من عزلته عن الحياة والتي لا يرغب فيها الأزهر (أساتذة وطلاباً) وحددت الصحيفة المواصفات التي يجب أن تتواجد في شيخ الأزهر (والتي رأت أنها متوفرة في عبدالرازق) حين ذكرت أن هذا المنصب يحتاج إلى إداري حازم ووثيق الاتصال بجميع الأوساط الثقافية والعلمية، ونفت الصحيفة كذلك من أن تؤدي التغييرات الجديدة في الأزهر والتي سيقوم بها عبدالرازق إلى الزج بالأزهر إلى ميدان الصراع السياسي والحزبي، محذرة من أن تقوم أية وزارة أو حزب باستغلال الأزهر سياسياً على اعتبار أن هذا الاستغلال سيكون أول معول في هدم هذه الوزارة أو القضاء على هذا الحزب وتمثلت الصحيفة فيمن يحاول استغلال الأزهر سياسياً مقولة "كناطح صخرة يوماً ليوهنها"، فالكل يدرك وبخاصة الأحزاب السياسية أن الأزهر ليس لعبة في يد حزب لأنه صعب القيادة، شديد المراس، لا يفرط في خقوقه، ولا تستطيع أية هيئة أن تفرض عليه مالا يريده"(٢).

---

(١) الدستور: المصدر السابق.

(٢) الدستور: ١٩٤٥/١٢/١٦ (تحقيق صحفي حول مشيخة الأزهر لمندوب الدستور، محمد علي دراز)، ص٣، ٤.

• تعديل قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ (١٩٤٥):

وحين وافق مجلس الشيوخ في حكومة محمود فهمي النقراشي على تعديل قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ تزعمت صحافة الهيئة السعدية جبهة الدفاع عن هذا القانون واعتبرته انتصاراً على الاتجاهات الرجعية التي تقف حائلاً دون المحاولات الجادة لإصلاح الأزهر، وأشارت صحيفة (الدستور) إلى "الوفديين" باعتبارهم الاتجاهات الرجعية التي تقف دون إصلاح التعليم الديني وعبرت عن ذلك قائلة "إن الوفديين هم الخصوم الحقيقيون للأزهر والأزهريين، فلم يكتفوا بعدم رغبتهم الحقيقة في إصلاح الأزهر وإنما يعارضون كل محاولة جادة لإصلاحه"[١].

وتعجبت (الدستور) من أن يعترض الوفديون على قانون من شأنه إعادة تنظيم العملية التعليمية داخل الأزهر، ونفت (الدستور) صحة ما ادعته الصحف الوفدية من أن هذا القرار لن يعود بفائدة على إصلاح الأزهر مؤكدة على أنه ومع وجود رغبة حقيقية لدى حكومة محمود فهمي النقراشي لإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له ستؤتي محاولات إصلاح التعليم الديني ثمارها"[٢].

وفي مارس ١٩٤٦ قامت صحيفة (الدستور) بإجراء حديث صحفي مع عبدالرازق السنهوري وزير المعارف الأسبق (والذي تولاها في الفترة من ١٥ يناير ١٩٤٥ وحتى ١٥ فبراير ١٩٤٦ في عهد حكومتي أحمد ماهر باشا الثانية والنقراشي الأولى على التوالي) وذلك ليتحدث عن السياسة التعليمية التي انتهجها للنهوض بالتعليم واستقراره وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم الديني، حيث ذكر السنهوري أنه في البداية اهتم بوضع سياسة ثابتة للتعليم بمختلف أنواعه خصوصاً التعليم الديني وذلك تأكيداً منه على أهمية الأزهر الشريف والذي رأى ضرورة أن تفاخر به مصر بين سائر البلدان العربية والشرقية باعتباره معهداً كبيراً يتولى تخريج علماء الدين واللغة العربية.

وعن رأيه في الأزمة التي تفجرت بين الأزهر الشريف ودار العلوم حول أحقية كلٍ منهما في تخريج مدرسي اللغة العربية، ذكر السنهوري أن هذه الأزمة ليس لها معنى لاسيما وأن الأزهر له مكانته ودار العلوم لها وظيفتها على حد قوله والذي أوضح من خلاله أهداف هذا المشروع قائلاً "إنه كان يهدف إلى ترقية مستوى دار العلوم بضمها إلى الجامع الأزهر مع المحافظة على ذاتيتها فتصبح كلية مستقلة ومحتفظة باسمها التاريخي المجيد فتسمى كلية دار العلوم"[٣].

---

(١) الدستور: ١٩٤٥/١٢/٢٨ (مجلس الشيوخ يوافق على تعديل قانون الأزهر ١٩٣٦)، ص٣.

(٢) الدستور: المصدر السابق.

(٣) الدستور: ١٩٤٦/٣/١٨ (الدكتور عبدالرازق السنهوري باشا وزير المعارف السابق، يتحدث عن بعض محاولاته الإصلاحية في شئون التعليم)، ص١.

وأضاف السنهوري أن هذا الإصلاح ترتب عليه إنشاء كلية اللغة العربية في الجامعة الأزهرية والتي ينظر الآن في تقريب مناهجها من مناهج كلية دار العلوم بحيث يتقارب المعهدان وعلى حد تعبيره "أنه إذا تم ذلك كانت تلك خطوة كبيرة في التقريب بين الجامعة الأزهرية والجامعة المدنية وهذا التقريب أمر مرغوب فيه كثيراً وذلك حين يستفيد المجتمع من خريجي الجامعتين"[١].

* الهجوم على موقف حكومة الوفد الأخيرة من قضية إصلاح التعليم الديني (١٩٥٠/١٩٥١):

تزعمت الصحافة السعدية جبهة الهجوم على حكومة الوفد الأخيرة وسياستها تجاه قضايا التعليم الديني وتدعيماً لذلك وفي عام ١٩٥١ قارنت صحيفة (الأساس) بين كلٍ من طه حسين وزير المعارف في الوزارة الوفدية في تلك الفترة وبين السنهوري باشا حين تولى نفس المسئولية وذلك فيما يتعلق بسياسة كلٍ منهما تجاه كلية دار العلوم، حيث هاجمت الصحيفة طه حسين فذكرت أن دار العلوم كانت في يوم من الأيام هدفاً من أهدافه، حين طمع في ضمها إلى كلية الآداب بالجامعة المصرية وذلك لمحو شخصيتها وكيانها المستقل وأضافت الصحيفة أن تلك الكلية لم تكن مطمعاً فقط للجامعة المصرية وإنما أيضاً وكما ذكرت فإن الأزهر حاول بلعها كما بلع أختاً لها من قبل وهي مدرسة القضاء الشرعي.

وفي إطار عقد المقارنة بين طه حسين والسنهوري قالت (الأساس) "أما السنهوري فقد عمل على ضمها إلى الجامعة مع احتفاظها بطابعها وشخصيتها فحفظ لها القوة والتقاليد وبذلك سلمت من هؤلاء وهؤلاء[٢].

وفي ذلك حاولت الصحافة السعدية أن تعطي قدراً من الموضوعية في هجومها على شخص طه حسين باعتباره وزيراً للمعارف في حكومة الوفد الأخيرة وذلك عن طريق إظهار مساوئه بعقد المقارنة بينه وبين وزير المعارف الأسبق عليه السنهوري باشا والذي جاءت (المقارنة) لصالحه (السنهوري).

واهتمت الصحافة السعدية بنشر شكاوى الأزهريين سواء العلماء أو الطلاب حول أهم المشكلات التي تواجههم وبخاصة فيما يتعلق بسير الأمور التعليمية داخل الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له وتأكيداً على ذلك خصصت صحيفة (الأساس) باباً لنشر شكاوى الأزهريين وذلك على صفحتها السادسة عشرة تحت عنوان "أزهريات" ففي نوفمبر ١٩٥٠ نقلت (الأساس) شكوى علماء الأزهر من طريقة توزيع الدرجات العلمية وذلك في بعض المعاهد الدينية في أسيوط وسوهاج، مما يؤثر على ترقيات بعض هؤلاء العلماء ومن ثم توليهم لبعض المناصب وداخل المعاهد الدينية التي ينتمون إليها"[٣].

---

(١) الدستور: المصدر السابق.

(٢) الأساس: ١٩٥٠/١١/١٢ (السنهوري وطه حسين في الميزان، بقلم عراف)، ص٥.

(٣) الأساس: ١٩٥٠/١١/١٣ (ثورة العلماء على طريقة توزيع الدرجات)، ص١٦.

وتأكيداً على ذلك نشرت (الأساس) تلك المذكرة التي بعث بها مدرسو معهد دسوق الديني إلى الصحيفة والتي أعلنوا من خلالها تضامنهم مع زملائهم والذين لم يحصلوا على حقهم في الترقية في بعض المعاهد الدينية.

وفي العدد التالي نشرت الصحيفة شكوى مدرسي الأزهر من حيث عدم مساواتهم الزمنية في الدرجات مع مدرسي وزارة المعارف وعلى حد قول أحد هؤلاء الأساتذة والذي نشرته الصحيفة "أنه وعلى الرغم من أن وزارة المعارف طلبت من إدارة الأزهر تقريراً عن خريجي كلية اللغة العربية الذين عينتهم الوزارة في وظائف التدريس تمهيداً لنقلهم إلى وظائف التدريس من الأقسام الثانوية، إلا أن ذلك لم يحدث كما أن الوزارة لم تلتفت إلى أحقية هؤلاء الخريجين في المساواة مع زملائهم في وزارة المعارف"[1].

---

(1) الأساس: ١٩٥١/٧/١٢ (أزهريات، بين الأزهر والمعارف، عنهم أحمد شلبايه)، ص١٦.

ثانياً: صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي:

(ا) صحافة مصر الفتاة:

• الدعوة لالتحاق الأزهريين بالكليات الحربية ١٩٤٠:

وشهدت بداية فترة الأربعينيات اهتماماً من صحافة مصر الفتاة بقضية التعليم الأزهري وكذلك الدعوة لإصلاح التعليم الديني، خصوصاً بعد ازدياد بروز الاتجاه الإسلامي في فكر أحمد حسين زعيم الجماعة حيث كانت أفكار الجماعة تأتي كرد فعل مباشر لما يؤمن به زعيم الحركة وتأكيداً على ذلك ما أعلنه أحمد حسين في عام ١٩٤٠ من أنه حان الوقت لتغيير مبادئ الحزب من الروح القومية المصرية إلى القومية الإسلامية ثم أعقب ذلك بنشر برنامج جديد للجماعة يتضمن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها عمل الجماعة كحركة معبرة عن روح القومية الإسلامية"[١].

وكان الموضوع الأساسي الذي ركزت عليه صحافة مصر الفتاة خلال هذه الفترة هو التأكيد على ضرورة أن يكون الأزهر مشاركاً في خدمة الوطن، وفي ذلك ذكرت صحيفة (مصر الفتاة) أن الأمر ليس قاصراً على دور الأزهر كجامعة إسلامية في حمل لواء الإسلام وكذلك لا يمكن النظر إلى الأزهر كجامعة يدرس فيها الطالب كي يحصل على وظيفة يرزق منها وإنما على حد تعبير الصحيفة فإن وظيفة الأزهر الأساسية تكمن في رسالة أخرى يجب أن يؤديها تجاه الوطن وهي في حقيقتها دينية قبل أن تكون وطنية وهي وظيفة الدفاع عن الوطن.

وكان هذا الرأي سبباً في أن تعترض الصحيفة على قرار إغلاق أبواب الكلية الحربية في وجه خريجي الأزهر بدعوى أنهم غير مؤهلين للالتحاق بهذه الكلية، ونفت (مصر الفتاة) ذلك مؤكدة على أن خريجي الأزهر هم أولى الناس بحمل هذه الأمانة، كما أشارت إلى ما حدث في الأزهر من تطور عن طريق إرسال البعثات إلى الخارج وتلقي طلابه اللغات الأجنبية ودراستهم للعلوم الحديثة بما يجعلهم مؤهلين للالتحاق بالكلية الحربية ولذلك نقلت الصحيفة عن الأزهريين شكواهم كما جاءت في المذكرة التي رفعوها إلى الصحيفة قائلين "اقبلونا في الكلية الحربية، بمصاريف كطلبة المدارس الملتحقين بها، فشباب الأزهر مستعد لدفع النفقات التي تلزم لذلك، فهو مستعد لتوفير القوة والتضحية اللازمة لذلك"[٢].

وحول نفس الفكرة الخاصة بالدور الذي يمكن أن يقوم به الأزهر في الدفاع عن الوطن نشرت صحيفة (مصر الفتاة) الطلب الذي تقدم به طلاب كلية الشريعة للموافقة على قبولهم كضباط احتياط ونقلت عنهم الصحيفة تأكيدهم على ما كان للأزهر من تاريخ حافل بالوطنية وفي الدفاع عن مصر ومن ثم

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٤٠/١/٢٠ (برنامج مصر الفتاة)، ص١.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٤٠/١/٤ (هل أدى الأزهر رسالته للوطن، الأزهر والجيش، أحمد مرعي العماري)، ص١١.

اعتراضهم على أن يتم إقرار هذا الحق لطلبة الجامعة المصرية دونهم وفي ذلك قالوا "إن هذه التفرقة ضد العدالة والتي تقضي بأن يكون العلم إلى جانب السلاح حتى يدافع عنه ويؤدي إلى تقويته"(١).

• قرار إدارة الأزهر بتدريس اللغة الصينية في قسم التخصص للدعوة والوعظ والإرشاد ١٩٤١:

وفي عام ١٩٤١ حين قررت إدارة الأزهر والمعاهد الدينية تدريس اللغة الصينية في قسم تخصص الدعوة والوعظ والإرشاد، رحبت صحيفة (مصر الفتاة) بهذا القرار على اعتبار أهمية أن يدرس هذا التخصص بالذات المزيد من اللغات الأجنبية والشرقية حتى يتمكن من القيام بمهمته الرئيسية في نشر الإسلام في مختلف البلدان وطالبت الصحيفة بتدريس المزيد من اللغات الأجنبية في مختلف التخصصات بالأزهر وبررت الصحيفة دعوتها هذه بأن معرفة اللغات الخاصة بتلك البلدان الأجنبية تساعد في إزالة الغموض والأفكار الخاطئة المحيطة بها وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان الشرقية كبلدان وثيقة الصلة بمصر وضربت الصحيفة مثالاً على ذلك بدولة مثل الصين حين ذكرت أن هناك الكثير من الأفكار الخاطئة عنه كشعب خامل وكسول، وأضافت (مصر الفتاة) أن هذا غير صحيح وخصوصاً إذا كانت الدول الأوروبية تدعم هذه الأفكار الخاطئة كي تتم القطيعة بين مصر وباقي الشعوب الشرقية.

وطالبت الصحيفة "أن يكمل الأزهر مسيرته في هذا الاتجاه وأن ويرسل البعثات إلى هذه البلدان يشرحون لهم الدين الإسلامي وينقلون الصورة السليمة عنه، حتى تتوثق الصلات العلمية ويماط اللثام عن تلك الحقائق الناصعة"(٢).

• أحمد حسين يقوم بزيارة الجامعة الأزهرية ١٩٤٨:

وفي عام ١٩٤٨ قام أحمد حسين بزيارة الجامعة الأزهرية وذلك على أثر قيام طلاب مصر الفتاة كما وصفتهم صحيفة (مصر الفتاة) من أبناء الجامعة الأزهرية وكذلك الأساتذة باستضافة أحمد حسين لتكريمه والذي ألقى خطاباً تحدث من خلاله عن أهمية الأزهر الشريف ليس كمؤسسة تعليمية فقط وإنما لكونه أقدم جامعة في العالم ونقلت عنه صحيفة (مصر الفتاة) قوله "إن الأزهر ليس مكاناً للعلم فقط وإنما وسيلة المجتمع المصري في الحفاظ على القرآن الكريم والسنة ومختلف علوم الدين واللغة العربية وحول إصلاح الأزهر قال أحمد حسين "فلنجدد في الأزهر من الكليات لشتى العلوم والمعارف وننشئ فيه كليات الطب والهندسة وسيخرج من أزهركم بإذن الله المخترع والمكتشف ولن يكون أبداً حال طلاب الأزهر الغد مثلما اليوم"(٣).

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٤٠/١/٨ (وهؤلاء طلبة الشريعة يطلبون أن يكونوا ضباطاً احتياطيين)، ص٨.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٤١/١/٦ (دراسة اللغة الصينية في الأزهر، محمد عبدالكافي)، ص٧.

(٣) مصر الفتاة: ١٩٤٨/٤/٥ (الأزهر في رحاب مصر الفتاة)، ص٤، ٥.

• الهجوم على موقف حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) من قضية إصلاح الأزهر:

وعقب تولي الشيخ عبدالمجيد سليم مشيخة الأزهر عام ١٩٥٠ عاودت صحيفة (مصر الفتاة) حديثها عن قضية إصلاح الأزهر مؤكدة على ضرورة أن يكون القرار الأول الذي يتخذه شيخ الأزهر الجديد هو تشكيل لجنة لإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، وتأكيداً على ذلك طالبت صحيفة (مصر الفتاة) بضرورة أن يكون لدى حكومة الوفد الرغبة الحقيقية في إصلاح الأزهر وألا تتخذ من قضية إصلاح الأزهر وتشكيل اللجان الخاصة بذلك وسيلة للدعاية السياسية لها"[١].

وفي عام ١٩٥١ حين اضطربت الأوضاع داخل الأزهر وثارت ثائرة علمائه ومدرسي المعاهد الدينية بسبب عدم إجابة مطالبهم الخاصة بمساواتهم بزملائهم بوزارة المعارف في الترقيات والتعيينات والمرتبات، اتخذت صحافة مصر الفتاة من هذه الأحداث ذريعة للهجوم على وزارة المعارف الوفدية ووزيرها طه حسين حين اتهمته بأنه أول من يسعى للقضاء على التعليم الديني بالأزهر والمعاهد التابعة له، وتعجبت صحيفة (مصر الفتاة) من تباطؤ وزارة المعارف في إجابة مطالب الأزهريين والتي هي من وجهة نظر الصحيفة "حق لا يجب أن يتنازل عنه الأزهريون، وألا تتخاذل في إعطائه لهم حكومة الوفد"[٢].

ثم توجهت الصحيفة بخطابها إلى وزير المعارف طه حسين مطالبة إياه بأن ينظر لقضية إصلاح التعليم الأزهري باعتبارها قضية تعليمية هامة مثل باقي القضايا والتي توليها الوزارة اهتماماً كبيراً، وأضافت مصر الفتاة أن أي إصلاح تستهدفه وزارة المعارف لن يحقق الأهداف المطلوبة منه، طالما بقى الأزهر على حاله دون تطوير"[٣].

ورأت (مصر الفتاة) أن الفيصل الحقيقي في ذلك سيكون في وجود رغبة حقيقية لدى وزارة المعارف في إصلاح التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، وأشارت الصحيفة إلى أن عدم الاهتمام بقضايا التعليم الديني لن يكون له إلا نتيجة واحدة ألا وهي "بقاء نصف المجتمع معطل دون أن يساهم بشكل فعال في بناء وتشكيل قوة المجتمع"[٤].

---

(١) مصر الفتاة: ١٩٥٠/١٠/١٦ (حكومة الوفد وإصلاح الأزهر)، ص٣.

(٢) مصر الفتاة: ١٩٥١/١/١٧ (ثورة الأزهريين وموقف حكومة الوفد)، ص٦.

(٣) مصر الفتاة: ١٩٥١/١/٢١ (وزارة المعارف لا تريد إصلاحاً للأزهر)، ص٣.

(٤) مصر الفتاة: المصدر السابق.

(٣) صحافة الإخوان المسلمين:

• جماعة الإخوان المسلمين تشكل لجنة للمطالبة بإصلاح التعليم الديني ١٩٣٥:

وكان من وجهة نظر الصحافة المعبرة عن جماعة الإخوان المسلمين أن أولى خطوات إصلاح التعليم الديني تكمن في الاهتمام بتدريس الدين في المدارس ولذلك توجهت مجلة (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية بخطاب مفتوح إلى وزير المعارف العمومية محمد حلمي عيسى (في حكومة توفيق نسيم الثالثة عام ١٩٣٥) مطالبة إياه بجعل الدين الإسلامي مادة أساسية في التعليم العام وأن يكون الامتحان فيه إجبارياً مثل باقي العلوم، وأوضحت (الإخوان المسلمين) ما للعلوم الدينية من حسن تأثير في النفوس مؤكدة على أن ذلك سيساهم في تخريج موظفين مخلصين للحكومة والأمة وقادرين على حفظ أموالها ومنع عمليات الفساد كالرشوة والاختلاس وكذلك الوقوف في وجه كل الرذائل الناجمة عن انتشار الفوضى والضلال في الدواوين الحكومية وعبرت الصحيفة عن ذلك قائلة "فلسنا مغالين في هذا الطلب لأن المدنية الأوربية الحالية تعتبر الدين علماً أساسياً ولا يصح أن يكون الإسلام عندنا أقل اعتباراً من غيره عند غيرنا"[١].

وحين قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأليف لجنة للمطالبة بإصلاح التعليم الديني اهتمت مجلة (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية بنشر أهم المناقشات التي دارت بداخلها حول هذا الموضوع، حيث ذكرت أن أهم الأسباب التي تقف وراء عدم تدريس الدين في المدارس وجعله مادة أساسية هي تلك الفكرة التي تسيطر على عقول رجال وزارة المعارف والخاصة بضرورة السعي لإبعاد العنصر الديني عن التعليم المصري حتى تكون المدارس علمانية فقط، ونفت الصحيفة ما يدعيه البعض من أن وجود دينيين مختلفين في المجتمع المصري (إسلامي/ مسيحي) يحول دون جعل الدين مادة أساسية في المدارس حين قالت "يمكن جعل الدين مادة أساسية بشرط ألا تجمع درجاتها مع بقية المواد وحتى لا يتوقف عليها ترتيب الطالب"[٢].

واستمراراً في تأكيد صحافة الإخوان المسلمين على أهمية الفكرة الخاصة بتدريس الدين في المدارس ذكرت (الإخوان السلمين) أن الفريق الأكبر من المتعلمين المصريين ينقصهم الوازع الخلقي والديني وهو ما اصطلحت عليه الصحيفة (الضمير الديني) والذي بدونه في أي بلد ستسير لا محالة إلى الانحلال والفناء وهي تلك الوظيفة الهامة التي رأت الصحيفة على الأزهر ضرورة القيام بها وعلى حد

---

(١) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٥/٥/٢١، (خطاب مفتوح بشأن التعليم الديني إلى حضرة صاحب المعالي وزير المعارف)، ص٣١، ٣٢.

(٢) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٥/٥/٢٨ (لجنة للمطالبة بإصلاح التعليم الديني بجمعية الإخوان المسلمين)، ص١٢، ١٨.

تعبيرها "فلابد وأن يكون للأزهر موقف واضح إزاء ذلك فهذا فرض عين من خلال تعليم الدين في المدارس المصرية، فيبذل الجهد لجعله مادة أساسية في مدارسنا"(١).

* مذكرة جماعة الإخوان المسلمين والخاصة بإصلاح التعليم الديني ١٩٣٥:

وفي يوليو ١٩٣٥ نشرت مجلة (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية نص المذكرة التي رفعها المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إلى شيخ الأزهر، متضمنة أهم مقترحاته لإصلاح التعليم الديني وذلك حين طالب من خلالها بضرورة العناية باختيار المواد التي يتم تدريسها في الأزهر وكذلك تحرير المناهج الأزهرية من تقليد غيرها من المناهج والاقتصار في دراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية على ما ينفع خريجي الأزهر ويحتاج إليه في حياته العملية ونقلت عنه الصحيفة تأكيده على "ضرورة أن يكون مدرسو العلوم الحديثة والرياضة وكذلك اللغات الأجنبية ممن يميلون بطبيعتهم إلى البيئة الأزهرية"(٢).

وفي العدد التالي نشرت الصحيفة تعليقها على هذه المذكرة مؤيدة لكل ما جاء فيها حين ذكرت (الإخوان المسلمين) أن أهم ما جاء في هذ المذكرة هي تلك الدعوة التي تبناها المرشد العام للإخوان المسلمين حول ضرورة العناية بالمناهج الأزهرية ورعايتها بالفحص والتدقيق، وكذلك مطالبته بالتوسع في إيفاد البعثات الأزهرية إلى الخارج وتحقيقاً لهذه المطالب اقترحت (الإخوان المسلمين) الأسبوعية تأليف مجموعة من اللجان الفنية تكون مهمتها تنقيح الكتب الأزهرية وانتقاء ما يصلح منها لتخريج طالب قادر على مواجهة متطلبات الحياة، كما أكدت الصحيفة على ضرورة أن يتمتع الأزهر بالاستقلال لضمان نجاح ذلك وعلى حد تعبيرها "بقيت بعد ذلك مسألة تبعية الأزهر وكل ما نرجو أن يلاحظه أولو الأمر فيها وجوب استقلال الأزهر استقلالاً تاماً عن مهاب الزوابع والأعاصير وإبعاده كل الإبعاد عن التورط في الشئون السياسية"(٣).

كما نشرت الصحيفة رأياً لحسن البنا حول إصلاح الأزهر وذلك حين طالب بضرورة تحديد المهام التي يقوم بها الأزهر قبل الدخول في قضايا خلافية حول إصلاحه والتي حددها البنا في قيامه بتعليم المسلمين أحكام الإسلام وكذلك نشر وتعميم الدعوة الإسلامية بين غير المسلمين (نشر الإسلام) وأضاف البنا أنه ولذلك لابد وأن يكون إصلاح الأزهر قائماً على أساس الوصول إلى أداء هذه المهمة حق الأداء وذلك عن طريق تقوية الطلبة إلى أقصى حد في علوم الدين وتحديد الغايات منها وتجهيزهم بكل المعدات اللازمة للمعلم الداعية، على حد تعبير البنا والذي قال "إن الأزهر وبحكم نشأته وتاريخه مطالب

---

(١) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٦/٥/٥ (رسالة الأزهر في القرن العشرين)، ص٨،٩.

(٢) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٥/٧/٩ (في الإصلاح الأزهري، صورة المذكرة التي رفعها إلى فضيلة شيخ الأزهر المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا)، ص٧، ١٠.

(٣) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٥/٧/١٦ (مذكرة تفسيرية لمقترحات المرشد العام للإخوان المسلمين)، ص١٠.

بأن يخرج للناس علماء متفوقين في دراسة علوم الدين وكذلك تكون لديهم القدرة على فهم علوم الدنيا، ثم تأتي أهمية أن يقوم عالم الأزهر بتحصين عقله بكل مشتملات التراث الديني والعلمي والخلقي"(١).

• التأكيد على أهمية قيام الأزهر بوظيفة البحث العلمي ١٩٣٦:

ورأت صحافة الإخوان المسلمين كذلك أن القيام بالبحث العلمي يعد من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الأزهر ولذلك نبهت صحيفة (الإخوان المسلمين) إلى خطورة أن يقف الأزهر مكتوف الأيدي إزاء البحوث العلمية والتي يقوم بها الغرب حول الإسلام باعتبارها تدعيماً لروحه الاستعمارية ولمواجهة ذلك قالت الصحيفة "وقد أضحى من المتعين على الأزهر أن يؤلف لجنة من العلماء البارزين يقتصر عملها على دراسة ما كتب سابقاً عن الإسلام ومتابعة ما يكتب الآن وتتولى دحض جميع المعادي منها بصورة قوية مانعة"(٢).

كما أشارت الصحيفة إلى أن أولي خطوات مواجهة الأفكار المعادية للإسلام هي قيام الأزهر بالبحث العلمي لشرح وتفسير تعاليم الدين الإسلامي ومواجهة كل الأطروحات المعادية له"(٣).

*** قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦:**

وحين أصدرت حكومة الوفد قانون الأزهر رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٦ تزعمت صحافة الإخوان المسلمين جبهة الهجوم على هذا القانون باعتباره خطوة للوراء على طريق إصلاح التعليم الديني بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، وتدعيماً لذلك تعجبت صحيفة (الإخوان المسلمين الأسبوعية) من أن ينص القانون على "إلغاء تدريس بعض المواد الحديثة في القسمين الابتدائي والثانوي، بعد أن أجمعت مختلف الآراء على أنها أول خطوة هي إصلاح التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية التابعة له"(٤).

وحول نفس المعنى أشارت الصحيفة إلى أن القانون بدلاً من أن يتناول القوانين السابقة والخاصة بالتعليم الديني بالتهذيب والتعديل، يقوم بإلغائها وكأنه لا يمكن إصلاح التعليم الديني دون هدم ما تحقق له سابقاً من التعديل والتطوير.

واتخذت صحافة الإخوان المسلمين من هذا القانون ذريعة للهجوم على سياسة حكومة الوفد من قضية إصلاح التعليم الديني وذلك حين قالت (جريدة الإخوان المسلمين) الأسبوعية "وهكذا كان دائما حال

---

(١) جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٥/٧/٢٣ (في الإصلاح الأزهري، حسن البنا)، ص٣، ١٠.

(٢)جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٦/٤/٢٨ (رسالة الأزهر في القرن العشرين، محمد افندي فتح الله)، ص١٢، ١٣.

(٣)جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: المصدر السابق.

(٤)جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية: ١٩٣٦/٦/١٣ (قانون الأزهر وإصلاح التعليم فيه)، ص٣، ٧.

حكومة الوفد من الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، فالسعي إلى إحكام السيطرة على الأزهر والقضاء على استقلاليته دون النظر إلى إصلاحه، غالباً ما تكون سياسة الوفديين تجاه التعليم الأزهري"(١).

*** الهجوم على موقف حكومة الوفد (١٩٤٢- ١٩٤٤) من قضية إصلاح الأزهر:**

كذلك وحين قررت حكومة الوفد إلغاء الاحتفال بالعيد الألفي للأزهر عقب الخلافات التي وقعت بين القصر وحكومته والوفد والسابق الإشارة إليها، واصلت صحافة الإخوان المسلمين هجومها على موقف الحكومة الوفدية من الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، حيث اعتبرت صحيفة (الإخوان المسلمين) أن هذا القرار جاء ليكون بمثابة استكمال لسياسات حكومة الوفد الخاطئة تجاه الأزهر الشريف وأضافت "أنه بدلاً من أن تسعى حكومة الوفد لإصلاح التعليم الديني والاهتمام بشئونه تعطل احتفالية عالمية به، وذلك استمراراً في محاولتها للقضاء على الأزهر كمؤسسة تعليمية ودينية"(٢).

*** الهجوم على قرار الحكومة الوفدية برفض قبول الأزهريين في الكليات الحربية:**

كذلك وفي عام ١٩٤٢ حين قررت وزارة المعارف الوفدية إغلاق المدرسة الحربية في وجه خريجي الأزهر بدعوى عدم إلمامهم بالعلوم الحديثة وكذلك اللغات الأجنبية التي تؤهلهم للالتحاق بهذه المدرسة، أشارت مجلة (الإخوان المسلمون) النصف شهرية إلى عدم اتباع وزارة المعارف الوفدية ووزيرها نجيب الهلالي قواعد العدل والموضوعية في قرارها هذا ودللت الصحيفة على صحة رأيها حين ذكرت أن الأزهر يسعى لإصلاح نفسه عن طريق تدريس العلوم الحديثة بداخله وكذلك اللغات الأجنبية مما يؤهل خريجيه للالتحاق بمختلف أنواع التعليم وطالبت (الإخوان المسلمون) النصف شهرية وزارة المعارف بتوضيح أوجه النقص التي تراها في خريجي الأزهر مما يمنعهم من الالتحاق بالمدرسة الحربية وذلك حتى يسرع الأزهريون في علاجها والتخلص منها، ورأت الصحيفة أن خريجي الأزهر أولى بالالتحاق بالمدرسة الحربية وبررت ذلك قائلة "إن الأزهري أفضل من يضم إلى المدرسة الحربية، فإن من تغلغلت في نفسه العقيدة الدينية (وهي أوفر عند الأزهري من غيره)، فإنه يفضل الموت مع الإيمان على الفرار مع الشرك إذ لابد من الوازع الديني خلف الجنود ولا يكون ذلك إلا بين الجدران الأزهرية"(٣).

---

(١) الأخوان المسلمون النصف شهرية: المصدر السابق.

(٢)الأخوان المسلمون النصف شهرية: ١٩٤٢/٣/١٦ (حكومة الوفد والاحتفال بالعيد الألفي للأزهر)، ص٧.

(٣)الأخوان المسلمون النصف شهرية: ١٩٤٢/١٠/٦ (الأزهر الشريف والمدرسة الحربية، بقلم منصف)، ص١٢، ١٣.

*** الدعوة لإنشاء نقابة لخريجي الأزهر ١٩٤٣:**

وأشارت مجلة (الإخوان المسلمون) النصف شهرية أنه ومع العصر الحديث وتطور المجتمعات ظهرت الحاجة إلى أن تتجمع كل الفئات الفنية والأدبية والعلمية في نقابات تدافع عن حقوقها وتدعم مصالحها، ونظراً لأن الأزهريين من أكثر الفئات التي تتعرض للظلم عن طريق عدم مساواتهم بحملة الشهادات الأخرى كما رأت مجلة (الإخوان المسلمون) النصف شهرية والتي تعجب أنه وعلى الرغم من ذلك لم يسع الأزهريون إلى تكوين نقابة تحمى حقوقهم متسائلة "فهل لنا أن ننادي بتكوين نقابة للأزهريين في عهد يتوج تاريخه بأستاذية المراغي المصلح الذي يقدر الكرامة ويعرف قيمتها"[١].

*** تقرير لجنة وزارة المعارف الوفدية والخاص بإصلاح التعليم الديني ١٩٤٤:**

وحين قامت وزارة المعارف الوفدية في عام ١٩٤٤ بنشر التقرير الخاص بها حول إصلاح التعليم الديني والذي أكدت فيه على ضرورة الاهتمام بإصلاح هذا النوع من التعليم لما له من أهمية كبرى في تنمية الروح الخلقي والعلمي لأبناء الأمة المصرية، نجد أن صحافة الإخوان المسلمين اهتمت بمناقشة ما جاء في هذا التقرير حيث أكدت مجلة (الإخوان المسلمون) النصف شهرية على أن هذا التقرير يعد ثورة فكرية إصلاحية على النظم البالية في التعليم الأزهري بما يوضح اهتمام وزارة المعارف بشئون التعليم الديني والذي ترددت منه الشكوى عالياً في الآونة الأخيرة كما ذكرت الصحيفة والتي طالبت بأن يكون الدين عنصراً أساسياً في كل التعاملات الإنسانية وكذلك أن يكون محوراً لهذه التعاملات وليس فقط قصر تدريسه على المدارس وأن يكون الدين الإسلامي روح التعامل بين المصريين وأضافت الصحيفة مبررة ذلك "بأنه يرسم أفضل أساليب للحياة العلمية والعملية"[٢].

وتأكيداً على ذلك انتقدت الصحيفة أن يتركز اهتمام وزارة المعارف على تطوير برامج التعليم الأجنبي الغربي، دون الاهتمام بالنظر إلى تطوير التعليم الديني والارتقاء بمستواه خصوصاً في مرحلته الأولية والتي يبدأ من عندها تربية النشء الجديد والسعي به في مجالات الحياة المختلفة وطالبت الصحيفة بذلك قائلة "وعن طريق ذلك نكون قد أنشأنا جيلاً قام تعليمه على أساس من القرآن الكريم ولمن شاء من الأطفال أن يتخذ سبيله للمدارس المدنية، فليفعل مزوداً بأحسن الأسلحة ومن يشاء أن ينقطع للفلاحة والصناعة فليفعل"[٣].

---

(١)الأخوان المسلمون النصف شهرية: ١٩٤٣/٤/١٤ (الأزهر والأزهريون، كامل عجلان)، ص٥.

(٢)الأخوان المسلمون النصف شهرية: ١٩٤٤/٤/٢٢ (إصلاح التعليم، حول تقرير معالي وزير المعارف المصرية، المرشد العام)، ص٣، ٤، ١٧.

(٣)الأخوان المسلمون النصف شهرية: ١٩٤٤/٥/٩ (منزلة التعاليم الدينية من مناهج التدريس، عبدالقوي أحمد باشا)، ص٥.

• الدعوة لإنشاء إدارة اجتماعية للمعاهد الأزهرية ١٩٤٦:

وفي عام ١٩٤٦ تقدمت وزارة الشئون الاجتماعية باقتراح ينص على ضرورة أن تهتم الجامعات المصرية وفي مقدمتها الجامعة الأزهرية بالدراسات الاجتماعية.

وتعقيباً على ذلك أكدت صحافة الإخوان المسلمين على أن الجامعة الأزهرية أولى الجامعات المصرية بهذه المهمة لقربها الشديد من المجتمع المصري ولهذا اقترحت مجلة (الإخوان المسلمون) النصف شهرية إنشاء إدارة اجتماعية على نمط إدارة مراقبة النشاط المدرسي في وزارة المعارف، بحيث تقوم بتنظيم الأنشطة الثقافية والاجتماعية بين المعاهد الأزهرية وأضافت الصحيفة أنه على الأزهر أن يوكل إلى رئيس هذه الإدارة كذلك مهمة العناية بالمكتبات في المعاهد والكليات الأزهرية"[١].

*** الهجوم على الدعوة الخاصة بإلغاء المعاهد الدينية ١٩٤٧:**

وفي عام ١٩٤٧ حين تبنى بعض المثقفين المجتمعين في مؤتمر التعليم (والذي عقد في الجمعية الجغرافية الملكية)، الدعوة إلى إلغاء المعاهد الدينية على اعتبار أنها تكرار للتعليم الأميري بما يتعارض مع مسيرته كما اعتبروا أن وجود هذه المعاهد الدينية يؤدي إلى ثنائية تعليمية بما يضر بمستقبل التعليم المصري، نجد أن صحافة الإخوان المسلمين وكرد فعل لهذه الدعوة تبنت جبهة الهجوم على هذا الاقتراح حين ذكرت أن هذه الدعوة تسعى للقضاء على التعليم الديني بأكمله وليست المعاهد فقط كما نفت ما ادعاه البعض من أن إلغاء المعاهد الدينية لن يضر بكليات الأزهر على أساس أن التعليم الأميري كما يؤهل النشء لأن يدخلوا أية كلية من كليات جامعة فؤاد وفاروق، فهو كذلك يؤهلهم للالتحاق بكليات الجامعة الأزهرية، وبررت صحيفة (الإخوان المسلمون) اليومية اليومية نفيها هذا بأن إلغاء المعاهد الدينية يعد نوعاً من تهيئة الجو تمهيداً للمناداة بإلغاء الكليات الأزهرية على حد تعبير الصحيفة "فإن المعاهد والكليات وحدة لا تتجزأ والمعاهد من هذه الوحدة بمثابة جذع الشجرة والكليات بمثابة الأغصان وحقاً إن الأغصان هي التي تقدم الثمرة لكن لا قوام لها بدون الجذع وبالتالي فإن الدعوة إلى إلغاء المعاهد هي دعوة إلى اجتثاث الشجرة من أصلها"[٢].

*** الهجوم على موقف وزارة المعارف الوفدية من مطالب الأزهريين عام (١٩٥٠/ ١٩٥١):**

وخلال فترة حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) والتي تولى فيها طه حسين وزارة المعارف تقدم الأزهريون أساتذة وطلاباً بالعديد من المقترحات الخاصة بمساواتهم بزملائهم من خريجي وزارة المعارف في الوظائف والترقيات والمرتبات واهتمت صحافة الإخوان المسلمين بتبني المطالب التي تقدم

---

(١) الأخوان المسلمون النصف شهرية: ١٩٤٦/١/١٢ (غايات التعليم وأهدافه محمد عبدالله فوده)، ص٦.

(٢) الإخوان المسلمون اليومية: ١٩٤٧/٤/١٦، نقلاً عن شعيب الغباشي، مصدر سابق، ص٣٨١، ١٨٢.

بها الأزهريون واعتبرتها حقاً من حقوق الأزهريين "والذين أصبحوا على نفس القدر من التطور والتـأهيل بما يمكنهم من المساواة مع زملائهم من خريجي وزارة المعارف"[١].

فأشارت صحيفة (المباحث القضائية) إلى أن السبب في عدم إجابة مطالب الأزهريين هـو تلكـؤ وتباطؤ وزارة المعارف الوفدية في تحقيق هذه المطالب وأشارت إلى أن الوفد لا يهتم بشئون الأزهـر إلا بسبب منصب يسعى إليه ولكسب المزيد من المؤيدين من أبنائه، أما فيما عدا ذلك فلا يهتم الوفد بمطـالب الأزهريين وأضافت (المباحث القضائية) أنه لو كانت هناك رغبة حقيقية من وزارة المعارف الوفدية فـي إصلاح الأزهر لكانت الأسبق في الاستجابة لمطالب الأزهريين تحقيقاً لتطويره وتحديثه.

وتأكيداً على أحقية الأزهريين في المطالب التي تقدموا بها نشرت الصحيفة نص العريضـة التـي توجه بها مدرسو المعاهد الدينية إلى وزارة المعارف والتي جاء فيها "لقد أصبح من الضـرورة مسـاواة الأزهريين مع باقي خريجي مدارس وزارة المعارف في الوظائف والترقيات والمرتبات، بمـا يدعـم دور التعليم الديني في النهوض بالمجتمع والذي لن يتحقق إلا بمساهمة كلٍّ من التعليمين الديني والمدني"[٢].

---

(١) المباحث القضائية: ١٩٥١/١/١٦ (موقف وزارة المعارف من مطالب الأزهريين)، ص٦.

(٢) المباحث القضائية: ١٩٥١/١٠/٢٢، (نص العريضة التي تقدم بها مدرسي المعاهد الدينية إلى وزارة المعارف)، ص١.

ثالثا: صحيفة (الأهرام) المستقلة:

وحين قررت حكومة الوفد الأولى عام ١٩٢٤ تشكيل لجنة لإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له رحبت الصحيفة بهذا القرار باعتباره خطوة ضرورية نحو إصلاح حقيقي للتعليم الديني في مصر وطالبت (الأهرام) حكومة الوفد بأن تضع نصب أعينها مختلف المشاكل التي يعاني منها الأزهريون أساتذة وطلابا وذلك "حتى تؤتي لجنة إصلاح الأزهر ثمارها بما يتفق ورغبة حكومة الوفد الصادقة في إصلاح شئون التعليم الديني"(١).

ولتحديد أهم المشاكل التي تواجه الأزهريين وتحت إمضاء "أزهري" عرضت صحيفة (الأهرام) للمشكلات الخاصة بطلاب الأزهر (مثل مناهج التدريس ونظمها) وكذلك المشكلات الخاصة بالأساتذة (مثل الترقيات والتعيينات والمرتبات).

واستبشر هذا "الأزهري" خيرا بالقرار الذي اتخذته حكومة الوفد حين بدأت عهدها بالسعي جديا نحو إصلاح التعليم الديني بما يعد دليلا صادقا على الرغبة الحقيقية لدى حكومة الوفد للارتقاء بالتعليم الديني ليكون على قدم المساواة مع باقي أنواع التعليم الأخرى"(٢).

*** لجنة زيور باشا لإصلاح الأزهر ١٩٢٥ (وضع المعاهد الدينية تحت إشراف الحكومة):**

وحين ألفت حكومة زيور باشا لجنة لإصلاح الأزهر رحبت صحيفة (الأهرام) بتأليف هذه اللجنة، حين ذكرت أن أولى الخطوات الجادة والتي يجب أن تقرها هذه اللجنة هي تحديد الغرض من إصلاح الأزهر، وطالبت (الأهرام) بألا تتأثر تلك اللجنة ببعض المعترضين على تأليفها حين أكدت على أن هذا الاعتراض هو نفس الاعتراض الذي واجهته لجان إصلاح السوربون حين كان أكبر كلية دينية، ثم أخذت العلوم الحديثة تتسرب إليها شيئا فشيئا، حتى انقلب نظامها الأولى تدريجيا وحلت كلية الآداب محل الكلية الدينية.

وأشارت (الأهرام) إلى أن الأزهر ليس أمامه إلا الإصلاح أو البقاء كما هو وعبرت عن ذلك قائلة "فنحن بين أمرين، أما أن نكتفي بإنشاء كراسي للعلوم الدينية في كلية الآداب بالجامعة المصرية وأما أن نجعل الأزهر كلية آداب ثانية فيجب العمل على إصلاح الأزهر والقضاء على روح الجمود التي تزال في بعض نواحيه"(٣).

---

(١) الأهرام: ١٩٢٤/١٢/٢٤ (لجنة إصلاح الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له)، ص١.
(٢) الأهرام: ١٩٢٤/١٢/٢٦ (الإصلاح مطلب ضروري للأزهريين (أساتذة وطلابا، أزهري)، ص٣، ٦.
(٣) الأهرام: ١٩٢٥/١٠/١٣ (إصلاح الأزهر، لأستاذ جليل)، ص١.

وكما هو واضح أن صحيفة (الأهرام) وعلى الرغم من اتباعها لسياسة الاتزان والهدوء في معالجة مختلف القضايا إلا أنها هنا خرجت عن هذه السياسة حين عرضت لبعض الآراء التي تطرفت في الدعوة إلى إصلاح الأزهر لدرجة وصلت فيها لحد المطالبة بتحول الأزهر إلى جامعة مدنية مثلما حدث في السوربون. ومع ذلك فإن (الأهرام) لم تكن تعني المعنى الذي نشرته حرفياً وإنما جاء ذلك من قبيل حرصها الشديد على ضرورة إصلاح التعليم الديني خصوصاً وأن هذا الرأي جاء في إطار رد صحيفة (الأهرام) على الاتجاهات الرافضة لتشكيل لجنة زيور لإصلاح التعليم الديني والتي أيدت (الأهرام) تشكيلها.

* صحيفة الأهرام تتبنى مطالب الأزهريين في الإصلاح ١٩٢٥:

وفي أواخر عام ١٩٢٥ اهتمت (الأهرام) بنشر المذكرة التي رفعها طلاب الأزهر فيما يتعلق بإصلاح الأزهر، ونقلت عنهم الصحيفة مطالبهم الخاصة باعتبار الأزهر الشريف جامعة كبرى تتكون عناصرها من المعاهد الدينية الموجودة آنذاك ومدارس القضاء الشرعي ودار العلوم والمعلمين الأولية، كما نقلت تأكيدهم على ضرورة أن يكون لتلك الجامعة سلطة الإشراف على جميع ما يختص بتعليم الدين واللغة العربية، كما حددت تلك المذكرة باقي مطالب الأزهريين على حد قولهم "إننا نطالب بالمساواة الفعلية بين حاملي شهادات الأزهر ونظرائهم من حاملي شهادات وزارة المعارف في الميزانية والمرتبات والترقيات، كذلك لابد من التأكيد على الاهتمام بإرسال البعثات العلمية إلى الجامعات الأوروبية لدراسة العلوم التي تناسب التعليم في الأزهر"[١].

وفي نفس العدد نشرت الصحيفة شكوى أحد طلاب الأزهر من عدم الاهتمام بالتعليم الديني، والذي تساءل من خلالها عن جدوى التحاق الطلاب بالتعليم الأزهري وتعجب صاحب الشكوى من أن يكون الهدف من التعليم الديني في مصر هو تخريج علماء دين يوحدون الله ويقبعون في بيوتهم زهاداً عاكفين على الصلاة والعبادة، وهذا ما رفضه طالب الأزهر قائلاً "إن الأزهر يجب أن يتحول إلى جامعة عصرية تعلم فيها العلوم جميعاً، وأن علم الدين يجب أن يكون علماً عالياً كالطب والهندسة والحقوق، تخصص له كلية يدخلها الطالب بعد أن ينتهي من دراسته الابتدائية والثانوية"[٢].

* إقرار سلطة البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية ١٩٢٧:

وفي يوليو ١٩٢٧ حين تقرر وضع المعاهد الدينية تحت إشراف البرلمان، رأت (الأهرام) أن تلك الخطوة هي البداية الحقيقية لإصلاح الأزهر واعتبرت أن المناقشات التي دارت في البرلمان المصري

---

(١) الأهرام: ١٩٢٥/١٢/١١ (المذكرة التي رفعها الأزهريين، حول إصلاح الأزهر)، ص٣.

(٢) الأهرام: المصدر السابق.

تمهيداً لإصدار هذا القرار، لم تأت هباءاً طالما انتهت إلى هذا القرار الصائب على حد ذكر الصحيفة والتي أضافت أنه بذلك يمكن مد سلطة البرلمان على كافة بنود ميزانية الأزهر وعبرت عن ذلك قائلة "وبذلك تقرر أن يجري في شأن ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية وحسابها الختامي ما يجري على ميزانية الدولة من أحكام دستورية ومن ثم تخضع لإشراف البرلمان ومراقبته"(١).

وأضافت الأهرام أن المناقشات والخلافات التي دارت في البرلمان حول هذا القرار إنما جاءت نتيجة رغبة البعض في فصل الأزهر تدريجياً عن باقي الأمة وقصر هدفه في تعليم الدين دون غيره، غير أن الصحيفة رأت أن علاج مشكلة الأزهر وإصلاحه لا تكون أبداً بتحويله إلى هيئة منعزلة عن باقي المجتمع وإنما يكون بوضعه تحت إشراف البرلمان حتى يكون استعمال الملك لسلطته على الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس الوزراء فعالة وناجحة.

* إنشاء تخصص الوعظ والإرشاد في الأزهر ١٩٢٨:

في عام ١٩٢٨ أجرت (الأهرام) حديثاً صحيفاً مع شيخ الأزهر (المراغي) وذلك بمناسبة افتتاحه لتخصص الوعظ والإرشاد بالأزهر والذي اعتبره بداية فاتحة خير في تطوير الأزهر وسعيه المستمر نحو التجديد والتطوير وعدم الوقوف على أمجاد الماضي كما أشار المراغي إلى أنه يسعى بشكل جاد في إقناع محمد محمود رئيس الوزراء بضرورة توفير فرص عمل لخريجي هذا القسم الناشئ عن طريق قيامه بتعيينهم في مختلف وزارات الدولة ونقلت (الأهرام) عن شيخ الأزهر قوله "أن الجامعة الأزهرية مازالت منذ إنشائها منهلاً عذباً يرده أبناء المسلمين على اختلاف أقطارهم وتباين لغاتهم واتجاهاتهم وما ردت طالباً لجنسيته، وربما يكون إنشاء هذا القسم أصدق دليل على ذلك والذي سيضم إليه مختلف الطلاب من كل الأقطار العربية والشرقية"(٢).

* تفجر المظاهرات داخل الأزهر عام ١٩٣٢:

وفي عام ١٩٣٢ حين تفجرت المظاهرات داخل الأزهر حول قضية الزي الذي يجب أن يرتديه الأزهريون وهل يكونوا مطربشين أم معممين؟! تعجبت صحيفة (الأهرام) من أن يضيع الأزهر وقته في الخلاف حول مثل هذه القضايا الفرعية، وألا يلتفت لقضايا أخرى رئيسية في صميم التعليم الأزهري وأضافت (الأهرام) أنه حين يتم حل قضية الصراع بين القديم والحديث في الأزهر سوف تختفي هذه المظاهرات والتي رأت (الأهرام) أن حلها سيكون عن طريق توحيد الثقافتين الشرقية والغربية داخل

(١) الأهرام: ١٩٢٧/٧/٢٣ (إقرار سلطة البرلمان في الإشراف على المعاهد الدينية)، ص٣.

(٢) الأهرام: ١٩٢٨/٦/١٢ (حديث مع الأستاذ الأكبر فضيلة شيخ الأزهر لمناسبة افتتاح تخصص الوعظ والإرشاد)، ص١.

الأزهر بتدريس اللغات الأجنبية بداخله وعبرت عن رأيها ذلك قائلة "أن الأزهر في حاجة إلى إدخال عناصر التجديد على الدراسة بداخله مع بقائها دينية، كذلك ضرورة الاهتمام بدراسة بعض اللغات الأجنبية كما في المعاهد الدينية في الخارج والتي لم تمنعها صبغتها الدينية من تلقي مختلف العلوم"[١].

ورفضت الأهرام فكرة أن يتم التقليل من أهمية وقيمة الأزهريين بسبب زيهم المعمم مشيرة إلى ما كان للأزهر وطلابه من دور كبير في النهوض بالمجتمع وكذلك في تخريج فطاحل العلم والأدب ممن كان لهم دور مهم في الحركة الوطنية، كذلك طالبت الصحيفة بألا يتم النظر إلى الأزهر باعتباره حجر عثرة في سبيل تطور المجتمع المصري مؤكدة على دوره الكبير في هذا التطوير.

* مظاهرات الأزهريين عام ١٩٣٥:

وفي عام ١٩٣٥ اضطربت الأوضاع داخل الأزهر مرة أخرى بسبب تفجر مظاهرات الأزهريين وذلك احتجاجا على عدم إجابة مطالبهم في إصلاح الأزهر وكذلك عدم مساواتهم بخريجي باقي الشهادات الأخرى وتعقيبا على ذلك نشرت (الأهرام) نص الكلمة التي توجه بها "محمد توفيق نسيم رئيس الوزراء إلى اتحاد الجامعة الأزهرية والازهريين مطالبا إياهم بالتزام الهدوء والنظام وأن يتركوا الأمر للحكومة والعودة للدراسة، وعلى الرغم من تأييد الصحيفة لهذا المطلب إلا أنها لم تغفل حق الأزهريين في إجابة مطالبهم قائلة "ولكننا نسأل دولة رئيس الحكومة أن يولي مسألة الأزهر ما هي جديرة به من العناية حتى يصل إلى الحل الموفق"[٢].

* تأليف لجنة تعديل قانون الأزهر رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ (١٩٣٥):

وفي سبتمبر ١٩٣٥ قام (المراغي) شيخ الأزهر بتأليف لجنة من المعاهد الدينية وذلك لإدخال مجموعة من التعديلات العلمية والإدارية على قانون الأزهر رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وبخاصة فيما يتعلق بإباحة قيام مجلس الأزهر بفصل العلماء والمدرسين دون عرضهم على مجالس تأديب، وذلك مما أثار غضب الأزهريين فقامت المظاهرات داخل الأزهر، وعلى أثر ذلك أجرت (الأهرام) حديثا مع شيخ الأزهر والذي اعتبر أن هذا التعديل والذي أباح لمجلس الأزهر فصل العلماء والمدرسين داخل الأزهر دون عرضهم على مجلس تأديب، ليس فريدا أو جديدا من نوعه وذلك حين ذكر أن له نظائر في مجلس الأوقاف الأعلى، وأضاف أن هذا التعديل لم يوضع عبثا وإنما وضع لمصلحة العلماء ورعاية كرامتهم والتي أوضح المقصود منها قائلا "أن رعاية كرامة علماء الأزهر تتطلب في كثير من الأحوال وحتى

---

(١) الأهرام: ١٩٣٢/٨/٢٦ (قضية القديم والجديد في الأزهر والأزهريون بين الزي والثقافة، أحمد الصاوي محمد)، ص١.
(٢) الأهرام: ١٩٣٥/٣/١٢ (مسألتان مهمتان الردافة الملكية والأزهر)، ص١.

يكون من اللائق لهم، ألا يتم عرض عالم الأزهر على مجلس التأديب، حيث يجب ستر الأمور لمصلحته"[١].

ونقلت الأهرام هذا التصريح دون التعليق عليه والتي ترى الباحثة أن الهدف منه لم يكن سوى إحكام السيطرة على أساتذة الأزهر عن طريق التحكم في مصائرهم دون أن تكون هناك هيئة عليا يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بأساتذة الأزهر ومن هنا تشير الباحثة إلى عدم صحة ما أعلنه شيخ الأزهر من أن هذا التعديل الغرض منه صيانة كرامة علماء الأزهر، فالغرض الحقيقي من ذلك على العكس تماما، وهو نفس الرأي الذي أكدت عليه الصحافة الوفدية حين تعرضت لهذا القرار.

* وزارة المعارف الوفدية (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) وقضية إصلاح التعليم الديني:

وفي نوفمبر ١٩٤٣ حين نشرت وزارة المعارف الوفدية تقريرها الخاص بالدعوة إلى التوسع في التعليم ونشره حتى يمكن له مسايرة التطور العالمي والاتجاهات الحديثة في التعليم، أجرت صحيفة (الأهرام) حديثا مع وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي حول أثر التوسع في التعليم العام ونشره على التعليم الديني حيث نفى وزير المعارف أن يؤدي اتباع هذه الوسائل الحديثة في نشر التعليم العام إلى إهمال التعليم الديني وعبر عن ذلك قائلا "أنه أولى بمصر أن تهتم بالتعليم الديني وعباداته في مدارسها ولذلك فإن المعارف ستجعل من هذا الموضوع نصب عينها"[٢].

وأضاف وزير المعارف أن الاهتمام بشتى أنواع التعليم العام منها والديني هو النهج الذي تنتهجه وزارة المعارف لإصلاح التعليم وذلك دون أن يؤدي الاهتمام بنوع معين للتعليم للقضاء على نوع آخر وفي تعقيب لصحيفة (الأهرام) على هذا التقرير الخاص بوزارة المعارف عن سياسة التعليم الجديدة، نشرت الصحيفة رأيا للكاتب محمد زكي عبدالقادر والذي أشار فيه إلى أن ما تضمنه هذا التقرير من الاتجاهات الواضحة في إصلاح التعليم بمختلف أنواعه، إنما ينبئ عن فهم صحيح للتطورات التي شملت العالم في العصر الحديث وذلك حتى تتمكن من اللحاق بموكب الأمم المتحضرة المتطورة في السير إلى الأمام.

ورأى محمد زكي عبدالقادر أن أهم ما جاء في هذا التقرير هو تأكيده على ضرورة عدم إهمال التعليم الديني والسعي لإصلاحه وذلك على اعتبار أنه الروح والضمير العلمي للمجتمع المصري ككل ومن هنا جاءت مطالبة الكاتب بأن يوافق البرلمان على هذا التقرير حتى تبدأ وزارة المعارف في تنفيذه وعبر عن رغبته هذه قائلا "وإذا ظفر هذا التقرير بمصادقة البرلمان، ثبت لمصر دستور واضح للتعليم،

---

(١) الأهرام: ١٩٣٥/٩/٥ (حديث مع فضيلة الأستاذ الأكبر في شئون الأزهر والأزهريين)، ص١.

(٢) الأهرام: ١٩٤٣/١١/٢٣ (القواعد الجديدة لسياسة التعليم في مصر التوسع في التعليم ومسايرة التطور العالمي)، ص٣.

ولذلك نرجو أن تتخذ الحكومة والبرلمان من الوسائل التشريعية والنظامية ما يكفل لهذا الدستور الاستقرار وما يكفل للتعليم في مصر منهجا واضحا لا ينحرف عنه"[١].

* مشروع وزارة المعارف الوفدية والخاص بإصلاح التعليم في مصر ١٩٤٤:

وفي عام ١٩٤٤ حين قام مجلس الشيوخ بإقرار مشروع وزارة المعارف الوفدية والخاص بإصلاح التعليم في مصر، رأت صحيفة (الأهرام) أن أهم ما تضمنه هذا المشروع هو الدعوة لإصلاح المرحلتين الأولية والثانوية في الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له، كما أكدت الصحيفة على ما جاء في هذا المشروع حول ضرورة وضع هاتين المرحلتين تحت إشراف وزارة المعارف وبررت الصحيفة تأكيدها هذا قائلة "فإن هاتين المرحلتين تمثلان تشكيل الثقافة العامة للطلاب، ومع ذلك فهما منفصلتان عن التعليم العام ولا إشراف للدولة عليهما، مع أنهما تضمان حوالي ١٥ ألف طالب ومن هنا يأتي الخوف من تركهما بعيدا عن إشراف الحكومة"[٢].

وأضافت الصحيفة أن الاهتمام بالتعليم الديني ضرورة قصوى لما له من أهمية في بناء المجتمع على أسس سليمة وأكدت (الأهرام) على أنه لكي يكون البناء التعليمي في مصر قويا ومساهما في بناء الروح القومية الناهضة، فلابد من تقوية التعليم الديني والروح الدينية في المدارس كذلك وليس فقط في المعاهد الدينية التابعة للأزهر.

* الشيخ مصطفى عبدالرازق شيخا للأزهر ١٩٤٥:

وفي عام ١٩٤٥ أجرت صحيفة (الأهرام) حديثا مع الشيخ مصطفى عبدالرازق بمناسبة توليه مشيخة الأزهر والتي حدد من خلاله أهم الاتجاهات الإصلاحية التي ينوي تنفيذها والتي تتركز في إصلاح التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية عن طريق الاهتمام بتدريس العلوم والمعارف الحديثة وكذلك تدريس اللغات الأجنبية في الأزهر ونقلت الصحيفة عنه قوله "إن قضية الأزهر وإصلاحه لابد وأن تكون في مقدمة القضايا المدروسة، وذلك حتى يتمكن الأزهر من الخروج من عزلته عن الحياة والتي لا يرغب فيها الأزهر أساتذة وطلابا"[٣].

وأرجعت صحيفة (الأهرام) اهتمام شيخ الأزهر الجديد ببث العلوم والمعارف الحديثة في التعليم الأزهري، إلى طبيعة ثقافته الغربية وحصوله على شهادة من فرنسا بعد أن نال شهادة العالمية من

---

(١) الأهرام: ١٩٤٣/١٢/٥ (سياسة التعليم الجديدة، محمد زكي عبدالقادر)، ص٥.
(٢) الأهرام: ١٩٤٤/٢/١٣ (التعليم الأزهري ووزارة المعارف، إبراهيم مدكور)، ص٣.
(٣) الأهرام: ١٩٤٥/١٢/١٦ (شيخ الأزهر يحدد أهم اتجاهاته الإصلاحية)، ص١.

الأزهر، ومن هنا رأت (الأهرام) "أن وجود شخص مثل عبدالرازق على رأس المعهد الأزهري خير ما يضمن إصلاح الأزهر والخروج به عن الدائرة المفروضة عليه من الجمود والتخلف"[١].

* حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١) وقضايا إصلاح التعليم الديني:

* العلاقة بين إقرار المجانية في التعليم العام ١٩٥٠ وإصلاح التعليم الديني:

وفي عام ١٩٥٠ حين أعلنت وزارة المعارف الوفدية إقرار المجانية في التعليم العام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال)، نقلت صحيفة (الأهرام) إلى شيخ الأزهر محمد مأمون الشناوي تخوف الأزهريين من أن يؤدي إقرار المجانية في التعليم العام إلى ضعف الإقبال على الأزهر ومن ثم تدهور أحوال التعليم بداخله، والذي نفى من خلال الحديث الذي أجرته مع (الأهرام) أن تؤثر المجانية في التعليم العام على أحوال التعليم الديني، كما ذكر أن هناك من بين المصريين من يهتم باستكمال تعليمه الديني والذي له مكانة كبيرة في نفوس المصريين وفي كثير من الأحيان لا يرضون عن (التعليم الديني) بديلا وعبر عن ذلك قائلا "أن الذين يقصدون الأزهر يقصدونه لذاته من كافة الطبقات لأنهم يريدون التفقه في الدين، وعدد طلاب الأزهر يزداد عاما بعد عام على الرغم من إقرار المجانية"[٢].

*الشيخ عبدالمجيد سليم شيخا للأزهر ١٩٥٠:

وعقب اللقاء الذي تم بين الملك فاروق والشيخ عبدالمجيد سليم عقب توليه مشيخة الأزهر، اهتمت صحيفة (الأهرام) بإجراء حديث معه حول أهم الاتجاهات الإصلاحية والتي ينوي البدء بها كما حددها مع الملك فاروق، حيث نقلت (الأهرام) عنه تأكيده على أن مهمة الأزهر هي تعليم أبناء المسلمين دينهم ولغة القرآن الكريم تعليما قويا مما يجعلهم حملة للشريعة وأئمة في الدين واللغة بالإضافة إلى قيامهم بمهمة تبليغ الدعوة الإسلامية وأضاف شيخ الأزهر أنه لابد وأن تتوازى المهمتان الدينية والتعليمية للأزهر وذلك عن طريق أن يكون العلم في الأزهر هدفا في حد ذاته وأن يكون التزود بالمعرفة هو الشعار الرئيسي للأزهر وعبر عن ذلك قائلا "فليبذل الأزهر أكبر الجهد في تعليم الدين واللغة مع عدم التخلي عن العلوم التي تفيد في الحياة العامة، كما أن عليه ضرورة التوفيق بين النوعين من العلوم الدينية والمدنية حتى يحقق الأزهر هدفه في الإصلاح"[٣].

وعن كيفية أداء الأزهر لمهمة تبليغ الدعوة ونشر الإسلام ذكر شيخ الأزهر أن ذلك يكون عن طريق ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية سعيا لنشره في مختلف دول العالم، كما اقترح شيخ

---

(١) الأهرام: المصدر السابق.
(٢) الأهرام: ١٩٥٠/٢/٢٥ (الأستاذ الأكبر يتحدث عن مطالب الأزهريين)، ص٧.
(٣) الأهرام: ١٩٥٠/١٠/١٢ (شيخ الأزهر يحدد اتجاهاته الإصلاحية)، ص٣.

الأزهر لتحقيق هذا الهدف تأليف لجان من المختصين في التعليم من كبار علماء الأزهر وأساتذة الكليات لمراجعة الكتب والمؤلفات الأزهرية بالإضافة إلى تشجيع حركة التأليف داخل الأزهر عن طريق منح الجوائز للمؤلفات المتطورة.

• مطالب علماء الأزهر ومدرسي المعاهد الدينية ١٩٥١:

وفي عام ١٩٥١ اضطربت الأوضاع داخل الأزهر وثارت ثورة علمائه وكذلك مدرسي المعاهد الدينية بسبب عدم إجابة مطالبهم الخاصة بمساواتهم بزملائهم بوزارة المعارف في الترقيات والتعيينات والمرتبات وأثناء ذلك طالبت صحيفة (الأهرام) مشيخة الأزهر بضرورة إجابة مطالب الأزهريين والتي وصفتها بأنها مطالب عادلة لم يتجن أو يسرف العلماء فيها وتساءلت الصحيفة عن السبب في عدم قيام المشيخة بإجابة هذه المطالب بعد أن أعلنت أنها في طريقها لتحقيق المساواة بينهم وبين زملائهم في المعارف وأضافت (الأهرام) أن هذه المطالب أصبحت ذات قيمة بخاصة وبعد أن زادت مغريات التعليم في غير الأزهر سواء بالنسبة للطالب أو المدرس مما يشكل تهديدا لكيان الأزهر في المستقبل ورأت الصحيفة أن هناك ضرورة للالتفات إلى مطالب الأزهريين قائلة "حتى يتمكن الأزهر من القيام برسالته في نشر الإسلام وعلى الحكومة أن تهيئ الجو الملائم لتأدية هذه الرسالة وأن توفي بما وعدت كي تعود الحالة الدراسية في المعاهد الدينية إلى هدوئها"[١].

كما نقلت (الأهرام) تضامن طلاب الأزهر مع أساتذتهم فنشرت رأيا لأحد طلاب الأزهر معلنا فيه عن تضامن الطلاب مع علماء الأزهر في مطالبهم والتي تعد في مجملها بحثا عن مستقبل أفضل لهم باعتبارهم خريجي الأزهر وأضاف أن طالب الأزهر يعاني كثيرا حتى يحصل على شهادة التخرج والتي يقاسي الويلات في سبيل الحصول عليها ولذلك لابد وأن يكون على يقين تام من أن في انتظاره مستقبل يتلاءم مع كم الجهد الذي بذله وعبر عن رأيه في مطالب علماء الأزهر قائلا "إن للعلماء مطالب لم يتجنوا ولم يسرفوا فيها وقد سبق ووعدت شياخة الأزهر بالاستجابة لها، فما الذي يؤخر هذه الاستجابة؟!"[٢].

وحين قررت هيئة كبار العلماء بالأزهر الاجتماع للنظر في هذه المطالب تمهيدا للجوء بها إلى جلالة الملك فاروق، أجرت صحيفة (الأهرام) لقاء مع فضيلة المفتي الشيخ حسين محمد مخلوف وعضو جماعة كبار العلماء المجتمعة وذلك حول رأيه فيما يدور داخل الأزهر والذي أكد على أن الهدف الرئيسي من وراء هذا الاجتماع هو تحقيق مصلحة الأزهريين دون أن يؤثر ذلك على مسيرة العملية التعليمية

---

(١) الأهرام: ١٩٥١/١/١٢ (مطالب العلماء والطلاب الأزهريين)، ص٦.

(٢) الأهرام: ١٩٥١/١/٢١ (مطالب الأزهريين، محمد الحناوي)، ص٣.

داخل الأزهر وعبر عن ذلك بقوله "إن جماعة كبار العلماء وفي مقدمتهم شيخ الأزهر، إنما يهدفون إلى غرض واحد هو تحقيق العدالة في الأزهر، حيث لا توجد خصومة بين العلماء وفضيلة شيخهم الأكبر"[١].

ونشرت الصحيفة رأيا للأستاذ الشيخ محمد إبراهيم سالم رئيس المحكمة العليا الشرعية حول هذه الأزمة المثارة في الأزهر، حيث رفض أن يعتمد الأزهريون على الإضراب والمظاهرات كوسائل للتعبير عن مطالبهم وذكر أن العنف لا يمكن أن يؤدي إلى حل القضية الأزهرية خصوصا وكما أضاف أن الحكومة الوفدية حريصة كل الحرص على كرامة الأزهر وعلى تمكين الأزهريين علماءا وطلابا من أن يؤدوا رسالتهم السامية في جو من الطمأنينة ونقلت (الأهرام) عنه استعداده في القيام بالوساطة بين الأزهر والحكومة تمهيدا لحصول الأزهريين على حقوقهم"[٢].

وعقب نشر (الأهرام) لهذا التصريح ثارت ثائرة الأزهريين على رئيس المحكمة العليا الشرعية متهمين إياه بعدم حرصه الحقيقي على مصلحة الأزهريين مؤكدين على عدم حاجتهم لأية وساطة في مطالبهم الواضحة وضوح الشمس والتي لا تحتاج إلى ترجمان على حد تعبير الأزهريين كما نشرت الصحيفة وكرد فعل لذلك تراجع رئيس المحكمة الشرعية عن موقفه معلنا أنه بذلك كان لا يرغب إلا في مصلحة الأزهر والأزهريين ونقلت (الأهرام) عنه قوله "إن الخلاف بين الأزهر والحكومة ليس على أحقية المطالب وعدالتها وإنما على أولويتها بالتنفيذ وإيثارها بالرعاية".

وأثناء تفجر هذه الأزمة، اهتمت (الأهرام) بنشر ردود الأفعال المختلفة وذلك من خلال الرسائل التي كانت ترد إلى الصحيفة من مختلف المعاهد الدينية أساتذة وطلابا والتي أعلن من خلالها مدرسو بعض المعاهد الدينية الامتناع عن الدراسة حتى إجابة مطالبهم في العناية بنشر التعليم الديني وتطويره كما هو الحال في التعليم المدني وتمكين الأزهر من أداء رسالته السامية وكذلك إيفاد المزيد من البعثات العلمية إلى البلاد الأجنبية ونقلت الصحيفة عن الأساتذة المصريين قولهم "لابد من حفظ كرامة أساتذة الأزهر وتحقيق المساواة بينهم وبين زملائهم بوزارة المعارف والعناية بالطلاب الأزهريين بتوفير الكتب والتغذية والوحدات السكنية"[٣].

كذلك نشرت (الأهرام) مذكرة علماء الأزهر والتي قاموا برفعها إلى العالم الإسلامي مؤكدين من خلالها على أن القضية ليست قضية العلاوات أو المرتبات والدرجات العلمية وإنما هي قضية الإسلام

---

(١) الأهرام: ١٩٥١/١/٢٢ (الاجتماع التاريخي لجماعة كبار العلماء بالأزهر، المجتمعون يقررون اللجوء إلى جلالة الملك)، ص٣.

(٢) الأهرام: ١٩٥١/١/٢٦ (عن مطالب الأزهر والأزهريين تصريح للأستاذ محمد إبراهيم سالم رئيس المحكمة العليا الشرعية)، ص١.

(٣) الأهرام: ١٩٥١/٢/١٣ (علماء الأزهر يرفعون استقالتهم للأستاذ الأكبر)، ص١، ٤، ٧.

المضطهد والكرامة الدينية الضائعة والحق الأعزل المغلوب وكما أشار الأزهريون في مذكرتهم هذه من أن الأزهر هو المظهر الباقي للوحدة الإسلامية ومن ثم لابد من الموازنة بين حالة التعليم العام في الدولة والتعليم الأزهري وعلى حد تعبيرهم "أن الدولة تبخل في الإنفاق على إصلاح الأزهر في حين تغدق الأموال على التعليم العام وتقرر مجانيته وتشجع الطلاب على الالتحاق به، مما جعل الناس يؤثرونه على التعليم الديني، حتى يأتي يوم يتم فيه القضاء على هذا المعهد العظيم"[١].

*** المطالبة بتعديل نظام الامتحانات الأزهرية:**

وفي نفس العدد نشرت الصحيفة المذكرة التي رفعها طلاب العالميتين (النظامية والمؤقتة) والتي طالبوا من خلالها بفتح باب التقدم لامتحانات العالمية لمن سبق لهم التقدم خلال الأعوام السابقة على عام ١٩٥١، كما طالبوا بالإسراع في إدخال التعديلات على التشريع الخاص بتنظيم امتحانات الأزهر وبخاصة فيما يتعلق بمنح المزيد من الفرص لدخول الامتحان أكثر من مرة وذلك كما جاء في مذكرتهم قائلين "فلابد وأن يمنح طلاب الأزهر أربع فرص أخرى وذلك لعمل ملحق للامتحان تصحيحا للأوضاع حتى لا تكون هناك شكوى مرة أخرى"[٢].

*تعليق عام:

-شهدت الفترة المدروسة والممتدة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥١ العديد من التطورات والتغيرات الخاصة بالتعليم الديني في الأزهر والمعاهد التابعة له، سواء جاءت هذه التطورات في شكل قوانين وقرارات أو تشكيل لجان خاصة بإصلاح التعليم الديني وكذلك تغير الشخصيات المسئولة عن مشيخة الأزهر وما كانت تفرضه هذه الشخصيات من تغيير وتطوير في التعليم الديني.

-جاءت قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري) في مقدمة القضايا التعليمية والتي أولتها الصحافة المصرية (على اختلاف توجهاتها السياسية والاجتماعية والفكرية) اهتماما كبيرا وذلك من خلال رصد مختلف التطورات والتغييرات التي طرأت على التعليم الديني والتعرض لها بالنقد والتحليل والتفسير وجاء هذا الاهتمام انعكاسا واضحا لتأكيد الصحيفة المصرية على أهمية التعليم الديني في النهوض بالمجتمع المصري وانطلاقا من هذه الأهمية ناقشت الصحافة المصرية أهم الأسباب التي تقف حائلا دون إصلاح التعليم الديني وتطويره وفي إطار ذلك أيضا قدمت الصحافة المصرية العديد من الأطروحات الخاصة بإصلاح التعليم الديني وتطويره.

---

(١) الأهرام: ١٩٥١/٢/٢٥ (نشر مذكرة علماء الأزهر إلى العالم الإسلامي)، ص٥، ٧.

(٢) الأهرام: المصدر السابق.

ومما سبق يتضح لنا أن الصحافة المصرية في معالجتها لقضية إصلاح التعليم الديني (الأزهـــري) ركزت على محورين رئيسيين هما كما يلي:

١- أهمية التعليم الديني والدعوة لإصلاحه.

٢- موقف الصحافة المصرية من القرارات والقوانين الخاصة بالتعليم الديني (الأزهري) خلال الفترة مـن ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١.

-جاءت معالجات الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها لقضية إصلاح التعليم الديني (الأزهـــــري) على صدر صفحاتها الأولى وبأسماء كبار مفكري ومثقفي الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١ أمثال أحمـد أمين، عباس محمود العقاد، طه حسين، محمد حسين هيكل، حسن البنا، زكي مبارك، محمود عزمـــي، عبدالقادر حمزة وغيرهم، بالإضافة إلى مجموعة من أسماء كبار شيوخ الأزهر آنذاك أمثال محمــــود شلتوت، على عبدالرازق، محمد العدوي، محمود أبو العيون، عبدالمنعم النمر، الســيد حســن الشــقرا وغيرهم.

-تأثرت معالجات الصحافة المصرية لقضية إصلاح التعليم الديني (الأزهــري) بالانتمـــاءات السياســية والحزبية وكذلك بالمعتقدات الفكرية والثقافية والتكوينات الطبقيـــة والاجتماعيـــة التـــي تنتمـــي إليـــها الاتجاهات الصحفية المدروسة (الحزبية، جماعات الرفض السياسي والاجتماعي، صحيفـــة الأهـــرام المستقلة) وذلك كما يلي:

*بالنسبة للمحور الأول: أهمية التعليم الديني والدعوة لإصلاحه:

-اهتمت مختلف الصحف المدروسة بالتأكيد على ما للتعليم الديني من أهميـــة كـــبرى فـــي النـــهوض بالمجتمع المصري وقد كان ذلك سببا رئيسيا في أن تتبنى مختلف اتجاهات الصحافة المصرية الدعـــوة لإصلاحه وفي إطار مناقشة الصحافة المصرية للأسباب التي تقـــف حـــائلا دون نجـــاح المحـــاولات المتعددة لإصلاح التعليم الديني (الأزهري)، اتفقت جميع الاتجاهات الصحفية المدروسة (فيمـــا عـــدا صحافة الإخوان المسلمين وصحيفة الأهرام المستقلة) على أن جمود الآراء الأزهرية وسيطرة العقليـــة الرجعية على الأزهريين سببا حقيقيا في فشل محاولات إصلاح الأزهر، ومما تجدر الإشارة إليه هنـــا أن الصحافة المعبرة عن كل من الوفد والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية هاجمت إدارة الأزهر فـــي الفترات التي كانت الأحزاب المعبرة عنها بعيدا عن الحكم مثل هجوم صحافة الوفد على إدارة الأزهـــر عامي ١٩٢٥/ ١٩٣٥.

-أما عن صحافة مصر الفتاة فقد أشارت إلى الزج بالأزهر لحلبة الصراع السياسي الحزبي باعتباره السبب الحقيقي وراء فشل محاولات إصلاح التعليم الديني وحملت الوفد المسئولية في ذلك ومن ثم كان هجومها على القرارات المختلفة لحكومات الوفد والخاصة بالتعليم الديني، في حين طرحت صحافة الإخوان المسلمين لأهمية تحديد المهام الملقاة على عاتق الأزهر تحديدا واضحا حتى تؤتي محاولات إصلاحه ثمارها ورأت صحيفة (الأهرام) أن النظرة الخاطئة للتعليم الديني والتعامل معه باعتباره تعليما هامشيا سبب رئيسي في عدم نجاح محاولات إصلاحه ومن هنا طالبت (الأهرام) بضرورة التعامل معه باعتباره مساويا للتعليم الجامعي وبذلك قدمت الصحافة المصرية بمختلف اتجاهاتها رؤية شبه متكاملة للأسباب التي رأى كل اتجاه صحفي أنها المسئولة عن فشل محاولات إصلاح التعليم الديني في الأزهر والمعاهد التابعة له، وانطلاقا من تأكيد الصحافة المصرية على أهمية التعليم الديني قدمت العديد من الأطروحات والخاصة بكيفية إصلاح التعليم الديني في الأزهر والمعاهد التابعة له.

-اتفقت مختلف اتجاهات الصحافة المصرية على أن توثيق الصلات بين الجامعة الأزهرية وباقي الجامعات الأجنبية وكذلك إدخال العلوم الحديثة واللغات الأجنبية من أهم المقترحات الخاصة بإصلاح التعليم الديني (الأزهري) وفي نفس الوقت قدم كل اتجاه صحفي الأطروحات الخاصة به لإصلاح التعليم الديني، فعلى حين طالبت الصحافة الوفدية بضرورة تنظيم طرق التدريس بالأزهر ووضع نظام ثابت لإدارة التعليم الأزهري، نجد أن صحافة الأحرار الدستوريين طالبت بتحديد معالم الحالة الراهنة للتعليم الديني تمهيدا لوضع نظام يمكن من خلاله إصلاح التعليم الديني بما يتفق ومتطلبات العصر، أما صحافة الهيئة السعدية فقد طالبت بضرورة تغيير النظرة الخاطئة للتعليم الديني وتعليم الفتاة تعليما دينيا، أما صحافة مصر الفتاة فقد تبنت المقترحات الخاصة بطه حسين والتي نادى من خلالها بتحديث نظام التعليم الأزهري بما يتفق وتغير الهدف من التعليم من ناحية، ومتطلبات العصر من ناحية أخرى، وحين قدمت صحافة الإخوان المسلمين مقترحاتها لإصلاح التعليم الديني، قدمتها في شكل نموذج تطبيقي يمكن من خلاله إصلاح التعليم الديني للأزهر والمعاهد الدينية التابعة له.

وبالنسبة لصحيفة (الأهرام) المستقلة فطالبت بتطوير مناهج التعليم الأزهري والتعرض لها بالنقد والتطوير بما يضمن إصلاحا حقيقيا للتعليم الديني، وبذلك قدمت مختلف اتجاهات الصحافة المصرية المدروسة نموذجا شبه متكاملا لما يجب أن يكون عليه إصلاح التعليم لديني (الأزهري) وتطويره وبما يدعم دوره في المجتمع المصري.

المحور الثاني: والخاص بالمواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية من القرارات والقوانين الخاصة بالتعليم الديني خلال الفترة من ١٩٢٣ـ١٩٥١:

إذا كانت مختلف الاتجاهات الصحفية المدروسة قد اشتركت في معالجة أكثر قضايا التعليم الديني المثارة خلال الفترة (من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١) وذلك فيما يتعلق بالقرارات والقوانين وتشكيل اللجان المتعاقبة لإصلاح التعليم الديني، إلا أنه يمكن القول بأن كل اتجاه صحفي تميز بالتركيز على قضايا دون الأخرى مثل مناقشة الصحافة الوفدية لجمود وتخلف الإدارة الأزهرية خصوصا في فترة مشيخة المراغي باعتبارها سببا في فشل محاولات إصلاح التعليم الديني وكذلك مطالبتها بمقاومة الاتجاهات الرجعية التي تقف حائلا دون إصلاح الأزهر، كذلك اهتمت صحافة الاحرار الدستوريين بدراسة العلاقة بين تأخر الفكر الديني في مصر وعلاقته بإصلاح الأزهر كما تبنت الدعوة الخاصة بمحمد حسين هيكل لتوحيد التعليمين الديني والمدني باعتبارها الخطوة الحقيقية لإصلاح التعليم الديني وبالنسبة لصحافة الهيئة السعدية فقد اهتمت بتبني قضايا ومطالب الأزهريين في الإصلاح عن طريق نشر مختلف الشكاوى التي كانت ترد إليها.

وعلى الجانب الآخر فقد اهتمت صحافة مصر الفتاة بمناقشة أحقية الأزهريين في الالتحاق بالكليات الحربية وهو ما اشتركت معها فيه صحافة الإخوان المسلمين والتي هاجمت قرار حكومة الوفد (١٩٤٢ ــ ١٩٤٤) والخاص برفض قبول الأزهريين في الكليات الحربية باعتباره قرارا يمنع الأزهريين من المشاركة في الدفاع عن الوطن، وبالإضافة لذلك فقد أولت صحافة الإخوان المسلمين قضية تدريس الدين بالمدارس أهمية خاصة باعتبارها البداية الحقيقية لإصلاح التعليم الديني، كما تبنت بعضا من الرؤى المتقدمة لإصلاح التعليم الديني مثل الدعوة لإنشاء نقابة لخريجي الأزهر عام١٩٤٣ وكذلك الدعوة الخاصة بإنشاء إدارة اجتماعية للمعاهد الأزهرية عام ١٩٤٦.

يمكن القول بأن هناك محورا رئيسيا أثر بشكل مباشر في المواقف التي اتخذتها مختلف الاتجاهات الصحفية من مختلف القرارات والقوانين الخاصة بالتعليم الديني ألا وهو الصراع الخفي بين حزب الوفد من ناحية وبين القصر تدعمه أحزاب الأقلية من ناحية أخرى في إحكام السيطرة على الأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية ومن ثم جاءت المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية انعكاسا لطبيعة ذلك الصراع فنجد أن الصحافة الوفدية تؤيد قرارات الحكومة المعبرة عنها، في حين تهاجم قرارات الحكومات الأخرى وعلى الجانب الآخر فإن الصحافة المعبرة عن أحزاب الأقلية وكذلك جماعات الرفض السياسي والاجتماعي أخذت على عاتقها جانب الهجوم على قرارات الحكومات الوفدية المتعاقبة والخاصة بإصلاح التعليم الديني خلال الفترة المدروسة وتأييد القرارات التي تصدرها حكومات الأقلية.

-وعلى سبيل المثال فقد أيدت الصحافة الوفدية قرارات اللجنة التي شكلتها حكومة الوفد لإصلاح التعليم الديني عام ١٩٢٤ وكذلك قرار حكومة عدلي يمكن الثانية (أولى وزارات الائتلاف الوفدية) الخاص بتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية عام ١٩٢٧ كما أيدت إقرار سلطة البرلمان في المعاهد الدينية في نفس العام بالإضافة إلى تأييدها لقانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ والذي أصدرته حكومة النحاس باشا الثالثة وكان من الطبيعي أن تؤيد الصحافة الوفدية مختلف القرارات التي اتخذتها حكومات الوفد المتعاقبة وبخاصة خلال الفترات (١٩٤٢ ــ ١٩٤٤)، (١٩٥٠ ــ ١٩٥١)، وفي المقابل هاجمت الصحافة المعبرة عن كل من الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والإخوان المسلمين القرارات والقوانين السابق الإشارة إليها (فيما عدا تأييد صحافة الأحرار الدستوريين لقرارات لجنة حكومة الوفد الأولى ١٩٢٤ والخاصة بإصلاح التعليم الديني وكذلك قانون ١٩٢٧ وذلك في إطار تبني صحافة الدستوريين الدعوة لأهمية إصلاح التعليم الديني) حيث اتفقت مختلف هذه الاتجاهات الصحفية في الهجوم على قرارات الحكومة الوفدية الخاصة بالتعليم الديني عندما كانت في الحكم كما في أعوام (١٩٤٢ ــ ١٩٤٤) و(١٩٥٠/ ١٩٥١) وكذلك هاجمت الصحافة المعبرة عن كل من الأحرار الدستوريين والإخوان المسلمين قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ والذي أصدرته حكومة الوفد.

-وعلى حين هاجمت الصحافة الوفدية القرارات والقوانين الخاصة بإصلاح التعليم الديني والتي أصدرتها حكومات الأقلية على امتداد الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ مثل لجنة زيور باشا لإصلاح الأزهر ١٩٢٥ ودعوة محمد حسين هيكل لتوحيد التعليمين الديني والمدني عام ١٩٣٨ وكذلك قرار حكومة محمود فهمي النقراشي الأولى في عام ١٩٤٥ بتعديل قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ (والذي أصدرته حكومة الوفد)، نجد أن الاتجاهات الصحفية المعبرة عن أحزاب وجماعات الأقلية اتخذت الموقف المؤيد منها، مثل تأييد صحافة الأحرار الدستوريين لقرارات لجنة زيور باشا لإصلاح الأزهر عام ١٩٢٥ كما تبنت الدعوة الخاصة بتوحيد التعليمين الديني والمدني لصاحبها محمد حسين هيكل ١٩٣٨، كما أيدت صحافة الهيئة السعدية قرار حكومة محمود فهمي النقراشي الأولى عام ١٩٤٥ والخاص بتعديل قانون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦.

وبالنسبة لصحيفة (الأهرام) المستقلة فقد تأثرت المواقف التي اتخذتها من مختلف القرارات والقوانين الخاصة بالتعليم الديني خلال الفترة المدروسة بسياسة الاتزان والهدوء والاتجاه المعتدل في معالجة مختلف القضايا ومن هنا جاء تأييدها لمختلف القرارات والقوانين التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة خلال الفترة المدروسة أيا كان انتماؤها السياسي والحزبي.

وإن كان هذا لم يمنع (صحيفة الأهرام) من أن تتبنى قضايا ومشكلات الأزهريين (أساتذة وطلابا) وذلك في إطار إيمانها الحقيقي بضرورة إصلاح التعليم الديني فنشرت مختلف شكاوى ومطالب الأزهريين فى الإصلاح كما فعلت في أعوام ١٩٣٢، ١٩٣٥، (١٩٥٠/ ١٩٥١).

بالنسبة لصحافة التنظيمات اليسارية لم تول هذه الصحافة اهتماما يذكر بقضية إصلاح التعليم الديني (وذلك في ضوء الصحف التي توفرت للباحثة) وربما جاء ذلك في إطار تبني صحافة التنظيمات اليسارية لقضايا تعليمية بعينها دون الأخرى بما يتفق مع معتقداتها الفكرية والاجتماعية ومن ذلك تبني صحافة التنظيمات اليسارية لدعوة إقرار مجانية التعليم باعتباره حقا من حقوق الشعب وتبنى الدعوة لإلغاء الفقر كسبب في تقليص فرص الشعب المصري في التعليم، كذلك اهتمت صحافة التنظيمات اليسارية بقضايا التعليم الجامعي وذلك في إطار اهتمام التنظيمات اليسارية ذاتها بكسب تأييد طلاب الجامعة في صراعها السياسي وعلى اعتبارهم قوة ثورية هائلة.



نتائج الدراسة

تناولت تلك الدراسة واحدة من أهم القضايا الاجتماعية وهي قضية (التعليم) والتي شكلت جزءاً هاماً لا يتجزأ من المشكلة الاجتماعية في مصر خلال الفترة من (١٩٢٣ ــ ١٩٥١)، وقد أنعكس ذلك بشكل واضح في المعالجات التي قدمتها تيارات الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقضايا التعليم حيث تعددت الرؤى الفكرية والأيديولوجية بشأن مختلف قضايا التعليم تبعاً لذلك، مما أدى إلى إثراء هذه القضية لاسيما في معالجتها الصحفية والتي جاءت بأقلام كبار مفكري ومثقفي المجتمع المصري مما كان له أكبر الأثر في زيادة الوعي بهذه القضايا وأيضاً الإسهام في حل بعضها وذلك على امتداد الفترة المدروسة من (١٩٢٣ ــ ١٩٥١).

وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى رصد وتحليل وتفسير تلك المعالجات الصحفية المختلفة وكذلك الرؤى المتعددة والمواقف والاتجاهات التي تبنتها تيارات الصحافة المصرية المختلفة (الحزبية وتنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي والمستقلة) من قضايا التعليم المدروسة والمتمثلة في (مجانية التعليم، استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها، إصلاح التعليم الديني (الأزهري)).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: النتائج العامة ذات العلاقة بالمعالجات التي قدمتها الصحافة المصرية (عينة الدراسة) لقضايا التعليم من ١٩٢٣-١٩٥١:

(١) جاءت معالجات الصحافة المصرية لقضايا التعليم المدروسة خلال الفترة من (١٩٢٣ ــ ١٩٥١) وذلك على اختلاف تياراتها في صدر الصفحات الأولى للصحف المعبرة عنها وتفوقت في ذلك الصحافة الوفدية والأحرار الدستوريين وكذلك صحيفة (الأهرام)، كما خصصت بعض التيارات الصحفية صفحات بعينها لمناقشة مختلف قضايا التعليم مثل "صحيفة الأزهر" في جريدة (الدستور) المعبرة عن الهيئة السعدية وكذلك صفحة (جامعيات) في صحيفة (مصر الفتاة) المعبرة عن جماعة مصر الفتاة.

(٢) اشتركت جميع تيارات الصحافة المصرية (الحزبية منها أو غير الحزبية) عند معالجتها لقضايا التعليم، في اعتماد تلك المعالجات على أقلام كبار مفكري ومثقفي الفترة المدروسة وكذلك كبار أسماء الصحفيين آنذاك أمثال طه حسين ومحمد حسين هيكل والمازني وعبد القادر حمزة والعقاد وأمين تكلا وأحمد حسين وحسن البنا ومحمود عزمي وغيرهم ممن كان لهم أكبر الأثر ليس فقط في مناقشة قضايا التعليم كواحدة من أهم القضايا الاجتماعية وإنما كذلك كان لهم دور في إثراء الحياة الثقافية المصرية، بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الصحافة المصرية كذلك على بعض أسماء أصحاب الاختصاص في القضايا المطروحة مثل نشر آراء أولياء الأمور حين ثارت قضية تخفيض

مصروفات التعليم في الثلاثينيات وظهر ذلك أيضاً في الشكاوى التي نشرتها (الأهـرام) والصحافـة الوفدية وصحافة السعديين الموقعة بأسماء الأزهريين سواء الأساتذة وكبار شيوخ الأزهر والطـلاب حين حدثت الاضطرابات داخل الأزهر على امتداد الفترة الزمنية المدروسة، كما اعتمدت الصحافـة المصرية كذلك على آراء كبار رجال التعليم آنذاك أمثال إسماعيل القباني وأحمد أمين وغيرهم، ممـا ساهم ذلك في إثراء القضايا التعليمية المدروسة.

(٣) اعتمدت الصحافة المصرية على اختلاف تياراتها في معالجة قضايا التعليم على اسـتخدام أسـاليب المعالجة القائمة على العرض والتحليل والتفسير لمختلف جوانب القضية، بالإضافة إلـى اعتمادهـا بشكل واضح على إعطاء القارئ أكبر قدر من المعلومات والخلفيات حول القضية مثـار المناقشـة، كما كانت تتبع مختلف التطورات التي يمر بها الحدث التعليمي منذ بدايته وحتى انتهائه وظهر ذلـك واضحاً في المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية للدفاع عن استقلال الجامعة وذلك أثنـاء أزمـة طه حسين الثانية حين تم فصله من الجامعة عام ١٩٣٢. فمنذ قرار الفصل وحتى عودة طه حسـين للجامعة لم تتوان الصحافة المصرية عن متابعة تطورات القضية وتزويد القارئ بكافة تفاصيلها.

(٤) ركزت الصحافة المصرية على اختلاف تياراتها على مواد (الرأي) عند معالجتـها لقضايـا التعليـم المدروسة خصوصاً تلك التي ثار الجدل حولها، في حين عالجت التغطيات الخبرية (خـارج عينـة الدراسة) مختلف القرارات الرسمية وفي مقدمتها قرارات وزارة المعارف وذلك على امتداد الفـترة الزمنية المدروسة.

(٥) اتخذت مواد (الرأي) والتي عالجت من خلالها تيارات الصحافة المصرية المختلفة قضايـا التعليـم أشكالاً متعددة وجاء في مقدمتها المقال بأنواعه المختلفة وكذلك الحديث الصحفي المبني على عـرض الآراء والتحقيق الصحفي وكذلك بريد القراء، وقد تزايد اعتماد الصحافة المصرية على المقال عنـد معالجتها لقضايا التعليم لاسيما التي اختلفت حولها الآراء، ثم جاء الحديث الصحفـي والـذي ظـهر بكثرة عند إجراء المقابلات الصحفية مع وزراء المعارف ورؤساء الجامعات ومشايخ الأزهـر ثـم التحقيق الصحفي والذي كانت تلجأ إليه الصحافة المصرية عندما تحتاج لعرض الآراء المتباينة حول إحدى القضايا المثارة وظهر ذلك حين ناقشت الصحافة المصرية وفي مقدمتها الصحافـة السـعدية لاختلاف الآراء حول تعيين مصطفى عبدالرازق شيخاً للأزهر عام ١٩٤٥.

(٦) اعتمدت الصحافة المصرية على اختلاف تياراتها على مجموعة من وسائل الإيضاح المساعدة للمـادة المكتوبة، مثل اعتمادها على البيانات المجدولة والصور الشـخصية والموضوعيـة والإحصائيـات المصاحبة للتقارير وبخاصة فيما يتعلق بميزانيات وزارات المعارف، كما اهتمت الصحافة السـعدية وصحيفة (الأهرام) بالاعتماد على الرسوم الكاريكاتورية في معالجتها لقضايا التعليم المختلفة.

ثانياً: النتائج الخاصة بموقف الصحافة المصرية (عينة الدراسة) من قضايا التعليم من ١٩٢٣-١٩٥١:

-ساهمت الصحافة المصرية بمختلف تياراتها (سواء الحزبية أو غير الحزبية أو تلك المعبرة عن جماعات الرفض السياسي والاجتماعي)، في خلق مناخ فكري وثقافي متعدد الرؤى حول قضايا التعليم، مما أدى إلى إفراز العديد من المعالجات الصحفية المختلفة والتي ظهرت واضحة في المواقف والاتجاهات والتي تبنتها تيارات الصحافة المصرية المختلفة وذلك كما يلي:

(أ) موقف الصحافة الوفدية من قضايا التعليم:

حرص حزب الوفد خلال الفترة المدروسة على أن يقدم نفسه باعتباره حزب الشعب والممثل له في مختلف تطلعاته وطموحاته وذلك تأثراً بطبيعة تكوين الحزب وكثيراً ما اهتمت الصحافة الوفدية بأن تلقب حكومات الوفد المختلفة بلقب "حكومة الشعب". وقد تأثرت معالجات الصحافة الوفدية لقضايا التعليم المدروسة بهذه الرؤية، حيث غلب موقف التأييد على معالجة الصحافة الوفدية لكلٍ من قضايا مجانية التعليم واستقلال الجامعة وكذلك إصلاح التعليم الأزهري، فمنذ العشرينيات والصحافة الوفدية تقدم رؤيتها للتعليم باعتباره إحدى وسائل النهوض المجتمعي ومن هنا جاء تأكيدها على نشره والتوسع فيه وكذلك مطالبتها بإصلاح التعليم الأزهري بالإضافة إلى المطالبة بنشر التعليم الجامعي وتدعيم قواعده في المجتمع المصري.

ولذلك عرضت الصحافة الوفدية لمجانية التعليم باعتبارها وسيلة لنشر التعليم بين فئات الشعب المختلفة ومن ثم تبنت الدعوة لتخفيض مصروفات التعليم في مختلف أنواعه ثم المطالبة بالمجانية في التعليمين الابتدائي والثانوي وكان طبيعياً أن تقف الصحافة الوفدية في جبهة الدفاع عن إقرار حكومة الوفدية للمجانية في التعليمين الابتدائي والعام خلال عامي ١٩٤٤، ١٩٥٠ على التوالي.

واستندت الصحافة الوفدية في معالجتها لقضايا التعليم على النموذج الغربي باعتباره نموذجاً يجب الاحتذاء به وإن اختلف انتماء هذا النموذج تبعاً لكل قضية، فحين عالجت المجانية في التعليم نشرت لآراء وزير المعارف الإنجليزي بتلر والخاص بضرورة إقرار المجانية في مختلف أنواعه، ولكن حين ناقشت قضية استقلال الجامعة والتي ربطت بين استقلالها واستقلال الوطن ككل لم تشر الصحافة الوفدية إلى النموذج الإنجليزي وإنما أشارت إلى الجامعات الغربية ككل، بل وطالبت بالإنسلاخ عن الثقافة الإنجليزية حتى تستقل الجامعة المصرية.

وفي إطار معالجتها لإصلاح التعليم الديني أشارت إلى نموذج الجامعات الدينية في فرنسا والتي وإن بدأت دينية بصورة مطلقة، إلا أنها تطورت بشكل كبير حتى أصبحت في مقدمة الجامعات الأوروبية وذلك كما أشارت إلى "السوربون" الفرنسية وقد شكل الصراع التقليدي بين القصر تدعمه أحزاب الأقلية من ناحية وبين الوفد وتأييد الشعب له من ناحية أخرى سبباً رئيسياً في أن تولى الصحافة الوفدية اهتماماً كبيراً لقضية إصلاح التعليم الأزهري وان كان هناك تناقض واضح في بعض معالجات ومواقف الصحافة

الوفدية من قضايا التعليم المدروسة وأكبر مثال على ذلك معالجتها لقضية إصلاح التعليم الأزهري فعلى امتداد الفترة المدروسة نجد أن الوفد حين يكون في الحكم تطالب الصحافة الوفدية بوضع الأزهر تحت إشراف الحكومة ممثلة في وزارة المعارف ثم تعاود وتهاجم نفس هذا المطلب حين يكون الوفد خارج الحكومة كما حدث في هجومها الشديد على الاقتراح الذي قدمته لجنة زيور باشا ١٩٢٥ والخاص بوضع الأزهر تحت إشراف الحكومة وبنفس الطريقة يمكن تفسير الحملة التي قادتها الصحافة الوفدية لوضع ميزانية الأزهر تحت إشراف البرلمان المصري وذلك لمناقشة شئونه المالية ووضعها تحت المراقبة وذلك في عام ١٩٢٧ حين كان البرلمان وفدياً.

ويمكن تفسير هذا التناقض في إطار تأثير الصراعات السياسية والحزبية على المعالجات التي قدمتها الصحافة الوفدية لقضايا التعليم المدروسة جميعها وليس التعليم الديني فقط فنجد أن الصحافة الوفدية والتي طالما تبنت الدعوة لاستقلال التعليم الجامعي وحرية البحث العلمي هي أول من يطالب بمعاقبة طه حسين عام ١٩٢٦ على الأفكار التي قدمها في كتابه "في الشعر الجاهلي" وذلك بسبب أن طه حسين لم يكن قد انضم لمعسكر الوفد بعد كذلك أخذت الصحافة الوفدية على عاتقها الهجوم على قرارات الحكومات الأخرى والخاصة بالإعفاء من بعض النفقات الإضافية كما حدث في عام ١٩٤٦.

(٢) موقف صحافة الأحرار الدستوريين من قضايا التعليم:

جاءت قضايا التعليم في مقدمة القضايا الاجتماعية والتي أولتها صحافة الأحرار الدستوريين أهمية كبرى وذلك على امتداد الفترة المدروسة، وقد تأثرت معالجة صحافة الأحرار الدستوريين لقضايا التعليم بعدة عوامل كان في مقدمتها طبيعة تكوين حزب الأحرار الدستوريين وانتماءاته السياسية والحزبية والاجتماعية، وقد ظهر ذلك واضحاً حين ناقشت صحافة الأحرار الدستوريين قضية مجانية التعليم فعلى الرغم من مطالبتها بنشر التعليم والتوسع فيه، إلا أنها أكدت على أن هذا التوسع لابد وأن يكون في التعليم الأولي (تعليم القراءة والكتابة) دون غيره وهي نفس نظرة الاحتلال الإنجليزي لتعليم الشعب المصري، حين رأى كرومر أن التعليم الذي يجب أن يحصل عليه أبناء الشعب المصري هو التعليم الأولي، أما التعليم الثانوي فلعدد قليل منهم، ثم التعليم الجامعي فيكون لندرة وهنا تظهر بصورة واضحة توافق رؤى حزب الأحرار الدستوريين مع سياسات الاحتلال وهي السياسة التي اتبعها الحزب طوال حياته ومن هنا جاء هجوم صحافة الدستوريين على إقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليمين الابتدائي والثانوي خلال عامي ١٩٤٤، ١٩٥٠ على التوالي واستبدلت بهما المطالبة بمجانية التعليمين الأولي والفني خصوصاً وأن طبيعة التكوين الطبقي للحزب والذي كان يضم كبار ملاك الأراضي الزراعية والأعيان أثرت بشكل كبير على مطالبتهم بنشر التعليم الفني والتوسع فيه.

جاءت صحافة الأحرار الدستوريين في مقدمة الصحف المصرية التي اهتمت بالدعوة لنشر التعليم الجامعي والحفاظ على استقلاله وقد كانت لصحافة الأحرار الدستوريين مواقف جادة وواضحة في الدفاع عن هذا الاستقلال وربما جاءت هذه المواقف بتأثير مجموعة المثقفين والذين مثلوا فئة كبيرة داخل الحزب

والذين ظهر تأثرهم الواضح بالثقافة الأوربية وبالأفكار الديمقراطية القائمة على الحرية الفردية وحرية الفكر، فضلاً عن ارتباط الجامعة بعدد من المثقفين المنتمين ثقافياً إلى الحزب، مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين في فترة العشرينيات والثلاثينيات وعلى الرغم من وجود تناقض بين دعوة صحافة الأحرار الدستوريين لنشر التعليم الجامعي والتوسع فيه من ناحية وبين دعوتها لقصر التعليم بين أبناء الشعب المصري في التعليم الفني لأن حاجة المجتمع للمتعلمين تعليماً فنياً أكثر من الجامعيين، إلا أنه يمكن تفسير ذلك في إطار وجود فئتين رئيسيتين داخل الحزب المعبرة عنه هذه الصحافة، فمن ناحية هناك فئة الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية والذين يسعون لتحقيق مصالحهم والتي نمت في ظل الاحتلال والتي كان من مصلحتها تخريج أكبر عدد من المتعلمين تعليماً زراعياً وصناعياً ليعملوا في مشروعاتهم الاستثمارية في مجالات الزراعة والتصنيع أما الفئة الثانية فهي فئة المثقفين والتي كان تأثرها بالنموذج الغربي وبخاصة في التعليم الجامعي واضحاً في معالجة صحافة الأحرار الدستوريين لقضية استقلال الجامعة.

وحين ناقشت صحافة الدستوريين قضية إصلاح التعليم الأزهري، ركزت بصورة كبيرة على مناقشة كل ما يحيط بالتعليم الأزهري من مشكلات والبحث عن الأسباب وراء فشل محاولات إصلاح الأزهر المتكررة على امتداد الفترة الزمنية المدروسة، حتى أن صحافة الدستوريين اهتمت بمناقشة فكرة إصلاح الأزهر من كل جوانبها. مع كل محاولة لإصلاح الأزهر، فجاء تتبعها لمختلف القرارات والقوانين الخاصة بالتعليم الأزهري خلال الفترة المدروسة في إطار تبنيها الحقيقي لقضية إصلاح الأزهر ومن هنا نجدها تقف في جبهة التأييد لبعض القرارات الخاصة بإصلاح التعليم الديني حتى وأن لم تصدر عن حكومة تنتمي إليها مثل تأييدها لقرار حكومة الوفد الأولى بتشكيل لجنة لإصلاح الأزهر عام ١٩٢٤.

وكذلك يمكن تفسير ذلك في إطار رغبة صحافة الأحرار الدستوريين في كسب المزيد من التأييد الشعبي عن طريق اهتمامها بقضية تهم قطاعاً كبيراً من المصريين لارتباطه بالجانب الديني (التعليم الديني) فهو ذلك التأييد الذي افتقر إليه الحزب نتيجة مواقفه السياسية والفكرية المعادية لحزب الوفد حزب الأغلبية وسياساته المهادنة لكلٍ من المحتل والقصر.

ويمكن القول بأن تركيز صحافة الأحرار الدستوريين على هذا الشكل في المعالجة، أعطى لها أكبر قدر من الحرية في أن تناقش قضية إصلاح الأزهر بصورة أكثر تقدماً وأكثر توافقاً مع الأفكار القائمة على الحرية الفردية وحرية الفكر والتي ظهرت واضحة في تأثر أعضاء الحزب بالثقافة الأوروبية، وبذلك لم تقع صحافة الدستوريين كثيراً في مأزق الدخول في صراعات التأييد والرفض لقرارات الحكومات المتعاقبة والخاصة بإصلاح التعليم الديني (الأزهري) خلال الفترة المدروسة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١.

(٣) موقف صحافة الهيئة السعدية من قضايا التعليم:

تأثرت معالجة صحافة الهيئة السعدية لقضايا التعليم المدروسة (مجانية التعليم – استقلال الجامعة – إصلاح التعليم الأزهري) بشكل كبير بطبيعة نشأة الهيئة السعدية والتي وضعتها سياساته في مركز الخصومة الدائمة مع حزب الوفد ومن ثم الهجوم على مختلف سياساته وفي مقدمتها السياسات التعليمية حيث اعتبر السعديون أن حزب الوفد هو الذي انشق على مبادئ سعد زغلول وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً في هجوم الصحافة المعبرة عنهم على إقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم الابتدائي ١٩٤٤ وكذلك التعليم العام ١٩٥٠ (فيما عدا الشق الخاص بإقرار المجانية في التعليم الفني) والذي اشتركت الصحافة السعدية في الدعوة لنشره مع صحافة الأحرار الدستوريين، حيث كان وجود بعض رموز الرأسمالية الزراعية والصناعية في تكوين الهيئة سبباً في دعوتها لنشر التعليم الفني ومحاربة إقرار المجانية في باقي أنواع التعليم.

وإذا كانت صحافة السعديين قد تبنت الدعوة لإصلاح التعليم الأزهري، فإنه وفي الوقت نفسه تأثرت هذه الدعوة بصراعها الشديد مع حزب الوفد فهاجمت صحافة السعديين مختلف المحاولات الوفدية لإصلاح الأزهر في حين جاء تدعيمها للمحاولات التي طرحتها مختلف الحكومات غير الوفدية، غير انه يمكن القول بأن حدة المعارضة لحزب الوفد كانت أخف وطأة بالنسبة لقضية التعليم الأزهري على العكس من قضية مجانية التعليم وربما كان ذلك بسبب عدم وجود مصالح مباشرة لأعضاء الهيئة في نشر التعليم الأزهري من عدمه وذلك على العكس بالنسبة لإقرار المجانية في التعليمين الابتدائي والعام.

ولذلك اشتركت الصحافة المعبرة عن السعديين مع صحافة الأحرار الدستوريين في الدعوة لنشر التعليم الفني ومن ثم تدعيم إقرار حكومة الوفد لمجانية التعليم الفني خلال عام ١٩٥٠ دون غيره من أنواع التعليم.

كما تأثرت المواقف التي اتخذتها الصحافة السعدية من قضية استقلال الجامعة بالصراع الحزبي بينها وبين الوفد ومن هنا جاء هجومها الشديد على قرارات حكومة الوفد الأخيرة والخاصة بالتعليم الجامعي وأن كان ذلك لم يمنع من أن تأتي بعض تلك المعالجات بصورة موضوعية وذلك في إطار تبني الصحافة السعدية الدعوة لأهمية الحفاظ على استقلالية التعليم الجامعي وعرضت لأفكار وآراء طه حسين حول حرية البحث العلمي، على الرغم من أنه كان في مقدمة الرموز الوفدية والتي هاجمتها الصحافة السعدية لاسيما حين تولى مسئولية وزارة المعارف ١٩٥٠ أو حتى حين كان وكيلاً لها عام ١٩٤٤. وخصوصاً أن وجوده في وزارة المعارف ارتبط بإقرار المجانية في التعليمين الابتدائي والعام.

وكذلك لم تمنع الدعوة التي تبنتها الصحافة السعدية لنشر التعليم الفني على أساس أن المجتمع في حاجة للمتعلمين زراعياً وصناعياً أكثر من الجامعيين، نقول أن هذه الدعوة لم تمنع الصحافة السعدية من أن تدعو لاستقلال التعليم الجامعي خصوصاً وأن مناقشتها لهذه القضية جاءت بعيدة تماماً عن فكرة

نشر التعليم الجامعي، فطالما تواجد التعليم الجامعي، فلابد من توفير الاستقلال له من وجهة نظر الصحافة السعدية في حين أن الاتجاهات الصحفية الأخرى وفي مقدمتها الصحافة الوفدية وصحافة مصر الفتاة ربطت بين النجاح في نشر التعليم الجامعي وبين توفير الاستقلال والحرية له.

(٤) موقف صحافة مصر الفتاة من قضايا التعليم:

تطورت معالجة صحافة مصر الفتاة لقضايا التعليم، بتأثير التطورات التي حدثت في فكر الجماعة على امتداد الفترة المدروسة وإن جاءت هذه المعالجات تطبيقاً واضحاً للبرنامج الذي أعلنته الجماعة عقب تكوينهاعام ١٩٣٣ وكذلك مختلف البرامج التي كانت الجماعة تعلنها عقب حدوث أي تغيير فكري في المبادئ القائمة عليها الجماعة والتي كانت إنعكاساً واضحاً للتغيير في مبادئ زعيم الجماعة أحمد حسين (بدءاً من الإيمان بالمبادئ الفاشية ثم التوجه الإسلامي،ثم الأفكار الاشتراكية)، ففي الثلاثينيات ومع بداية تكوين الجماعة تبنت الدعوة لنشر التعليم والتوسع فيه كما جاء في الصحافة المعبرة عنهم، كما دعمت فكرة إطلاق المجانية في مختلف أنواع التعليم، غير أن صحافة مصر الفتاة ربطت بين تأييدها لهذه المجانية وبين ضرورة أن يستفيد منها مختلف فئات الشعب من أبناء العمال والفلاحين والفئات المحرومة من التعليم في القرى ومع بروز الاتجاه الإسلامي في فكر الجماعة في أواخر الثلاثينيات اهتمت الصحافة بقضية إصلاح التعليم الأزهري والدعوة لنشره والاهتمام بتحسين مستواه والارتقاء به حتى يؤتي ثماره المرجوة منه، ومع البرنامج الذي أعلنته الجماعة في مطلع الأربعينيات والذي طالبت فيه بضرورة الاهتمام بنشر التعليم الجامعي وتوسيع قاعدته، جاءت صحافة مصر الفتاة معبرة عن هذا المطلب من خلال التأكيد على أهمية إقرار نظام ثابت للتعليم الجامعي في مصر، كما كانت لصحافتهم مواقف جادة وواضحة في الدفاع عن استقلال الجامعة لاسيما تأكيدها المستمر على عدم الزج بطلاب الجامعة لميدان الصراع السياسي والحزبي باعتباره سبباً مباشراً في هدم استقلالها ورأت أن حزب الوفد هو المسئول عن ذلك ومن هنا جاء هجومها المستمر على قرارات حكومات الوفد المتعاقبة والخاصة بالتعليم الجامعي.

(٥) موقف صحافة الإخوان المسلمين من قضايا التعليم:

تأثرت مواقف صحافة الإخوان المسلمين من قضايا التعليم المدروسة بصورة واضحة بأفكار جماعة الإخوان المسلمين والتي كانت تعبر عن التيار السلفي في العمل السياسي والذي يضرب بجذوره في أعماق الفكرة الإسلامية والتي تأثرت كثيراً بمجلة (المنار) وأفكار صاحبها الشيخ محمد رشيد رضا، ثم من بعد ذلك أفكار ومبادئ مؤسسها الشيخ حسن البنا، حيث انعكست تلك المبادئ على اهتمام صحافة الإخوان المسلمين بمناقشة قضايا تعليمية معينة دون غيرها، وربما كان هذا هو السبب الحقيقي في أن صحافة الإخوان المسلمين لم تول اهتماماً واسعاً إلا لقضية إصلاح التعليم الأزهري والذي رأت صحافة الإخوان المسلمين أنه أكثر أنواع التعليم توافقاً مع مجتمع إسلامي مثل المجتمع المصري.

وترى الباحثة أنه نظراً لوجود اهتمام حقيقي بتلك القضية وتدعيماً لإصلاح الأزهر، جاءت مواقف صحافة الإخوان المسلمين ومعالجتها لهذه القضية أكثر تعمقاً مقارنة بصحف التيارات السياسية المدروسة فاهتمت بدراسة الوضع الراهن للتعليم الأزهري ثم تقديم المقترحات التي يمكن من خلالها إصلاحه كما حرصت صحافتهم على تقديم النماذج العملية لتحسين مستوى التعليم الأزهري والارتقاء بمستواه، كما أنها طرحت رؤية تقدمية في إصلاحه عن طريق تبني الدعوة لتدريس اللغات الأجنبية والعلوم الحديثة به وكذلك توثيق الصلات بين الجامعة الأزهرية ومختلف الجامعات الغربية.

كذلك يمكن القول بأن المرجعية الدينية شكلت سنداً رئيسياً في معالجة صحافة الإخوان المسلمين لهذه القضية، فكثيرا ما أرجعت اهتمامها بإصلاح الأزهر إلى أهمية الدور الذي يقوم به في نشر الإسلام والحفاظ على القرآن والسنة على اعتبار أن تلك الوظيفة هي الوظيفة الأساسية للأزهر الشريف، وكثيراً ما دعمت صحافة الإخوان المسلمين هذه الدعوة بالعديد من الآيات والأحاديث التي تؤكد على أهمية التعليم وضرورة الحفاظ على قرآن الله وسنة نبيه.

وبالنسبة لقضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها فقد انحصرت في تأكيد صحافة الإخوان المسلمين على ضرورة إقرار الحرية والاستقلال للتعليم الجامعي حتى يؤتي ثماره المطلوبة منه وحين تعرضت صحافة الإخوان المسلمين للقضايا الخاصة بالاعتداء على استقلال الجامعة اهتمت بمناقشة تأثير اشتغال الطلبة بالعمل السياسي على استقلال وحرية التعليم الجامعي كما حملت (الوفد) مسئولية الزج بالطلاب للاشتغال بالعمل السياسي كما أخذت على عاتقها الهجوم على قرارات حكومة الوفد الأخيرة والخاصة بالتعليم الجامعي (١٩٥٠/ ١٩٥١) باعتبارها هدماً لحرية واستقلال التعليم الجامعي. وذلك تأثراً بطبيعة الصراع السياسي بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن صحافة الإخوان المسلمين لم تول اهتماماً يذكر لقضية مجانية التعليم وذلك في إطار اهتمامها الأكبر بقضية إصلاح التعليم الديني كما سبق وأن أشرنا.

(٦) موقف صحافة التنظيمات اليسارية من قضايا التعليم:

اهتمت صحافة التنظيمات اليسارية بمناقشة قضايا التعليم في ظل طرحها لقضية اجتماعية أكثر شمولاً، ألا وهي قضية الفقر، حيث رأت أنها إذا ما تم حل أزمة الفقر في المجتمع المصري سوف يتم حل أزمة التعليم بداخل المجتمع، وكان هذا الطرح الفكري سبباً رئيسياً في أن تولي الصحافة اليسارية قضية مجانية التعليم اهتماما أكبر من باقي القضايا المدروسة (وذلك في إطار الإعداد التي استطاعت الباحثة الحصول عليها).

فنظرت الصحافة اليسارية إلى المجانية باعتبارها الوسيلة التي ستمكن أكبر عدد من الفقراء من أن يحصلوا على القدر الهين من التعليم ولذلك ربطت بين تأييدها للمجانية وبين ضرورة أن تصل هذه المجانية إلى الفئات الفقيرة والمحرومة من التعليم.

وفي إطار تبني التنظيمات اليسارية لفكرة ضرورة كسب المزيد من تأييد طلاب الجامعة باعتبارهم قوة ثورية هائلة وبخاصة خلال فترتي الأربعينيات والخمسينيات[١]، نجد أن صحافة التنظيمات اليسارية اهتمت بمناقشة قضايا طلاب الجامعة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بحرمانهم من استكمال تعليمهم الجامعي بسبب عدم قدرتهم المالية واعتبرت ذلك اعتداء صريحاً وواضحاً على استقلال التعليم الجامعي، كما هاجمت صحافة التنظيمات اليسارية قيام قوات البوليس بحصار الجامعة عامي ١٩٤٧، ١٩٥٠ وذلك على أثر قيام مظاهرات الطلاب بسبب فصلهم عندما عجزوا عن سداد أقساط المصروفات وحمّلت المسئولية في ذلك (١٩٥٠/ ١٩٥١) لحكومة الوفد واعتبرت أن تدخل قوات البوليس فيما يدور داخل الجامعة لا يعبرا إلا عن تحول الجامعة المصرية لمؤسسة حكومية يمكن التلاعب بشئونها حسبما ترى الحكومة القائمة والمسئولة عنها.

لم تول صحافة التنظيمات اليسارية اهتماماً يُذكر بقضية إصلاح التعليم الأزهري (وذلك في ضوء الصحف التي توفرت للباحثة) والذي لم يكن يدخل في دائرة اهتمامات التنظيمات اليسارية نتيجة اعتناقها للمبادئ اليسارية ومن ثم كان الاهتمام بمناقشة قضايا العمال والفلاحين ومشاكلهم الاقتصادية سبباً في أن تولي صحافتهم اهتماماً كبيراً بفكرة ضرورة حصول الفئات الفقيرة من العمال والفلاحين على التعليم ومن ثم تبنيها لقضية مجانية التعليم بشكل أوسع من باقي قضايا التعليم المدروسة.

(٧) موقف صحيفة (الأهرام) من قضايا التعليم:

ظهرت شخصية صحيفة (الأهرام) المستقلة بصورة واضحة في معالجتها لقضايا التعليم المدروسة (المجانية ــ استقلال الجامعة ــ إصلاح الأزهر) وذلك عبر امتداد الفترة الزمنية المدروسة، فإذا كانت قضايا التعليم الثلاث المدروسة قد حظيت بالتأييد المطلق من قبل صحيفة (الأهرام) كتأييدها لإقرار المجانية في التعليمين الابتدائي والعام وكذلك تبنى الدعوة لإصلاح الأزهر، بالإضافة إلى مواقفها الجادة والحاسمة في الدفاع عن استقلال الجامعة، إلا أنه يمكن القول بأن هذا التأييد كان كثيراً ما يظهر من خلال نشرها لتصريحات المسئولين مثل وزراء المعارف في الوزارات المتعاقبة وكذلك نشرها لشكاوى أولياء الأمور من ارتفاع مصروفات التعليم وكذلك نشر شكاوى الأزهريين أساتذة وطلاباً والتعبير عن مطالبهم في الإصلاح.

ومن هنا كانت صحيفة (الأهرام) تتبنى قضايا تعليمية معينة من خلال نشر آراء أصحابها، وفي بعض الأحيان كانت صحيفة الأهرام (وفي إطار حرصها على الظهور بمظهر الاعتدال) تلجأ إلى عرض الآراء الفكرية المتباينة حول نفس القضية كما كان الحال عند عرضها لقضية إبعاد طه حسين من الجامعة عام ١٩٣٢ ففي نفس الوقت الذي نشرت فيه العريضة الخاصة بطه حسين والذي طالب فيها بتعويض

---

(١) أبو سيف يوسف، مرجع سابق، ص٧٣٣.

قدره ٢٥ ألف جنيه، نشرت الصحيفة كذلك فرحة شيخ الأزهر وتعبيره عن اغتباط الأزهريين بإبعاد طـــه حسين عن الجامعة.

وبذلك يمكن القول بأن معالجة صحيفة (الأهرام) المستقلة لقضايا التعليم جاءت متأثرة بشكل كبـــير بطبيعة نشأتها كصحيفة شامية تدين بالولاء للنموذج الفرنسي والذي ظهر كمرجعية غربية فـــي معالجتـــها لقضايا التعليم مثل الإشارة لنموذج الجامعات الفرنسية وكذلك نجاح فرنسا في إقرار المجانية في مختلـــف أنواع التعليم، وفي الوقت نفسه ظهر اهتمام صحيفة الأهرام بتتبع أخبار التعليم والتعليق عليها خصوصـــاً عن طريق إجراء الأحاديث الصحفية مع مسئولي وزارة المعارف وكبار رجال التعليم وهو مـــا رصدتـــه الباحثة وظهر واضحاً بصورة كبيرة في الأحاديث الصحفية التي كانت تنشرها صحيفة الأهرام عقب تولـــي شيخ جديد لمشيخة الأزهر على امتداد الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.

وقد جاء ذلك نتيجة حرص صحيفة (الأهرام) الدائم على أن تقف موقف التأييد للحكومات القائمة أياً كان انتماؤها السياسي والحزبي.

ثالثاً: النتائج الخاصة بتطور معالجة الصحافة المصرية لقضايا التعليم (عينـة الدراسة) من ١٩٢٣ - ١٩٥١:

*** عقد العشرينيات:**

(١) قضية مجانية التعليم:

شهد عقد العشرينيات تأكيد الصحافة المصرية بمختلف تياراتها السياسية والفكرية والاجتماعيـــة، على أهمية نشر التعليم والتوسع فيه واتفقت في ذلك الصحافة الحزبية وغير الحزبية، حيث جـــاءت هـــذه الدعوة كرد فعل لما شهدته بداية فترة الدراسة وعقب صدور الدستور المصري عام ١٩٢٣ والذي ظـــهر فيه الاهتمام بالتعليم، وفي إطار تبني الصحافة المصرية لتلك الدعوة لنشر التعليم انفردت الصحافة الوفديـــة بالتأكيد على أن يكون تخفيض مصروفات التعليم هو الوسيلة لذلك، في حين انفـــردت صحافـــة الأحـــرار الدستوريين بالتأكيد على ضرورة إيجاد سياسة تعليمية ثابتة يمكن من خلالها تحديد أكـــثر أنـــواع التعليـــم توافقاً مع المجتمع المصري ومن ثم تحديد أحقية كلٍ منها بالنشر والتوسع فيه.

(٢) قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها:

شهدت فترة العشرينيات إنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ والتي كان قد بدأ التمـــهيد لـــه منـــذ أواخر عام١٩٢٣ حين قامت إدارة الجامعة الأهلية بتسليم ممـــتلكات الجامعة إلـــى الحكومـــة المصريـــة، وبتأثير هذه الجامعة الناشئة، اهتمت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها بالدعوة لإقـــرار نظـــام ثـــابت للجامعة المصرية الناشئة كما اهتمت بإبراز أن مفهوم الاستقلال للتعليم الجامعي تم إقراره للجامعة ليـــس فقط بمقتضى مرسوم إنشائها عام ١٩٢٥ وإنما منذ أن كانت جامعة أهلية واتفقت فـــي ذلـــك التوجـــهات

الصحفية الحزبية وغير الحزبية، وحين شهد النصف الثاني من العشرينيات أولى محاولات الاعتداء على استقلال الجامعة بتأثير أزمة كتاب في الشعر الجاهلي لطه حسين عام ١٩٢٦ هبت الصحافة المصرية للدفاع عن هذا الاستقلال وكان في مقدمتها صحافة الأحرار الدستوريين وكذلك الأهرام، وذلك على العكس من الصحافة الوفدية والتي هاجمت شخص طه حسين والذي لم يكن قد أصبح وفدياً بعد، وفي حين اتفقت كلٌ من صحافة الوفد والأحرار الدستوريين على أن تعيين أساتذة ونظار أجانب للكليات المصرية يعد هدماً لاستقلالها، نجد أن صحيفة (الأهرام) وفي إطار حرصها على المعالجة الهادئة والمتوازنة اعتبرت أن الاعتماد على الأساتذة الأجانب وسيلة للنهوض والرقي بالتعليم الجامعي فطالبت بأن تستفيد الجامعة الناشئة من الخبرات الأجنبية، حتى يتسنى لها بعد ذلك الاستقلال وهي واقفة على قواعد ثابتة من الخبرة والتطور.

(٣) قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري):

اهتمت الصحافة المصرية بمختلف تياراتها خلال فترة العشرينيات بالمطالبة بإصلاح التعليم الأزهري واشتركت جميعها في التأكيد على ما للتعليم الديني من أهمية في النهوض بمجتمع إسلامي كالمجتمع المصري، كما أشارت الصحافة المصرية إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الأزهر الشريف في توثيق الصلات بين مصر وباقي البلدان العربية والشرقية.

ويمكن اعتبار عقد العشرينيات من أكثر عقود الدراسة والتي نشطت فيها الصحافة المصرية وبخاصة الوفدية في معالجة قضية إصلاح التعليم الأزهري وذلك كرد فعل لما طالب به دستور ١٩٢٣ في المادة (١٥٣) منه والتي أشارت إلى ضرورة استصدار قانون لتنظيم سلطة الملك في المعاهد الدينية، كذلك فإن فترة العشرينيات شهدت صراعاً خفياً بين الوفد من ناحية وبين القصر وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى، وقد كان هذا الصراع سبباً في أن تهتم التيارات الصحفية المختلفة بتتبع مختلف محاولات إصلاح الأزهر بالنقد والتحليل والتفسير وإن تأثرت تلك المعالجات بالانتماءات السياسية والحزبية فعلى حين رحبت الصحافة الوفدية بمحاولات الحكومة الوفدية لإصلاح الأزهر، نجدها تهاجم لجنة زيور باشا لإصلاح التعليم الأزهري عام ١٩٢٥ عقب خروج الوفد من الحكم وإن جاءت معالجات كلٌ من صحافة الأحرار الدستوريين وصحيفة (الأهرام) المستقلة مؤيدة بشكل كامل لمختلف لجان إصلاح الأزهر خلال العشرينيات، إلا أنه يمكن القول بأن صحافة الأحرار الدستوريين اهتمت بأن تناقش ما وراء هذه المحاولات وتسعى لتفعيلها أكثر من مجرد تتبع تلك المحاولات.

كذلك فإن الصحافة المصرية خلال فترة العشرينيات لم تتوقف عند حد الرصد والتتبع لمحاولات إصلاح التعليم الديني، وإنما نشطت بمختلف تياراتها في البحث عن أسباب فشل محاولات إصلاح التعليم الديني المتكررة.

- **عقد الثلاثينيات:**

(١) قضية مجانية التعليم:

شهدت فترة الثلاثينيات أزمة اقتصادية طاحنة أصابت العالم كله بما فيه مصر وكان من تأثير هذه الأزمة الاقتصادية أن نشطت الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها بالمطالبة بتخفيض مصروفات التعليم وذلك للتيسير على أولياء الأمور وحتى يستطيع المصريون استكمال تعليمهم، وإذا كانت الصحافة المصرية قد اتفقت فيما بينها في تبني تلك الدعوة، إلا أنها اختلفت فيما بين تياراتها المتعددة في نوعية التعليم الذي يجب تخفيض مصروفاته ففي حين دعت الصحافة الوفدية وكذلك صحافة مصر الفتاة وصحيفة (الأهرام) المستقلة إلى تخفيض مصروفات التعليم في مختلف مراحله، نجد أن الصحافة السعدية تبنت الدعوة لتخفيض مصروفات التعليم الفني وهو ما اشتركت فيه مع صحافة الأحرار الدستوريين والتي تبنت الدعوة كذلك لتخفيض مصروفات التعليم الأولى.

(٢) قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها:

يمكن اعتبار عقد الثلاثينيات من أكثر عقود الفترة المدروسة والتي نشطت فيها الصحافة المصرية بمختلف توجهاتها في الدفاع عن استقلال الجامعة، ويمكن تفسير ذلك في إطار تطور القضية ذاتها، فقد استكملت الجامعة إطارها القانوني واللائحي في الثلاثينيات والذي أعطى الكثير من الصلاحيات لوزير المعارف ومن ثم التدخل في شئونها فوقعت العديد من المحاولات لهدم استقلال الجامعة تحت ستار القانون ومظلته، وتأكيداً على ذلك يمكن الإشارة إلى فترة حكومة إسماعيل صدقي (١٩٣٠ ــ ١٩٣٤) والتي وصفتها الصحافة الوفدية بأنها أكثر فترات تقييد العمل الحر بمختلف أنواعه فتعددت المحاولات السافرة لتلك الحكومة للاعتداء على استقلال الجامعة في شخص أساتذتها (كما حدث حين نقل وزير المعارف طه حسين من الجامعة عام ١٩٣٢) واعتدائها المستمر على حرية الطلاب والتعرض لهم بالفصل والطرد تحت مسميات عدة وكذلك الاعتداء على لوائح وقوانين الجامعة.

وكرد فعل لذلك تصدت الصحافة المصرية وفي مقدمتها الصحافة الوفدية وصحافة الأحرار الدستوريين للدفاع عن استقلال الجامعة وإن انفردت الصحافة الوفدية بالهجوم الشديد على وزارة صدقي، كذلك اشتركت الصحف المعبرة عن الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية وكذلك مصر الفتاة في التحذير من خطورة اشتغال الطلبة بالسياسة وتأثير ذلك على استقلال الجامعة وأرجعت السبب إلى حزب الوفد باعتباره المحرض الرئيسي على اشتغال الطلبة بالسياسة، وخلال هذه الفترة اهتمت صحيفة (الأهرام) بالربط بين تحقيق استقلال الجامعة وبين استقلال الوطن كله والحديث عن أهمية التعليم الجامعي وبذلك خرجت عن دائرة الصراع الشديد حول محاولات الاعتداء على استقلال الجامعة، وذلك في إطار حرصها على عدم الانزلاق إلى المعالجات الصحفية الساخنة والتي كانت دائرة حول استقلال الجامعة خلال عقد الثلاثينيات.

(٣) قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري):

شهد عقد الثلاثينيات تطورا هاما في معالجة قضية إصلاح التعليم الأزهري حيث اهتمت مختلف تيارات الصحافة المصرية بمناقشة الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح المثمر في التعليم الأزهري، وقد اتفقت جميعها وبخاصة الصحافة الوفدية والأهرام على ضرورة اتصال الجامعة الأزهرية بباقي الجامعات الغربية وكذلك الثقافات المتطورة وتحديث الأزهر عن طريق تدريس العلوم الحديثة به وكذلك اللغات الأجنبية، بالإضافة إلى تفرد بعض الاتجاهات الصحفية بمقترحات ذات أهمية كما هو الحال في صحافة الأحرار الدستوريين والتي طالبت بأن يهتم الأزهر بممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والفنية بداخله وكذلك إنشاء فرق الكشافة، في حين طالبت صحافة الهيئة السعدية بإتاحة الفرصة للمرأة كي تلتحق بالأزهر وتستكمل تعليمها الديني، واستمرت صحافة مصر الفتاة تطالب بضرورة إبعاد الأزهر عن مختلف الصراعات السياسية والحزبية حتى تنجح محاولات إصلاحه أما بالنسبة لصحافة الإخوان المسلمين فقد رأت أن أولى خطوات إصلاح التعليم الأزهري هي تدريس الدين بالمدارس، كذلك طالبت بضرورة تحديد الهدف من إصلاح الأزهر ومن ثم تحديد وظيفته والأهداف المرجو تحقيقها من إصلاح التعليم الديني في مصر.

*** عقد الأربعينيات:**

(١) قضية مجانية التعليم:

حين أقرت حكومة الوفد المجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، فرض هذا الحدث نفسه على مناقشات الصحافة المصرية والتي عالجت في إطاره العلاقة بين إقرار المجانية في التعليم المصري وبين المشكلات الموجودة فيه خلال الأربعينيات، وقد انقسمت الصحافة المصرية في معالجتها لمجانية التعليم الابتدائي ما بين مؤيد ومعارض لها، ففي حين تزعمت الصحافة الوفدية وكذلك صحافة تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي وصحيفة (الأهرام) المستقلة جبهة الدفاع عن هذه المجانية ومن ثم نفى وجود علاقة بين إقرار هذه المجانية وبين أزمة التعليم المصري، نجد أن كل من صحافة الأحرار الدستوريين وصحافة الهيئة السعدية تبنت جبهة المعارضة لهذه المجانية ومن ثم الربط بين إقرار المجانية في التعليم المصري وبين أزمته ومختلف المشكلات التي ظهرت فيه خلال الأربعينيات.

(٢) قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها:

خلال الأربعينيات واصلت تيارات الصحافة المختلفة دفاعها عن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها، وإن تميز كل تيار صحفي بالتركيز على محاولات بعينها للاعتداء على استقلال الجامعة وبذلك قدمت الصحافة المصرية على اختلاف توجهاتها رصدا شبه متكامل لأهم محاولات الاعتداء على استقلال الجامعة والتعرض لها بالنقد والتحليل والتفسير فبينما ركزت الصحافة الوفدية على قضية إصلاح كلية الطب والتي بدأت بحل هيئة أعضاء التدريس كشكل من أشكال الاعتداء على الجامعة وحريتها

ركزت صحافة الأحرار الدستوريين على قضية ترقيات أعضاء هيئة التدريس تلك القضية التي ثارت حين تولى هيكل مسئولية وزارة المعارف في مطلع الأربعينيات، كما ناقشت صحافة الدستوريين العلاقة بين استبداد الحكومة ومحاولاتها المستمرة لتقييد حرية التعليم الجامعي واستقلاله.

أما صحافة الهيئة السعدية فقد واصلت حديثها عن مخاطر اشتغال الطلبة بالسياسة وتأثير ذلك على استقلال الجامعة، كما واصلت (الأهرام) الحديث عن استقلال الجامعة والتأكيد عليه كمفهوم أساسي كي يكون التعليم الجامعي قادراً على القيام برسالته التعليمية وكذلك وظيفته الاجتماعية.

(٣) قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري):

وفي عقد الأربعينيات فرضت أحداث بعينها نفسها على مناقشات الصحافة المصرية لقضية إصلاح التعليم الأزهري مثل توحيد مصادر تخريج مدرسي اللغة العربية والدين وتعيين مشايخ جدد للأزهر الشريف وكذلك الاستعداد للاحتفال بالعيد الألفي للجامع الأزهر، وقد اهتم كل تيار صحفي بمناقشة بعض الأحداث دون غيرها فناقشت الصحافة الوفدية قضية توحيد مصادر تخريج مدرسي اللغة العربية والدين وكذلك تعيين مأمون الشناوي شيخاً للأزهر بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على نظام الامتحانات الأزهرية، وفي نفس الوقت نشطت صحافة الأحرار الدستوريين في المطالبة بتعديل المناهج الأزهرية وتتبع الاستعدادات المختلفة للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر، واشتركت صحافة الأحرار الدستوريين مع صحافة الهيئة السعدية في تأييدها لقرار حكومة النقراشي بتعيين مصطفى عبدالرازق شيخاً للأزهر عام ١٩٤٥ وهو نفس التأييد الذي عالجت به صحيفة (الأهرام) المستقلة اختيار مصطفى عبدالرازق شيخاً للأزهر وكذلك قرارات حكومة الوفد (١٩٤٢ ــ ١٩٤٤) والخاصة بتطوير التعليم الديني وإصلاحه.

- **فترة الخمسينيات (١٩٥٠ ــ ١٩٥١):**

(١) قضية مجانية التعليم:

خلال الخمسينيات واصلت الصحافة المصرية انقسامها ما بين مؤيد ومعارض وذلك فيما يتعلق بإقرار حكومة الوفد الأخيرة للمجانية في التعليم العام (الثانوي، الفني، رياض الأطفال) وإن تفاوتت نسبة التأييد والمعارضة بين التيارات الصحفية المختلفة ففي حين جاء تأييد الصحافة الوفدية لهذه المجانية تأييداً مطلقاً بحكم أنها مجانية أقرتها الحكومة الوفدية، نجد أن صحافة مصر الفتاة والتنظيمات اليسارية ربطت بين تأييدها لهذه المجانية وبين وصولها إلى مختلف فئات الشعب المحرومة من التعليم (وبخاصة في القرى) من أبناء الفقراء من الفلاحين وكذلك العمال، أيضاً ربطت الأهرام بين تأييدها لهذه المجانية وبين ضرورة حفظ التوازن بين الاهتمام بقضايا التعليم وبين مختلف القضايا الاجتماعية كالفقر والمرض وكذلك طالبت بألا يؤدي الإقبال على نوع من أنواع التعليم إلى القضاء على أنواع أخرى مثل التعليم الفني.

وفي نفس الوقت جاء هجوم صحافة الدستوريين والسعديين متفاوتاً بالنسبة لهذا القرار، ففي حين هاجمت صحافتهما هذا القرار بصفة عامة، إلا أنها أيدت الجزء الخاص بإقرار المجانية في التعليم الفني.

(٢) قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها:

ارتبطت مناقشة الصحافة المصرية لقضية استقلال الجامعة خلال الخمسينيات بتصريحات ومقولات وقرارات طه حسين (وزير المعارف في الحكومة الوفدية) فيما يتعلق بالتعليم الجامعي وانقسمت الصحافة المصرية في معالجتها لقرارات الحكومة الوفدية فيما بينها إلى مؤيد ومعارض فعلى حين اعتبرت الصحافة الوفدية وصحيفة (الأهرام) تصريحات وزير المعارف تدعيماً لمفهوم استقلال الجامعة، نجد أن صحافة الهيئة السعدية وكذلك الدستوريين هاجمتها بشدة على اعتبارها هدماً لاستقلال الجامعة كما تعجبت أن تصدر عن طه حسين والذي سبق وتعرض للإيذاء والاعتداء على استقلال الجامعة في شخصه عامي ١٩٢٦، ١٩٣٢.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الصحافة المصرية بمختلف تياراتها وعلى امتداد الفترة المدروسة وأثناء معالجتها لمختلف التطورات الخاصة باستقلال الجامعة، كانت تبحث عن الشكل الذي يمكن من خلاله كفالة استقلال الجامعة وضمان حرية البحث العلمي فيها، بحيث قدمت تيارات الصحافة المصرية المختلفة في مجملها شكلاً شبه متكامل لهذا الاستقلال، ففي حين طالبت (الصحافة الوفدية بحرية واستقلال أستاذ الجامعة) ركزت الأحرار الدستوريين على حرية البحث العلمي، كما طالبت الهيئة السعدية بحرية عناصر التعليم الجامعي الثلاث (الأستاذ/ الطالب/ إدارة الجامعة)، وطرحت صحافة مصر الفتاة لضرورة البعد عن الصراعات السياسة والحزبية كي تضمن الجامعة استقلالها، في حين اهتمت (الأهرام) بالتأكيد على ضرورة إيجاد تنظيم إداري مستقل بالجامعة يضمن حريتها وحرية عناصر التعليم الجامعي، وبذلك ركز كل تيار صحفي على مفهوم محدد للاستقلال الجامعي من وجهة نظره والتي وإن نظرنا إليها في مجملها سنجد أنها تمثل شكلاً إن تم تنفيذه يمكن من خلاله ضمان استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي بداخلها.

(٣) قضية إصلاح التعليم الديني (الأزهري):

وفي الخمسينيات سيطر اضطراب الأوضاع داخل الأزهر الشريف وكذلك اشتعال المظاهرات بداخله، على معالجات تيارات الصحافة المصرية لقضية إصلاح التعليم الأزهري وهي تلك المظاهرات التي عرض من خلالها مدرسو وطلاب الأزهر لمطالبهم في الإصلاح، خصوصاً دعوتهم للمساواة بينهم وبين خريجي وزارة المعارف وعلى حين نشرت الصحافة الوفدية لتصريحات وزير المعارف طه حسين في وزارة الوفد الأخيرة والخاصة بتحسين أحوال المدرسين ومساواتهم بخريجي مدارس وزارة المعارف، نجد أن صحافة الهيئة السعدية وصحيفة (الأهرام) عرضت لتلك المطالب من خلال نشرها لشكاوى الأزهريين (أساتذة وطلاباً) والتأكيد على أحقية هذه المطالب في الإجابة، وعلى العكس من باقي تيارات الصحافة المصرية، فقد خرجت صحافة الإخوان المسلمين عن هذا الاتجاه في المعالجة، حيث اهتمت

بوضع نموذج عملي يمكن من خلاله إصلاح التعليم الأزهري ومن ثم تحسين أحوال الأزهريين، وهو ذلك النموذج الذي تفردت به صحافة الإخوان المسلمين عن باقي التيارات الصحفية في مناقشتها لقضية إصلاح التعليم الأزهري.

رابعاً: نتائج الدراسة في ضوء فروضها:

* الفرض الأول:

توجد علاقة بين تطور الحركة التعليمية في مصر خلال الفترة من (١٩٢٣ ــ ١٩٥١) وبين تطور معالجات الصحافة المصرية لقضايا التعليم المدروسة.

أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض وذلك بالنسبة لمختلف اتجاهات وتيارات الصحافة المصرية إزاء مجموعة القضايا المدروسة (مجانية التعليم ــ استقلال الجامعة ــ إصلاح التعليم الأزهري) وذلك خلال الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥١، حيث عكست الصحافة المصرية بمختلف تياراتها مجموعة التطورات والتغييرات التي طرأت على القضية التعليمية خلال الفترة المدروسة فجاء تطور معالجات تيارات الصحافة المصرية المختلفة إنعكاساً طبيعياً لتطور الحركة التعليمية خلال الفترة المدروسة، وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً في معالجة الصحافة المصرية لقضية مجانية التعليم بداية من الدعوة لنشر التعليم عن طريق خفض مصروفاته في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، ثم معالجة إقرار المجآنية في التعليمين الابتدائي عام ١٩٤٤ والعام (الثانوي/ الفني/ رياض الأطفال) في عام ١٩٥٠، وكذلك كان الحال بالنسبة لمعالجة الصحافة المصرية لقضيتي استقلال الجامعة وإصلاح التعليم الأزهري، فمع كل تطور جديد يطرأ على هاتين القضيتين تنشط الصحافة المصرية في تتبعها ورصدها بشكل تحليلي وتفسيري فمع نشأة الجامعة المصرية اهتمت الصحافة المصرية بمختلف تياراتها الدعوة لإقرار نظام ثابت للتعليم الجامعي، ثم بدأت في الدفاع عن استقلال الجامعة مع حدوث المحاولات المتكررة لهدم هذا الاستقلال خلال فترة الدراسة وكذلك البحث عن الوسائل التي تكفل ضمان هذا الاستقلال، كذلك اهتمت الصحافة المصرية بمختلف تياراتها بتتبع مختلف القوانين والقرارات الخاصة بإصلاح التعليم الأزهري والتعليق عليها ونقدها إيجاباً حيناً وسلباً حيناً آخر.

وبذلك تحقق الفرض الأول، حيث تبين وجود علاقة بين تطور الحركة التعليمية في مصر خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ وبين تطور معالجات الصحافة المصرية لقضايا التعليم.

* الفرض الثاني:

توجد علاقة بين الانتماءات السياسية والفكرية والاجتماعية للتيارات الصحفية المختلفة وبين المواقف والاتجاهات التي اتخذتها تلك التيارات من قضايا التعليم المدروسة (مجانية التعليم، استقلال التعليم الجامعي، إصلاح التعليم الديني) خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١.

أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض بالنسبة للاتجاهات والمواقف التي اتخذتها تيارات الصحافة المصرية المختلفة (حزبية، تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي، الأهرام) من قضايا التعليم المدروسة. (المجانية ــ استقلال الجامعة ــ إصلاح التعليم الديني).

وتأكيداً على ذلك فقد أثرت الانتماءات السياسية والاجتماعية والفكرية بصورة كبيرة على المواقف التي اتخذتها الصحافة المعبرة عن كلٍ من الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية من إقرار الحكومة الوفدية للمجانية في التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤ وكذلك التعليم العام (فيما عدا الفني) في عام ١٩٥٠، حيث هاجمت صحافتهما بشدة إقرار هذه المجانية فيما عدا مجانية التعليم الفني والذي كان وبحكم الانتماءات الطبقية والاجتماعية للأحزاب المعبرة عنها هذه الصحف من مصلحتها إقرار المجانية في التعليم الفني بشقيه (الزراعي والصناعي) للتخديم على مصلحة هذه الطبقات، خصوصاً وأن صحافة الهيئة السعدية (وذلك في إطار الصراع التقليدي بين حزب الوفد والهيئة السعدية) أخذت على عاتقها الهجوم على مختلف السياسات الوفدية وفي مقدمتها السياسات التعليمية.

كذلك وحين عالجت الصحافة المصرية قضية إصلاح التعليم الديني، تأثرت تلك المعالجات بالصراعات السياسية والحزبية بين القصر تدعمه أحزاب الأقلية من ناحية وبين حزب الوفد من ناحية أخرى في أحكام السيطرة على الأزهر كمؤسسة دينية وتعليمية فعلى الرغم من اتفاق جميع تيارات الصحافة المدروسة على أهمية إصلاح التعليم الديني، إلا أن ما كانت تطرحه الحكومات الوفدية لإصلاح الأزهر يعد من وجهة نظر صحافة أحزاب الأقلية وخصوصاً (السعديين) هدماً للتعليم الأزهري والعكس صحيح وظهر تأثر المعالجات الصحفية للتنظيمات اليسارية بالانتماءات الفكرية لها واضحاً وذلك حين لم تولِ صحافة التنظيمات اليسارية أهمية تذكر لقضية إصلاح التعليم الديني (وذلك في ضوء الصحف التي توفرت للباحثة) حيث كان اعتناق هذه التنظيمات للمبادئ الماركسية اليسارية سبباً في أن يكون التعليم الديني خارجاً عن نطاق اهتمام الصحافة المعبرة عنها وذلك في مقابل اهتمامها الكبير بحل قضية الفقر والتي تقف عائقاً دون استكمال أبناء العمال والفلاحين لتعليمهم ومن هنا جاء تبني صحافة التنظيمات اليسارية لقضية مجانية التعليم، وفي نفس الوقت جاءت قضية إصلاح التعليم الديني في مقدمة القضايا والتي أولتها صحافة الإخوان المسلمين اهتماماً كبيراً وذلك لطبيعة هذا النوع من التعليم الذي يقوم على دراسة علوم القرآن والسنة وذلك بما يتوافق مع الأفكار السلفية الإسلامية والتي تطالب بالعودة للإسلام في تشريعاته وقواعده (والتي تبنتها جماعة الإخوان المسلمين).

وحين عالجت الصحافة المصرية قضية استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها ظهر تأثير الانتماءات السياسية والاجتماعية والفكرية على المواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية في محاولات الاعتداء على استقلال الجامعة، فتهاجم الصحافة الوفدية طه حسين وتطالب الجامعة بمعاقبته أثناء تفجر أزمة كتابه "في الشعر الجاهلي عام ١٩٢٦"، والذي لم يكن قد انضم لمعسكر الوفد بعد، كذلك فإن القرارات الخاصة بالتعليم الجامعي والتي اتخذتها حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠/ ١٩٥١)، نجد أنها

تعرضت للهجوم الشديد من قبل التيارات الصحفية المعبرة عن كل من (الهيئة السعدية ــ مصر الفتـاة ــ التنظيمات اليسارية) باعتبارها هدماً لاستقلال الجامعة (وذلك في إطار الصراع السياسي بينها وبين حزب الوفد) في حين أشارت إليها الصحافة الوفدية باعتبارها الضمان الحقيقي لاستقلال الجامعة.

بل وحملت تلك الاتجاهات الصحفية (حزب الوفد) مسئولية الزج بطلاب الجامعة للاشـتراك فـي العمل السياسي بما يقضي على استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي فيها.

كذلك فإن التطورات الفكرية والتي شهدتها جماعة مصر الفتاة (والتي جاءت كرد فعـل للتطـور الفكري لزعيم الجماعة أحمد حسين) خلال الفترة المدروسة أثرت بشكل كبير في تبنـي صـحافة مصـر الفتاة لقضايا دون غيرها وكذلك بعض المواقف التي اتخذتها في معالجة قضايا التعليم المدروسـة فخـلال الثلاثينيات تبنت صحافة مصر الفتاة قضية مجانية التعليم والدعوة لتوصيل التعليم كمرفق حيـوي للفئـات المحرومة منه خصوصاً في القرى والأماكن النائية وإقرار حق الفقراء من العمال والفلاحين فـي التعلـيم وذلك تأثراً باعتناق أحمد حسين ومن ثم الجماعة المعبرة عنه للمبادئ الفاشية خلال الثلاثينيات من القـرن العشرين، في حين كان تحول الجماعة للحزب الإسلامي خلال الأربعينيات سبباً في تركيز صحافة مصـر الفتاة على قضايا إصلاح التعليم الأزهري، ثم العودة مرة أخرى خـلال الخمسـينيات وبتـأثير الأفكـار الاشتراكية لتناول قضايا تعليم أبناء المجتمع المصري الفقراء والسعي لإقرار حقهم في التعلـيم المجـاني على اختلاف مراحله.

كذلك كان اتباع صحيفة الأهرام لسياسة الاتزان والهدوء في معالجة مختلف القضايا المطروحـة ومن ثم وقوفها موقف التأييد للحكومات القائمة أياً كان انتماؤها السياسي سبباً في تأييد صحيفة (الأهـرام) لمختلف القرارات والقوانين الخاصة بقضايا التعليم المدروسة والتي صدرت خلال الفتـرة مـن ١٩٢٣ ــ ١٩٥١، كما أن تبنيها لبعض القضايا جاء من خلال نشرها لآراء أصحاب تلك القضايا مثل شيخ الأزهـر وطه حسين أثناء تفجر أزمة كتاب في الشعر الجاهلي عام ١٩٢٦.

الخاتمة:

توصلت الدراسة في ضوء مناقشة كلٍّ من نتائجها العامة والنتائج الخاصة بفروضها إلى مجموعة من التوصيات كما يلي:

١- انطلاقاً من المعالجات المختلفة والتي قدمتها الصحافة المصرية وكذلك الرؤى المتعددة حول قضـايا التعليم مما أدى إلى إثراء القضية وتعميق المناقشات حولها ومن ثم الإسهام في حل بعض مشكلاتها، رأت الباحثة ضرورة التأكيد على أهمية أن تتمتع الصحافة المصـرية بمختلـف تياراتهـا الحاليـة بالحرية التامة في مناقشة مختلف القضايا الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم والتي تعد جزءاً هامـاً ولا يتجزأ من المشكلة الاجتماعية والتي يشهدها المجتمع المصري حالياً، حتى تساهم تلك الحريـة فـي طرح رؤى متعددة ومختلفة مما يؤدي إلى إثراء تلك المعالجات، وجاءت أهمية تلك التوصـية مـن

خلال ما لاحظته الباحثة على المعالجات المعاصرة لقضايا التعليم في الصحافة المصرية والتي تــأتي في بعض منها في شكل تغطيات خبرية وبخاصة فيما يتعلق بالقرارات الرســمية لــوزارة التربيــة والتعليم، حتى وإن عالجت الصحافة المصرية بعض القضايا تأتي تلك المعالجات سطحية وبعيدة كــل البعد عن المعالجة المتعمقة والتي تهتم بتغطية كافة محاور القضية.

٢- ونتيجة للصعوبة التي واجهتها الباحثة، ويواجهها كل الباحثين في مجال تاريخ الصحافة والمتمثلة فــي اختفاء أعداد كاملة من بعض الصحف بسبب ضياعها أو عدم صلاحيتها للإطلاع عليها، خصوصــاً وأنه ومع مرور السنوات تتضاءل عدد الصحف المتاحة أمام باحثي تاريخ الصحافة نظــراً لزيــادة الفاقد فيها، توصي الباحثة باتخاذ إجراءات سريعة نحو إنشاء مركز لدراسات تاريخ الصحافة وهــو المشروع الذي تقدمت به الأستاذة الدكتورة عواطف عبدالرحمن لحماية التراث الصحفي والذي يمثــل جزءاً أساسياً من تاريخ مصر.

٣- كما سبق وأن ذكرنا فإن تلك الدراسة هدفت بشكل رئيسي إلــى رصــد وتحليــل وتفســير مواقــف الصحافة المصرية من قضايا التعليم، وهو ما يطرح أهمية إجراء مزيد من الدراســات التــي تــهتم بالتأريخ لمواقف واتجاهات ومعالجات الصحافة المصرية للقضايا الاجتماعية الأخرى ومنها (الصحــة ــ السكان ــ قضايا العمال والفلاحين، الفقر وغيرها) وهو ما يساعد في سد النقص الذي تعاني منــه المكتبة الأكاديمية الإعلامية خصوصاً وأن معظم تلك الدراسات أرخّت للصحافة المصرية في إطــار علاقتها بالقضايا السياسية والاقتصادية.

٤- وإذا كانت تلك الدراسة تنتمي بشكل رئيسي إلى بحوث تاريخ الصحافة، إلا ان مثل هــذه الدراســات يمكن أن تكون نقطة البداية نحو إجراء مجموعة من الدراسات التكاملية التي تــهتم بقضايــا التعليــم وذلك على المستويات الثلاثة التالية:

(أ) دراسات تاريخية: وذلك عن طريق إجراء مجموعة من الدراسات والتي تهتم بالتــأريخ لمعالجــات ومواقف واتجاهات الصحافة المصرية بمختلف تياراتها لقضايا التعليم المتعددة وذلــك خــلال فــترات زمنية أخرى غير المدروسة والتي نحن بصددها مع التركيز على مختلف قضايا التعليم الأخرى.

(ب) دراسات معاصرة (أنية): وذلك من خلال القيام بمجموعة من الدراسات التي تهتم برصد وتحليــل وتفسير المواقف والاتجاهات والمعالجات التي تطرحها تيارات الصحافة المصرية المختلفة لأهم قضايــا التعليم المثارة وذلك للاستفادة من نتائجها ونتائج الدراسات التاريخية في دراسات المستوى الثالث.

(ج) الدراسات المستقبلية: حيث توفر الدراسات التاريخية والمعاصرة لقضايا التعليم في إطار معالجــات الصحافة المصرية لها، قاعدة من البيانات والمعلومات والتي يمكن من خلالها وضــع مجموعــة مــن السيناريوهات المستقبلية لتلك القضايا، بما يدعم تطويرها والنهوض بها ومن ثم تطوير المجتمع علــى اعتبار أن التعليم يمثل البعد التنويري في تطوير المجتمعات والارتقاء بمستواها.

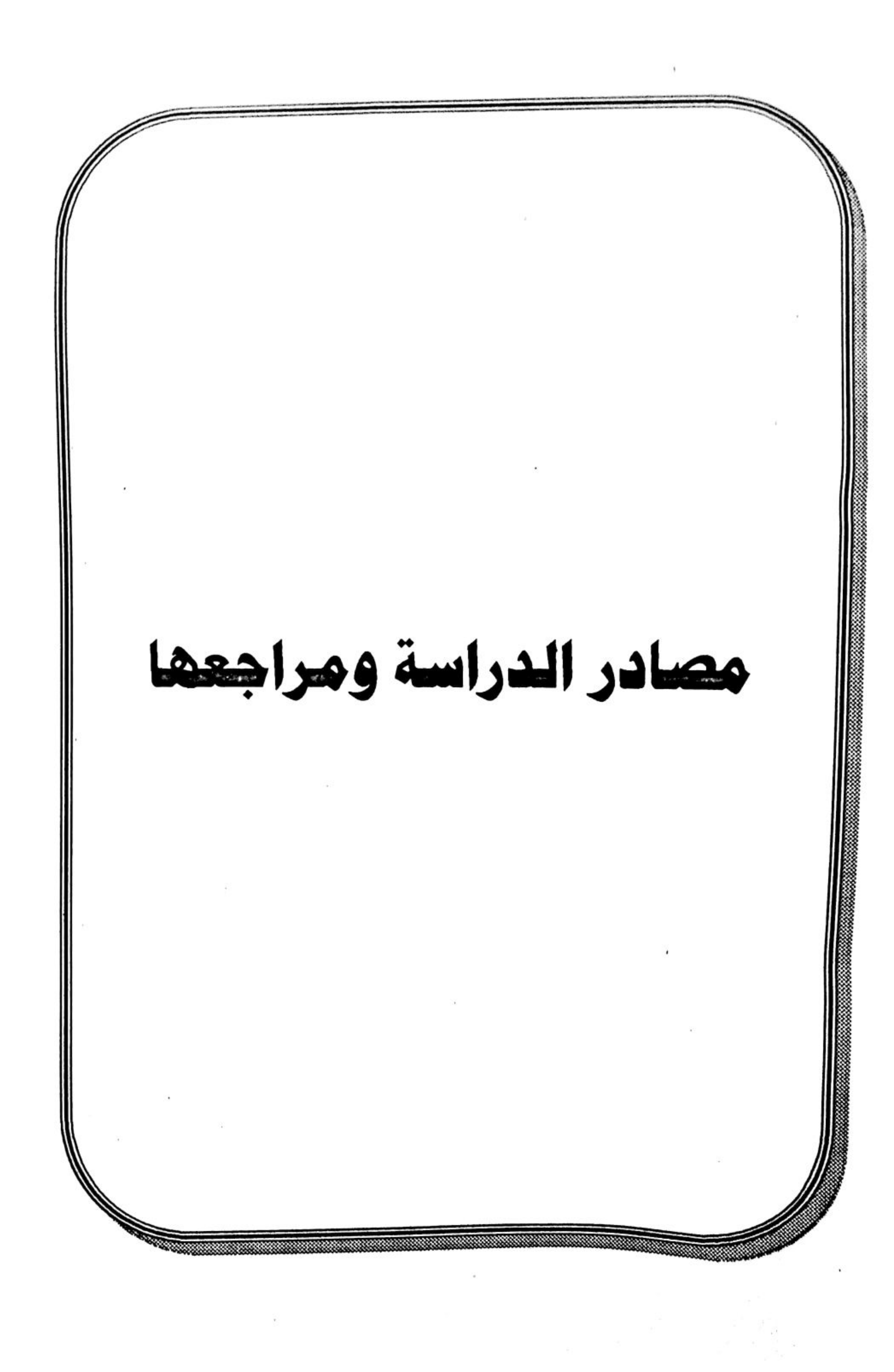
وعلى ذلك ومن خلال هذا الاتجاه التكاملي في الدراسات التي تربط بين القضايا الاجتماعية المختلفة من ناحية وبين مواقف واتجاهات الصحافة منها من ناحية أخرى يمكن رصد وتحليل وتفسير مختلف التطورات التي تمر بها تلك القضايا وكذلك الإسهام في حل بعض المشكلات المتعلقة بها.

وفي إطار ذلك ومن خلال اهتمام الباحثة بتتبع أهم ما نشرته الصحافة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٣ حول قضايا التعليم وذلك بالتركيز على قضايا المجانية واستقلال الجامعة وإصلاح التعليم الديني والتي قامت الباحثة بدراستها تاريخياً تبين استمرارية معالجة الصحافة المصرية لنفس القضايا التعليمية والتي كانت مطروحة خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ نتيجة استمرار المشكلات نفسها وما أثار دهشة الباحثة هو اعتماد الصحافة المصرية الآن على بعض الأفكار والتي كانت تعتمد عليها الصحافة المصرية في معالجتها لقضايا التعليم خلال الفترة المدروسة فمازالت الآراء منقسمة حول مصروفات التعليم وهل يتم خفضها أم لا فالمؤيدين يرون أن التعليم من حق الجميع ويجب ألا تكون المادة عقبة في سبيل تحقيق ذلك والمعارضون يؤكدون على أن مجانية التعليم قد أدت إلى تدهور مستوى التعليم مع زيادة أعداد الخريجين ومن ثم تفاقم أزمة البطالة. وهي نفس الآراء التي أثيرت على صفحات الصحف المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي.

ومازالت الصحافة المصرية تعالج قضية استقلال الجامعة من منطلق وجود تلازم شرطي بين التعليم الجامعي من ناحية وبين ضرورة استقلاله وحريته من ناحية أخرى وإن كان (وباختلاف الظرف السياسي) نجد أن بعض الصحف الحزبية والمستقلة مثل (الأهالي وصوت الأمة) أشارت مجرد إشارة إلى تعسف بعض رؤساء الجامعات الإقليمية مع أساتذتها إلى حد الاعتداء على حريات أساتذة الجامعة فيما يدرسونه وإلى درجة قيام أحد رؤساء هذه الجامعات بتأديب أحد الأساتذة بفصله وهو ما تم نشره على استحياء في صحيفة الأهالي مما دعا الباحثة للتأسف على حال الصحافة المصرية الآن وذلك في إطار مقارنتها بالموقف الشجاع الذي قادته الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ للدفاع عن استقلال الجامعة ممثلاً في شخص أساتذتها كما حدث عام١٩٣٢ حين قامت وزارة المعارف بنقل طه حسين. كذلك مازالت الأقلام الصحفية المعاصرة تطالب بإصلاح حقيقي للتعليم الديني لماله من أهمية كبرى وأن تراجع دور الصحافة المصرية في عرض النماذج التطبيقية التي يمكن من خلالها إصلاح التعليم الديني وعلى الرغم من مروره فترة طويلة على الحقبة الزمنية التي خضعت لها الدراسة إلا أننا نجد صحيفة الوفد تنشر بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٢ خبراً حول قرار وزارة التربية والتعليم بقبول الأزهريين في المدارس الحربية والذي كان مطلباً من مطالب الصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١، وتخلص الباحثة من وراء ذلك إلى التأكيد على ضرورة أن يتوافر للصحافة المصرية أكبر قدر من الحرية في مناقشتها لمختلف القضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضايا التعليم بما يدعم دورها في النهوض بالمجتمع المصري فكما هو واضح أنه كلما زاد هامش الحرية المتاح للصحافة كلما ناقشت مختلف القضايا بشكل أكثر تعمقاً وبصورة نقدية يمكن من خلالها تصحيح الأوضاع وليس النظر لما هو موجود باعتباره أفضل ما يمكن أن يتواجد (ليس في الإمكان أبدع مما كان).

ويحضر الباحثة هنا تساؤل هام حول الشكل الذي تعالج به الصحافة المصرية قضايا التعليم الآن وباقي القضايا الاجتماعية وهل ستتيح تلك الصحافة لباحثي التاريخ عقب مروره فترة زمنية معينة مادة يمكن من خلالها التأريخ للمواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية من معالجة قضايا التعليم سؤال يطرح نفسه؟!! فما توفر للباحثة عند دراستها للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٣ ـ ١٩٥١ ساعدها في تكوين رؤية شبه متكاملة عن أحوال التعليم في المجتمع المصري واستطاعت الباحثة في كثير من الأحيان الإجابة عن تساؤل لماذا اتخذ اتجاه صحفي بعينه ذاك الموقف من قضايا التعليم دون غيره، وهو ما ربما يصعب توفيره لباحثي تاريخ الصحافة بعد مرور فترة زمنية معينة خاصة في إطار الرؤية شبه الموحدة في معالجة مختلف قضايا التعليم الآن وإن تباينت محاورها وأطرافها.

ويحضر الباحثة هنا تساؤل هام حول الشكل الذي تعالج به الصحافة المصرية قضايا التعليم الآن وباقي القضايا الاجتماعية وهل ستتيح تلك الصحافة لباحثي التاريخ عقب مروره فترة زمنية معينة مادة يمكن من خلالها التأريخ للمواقف التي اتخذتها الصحافة المصرية من معالجة قضايا التعليم سؤال يطرح نفسه؟!! فما توفر للباحثة عند دراستها للصحافة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥١ ساعدها في تكوين رؤية شبه متكاملة عن أحوال التعليم في المجتمع المصري واستطاعت الباحثة في كثير من الأحيان الإجابة عن تساؤل لماذا اتخذ اتجاه صحفي بعينه ذاك الموقف من قضايا التعليم دون غيره، وهو ما ربما يصعب توفيره لباحثي تاريخ الصحافة بعد مرور فترة زمنية معينة خاصة في إطار الرؤية شبه الموحدة في معالجة مختلف قضايا التعليم الآن وإن تباينت محاورها وأطرافها.



مصادر الدراسة ومراجعها

المصادر والمراجع:

أولاً: مصادر الدراسة:

(١) صحف الدراسة:

١- الابتسام: ١٩٢٨.

٢- الإخوان المسلمون النصف شهرية ١٩٤٢ ـ ١٩٤٨.

٣- الإخوان المسلمون اليومية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨.

٤- الأساس ١٩٤٧ ـ ١٩٥١.

٥- الأهرام ١٩٢٣ ـ ١٩٥١.

٦- البلاغ ١٩٢٣ ـ ١٩٣٢.

٧- الثغر ١٩٣٧.

٨- جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية ١٩٣٣ ـ ١٩٣٨.

٩- الجهاد ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦.

١٠- الدستور ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥.

١١- السياسة الأسبوعية ١٩٢٦ ـ ١٩٤٩.

١٢- السياسة اليومية ١٩٢٣ ـ ١٩٥١.

١٣- الشرق الجديد ١٩٢٨.

١٤- صوت الأمة ١٩٤٦ ـ ١٩٥١.

١٥- الضياء ١٩٣٠ (وفدية).

١٦- الضياء ١٩٣٦ (مصر الفتاة).

١٧- الفجر الجديد ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦.

١٨- كفاح الشعب ١٩٤٧.

١٩- كوكب الشرق ١٩٢٤ ـ ١٩٣٥.

٢٠- المباحث القضائية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١.

٢١- المقاومة الشعبية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١.

٢٢- المصري ١٩٣٦ ـ ١٩٥١.

٢٣- مصر الحرة ١٩٢٨.

٢٤- مصر الفتاة الاشتراكية ١٩٣٨ ـ ١٩٥١.

٢٥- وادي النيل ١٩٣٠ ـ (وفدية).

٢٦- وادي النيل ١٩٣٥ (مصر الفتاة).

٢٧- الوجدان ١٩٢٨.

(٢) دراسات أكاديمية غير منشورة:

- إبراهيم الدسوقي عبدالله المسلمي، صحافة الحزب الوطني من ١٩٠٠ ـ ١٩٥٣، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٥.
- أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة عين شمس: كلية الآداب)، ١٩٨١.
- أميرة محمد المرسي العباسي، موقف الصحافة الحزبية تجاه أهم القضايا السياسية والاجتماعية بمصر منذ نشأة تلك الصحافة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٩.
- إيمان صبري محمد، آثار ثورة ١٩١٩ في التعليم المصري، ماجستير غير منشورة، (جامعة المنوفية: كلية التربية)، ١٩٨٩.
- حسني نصر، الصحيفة كوثيقة تاريخية، ماجستير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٩.
- حمادة محمود إسماعيل، جماعة الإخوان المسلمين ودورها في تاريخ مصر (١٩٢٨ ـ ١٩٤٩)، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب)، ١٩٧٤.
- زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب)، ١٩٧٤.
- رمزي ميخائيل جيد، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩٠.
- زينب حسن حسن، دراسة الفكر التربوي في مصر في الفترة من ١٨٠٥ حتى ١٨٨٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية البنات)، ١٩٧٥.

- سليمان سالم صالح سالم، جريدة المؤيد ١٩٧٨ ــ ١٩١٥، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٥.
- سناء جلال عبدالرحمن، صحافة الأحرار الدستوريين من عام ١٩٢٢ ــ ١٩٥١، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩١.
- سهير إسكندر راغب فهمي، جريدة المصري وموقفها من القضايا الوطنية ١٩٣٦ ــ ١٩٤٦، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٢.
- سهير إسكندر راغب فهمي، موقف الصحافة المصرية من القضايا الوطنية ١٩٤٦ ــ ١٩٥٤، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩٠.
- شعيب الغباشي، صحافة الإخوان المسلمين، دراسة في النشأة والمضمون، دكتوراه غير منشورة، (جامعة الأزهر كلية اللغة العربية: قسم الإعلام)، ١٩٩٠.
- شيرين سلامة، اتجاهات الصحافة المصرية نحو قضايا المرأة في الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٦ ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ٢٠٠٢.
- عبدالراضي إبراهيم محمد، تطور حركة إصلاح تعليم المرحلة الأولى في مصر منذ ١٩٤٠، دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٨٣.
- عبدالمجيد محمد أمين الكاشف، تاريخ الحزب الوطني في مصر تحت زعامة محمد فريد ١٩٠٧ ــ ١٩١٩، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب)، ١٩٧٢.
- عبداللطيف محمود محمد عبدالصمد، أثر الممارسة الحزبية على حركة التعليم في مصر في الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٨٤.
- عزة عوض بدر، مجلة الثقافة ١٩٣٩ ــ ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٩٠.
- عوض توفيق عوض، علاقة مجانية تعليم المرحلة الاولى في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ من ١٩٢٣ ــ ١٩٨١، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٩٢.
- علي السيد أحمد طنشي، تحديث المجتمع المصري والتعليم بالأزهر بين تخريج الداعية والعالم الداعية، دراسة تاريخية، دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٩١.
- علي عباس علي، عبدالله النديم صحافته وفكره، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٩.
- علي محمد حامد شلبي، مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصري ١٩٣٣ ــ ١٩٤٠، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية الآداب)، ١٩٧٥.

- عنتر لطفي محمد، الجهود الأهلية في التعليم المصري في الفترة من ١٨٨٢ ــ ١٩٢٣، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٧٩.

- فاروق أبوزيد، الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٥.

- فاطمة علي السعيد جمعة، قضايا تربية البنت وتعليمها عند رائدات الحركة النسائية في مصر من ١٨٨٢ ــ ١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية التربية)، ١٩٨٨.

- فؤاد بسيوني متولي، إصلاح التعليم الفني في مصر منذ ثورة ٩٢٣ وانعكاساتها على مستقبل هذا التعليم، دكتوراه غير منشورة، (جامعة طنطا: كلية التربية)، ١٩٨٧.

- محمد سعد أحمد إبراهيم، أمين الرافعي صحفياً ودوره في الحركة الوطنية، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب)، ١٩٧٠.

- محمد فريد محمود عزت، جريدة الكشكول المصور (١٩٢١ ــ ١٩٣٤)، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب)، ١٩٧٠.

- نازك فرج أمين حبيب، صحافة حزب مصر الفتاة من ١٩٣٦ ــ ١٩٥٣، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٧٩.

- نبيل عبدالخالق محمد متولي، البحث التربوي في مصر وأثره في تطوير التعليم في الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٨١، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية)، ١٩٩٣.

- نجوى حسين أحمد خليل، القضايا الاجتماعية في الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨٩.

- نجوى كامل عبدالرحيم كامل، محمود عزمي الصحفي، ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، ١٩٨١.

- هند علي فهمي، تطور العلاقة بين التعليمين الديني والمدني في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية البنات)، ١٩٩٤.

ثانياً: مراجع الدراسة:

(أ) مراجع باللغة العربية:

- إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية، ط٤، (القاهرة: مؤسسة مجلة العربي)، ١٩٨٢.
- إبراهيم عبده، جريدة الأهرام، تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة، (القاهرة: دار المعارف)، ١٩٥١.
- أبو سيف يوسف، وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري ١٩٤١ ـ ١٩٥٧ (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).
- أحمد عبدالله، الطلبة والسياسة في مصر، (القاهرة: دار سينا للنشر)، ١٩٩١.
- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عهد محمد علي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٢.
- إسماعيل القباني، دراسات في تنظيم التعليم في مصر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.
- إسماعيل القباني، سياسة التعليم في مصر، (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر)، ١٩٤٤.
- السعيد مصطفى السعيد، المرأة والتعليم الجامعي، (الإسكندرية مطبعة جامعة الإسكندرية)، ١٩٥٥.
- المركز القومي للبحوث التربوية، مجانية التعليم من بداية القرن الـ١٩ حتى الآن، (القاهرة: الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات)، ١٩٨٤.
- أماني قنديل، سياسة التعليم الجامعي في مصر، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية)، ١٩٩١.
- تاريخ جامعة القاهرة، موسوعة قانون تنظيم الجامعات، (جامعة القاهرة: مطبعة الجامعة)، ١٩٨٣.
- جرجس سلامة، أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٦٦.
- حسن الفقي، التاريخ الثقافي للتعليم في مصر، ط٢، (القاهرة: دار المعارف)، ١٩٧١.
- حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، (القاهرة: دار المعارف)، ١٩٨٤.
- حسين فوزي النجار، علي مبارك أبو التعليم، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٧.

- رءوف عباس، جامعة القاهرة ماضيها وحاضرها، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة)، ١٩٨٩.
- رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ ــ ١٩٤٨، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، ١٩٧٤.
- رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر ١٩٥٠ ــ ١٩٥٢، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة)، ١٩٨٠.
- زكريا سليمان بيومي، التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة تاريخية في فكر الشيخ محمد عبده، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٣.
- سامي سليمان محمد السهم، التعليم والتغيير الاجتماعي في مصر في القرن الـ١٩، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب٩) ٢٠٠٠.
- سامية حسن إبراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٥.
- سعد مرسي، سعيد إسماعيل علي، تاريخ التربية في مصر، (القاهرة: عالم الكتب)، ١٩٧١.
- سعيد إسماعيل علي، تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٩.
- سعيد إسماعيل علي، التعليم في مصر، (القاهرة: دار الهلال)، ١٩٩٠.
- سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، (القاهرة: دار الهلال)، ١٩٨٦.
- سعيد إسماعيل علي، قضايا التعليم في عهد الاحتلال البريطاني، (القاهرة: عالم الكتب)، ١٩٧٤.
- سعيد إسماعيل علي، دفتر أحوال التعليم، (القاهرة: عالم الكتب)، ١٩٩٩.
- سعيد إسماعيل علي، هموم التعليم المصري، (القاهرة: عالم الكتب)، ١٩٧٤.
- سليمان حزين، شجرة الجامعة في مصر، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة)، ١٩٨٥.
- سليمان نسيم، صياغة التعليم المصري الحديث ودور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٤.
- شكري عباس حلمي، التعليم الابتدائي في مصر، تطوره وأبعاده الثقافية، دوافعه ومستقبله، (القاهرة: مطبعة الحضارة العربية)، ١٩٨٧.
- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٢.

- عاصم الدسوقي، البحث في التاريخ الاجتماعي، نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ١٩٨٠.
- عبدالعزيز محمد الشناوي، الأزهر جامعاً وجامعة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨٤.
- عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٥ ــ ١٩٣٦، (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر)، ١٩٦٨.
- عبدالغني عبود، التجربة المصرية من الكتاب إلى المدرسة الابتدائية، ج١، (القاهرة: دار الفكر العربي)، ١٩٨٢.
- عبدالمنعم إبراهيم الجميعي، الجامعة المصرية، نشأتها ودورها في المجتمع، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي)، ١٩٨٠.
- علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر، العهد البرلماني من ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق)، ١٩٧٧.
- عواطف عبدالرحمن، دراسات في الصحافة المصرية والعربية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع)، ١٩٨١.
- فتحية النبراوي ومحمد سعد، مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة، (القاهرة: دار النهضة العربية)، ١٩٨٣.
- كمال حامد غيث، طه حسين ومصادره الفكرية، (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان)، ١٩٩٧.
- لطيفة سالم، المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي ١٩١٩ ــ ١٩٤٥، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٩٦.
- لويس جريس، يوميات من التاريخ المصري الحديث ١٧٧٥ ــ ١٩٥٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٩٨.
- لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، ج٢، ط٣، كتاب الهلال، (القاهرة: دار الهلال)، ١٩٦٩.
- محمد خيري حربي، السيد محمد العزاوي، تطور التربية والتعليم في إقليم مصر في القرن العشرين، (القاهرة: مركز الوثائق التربوية)، ١٩٨٥.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأحزاب المصرية ١٩٢٢ ــ ١٩٥٣، تحرير رءوف عباس، (القاهرة: مطبعة الأهرام)، ١٩٩٥.

- مصطفى عبدالغني، تحولات طه حسين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٩٠.
- نجوى كامل عبدالرحيم، الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية من ١٩١٩ وحتى ١٩٣٦، (القاهرة: الهئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٩.
- يواقيم رزق مرقص، صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ ـ ١٩١٢، دراسة تاريخية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨٥.
- يونان لبيب رزق،تاريخ الوزارات المصرية من ١٨٧٨ وحتى ١٩٥٣، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٩٨.

(٢) مراجع باللغة الأجنبية:

1- Abu Al-Fatouh Radwan, Old and New Forces in Egyptian Education, Burrau of Bubliccations, Teachers College, Columbia University, New York, 1951.

2- Heywarth dunne, An Introduction to The History of Education In Modern Egypt and on,1938.

3- Marcel Calambe, Developing of Egypt, London, 1950.

4- Vatikiotis R. J., The Modern History of Egypt, London, 1969.

(٣) الدوريات:

١- قاسم عبده قاسم، تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية، (مجلة عالم الفكر، العدد(١)، المجلد (٢٠)، من (إبريل ـ يونيو) ١٩٨٩)، ص١٦٩.